



سلسلة كتب المستقبل العربي (١٣)

دراسات في التنمية العربية

الواقع والآفاق

سعيد محمد أبو سعده
حمدي أبو النجا
سالم توفيق النجفي
إبراهيم سعد الدين عبد الله
علي أحمد عتيقة
عدنان مصطفى

دراسات في التنمية العربية

الواقــع و الآفــاق



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة كتب المستقبل العربي (١٣)

دراسات في التنمية العربية

الواقع والآفاق

سليمان الرياشي — سمير أمين — طه عبد العليم طه

عارف دليلة — محمد أزهر سعيد السماك — أسامة الخولي

يوسف صايغ — كاظم حبيب — محسن الشريف

السيد عبد المطلب غانم — عبد الخالق عبد الله — عبد القادر الطرابلسي

سعيد محمد أبو سعده — حمدي أبو النجا — سالم توفيق النجفي

إبراهيم سعد الدين عبد الله — علي أحمد عتيقة — عدنان مصطفى

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

دراسات في التنمية العربية: الواقع الآفاق/عارف دليلة... [وآخ.]؛ [تقديم] سليمان الرياشي.

٤٤٠ ص. ـ (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٣)

يشتمل على فهرس.

١. التنمية ـ البلدان العربية. أ. دليلة، عارف. ب. الرياشي، سليمان (مقدّم). ج. السلسلة.

338.956

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون : ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: caus@t-net.com.lb

الطبعة الأولى

بيروت، آب/أغسطس ١٩٩٨

المحتويات

القسم الثاني
التنمية العربية الراهنة في التطبيق

قائمة الجداول

مقدمة

يقدم مركز دراسات الوحدة العربية للقارىء العربي كتاب **دراسات في التنمية العربية: الواقع والآفاق**، وهو يحتوي على سبعة عشر فصلاً موزعة على قسمين: يشتمل **الأول** على دراسات تعالج مفهوم التنمية العربية، ويستعرض الثاني فصولاً من تجارب التنمية العربية في التطبيق متلمساً عبر الممارسة الملموسة آفاق هذه التنمية.

ونرى أن الكتاب بالإضافة إلى المواضيع التي شكلت ولا زالت تشكل محور جهود التنمية في الوطن العربي، يتسع لموضوعين جديدين تبدَّت أهميتهما بصورة شديدة الوضوح خلال العقد المنصرم: يتمثل **الأول** بمسألة البيئة وعلاقتها بالتنمية، وكيف يطرح الموضوع نفسه على الصعيد العالمي، وما هي انعكاساته العربية. وأما **الثاني** فيتمثل بقضايا التقانة، وبخاصة تلك التقانة المناسبة لمواجهة متطلبات التنمية العربية، كما وتجربة الأقطار العربية في استخدام العلم والتقانة (التكنولوجيا) وثورة الالكترونيات في عملية التنمية.

ولا يقتصر الجديد في الكتاب على ما سبق، بل يتعداه إلى التعاطي مع ما طرحته التطورات الاقتصادية (والسياسية) من تصورات وما أثارته من جدل حول التوجهات الاقتصادية الجديدة المتبعة والموصى بها من قبل المؤسسات الدولية من مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي و«الغات» التي أصبحت منظمة التجارة العالمية.

لقد أتى بعض دراسات هذا الكتاب تالياً للتحولات الكبيرة التي شهدها العالم، ومن ضمنه وطننا العربي خلال العقد المنصرم. وقد كانت هذه التحولات وليدة عوامل عدة لعل أبرزها:

١ ـ أزمة الاقتصاد في المراكز الرأسمالية، هذه الأزمة التي جمعت بين الركود والتضخم واستعصت على الحل منذ مطلع السبعينيات وفق العلاج الكينزي.

٢ ـ انهيار «النموذج التنموي السوفياتي» منذ منتصف الثمانينيات (تتمة لسنوات الركود الطويلة التي تأكدت في السبعينيات) وقبل سقوط الدولة السوفياتية في بداية التسعينيات.

٣ ـ اتضاح فشل مشاريع التنمية العربية على يد أنظمة التخطيط المركزي وبروز خرائط اقتصادية ـ اجتماعية جديدة برزت فيها الغلبة للفئات الكومبرادورية العربية في العديد من هذه الأقطار، دون أن يعني ذلك بطبيعة الحال التقليل من قيمة الانجازات التي كانت قد تحققت.

وإذا كانت الاطروحات النيوليبرالية قد بدأت تنتصر نظرياً منذ منتصف السبعينيات في جامعة هارفرد على يد ملتون فريدمان وزملائه، حيث تمت بلورة المدرسة النقدية كحل مرتجى لأزمة الرأسمالية المتجسدة آنذاك بثنائية الركود ـ البطالة، فإن طروحات المدرسة النقدية قد بدأت تشق طريقها فعلاً مع بداية الثمانينيات متغذية أيضاً من بدء انكشاف فشل تجربة الانتقال السوفياتية، وتعثر تجارب التنمية في العديد من بلدان ما كان يسمى العالم الثالث، ومن ضمنه الأقطار العربية.

وإذا كانت هذه التطورات لم تُلغ، بل أججت النقاش حول التنمية المستقلة أو دور القطاع العام في التنمية، فإنها قد أطلقت نقاشاً حيوياً، بل صاخباً أحياناً، حول الخصخصة، كمحور رئيس من محاور إعادة هيكلة الاقتصادات كطريق مفترضة وحيدة لاستئناف النمو على طريق تحقيق التنمية. وقد صيغت من أجل ذلك برامج اتخذت أشكال التوجيهات العامة التي تمَّ فرضها على عدد واسع من البلدان النامية، ومن ضمنها الأقطار العربية عبر املاءات المؤسسات الدولية واشتراطاتها.

يتضمن **القسم الأول** من الكتاب عشرة فصول تتمحور حول مفهوم التنمية، تتناول هذا المفهوم من جوانب مختلفة تتعلق بالفكر الاقتصادي العربي، كما في إدارة التنمية ورصد فرصها كتنمية مستقلة معتمدة على الذات ودور الدولة فيها، وكذلك دور مختلف القطاعات. ويتناول هذا القسم كذلك الصلات ما بين البيئة والتنمية، وكذلك دور التقانة والعلوم الالكترونية في عملية التنمية مروراً بتجربة الأقطار العربية في محاولة تبيئة وتوطين العلوم الحديثة وتطبيقاتها في مختلف قطاعات الاقتصاد.

في **الفصل الأول** (عارف دليلة، «بعض انعكاسات البعد الاقتصادي للوحدة العربية في الفكر الاقتصادي العربي المعاصر»)، يرصد الكاتب تطور الفكر الاقتصادي العربي خلال ربع القرن الأخير، ويشير إلى «أمراض مستعصية» لا زال هذا الفكر يعانيها وتتمثل بالنقل الحرفي عن «المعلمين الغربيين ومنسوخاتهم الأكاديمية» أو يمارس «الاقتصادية الحرفية في خدمة الحكومات والمنظمات الدولية والعربية والشركات. . » ولكنه يشير أيضاً إلى الكثير من المفكرين الاقتصاديين «الذي أفلتوا من الأطر الخانقة واستمروا يطورون مناهجهم التحليلية الانتقادية للواقع الاقتصادي والاجتماعي القطري والقومي. . . ويطرحون البدائل الإيجابية لهذا الواقع». ويتعرض بعد ذلك إلى مفهوم التنمية العربية ومحدداتها وبعدها القومي، ويؤكد على تلازم التنمية مع الاستقلال ناقداً انبهار بعض الاقتصاديين العرب بتجربة بعض بلدان شرق آسيا. وبخصوص الوحدة

العربية، فهو يرى أنه إذا كان النداء السياسي قد فشل في بناء الوحدة في الخمسينيات، وإذا كان النداء الاقتصادي قد فشل لاحقاً، فإن الأزمة الاقتصادية العربية المعاصرة قد تقود في أحد اتجاهين: إما بروز نزعات فاشية في الأنظمة السياسية العربية تعمق وتوسع التفاوت الطبقي العربي وتؤدي إلى مزيد من الشرذمة والتمزق على المستويين القومي والقطري، وإما إلى تطبيق تحولات ديمقراطية تحمل انفراجات نسبية في عملية التنمية وفي ظروف حياة الجماهير الشعبية، بحيث يقود ذلك إلى مزيد من التوحد والتصلب قومياً وقطرياً.

وأما الفصل الثاني (يوسف صايغ، «في الاقتصاد السياسي والاجتماعي لإدارة التنمية العربية»)، فيطرح السؤال الجوهري المتمثل بمن يستطيع أن ينهض بموجبات التنمية المعتمدة على الذات وأبعادها، ويربط ذلك بطبيعة النسق أو النظام الاقتصادي الاجتماعي الذي يصلح كإطار للتنمية المطلوبة. وبعد أن يحدد طبيعة النسق بأنه نسق قومي عربي، يحاول الكاتب أن يحدد هوية المجموعات والقوى التي يرى أنها «تستطيع ويتوجب عليها أن تنهض بالمسؤوليات والمهام التي تتطلبهما التنمية على المستوى الوطني»، فيرى أنها تتمثل أولاً بالقيادات في الجوانب البارزة في هيكلية المجتمع وحياته، وتضم شريحة المواطنين المسيسين والملايين من الشبان والشابات العرب الذين أصبح الكثيرون منهم مسيسين ومهيئين لحمل الرسالة القومية التقدمية. ومنعاً للالتباس أو سوء الفهم ينهي دراسته بالقول: «لقد قدمت تصوري لإدارة اقتصاد التنمية المعتمدة على النفس، كما أفهم هذه الإدارة. فإذا قيل إن هذ الفهم يخالف ما هو متعارف عليه في الفكر التنموي التقليدي، فعذري أن فهمي لقضية الانطلاق صوب التنمية السليمة القائمة على استراتيجية الاعتماد على النفس لعله هو أيضاً يخالف ما هو متعارف عليه في الفكر التنموي الاقتصادوي التقليدي. . .».

والفصل الثالث (السيد عبد المطلب غانم، «إدارة التنمية المستقلة: أبعاد وتخوم جديدة»)، يعالج الموضوع ذاته ويرى أن *ادارة التنمية* تعتبر «عاملاً أساسياً في نجاح أي استراتيجيا تتبع»، ويحاول أن يرسم توجهات ادارة التنمية المستقلة على أساس يضمن **أولاً** مساندة السكان المحليين ويتماشى مع الضوابط والقيود الإدارية المتوارثة، ويوفر قاعدة تدريبية للقيادات الخلاقة التي يمكن أن تتحول إلى بيروقراطية، ويبسط عملية التمويل ويدعم امكانيات ضبط المنتج، وكل ذلك بديلاً للتعويل على بناء مؤسسات جديدة غير متلائمة مع محيطها. **وثانياً** المشاركة الشعبية على حساب الدور المتعاظم للأجهزة الحكومية. **وثالثاً** وإذ يدعو إلى اللامركزية في تخطيط التنمية، فإنه يرى في الوقت ذاته المخاوف والمشكلات التي ترافق اللامركزية، من إمكانية التأخير في صنع القرار، إلى سيادة النزعة المحلية، إلى ازدياد مظاهر الفساد في أنشطة التنمية، وبخاصة في ظل ضعف المشاركة الشعبية وتراخي الرقابة المركزية، **ورابعاً** التعويل على الكفاءات والحد من تأثير التكنوقراطية التي غالباً ما تتحول إلى فئة مغلقة منفصلة عن

خبراء الادارة العامة، فضلاً عن مخاطر انفصال فئتي التكنوقراط والاداريين عن المجتمع. ويدعو إلى نشاط تنموي رشيد قوامه الإيمان برسالة العرب في إقامة التوازن بين المادي والروحي، وإن «يشمل عمل التنمويين العرب المجالات المتمثلة في انضاج المناخ الديمقراطي الكفيل بإنماء البيئة الصالحة لصنع القرارات الصائبة والمجالات القومية عبر السعي لوضع مبادىء التكامل العربي موضع التنفيذ. . .».

وأما في **الفصل الرابع** (سعيد محمد أبو سعده، «نحو تنمية عربية معتمدة على الذات، في ضوء نظم القيم، ومتاحية المصادر الطبيعية، وممارسات الدول الصناعية»)، يعزو الكاتب تعثر جهود التنمية في الوطن العربي خلال العقود الماضية لأسباب عدة من ضمنها قوة الاستهلاك الذي وفدت إلينا عاداته من الغرب المصنع، وغياب النسق القيمي، وغياب الفكر التنظيمي الإداري. ويرى أنه لا سبيل إلى تنمية عربية رشيدة إلا بنمو «الإحساس الفكري والتنظيمي لعملية التنمية من خلال منظور تكاملي لجميع الأبعاد الكونية والقومية والقطرية الخاصة بها. .»، ويرى أن الإيمان برسالة العرب في تحقيق التوازن بين العوامل المادية والروحية واحلال قيم التآزر والتعاون التي سبق للعرب أن حملوها إلى العالم، محل قيم التنابذ والتنافر والفردية من شأنها أن تنهض بأوضاعهم.

وانطلاقاً من نظامنا القيمي يدعو الكاتب إلى تنمية عربية معتمدة على الذات، على مواردنا الطبيعية، وإلى تخطيط يأخذ بنظر الاعتبار التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والخبرات المتحصلة أثناء عملية التطوير وتنفيذ الخطط.

الفصل الخامس (ابراهيم سعد الدين عبد الله، «دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي: قضايا عامة ونظرة مستقبلية»)، يؤكد أن موضوع دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي قد عاد في نهاية الثمانينيات ليكون من جديد أحد أهم الموضوعات المثيرة للجدل والنقاش؛ ويؤكد أن دور الدولة في هذا النشاط «لا يمكن أن يكون موضوع اتفاق نظري عام بين الباحثين على اختلاف توجهاتهم»، وأن السؤال حول دور الدولة في النشاط الاقتصادي «قد يختلف في مجتمع معين في ظروف تاريخية مجددة إلى مجتمع آخر في ظروف تاريخية مخالفة حتى بواسطة باحثين ينتمون إلى التوجه الاجتماعي نفسه والنظرة الايديولوجية نفسها». وبناء على هذه المقدمات ينصرف الكاتب ليس فقط إلى تفحص دور الدولة في النشاط الاقتصادي العربي بشكل عام، بل يركز التساؤل على ما يمكن أن تقوم به «دولة وطنية» عربية، أي دولة تخضع لتحالف يمثل العمال والفلاحين والمثقفين والرأسمالية الوطنية المنتجة «لتحقيق تنمية اقتصادية عربية مستقلة تستهدف الوفاء بالحاجات المادية والروحية المتنامية للشعب العربي، وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق أمن الوطن وضمان استقلاله». ويرصد الكاتب أدواراً سبعة للدولة لعل أبرزها السيطرة على الموارد الطبيعية وتعبئة هذه الموارد وتخصيصها، وتنمية الموارد البشرية، وبناء القاعدة

العلمية التقانية والمؤسسات البحثية المرتبطة بمؤسسات الانتاج، وتطوير البنية الأساسية، والقيام بدور التشريع. . . الخ.

الفصل السادس (سمير أمين، «شروط انعاش التنمية»). كتب في أواسط هذا العقد، ويلاحظ أن التنمية لم تعد من «أولويات اهتمام السلطات الحاكمة في الظروف الراهنة، فتنشغل حكومات الغرب بـ «إدارة الأزمة» بالأساس، وحكومات الشرق الاشتراكي سابقاً بالتحول إلى الرأسمالية، بينما حكومات أمريكا اللاتينية والوطن العربي وأفريقيا خاضعة لمقتضيات خدمة الدين الخارجي. . .». وهو إذ يستثني سلطات شرق آسيا من هذا الإخلال بالاولويات، يعود ليؤكد أن المجتمع المعاصر يعاني أزمة تتمثل في كونه بات عاجزاً عن «تلبية رغبات الأكثرية من دون التخلي عن المبادئ التي تحكم آليات تشغيله». كما أن الأزمة الرأسمالية تتجلى اليوم في أن الأرباح الناتجة من استثمار رأس المال لم تعد كافية بما يتيح توسيع القدرات الانتاجية، فتروح تبحث عن «منافذ أخرى» لفوائض الأموال العائمة. وهو لا يرى الخروج من الأزمة عبر الامعان في «تنفيذ برامج الليبرالية» ولا في الخروج القسري عليها. ويعتبر أنه من المستحيل «إدارة العالم بصفته سوقاً عالمية» ويستحيل استبعاد العامل السياسي والايديولوجي والاكتفاء بالخضوع لتلك القوانين الاقتصادية الحتمية المزعومة، ويدعو استجابة للتحدي الذي تفرضه العولمة إلى تعزيز موقف جميع الفاعلين الضعاف في النظام العالمي، مما يوفر إمكانية لحل الأزمة.

الفصل السابع (محمد أزهر السمَّاك، «قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبوليتيكية المحتملة»): بعد أن يستعرض مفهوم التبعية مستنداً إلى باحثين أمريكيين لاتينيين، وبصورة خاصة دوس سانتوس واندريه فرانك، يستخلص أن «التبعية التي تعانيها الدول النامية، والعربية بخاصة، هي عبارة عن وضع دينامي تتفاعل فيه عوامل التبعية الداخلية وعوامل التبعية الخارجية بشكل دائري يبقي هذه الدول داخل حلقات تخلفها». ويرى أن التبعية قابلة للقياس وفق المعايير التالية: الانكشاف الاقتصادي، أهمية الصادرات، التركز السلعي للصادرات، تصدير السلعة الرئيسة بشكلها الخام، تنوع الصادرات، التركيز الجغرافي للصادرات والواردات. ويرى في النهاية أن الحاجة ماسة للتكامل الاقتصادي العربي الشامل الذي لا تتحقق التنمية الشاملة إلا في ظلّه.

الفصل الثامن (كاظم حبيب، «مشاركة في الحوار الجاري حول الموقف من قطاع الدولة في الأقطار العربية»): كما يشير تاريخ نشر هذه الدراسة، كُتبت عام ١٩٩٠، وهو العام الذي سبق انهيار «الاتحاد السوفياتي» وكان قد ظهر فيه للعيان «فشل التجربة السوفياتية» التي شكل قطاع الدولة عماد الاقتصاد فيها. كما أنه في هذا العام كانت حملة المؤسسات الدولية من أجل التثبيت وإعادة الهيكلة قد بلغت شأواً بعيداً في

مختلف بلدان العالم ومن ضمنها أقطارنا العربية. ولذا فإن الكاتب يقدم قضية قد نضجت معطياتها من حيث التجربة، ومن حيث تبلور الأطروحات والاطروحات المضادة. ويعرض الكاتب بموضوعية ونزاهة لأفكار الاتجاه الداعي لابعاد الدولة عن التدخل في الشؤون الاقتصادية والحد من دور قطاع الدولة الاقتصادي ومن كل ما من شأنه عرقلة قوانين عمل السوق. ومن أجل ذلك دعا أصحاب هذا الاتجاه إلى أن تكف الدولة عن توظيف الأموال في المشاريع التي يستطيع القطاع الخاص القيام بها، وتخلي الدولة عن توجيه وتنظيم حركة رؤوس الأموال والأيدي العاملة والسلع أو فرض الرقابة عليها، وإلى التزام مبدأ الخصخصة وانتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي ورفع القيود عن حركة عناصر الانتاج.

يأخذ الكاتب على أصحاب هذا الاتجاه ادعاءهم بكونهم غير منحازين، وأن ملاحظاتهم وانتقاداتهم لقطاع الدولة لا تنطلق من مواقف طبقية منحازة أو ايديولوجية، ويؤكد على انحيازهم عندما يدعون إلى الخصخصة. ولكنه يبدي استعداده للتسليم بأن المتبنين لقطاع الدولة متحيزون أيضاً (وسوف نعود إلى هذه الفكرة في الاستخلاصات) ويدعو على قاعدة هذا الوضوح إلى «أن نتحاور وأن نتحرى سوية عن الوضع والأساليب والأدوات الأمثل لتأمين سيرة معجلة للتنمية الوطنية والقومية». ويدعو إلى أن تشكل عملية التنمية الوطنية في كل قطر عربي جزءاً عضوياً من عملية التنمية القومية الشاملة. كما يدعو إلى سيادة مناخ ديمقراطي لا غنى عنه للقيام بعمليات التنمية الوطنية ذات البعد والأفق القومي السليم. ويرى بضرورة إحداث توازن عقلاني بين وجود قطاع الدولة والقطاع الخاص ونشاطهما، إضافة إلى القطاعين التعاوني والمختلط. كما يرى ضرورة إعادة تنظيم أجهزة الدولة وتغيير بنيتها بما ينسجم وحاجات التنمية الوطنية والقومية، وحمايتها من التضخم وتزويدها بالصلاحيات الضرورية، والامتناع عن التدخل بشؤونها التفصيلية أو فرض الادارات غير الكفوءة عليها.

الفصل التاسع، (عبد الخالق عبد الله، «التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية»): ينطلق الكاتب من **«قمة الأرض»** التي انعقدت في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، والتي يعتبرها «لحظة مهمة في تاريخ التعامل الإنساني مع قضيتي البيئة والتنمية». لقد أدى المأزق التنموي خلال الثمانينيات إلى إجراء مراجعات نقدية للأطروحات والمقولات النظرية التنموية السائدة، ومن ضمن عملية المراجعة برز مع نهاية الثمانينيات «تيار تنموي يدعو إلى أن تكون التنمية منسجمة مع البيئة والاعتبارات البيئية». لم يعد الفصل بين ما هو اجتماعي واقتصادي وبيئي مقبولاً. لقد كثرت الدراسات التي تربط بين بروز النظام الرأسمالي العالمي وتطوره والتدهور البيئي العالمي المستمر. كما ولدت وانتشرت أدبيات «التنمية المستديمة» التي تدعو على الصعيد البيئي إلى حماية الموارد الطبيعية الزراعية والحيوانية والمائية والتبصر في استخدام الثروات

الطبيعية غير القابلة للتجدد. وهو يشير إلى التناقض بين ما وفرته الحضارة من وسائل راحة للإنسان وتحسين في مستوى حياته، وما انتجته هذه الحضارة نفسها من النفايات الصناعية وغازات الاحتباس الحراري. كما أنه يدعو إلى برنامج ملزم لجميع الدول الغنية والفقيرة من أجل اعادة الانسجام بين الإنسان والبيئة، فتوضع البيئة في «قلب اهتمام الإنسان وعلى رأس جدول أولوياته التنموية والحياتية».

الفصل العاشر (حمدي أبو النجا، «التقانة المناسبة في مواجهة اخفاقات التنمية العربية»): يستعرض الكاتب بعضاً من صور اخفاقات التنمية في الأقطار العربية والمتمثلة في الزيادة المطردة للواردات واقتصار الصادرات على النفط والحاصلات الزراعية والخامات المعدنية وارتفاع معدلات البطالة، وتزايد مستويات الغلاء، وانخفاض مستوى جودة السلع وارتفاع تكاليف الانتاج. . . الخ. كما يستعرض الكاتب بعضاً من أسباب الإخفاق التقاني والتي من أبرزها الاختيار العشوائي للتقانة وارتفاع سعرها، وارتفاع تكاليف براءات الاختراع وتراخيص الاستخدام والعلامات التجارية، وكثرة مشاكل التشغيل وإعطاله، وارتفاع تكاليف الصيانة، كما واشتمال عقود التقانة على شروط معيقة. ويرى أن من شأن التقانة المناسبة أن تؤدي إلى جملة من النتائج الإيجابية من بينها تعظيم ناتج الصناعات القائمة، وزيادة معدل النمو الاقتصادي، وخفض عجز ميزان المدفوعات والميزان التجاري عبر الإقلال من الواردات، وزيادة القيمة الاقتصادية للخامات، وزيادة حصة القطاعات الانتاجية في تشكيل الدخل القومي، واكتساب فرصة التبصر والإقلال من عشوائية اختيار التقانة. ويرى أن الأقطار العربية بحاجة إلى تقانة ليست مفرطة في استهلاك الطاقة، وتقانة تعتمد على العمالة المتوسطة أو الكثيفة العدد، والتي تتطلب مستوى متوسطاً من التعليم والخبرة؛ تقانة لا تتميز بكثافة رأس المال وتعتمد على الوحدات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وحسن توزيع وحدات الانتاج واستغلال الخامات المحلية، وتتجه إلى انتاج السلع التي تُلبي الاحتياجات الأساسية، وأخيراً التقانة القليلة التلويث والتي لا تهدر موارد الطبيعة ولا تخل بتوازنها.

وأما **القسم الثاني** فيعالج قضايا التنمية العربية كما جرت في التطبيق، ففي **الفصل الحادي عشر** (علي أحمد عتيقة، «الطاقة والتنمية في الوطن العربي»): انطلاقاً من ارتباط الطاقة بالتنمية ارتباطاً عضوياً، حيث إن الطاقة هي «المصدر الوحيد للقدرة على أداء العمل»، فإن هذا الارتباط يزداد خطورة في الوطن العربي لأن النفط والغاز يوفران المصدر الوحيد للطاقة من أجل الحاجة المحلية، ويشكلان المصدرين الرئيسين اللذين يصدران إلى أسواق العالم من أجل الحصول على العائدات المالية اللازمة لمتطلبات الاستهلاك والتنمية، وانطلاقاً من كون الثروة النفطية ثروة ناضبة، وهذا ما ينطبق على الغاز كذلك. ثم إن هناك مشكلة هبوط الأسعار الذي يمس ليس فقط البلدان العربية المصدرة، بل يؤثر أيضاً في انسياب الأموال لعموم البلدان العربية.

ومن أجل مواجهة التخلف والمشكلات العويصة التي تثقل الوضع العربي، فلا بدّ من حلّ مشكلات «الأمية والبطالة وانخفاض الانتاجية وتقليل الاعتماد على صادرات المواد الخام، مثل النفط والغاز، مع زيادة الصادرات المصنعة وتخفيض المستوردات الغذائية والاستهلاكية المصنعة خارج الوطن العربي. وما من شك في أن مثل هذا التحول الأساسي في مسيرة التنمية يتطلب أولاً وقبل كل شيء العمل على الحد من التجزئة والخلافات السياسية الحادة، وتجميع الموارد الاقتصادية المشتتة، والاتفاق على مواجهة المخاطر الخارجية والغزو الأجنبي في قلب الوطن العربي وعلى أطرافه». إن كافة القضايا الشائكة المطروحة أعلاه تشكل قضايا مشتركة بين جميع الأقطار العربية، ولذا فلا حل لها إلا عن طريق التعاون والتكامل العربيين.

وفي **الفصل الثاني عشر** (طه عبد العليم طه، «النفط والتصنيع في الوطن العربي»): بعد أن يستعرض الكاتب كيفية نشوء الصناعة العربية، وبخاصة في مصر في حقبتي الخمسينيات والستينيات، يأتي إلى «الحقبة النفطية» التي يرى أنها «ليست مجرد سنوات ارتفعت فيها أسعار عائدات النفط العربي... وإنما أتت هذه الحقبة بتغيرات عميقة اقتصادية واجتماعية وثقافية... الخ في جميع البلدان العربية النفطية وغير النفطية، وطبعت بطابعها عملية التصنيع في الوطن العربي، وأعادت بدرجة مهمة تشكيل بنية الاقتصاد والصناعة فيه». لقد ارتفع حجم الاستثمارات العربية إلى ٥٨ مليار دولار في النصف الأول من السبعينيات، وإلى ٢٨١ مليار دولار في النصف الثاني من العقد نفسه. ونالت الصناعة التمويلية ١٨ بالمئة من إجمالي الاستثمارات في الفترة الأولى و٢١ بالمئة في الفترة الثانية. ولكن رغم حجوم الاستثمار هذه فإن البنية الاقتصادية العربية لم تشهد تبدلاً ذا شأن، وخصوصاً وزن الصناعة ودورها في هذه البنية. ولما كان قطاع الدولة هو الذي قاد تطوير الصناعات العربية في فترة انتعاش أسعار النفط، وكان هذا «ضرورة لإعادة توزيع الفائض القومي»، فإنه في سنوات هبوط أسعار النفط وظهور العجز في موازنات الحكومات وتفاقمه، وتفاقم مشكلة المديونية الخارجية، جرى تحويل نسب مهمة من مخصصات الاستثمار لسد العجوزات والقيام بخدمة الديون. وعلى هذه الخلفية صار يتركز النقد على دور قطاع الدولة، ويشار إلى دور القطاع الخاص للقيام بما عجز عنه قطاع الدولة. وفي هذا السياق المحلي الملتقي مع السياق العالمي تكاثرت الدعوات إلى الليبرالية ولكن دون تمحيص في مخاطر تعميق الارتباط بالخارج، ودون تدقيق بمغزى إضعاف قطاع الدولة.

الفصل الثالث عشر (أسامة الخولي، «تأملات في تجربة التنمية العلمية ـ التقانية (التكنولوجيا) العربية»): شكل عقد السبعينيات نقطة تحول مهمة في تاريخ التنمية العلمية ـ التقانية، وبخاصة حول دور العلم والتقانة في التنمية وحول العلاقات الأكثر وثوقاً بين مجمع العلميين والتقانيين وبين المخططين ورجال الاقتصاد والاجتماع

والسياسة. ويلفت الكاتب النظر إلى اعتبارين يتمثلان في أننا ما زلنا في الوطن العربي (ما عدا بلد أو بلدين) من دون سياسات علمية معلنة، كما أننا نبني على رمال متحركة بسبب التغيرات المدهشة السرعة في مجال العلم والتقانة. وهو يرى أننا سلكنا ثلاث سبل متناقضة على ثلاث جبهات: البحث والعلم والانتاج، وعلى كل من هذه الجبهات مارسنا تقليداً كما يجري في الغرب وسلمنا بالفكر السائد فيه. ويدعو إلى اختطاط طريق خاصة تقوم على انتاج التقانة على أرضنا ضمن خصوصيات مجتمعاتنا وثقافتنا، وتطور القوى المنتجة في بلادنا، فإذا كانت ظاهرة التقدم التقاني على الصعيد العالمي تحمل بين طياتها فرصاً جديدة لتسارع التنمية، فإنها تحمل تهديدات خطيرة من «نوع لا سابق عهد لنا به لاطباق طوق التبعية بصورتها المتطورة على أعناقنا».

الفصل الرابع عشر (حسن الشريف، «الأقطار العربية وثورة الالكترونيات الدقيقة»): السؤال المركزي الذي يطرحه حسن الشريف هو: إذا كانت الدول المصنعة قد بدأت منذ مطلع السبعينيات تدخل مرحلة حضارية جديدة تسمى «عصر ثورة الالكترونيات الدقيقة»، فأين نحن في الوطن العربي من هذه الثورة التقنية الحضارية، وما هي تأثيراتها فينا؟ لقد توسعت أقطار الوطن العربي في «الاستيراد العشوائي» للالكترونيات، وقد تم ذلك غالباً من جراء «ضغوطات الشركات الأجنبية المصدرة لهذه التقنيات» بينما أثبتت تجارب الدول الأخرى «أن حسن استثمار في هذه التقنيات وفعالية توظيفه، لا يتم بدون بلورة سياسة وطنية واضحة من حيث إعداد الكادر البشري، وتطويع هذه التقنيات للحاجة المحلية، وكذلك التخطيط لضبط ما تفرزه اجتماعياً وثقافياً، والعمل على توجيهها بما يناسب المجتمعات العربية وتقاليدها وقيمها السائدة». وبعد أن يستعرض الكاتب تجارب بعض الأقطار العربية يشير إلى أن «ضخامة متطلبات هذه التكنولوجيا وبخاصة في ميدان التصنيع، يجعل من المستحيل على دولة واحدة تحمل كل أعبائها». ويمكن لهذا التعاون أن يتخذ أشكالاً متعددة ومتدرجة من ضمن أهدافها بلورة سياسات وطنية وقومية متناسقة، وتوحيد المواصفات والمعايير وفرضها على التقنيات المستوردة، والتعاون في مجالات البحث العلمي، وبلورة رؤية مشتركة للمؤسسات العربية العاملة في هذا المجال.

الفصل الخامس عشر (عبد القادر الطرابلسي، «مشكلة الغذاء في الوطن العربي»): تدنى مستوى الاكتفاء الذاتي من الغذاء خلال ربع القرن الأخير في الوطن العربي. فقد تراجع هذا المستوى من ٨٩ بالمئة للفترة الواقعة بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٢ إلى ٦٩,٣ بالمئة للفترة (١٩٨٢ ـ ١٩٨٤)، وقد تدنى المستوى إلى ما يقارب ٥٠ بالمئة، وبخاصة فيما يتعلق بالحبوب عام ١٩٨٨. وازدادت نسبة الواردات الغذائية، كما تلقى الوطن العربي معونات غذائية من عدد من بلدان الفائض. ولكن هذه المعونات «لا تعمل إلا على تنشيط صادرات الدول المانحة، مقابل تكريسها تبعية الأطراف التي تتلقاها، أي تبعية الوطن العربي. . .». وتعود أسباب تدني مستوى

الاكتفاء الغذائي في الوطن العربي إلى عوامل شتى منها ما يتعلق بالتطور الديمغرافي وتحسن الظروف الصحية وتحسن القدرة الشرائية، ومنها ما يعود إلى فشل الخيارات التنموية إن على مستوى الصناعة أو علاقة الصناعة بالزراعة والغذاء.

الفصل السادس عشر (سالم توفيق النجفي، «التغيرات الهيكلية الزراعية والأمن الغذائي العربي: الحالة الراهنة واستشراف المستقبل»): أكثر من أي مجموعة دولية أخرى، تتميز مجموعة الدول العربية بالتباين الواسع على الصعيد الغذائي إن من حيث الانتاج أو الحاجات أو عدد السكان أو وزن الزراعة في الاقتصاد القطري أو دخل الفرد... الخ. وتشير وقائع العقود الثلاثة إلى تطور باتجاه تراجع نصيب الزراعة في إجمالي الناتج القومي للعديد من الاقطار العربية، كما تشير إلى تفاقم الفجوة الغذائية، وتحول عدد من البلدان العربية التي كانت مصدرة للغذاء إلى مستوردة له. وتتضح حاجة الأقطار العربية إلى معالجة مشكلة الأمن الغذائي، ولكن ذلك لا يمكن أن يجري بالاتكال على الموارد الزراعية القطرية، ويجب أن يتم داخل المجموعة العربية حيث التنوع وتكامل الامكانيات واتساع السوق التي «تمكن من تحقيق كفاءة اقتصادية للوحدات الانتاجية الزراعية الكبيرة».

الفصل السابع عشر (عدنان مصطفى، «العرب وقمة الأرض: الرسالة التائهة»): إن الصراع الذي دار في «قمة الأرض» التي انعقدت في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، كان يخفي خلفه مصالح كبرى تتمترس وراءها دول «الشمال» من أجل عدم الاعتراف بمسؤولياتها عن التدهور البيئي المتعدد الأشكال، والذي يهدد الحياة على الأرض من مشكلة الاوزون والدفآن العالمي إلى المطر الحمضي، إلى الاعتداء المتمادي على الغابات الاستوائية، إلى التصحر وتهديد الحياة النباتية والحيوانية، وبالتالي الإنسانية. إن اعتراف البلدان الصناعية الرئيسية بمسؤولياتها يرتب عليها إجراءات جذرية وباهظة الكلفة للتخلص من الكلور وفلور كاربون بالوتائر السريعة المطلوبة، ومن أجل ضبط اصدار ثاني أوكسيد الكربون في حدود «مقبولة». فهذا ما يتناقض مع التنافس المحموم القائم بين البلدان الصناعية المتقدمة، وإن كانت مكافحة التلوث قد بدأت تتحول إلى صناعة في العالم المتطور، فيبدو أن اليابان تحتل موقعاً متقدماً في التحضير الحثيث للتقانة الضعيفة التلوث أو الخالية منه لأسباب تجارية مستقبلية. وإذا كان هذا شأن العالم المتقدم فعلينا تأمل موقف بعض أقطار منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ومن بينها بلدان عربية فاق موقفها موقف الولايات المتحدة الأمريكية حدة في مناقشة موضوع التلوث. لعل السبب هو أن هذه البلدان متهمة بإحداث التلوث عبر الكربون، ولكن حصتها في التلوث لا تقبل المقارنة مع البلدان الصناعية الكبرى، ثم إن الشركات الأمريكية والعالمية هي شريكتها في هذا التلوث، وفي النهاية فإن الضغط من أجل تحضير تقانة نظيفة هو حاجة عربية بقدر ما هو حاجة إنسانية.

* * *

بعد هذه القراءة التحليلية المفصلة نسبياً، والتي استهدفت المواكبة اللصيقة لمقاربات كتّاب هذه الدراسات، نود أن نلفت النظر إلى قضايا ثلاث نرى أن الدراسات لامستها بصورة مباشرة أو غير مباشرة. هذه القضايا تمس: التبعية في الفكر الاقتصادي العربي، والتنمية والايديولوجيا، والتنمية والديمقراطية.

ليست قضية التبعية في المجال الاقتصادي، مسألة من الماضي بل راهنة أيضاً، وفي موضوعنا تتخذ شكلاً محدداً عند بعض الكتّاب الاقتصاديين العرب، وهو شكل التبني غير المشروط لتوجيهات المؤسسات الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية. لقد اندفعوا في تأييد هذه التوجهات بالحماسة نفسها التي كان بعضهم قد أبداها للتوجهات المعاكسة كالكينزية مثلاً. صحيح أن الاقتصاد العالمي يزداد ترابطه كل يوم، والعولمة تزداد تبلوراً على صعيد الانتاج والخدمات وتلقي بالزاماتها على العالم بمجمله، ولكن يصدف أننا على الطرف الآخر من مراكز العالم الاقتصادية المتطورة، واطروحات المدرسة النقدية أتت بما تظنه علاجاً للأزمة المستعصية التي كانت تعيشها المراكز الرأسمالية في مطلع السبعينيات، أي أزمة الركود التضخمي. وإذا كان من غير الحكمة والممكن تجاهل توجهات المراكز الآنفة الذكر، فمن غير الحكمة كذلك أخذها على علاتها بعد تبصر وتمحيص عميق انطلاقاً من تساؤل بديهي ولكن مركزي، وهو كيف يمكن أن تصاغ «وصفة» شاملة لعلاج أوضاع عالمية شديدة التباين حتى ضمن المنطقة الواحدة؟! وواجب التبصر بهذه التوجهات لم يعد مسألة مبدأ وحسب، بل إن تجربة العقد الذي انقضى منذ البدء بتطبيقها، بما فيه بعض أقطارنا العربية، باتت تملي المراجعة والتدقيق. إن إجراءات التثبيت وإعادة الهيكلة التي تمليها المؤسسات الدولية بضغط من البلدان الرأسمالية الرئيسية، هي في الأساس وصفة تقشفية ركودية عبر التركيز عل إدارة الطلب بغية استعادة التوازن المالي والتجاري الناشىء عن تخلف العرض عن الطلب وتخلف الصادرات عن الواردات وإعادة هيكلة الاقتصادات باتجاه محورتها حول التصدير استناداً إلى الميزة التنافسية... الخ. إن تجربة السنوات الماضية تشير إلى ضرورة الحذر، كما أن أدبيات المنظمات التابعة للأمم المتحدة، ومن ضمنها أدبيات اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغرب آسيا (الأسكوا) تشير إلى أن هذه التوجهات قد حققت نجاحاً جزئياً في جانب «التثبيت» لجهة استعادة توازن مالي وتجاري نسبي نتيجة الضغط على الطلب بصورة رئيسية، ولكنها لم تسجل نجاحاً يذكر في جانب الإصلاح الهيكلي. وهذا يملي مزيداً من التبصر والتحسب عندما نعالج قضايا من نمط الخصخصة أو دور كل من القطاع الخاص وقطاع الدولة في عملية التنمية والتدقيق في ضرورات تطبيقها وشروط نجاحها في بلادنا.

وهذا يقود إلى تناول المسألة الثانية وهي النظر إلى التنمية ومفرداتها من زاوية ايديولوجية. وقد برز ذلك جلياً عند مناقشة دوري قطاع الدولة والقطاع الخاص في

التنمية. صحيح أن الموقف من القطاعين اتخذ منحًى ايديولوجياً في غالب الأحيان، وقد ربط قطاع الدولة (الذي سمّي خطأً بالقطاع العام) بصورة عامة بأنظمة التخطيط المركزي، كما ربط القطاع الخاص عموماً بأنظمة الليبرالية الاقتصادية والسياسية، ولكن إذا تفحصنا العديد من التجارب التنموية العالمية والعربية، ما تعلق منها بالعالم النامي أو المتطور، لوجدنا أن قضية القطاعين لم تكن مطروحة بهذا التضاد وهذه الافتعالية، بل طرح نفسه بصورة براغماتية ذات صلة بالأوضاع السائدة في البلد المعني ذاته. وهكذا نرى، على سبيل المثال، بلداً أوروبياً متقدم النمو نسبياً مثل إسبانيا كان قطاع الدولة فيه ينتج ما يقارب ٤٠ بالمئة من السلع والخدمات دون أن تكون لذلك أية خلفية «اشتراكية» أو أي ادعاء بذلك. وفي وطننا العربي نرى أن قطاع الدولة مثَّل عصب التنمية الاقتصادية في العربية السعودية وفي أقطار عربية أخرى دون أن تكون لذلك خلفية سياسية ذات أبعاد ايديولوجية تمت بصلة ما إلى «الاشتراكية». وما يصح على هذين القطاعين يصح كذلك على موضوع آخر مهم ومثير للالتباس **كالتخطيط**. فالخطة الاقتصادية لا تقضي بالضرورة إلى الاشتراكية وهي يمكن أن تخدم الاقتصادين الرأسمالي والاشتراكي على السواء. وقد ناقش العديد من الاشتراكيين ومن الماركسيين تحديداً هذا الموضوع، وتوصلوا إلى خلاصة مفادها أن **«لا الخطة تعني الاشتراكية ولا السوق تعني الرأسمالية»**. ولذا فإن المطلوب تجنب **«الأدلجة» القسرية، كما تجنب تحويل البراغماتية بدورها إلى ايديولوجيا**. إن الحاسم في بلادنا وفي هذه المرحلة هو إمعان النظر في العملية التنموية من خلال نظرة شمولية تأخذ بنظر الاعتبار مصلحة جميع الفاعلين الاقتصاديين وتمثل رؤيتهم، وأن تستنبط الصيغ والأطر التي تتكفل بحل التناقضات التي تنشأ في صفوفهم خلال هذه العملية. وهذا بدوره يطرح علاقة الديمقراطية بالتنمية، ليس الديمقراطية بمعنى حق الانتخاب العام، وفصل السلطات والتداول السلمي للسلطة... الخ وحسب، ولا الديمقراطية الاجتماعية مترجمة كعدالة اجتماعية فقط، بل الديمقراطية في صياغة خطط التنمية وتنفيذها والرقابة عليها. نقصد بصورة أدق الديمقراطية التي تنظم العلاقة بين الفاعلين الاقتصاديين وداخل صفوف كل فريق منهم، وألا تصبح التنمية عملاً للبيروقراطيين أو التكنوقراطيين أو الفئتين معاً، فتتحولان إلى فئتين مغلقتين بعيدتين عن هموم الناس الحقيقية وخياراتهم، ناهيك عن الفساد الذي يمكن أن يطالهما بعيداً عن الرقابة الشعبية: فبقدر ما تكون الديمقراطية معممة في المجتمع تتراكم الضمانات أمام التنمية.

سليمان الرياشي

القسم الأول

في مفهوم التنمية العربية: الواقع الآفاق

الفصل الأول

بعض انعكاسات البعد الاقتصادي للوحدة العربية في الفكر الاقتصادي العربي المعاصر(*)

عارف دليلة(**)

تشكل المسألة الاقتصادية أحد الأبعاد الأساسية للوحدة العربية. وليس موضوع هذا البحث المسألة الاقتصادية للوحدة العربية بذاتها، وإنما بعض انعكاساتها في الفكر الاقتصادي العربي المعاصر، أي: كيفية نظر هذا الفكر إليها وفهمه لمداخلها، ومتابعة تطوره وتناقضاته بخصوصها.

أولاً: البعد السياسي والبعد الاقتصادي للوحدة العربية

يمكن المجادلة حول وجود طموحات اقتصادية وراء الطروحات الوحدوية التي نادت بها بعض الحكومات العربية في فترة أواخر الأربعينيات ـ أوائل الخمسينيات من هذا القرن، وذلك في وقت كانت السلطة السياسية في البلدان العربية المستقلة أو شبه المستقلة خليطاً من طبقتي الإقطاع والبرجوازية التجارية الطامحتين إلى النمو. لكن التركز الشديد للهجمة الامبريالية على الوطن العربي وما أدت إليه من قيام الكيان الصهيوني والأحلاف الاستعمارية العديدة أدى إلى طغيان الطابع السياسي على نداءات الوحدة العربية سواء من قبل الحكومات أو الأحزاب أو الجماهير الشعبية. وجاءت

(*) نشر هذا لبحث في: المستقبل العربي، السنة ٩، العدد ٩٧ (آذار/مارس ١٩٨٧)، ص ١٣١ - ١٥١.

(**) أستاذ الاقتصاد ـ كلية الاقتصاد ـ جامعة دمشق.

وحدة مصر وسوريا عام ١٩٥٨ وحدة سياسية أولاً وقبل كل شيء، ثم وحدة عسكرية، وأخيراً وحدة اقتصادية.

وأدّى فشل وحدة سوريا ومصر على المستوى الفكري إلى بروز التيارات التي تقول بوجوب تحقيق الاندماج الاقتصادي أولاً كأساس للاندماج السياسي، وأطلقت هذه التيارات شعار الوحدة المدروسة بدلاً من الوحدة الفورية أو العاطفية، وبينما قاد السياسيون الزحف الوحدوي الجماهيري في الخمسينيات غاب دور هؤلاء في الستينيات ليتقدم موكب الدعوة الوحدوية الاقتصاديون. ولكن، وبقدر ما توقف الموكب الوحدوي عن التقدم منذ الستينيات وحتى اليوم، بمقدار ما كانت مساهمة الاقتصاديين العملية في التوحيد سلبية وعقيمة وغير ذات صدى، وهذا بخلاف مساهمتهم الفكرية التي كانت أكثر تطوراً نسبياً. عندما أقدم السياسيون على الوحدة كانوا في موقع السلطة، وبيدهم القرار. أما عندما أقدم الاقتصاديون فكانوا من خارج السلطة، والقرار في يد من لا يأبه لدعواتهم، بل يعمل ضدها، وذهبت دعواتهم، وإلى اليوم، صرخةً في واد.

لقد تطور الفكر الاقتصادي العربي تطوراً كمياً ونوعياً ملموساً خلال ربع القرن الماضي، ولكنه مع ذلك ما زال يعاني من أمراض عديدة مستعصية. فجناح كبير من الفكر الاقتصادي العربي ما زال كالببغاء يتتلمذ على يد المعلمين الغربيين ومنسوخاتهم الأكاديمية إلى اللغة العربية حتى يبدو وكأنه لا علاقة له بأي مجتمع أو تاريخ، عربياً كان، أم بشرياً بشكل عام. وجناح آخر، كبير أيضاً، يطلق عليه الاقتصادي السويدي (الحائز على جائزة نوبل) غونار ميردال «الاقتصاديون الحِرفيون» يعمل في خدمة الحكومات والمنظمات الدولية والعربية والشركات وغيرها، وهؤلاء يتحولون في غالبيتهم مع الزمن إلى عبادة شكليات ميتة غير ذات معنى أو مضمون بقدر ما تخدم الحاجات الآنية العملية للجهات التي توظفهم. ولا يشكل هؤلاء الاقتصاديون في حرفيتهم أي استثناء بالمقارنة بأرباب الاختصاصات الأخرى.

وبالرغم من هذا وذاك، ففي الساحة العربية اليوم الكثير من المفكرين، ومن بينهم الاقتصاديون، الذي أفلتوا من الأطر الخانقة تلك واستمروا يطورون مناهجهم التحليلية الانتقادية للواقع الاقتصادي والاجتماعي القطري والقومي ولا يقفون عند هذا الحدّ، بل يطرحون البدائل الايجابية لهذا الواقع[١].

يتّجه التطوّر النوعي الذي عرفه الفكر الاقتصادي العربي في العقدين الأخيرين

---

(١) لا يفوتنا هنا التنويه بأن الحوار النقدي الذي تتضمنه هذه الورقة مع نماذج مرموقة من الفكر الاقتصادي العربي لا يعني تقويماً للمفكرين العرب أصحاب الآراء المذكورة. فلهؤلاء المفكرين مساهمات علمية ومواقف تحررية أخرى، ليس هذا البحث كافياً لعرضها.

بشكل خاص للتعمق في منحيين متكاملين:

الأول: في التأكيد على المضمون الاجتماعي التحرري للتنمية العربية.

الثاني: في التأكيد على البعد القومي التحرري للتنمية العربية.

ثانياً: مفهوم التنمية العربية ومحدداتها

منذ أكثر من عشر سنوات وحتى اليوم من النادر جداً أن يجري حديث في مشكلاتنا الاقتصادية إلا ويجري التأكيد من خلاله على منظومة مقولات أساسية، مثل: الاعتماد على الذات، الاعتماد الجماعي على الذات، التنمية المستقلة، التحرر الاقتصادي كمضمون للتحرر السياسي القومي وكقاعدة للتحرر الاجتماعي، وإشباع الحاجات الأساسية للجماهير... الخ.

كما أن معايير الكفاءة أصبحت تشكّل هاجساً رئيسياً لكلّ من يهتم برصد التحوّلات الاجتماعية ـ الاقتصادية في وطننا العربي. ولا تكاد تخلو مناقشة اقتصادية هذه الأيام من التساؤل حول المضمون النوعي والمحتوى الاجتماعي ـ الإنساني والبعد التاريخي ـ الحضاري الكامن أو الظاهر في تلك التحولات حتى شاع كثيراً التساؤل: هل هذه هي التنمية؟ هل ما يحدث هو تنمية فعلاً، مثل تزايد الدخل والتوسع في البناء والتشييد، وتضخم واردات الحكومة ونفقاتها، وتحسن مظاهر الرفاه، وتعاظم الثروات في بعض الأقطار العربية في ظروف تعاظم الفجوة بين الأقطار العربية... الخ[٢]؟

ثالثاً: البعد القومي للتنمية العربية

كان البعد القومي للتنمية العربية محوراً أساسياً من محاور النقاش حول مفهوم التنمية وتطبيقه على الواقع العربي. وإذا كان الفكر العربي قد قصر في التنظير في التنمية الاقتصادية بشكل عام إلا أنه كان كثيف المساهمة نسبياً في إبراز البعد القومي للتنمية العربية. وقد يكون من أهم ملامح الأصالة في فكرنا الاقتصادي العربي، إذا كان لا بدّ من البحث عن أصالة، هو شبه الإجماع على أن التنمية العربية لا تستقيم في أي واقع قطري عربي، كبيراً كان القطر المعني أم صغيراً، غنياً أم فقيراً.

---

(٢) على سبيل المثال، انظر المناقشات التي أعقبت محاضرة: محمد صادق، «البترول وسياسات التنمية في بلدان عربية بترولية: النتائج المقصودة والآثار غير المحسوبة،» ورقة قدمت إلى: ندوة البترول والتغير الاجتماعي في الوطن العربي، التي نظمها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمعهد العربي للتخطيط (الكويت)، الامارات العربية المتحدة، ١١ ـ ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨١.

لقد أصبح المضمون، أو البعد القومي، المعيار الأهم في يد الفكر الاقتصادي العربي للحكم على، أو لتقويم أيّ متغير من المتغيرات التنموية، أو أي حدث اقتصادي عربيّ، مشترطاً لنجاح هذا المتغير أو الحدث وضعه في إطاره القومي، أو مُرجِعاً فشَله أو محدوديته إلى غياب هذا البعد القومي. وكثيراً ما يردُ ذلك المعيار في النظر إلى توظيف النفط العربي، فيقال، مثلاً، بأن «توظيف البترول حتى الآن لم يساهم في البدء بجدّية وبقوة في عملية التنمية على المستوى القومي التي هي الخيار الوحيد للتنمية في أي بلد عربي بترولي أو غير بترولي»[٣]. وفي تعبير آخر يحمل التوظيف الواقعي للنفط (وليس النفط بحد ذاته) مسؤولية خاصة عن الأحداث الخطيرة التي وقعت في الوطن العربي في السنوات الأخيرة، حيث أصبح «الإشكال الأساسي هو أنّ النفط حوَّل ثقل القرار السياسي على الساحة العربية وأصبحت الأقطار النفطية ذات وزن كبير في هذا القرار.. حتى يمكن القول إن القومية أصبح لها رائحة بترولية بصورة من الصور.. فهل هذه النتائج محسوبة كعامل تكامل ووحدة أو كعامل تجزئة عربية؟»[٤].

أمام الحقيقة القائلة بأنّ البعد القومي للتنمية الاقتصادية يحتل مكانة مركزية في الفكر الاقتصادي العربي في السنوات الأخيرة، كيف نفهم الرأي القائل بأن «الفكر الاقتصادي العربي يعاني من أزمة وأن أزمة الفكر الاقتصادي العربي جزء لا يتجزأ من اشكالية الفكر السياسي الوحدوي بصفة عامة؟»[٥].

إن أهمية البعد القومي بالنسبة للفكر التنموي العربي تقوده إلى إرجاع أزمة الفكر الاقتصادي العربي وعجزه وتقصيره إلى فشل المشروع الثوري القومي العربي في تحقيق ذاته، مما أدّى إلى الانفصال بين مسيرة الواقع ومسيرة الفكر العربي. لقد قطع الفكر الاقتصادي العربي الوحدوي شوطاً طويلاً في مسيرته إلا أنّ هذا الفكر بدأ يفقد زمام المبادرة أمام التعقيدات الجديدة التي يزخر بها الواقع العربي، إذ «إن المشروع الثوري الذي يرمي إلى بناء واقع جديد ويهدف إلى تحرير الإنسان العربي وتغيير أوضاع التجزئة والتخلف تغييراً كلياً وجذرياً لا بدّ له من أن يتوصل إلى بناء نظري كامل يوضّح سبل الانتقال وعناصر البناء بصورة عقلانية ومفصلة»[٦].

---

(٣) نادر فرجاني، «مناقشة،» في: المصدر نفسه، ص ٨١.

(٤) حيدر ابراهيم في تعليق له، في: المصدر نفسه، ص ٨٢.

(٥) محمود عبد الفضيل، **الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ١٨١.

(٦) المصدر نفسه.

رابعاً: التنمية العربية: الاستقلال ـ التبعية

إنّ التقاء الفكر العربي حول عدد من العناصر المحددة لمفهوم التنمية ومضمونها وخصوصياتها القومية في الواقع العربي لم يستطع الخروج بهذا المفهوم بعد من جميع تناقضاته. وكان للتراجعات السياسية في السبعينيات في بعض الأقطار العربية التي كانت قد انتهجت سياسة تنموية قومية مستقلة في الستينيات أثرها على الفكر الاقتصادي خصوصاً. وإلى جانب ذلك جاءت الطفرة النفطية لتكشف عن خلل هذا الفكر وتناقضاته، بدلاً من أن تذهب إلى مزيد من التجذر والتأصل.

لقد برز خلال (ندوة المفاهيم والاستراتيجيات الجديدة في التنمية)[7] الاهتمام بتحديد علاقة التنمية بمسألة الاستقلال أو التبعية. ولقد قدّم بعض المساهمين الأجانب تقويمات ايجابية (ترويجية) لنمط التنمية السائد في عدد من دول جنوب شرق آسيا الأكثر تبعية وخضوعاً لرأس المال الاحتكاري الامبريالي والشركات الدولية النشاط، مثل: تايوان، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية. وتحت تأثير جميع هذه الاعتبارات انساق بعض المفكرين العرب لتجاهل المضمون السياسي ـ والاجتماعي للتنمية والقول بأن «السياسات التي تؤدي إلى تكامل دول عربية معينة واندماجها أكثر فأكثر في السوق الرأسمالي والتي تحافظ على حالة التبعية لا تؤدي بالضرورة إلى الركود أو إبطاء عملية النمو، بل على العكس، فإنّ عدداً من الدول التي تدعو الشركات الدولية النشاط وتشجعها على تنمية الصناعة بها والتي تعتمد على قوى العمل الوافدة هي من بين الدول التي تحقق أعلى معدل للنمو. ومن الملاحظ أن الشركات الدولية النشاط قد استجابت بدرجة أكبر لحافز انخفاض اثمان الطاقة عن حافز انخفاض الأجور» و«أن التنمية مع التبعية ممكنة، كما أن التنمية المستقلة ممكنة أيضاً، بل إن التنمية مع التبعية قد تكون أسهل في الأجل القصير في بعض الأحيان» وأنه «يمكن لتنمية الرأسمالية في التخوم أن تصبّ في الطابع التقدمي للرأسمالية»[8].

والآن، وقد مضى أكثر من ست سنوات على هذا التقويم، أثبتت الوقائع، سواء في دول «التنمية التابعة» التي يضرب بها المثل في أمريكا اللاتينية أو جنوب

---

(٧) ندوة المفاهيم والاستراتيجيات الجديدة في التنمية ومدى ملاءمتها للوطن العربي، التي نظمها المعهد العربي للتخطيط (الكويت) ومعهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (دمشق)، دمشق، ١٩٧٩.

(٨) ابراهيم سعد الدين عبد الله، «بعض الملاحظات حول مقولة التبعية الاقتصادية وأهميتها بالنسبة للتنمية الاقتصادية لعربية،» ورقة قدمت إلى: ندوة المفاهيم والاستراتيجيات الجديدة في التنمية ومدى ملاءمتها للوطن العربي، ص ٤٠ ـ ٥٠، وفي نقد الأفكار التي ظهرت في تلك الندوة، انظر: عارف دليلة، «أزمة التنمية والفكر التنموي الجديد،» دراسات عربية، السنة ١٦، العدد ٥ (آذار/مارس ١٩٨٠)، ص ٣ ـ ٣١.

شرق آسيا، أو في الأقطار العربية التي أرادت أن تحذو حذوها بأن التنمية والتبعية ضدان لا يمكن أن يجتمعا.

لقد احتلت المقارنات بين أنماط التنمية المختلفة وتجاربها عالمياً وعربياً، مكانة بارزة في النقاشات العربية حول انماط التنمية. وفي معظم هذه النقاشات كان يشار إلى أن التنمية لا تبنى إلا بسياسة موجّهة للاعتماد على الذات ولتقويض مرتكزات التبعية[9].

ويصل بعض هذه الآراء إلى القول بأنّ «الانفتاح الاقتصادي هو العامل الأساسي في فشل مجهودات التنمية العربية في إشباع الحاجات الأساسية»، و«أن التجربة العربية الوحيدة التي مارست بدرجة كافية من الجديّة نوعاً ما الانغلاق الاقتصادي المتعمّد خلال الثلاثين عاماً الماضية، ولفترة من الزمن ممتدة نسبياً، هي التجربة المصرية في التنمية خلال السنوات العشر التالية لحرب السويس ١٩٥٦ - ١٩٦٦، وكانت هذه التجربة هي أنجح التجارب العربية خلال هذه الثلاثين عاماً في الارتفاع بمستوى إشباع الحاجات الإنسانية للجزء الأفقر من السكان عما كان عليه مستوى هذا الإشباع في بداية هذه التجربة».

وفي التأكيد على أن لكل نمطٍ من أنماط التنمية انعكاساً مختلفاً على العلاقات العربية وعلى قضية الوحدة يذهب هذا الرأي إلى القول بأنه «ليس من قبيل المصادفة أن شهدت هذه الفترة أيضاً التجربة الجادّة الوحيدة للوحدة العربية المتجهة لخدمة الاقتصاد العربي لا الأجنبي حيث بدأ تكامل اقتصادي حقيقيّ بين مصر وسوريا في عام ١٩٥٨ ونسقت الخطّتان الخمسيتان المصرية والسورية تنسيقاً كاملاً. ومنذ انفرطت الوحدة في ١٩٦١ قلّ بالتدريج الكلام عن الوحدة الاقتصادية العربية الشاملة حتى لا نكاد نسمع أحداً الآن يطالب بإقامة تعرفة جمركية موحّدة في مواجهة العالم الخارجي أو تنسيق خطط التنمية، وإنما رفع بدلاً عن ذلك شعار المشروعات الاقتصادية المشتركة»[10].

لقد برهنت وحدة مصر وسوريا التي تحققت عام ١٩٥٨ بالفعل على أن التأثير الإيجابي الكبير للوحدة العربية على فعالية المجهودات التنموية، وعلى النهوض الاجتماعي بشكل عام، رغم كلّ ما تضمنته تجربة الوحدة تلك من أخطاء ونكسات،

---

(٩) حول الاعتماد على الذات، انظر: عارف دليلة، «الاعتماد الجماعي على الذات من منظور العلاقة بين العرب والعالم الثالث والنظام الدولي،» ورقة قدمت إلى: ندوة الميثاق الاجتماعي العربي، التي عقدتها الادارة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية، جامعة الدول العربية، تونس، حزيران/يونيو ١٩٨٣.

(١٠) جلال أحمد أمين، «إشباع الحاجات الأساسية كمعيار في تقييم تجارب التنمية العربية،» ورقة قدمت إلى: أعمال حلقة نقاش حول قضايا التنمية والتخطيط، المعهد العربي للتخطيط (الكويت)، ١٩٧٧ - ١٩٧٨، في: المعهد العربي للتخطيط، **أعمال حلقة نقاش حول قضايا التنمية والتخطيط** (العام الدراسي ١٩٧٧ - ١٩٧٨) (الكويت: المعهد، ١٩٧٩)، ص ٧٦ - ٧٩.

يرجع أهمها إلى قصور الإدارة السياسية وتخلّفها عن حمل القضية التي أوكلت إليها. ان أي حديث في التنمية العربية في إطار قطري لم يعد اليوم، أمام التجارب القطرية العربية المتهالكة، يحمل أي جدّية أو معقولية.

خامساً: من «تحرير التجارة» إلى «المشروعات المشتركة» كمدخل للوحدة الاقتصادية العربية

يقول د. عبد العال الصكبان: «إن العمل العربي يشهد موضات: كان بعض المتحدثين عن التكامل الاقتصادي العربي في الخمسينات من أنصار حرية التجارة، واستطاعت هذه المدرسة أن تفرض على جميع المتعلمين العرب أنّ التكامل هو في تحرير التجارة، ثم انتهى دور التجاريين وجاء دور الصناعيين، وإذ بالتخطيط كله يقوم على الهندسة وعلى الصناعة، ولا أمل للعرب إلا بالصناعة، والدور الآن هو دور الماليين، وهو أنه لا يمكن أن يتم أمر إلا بالتمويل وبالمشروعات المشتركة»(١١).

إن هذا الرأي يدفعنا إلى التساؤل: هل المسألة مجرّد «موضات فكرية»؟ وكيف نفسر انتقال الفكر العربي من حالة إلى أخرى؟ إذا أردنا التعبير عن هذه المراحل الثلاث بلغة اقتصادية نقول: إنها تعني الانتقال من مدخل كلّي (Macro) قومي، ولكنه يتركز في ميدان التداول (تحرير التجارة بين البلدان العربية) إلى مدخل كلّي قطري ولكنه يتركز في ميدان التغيير الهيكلي في قوى الإنتاج (التصنيع)، ثم إلى مدخل قومي جزئي (Micro) يتركز على إنشاء المشروعات العربية المشتركة.

إن كلاً من هذه المراحل الثلاث تعكس في جوهر الأمر مرحلة من التطور الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي. ففي الخمسينيات كانت الأقطار العربية الحديثة الاستقلال تسيطر فيها برجوازيات من منشأ إقطاعي تطمح إلى التحول إلى برجوازيات صناعية، وكانت مشكلة السوق تمثل المشكلة الرئيسية التي تقف في وجه طموحها هذا، ولذلك كانت ترى في تحرير التجارة وفتح الحدود اقتصادياً بين الأقطار العربية تحقيقاً لهذا الطموح. أما في الستينيات فكانت قد قويت نزعة الاستقلال الاقتصادي في مرحلة الصراع ضد الامبريالية ومرتكزاتها المحلية، ولذلك أصبح التصنيع مطلباً أسسياً باعتباره يشكل القاعدة المادّية ـ التكنيكية لأي اقتصاد مستقل ومتقدم. ونتيجة لشتداد التناقضات بين مواقف الأنظمة العربية حول قضايا التحرير والوحدة فقد قامت عملية التصنيع على أساس قطري، مما جعلها تتحوّل من عملية تكاملية إلى عملية تنافرية.

---

(١١) ندوة منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة، التي نظمها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والمعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٥ ـ ٧ آذار/مارس ١٩٨٣، ص ١٣٦.

ثم جاءت الطفرة النفطية فأغرقت أنظمة البرجوازيات الصغيرة في الأقطار العربية غير النفطية في أوحال السلطة والمال، وأغرقت الأنظمة القائمة في البلدان النفطية بفوائض بمليارات الدولارات، فلم تعد مسألة الوحدة العربية، بما فيها الوحدة الاقتصادية، من المطالب الملحّة بالنسبة لجميع الحكومات العربية، أو لم تعد الحكومات العربية مضطرة لاستخدام هذا الشعار في تبرير تسلطها على شعوبها، ولم يعد لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية المعقودة في العقد السابق، بمادتها الأولى التي تقول: «تقوم بين دول الجامعة العربية وحدة اقتصادية كاملة»، لم يعد لها أي معنى بالنسبة للطبقات الجديدة، رغم أن هذه الاتفاقية تحاشت في الأصل الاشارة إلى الوحدة السياسية، بخلاف اتفاقية روما حول السوق الأوروبية المشتركة والتي جعلت الوحدة السياسية بين الأمم الأوروبية هدفها النهائي.

وقد سارع الاقتصاديون الحِرفيون إلى خدمة وأدلجة التغيرات الجديدة. ففي عام ١٩٧٤ عقدت في القاهرة (ندوة المشروعات العربية المشتركة) التي نظمها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمعهد العربي للتخطيط بالكويت ومعهد التخطيط القومي بالقاهرة.

لقد افتتحت هذه الندوة بالتساؤل: «أليست إقامة المشروعات العربية المشتركة رغم كل ما قد يبدو بها من تواضع أكثر تحقيقاً للغرض النهائي من التكامل الاقتصادي العربي في ظل الظروف الحالية للاقتصاد العربي من أية إجراءات تهدف إلى تحرير التجارة بين الدول العربية؟» وكان التبرير الأساسي لوضع المشروعات المشتركة، كبديل وليس كمكمّل لتحرير التجارة، والذي يتكرر كثيراً هو «أن المشكلة التي تواجه تحقيق تكامل اقتصاديّ جديّ بين البلاد العربية ليست هي في الأساس مشكلة قصور في الطلب وضيق السوق، وإنما هي مشكلة انخفاض مرونة العرض بقلة الإنتاج وقلة تنوّعه، واتجاه الانتاج وجهةً تتفق مع اتجاه التجارة إلى البلاد الصناعية المتقدمة، استيراداً وتصديراً» و«إن ما تحتاجه البلاد العربية ليس هو إجراءات تحرير التجارة بقدر ما تحتاج إلى إجراءات لخلقها، ليس إزالة العوائق الجمركية أمام انتقال الصادرات الصناعية بين بلد عربي وآخر، بقدر ما هي إقامة الصناعات غير الموجودة أصلاً. فإذا كان نمو الشركات الدولية لا يحدث عفوياً بل يحتاج إلى الرعاية والتشجيع ومده بالحوافز في اقتصاد متقدم كالاقتصاد الأوروبي، أفلا تكون المشروعات المشتركة بين البلاد العربية أكثر حاجة إلى التدخل الإيجابي لرعايتها وتشجيعها؟»[١٢]. قد يبدو لأول

---

(١٢) عبد اللطيف الحمد، «الاستثمار متعدد الأطراف والتكامل الاقتصادي العربي،» ورقة قدمت إلى: ندوة المشروعات العربية المشتركة ودورها في التكامل الاقتصادي العربي، التي نظمها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمعهد العربي للتخطيط ومعهد التخطيط القومي (القاهرة)، ١٩٧٤، في: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، **المشروعات العربية المشتركة** ([القاهرة]: المجلس، ١٩٧٥)، ص ٦ - ١٧.

وهلة أن مثل هذا الرأي يعتمد على أسس منطقية واضحة. ولكن المشكلة لدى بعض الذين تحمسوا له هي وضعهم لتحرير التجارة وللمشروعات المشتركة في موضع التضاد.

ففي محاولة أخرى لفلسفة التحول عن هدف تحرير التجارة بين البلدان العربية إلى هدف المشروعات المشتركة جاءت بعد حوالى عشر سنوات في «ندوة منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة» نقرأ ما يلي: «إنّ ربط مفهوم التكامل بالطابع التسويقي الذي يراد إلصاقه بالعمل العربي المشترك يفترض التخلّي المسبق عن ربطه بالمجهود التنموي الذي تتمثل فيه المهمة الأساسية التي يجب التوجه للاضطلاع بها. ذلك أن اعطاء الأولوية للتكامل التجاري في إطار هذا المنظور في الوضعية الحالية للاقتصادات العربية يؤدي إلى تغلب العناصر السكونية في تحليل الواقع الاقتصادي في طرح اشكالية العلاقات بين الكيانات العربية، وهو يساهم بالتالي في تهميش العناصر الحركية التي تبرز مدى جدلية الارتباط بين مسلسل التنمية ومسلسل تنفيذ المشروع القومي الوحدوي».

وان «طرح التكامل الحركي كبديل للتكامل السكوني مع إبراز دور المشروعات المشتركة في تحقيق هذا البديل يفترض تجاوز منظور «السوق العربية المشتركة»، ذلك أن هذا المنظور يعتمد بدوره على أفق تسويقي ضيّق غير ملائم بالنظر لمقتضيات التنمية الحقيقية. إنّ مفهوم السوق المشتركة يستتبع اقتصار العمل الوحدوي على تحرير المبادلات التجارية وإزالة العوائق الجمركية وتكوين مناطق تجارية موحدة إزاء الخارج، وفي الوقت نفسه تقتضي تهميش العنصر التنموي»[(١٣)].

إن النص لسابق مثال بارز على قدرة الفكر العربي على فلسفة ما يشاء بلغة «أكاديمية رفيعة»، ضارباً عرض الحائط بالحقائق الجوهرية. فتحرير التجارة وفتح الحدود بين اقتصادات الدول يصبح إلصاقاً للطابع التسويقي بالتكامل الاقتصادي وكأن التكامل الاقتصادي هو مجرد «عملية عاطفية».. وهذا الطابع التسويقي «يفترض التخلي عن المجهود التنموي»! ثم إن هذا الطابع التجاري يعني «تغليب العناصر السكونية وتهميش العناصر الحركية في تنفيذ المشروع القومي الوحدوي»! فتحرير التجارة الذي يستطيع مضاعفة التبادل بين الأقطار العربية أكثر من مرة في سنة واحدة (تضاعف التبادل التجاري ين سوريا ومصر خلال السنة الأولى للوحدة أكثر من ستة أضعاف) هو عنصر سكوني في المشروع القومي الوحدوي، حسب هذا الرأي، بينما إقامة مشروع مشترا برأسمال يبلغ عشرات ملايين الدولارات، ويشغل عشرات

---

(١٣) فتح اله ولعلو، «التكامل الاقتصادي ومدخل المشروعات المشتركة،» ورقة قدمت إلى: ندوة منهجية التخطيط الرمي وإعداد المشروعات العربية المشتركة، ص ١٣٤ ـ ١٣٨.

الأشخاص، ويعتمد على الخارج في معظم مستلزماته، هو عنصر حركي في المشروع القومي الوحدوي!

هكذا اذن ما دمنا عاجزين عن إزعاج الاحتكارات الدولية بتقليص حصتها من أسواقنا وكرامتنا القومية لصالح زيادة حصصنا المشتركة لدى بعضنا البعض، فلا يبقى إلا التخلّي عن هذا الهدف لصالح المشروعات المشتركة التي لم تكن، كما أثبتت التجربة في كثير من الأحيان حتى الآن، إلا امتدادات مشوّهة للشركات الاحتكارية الدولية، ولم تحمل معها أي تكامل أو بالأحرى أي مشروع قومي وحدوي. ولكن بالرغم من فشل تجربة المشروعات المشتركة على النطاق التكاملي، مثلما فشلت قبلها تجربة السوق العربية المشتركة، فإننا نرفض الانسياق وراء مبدأ: «إما هذا أو ذاك... باعتبارهما ضدّين لا يجتمعان»... وإنما نستنتج أن سبب الفشل لا يكمن في تحرير التجارة بحد ذاتها ولا في المشروع المشترك بحد ذاته، وإنما في الارادة المضادة الكامنة وراء كل منهما لدى الحكومات العربية المتكاملة مع الخارج، والمستهزئة بأي تكامل عربي، وهذا هو الأمر الذي لا تنفع في تغطيته أي فلسفة.

ويقول: د. برهان الدجاني في نقاشه مع د. محمد محمود الإمام أثناء الندوة «الاختلاف كما وصفه د. الإمام هو بين الموقف الشمولي وبين المذاهب الجزئية، والحقيقة أنه اختلاف بين الموقف الأكاديمي وبين المواقف الواقعية».

إنها، إذن، الدعوة إلى النزول من عالم النظريات، أو عالم الأحلام، للعمل بمقتضى عالم الواقع. ولكن أي واقع؟، إنه حسب وصف د. الدجاني نفسه «واقع وجود دول ليس لها هدف مشترك، وليس لها قاسم أدنى مشترك، وليس لها عدو مشترك، وليس لها صديق مشترك أو ضمير مشترك، وليس لها سلام أو حرب مشتركة... أو إرادة مشتركة»[١٤]. هكذا اذن، انطلاقاً من هذا الواقع، أو بالأصح، التصاقاً بهذا الواقع يجب أن نعمل من أجل التكامل الاقتصادي العربي وحتى لا نتهم بالتحليق في الخيال أو بتهمة الأكاديمية المثالية!

يقدم لنا د. أحمد مراد[١٥] تفسيراً لهذا التحول عن السوق المشتركة إلى المشروعات المشتركة فيقول: «انصب النقد خلال السنوات السابقة على تجارب السوق المشتركة بالتأكيد على قصور أسلوبها الذي كان حده الأقصى تحرير المبدلات التجارية

(١٤) انظر: ندوة منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣.

(١٥) كان أحمد مراد، من أكثر الاقتصاديين العرب مناداة بالتكامل الاقتصادي العربي، من منطلق الإيمان بوحدة الأمة العربية في مواجهة الأخطار التي تهددها والانطلاق إلى مستقبل عربي أفضل، وكان من أغزر المفكرين العرب إنتاجاً في المجال الاقتصادي، وستبقى مساهماته الفكرية الاقتصادية ذات أثر وفائدة بالنسبة لجيل واسع من الاقتصاديين العرب، ولقد أسلم الروح في اليوم الأول لافتتاح الندوة المذكورة وهو في قمة النشاط وبين زملائه وسط بهو فندق هيلتون الكويت.

وانتقال عناصر الانتاج، أي في تقليد الأسلوب الإطاري الذي اتبعته السوق الأوروبية المشتركة.. فكانت النتيجة هي صرف النظر كلياً عن الأسلوب الاطاري بحجة التعلق بالمشروعات العربية المشتركة، أي الانتقال من أسلوب إلى أسلوب آخر، علماً بأنّ كلا الأسلوبين إن هو إلا مكمل ومساعد للآخر... وهكذا أصبحت المشروعات المشتركة والاتحادات النوعية المتخصصة الأداتين الأساسيتين للتكامل الاقتصادي العربي..»[١٦].

وللحقيقة، لم يكن غائباً عن الفكر الاقتصادي العربي أن المشروعات المشتركة ليست المنقذ السحري من فشل التكامل الاقتصادي العربي عن طريق السوق المشتركة. وفي بحثه المقدم إلى «ندوة المشروعات العربية المشتركة» التي عقدت في القاهرة عام ١٩٧٤ كان د. أحمد مراد قد حدد بوضوح: «ان المشروعات العربية المشتركة بشكلها الحالي قد تساعد على تحقيق انتقال رؤوس الأموال العربية من بلدان الوفرة المالية إلى بلدان العجز المالي، كما قد تؤدي إلى زيادة حجم التبادل التجاري، ولكن أثرها على تحقيق التكامل الاقتصادي والتنمية القومية يبقى محدوداً، طالما أنها لم توضع في إطار خطة متكاملة يتم فيها اختيار المشروعات القيادية المرشحة للتكامل وإيجاد التغذية المتبادلة بين الخطة القومية للمشروعات العربية والخطط القطرية للمشروعات المحلية، وعلى أن يتنامى الدور القيادي الانتاجي للمشروعات العربية المشتركة بالمقارنة مع المشروعات القطرية، أو تكوين السوق القومية في مواجهة السوق المحلية، وإذا لم تتحقق هذه الشروط فإن المشروعات العربية المشتركة لن تكون قادرة على وقف الآثار السلبية لتقسيم العمل الحالي بين أقطار الوطن العربي وتحقيق تنمية سريعة ومستقلة فيه»[١٧].

وقد تضمنت الورقة المقدمة من الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية إلى ندوة منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة، تأكيداً جديداً أيضاً على أن المشروعات المشتركة لا يمكن أن تؤدي الدور التكاملي المرجوّ منها إلا عندما ترتبط بإطار للتكامل القومي: «إن المشروع المشترك بذاته أداة من أدوات التكامل الجزئي ولكي يؤدي دوره في التكامل يتعين إقامته في إطار استراتيجية تنموية تكاملية، وفي نطاق برامج قطاعية محددة للتنسيق والتكامل بين مختلف المشروعات ضمن قطاع أو فرع اقتصادي معين في دول الإقليم... إنّ المفهوم التكاملي للمشروع يفترض ابتداء أن يسهم هذا المشروع في خلق التنمية القومية أو الإقليمية للبلدان المشاركة فيه»[١٨].

---

(١٦) أحمد مراد، «محاور للنقاش حول منهجية التخطيط وإعداد المشروعات العربية المشتركة،» ورقة قدمت إلى: ندوة منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة، ص ٥٢.

(١٧) أحمد مراد، «بعض جوانب العلاقة بين التنمية القطرية والتكامل الاقتصادي العربي،» في: **المشروعات العربية المشتركة**، ص ٢٠٨.

(١٨) انظر: ندوة منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة، ص ٣١.

إن إحلال مدخل «المشروعات المشتركة» محل مدخل «تحرير التجارة» لم يكن قابلاً للتبرير لو لم تزين المشروعات المشتركة بغطاء التخطيط القومي الذي يجعلها جزءاً من «خطة قومية» لتنسيق التنمية على النطاق العربي الشامل.

ففي «ندوة المشروعات العربية المشتركة ودورها في التكامل الاقتصادي العربي»، انصبّ الاهتمام الأكبر على دراسة فكرة المشروع العربي المشترك قياساً إلى الشركات الدولية النشاط المهيمنة على الاقتصاد الرأسمالي العالمي. ولقد غاب عن معظم المشاركين آنذاك خاصية مهمة في المشروع العربي المشترك هي أنه في معظم الأحيان يعتبر «مشروعاً حكومياً عربياً» أي «قطاعاً عاماً عربياً»، وإن كان يقوم بين أقطار عربية يسيطر على اقتصاداتها الطابع الرأسمالي، بينما الشركات الدولية النشاط هي على العموم شركات رأسمالية خاصة، أي رأسمالية احتكارية دولية. وإذا كان تحرير التجارة بين البلدان العربية قد تعثر سنوات طويلة حتى وصل إلى درجة النفي لأية آثار ايجابية للسوق العربية المشتركة على الاقتصادات العربية، وذلك بسبب تعثّر القرار الحكومي، رغم أن التجارة الحرة تفيد جميع الاقتصادات المشاركة دون أن تتكلف البلدان المشاركة فيها شيئاً، فإن المشروعات المشتركة، باعتبارها «قطاعاً عاماً عربياً» ستعاني معاناة أشد من التأثير السلبي للبيروقراطيات الحكومية على عملها، وتشهد أوضاع المشروعات العربية القائمة منذ سنوات، والتي لا تستطيع الانطلاق من قيودها على نتائج هذا التأثير السلبي، وبالطبع يجب أن لا يستنتج من ذلك أنّه لو كانت المشروعات العربية المشتركة قطاعاً خاصاً عربياً لكانت أكثر حظاً في النجاح. فتحرير التجارة إنما يخدم القطاع الخاص العربي، ومع ذلك لم يتيسر له حتى الآن النجاح على أدنى مستوياته.

لقد ظهر التفاؤل بالمشروعات المشتركة في التقرير النّهائي لندوة المشروعات العربية المشتركة المذكورة أعلاه والذي اعتبر هذه المشروعات، في نظر البعض، «تفضل غيرها من أدوات العمل العربي بمراحل»، وتكررت في التقرير النهائي دعوى أن مدخل المشروعات المشتركة ينقل ميدان التكامل من التداول إلى الإنتاج: «وطالب الكثيرون بأن لا يركز في التكامل على تعزيز المبادلات بين الدول المتكاملة (!!) إذ انه يجب أن يسعى أساساً وأولاً إلى الإنتاج حتى يكون ثمة ما يمكن تبادله. وهنا تظهر أهمية المشروعات العربية المشتركة كصيغة فنية تساهم في خلق الإرادة السياسية وتجسيدها، كما أنها تبدو في نظر الكثيرين الوسيلة المفضلة لتنظيم الانتاج وزيادته عبر الحدود...»[١٩] هكذا، إذن، فإن الارادة السياسية التي لم تستطع الظهور في مجال تحرير التجارة، ستظهر هذه المرة بفضل المشروعات المشتركة!

---

(١٩) انظر: المشروعات العربية المشتركة، التقرير النهائي، ص ٩٠.

لقد أولت هذه الندوة اهتماماً كبيراً لاقتراح المشروعات المشتركة في مجالات عديدة، كالتنقيب عن النفط، ونقله، وتكريره، وفي صناعة الأسمدة الآزوتية والصناعة البتروكيماوية، وفي صناعة التعدين، وصناعة المكائن والمعدات، ووسائل النقل والجرارات وغيرها. ولقد أقيم خلال عشر سنوات من اقتراح هذه المشروعات عدد بسيط منها برؤوس أموال متواضعة ولم تستطع القيام بدورها، وذلك لأن ما ينقصها من أسباب النجاح هو ما ينقص السوق المشتركة نفسها. . . وهو الإرادة السياسية القومية الصادقة، المتحررة من التبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي واحتكاراته الدولية.

وتظهر الفقرة التالية من التقرير الختامي لندوة المشروعات المشتركة ضخامة الآمال التي كانت معقودة على المشروعات المشتركة: «إنّ هناك ضرورة ملحّة لإقامة مشروعات عربية مشتركة في مختلف المجالات الاقتصادية يتم تمويلها من الأموال العربية المتنامية وباطّراد، وتستخدم التكنولوجيا والمعرفة العلمية المستوردة من الخارج، وأن يتبع مبدأ تبادل النفط مقابل الحصول على التكنولوجيا وفنون الإنتاج والادارة من الدول المتقدمة، وأن تخطّط هذه المشروعات لتكون القادرة على توجيه الاقتصادات العربية نحو التكامل، وحتماً سيحرر قيام هذه المشروعات الوطن العربي من التبعية للاقتصاد المتقدم، ويعمل على استغلال الموارد البشرية والطبيعية، وينتفع من سعة السوق، وفي الوقت نفسه سيوفر مجالات أوسع لاستثمار الأموال العربية الفائضة ويؤول إلى التقارب السياسي العربي، ويزيد من قوتنا التساومية تجاه الجهات الأجنبية، ويقودنا نحو التكامل الاقتصادي العربي المنشود، ويعمل على رفع الرفاهية في الوطن العربي»!

هكذا نظر الفكر الاقتصادي العربي إلى المشروعات المشتركة: فبمجرد قيام هذه المشروعات ستحقق على يديها تلقائياً كل هذه المعجزات التي عجزت عن تحقيق أبسط منها بكثير كل الجهود العربية. . . والسؤال هنا: إذا كان تحقيق كل هذه المعجزات سيكون من النتائج التلقائية لقيام المشروعات المشتركة. . فما هي القوة السحرية التي ستقيم هذه المشروعات المشتركة بالمستوى الذي يمكّنها من لعب هذا الدور العظيم؟ أم أن الأمر لا يعدو كونه مجرّد هرب من الفشل في تحقيق الإرادة السياسية للعمل العربي المشترك، الملتزم بالمصلحة العربية العليا، لكي تلقى هذه المسؤولية على المشروعات المشتركة؟

ومقابل هذه النظرة، ظهرت في الندوة المذكورة نفسها بعض الآراء التي تؤكد على أهمية تحرير التجارة والذي لا يمكن للمشروعات المشتركة أن تحل محله أو تقلّل من شأنه، فقد قيل: «حتى في الوضع الانتاجي والتجاري الحالي نجد أنه إذا ما حررت التجارة وطبق مبدأ المعاملة التفضيلية استيراداً وتصديراً بين البلاد العربية جميعها

لزاد حجم التجارة ثلاثة أو أربعة أضعاف حتى في ظل القيود الحالية»[٢٠].

إن مّما يؤكد صحة هذه الحقيقة التي لا تقاوم، ولكن بمنطق معاكس، إجراءات المنع والمقاطعة والتقييد التي تستخدمها البلدان العربية تجاه بعضها البعض، لكي يرجع الباحثون لاحقاً انخفاض الترابط الاقتصادي بين الأقطار العربية إلى **«تماثل بُناها الاقتصادية وتنافرها»!** وذلك في الوقت الذي تمنح فيه الأقطار العربية للشركات الامبريالية والصهيونية حقوقاً مطلقة في اختراق الحدود وتجاوز كل القيود لإعادة احتلال الأقطار العربية اقتصادياً واستباحتها سياسياً وأخلاقياً.

سادساً: الخطة القومية

ورد في مذكرة الأمانة العامة للجامعة العربية الموجهة إلى الخبراء الاقتصاديين العرب الذين كلّفوا بوضع مشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وهي التي تعتبر المذكرة الإيضاحية للاتفاقية، ما يلي: «ان تحديد مفهوم الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية من الوجهة النظرية، على الأقل، لا يثير صعوبة ما، إذ يقصد بهذه الوحدة أن تكون البلاد العربية من الناحية الاقتصادية كلاً واحداً، أي مجتمعاً بشرياً واحداً، له مقومات وغايات اقتصادية واحدة، ولا يحول دون تنقل الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال فيه حائل ما».

ولقد أقر المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك الذي عقد في بغداد ما بين ٦ ـ ١٢ تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩٧٨ اعتماد خطة قومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي إضافة إلى الخطط القطرية للتنمية التي يجري العمل بها حالياً، وذلك كبديل عن التنسيق بين خطط التنمية القطرية، وقد اعتبرت المشروعات المشتركة كإطار استثماري للخطة القومية.

وفي «ميثاق العمل الاقتصادي القومي»، الذي أقره مؤتمر القمة العربي الحادي عشر الذي انعقد في عمان ١٩٨٠، جاء ما يلي:

«باب أول:

اعتماد مبدأ التخطيط القومي للمشاريع العربية المشتركة كأسلوب لتوجيه وتنظيم وتطوير العمل العربي المشترك على النحو التالي:

أ ـ الالتزام باستراتيجية العمل العربي الاقتصادي المشترك وعقود التنمية العربية المشتركة والخطط القومية المنبثقة عنها.

---

(٢٠) انظر: عبد المنعم البنا، في: المصدر نفسه، ص ٢٧.

ب ـ الالتزام بأن تتضمن كل خطة قطرية، بالإضافة إلى عناصرها القطرية، توجهاً قومياً يتمثل في تخصيص نسبة معينة من الموارد لتمويل مشروعات الخطة القومية».

تظهر هذه الآراء والمواقف وضوح العلاقة بين المشروع المشترك والخطة القومية وقوتها والتي من دونها يفقد المشروع المشترك قيمته التكاملية.

وفي «ندوة المشروعات المشتركة» يبين لنا د. فؤاد مرسي، بأن «التعاون الاقتصادي بين دول السوق الاشتراكية تحكمه قوانين موضوعية نابعة من أسلوب الانتاج الاشتراكي، وفي مقدمتها قانون التنمية الاقتصادية المخططة، وقانون التكامل الاقتصادي الاشتراكي، وقانون الموازنة المستمرّة لمستويات نمو البلدان الاشتراكية. وللمشروعات المشتركة المبنية على أساس اتفاقيات ثنائية أو متعدّدة الأطراف دور هام في إحداث هذا التكامل، حتى ليمكن القول بأن دور المشروع المشترك سوف يزداد مستقبلاً في داخل السوق الاشتراكية، بل إن المشروع المشترك سيكون الأداة الأكثر ديناميكية في بلوغ درجة أعلى من تدويل قوى الإنتاج في المستقبل القريب»[٢١].

فالمشروع المشترك لا يحمل في حد ذاته التكامل الاقتصادي، وإنما التكامل الاقتصادي هو الإطار الذي يعطي المشروع المشترك أبعاداً تكاملية. لكن بعض البلدان العربية الموقعة على الميثاق والاستراتيجيا اللذين تضمنا «مبدأ التخطيط القومي» في مؤتمر قمة عمان عام ١٩٨٠ ما لبثت في الدورة ٣١ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، والذي قدمت إليه الخطة لمناقشتها تمهيداً لرفعها إلى مؤتمر القمة الثاني عشر، أن رفضت «مبدأ التخطيط القومي» رغم النص عليه صراحة في الميثاق والاستراتيجيا الصادرين عن مؤتمر القمة السابق، واعتبرت هذه البلدان أن الجامعة العربية لا تملك حق اتخاذ قرار تخطيطي لأنه «يمس حدود سيادة الأقطار»[٢٢].

وهنا لا بدّ للمفكر العربي أن يتوقف ليتساءل: لماذا أقر مؤتمر القمة العربي في بغداد «مبدأ التخطيط القومي»، ولماذا أصدر مؤتمر القمة الحادي عشر في عمان وثيقتي «ميثاق العمل الاقتصادي القومي» و«استراتيجية التنمية الاقتصادية العربية»؟ ويتساءل: ما هي جدوى المشروعات العربية المشتركة دون الإطار القومي التخطيطي؟ وهل كانت هناك أي جدّية على المستوى الرسمي في الاعتماد على هذه المشروعات كأداة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي؟

---

(٢١) فؤاد مرسي، «الاتجاه نحو التكامل الاقتصادي في السوق الاشتراكية ودور المشروعات المشتركة،» في: المصدر نفسه، ص ٩٠٦.

(٢٢) محمد محمود الإمام، «منهجية إعداد المشروعات العربية المشتركة في إطار استراتيجية العمل العربي المشترك،» ورقة قدمت إلى: ندوة منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة، ص ١٩١.

إننا لا نجد جواباً مقنعاً على التساؤلات السابقة إلا في حالة التوتر التي كان يعيشها المجتمع العربي في أواخر السبعينيات والتي تشتمل على مجموعة متناقضات خطيرة، من كامب ديفيد إلى الفوائض المالية النفطية الهائلة، مما جعل الأقطار العربية المجتمعة في عمان تقرّ، ودون أي تحفظ، وثائق بالغة الأهمية ما كان يمكن أن تقرّها في ظروف أخرى، أو في مؤتمر قمة آخر لا تقاطعه خمس دول أعضاء في الجامعة، وهي تضمر مسبقاً بأن ما أقرته بسهولة في مؤتمر قمة عمّان لن يكون له أي نصيب في التطبيق الجادّ، اللّهم إلا ذر الرماد في العيون وكسب الوقت في مواجهة الجماهير العربية المخدوعة دائماً وأبداً.

لكن الطامة الكبرى تقع على ذلك العقل العربي الذي يستمر في الهتاف لأي إعلان رسمي عربي، حتى بعد أن يضيع أثره، حتى وهو يعلم مسبقاً أنّ مثل هذا الإعلان ليس أكثر من حبر على ورق... وأن وراء الأكمة ما وراءها.

سابعاً: مشكلة استثمار الفوائض النفطية

كانت «السياسات الاستثمارية للبلدان العربية المنتجة للنفط» موضوع ندوة علمية خاصة نظمها المعهد العربي للتخطيط في الكويت مع بداية «الثورة النفطية»، ما بين ١٨ ـ ٢٠ شباط/فبراير سنة ١٩٧٤.

وتعتبر مسألة الفوائض المالية من المحاور الرئيسية، إضافة إلى المشكلة السكانية في البلدان العربية النفطية المستقبلة للعمالة، التي كانت على مدى السنوات العشر الماضية موضوع نقاشات مستمرّة في بلدان الخليج العربية. ومن المفيد الآن، وقد مضى أكثر من عشر سنوات على عقد تلك الندوة، وقد انقلبت أوضاع النفط رأساً على عقب، أن نسترجع بعض ما ورد في تلك الندوة من أرقام أو أفكار.

فقد ورد في بحث د. ابراهيم سعد الدين عبد الله المقدم للندوة أن سعر برميل النفط سيرتفع من ١١,٦ ـ ١٥,٧ دولاراً للبرميل عام ١٩٧٤ إلى ١٦,٥ ـ ٢٤ دولاراً للبرميل عام ١٩٨٣، وذلك على أساس تزايد هذا السعر بسعر فائدة تضخمي ٤ بالمئة سنوياً.

كما نقل المحاضر توقّعات بأن عوائد النفط للأقطار الستة المذكورة سترتفع من ٤٠,٧ مليار دولار عام ١٩٧٤ إلى ٨٤,٥ مليار دولار عام ١٩٨٠ وإلى ١١٢ ملياراً عام ١٩٨٣[(٢٣)].

---

(٢٣) ابراهيم سعد الدين عبد الله، «عوائد النفط والفوائض المالية المتوقعة للدول العربية الست المنتجة للنفط،» ورقة قدمت إلى: ندوة السياسات الاستثمارية للبلدان العربية المنتجة للنفط، ١٨ ـ ٢٠ شباط/فبراير ١٩٧٤، في: **ندوة السياسات الاستثمارية للدول العربية المنتجة للنفط، الكويت، ١٨ ـ ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٧٤** (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٧٤)، ص ٤٨ و٥٢.

ولسنا هنا بصدد مناقشة مدى انطباق التوقعات التي كانت تنشرها آنذاك الجهات الدّولية الخبيرة على الوقائع اللاحقة، لكنه مما يلفت النظر أنّ أسعار النفط وصلت عام ١٩٨٥ إلى مستوى ذلك السعر المتوقع منذ ١٢ سنة، وهو (٢٢,٤ دولاراً للبرميل) مع فارق بسيط، هو أن تلك التوقعات كانت تفترض أن سعر النفط سيبلغ هذا المستوى على أثر ارتفاع تدريجي صاعد ومستمر بنسبة التضخم النقدي، بينما نراه قد بلغه ولكن بعد صعود كبير حتى قارب الـ ٤٠ دولاراً، ليعود إلى حوالى نصف هذا الرقم. والحقيقة أن سلوك البلدان النفطية في الأسواق النفطية لم يكن موضوعاً للدراسة العلمية أو للتنبؤات المبنية عليها. ولهذا فإن أحداً لم يتنبأ بأن سعر النفط سيصل في شهر آذار/مارس عام ١٩٨٦ إلى ١٢ دولاراً للبرميل، وهو أقل من حيث القيمة الحقيقية من سعره قبل ارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٣! «والفضل» في ذلك يعود إلى إغراق الأسواق العالمية بالنفط العربي، بالدرجة الأولى.

ونلاحظ أن الهاجس الأكبر لمعظم المختصين الذين شاركوا في تلك الندوة كان يدور في ذلك الوقت على اعتبار مشكلة ارتفاع أسعار النفط لا تعدو كونها مشكلة بين طرفين:

الدول الصناعية المستوردة للنفط والتي قدر عجزها النفطي عام ١٩٧٤ بـ ٤٥ مليار دولار، والدول المتخلفة المصدرة للنفط، والتي قدر فائضها النفطي بـ ٤٨ مليار دولار في العام نفسه[٢٤].

أما وضع الطرف الثالث، والذي كان منذ البداية الضحية الوحيدة على مذبح ارتفاع أسعار النفط، وهو البلدان النامية غير المصدرة للنفط، فلم يكن آنذاك، وإلى حد كبير حتى الآن، ليشكّل بالنسبة للمهتمين بقضايا النفط، أي مشكلة. وكان المجال الوحيد الذي يجري فيه ذكر هذه المجموعة هو في مضمار التذكير بـ «الكرم العربي» في مساعدة هذه البلدان، بنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للأقطار النفطية يفوق بكثير النسبة التي تخصصها الدول الصناعية للدول النامية من ناتجها المحلي الإجمالي.

وهكذا انجر الفكر العربي وراء الفكر الغربي في الانشغال بأزمة العجز التي وقعت بها موازين الدول الصناعية المستوردة للنفط، وبكيفية تسوية هذا العجز بـ «مساعدة» الدول المصدرة للنفط، وهو ما حصل بالفعل، كما أصبحت «أزمة نظام النقد الرأسمالي الدولي» على رأس اهتمامات المفكرين الاقتصاديين العرب! ولم تحظ أزمة النقود العربية وأزمة المديونية العربية، وأزمة الاقتصادات العربية، بالمقابل، بالدرجة نفسها من الاهتمام[٢٥].

---

(٢٤) الياس سابا، «دور الأرصدة العربية في أسواق المال ورأس المال العالمية،» المصدر نفسه، ص ٥٧.

(٢٥) لا يفوتنا هنا أن ننوه، بتقدير كبير، إلى الكتابات القيمة في هذه المسائل لعدد من الاقتصاديين العرب التقدميين، ونذكر من بينهم، على سبيل المثال لا الحصر، فؤاد مرسي، رمزي زكي، رزق الله هيلان...

ولقد جاءت محاضرة الأستاذ روبرت مابرو في الندوة حول «مشكلات الاستثمار» ليناقش بأن المكان الوحيد المؤهل لاستثمار الفائض المالي العربي هو الاقتصادات الغربية وبأنه ليس هناك من خيار أمام الدول النفطية سوى التضامن في المصالح مع الدول الصناعية المستوردة للنفط، وإلا فإنّ الصراعات والاضطرابات لن تكون في صالح أي من الطرفين[٢٦].

ويعرض د. فؤاد مرسي في الندوة المذكورة موقف الدول النامية وبالأخص الدول النفطية، باعتباره «موقفاً معارضاً للتقلب في قيمة العملات وتخفيضها وتعويمها»[٢٧].

ولكن التطورات منذ عام ١٩٧٤ سارت بعكس ذلك كلّه، فقد شهدت جميع العملات تقلّبات حادّة، وانخفضت القيمة الحقيقية لها بعد تعويمها جميعها.

ولم تقف الدول النفطية كما كان متوقعاً موقف المدافع عن تأسيس نظام النقد العالمي ذي الطابع العالمي والذي يقوم على تساوي حقوق التصويت لجميع البلدان وتوفير التمويل الدولي للتنمية. ومثل هذا المطلب أيضاً يبدو اليوم بعيد المنال.

وقد أكد د. فؤاد مرسي في محاضرته على أهمية الحفاظ على إمكانية تحويل الدولار إلى ذهب، وضرورة تخصيص القسم الأعظم من حقوق السحب الخاصة للبلدان النامية والتوصل إلى أسعار مستقرة للمواد الخام، بما فيها النفط.

وكما هو معلوم اليوم أيضاً، فإن الدولار فقد، وقبل عقد الندوة المذكورة، قابلية التحويل إلى ذهب، وأن حقوق السحب الخاصة لم تتحول إلى سيولة إضافية في يد الدول النامية، بل إلى «دولار» إضافي في يد الامبريالية، وبالأخص الامبريالية الأمريكية، وأن أسعار المواد الخام الأخرى لم تستمر بالارتفاع كأسعار النفط، بل توقفت ثم اتجهت باتجاه الانخفاض الحاد مرة أخرى، وذلك قبل أن تعود أسعار النفط إلى الانخفاض الحاد. إن مثل هذه التطورات ليست غريبة على نظام الانتاج الرأسمالي، بل هي من صلب هذا النظام وطبيعته.

وقد طرح د. رجائي الملاخ أثناء محاضرته عن «الطاقة الاستيعابية للعالم العربي» والسياسات الاستثمارية فكرة مواجهة تهديد الولايات المتحدة للدول النفطية باستخدام سلاح الغذاء كرد على المقاطعة النفطية العربية بالتوجه إلى استثمار الاحتياطيات

---

(٢٦) روبرت مابرو، «مشكلات الاستثمار،» في: ندوة السياسات الاستثمارية للدول العربية المنتجة للنفط، الكويت، ١٨ ـ ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٧٤، ص ٨٦.

(٢٧) فؤاد مرسي، «استراتيجية الحفاظ على قيمة المدخرات والاستثمارات للدول ذات فوائض رؤوس الأموال في نطاق النظام النقدي الدولي في المستقبل،» المصدر نفسه، ص ١٠٥ ـ ١٠٦.

الزراعية العربية الضخمة غير المستغلة وذلك بتوجيه الفوائض العربية إلى تنمية هذا القطاع الانتاجي العربي.

وكما نعلم، فإن هذا الاتجاه بقي حتى الآن مجرد أمنية تتكرر في المناسبات، دون أي صدى. والحجج الأساسية التي ترد في صدد تبرير إحجام الأموال العربية عن الاستثمار في الوطن العربي هي «ضعف الاستيعاب وانعدام الأمان والاطمئنان على مصير الأموال وعدم الثقة بالربحية المجزية والتعقيدات القانونية وسوء التعامل البيروقراطي» وغير ذلك. ومع الاقرار بأن في هذه الحجج الكثير من الحقيقة إلا أن المشكلة فيمن يقولون بها هي أنهم يضعون في مقابلها، وبكل بساطة وتسليم، توافر أضدادها في الدول الرأسمالية. إن أبسط دحض لهذا التضاد هو أنه إذا كان أصحاب الأموال العرب، أقطاراً أو أفراداً، قد «أضاعوا» بضعة ملايين في طول الوطن العربي وعرضه، بفعل الأسباب المذكورة، فقد أضاعوا، ولكن باختيار وعن طيب خاطر، عشرات ومئات المليارات في «ديار الحرب»!

وقد تضمن التقرير النهائي للندوة اقتراحاً بإنشاء وحدة محاسبية عربية تستخدم كوسيلة دفع وتحدد بواسطتها أسعار بيع النفط. وقد أصبحت هذه الفكرة مثار نقاشات وندوات عديدة لاحقاً، ولكن دون التقدم بها خطوة واحدة إلى الأمام.

وعبّر التقرير النهائي للندوة عن اعتقاده بأنّ امتلاك العرب لجزء مهم من السيولة الدولية يمكن الأقطار العربية من لعب دور رئيسي في اصلاح نظام النقد الدولي بغرض تحقيق نظام نقدي مستقرّ يحفظ مصالح جميع الأطراف المشاركة فيه. أما في التطور الفعلي فقد استخدمت الولايات المتحدة اضطراب نظام النقد الدولي والفوائض النفطية التي وضعت بتصرفها لجني المكاسب الهائلة على حساب جميع الشعوب الأخرى، وبالأخص الشعوب الفقيرة(٢٨). وقد تحول ارتفاع أسعار النفط إلى أخطر أداة تستخدمها الأمبريالية في شفط ثروات جميع الشعوب، وبالأخص في العالم الثالث، لإخضاعها بالتهديد بالتجويع.

---

(٢٨) في هذا الصدد انظر: عارف دليلة، «إعادة تدوير العالم الثالث والوطن العربي جوهر أزمة النفط المقلوبة،» الوطن (الكويت)، ٢٢/١/١٩٨٥، حيث بيّنا أن المسؤولية عن أزمة المجاعة والمديونية التي يعيشها العالم الثالث منذ أوائل الثمانينيات (بلغت مديونيته في مطلع سنة ١٩٨٦، ١٠٠٠ مليار دولار تزيد أعباؤها السنوية على ١٥٠ مليار دولار) إنما تتقاسمها الدول الامبريالية ودول الأوبك مناصفة، الأولى: نهبت خلال تسع سنوات (١٩٧٢ ـ ١٩٨٠)، نتيجة ارتفاع أسعار صادراتها الصناعية، من الدول النامية غير النفطية ما يزيد على ٢٠٠ مليار دولار، والثانية: بنتيجة ارتفاع أسعار النفط، ما يزيد على ٢٣٠ مليار دولار. أما القروض والمعونات المقدمة للدول المنهوبة من قبل أي من المجموعتين فلا تزيد في أحسن الأحوال على ٥ ـ ١٠ بالمئة من قيمة اجمالي النهب. والمصيبة هي أنّ الدولار العربي النفطي ذهب بدوره إلى الدول الامبريالية، ودون مقابل!

ثامناً: التكوين الاجتماعي ـ الاقتصادي في الأقطار العربية: نمط الانتاج العربي

إذا كان البحث المؤسسي الكبير (أنماط التنمية العربية) الذي بدأه خبراء المعهد العربي للتخطيط بالكويت عام ١٩٧٨ قد توقف في منتصف الطريق، إذ لم يبلغ غايته، ولم يطور منهجية جديدة، فقد جاءت «ندوة التكوين الاجتماعي ـ الاقتصادي العربي في الأقطار العربية في محاولة لتصوّر الإطار الفكري للعمل الاجتماعي العربي» التي عقدت بالكويت عام ١٩٨١ لتشكل مشروعاً على طريق إكمال بحث «أنماط التنمية» في الغاية والمنهج.

هناك محاولات علمية عربية عديدة في تفسير حالة التخلف التي يعيشها الوطن العربي كجزء من العالم الثالث. وبخلاف تلك المحاولات التي تدرس التخلف كظاهرة ناتجة من التبعية في تقسيم العمل الدولي فقد جاءت الأبحاث القطرية والورقة التجميعية في «ندوة التكوين الاجتماعي ـ الاقتصادي. . .» لتحلل التخلّف كظاهرة بذاتها، ولتحاول تجريد التكوين الاجتماعي ـ الاقتصادي وتحليله إلى عناصره وبناه الخاصة وتركيبها.

وبكل تأكيد، لو كان مثل هذا البحث أنجز داخل مؤسسة واحدة سواء من قبل باحث واحد أم من قبل فريق من الباحثين يعملون سويّة لأمكن الوصول فيه إلى درجة أكبر من التوحيد في المنهجية والعمق في التحليل. ورغم أن هذه المهمة ما زالت مرصودة للمستقبل، إلا أنّ ما جاءت به «ندوة التكوين الاجتماعي ـ الاقتصادي» كان متميزاً، وكان خطوة مهمة على طريق طويل.

ونلفت الأنظار هنا بشكل خاص، إضافة إلى الأوراق القطرية التي تضمّنتها الندوة، إلى الورقة التجميعية للدراسات القطرية وللمناقشات المطولة التي دارت حول مسألة التكوين الاجتماعي ـ الاقتصادي العربي كما حاولت هذه الورقة التجميعية تصويره وتجريده.

ومن المعلوم أنّ هذه الندوة كانت، من طرف الإدارة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية لدى جامعة الدول العربية، تمهيداً لبدء العمل في مشروع وثيقتي «الميثاق العربي للتنمية الاجتماعية الشاملة» و«استراتيجية التنمية الاجتماعية العربية الشاملة» اللتين تم إنجازهما على مدى السنتين التاليتين من قبل الإدارة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية لدى جامعة الدول العربية حتى أصبحتا الآن في صورتهما الأخيرة الجاهزة للتقديم إلى مؤتمر القمة العربية القادم. وفي هذا الاطار، يمكن القول ان هذه الندوة أدّت خدمة كبيرة لهذا العمل النظري القومي المهم.

ونبرز فيما يلي بعضاً من التصورات التي جاءت في الورقة التجميعية حول

النمط الإنتاجي العربي والتي حاولت الانتقال من العياني إلى المجرد، ومن الخاص إلى العام:

«إنّ النمط الإنتاجي المسيطر في المجتمع العربي نمط رأسمالي ذو وجهين يجمعان ما بين رأسمالية الدولة والرأسمالية الخاصة...

علينا أن نميز بين نمطين أساسيين لرأسمالية الدولة في المجتمع العربي:

- نمط يقوم في ظل غياب قاعدة إنتاجية تفرز واقعاً طبقياً محدداً ومتبلوراً لأنها تعتمد على ريع قادم من صناعة استخراجية، للطبيعة دور هائل فيها. ولأنّ هذا النشاط الاستخراجي يعهد به إلى مؤسسات تابعة لدول رأسمالية تقوم بالاستثمار والتصدير كما أضحى الارتباط بالخارج والتبعية له مسألة ضرورية لاستمرار هذا النمط.

- ونمط يعدّ انتقالياً من مراحل إنتاجية سابقة لأخرى لاحقة كانعكاس وتعبير عن مصالح طبقات اجتماعية وهو نمط أقل شيوعاً في الوطن العربي...

فإذا كان ثمة طبقات مسيطرة قوية، حتى إذا سيطرت الدولة على قسم من وسائل الانتاج فإنها هنا تعيد توظيف هذه الوسائل لصالح هذه الطبقات»[٢٩].

إن تدخل الدولة يمثل ضرورة حتى في أكثر الأوساط محافظة، وبخاصة إذا قصد من تدخلها توفير مصادر التراكم الرأسمالي الخاص فيما بعد. وهكذا فقد كشفت الورقة التجميعية عن جوهر دور الدولة والقطاع العام وطبيعته الطبقية الكامنة وراء شكله الحقوقي في دول تسودها طبقة أو طبقات مستغلة تقليدية أو جديدة.

وفي تحليلها لآلية تطوّر هذا النمط الانتاجي العربي تكشف الورقة عن تعثّر مشروع التنمية شبه الرأسمالية في الوطن العربي سواء اتخذت شكل رأسمالية خاصة أم رأسمالية الدولة.

ويتضح هذا الوضع من تراجع القطاعات الاقتصادية المنتجة وتقدم القطاعات غير المنتجة كقطاع الخدمات والتجارة، وترتبط هذه الحالة ارتباطاً وثيقاً بمسألة تبعية الاقتصاد العربي عموماً للاقتصاد الرأسمالي العالمي وللدور الذي يحاول رأس المال العالمي فرضه على الوطن العربي ضمن إطار التقسيم الامبريالي للعمل[٣٠].

---

(٢٩) عبد الباسط عبد المعطي، «نحو تشخيص للتكوين الاجتماعي العربي وما تسوده من أنماط انتاجية،» في الورقة التجميعية التي قدمت إلى: ندوة التكوين الاجتماعي الاقتصادي في الأقطار العربية، الكويت، ١٩٨١، ص ٦٤٩.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٦٦٦.

وتتوصل الورقة التجميعية إلى التعميم بأن كل إنجاز تنموي اقتصادي واجتماعي تمّ إنما تمّ لمصلحة أو استولت عليه فئة اجتماعية واحدة هي الطبقة البرجوازية العربية.

إن التصورات التي جاءت بها الورقة لم تكن أكثر من محاولة للتجريد والتعميم وهي خاضعة للنقاش، بل هي مجرد فاتحة للعمل الواسع في هذا الميدان. وبصدد الطبقة البرجوازية العربية ليس كافياً لأغراض التحليل إعطاؤها هذه التسمية السكونية وكأنها شيء جاهز معطى. ففي الأقطار العربية التي شهدت تحولات اجتماعية - اقتصادية ذات مضمون طبقي جرت في البداية عملية نقل واسعة للملكية والدخل والقرار من أيدي الطبقات التقليدية إلى أيدي فئات وسطى غير ذات طابع طبقي محدد.. ومن المهم جداً دراسة آليات التحوّل التي أدت إلى إعادة فرز وتنميط وانتماء داخل جميع الطبقات الاجتماعية وفيما بينها وبالترابط مع تطور الدور الاقتصادي للدولة.

لكن المسألة التي تثير بحد ذاتها تساؤلاً كبيراً هي ما جاء في الورقة التجميعية حول كيف يمكن إحداث أو تنفيذ مشروع تنموي عربي يكون لصالح جميع الطبقات الاجتماعية العربية ولا يقتصر على خدمة مصالح الطبقة البرجوازية الحاكمة؟ وإننا لنعيد التساؤل هنا: كيف يمكن لإجراء ما أن يكون لصالح جميع الطبقات؟؟

وتطرح الورقة الحل في خيارين لا ثالث لهما: إما تغير البنى الاجتماعية بذاتها أو تغيير السياسات الاجتماعية، وهنا نتساءل أيضاً من الذي سيغير هذه البنى أو السياسات؟ وكيف؟ وعلى حساب من؟ ولمصلحة من ستتغير؟ ولسنا بحاجة إلى القول بأنه في الإجابة عن مثل هذه التساؤلات لا يمكن للعلم الاجتماعي أن يكون مجاملاً ولا حيادياً وإلا لم يكن علماً لأن الواقع والتاريخ نفسهما ليسا حياديين وإلاّ لما كان هنالك تاريخ اجتماعي أصلاً.

وهذا ما تخلص إليه الورقة التجميعية نفسها لاحقاً، إذ تقول بأن «استمرار البنى الاجتماعية والسياسات التنموية نفسها سيعقّد أزمة الديمقراطية في الوطن العربي... وسيؤدي إلى استمرار الفشل في حل المسألة الوطنية وفي تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي وإلى تعميق التبعية العربية السياسية للمعسكر الامبريالي، وسيؤدي إلى استمرار الفشل في حل المشاكل الاقتصادية القائمة وبخاصة مشكلة إنشاء قاعدة انتاجية عربية وبناء قاعدة تكنولوجية عربية.. وإلى تصعيد الأزمات الاقتصادية وازديادها كالتضخم وأزمة السكن وأزمة الغذاء والسلوك الاستهلاكي الصّرف وانخفاض الكفاءة الإنتاجية، وأخيراً سيؤدي إلى هدر الإمكانيات العربية القائمة والكامنة.. وعلى الصعيد الاجتماعي سيؤدي استمرار السياسة التنموية الحالية إلى ازدياد حدة الاستقطاب والصراع الاجتماعي، وإلى زيادة الهوة في توزيع الدخل القومي، وإلى

تردّي وضع الخدمات الاجتماعية، وبالتالي تراجع المستوى التعليمي والصحي والثقافي العام للمواطنين العرب، وإلى استمرار حالة التخلف الفكري والاجتماعي القائمة وبخاصة في الريف العربي. . . كما سيؤدي إلى ازدياد حركة الهجرة من الريف إلى المدينة بشكل يزيد من حدة المشكلات الاجتماعية القائمة في المدن العربية، وإلى ازدياد نسبة البطالة وما يتبعها من آثار اجتماعية ضارّة، وإلى إبقاء قسم كبير من القوى البشرية العربية معطلاً وبخاصة المرأة العربية، مما يتركها في حالة تخلف ويزيد من الهوة ما بين وضعها الحضاري والوضع الحضاري للرجل»[٣١].

إن هذه الخلاصة تلخص بشكل مكثف الظواهر التي سار إليها تطور الأنماط الاجتماعية ـ الاقتصادية العربية في السنوات الأخيرة، رغم أي تباينات قد تظهر فيما بينها في الشكل. .

ولم يأتِ هذا النصّ التقريري في الورقة التجميعية إلا اعتماداً على تحليلات مسبقة للتطورات الجارية في الواقع القطري كما جاءت في الأوراق القطرية المقدمة إلى الندوة.

ولكن مسلسل المصائب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الذي يحمله التطور الجاري حالياً في الأنظمة العربية لا بد أن يثير التساؤل عن آلية الخروج من هذا المأزق الكبير. .

ألا يمكن لجملة هذه المآزق أن تعتبر، من موقع طبقي آخر، تحولات «ايجابية» ومخرجاً من مآزق وأزمات في تطور التكوين الاجتماعي ـ الاقتصادي باتجاه تكوين اجتماعي طبقي استغلالي وتبعي؟ إن التقويم العلمي لهذه الظاهرة الاجتماعية أو تلك لا بد أن يقوّمها أكثر من جانب، وبمنظار مصالح مختلف الطبقات. فما يعتبر كارثة ومأزقاً من وجهة نظر طبقة معيّنة يمثل انفراجاً بالنسبة لطبقة أخرى. ولهذا، فإنّ مثل هذه النصوص التقريرية تفتقد، في رأينا، القدرة على التأثير الايجابي في الفعل الجماهيري.

إن رصد الشروط الموضوعية للمأزق الاجتماعي يبقى عملاً ناقصاً ما لم يستكمل برصد تطور «العامل الذاتي»، أي أدوات التغيير المجتمعي، وفي ذلك يكمن التقصير الأساسي للندوة بما فيها الأوراق القطرية والورقة التجميعية، وكذلك معظم المناقشات التي دارت حولها بحيث تظهر الندوة وكأنها تحمل دعوة «حبية» طوباوية إلى الطبقات المتسلطة للأخذ بزمام التغيير استباقاً، أو منعاً لوقوع مسلسل المصائب الذي يعتبر بالنسبة لها مسلسل الانفراجات، فهل تتكرر دعوات المفكرين الطوباويين العظام التي ظهرت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لإصلاح النظام الرأسمالي؟ ولقد أشرنا

---

(٣١) المصدر نفسه.

من خلال مداخلات عدة أثناء الندوة إلى هذا النقص الخطير المتمثل في تجاهل رصد «العامل الذاتي» للتغيير الاجتماعي ووضعه في مكانه في إطار النسق الاجتماعي الاقتصادي ومتابعة تطوره مع تطور هذا النسق.

تاسعاً: النموذج الاجتماعي العربي البديل

في فصل آخر من الورقة التجميعية يشير د. دارم البصام إلى قصور مهم في الفكر الاجتماعي العربي المعاصر، يتمثل في عدم اهتداء هذا الفكر في نظرته إلى الواقع بصورة عامة للنموذج الاجتماعي ـ الاقتصادي المرغوب: «إن افتقار المفكرين الاجتماعيين العرب بصورة عامة لنموذج الصورة الكلية للنسق المجتمعي العربي البديل في خصوصيته والجدير بتقليص أو محو أوضاع القهر يؤثر ذلك في طبيعة نظرتهم إلى ابعاد الحقيقة الاجتماعية وشكل تدخلهم الفكري»[٣٢]. اننا نرى مع د. البصام في غياب هذا التصور للنسق المجتمعي العربي البديل السبب الأهم الكامن في ضياع الفكر العربي البديل وفي ضبابيته وتناقضاته ونخبويته وافتقاده القدرة على التأثير في الجماهير العربية، وهذا ما يحرم أي فكر من قيمته الحقيقية في نهاية المطاف. وإذا كان للفكر العربي الذي قاد الجماهير في الخمسينيات والستينيات من ميزة، فإنّها تنحصر بالتحديد في تقديم صورة بديلة للإنسان العربي عن واقعه المأساوي: الوحدة الكريمة كبديل للتجزئة المشينة، والاشتراكية العادلة كبديل للنظم القائمة على شريعة الغاب، والحرية كبديل عن القهر والاضطهاد والإذلال..

إنّ خيانة الشعارات، في التطبيق، وما أدّت إليه من انفضاض جماهيري عن القوى الخائنة لهذه الشعارات وافتقار الجماهير لقيادة جديدة حتى الآن، لا يعطي للمفكر العربي المبرر للتخلي نهائياً عن صورة المجتمع البديل. فالإنسان لا يتحرك فقط بقوة الطرد من حالة بائسة يعيشها، وإنما، وبدرجة أكبر، بقوة الجذب إلى حالة أمثل وأفضل يجد فيها تعويضاً عما ينقصه، في واقعه المادي، وفي تطلعاته الإنسانية.

وهكذا جرت عملية إجهاض المشروع الثوري العربي، لأن «البنى المؤسسية والاجتماعية قد استجابت في غالب الحالات لحاجات النخبة وليس لحاجات الجماهير، وعليه فإن المبادرات الإبداعية الأخيرة لم يتم استثمارها، بل جرى قهرها أحياناً باعتبارها وفق تلك الحسابات كفيلة بالإخلال بالتوازن»، كما يقول د. دارم البصام. هل نحن أمام «ثورة برجوازية» تقف فيها ثورية الطبقة البرجوازية عند الحد الذي يحقق مصالحها الطبقية ثم تدير فوهة بنادقها إلى صدور الجماهير التي حملتها

---

(٣٢) دارم البصام، «التصور المستقبلي للمشروع التنموي: المقومات المفاهيمية والشروط،» ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه، ص ٦٧٢.

طويلاً على أكتافها وهي متوهمة أنها ستقودها إلى التحرر الشامل من الاستغلال، بجميع صوره، وإلى فتح أبواب التقدم والوحدة والارتقاء القومي والاجتماعي على مصراعيها؟

هل هناك خيانة طبقية حقيقية، أم أنّ الجماهير، كعادتها دائماً، كانت أكثر طموحاً ممّا تسمح به «الظروف الموضوعية»، كما يقال دائماً؟ إن التطورات التي شهدتها السبعينيات في الأنظمة العربية «الحديثة»، تطرح على الفكر العربي هذه الإشكاليات المستجدّة، في عملية تفسير شامل للردّة وللتردّي الذي أصاب الحالة الثورية العربية.

وعلى مستوى التدخل الحكومي، انعكس هذا التردي بالتحول عن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي الشامل، إلى البرمجة الاقتصادية التي تقتصر على قائمة المشروعات المنوي تنفيذها، وإلى برمجة مالية للإنفاق على هذه المشروعات.. وهو ما يلبّي حاجة البرجوازيات الجديدة التي تركب حصان الدولة لتحقيق التراكم الرأسمالي الخاص السريع، ليس عن طريق انتاج القيمة الزائدة وإعادة توظيفها في تجديد الانتاج الموسع، وإنما عن طريق نهب ميزانية الدولة وأموال القطاع العام، ونهب المستهلكين والمنتجين الذين يعيشون على دخل عملهم من خلال خلق أوضاع استثنائية واحتكارية في السوق، بتدخل الدولة، وبالإرادة الواعية.

وهكذا، فإنّ «العمل الاجتماعي بمعناه التعبوي قد فقد محتواه الذي يفترض التنمية المجتمعية عن طريق المشاركة والتنظيم الاجتماعي والعقيدة... حيث نرى أن الجماهير العربية معزولة عملياً عن اتخاذ القرار في غالب الأحوال، وتعاني من الجهل بمجريات الصيرورة، مما أدى بها إلى الإعاقة في فهم الحقيقة الاجتماعية، وبالنتيجة إلى شلل خطير من خلال العيش في حضارة الصمت»[٣٣].

إن «النظام الاجتماعي العربي الجديد» المأمول ما زال حتى الآن يفتقد أهم عنصر في أي عملية تنمية أو نهوض اجتماعي، وهو آليات التعبئة والتنظيم الاجتماعي الفعّالة، التي تستطيع إحياء طاقات الجماهير الكامنة ودفعها إلى تسريع عملية الانتقال من دائرة التخلف والتبعية إلى التقدم الاجتماعي والتحرّر القومي. إن الجماهير تفتقد هذه الأيام، أكثر ما تفتقد، قوة الجذب إلى النظام الاجتماعي الأمثل.

وهل هناك أجلّ من هذه المهمة أمام الفكر العربي الطليعي، أمام القوى العربية الطليعية، لكي تحظى، عن جدارة، بثقة الجماهير العربية وبمشاركتها في العمل المشترك للخروج من مأزق التطور الاجتماعي العربي الراهن؟

---

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٦٧٥.

عاشراً: الأزمة الاقتصادية العربية الراهنة والآفاق المحتملة

إذا كان النداء السياسي قد فشل في بناء الوحدة العربية في الخمسينيات، وتحمل مسؤولية انهيار أول تجربة وحدوية عربية في بداية الستينيات، وإذا كان النداء الاقتصادي قد فشل لاحقاً حتى في الحدّ من سلسلة الانهيارات التي لا تزال مستمرّة على طريق الوحدة العربية حتى الآن، فكيف سيكون النداء القادم للوحدة العربية؟

يبدو أن «مبرّرات» الشرذمة التي سادت في المرحلة الماضية، وبالأخص الفورة النفطية التي جعلت كل قطر عربي يشعر أنه في غنى، وإلى الأبد، عن أي تعاون مع الأقطار العربية الأخرى، قد فقدت قوّتها الإعمائية هذه الأيام، فجميع البلدان العربية سواسية اليوم من حيث عمق أزماتها الاقتصادية. واقتصادات البلدان العربية النفطية باتت الآن في شبه عطل كامل، مثل اقتصادات الأقطار العربية غير المصدرة للنفط.

وهنا وهناك فقدت غالبية الشعب الآمال الخادعة بهبوط الثروة من السماء، أو من الدولة، أو من جعبة الحكام. ومع انخفاض أسعار النفط وتعذّر بيعه، عزّ الدولار على الجميع! وللأسف الشديد، فإنّ التطور النوعي في الفكر الاقتصادي العربي، كما في الفكر العربي المعاصر بشكل عام، ما زال بعيداً عن المرحلة التنبؤية... إنّه لم يستطع أن يتنبأ بالحالة التي وصلنا إليها، ولا بما سيليها، لأنه مغرق بما دون ذلك بكثير.

إنّ الأزمة الاقتصادية العربية المعاصرة قد تقود في أحد اتجاهين:

- بروز النّزعات الفاشية في الأنظمة السياسية العربية على طريقة أنظمة أمريكا اللاتينية، وهذا محتمل جداً إذا استمرّ التفاوت الطبقي يتعمّق ويتوسّع في المجتمعات العربية بالوتائر الجارية نفسها حالياً أو بأعلى منها، ولم يوقف أو يعكس إلى الوراء، قيام أو تطبيق تحولات ديمقراطية تحمل انفراجات نسبية لظروف حياة الجماهير الشعبية ولعملية التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والمشاركة الشعبية.

ومن وجهة نظر الوحدة العربية يقود الاتجاه الأول - الأمريكالاتيني - نحو مزيد من الشرذمة والتناقضات والتمزق على المستويين القومي والقطري، بينما الاتجاه الثاني يقود إلى مزيد من التوحد والتصلب والفعالية، قطرياً، وقومياً.

الفصل الثاني

في الاقتصاد السياسي والاجتماعي لادارة التنمية العربية(*)

يوسف صايغ(**)

مقدمة

تحتل «ادارة الاقتصاد» التي يدور البحث في هذه الورقة حولها، موقعاً مركزياً في عملية التنمية. فإدارة الاقتصاد في السياق التنموي ليست مرادفاً لمصطلح الادارة في حقل الأعمال، إذ تقع عملية ادارة الاقتصاد في نطاق الاقتصاد الكلّي الذي يقع بدوره في نطاق النشاط المجتمعي الواسع بمختلف أوجهه ويتفاعل مع هذه الأوجه. أما إدارة الأعمال فتقع في نطاق الاقتصاد الجزئي الذي يقتصر على نشاط المنشآت أو الصناعات بالمعنى الضيق، حيث يضم مفهوم الصناعة مجموعة من المنشآت التي يجمعها معاً النشاط المحدد الذي تقوم به الصناعة المعنية.

ويحتم منطق التعريف الذي أعتمده لمفهوم ادارة الاقتصاد، وبخاصة بالنسبة إلى دور الحاكم لهذه الادارة في عملية التنمية، أن يتسع المفهوم ليشمل مواصفات ومحددات ثقافية واجتماعية وسياسية، إلى جانب نظيرتها الاقتصادية. وتتصل جملة هذه المواصفات والمحددات بهوية وطبيعة القوى والفئات الاجتماعية والمؤسسات ذات العلاقة من سياسية واجتماعية ونقابية، في مختلف أوجه نشاطها وسياساتها وآلياتها وأساليب عملها، منفردة وبالتفاعل فيما بينها، ضمن التكوين أو التشكيل الاجتماعي

(*) نشر هذا البحث في: المستقبل العربي، السنة ١١، العدد ١١٤ (آب/أغسطس ١٩٨٨)، ص ٤ ـ ٢٠. وهو في الأصل ورقة قدمت إلى: الجمعية الاقتصادية الكويتية، المؤتمر العاشر لاتحاد الاقتصاديين العرب، «المشاكل الاقتصادية ومستقبل التنمية العربية»، الكويت، ٦ ـ ٨ شباط/فبراير ١٩٨٨.

(**) مستشار اقتصادي ـ بيروت.

المعني من جهة، وبالنسبة إلى موقع هذا التكوين في شبكة العلاقات العربية القومية من جهة ثانية، وفي شبكة العلاقات الاقليمية والدولية من جهة ثالثة.

أسارع إلى التأكيد أن اعتماد تعريف وتوصيف بهذا القدر من الاتساع ليس ناتج رغبة في التكلف والتنميق، ولا هو نتيجة نزوع إلى التعميم غير المنضبط، ولا هو ترف فكري. إنه ناتج الضرورة الاجتماعية. فإدارة الاقتصاد كما يجب أن تفهم وأن تمارس في الانطلاق بعملية التنمية لا بد لها أن تتضمن موجبات سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية، وأخرى أمنية، في توليفة محكمة، ما دامت التنمية تعني في محصلة الأمر تعاظم قدرات المواطنين التكنولوجية والابداعية، وارتفاع مستوى ادائهم، وازدهار اقتصادهم، واثراء حضارة مجتمعهم، وانطلاق حركية فاعلة في هذا المجتمع تتحرك حول خط بياني من الاستقرار الطوعي، وضمان أمن المجتمع والوطن. فباعتماد مضمون كهذا لعملية التنمية لا بد أن يتسع مفهوم ادارة الاقتصاد على النحو الذي بينته. من هنا فإن البحث الذي سأقدمه في صلب ورقتي هذه يعكس الموقف الفكري الذي ينطلق من التعريف والتوصيف المعتمدين في هذه المقدمة.

بقي أن أضيف في تقديمي للبحث أنني سأتناول في الجزأين التاليين مضامين الاقتصاد السياسي والاجتماعي ودلالاته كما تنعكس **أولاً**، في نوعية التنمية الواجب استهدافها ومواصفاتها إذا كان لها أن تكون جديرة بالآمال المعقودة عليها والادوار المنتظرة لها، وفي الاشتراطات الحيوية الحرجة من أجل الانطلاق بتنمية كهذه. **وثانياً**، في إدارة اقتصاد التنمية العربية المنشودة، بديناميتها وآليتها. ومن الواضح أنه لن يكون بمقدوري في تناولي لهذين الجزأين أن أقدم الأمثلة والأسانيد القطرية التفصيلية لما سأتقدم به من أحكام وتصورات، مكتفياً بتقديم رؤية واستنتاجات عامة على المستوى العربي ـ القومي. وآمل أن يشفع لي في هذا المنهج من التدليل ثلث قرن كامل من الدراسة والبحوث المكثفة، من نظرية وميدانية، حول التنمية العربية، اتسعت زاوية الرؤية فيها لتشمل الجوانب اللااقتصادية والاقتصادية معاً في ترابطها وتفاعلها، كما اتسعت جغرافياً لتمتد من الخليج إلى المحيط بفضل زيارات درس وبحث متعددة جداً ومطولة جداً استغرقت سنوات طويلة.

أولاً: محتوى الاقتصاد السياسي والاجتماعي للتنمية العربية ودلالاته

١ ـ مبررات التنمية وتوجهاتها وأهدافها

أدخل صلب الموضوع في الجزء الأول من البحث بطرح السؤال: «لماذا التنمية؟» غير أن التساؤل لا يشكل تعبيراً عن الانشداد نحو التأثير الخطابي، ولا هو عودة إلى البديهيات. فكثيراً ما يُظن أن القول بالحاجة إلى التنمية ما هو إلا محاولة لنقل

أفكار تدور في عقول الاقتصاديين إلى عقول صانعي القرار السياسي وإلى سياساتهم، وإلى خطاب صانعي الرأي العام وموجهيه، ومن ثم إلى وعي الجماهير الشعبية. وكذلك كثيراً ما يظن أن القول بالحاجة إلى التنمية ما هو إلا محاولة للّحاق بمجتمعات يعتقد أنها بلغت درجة أرقى في سلّم التنمية، كائنة ما كانت مواصفات التنمية وتعريف درجاتها، بل إن التساؤل يصح فيما إذا كانت الجماهير ـ وهي المستهدفة من عملية التنمية كما تعلن القيادات السياسية والمعنيون بالفكر والشأن الاجتماعي والاقتصاديون ـ تسعى إلى التنمية بشكل صريح، على الرغم مما يرافق عملية التنمية من تجريد نظري واختلاف في المفاهيم. فهل سمع أحد أن التظاهرات سارت خلف يافطات التنمية وشعاراتها، أو تمّت تعبئتها من أجل خطة إنمائية بدل أخرى، أو تجندت للدفاع عن معدل وسطي للنمو أعلى من معدل آخر؟

إن زرع الشكوك عبر تساؤلات كهذه يستدرج الرد بالنفي كما هو مخطط له. لكن تبقى الحقيقة في أن الشعوب تسعى وتضغط، وتتظاهر وتمشي في مسيرات أو تعتصم، وأحياناً كثيرة تنتفض في انفجارات عنيفة، من أجل مطالب تشكل عناصر أساسية في محتوى التنمية ومادتها. فالشعوب تتحرك وتناضل وتضحّي من أجل فرص العمل وجني الدخل، من أجل الطعام والمسكن، والرعاية الصحية، من أجل الملبس وخدمات النقل الرخيص، من أجل مدارس أفضل وأكثر عدداً، من أجل الأمن الاقتصادي والاجتماعي والمستقبل الأفضل للبنين، من أجل الحقّ في التنظيم النقابي وبالتالي امتلاك القدرة على التأثير في مجابهة القضايا الحيوية الشديدة الصلة بحياة هذه الشعوب وتطلعاتها، من أجلها هي نفسها ومن أجل أجيالها الصاعدة.

ولئن كانت المطالب الملموسة والمحددة لا التعابير الغامضة أو المغرقة في التجريد، هي موضوع التحرك العفوي والطبيعي للجماهير، ووقعت جميعها ضمن ما يعبر عنه بمصطلح «الحاجات الانسانية الأساسية»، فإن ذلك لا يعني أنها مطالب متواضعة أو ثانوية ومحدودة جداً، وبالتالي فإن قصر مفهوم التنمية عليها لا يقزّم هذا المفهوم ويجعله غير جدير بالنشدان والنضال والتضحية. ذلك أولاً، لأن الحاجات الإنسانية الأساسية تشمل أيضاً مطالب تتصل فيما تتصل بالإصرار على الحرية وحقوق الإنسان، والمشاركة السياسية. وثانياً، لأن مفهوم الحاجات الإنسانية الأساسية ينبغي أن ينظر إليه ضمن سياق حركي لا سكوني. ذلك أن تحقيق جيل من الحاجات يفتح الطريق ويرفع مستوى الاستعداد للضغط من أجل جيل آخر متقدم يشمل اكتساب المزيد من المعرفة والعلم والقدرة التكنولوجية كماً ونوعاً، والحصول على مواد المطالعة الأكثر عمقاً، وبرامج التلفزة المتطورة، والحفلات الموسيقية والمسرحيات بأسعار ميسّرة، وإمكانات السفر، والانتقال من مستوى من الطعام والملبس والمسكن إلى مستوى أرفع، وممارسة المزيد من الحقوق ومن الديمقراطية.

ينقلنا هذا كله إلى سؤال ثانٍ لعل الاجابة عنه صارت واضحة من خلال الإجابة عن السؤال الأول. السؤال الثاني هو: «المصلحة من في الأساس ينبغي أن تُوَجَّه التنمية؟» لأول وهلة يبدو الجواب بديهياً، وهو: «لمصلحة الشعب بأكمله». وهذه الإجابة سليمة، غير أنها بحاجة لاستدراك جوهري. فالتنمية ينبغي أن تستهدف في الأساس الشرائح الاجتماعية الأقل دخلاً والتي يكاد يستحيل عليها أن تلبي حاجاتها الأساسية باستخدام دخلها المحدود، أو أن تبعث بأبنائها إلى المدارس الجيدة المستوى والمرتفعة الأقساط، أو أن تضمن ذاتياً مستقبلها الاقتصادي في حالات الشيخوخة والمرض والبطالة، أو أن تطمئن إلى استمرار وجود فرص العمل وجني الدخل المجزي.

إذاً فنقطة التركيز في عملية التنمية ينبغي أن تكون الفئات المحرومة، ذات الوزن والتأثير السياسي الخفيفين والضعيفين جداً والموارد الاقتصادية الشحيحة جداً، والتي تقل مواردها بكثير عن كلفة حاجاتها السلعية والخدمية، ويبدو مستقبلها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ومستقبل أبنائها مظلمين لا يسمحان بالاطمئنان. ففي محصلة الحساب تقل حصة هذه الشرائح من الناتج القومي كثيراً عن مساهمتها في انتاج هذا الناتج القومي. ويترتب بالتالي أن يحمل القطاع العام مسؤولية مركزية في توفير الحاجات الأساسية لهذه الشرائح في صيغ مختلفة، أذكر منها كمثال وليس على سبيل الحصر التعليم الرسمي المجاني، ووسائل النقل العام ذات الكلفة المنخفضة، والأغذية الأساسية ذات السعر المدعوم مالياً، وكذلك انتاج كثير من حاجات هذه الشرائح كالأدوات المنزلية وكتب المدارس والأقمشة والملبوسات والأدوية المصنعة محلياً والمعتدلة الأسعار.

هذا التشديد على التوجه الأساسي للتنمية صوب القطاعات السكانية الأقل دخلاً والأكبر حجماً لا يعني اطلاقاً قصر الفائدة على هذه القطاعات، أو عدم تطوير وتوسيع الأنشطة الانتاجية والبنى التحتية التي تقدم سلعاً وخدمات لجميع القطاعات السكانية، أو إقامة قاعدة هندسية وبحثية وصناعية واسعة، أو تطوير خدمات السياحة والترفيه، إو إتاحة الفرص للقطاع الخاص لينهض بدوره في إنتاج أو استيراد الملابس الأنيقة والمأكولات الفاخرة والمنازل الكبيرة، إلى جانب قيام القطاع العام و/أو الخاص بانتاج الملابس والأغذية والمعدات المدرسية والأدوات الصحية الأساسية، والدراجات والمساكن الشعبية. إن التشديد المشار إليه إنما يعني اعتماد سلّم للأولويات يوجه القوى العاملة والموارد المالية والعينية والجهود الانمائية، أولاً، صوب تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية للقطاعات السكانية الأقل دخلاً، على أن يوجه ما يفيض من مدخلات أو مستلزمات الانتاج بعد تلبية الحاجات الأساسية صوب سلع وخدمات في موقع تالٍ من سلّم الأولويات.

لا يحتاج المبدأ الأخلاقي والموقف الاجتماعي السياسي اللذان يقوم عليهما هذا النمط من ترتيب الأولويات إلى مزيد من التحديد، فهويّتهما ومحتواهما واضحان. غير أنهما يقودانا إلى التمييز بين دور الحاجة ودور الرغبة في توليد ما نعبّر عنه في علم الاقتصاد بمصطلح «الطلب الفعّال». فالحاجة إلى سلع وخدمات ضرورية هي التي تشكل أساس الطلب لدى القطاعات السكانية الكبرى عددياً والأقل دخلاً، في حين أن ما يحرك القطاعات الميسورة الأصغر حجماً بكثير من الأولى كثيراً ما يكون الرغبة في اقتناء أو استهلاك سلع وخدمات كمالية أو ترفيهية لا تكمن وراء الحصول عليها حاجة ضاغطة، وإنما رغبة في الظهور والتباهي وتقليد أنماط البذخ الاستهلاكي الذي يمارسه نظراء أغنياء بلدان العالم الثالث من مواطني البلدان الصناعية المتقدمة الثريّة. وكثيراً ما يمتد حب الظهور والتباهي إلى مجال الاستثمار كذلك، مما نشاهده في إقامة المشروعات الباهظة الكلفة من مجمّعات سياحية فخمة ومدن رياضية عملاقة ومنشآت صناعية لا تبررها دراسات الجدوى الاقتصادية على المستوى القطري أو القومي، وتهدد مصدّراتها السياساتُ الحمائية الأجنبية. كل هذا ناهيك عن نظم الأسلحة التي ما إن يصبح بمقدور الجيوش الوطنية استيعابها وصيانتها حتى يسبقها التقادم التكنولوجي، فيصبح من الضروري استبدالها بنظم أكثر حداثة وأغلى ثمناً وأصعب استيعاباً، وبالتالي أقل احتمالاً للاستخدام حيث وحين ينبغي استخدامها، في وضع تتوافر فيه أدوات النضال أكثر بكثير مما تتوافر فيه إرادة النضال.

بعبارة أخرى فإن المبدأ والموقف اللذين أنطلق منهما يقولان بوجوب إيلاء الحاجات الأولوية العليا قبل تحويل الموارد والقدرات صوب الرغبات. وبالطبع فإن مفهوم الحاجة كما أستخدمه يشمل الحاجة للأمن الوطني كإحدى الحاجات المجتمعية الأساسية، شريطة أن تُلبّى هذه الحاجة بشكل عقلاني رشيد لا يخضع لضغوط تجار الأسلحة والوسطاء النافذين الساعين وراء العمولات السمينة، وأن تُلبّى من ضمن قدرات القوى البشرية واحتمالات تطويرها، بعد اجراء تحديد مسؤول لهوية من ينبغي أن تستخدم نظم الدفاع في وجههم، وكذلك أن يصار في تلبية حاجة الأمن الوطني إلى التحرك الفعّال في إطار قومي وضمن شبكة من العلاقات الدولية التي تحدد خيوطها المصالح الحقيقية من قطرية وقومية.

هنا يأتي دور سؤال ثالث في سياق البحث في محتوى نوعية التنمية الواجب استهدافها ودلالات الاقتصاد السياسي والاجتماعي لادارة تنمية كهذه. هذا السؤال هو: «أي تنمية ينبغي أن تُستهدف؟ أو ما هي مواصفات التنمية الجديرة بالنشدان؟ وما هي الاشتراطات الحيوية من أجل قيامها؟».

غير أن الاجابة المستفيضة عن هذا السؤال تتطلب حيّزاً من البحث لا أستطيع أن أخصصه لها، ذلك لأن هناك رؤى وأنماطاً متعددة للتنمية، ينطلق كل منها من

أساس قيمي ونظري، ومن نظام اقتصادي اجتماعي، واطار مؤسسي خاص به.
ويكفيني أن أشير بشكل سريع إلى الرؤى والأنماط الثلاثة التالية:

أولاً، التنمية في المنظور النيوكلاسيكي، وهو منظور أصفه بـ «الاقتصادوي» الذي لا يأخذ بالاعتبارات السياسية والاجتماعية وينطلق من قاعدة تحرك الاقتصاد بفعل عوامل السوق التي تحركها قوى العرض والطلب، فيلبي متطلبات الربحية في تقرير حجم الانتاج وتنوعه بالنسبة إلى العرض، وتوجه القدرة الشرائية بالنسبة إلى الطلب، معتمداً بشكل شبه كلي على آليات السوق في القطاع الخاص، غير آبه بموجبات معيارية. ويقول هذا المنظور بحتمية التنمية إذا توافر قدر وافٍ من الاستثمار والعمالة والمعرفة بفنون الانتاج، وبمسيرة التنمية في مراحل ضمن مسار خطي واحد تتحرك فيه سائر الاقتصادات في صف متصل ليصل كل منها بدوره، عاجلاً أم آجلاً، إلى هدفه، عبوراً بمراحل أشبه ما تكون بتلك التي اشتهرت من خلال كتاب والت روستو **مراحل النمو**.

المنظور الثاني، هو المنظور الماركسي وهو أيضاً يقول بحتمية التنمية، إذ إنها ما إن تعبر المجتمعات من نظام الاقطاع أو ما قبل الرأسمالية فتحقق التحول الرأسمالي أولاً، إلى أن تنتقل إلى الاشتراكية في النهاية. كل ذلك بشكل حتمي بفضل جدلية الصراع الطبقي وبوحي من طبيعة العلاقات فيما بينها. ومع أن هذا المنظور لا يهمل الاعتبارات السياسية والاجتماعية، وهو بالتالي ليس «اقتصادوي» التوجه مثل المنظور النيوكلاسيكي، إلا أنه يتخذ موقفاً ضاغطاً من المشاركة السياسية والحريات الأساسية، مما يجعله يتنافى مع أحد الاشتراطات الحيوية الواجب ارضاؤها في سياق السعي إلى التنمية المقصودة في هذه الورقة. وكذلك فإن المنظور الماركسي «النقي» لا يعطي القطاع الخاص حيّزاً يذكر في النشاط الاقتصادي، فيخسر بذلك مزايا حيوية هذا القطاع وقدراته ومبادراته.

أما **المنظور الثالث** فهو ما يشار إليه في الأدبيات المختصة بـ «التنمية البديلة»، التي تركز في صيغتها الأكثر شيوعاً على تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية، وبالتالي فهي ذات توجه داخلي في المقام الأول، وتتبنى استراتيجية الاعتماد على النفس إلى أبعد مدى ممكن بدءاً بالسعي لاستقلالية القرار السياسي والاقتصادي، ومروراً بالحد التدريجي من التبعية الفكرية، والسلوكية، والتكنولوجية، والاقتصادية وبخاصة في مجالي الانتاج والاستثمار. ويمكن أن يتجسد هذا المنظور الثالث في اطار قومي تقدمي ذي نظام يفسح المجال للقطاع العام ليأخذ حيّزاً واسعاً في النشاط الاقتصادي دون أن يحتكر هذا النشاط، فيستبقي مجالاً رحباً للقطاع الخاص من أجل الاستفادة من مزاياه التي أشرت إليها قبل قليل. ومن ناحية أخرى تتضمن مواصفات هذا النظام ارضاء الاشتراطات التي سبقت الاشارة إليها مما سأعود إليه لاحقاً. ويمكن أن يوصف هذا

النظام القومي التقدمي الذي يسعى إلى توسيع قاعدة الملكية وتوسيع قاعدة اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي بأنه ذو نكهة اشتراكية ـ شعبية (Populist) إذا جاز التعبير.

ولا بد من الاشارة هنا إلى أن مفهوم التنمية المعتمدة على النفس لم يحظ بعد بما يستحقه من بحث ودراسات. فعدد الكتب التي تتناوله قليل جداً، وعدد البحوث في المجلات المتخصصة أكبر قليلاً، لكنه لا يتعدى العشرات، ذلك ما وجدته بعد مراجعة دقيقة لمحتويات المكتبات الضخمة في جامعة أكسفورد حيث قضيت عام ١٩٨٤/١٩٨٥ بأكمله كباحث زائر ملحق بكلية «سانت انتوني» وبمعهد اكسفورد لدراسات الطاقة. هذا مع أن الأدبيات المتصلة بالتبعية تعد بالمئات، وتلك المتصلة بكل من النموذجين الكلاسيكي والنيوكلاسيكي من جهة والماركسي والاشتراكي من جهة أخرى تعد بالآلاف. لكن على الرغم من شحة المراجع حول التنمية المعتمدة على النفس التي أرى أنها تمثل النموذج الصالح لأوضاع الوطن العربي، فإنني لن أتوسع أكثر في بحث مضمونها، على أن أنتقل الآن إلى تعيين هوية عدد من المعايير التي يمكن بفضل درجة وفايتها أن نزن قدرة الوطن العربي على الانطلاق في مسيرة التنمية المعتمدة على النفس.

٢ ـ المعايير والاشتراطات الحرجة لتقويم إمكانية الانطلاق بالتنمية المعتمدة على النفس

اتّسم بحثي حتى الآن بالتعميم النظري، فيما عدا اشارات قليلة عيّنت نطاق البحث على أنه الوطن العربي. وسيأخذ البحث منذ الآن منحى آخر بحيث يلتصق بوثوق بأوضاع الوطن العربي وبتقويم قدرته على الانطلاق بتنمية تتخذ الاعتماد على النفس استراتيجيا مركزية لها، لأصل بالتالي إلى الاشكالية التي تحتل قلب التحليل وهي دور ادارة الاقتصاد في التنمية العربية الجديرة بالنشدان، وتحديداً دينامية هذه التنمية وآليتها.

سأعمد إلى تقويم قدرة الوطن العربي على الانطلاق المشار إليه باستخدام سبعة معايير للتقويم أسميتها «معايير الوفاية» بالقدرة (Criteria of Adequacy)، فأقدم المعايير، وأقوّم درجة وفاية كل منها كما أراه بالنسبة إلى الاقطار العربية منفردة، ثم في مجموعات، ثم كمنظمة واحدة، وذلك بفضل استخدام مصفوفة (Matrix) وضعتها لهذه الغاية. وقد تم توزيع نسخ المصفوفة على المشاركين في هذه الندوة كملحق لهذه الورقة.

وسأخرج في النهاية بمجموعة من الاستنتاجات بفضل ما تكشف عنه المصفوفة التي سأقدم عدداً من الملاحظات التوضيحية حولها. وبعد ذلك سأعدد الاشتراطات التي أرى أنها واجبة الاستيفاء لكي يتاح للأقطار العربية، في مجموعاتها أو في كليتها

معاً، أن تبلور الادارة الاقتصادية التي هي عنصر أو عامل الحرج (The Critical Factor) في عملية الانطلاق بالتنمية المعتمدة على النفس.

ابدأ بتقديم المعايير، وهي كما يلي منسوبة لكل من الأقطار:

- حجم السوق الداخلية.
- اتجاهات التجارة الخارجية وتركيبها.
- قاعدة الموارد الطبيعية.
- توافر القدرة التكنولوجية الملائمة والمهارات لدى قوة العمل.
- توافر قدرة ريادية بقدر مقبول.
- توافر الموارد الذاتية للتكوين الرأسمالي.
- توافر قيادة ذات توجه انمائي واستعداد للسعي صوب الاعتماد على النفس.

وعند تقديم الملاحظات الايضاحية واستخلاص الاستنتاجات يرجى من الأخوة المشاركين في الندوة أن يتابعوا معي بالاستعانة بنسخ المصفوفة التي وزعت عليهم.

أودّ أولاً وقبل توضيح محتوى المصفوفة أن أبيّن أنني أعددتها واستخدمتها في أحد فصول كتاب جديد لي قيد الطبع حالياً باللغة الانكليزية، يدور حول الانتقال من حالة التبعية إلى التنمية باستخدام استراتيجية الاعتماد على النفس[١].

- لقد وضعت سلّماً لتقويم درجة الوفاية بالنسبة إلى كل من المعايير السبعة المستخدمة وبالنسبة إلى كل من الأقطار العربية الواحد والعشرين. ويتكوّن هذا السلّم من خمس مراتب، هي: منخفضة - منخفضة إلى متوسطة - متوسطة - متوسطة إلى مرتفعة - مرتفعة. وأود القول فوراً ان تقويمي للمراتب في السلّم يقوم على أساس دراساتي وبحوثي ومن تجربتي وملاحظتي الشخصيتين بفضل عشرات الزيارات الميدانية الطويلة للأقطار العربية منذ عام ١٩٥٣ وحتى الآن. أما السبب في عدم اعطاء تقويم رقمي فهو أولاً لاستحالة وضع الدرجات أو تعيين المراتب بالأرقام بحيث تكون عملية وموثوقة إلا بالنسبة إلى بعض المعايير المختارة، خصوصاً بسبب الصعوبة القصوى في التكمية في السياق الحالي. ثم انني شديد الخشية مما يعبر عنه بمصطلح «الدقة الزائدة في غير موقعها»، أو (Misplaced Concreteness) بالإنكليزية.

- وضعت الأقطار في مجموعات على أساس التقسيم المعتمد في التقرير

---

(١) الطبعة العربية: يوسف صايغ، التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢).

الاقتصادي العربي الموحد عام ١٩٨٦ (الذي يصدر بالاشتراك عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وصندوق النقد العربي، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول)، إلا أنني في الواقع خرجت من تحليل مخرجات المصفوفة بالاستنتاج بأن تقويم وفاية المعايير (من أجل استكشاف قدرة الأقطار العربية على الانطلاق بالتنمية المعتمدة على النفس) يتم بشكل أفضل بواسطة اعتماد تقسيم آخر على أساس الجوار الجغرافي والتمازج بين المجموعات الجغرافية، بحيث أصبح لديّ أربع مجموعات، هي: أولاً، المغرب العربي (موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس وليبيا). ثانياً، مصر، السودان، الصومال، وجيبوتي. ثالثاً، شبه الجزيرة العربية أي السعودية وبقية أقطار مجلس التعاون، واليمنان. رابعاً، بلدان ما يعرف بالهلال الخصيب أي العراق وسوريا والأردن ولبنان. على أنني وجدت من المناسب والمفيد أن أجمع المجموعتين الأخيرتين معاً وأضم إليهما مصر في تجمع كبير واحد هو المشرق العربي، أي مصر والأقطار العربية الآسيوية، وهي أعضاء لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (UNESCWA).

ـ إن تقويم درجة وفاية أو توافر المعيار المبيّن عند تقاطع كل قطر بكل معيار، أي عند تقاطع السطور مع الأعمدة في المصفوفة، يقوم على أساس الوضع الراهن، أي منذ مطلع السبعينيات حتى الآن بالنسبة إلى وفاية المعايير.

ـ إن تقويم حجم السوق الداخلية يظهر أن أحجام الأسواق القطرية منفردة لا يفي أيّ منها بالقدر الكافي من الارضاء للمعيار، ولكنها كلها معاً كسوق قومية داخلية تصبح ذات قدر كافٍ من الارضاء.

ـ إن معيار اتجاهات التجارة الخارجية وتركيبها لا يمكن ارضاؤه حالياً لا على أساس قطري ولا على أساس قومي، لأن المنطقة بأكملها تشكو تبعيّة مفرطة وخطيرة بالنسبة إلى تجارتها الخارجية. غير أن صيرورة هذا المعيار عاملاً ايجابياً يمكن أن تتحقق من خلال ارادة القيادات للتوجه صوب التنمية المعتمدة على النفس بحيث تتخذ السياسات اللازمة لتبديل اتجاهات التجارة الخارجية ومحتواها.

ـ إن معيار توافر الموارد الطبيعية يشمل ما هو في باطن الأرض كخامات المعادن والنفط والغاز، مما يشكل حالياً مورداً قابلاً للاستثمار التجاري المجزي، وكذلك ما هو على السطح أي الأرض والمياه.

ـ إن معيار توافر القدرات التكنولوجية وكذلك معيار توافر القدرة الريادية الاقتصادية (Entrepreneurship) يقتصر تقديرهما على المتاح من المواطنين العرب.

ـ إن معيار توافر الموارد الذاتية للتكوين الرأسمالي الوطني يشمل الموارد المالية العربية الموظفة والمستثمرة خارج الوطن العربي، إلى جانب الموارد الموجودة داخله.

هذا كله بالنسبة إلى الايضاحات. أما الاستنتاجات التي خرجت بها من دراسة مخرجات المصفوفة فهي التالية:

ـ تظهر القراءة الأفقية الموحّدة والسليمة للمصفوفة أن ما من قطر عربي يتمتع بالقدرة على الانطلاق صوب التنمية المعتمدة على النفس بمفرده.

ـ أما إذا انتقلنا إلى قراءة المصفوفة على أساس المجموعات الاقليمية (أي ما دون القومية) كما أعدت تنظيم تكوين المجموعات، لرأينا أن هناك ستة أقطار متجاورة تقع جميعها ضمن تعريف «المشرق العربي»، هي مصر والسعودية والأردن ولبنان وسوريا والعراق، يمكنها أن تشكل معاً ما أسميه «نواة الانطلاق صوب التنمية المعتمدة على النفس»، شرط قيام تعاون وتكامل واسعي النطاق ووثيقين فيما بينها، وذلك لأن هذه الأقطار، كما يظهر في المصفوفة، تمتلك فيما بينها درجة مقبولة من معايير الوفاية الستة الأولى. وأنا هنا استثني المعيار السابع الذي هو التوجّه الانمائي لدى القيادة وتبنّي استراتيجية الاعتماد على النفس لأنه غير متوافر بدرجة وافية في المرحلة الحالية. على أنني سأعود لاحقاً لبحث المعيار السابع منفرداً نظراً لأهميته القصوى والحاسمة. والافتراض الأساسي للحكم بقدرة هذه المجموعة من الأقطار الستة على الانطلاق الانمائي المشار إليه إذا توافر المعيار السابع، هو دخولها في اطار سياسي/اقتصادي متماسك ومستقر يتيح التدفق الميسّر لمختلف العناصر والموارد المشمولة بالمعايير فيما بين الأقطار بحيث يكمل بعضها ما ينقص لدى البعض الآخر. وكذلك تتيح الأهمية النسبية لهذه الأقطار التي تشكل نواة الانطلاق الانمائي المعتمد على النفس، أن ينتشر تأثيرها في محيطها، أي المشرق العربي، ومن ثم في المحيط العربي الأوسع.

ـ أما قراءة المصفوفة للوطن العربي ككل، أيضاً بالنسبة إلى المعايير الستة الأولى (أي دون السابع)، فتظهر بمقدار أكبر من الموثوقية، قدرة المنطقة العربية على الانطلاق في مسيرة التنمية بالاعتماد الجماعي على النفس. ولكن الحاجة تظل قائمة لارضاء المعيار السابع الذي هو التوجه الانمائي لدى القيادة وتبنّي استراتيجية الاعتماد على النفس، كما رأينا بالنسبة إلى المجموعات ما دون القومية. وكذلك فمن الضروري هنا أيضاً التوجه الجاد صوب التعاون والتكامل الواسعي النطاق والوثيقين ضمن اطار سياسي/اقتصادي متماسك ومستقر.

ـ يتضح من الاستنتاجين السابقين أن عنصر القيادة يشكل معياراً حاسماً وحرجاً، عند توافره بدرجة مقبولة تصبح المعايير السبعة معاً شروطاً ضرورية وكافية للانطلاق بمسار التنمية المعتمدة على النفس، على مستوى تجمع المشرق العربي، ولكن بدرجة أقوى وأشد موثوقية وأكثر جدوى على المستوى القومي.

ـ ان الاعتماد الجماعي على النفس، أكان على المستوى ما دون القومي أم القومي، ليس على الاطلاق بديلاً من الجهود القطرية للاعتماد على النفس في حدود

الممكن، شريطة أن تدعم دينامية الجهود القطرية الجهود القومية، وبالعكس، وشريطة أن تخطط كل من مجموعتي الجهود لتكون متّسقة مع الأخرى وتسمح كل منهما بالتغذية العكسية (أو التأثير الارتدادي) لتجربة الأخرى.

ـ ان التحليل المرافق لتقويم امكانية الانطلاق صوب التنمية المعتمدة على النفس، وهو تحليل أجريته في الكتاب الذي قدمت المصفوفة فيه، وكذلك فإن التمعن بالمصفوفة، أظهرا لي أن قدراً كبيراً من العمل الانمائي ينبغي أن يقوم به القطاع العام إذا كان لنوعية التنمية المنشودة أن تتحقق، وإذا كان لامكانية الانطلاق بالتنمية المعتمدة على النفس أن تصبح مرتفعة. وقد اعتبرت أن قطاع العمل العربي المشترك يشكل في معظمه قطاعاً عاماً بالنسبة إلى الوطن العربي ككل. غير أن هذا كله لا يستثني الاحتفاظ بموقع ملموس ومهم للقطاع الخاص كذلك للافادة من حيويته وقدراته ومبادراته.

ـ إن الوطن العربي لا يعاني من نقص ملموس في المنظمات والمؤسسات القومية المتخصصة والمشروعات المشتركة، وإن تكن هناك حاجة لمزيد منها لإثراء نشاط العمل العربي المشترك ودعم مسيرة التنمية المعتمدة على النفس، شريطة أن تُوفَّر لهذه المنظمات والمؤسسات والمشروعات القيادات الفاعلة والموارد الوافية والتوجيهات السليمة والقدر الكافي من حرية العمل.

ـ إن التركيز الواضح في كل ما سبق على العوامل الداخلية لا ينفي وجود دور كبير وخطير للعوامل الخارجية في تعطيل عملية استهداف التنمية المعتمدة على النفس. لكن المجال الحالي ليس المجال الملائم لبحث دور العوامل الخارجية. أما العوامل الداخلية فأبرزها الارادة القطرية والقومية والسعي الجاد لاستقلال القرار الوطني على مستوى ما أسميه «شبكة القيادة» التي تضم داخل كل قطر القيادة السياسية والقيادات الفكرية والتربوية والنقابية والمهنية والاقتصادية والإعلامية، وهي تشكل معاً قيادة طليعية شريطة أن تتميز بحسّ قومي تقدمي فاعل وأن تُعنى بالتنمية على النحو الذي يخدم المصالح الشعبية الحقيقية، وأن يربطها معاً التزام قوي بالتوجه صوب هذه التنمية. أما شبكة القيادة على المستوى القومي فأحددها على أنها تبدأ بمؤتمرات القمة والمجالس الوزارية المتخصصة وقيادات المنظمات والمؤسسات القومية، وكذلك العناصر السياسية والفكرية والتربوية والنقابية والاقتصادية والاعلامية في كل قطر عربي، التي تتميز بتوجّه قومي وبتأثير فاعل على المستوى القومي، وكذلك في منزلة خاصة الأحزاب والحركات ذات التوجه القومي التقدمي في برامجها وممارساتها الفعلية.

ـ تبدو المعايير الستة الأولى في ظاهرها مفرطة في ما أسميه «التوجه الاقتصادوي». لكنها في حقيقتها تتصل بالسياسة والاجتماع والتنظيم المؤسسي، كذلك بالنسبة إلى محتواها وإلى السياسات اللازمة لتجسيدها. وأضيف أن المعيار السابع

هو ذو محتوى سياسي وثقافي قبل أن يكون ذا محتوى اقتصادي. لذلك فإن المصفوفة بأكملها تجيء تعبيراً عن توجه واضح صوب تناول التنمية في سياق الاقتصاد السياسي/الاجتماعي.

ـ أخيراً، إن الروحية التي كتبت في وحيها ما أنا بصدده حول معايير التنمية المعتمدة على النفس واشتراطاتها، تنطلق من التساؤل فيما إذا كان الاقتصاديون وعلماء الاجتماع والسياسة والتاريخ في العالم الثالث لم يقوموا بعد بما يكفي من حفر أو نبش الآثار (Excavation) حول الماضي الاستعماري، وفيما إذا لم يسطّروا بعد عريضة اتهام للتبعية طويلة بدرجة كافية، فلعل الوقت قد حان لنظرة أمامية مركزة ومصممة تنصب على المهام والواجبات المستقبلية التي تحتاج إليها عملية التنمية عندما يصار إلى التحرك صوبها باستخدام استراتيجية الاعتماد على النفس. إن النظرة المستقبلية تتضمن ما يكفي من الصعوبات والتحدي لتستوعب وتوظف قدراً كبيراً من الخيال والقدرة والتصميم المجتمعي، مما يوجب توقف أو على الأقل تهميش عملية العودة باستمرار إلى «الحسابات القديمة». وحتى مع هذا التوجه المقترح فإن الانطلاق صوب التنمية المعتمدة على النفس، حتى في أفضل الظروف، لا يمكن أن يتحقق الا ببطء مع قدر كبير من المعاناة. وهذا ما يوجب بالدرجة الأولى أن نوجه صوب هذا الانطلاق ما نقدر عليه من رؤيا ومن تركيز وتصميم وجهد وانضباط.

حتى هذه النقطة كنت في معرض الحديث عن معايير الوفاية، وتوصلت إلى الاستنتاجات التي أوردتها لتوّي. بقي أن أتناول فيما يتبقى من هذا الجزء من الورقة الاشتراطات الضرورية لتبلور توجه واضح وفاعل صوب تبني استراتيجية الاعتماد على النفس في المسار الانمائي السليم والواعد الذي تنبثق بفضله الاجابة المرضية عن الأسئلة الثلاثة التي طرحتها في مطلع الجزء الحالي من البحث. وأنا أعترف فوراً قبل أن تُوجّه إلي أي انتقادات ذات مبعث «اقتصادوي» بحت في الفكر والتوجه، بأن الأسئلة والاجابات، والموقف العام الذي يلف بحثي بأكمله، تدور كلها في سياق قيمي معياريّ أعتبره حيوياً ولا غنى عنه لأي بحث جاد منطلق من زاوية رؤية واسعة لقضية التنمية.

قبل تقديم الاشتراطات استدرك لأقول انها تشكل عنصراً من مكوّنات موضوع الجزء التالي من البحث حول دينامية وآلية التنمية المستهدفة، كما أنها تشكل عنصراً من موضوع الجزء الأول الحالي، إذ يمكن النظر إلى الاشتراطات من كل من الزاويتين، كما يتضح عند التمعن بهويتها. على أنني سأحاول أن أتناولها الآن بسبب إلحاح الضرورة لتبلور ارادة السعي للنهوض بالتنمية المعتمدة على النفس التي هي محط التركيز في الجزء الأول، على أن أعود فأتناولها ثانية في الجزء اللاحق بصفتها مُدْخَلاً في تبلور دينامية هذه التنمية وصياغة آليتها، مع تحاشي التكرار أو التطابق بين

الدورين المميزين مفهومياً وتحليلياً لهذه الاشتراطات.

ثمة أربعة اشتراطات أساسية، وذلك لتبلور الارادة الوطنية حول إقامة قاعدة التنمية المعتمدة على النفس والانطلاق بمسيرتها، أولاً، وإن كان ذلك حكماً بتدرج، ومن أجل الاستمرار بالمسيرة ثانياً. أما الاشتراطات فهي:

ـ المشاركة السياسية الواسعة وذلك عبر أقنية مباشرة وغير مباشرة، لكي يسهم في صنع القرار العدد الأكبر الممكن من المواطنين. والمشاركة ضرورية من أجل الالتزام بالاعباء كما هي من أجل الحصول العادل على المكاسب الانمائية، ومن أجل الالتزام بالتطلعات كما بمسؤولية السعي لتحقيقها. ولا بد من تمتع المواطنين بحرياتهم وحقوقهم الأساسية في ظل القانون من أجل قيام مشاركة ذات دلالة. وتكمن أهمية المشاركة في ما يصح توقعه من ضغط شعبي متى أتيحت المشاركة، من أجل التنمية التي تشكل مصلحة شعبية واسعة.

ـ صياغة اطار سياسي واقتصادي قومي قوي ومتماسك تنخرط ضمنه الجهود القطرية في تصور تنموي قومي يتيح للاقتصادات القطرية أن تتكامل عمودياً وأفقياً وأن تكمل مواردُ بعضها البشرية والعينية والمالية موارد بعضها الآخر. وبفضل هذا التكامل تتسع دورة الحياة الاقتصادية ويعظم حجم السوق القومية ويخرج جميع الفرقاء بفائدة صافية.

ـ العمل الجاد والمتصل والرشيد من أجل تحقيق الحد الأقصى الممكن من استقلالية القرار الاقتصادي، وذلك عبر السعي لاستقلالية القرار السياسي بالقدر المستطاع. فدون الاستقلالية تظل الرؤى والنماذج الانمائية المعتمدة مستعارة قد تصلح لمجتمعات ومعطيات تختلف عن مجتمعنا ومعطياتنا، ودونها تظل معايير الوفاية التي تناولتها قبلاً تحظى بدرجة منخفضة من الاستيفاء. وبقدر ما يتحقق التكامل القومي أو ما دون القومي على الأقل، سياسياً واقتصادياً، تقترب المجموعات القطرية ويقترب الوطن العربي بجملته من استقلالية القرار.

ـ العدالة الاجتماعية عبر نمط أكثر تكافؤاً من توزيع الثروة والدخل والفرص للجماعات والأفراد، بحيث يضيق التباين بين ذوي النفوذ والسلطة ومن هم محرومون منها. وتعني العدالة الاجتماعية فيما تعني أن ينال حاملو أعباء التنمية نصيبهم العادل من ثمارها، وأن ينال ضعفاء النفوذ والبعيدون عن السلطة في المجتمع العربي المزيد من القدرة على التأثير في صنع القرار السياسي واتخاذه، بحيث ينعكس وزنهم ودورهم الاقتصادي في ميزان القوة. ومن الضروري التشديد على التغذية العكسية أو التأثير الارتدادي لتحسن نمط توزيع الدخل والفرص على عملية التنمية نفسها، فالقوى العاملة التي تشعر بأنها تنال نصيباً عادلاً من ثمار الاقتصاد تكون مستعدة للنهوض بما ترتبه عليها التنمية من جهود وأعباء ومسؤوليات.

من الواضح أن كلاً من هذه الاشتراطات الأربعة يدعم المسيرة الانمائية بطريقته وعبر دلالته وآلياته. على أن الاشتراطات تتفاعل فيما بينها كذلك، اضافة إلى قدرتها على الفعل منفردة، فتزيد بذلك من زخم المسيرة الانمائية وترفع من مردود الجهد الانمائي. ثم ان كلاً من هذه الاشتراطات ضروري لارضاء الاشتراطات الأخرى. فنستطيع بقليل من التمعن أن نرى أن تنمية لا ترافقها مشاركة وحريات وحقوق واسعة النطاق ليست جديرة بآمال الجماهير ولا يمكن أصلاً أن تكون ذات دلالة. وأن تنمية تظل سجينة الاطار القطري تبقى محدودة الأفق ضيقة النطاق قليلة الفائدة. وأن تنمية لا تنطلق من استقلالية القرار الوطني فالقومي تظل أسيرة شبكة قوى وآليات التبعية الخانقة. وأن تنمية لا يرافقها جهد صادق لتضييق فجوة الدخل والفرص تظل تنمية فئوية شديدة التأقطب ويستمر التباين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في ظلها، بل ويتسع. باختصار شديد، ان تنمية لا تستوفي الاشتراطات الأربعة لا يمكنها أن تتحرك إلا بمعزل عن ارادة الجماهير وبعيداً عن الديمقراطية والحريات الأساسية، ولا يمكنها إلا أن تكون مقزمة بسبب التصاقها بطموحات قطرية صغيرة، وإلا أن تكون تنمية تابعة مشوّهة، وإلا أن تظل قلقة ومهددة بانفكاك حملة اعبائها الحقيقيين عنها ما داموا لا ينالون من خبزها إلا الفتات ومن قوتها الا مزيداً من الضعف وانعدام الوزن.

ثانياً: إدارة اقتصاد التنمية ـ ديناميتها وآليتها

هنا يصبح من الضروري أن أحاول الاجابة عن سؤال رابع بعد الأسئلة الثلاثة التي تناولتها في الجزء السابق من كلمتي. السؤال الحالي هو: «من يستطيع أن ينهض بتنمية كالتي قدمت مواصفاتها فيما سبق، والتي قد يبدو أنها تعجيزية لكثرة ما نسبت إليها من مزايا وما وضعت من أجلها من اشتراطات تكاد في جملتها أن تجعل النموذج التنموي المنشود مثالياً وطوباوياً؟ وما هي الدينامية التي تطلق تحرّك آلية النهوض بتنمية كهذه؟».

أعترف فوراً أن أي تنمية تتصدى لها ادارة الاقتصاد العربي المجزأة والمفتتة قطرياً وداخل الاقطار، بتوجهات هذه الادارة وآفاقها وخصائصها السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عهدناها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ولا نزال نعهدها ـ باستثناء ومضات قليلة من الأمل لمعت بشكل خاطف في عدد قليل من الأقطار العربية بين منتصف الخمسينيات وأوائل السبعينيات ـ لا يمكن أن ترقى (أي التنمية) إلى المستوى والنوعية والمحتوى التي أشرت إلى مواصفاتها الجوهرية. وبالتالي فإن التنمية المنشودة تظل بالفعل في السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي الحالي مثالية وطوباوية وبالتالي بعيدة المنال، ويظل الحديث عنها مجرد رياضة فكرية لا يمكن في ظل الظروف الحاكمة أن تتحول إلى حقيقة ملموسة.

غير أن الوضع المهترئ والمتآكل السائد حالياً ونحن في نهاية الثمانينيات ليس قدراً لا يمكن التفلت من إساره. فهناك إمكانات بل احتمالات للتفلت، لعل طبيعتها تتضح من خلال استكشاف دينامية ادارة الاقتصاد وآليتها ضمن ظروف معينة وباستيفاء شروط معينة. يبقى مع ذلك أننا مطالبون بالحذر الشديد من أن يتحول أي توقع للتبدل والتحول العميق في توجه المجتمع وسلوكه ـ قيادات ومؤسسات وجماهير ـ إلى تفاؤل مفرط أو تأكيد غيبي أو استسهال عبثي. وفي جميع الأحوال فلا بد أن نضع في الاعتبار أن أي محاولات للتحول الاجتماعي والسياسي والاقتصادي العميق ستجابه حتماً ليس بالمعيقات الداخلية على أنواعها فقط، وهي كثيرة، وإنما كذلك بالعراقيل الخارجية القاسية من اقليمية ودولية. على أنني أنطلق من موقف مؤداه أن تبلور ارادة نضالية متماسكة في الوطن العربي كفيل بأن يعبّد الطريق خطوة خطوة، لاجراء التحولات الضرورية في وجه ممانعة العراقيل المختلفة المصادر.

لا أرغب في استباق الحديث عن دينامية التنمية المنشودة وآليتها. غير أنني أرى من الواجب التأكيد بأن أثر التعرف إلى الدينامية والآلية لا يقتصر على توضيح كيفية انطلاق المسار الانمائي فحسب، بل يمتد إلى توضيح مسار المجتمع في مجالات أوسع من التنمية بمدلولها الضيق. ذلك أن أي تنمية جديرة بالجهد والنضال لا بد أن تكون جزءاً من حركة مجتمعية حضارية واسعة الأبعاد والآفاق. وبالتالي فإن ما كنت بصدد الاشارة إليه من ضرورة تبلور الارادة المجتمعية من أجل إحداث التحولات العميقة، يشكل بؤرة استقطاب للرؤى والمواقف والسياسات والآليات وسبل التحرك التي لا تعدو دينامية التنمية وآليتها أن تكونا جزءاً عضوياً فيها.

لنبدأ الآن بالسؤال: «ما هو النسق أو النظام الاقتصادي الاجتماعي الذي يصلح كإطار للتنمية المنشودة؟» لعل هذا السؤال يصلح كمدخل للحديث عن الدينامية والآلية المطلوبتين لادارة الاقتصاد في استهداف التنمية. على أنه لا تجوز محاولة الاجابة عن السؤال المطروح بشكل مجرد لا يأخذ بالاعتبار المعطيات الموضوعية للمجتمع المعني، وإن كان لا بد من الاعتراف بأن محاولة استكشاف النسق الاجتماعي الاقتصادي الملائم ينبغي ألا تكبَّل بشكل استباقي ضمن حدود المعطيات الراهنة، ما دام الاستكشاف يفترض، ضمناً أو صراحة، محاولات اجراء تحولات عميقة لا بد أن تؤدي إلى تبدل في المعطيات نفسها. على أنني في إشارتي إلى المعطيات أخذت بالاعتبار ضرورة الانطلاق منها ثم تجاوزها بشكل جذري. ومن هذا المنطلق وفي ضوء الامكان النظري لتبنّي أي من الأنساق البديلة الممكنة أراني أحبذ نسقاً معيناً سأتناوله بالتحديد بعد لحظات.

ان النسق الذي أطرحه هو نسق قومي عربي يحتاج إلى استيفاء خمسة شروط ضرورية لكي يستطيع أن يكون الوعاء الصالح للتنمية المعتمدة على النفس بمواصفاتها

القيمية والاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية التي بينتها أو أشرت إليها قبلاً. هذه الشروط هي:

١ ـ تبنّي فلسفة وتوجه تقدميين وإيمان بوجوب تمتع الشعب بحقوقه وحرياته الأساسية وممارسته لها.

٢ ـ وجود حكومات قطرية قوية وعادلة تمتلك كل منها فهماً سليماً لوظيفتها الجوهرية، وتحاول أن توجه الادارة المدنية وسائر مؤسسات الدولة بكفاءة بشكل يتسق مع هذه الوظيفة في خدمة أهداف المجتمع ومصالحه.

٣ ـ وجود قطاع عام متسع ودينامي إلى جانب القطاع الخاص، حيث يخضع القطاع العام لمعايير الكفاءة في تحركه أثناء اهتمامه الأساسي بالاعتبارات المجتمعية، ويخضع القطاع الخاص بدوره للاعتبارات المجتمعية الحاكمة كإطار يضبط الحدود التي تعيّن نشاطه إلى جانب ما يعرف عنه بالاهتمام الشديد بالكفاءة في الأداء.

٤ ـ قيام اطار سياسي واقتصادي متماسك وفاعل تنتظم ضمنه الاقطار العربية أو على الأقل مجموعاتها الرئيسية كمرحلة أولى، بحيث يتاح التكامل والعمل العربي المشترك الجاد والواسع النطاق ضمن هذا الاطار، للتحرك صوب تحقيق قدر مقبول من الانماء والأمن القطريين والقوميين، في انسجام وتفاعل بينهما.

٥ ـ وأخيراً: وضع نظام لتوزيع الدخل والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يؤدي إلى تضييق الفجوة بين الشرائح السكانية ويرفع مستوى الحراك على جميع الصعد، كما يقوّي حوافز العمل والاستعداد للتضحية وحمل المسؤولية.

يحتاج هذا التوصيف للنسق المقترح إلى مزيد من الظلال والتنويعات. إلا أنه بشكله الحاضر يفي بغرض هذا البحث. علينا إذاً أن نسأل الآن: «ما هي دينامية التنمية المعتمدة على النفس في نسق كهذا، أي ما هي الدينامية التي يصح أن نتوقع منها أن تحرّك المجتمع لكي يسعى لتحقيق التنمية ضمن حدود ضيقة حاكمة على المستوى القطري، وضمن حدود أرحب وأكثر جدوى بكثير على المستوى القومي؟».

أرى أن الدينامية القادرة على تحريك المجتمع تتكون من عنصرين: **أولهما**، تبلور الوعي لدى المواطنين المسيّسين في قاعدة جماهيرية واسعة، ولدى مختلف القيادات السياسية والتربوية والاعلامية والنقابية والفكرية والاقتصادية ـ وهي ما أسميه «شبكة القيادة» ـ ولدى الأحزاب والحركات ذات التوجه القومي التقدمي؛ تبلور الوعي بخطورة وخطر الوضع العربي الراهن في مختلف جوانبه الأمنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، بشكل يجعل المصير بأكمله، قطرياً وقومياً، مهدداً تهديداً حقيقياً مقلقاً إلى أقصى الحدود. العنصر **الثاني** هو تبلور الوعي في الأوساط نفسها التي عددتها لتوّي، عبر عملية تثقيف وتوعية واسعة النطاق تنهض بها القيادات

والمؤسسات القيادية، بالحاح ضرورة التبدل المجتمعي على الجهات المختلفة ليس من أجل تحاشي الوقوع في المصير المأساوي الداهم فقط، وإنما كذلك من أجل المكاسب التي يجنيها الوطن العربي من ادارة أزمته المصيرية برشاد، ومن ثم التحكم بهذا المصير بشكل يخدم أهدافه ومصالحه.

وبالنسبة إلى موضوعنا الأساسي تحديداً، أي التنمية، يتكون العنصر الثاني من الوعي بالدور المركزي للتنمية المعتمدة على النفس، بما يسبقها من توجه صوب استقلالية القرار وتعبئة القوى العربية من معنوية وبشرية ومادية، بفاعلية، ليس بالانطلاق فقط من حافز السعي من أجل وقف الاهتراء والتآكل في الموقف العربي، وإنما كذلك بحافز السعي من أجل النهوض بمسؤوليات عملية حضارية واسعة تكون التنمية قاعدتها الاقتصادية، في سبيل التحرك لتحقيق الأمن الوطني والقومي، وتكون في الوقت نفسه القاعدة المادية لضمان مستوى لائق من المعيشة ومن المتطلبات الاجتماعية والثقافية للمواطنين، والمساهمة بجانب من العملية الحضارية نفسها.

ومن أجل مزيد من التحديد أضيف بالنسبة إلى تبلور الوعي بالدور الايجابي للتبدل المجتمعي وما يتوقع له من مزايا، أنه يحق لنا أن نتوقع أن توفر العناصر المكوّنة لمفهوم التنمية المعتمدة على النفس في ذاتها الجزء الأكبر من دينامية السعي نحو هذه التنمية، ما إن تستوعب القوى الفاعلة في المجتمع القيم الممتدة خلف هذه العناصر، استيعاباً داخلياً (أي كعملية Internalization) كجزء حيوي من الوعي الجماعي المشترك. وأجيز لنفسي هنا أن أُعيد إلى الأذهان هوية أبرز العناصر المكونة للتنمية المنشودة وهي: استقلالية صنع القرار واتخاذه؛ اعتماد منظور للتنمية وأهدافها متولّد ذاتياً ومتجه داخلياً ومتحرك بقوى ذاتية؛ الاهتمام بتلبية الحاجات الانسانية الأساسية؛ العمل على الاتساق بين البيئة والمجتمع ضمن إطار حركي يتم فيه تطوير البيئة مع مراعاة الاتساق؛ وتعبئة القوى والموارد الذاتية في المجتمع والاقتصاد من بشرية ومادية ومالية وتكنولوجية.

وعلى الرغم من أنني قدمت العنصرين المكونين لدينامية التنمية بشكل مكثّف ومقتضب، إلا أن هذا التقديم يكشف عن التصاق الدينامية بالآلية اللازمة للتحرك صوب هذه التنمية، أي آلية ادارة الاقتصاد التنموي. ذلك أنه لا مجال للتحدث عن الدينامية دون استكشاف هوية القوى التي تتجسد الدينامية في رؤاها ومواقفها وتوجهاتها وتنظيمها ودوافعها، وأخيراً لا آخراً في ممارساتها. ما هي إذاً القوى الاجتماعية في **الاطار القطري** المعنية في الدرجة الأولى بما تعد به التنمية المعتمدة على النفس بدلالاتها الواسعة، والحريصة على أن تترجم عناصر مفهوم التنمية في نتاج هذه التنمية وآثارها على كل من المواطنين كأفراد، وعلى المجتمع والدولة، وأرض الوطن؟

في تعيين هوية المجموعات والقوى التي أرى أنها تستطيع ويتوجب عليها أن تنهض بالمسؤوليات والمهام التي تتطلبها عملية التنمية على المستوى الوطني، لا أتخذ موقفاً نخبوياً نرجسياً يقصر المهمة على نخبة قيادية معينة، سواء أكانت سياسية أم ثقافية، ولا موقفاً «اقتصادوياً» يقصر المهمة على من يمكن أن ندعوهم «محترفي التنمية»، أي وزراء الاقتصاد والتخطيط والأجهزة المختصة بالتنمية في القطاع العام حيث يمكن أن تكون الخطط والبرامج الانمائية ملزمة، وإنما اتخذ موقفاً يقول بمشاركة واسعة في النهوض بالمسؤوليات والمهام، إذ حيث لا تتم التعبئة والمشاركة لا يقوم التزام حقيقي فاعل. هذا الموقف ينعكس في تحديد للمجموعات والقوى المعنية، وهي التالية: **أولاً**، القيادات في الجوانب البارزة في هيكلية المجتمع وحياته، أي في السياسة والتربية، وصنع الرأي العام والاعلام، والعمل والنقابات، وتجمعات رجال الأعمال وبشكل خاص الشريحة الريادية بينهم، والثقافة والفكر. هذه القيادات تنتظم في الواقع إن لم يكن رسمياً ومؤسسياً في «شبكة القيادة» التي أشرت إليها قبلاً حيث نشهد حلقات تضيق أو تتسع لكنها تتصل بالتداخل فتتكامل. وتضم الشبكة على المستوى السياسي فيما تضم من رجال حكم ومسؤولية، قياديّي الأحزاب والحركات الشعبية. **ثانياً**، تضم القوى المعنية، المثقفين والمفكرين الملتزمين قومياً وتقدمياً، وهم يحتلون موقعاً مهماً في هيكلية المجتمع في العالم النامي، كما سأوضح بعد لحظات، سواء أكانوا ينشطون كأفراد عبر وسائل التخاطب المختلفة والتأليف والمحاضرات، أم كمنتسبين لمؤسسات وحركات وتنظيمات وأحزاب، أو كأصحاب مبادرات نشطة في التنظيم الشعبي في مختلف صوره ومجالاته. وللمثقفين المتخصصين بشؤون الادارة والاقتصاد موقع متميز حين يصبحون مستشارين أو معاونين لمن هم في الحلقات العليا في القيادة السياسية. **ثالثاً**، تضم القوى المعنية، شريحة المواطنين المسيّسين خارج الفئتين الأولى والثانية، كما تضم المواطنين المهيئين نفسياً وتوجهاً لأن يتم تسييسهم وتجري تعبئتهم من أجل المشاركة النشطة، خصوصاً إذا أصبح الاهتمام بحل المشكلات الاجتماعية ومنحى العمل البناء الايجابي قيمة يستوعبونها في شخصيتهم فتلهمهم في ممارسة نشاطهم المجتمعي. وينبغي الا تفوتنا في هذا السياق أهمية الملايين من الشباب والشابات العرب الذين حصلوا في عهود الاستقلال على قدر ذي شأن من التعليم والتثقيف، وأصبح الكثيرون منهم مسيّسين ومهيئين لحمل الرسالة القومية التقدمية متى اتضحت طبيعتها ومضامينها لهم وأُحْسِنَ إبراز خطر تجاهلها من جهة، وفائدة العمل من أجل استيعاب دلالاتها من جهة أخرى.

أعود إلى المثقفين بشكل خاص، وهم يضمون عناصر كثيرة من مجموعات صنع الرأي والاعلام والتربويين وذوي المهن الحرة. فهؤلاء مرشحون بحق لأن يكونوا مفتاح عملية التثقيف ومفتاح عملية التحرك. وإضافة فإنه يطلب منهم أن يشكلوا جسراً بين القياديين في حقل السياسة، وشريحة الجمهور المسيّسة. فهذان الفريقان لا

يقوم اتصال يذكر بينهما، إذ قلما تحمل القيادة السياسية إلى الجماهير رؤاها وأهدافها وسياساتها واستراتيجياتها، موضحة وبشكل خاص طالبة استكشاف الموقف الجماهيري والتفاعل معه أخذاً وعطاءً. وكذلك قلما تستطيع الجماهير أن تنقل للقيادات السياسية رؤاها وأولوياتها ومطالبها إلا عندما يشتد إهمال هذه الرؤى والأولويات والمطالب ليصل إلى حالة التفجر والعنف. ويصح هذا القول بالنسبة إلى الاهمال أكثر ما يصح على جماهير الريف، إذ تعاني هذه من انعدام الوزن السياسي بشكل يكاد يكون كاملاً. ولا ريب في أن من يسعون للقيام بجهد انمائي سليم عليهم أن يتعلموا الكثير من القاعدة الشعبية وهناك الكثير مما يمكن أن يتعلموه، بدل أن تكون رؤاهم وخططهم الانمائية فوقية تماماً كما يتم الآن في معظم الحالات، إذ إنهم كثيراً ما يخططون كماً في فراغ، فلا يعتمدون خط تفاعل في اتجاهين بينهم وبين من يفترض أنهم المستهدفون بعملية التنمية ومردودها في المقام الأول.

إذا كانت هذه القوى والمجموعات في زمرها الثلاث مرشحة لأن تشكل مجموعة ادارة اقتصاد التنمية السليم، أي أن تشكل في علاقاتها المشتركة كما في تفاعلها المتبادل الآلية الطبيعية لهذه الادارة، فإنها حتماً لا تتكون بناء على فلسفة نخبوية، لأن حجم القوى والمجموعات المعنية أكبر بكثير من أن يقتصر على نخبة صغيرة الحجم تحتكر السلطة والنفوذ والوزن الاقتصادي، وبالتأكيد أوسع بكثير من آلية التنمية التقليدية التي عهدناها. إنها على عكس النخبة قاعدة طليعية واسعة، ومن شأن ثراء الفكر التنموي ما إن يتزايد بفضل الممارسة، وثراء الممارسة ما إن يتزايد بفضل مساهمة الفكر، وتفاعل الفكر والممارسة (بالعملية التي يعبر عنها بمصطلح Praxis)، من شأن كل هذا أن يوسع هذه القاعدة ويضمن صيرورتها أكثر فاعلية وأفضل اداء. وأضيف أن الزمر الثلاث، في فعلها وتفاعلها، تعيّن مسار التنمية المعتمدة على النفس على المستويات المحلية، وما بين المحلية والقطرية، والقطرية، وذلك بفضل قدرتها على التأثير في تكوين عناصر صنع القرار، وصنعه، واتخاذه، مباشرة أو عبر المشاركة السياسية ضمن صيغ تمثيلية ديمقراطية تمثل المجالس النيابية واحدة فقط منها. كما أن وقع تحرك هذه الزمر الثلاث ونشاطها يمتد إلى القطاعين العام والخاص، وإلى القطاع المشترك عبرهما.

أما على المستوى القومي فتتكون الآلية، كما سبقت الاشارة في هذه الورقة، من مؤتمرات القمة العربية أولاً، تليها المجالس الوزارية المتخصصة ثم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية، فالمنظمات والاتحادات وسائر المؤسسات القومية الأخرى. ويشكل قطاع العمل الاقتصادي العربي المشترك جزءاً مهماً من هذه الآلية. على أنه ينبغي أن نضيف أولئك القياديين في مختلف مجالات الأطر القطرية الذين يتمتعون بصوت مسموع على المستوى القومي يسمح بأن

تمتد رسالتهم عبر الحدود القطرية إلى المجال القومي. وللأحزاب والحركات ذات التوجه القومي التقدمي موقع مهم ومتميز في هذا الصدد إذا كانت تتمتع بمصداقية عبر الممارسة الفعلية وثبات الموقف.

يبقى من الضروري أن أشدد على ثلاثة أمور: **الأول**، أن تجسيد هذه الرؤية لا يتم دون تحويلها إلى هيكلية فاعلة وملتزمة ومتصلة النشاط. وهذا بدوره لا يتم دون القيام بقدر كبير من التثقيف السياسي والاجتماعي والانمائي على مستوى كل من الأقطار العربية، وكذلك على المستوى القومي بفضل شبكة القيادة والمثقفين والشريحة الجماهيرية المسيّسة والأحزاب والحركات، كل منها في مجال تحركه وتأثيره في النطاقين القطري والقومي. وأضيف هنا الأجزاء القومية (المتعدية للقطرية) من الآلية التي أشرت إليها في الفقرة السابقة. أما الأمر **الثاني** فهو أن تجسيد الرؤية بتحويلها إلى هيكلية فاعلة يكون أكثر يسراً وجدوى كلما جاء الجهد من أجله منضبطاً عبر أقنية تنظيمية مؤسسية، كالأحزاب والحركات والنقابات والاتحادات والتعاونيات والهيئات المهنية. والأمر **الثالث** الذي لا يجدي السكوت عنه هو أن الإصرار على عملية التثقيف، بما له من دلالات بالنسبة إلى التبدلات في التوجهات والمواقف والهيكليات، وفي نمط توزع القوى في المجتمع في مجالات السياسة والاجتماع والاقتصاد، لا بد من أن يصطدم بموانع وعراقيل ضخمة وعنيدة، عراقيل تضعها القوى المضادة ذات المصالح الضالعة في إبعاد التحولات الجذرية عن المجتمع. إذاً فلا بد من توقّع الاضطرار إلى النضال والتضحية من أجل إيصال الرؤيا الحضارية الجديدة إلى وعي الجماهير بجميع شرائحها، إلى وجدانها وفكرها وعملها، حيث تحتل التنمية المعتمدة على النفس موقعاً مركزياً.

في ضوء النقطة الثالثة التي ذكرتها للتوّ، لا بدّ من توقع ارتدادات ووهن في مسيرة أعداد قليلة أو كثيرة ممن يفترض أن ينهضوا بزخم مسار التحول المجتمعي، ولا بد من توقع نكسات وظهور ديناميات وآليات مضادة لمسار التحول، قد تعطل المسار كله أو تعمل على إبطائه على الأقل. هذا كله وارد. غير أنه لا مفر من إعادة المحاولة بمزيد من التثقيف والالتزام ومزيد من النضال والتضحية. فالجائزة في النهاية عظيمة بحيث لا يجوز التوقف دون الحصول عليها مهما كانت قسوة النكسات. ولكن مهما يكن من أمر تظل طبيعة الدينامية مرتبطة عضوياً بالآلية في زمرها الثلاث، ذلك أن قوة الدينامية تشد من عضد عناصر الآلية، وقوة هذه العناصر تزيد الدينامية حيوية وأثراً بحيث تنشأ تغذية متبادلة ما إن يبدأ التحرك صوب إحداث التحولات المجتمعية التي تقع التنمية المعتمدة على النفس في اطارها.

لقد قدمت تصوري لادارة اقتصاد التنمية المعتمدة على النفس كما أفهم هذه الادارة. فإذا قيل إن هذا الفهم يخالف ما هو متعارف عليه في الفكر التنموي السائد،

فعذري أن فهمي لقضية الانطلاق صوب التنمية السليمة القائمة على استخدام استراتيجية الاعتماد على النفس لعله هو أيضاً يخالف ما هو متعارف عليه في الفكر التنموي «الاقتصادوي» التقليدي، وليد النماذج المستوردة. وهكذا أضع تصوري أمامكم كمحاولة للتأصيل وأدعوكم للتأمل به ولمناقشته من أجل تطويره وبلورته، والمساهمة في الخروج عبره إلى فكر تنموي عربي يليق بتطلعاتنا وبقدراتنا الحضارية، ويتسق معها.

الفصل الثالث

إدارة التنمية المستقلة: أبعاد وتخوم جديدة(*)

السيد عبد المطلب غانم(**)

مقدمة

تعتبر إدارة التنمية عاملاً أساسياً في نجاح أي استراتيجيا تتبع. ففي الخمسينيات والستينيات اعتُقِد أن التنمية ستؤكد الاستقلال الوطني وستدعمه، فإذا بها تنتهي بعلاقات تبعية واعتماد، واعتُقِد أنها ستخلص المجتمع من علله الموروثة، فإذا بها تنتهي بمزيد من سوء توزيع معظم الأشياء، وبحرمان نسبي بين شرائح عريضة من السكان، واعتُقِد أنها ستقود إلى مزيد من الشرعية والاستقرار فإذا بها تنتهي بمزيد من عدم الاستقرار وبإضعاف الشرعية، واعتُقِد أنها ستدعم «الاندماج القومي» فإذا بها تنتهي بإضعاف أوصاله. ذلك أن إدارة التنمية التي اتُبِعت ـ بصورة مدركة أو غير مدركة، بصورة واضحة أو ضمنية ـ هي كالآتي:

ـ بسّطت المستهدف من عمليات التنمية، فإذا به في جانبها الاقتصادي، يعني زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي، ويتطلب الأخير التصنيع، وهذا بدوره يتطلب تكنولوجيا حديثة. وفي جانبها الاجتماعي يعني تحقيق مجتمع العلاقات النقدية، وفي جانبها الثقافي يعني مجتمعاً أكثر علمانية، وفي جانبها السياسي يعني مزيداً من تغلغل الحكومة ومزيداً من الاستقرار ولو كان ظاهرياً.

ـ قامت على افتراض دور سلامي للسكان، أو أنهم غير قادرين على مساعدة

(*) نشر هذا البحث في: المستقبل العربي، السنة ١٠، العدد ١٠٦ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧)، ص ٤٦ ـ ٦٦.

(**) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

أنفسهم، ولا بد من اضطلاع الحكومة بالدور الأساسي في عمليات التنمية، حتى ولو اقتضى ذلك الدخول في مجالات يمكن أن يقوم بها المواطنون أفراداً أو جماعات.

- اختُصرت جهود التنمية وادارتها في التخطيط المركزي، بينما الجهاز الإداري - في كثير من الأحيان - غير قادر على اداء مهامه التقليدية، ويعاني من نقص في الكوادر.

- قامت على اعتقاد أن الأساليب الإدارية محايدة، ويمكن استيرادها سواء عن طريق الخبراء الأجانب أم عن طريق التدريب في الخارج، وكذلك الحال بالنسبة للتكنولوجيا.

- قامت على اعتقاد أن المطلوب هو مؤسسات جديدة تحل محل المؤسسات القائمة، وأن فشل هذه المؤسسات يتطلب إعادة تنظيمها مرة تلو المرة.

والآن، وفي بحثنا عن التنمية المستقلة، **فإننا إلى حد كبير نعرف ما نريد أن نفعله - وبخاصة في المجال الاقتصادي - ولكن هل نعرف كيف نفعله؟ وهل نعرف أيضاً ما يجب أن نفعله في المجالات غير الاقتصادية، أم سنبدأ كما بدأت الاستراتيجيا التقليدية بأهداف اقتصادية واضحة، وعندما ينالها الفشل، نبدأ سلسلة البحث عن العناصر المفقودة في عمليات التنمية؟**

لا يهدف هذا البحث إلى تقديم اجابات عن هذه الأسئلة، وإنما إلى إثارة أسئلة أخرى. فهو محاولة لاستكشاف أبعاد إدارة التنمية المستقلة وتخومها، ولتوضيح مضاعفاتها، فيبدأ بتوضيح خيوط التنمية المستقلة وكيف تصاغ، ويناقش التحولات التي ظهرت في مجال العناصر المفقودة أو الغائبة في عمليات التنمية، ثم يقدم بلورة أولية للتوجهات الادارية للتنمية المستقلة، وربما تحول الطبيعة الاستكشافية لهذا البحث دون وضوح بعض الأفكار، ولذلك ينتهي البحث بإثارة بعض المخاوف والمشكلات التي تحتاج إلى دراسات أعمق.

أولاً: خيوط التنمية المستقلة

دفعت مسيرة الأحداث في العالم المتنامي بعض المفكرين إلى إعادة التفكير في فهمهم للتنمية. يقول هيرشمان: «هناك تبدل درامي للقيم في عملية دراسة التنمية الاقتصادية والسياسية، لقد فرضت علينا سلسلة من الكوارث التي حدثت في البلدان التي بدت بجدية وكأنها على الطريق، فالحرب الأهلية في نيجيريا ونزيف الدم في باكستان مجرد أمثلة صارخة لـ «كوارث التنمية» تلك... والنتيجة أن يقرأ المرء تصريحات متزايدة التكرار عن إفلاس علم اقتصاد التنمية «القديم» نتيجة تركيزه على معدلات النمو والتصنيع والمعونة الدولية، وعن الحاجة إلى مذهب جديد كلية يؤكد

على توزيع الدخل والتوظف والاعتماد على الذات»[1].

ولسنا في حاجة إلى الحديث عن كوارث التنمية كما سماها هيرشمان، ولكن مهمتنا هي الإجابة عن السؤال: كيف عرفت الدول المتنامية ما تريد أن تفعله؟ أو بعبارة أخرى، كيف تكشفت خيوط التنمية المستقلة؟ وللإجابة عن هذا السؤال، نسلك مسلكين: الأول، تحديد التغيرات التي دفعت إلى إعادة النظر في استراتيجية التنمية التي سادت الخمسينيات والستينيات، والثاني توضيح المشهد (السيناريو) الذي ظهر فيه المفهوم ـ مفهوم التنمية المستقلة.

لماذا إعادة النظر في استراتيجية الخمسينيات والستينيات؟ تتمثل الإجابة في أن سجل التنمية في الخمسينيات سجل فاشل، وقد قدمت الصين استراتيجيا بديلة ناجحة، وقد تبدل النظام الدولي، وظهرت حركة البحث عن النوعية.

وجهة النظر ذائعة الصيت عن سجل التنمية في الخمسينيات والستينيات، انه سجل فاشل هدد أحياناً بكارثة، فالزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي كانت صغيرة جداً، وفي بعض الأحيان كانت سلبية، والفجوة بين البلدان المتنامية والبلدان المتقدمة لم تنكمش بل اتسعت، ولم تنعكس الزيادة في متوسط الدخل الفردي على الرفاهية نتيجة تنامي سوء توزيع المداخيل وعدم ارتباط المنتجات بالحاجات الإنسانية الأساسية، والنتيجة هي تزايد البؤس ـ باستثناء أقلية استفادت من ثمار التنمية ـ فقد تزايدت القوة الشرائية ولكن تدهورت نوعية الحياة، وفرضت الثقافة الصناعية الغربية على المجتمعات بما في ذلك انماط الاستهلاك، فتزايدت البطالة وتدنى التوظّف، وحدث النمو من دون تنمية[2]. وقد تولد من هذا السجل انتقادات أخرى عديدة على يد الماركسية الجديدة، واستخدمت فيها مفاهيم جديدة، مثل: التبعية، تنمية التخلف، الهامشية، التنمية اللامتساوية، التراكم على نطاق عالمي[3].

---

(1) A. O. Hirschman, «Changing Tolerance for Income Inequality in the Course of Economic Development,» *Quarterly Journal of Economics*, vol. 87 (November 1973), p. 544.

(2) S. Kuznets, *Economic Growth of Nations* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1971); P. Bairoch, *The Economic Development of the Third World since 1900* (London: Methuen, 1975), and M. S. Ahluwalia, «Income Inequality: Some Dimensions of the Problem,» in: H. Chenery [et al.], *Redistribution with Growth* (London: Oxford University Press, 1974).

(3) من أشهر ما كتب عنها: André G. Frank, *Capitalism and Underdevelopment in Latin America* (New York: Monthly Review Press, 1967); A. Emmanuel, *Unequal Exchange: A Study of the Imperialism of Trade* (New York: Monthly Review Press, 1972); S. Amin, *Accumulation on a World Scale: A Critique of the Theory of Underdevelopment*, 2 vols. (New York: Monthly Review Press, 1974), and J. A. Caporaso, ed., «Dependence and Dependency in the Global System,» *International Organization*, vol. 32, no. 1 (Winter 1978).

ومنذ حصلت الصين على استقلالها، لم تتبع استراتيجية التنمية التي اتبعها الاتحاد السوفياتي والتي تعطي أهمية كبيرة للاستثمارات وللصيغ المركزية للانتاج (أي الصناعات الثقيلة والمزارع الجماعية والمدن الكبيرة والتكنولوجيا الكثيفة رأس المال) ولم تجذب الصين الانتباه إلا أثناء ثورتها الثقافية، حينما اكْتُشِف أنها تسير على «ساقين»، إحداهما حديثة والأخرى تقليدية، فقد اتبعت مبدأ الاعتماد على الذات، وأعطت أولوية للتنمية الريفية واهتمت باشباع الحاجات الأساسية وتقوية الترابط الاجتماعي، وقامت استراتيجيتها على العناصر التالية:

- تركيز الإنتاج في عدد محدود من السلع المادية التي تعتبر أساسية لكل السكان.

- معظم الأنشطة الانتاجية كثيفة العمل جداً.

- الجزء الأكبر من الانتاج انتاج زراعي، ويتحقق في الكوميونات حيث قرارات الانتاج قرارات لا مركزية إلى أقصى حد.

- لم تحضّ الاستراتيجيا على التصنيع كما في البلدان النامية الأخرى، فمتى ظهرت الحاجة إلى صناعات فإنها تُنشأ وتُشجع.

- التخصص عند حده الأدنى.

- التأكيد على استخدام العلم والانتاج والتكنولوجيا في خدمة الناس.

- كان نمو المدن والنمو فيها محدودين[٤].

وقد قضت هذه الاستراتيجيا على الفقر والبطالة، وخفضت من اللامساواة في الاستهلاك، وتم ذلك من دون مساعدة خارجية.

ولم تعد الدولة هي اللاعب الوحيد للأدوار في النظام الدولي، فقد ظهرت جماعات داخلية تلعب أدواراً ذات أهمية[٥]، والأهم من ذلك، ظهرت الشركات المتعددة الجنسية التي زادت في قوتها عن العديد من الدول[٦] وكانت لها آثارها

---

(٤) R. K. Diwan and D. Livingston, *Alternative Development Strategies and Appropriate Technology* (New York: Pergamon, 1979), p. 88.

(٥) من الكتابات الجيدة عن الاثنية ودورها في العلاقات الدولية: A. A. Said and L. R. Simmons, eds., *Ethnicity in an International Context* (New Brunswick, N.J.: Transaction Books, 1976), and A. A. Said and L. R. Simmons, *The New Sovereigns* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1974).

(٦) Th. A. Couloumbis and J. H. Wolfe, *Introduction to International Relations* (New Delhi: Prentice-Hall of India, 1981).

السلبية على التنمية والعلاقات الدولية[7]. فقد أخضعت هذه الشركات الاقتصاد العالمي لوصايتها، وتبلورت أفكارها على يد «نادي روما»، الذي أشار عام ١٩٧٢ إلى حدود النمو قائلاً: «... إذا استمرت اتجاهات النمو الحالية في سكان العالم، والتصنيع، والتلوث وإنتاج الطعام، واستنفاد الموارد، بلا تغيير، فسوف يتم الوصول إلى حدود النمو فوق هذا الكوكب في وقت ما خلال المائة عام القادمة...»[8].

وفي عام ١٩٧٤ أشار إلى «التضور الجماهيري» قائلاً: «باختصار، يتطلب الحل الوحيد المجدي لموقف الغذاء في العالم: (١) اقتراباً عالمياً للمشكلة؛ (٢) معونة استثمارية أكثر من المعونة السلعية ـ باستثناء الغذاء؛ (٣) تنمية متوازنة لكل الأقاليم؛ (٤) سياسة سكانية فعالة؛ (٥) تنوعاً عالمي النطاق في مجال الصناعة مما يقود إلى خلق نظام اقتصادي عالمي حقيقي»[9].

وفي عام ١٩٧٦ أشار إلى الحاجة إلى إعادة تفسير «السيادة القومية» قائلاً: «تقترح المشاركة والضبط الاجتماعي تفسيراً وظيفياً أكثر منه اقليمياً للسيادة، أو اختصاصاً على استخدامات محددة أكثر منه على نطاق جغرافي، وسيجعل هذا التفسير من الممكن تدويل كل موارد العالم ـ مادية وإنسانية ـ والتشارك فيها على أساس مبدأ «الميراث المشترك للإنسانية» وسيسمح أيضاً.. بنسج الاختصاص القومي في الاختصاص الدولي في إطار المعنى الإقليمي...

وسوف يتطلب قبول مفهوم السيادة الوظيفية خلق أنواع جديدة من المؤسسات الدولية التي تشكل نظاماً متوازناً من المصالح الوظيفية، فيجب أن يكون الهدف فيدراليات وظيفية من المنظمات الدولية، اللامركزية على المستوى الاجرائي، والمركزية على مستوى صنع السياسة»[10].

وبينما تولدت هذه الاتجاهات والعوامل في البلدان المتنامية، فإن اتجاهاً آخر كان يلعب دوراً في البلدان المتقدمة وبخاصة الولايات المتحدة وهو «البحث عن النوعية»، فقد وصفه روستو قائلاً: «يدخل (المجتمع الأمريكي) فترة تحول معقدة من الاستهلاك الجماهيري المرتفع إلى البحث عن النوعية.. فهناك أصوات تطالب بإلحاح، وفي وقت

---

(٧) الأمم المتحدة، أثر الشركات المتعددة الجنسية على التنمية والعلاقات الدولية، ترجمة محمد عبد الرحمن (جامعة الدول العربية، ١٩٧٤).

(٨) دونيلا هـ. ميدوز، حدود النمو، ترجمة محمد مصطفى غنيم (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٦)، ص ٢١.

(٩) M. Mesarovic and E. Pestel, *Mankind at the Turning Point* (New York: E. P. Dutton, 1974), p. 127.

(١٠) J. Tinbergen, *Reshaping the International Order* (New York: E. P. Dutton, 1976), pp. 83-84.

واحد: بحياة داخلية ذات نوعية وعدالة، بمجال أوسع من الحريات للفرد، وبسلام عالمي»[١١].

ويرى أنه إذا فشل الغرب في تنمية البلدان المتنامية فإنه «سيواجه بالتأكيد شروراً أعظم من تلك التي تولدت أثناء الاستهلاك الجماهيري المرتفع، وستضغط عليه بشدة أثناء المرحلة المبكرة من البحث عن النوعية»[١٢].

قادت هذه التغيرات إلى تحولات أساسية في الفكر التنموي ويمكن توضيح معالمها بإيجاز:

- التحول من النظريات الخطية للتنمية إلى نظرية التبعية، وإن كانت الأخيرة تتمحور حول تفسير التخلف، وتفسير العلاقات الاقتصادية الدولية غير المتكافئة.

- التحول عن مفهوم الدخل القومي كمقياس للتنمية إلى مشكلات البطالة وسوء توزيع الدخول وإشباع الحاجات الأساسية.

- التحول من التأكيد على المشكلات الاقتصادية المحددة إلى الاهتمام بالمشكلات والقيود العالمية، مثل الطاقة واستنفاد الموارد والجوع والبيئة والتلوث والسكان.

- التحول من افتراض وجود انسجام عالمي في المصالح، نتيجة، فائدة كل الأطراف، إلى افتراض وجود تعارض في المصالح.

- التحول من معاملة الدول المتنامية كمجموعة متجانسة المصالح، إلى معاملتها كمجموعة متباينة الظروف والمصالح.

- التحول من التفاؤل بإمكانية أن تساعد البلدان المتقدمة البلدان المتنامية، إلى التشاؤم إزاء إمكانية الحصول على هذه المساعدة.

- التحول من التركيز على العلاقة بين البلدان المتقدمة والبلدان المتنامية، إلى التركيز على العلاقة بين البلدان المتنامية مع بعضها البعض.

ثانياً: مشهد صياغة التنمية المستقلة

حقاً لقد لفت قسم منظور التخطيط في الحكومة الهندية الانتباه عام ١٩٦٢ إلى مشكلة الفقر المطلق، وقاس حجمه كمياً، وجاء في إعلان «أروشا» في تنزانيا في شباط/فبراير ١٩٦٧، انه لا يمكن الاعتماد على المال كوسيلة أساسية للتنمية حيث لا

---

(١١) W. W. Rostow, *Politics and the Stages of Growth* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1971), p. 251.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٢٦٥.

يوجد المال، وأنه لن يتم التخلص من الفقر بالمعونات المالية الأجنبية. وحاول كُتّاب أمريكا اللاتينية نقد «الشركات المتعددة الجنسية» و«التنمية التابعة»، وحاولوا فك المحيط من المركز، وتنظيم البلدان المتنامية لتحقق اعتماداً جماعياً على الذات، إلا أن البدائل المطروحة للتنمية في السبعينيات صيغت مثل سابقتها في الدوائر الغربية، أو على الأدق، في دوائر دولية تسيطر عليها القوى الغربية.

في عام ١٩٦٩ أعلن مكتب العمل الدولي «برنامج التوظّف العالمي» الذي هدف إلى جعل الحكومات القومية تتبنى سياسات التوظّف الكامل كهدف أساسي للتنمية، ونظم المكتب من أجل ذلك مجموعة من البعثات (إلى كولومبيا وكينيا وسري لانكا والفيليبين)، وأكدت البعثات على أنه إلى جانب الهدف التقليدي (زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي) يجب أن تهتم الحكومات بالتوظّف الكامل وتحقيق مزيد من المساواة في توزيع الدخول[١٣].

وحاول البنك الدولي التوفيق بين السياسات الاقليمية الراديكالية ومصالح الشركات المتعددة الجنسية، فوضع تقريراً[١٤] ركز على النمو وأخذ في الاعتبار وجود الفقراء، واقترح التقرير أربعة مقتربات هي:

- تعظيم نمو الناتج القومي الإجمالي من خلال زيادة الإدخار وتخصيص الموارد تخصيصاً أكفأ.

- إعادة توجيه الاستثمارات إلى الجماعات الفقيرة في شكل تعليم وائتمان وتسهيلات عامة.

- إعادة توزيع الدخل (أو الاستهلاك) على الجماعات الفقيرة باجراءات مالية أو بالتخصيص المباشر للسلع الاستهلاكية.

- نقل الأصول الموجودة إلى الجماعات الفقيرة.

ولم يرض اقتصاديو مكتب العمل الدولي عن اقتراح البنك الدولي «إعادة التوزيع مع النمو»، كما رأوا أن تقرير الفيليبين الذي قدموه هم[١٥]، قد خدم الشركات

---

(١٣) E. Thorbeck, «The Employment Problem: A Critical Evaluation of Four ILO Comprehensive Country Reports,» *International Labour Review*, vol. 107 (1973).

نشير إلى وجود تناقض في نتائج الدراسة عندما ناقشت «الاعتماد على الذات»، وعلاقة الشركات المتعددة الجنسية بالبلد المضيف. انظر: Tinbergen, *Reshaping the International Order*, pp. 280-283.

(١٤) Chenery [et al.], *Redistribution with Growth*.

(١٥) International Labour Organization [ILO], *Sharing is Development: A Programme of Employment, Equity and Growth for the Philippines* (Geneva: ILO, 1974).

المتعددة الجنسية أكثر من مواجهة مشكلتي البطالة والفقر، ولذلك طرحت فكرة «الاعتماد على الذات»، مما يعني قطع الرابطة التي تربط مصير البلد النامي بالاقتصاد العالمي للشركات المتعددة الجنسية، وبما يؤكد على التنمية المستقلة المبنية على أساس اقليمي، ويعطي أولوية للحاجات الأساسية للجماهير الشعبية[١٦]. ثم عُقد مؤتمر التوظّف العالمي عام ١٩٧٦ وحضره ممثلون من البلدان الغربية والشرقية المتنامية، نتج منه اتفاق على اقتراب الحاجات الأساسية في تخطيط التنمية، ولكنه لم يصل إلى اتفاق بشأن دور الشركات المتعددة الجنسية[١٧].

وفي خريف ١٩٧٤، وتحت الرعاية المشتركة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وحكومة المكسيك، عقدت ندوة «أنماط استخدام الموارد واستراتيجيات البيئة والتنمية» في مدينة كوكويوك المكسيكية، وانتهت الندوة بإعلان عرف «بإعلان كوكويوك» «. . . لا يفصل بين الأهداف البيئية والأهداف الإنمائية، وإنما ينادي بالاستمرار في استخدام الموارد الطبيعية لأغراض التنمية التي يعطيها الإعلان تعريفاً جديداً هو «الوفاء بكلتا مجموعتي حاجات الإنسان الأساسية. . .»» ويشدد الاعلان على حق البلدان في انتهاج طرق مختلفة للتنمية، حسب أوضاعها التاريخية والثقافية وما إلى ذلك من أوضاع أخرى، ودون أن يناصر مبدأ الاكتفاء الذاتي، فهو يعبّر عن الاعتقاد بأنه «ينبغي أن يكون من بين الاستراتيجيات الأساسية للتنمية تحقيق الاعتماد الذاتي الوطني المتزايد»، ويراد بذلك «الثقة بالنفس، والاعتماد في المقام الأول على الموارد الذاتية، البشرية منها والطبيعية، والقدرة على تحديد الأهداف واتخاذ القرارات بصورة مستقلة»[١٨].

وفي عام ١٩٧٥ قدمت مؤسسة داغ همرشولد السويدية تقريراً بعنوان «تنمية أخرى»، وترتكز هذه التنمية على أساسين، هما: التوجه لإشباع الحاجات الأساسية، وأن تكون داخلية وقائمة على الجهود الذاتية؛ إضافة إلى أنه يجب أن تكون منسجمة مع البيئة. وأوصى التقرير باستراتيجيتين متوازيتين للبلدان المتنامية «احداهما إعادة تخصيص الموارد لإشباع الحاجات الأساسية»، أما الثانية فهي «رفع مستوى القوة الإنتاجية تبعاً لأهداف التنمية الأخرى»، ورأى أن «ميكانيزم السوق الدولية إن هو إلاّ مشهد لعبة القوة»، ولذلك على البلدان المتنامية أن تشارك في النظام الدولي على أسس

---

(١٦) ILO, *Employment, Growth and Basic Needs* (Geneva: ILO, 1976).

(١٧) ILO, *Meeting Basic Needs: Strategies for Eradicating Poverty and Unemployment* (Geneva: ILO, 1977).

(١٨) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مجلس التجارة والتنمية، **نقل التكنولوجيا: آثاره على التنمية والبيئة** (أمانة الانكتاد، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨).

انتقائية، وأن تعمل على زيادة الجهود الذاتية الجماعية بينها وبين بعضها البعض[19].

ثالثاً: تحولات في البحث عن العناصر المفقودة في عمليات التنمية

لقد انتهت حركة البحث عن العناصر المفقودة أو الغائبة في عمليات التنمية، والتي شهدتها أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات، إلى أن هذه العناصر هي التي كانت موجودة في البلدان المتقدمة في مراحل مشابهة أو موجودة فيها اليوم، سواء أعبِّر عن هذه العناصر في شكل سمات المجتمع المتقدم مقابل سمات المجتمع المتخلف[20]، أم في شكل علاقات ارتباطية بين هذه العناصر ومؤشرات التنمية أو النمو[21]، أم في شكل ما هو مستهدف[22]، أم في شكل معايير مجردة[23]، كما انتهت إلى أن تنمية هذه العناصر المفقودة مطلب أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية، أو على الأقل يجب أن تكون تنميتها متزامنة مع التنمية الاقتصادية. ومفتاح ذلك هو بناء المؤسسات ـ بمعنى الأبنية ـ المتميزة الوظائف والأدوار ليس في المجال السياسي فقط، وإنما في كل مجالات الحياة المجتمعية.

وبينما توقفت «لجنة السياسة المقارنة في مجلس بحث العلم الاجتماعي» عن إصدار دراسات حول «المؤسسات» المختلفة ودورها في التنمية، وغيرت من منظورها

(١٩) Dag Hammarskjöld Foundation, *What Now? Another Development* (Uppsala, 1975).

(٢٠) L. W. Pye, *Politics, Personality and Nation-Building* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1968); R. E. Ward and D. A. Rustow, eds., *Political Modernization in Japan and Turkey* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1964), and F. X. Sutton, «Social Theory and Comparative Politics,» in: H. Eckstein and D. E. Apter, eds., *Comparative Politics* (Glencoe: Free Press of Glencoe, 1963).

(٢١) H. R. Alker (Jr.), ed., «Causal Inferences and Political Analysis,» in: J. Bernd, ed., *Mathematical Applications in Political Science* (Dallas: Southern Methodist Press, 1966), and Daniel Lerner, *The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East,* with the assistance of Lucille W. Pevsner and an introduction by David Riesman (New York: Free Press, 1958).

(٢٢) L. Binder [et al.], eds., *Crises and Sequences in Political Development* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1971), and L. W. Pye, «The Concept of Political Development,» *AAAPSS,* no. 358 (March 1965).

(٢٣) G. A. Almond and J. S. Coleman, eds., *The Politics of the Developing Areas* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1960), and G. A. Almond and G. B. Powell, *Comparative Politics* (New Delhi: Amerind, 1972).

إلى فكرة «الأزمات»، بدأت جماعة الإدارة المقارنة في الجمعية الأمريكية للإدارة العامة مراجعة موقفها، وظهرت مجموعة من أدبيات إدارة التنمية لا تحمل هذا العنوان، وإنما تعبّر عن المشكلات الواقعية وتحاول بلورة حلول لها.

لقد سمح تحليل المراحل التاريخية للتنمية لجماعة السياسة المقارنة، بأن تضع منظوراً جديداً لدراسة التنمية السياسية، فكما يقول أحد أعضائها: «من الاهتمام بالتوترات في العملية التنموية، اتجه أعضاء المشروع إلى تحديد هوية وتحليل المشكلات الأساسية أو الأزمات التي يبدو أنها تُثار تاريخياً في عملية التنمية السياسية»[٢٤].

وقد استُخدم مفهوم الأزمة بطرق ثلاث[٢٥]: الأول على أنها أيّ تهديد خطير لتشغيل النظام السياسي، فهي لا تعدو كونها مجموعة من الأحداث المترابطة التي تُعبّر أساساً عن صورة من صور الصراع الخطير، والثاني أن الأزمة هي تغير مهم في طريقة عمل السياسة سواء أكان ذلك نتيجة ادخال مؤسسات جديدة أم نتيجة تغيرات في العملية السياسية، ولا فرق بين أن تكون هذه التغيرات دفاعية أو ابتكارية، فالمهم «أن تظهر وكأنها غير قابلة للارتداد»؛ ولا يعدو التعريف الثالث أن يكون تصنيفاً للمشكلات التي تواجه الحكومات[٢٦].

وهنا نجد قدراً كبيراً من التلاقي بين جهود التنمية المستقلة وجهود تحديد الأزمات، فقد حددت لجنة السياسة المقارنة **ست أزمات أساسية هي**[٢٧]:

ـ **أزمة الهوية**: وتثير مشكلة الولاءات المحدودة والضيقة مقابل الولاء القومي، وتظهر عندما يوجد تعارض بين الثقافة التقليدية والثقافة الحديثة كما يجسدهما ولاء الأفراد، اما لجماعات محدودة أو للمجتمع القومي.

ـ **أزمة الشرعية**: وتشير إلى مشكلة الاتفاق على شرعية الحكومة، أي التحول من الأسس التقليدية للشرعية إلى أسس أخرى حديثة[٢٨].

ـ **أزمة التغلغل**: وتشير إلى مدى وصول الحكومة وسياساتها إلى أطراف المجتمع.

---

(٢٤) L. W. Pye, «Foreword,» in: Binder [et al.], eds., Ibid., p. viii.

(٢٥) R. Grew, ed., *Crises of Political Development in Europe and the United States* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1978), pp. 10-12.

(٢٦) توجد تصنيفات مختلفة لهذه الأزمات، انظر: السيد عبد المطلب غانم، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية** (القاهرة: دار القاهرة، ١٩٨١)، واعتمدنا تصنيف لجنة السياسة المقارنة، لوضوحه وملاءمته نسبياً.

(٢٧) Binder [et al.], eds., *Crises and Sequences in Political Development*, and Grew, ed., Ibid.

(٢٨) Binder [et al.], eds., Ibid., p. 56.

ـ **أزمة المشاركة**: وشكلها الأساسي هو: «زيادة عدد الأشخاص المشاركين في العملية السياسية، وقبول فئات حُرمت منها سلفاً، فهي تعبّر عن نفسها بنمو الأحزاب والحركات الجماهيرية، وتسييس الجماعات الطائفية والاثنية وفي الاضطرابات والمظاهرات الخاصة بالمساندة السياسية»[٢٩].

ـ **أزمة التوزيع**: وتشير إلى «الزيادة السريعة في المطالب الشعبية المتعلقة بمنافع مادية من الحكومة، والاعتقاد المعاصر في أن الحكومات مسؤولة عن مستوى المعيشة في أي مجتمع»[٣٠].

ـ **أزمة الاندماج**: وهي أزمة لم تشر إليها اللجنة في عملها، وأشار إليها أحد أعضائها[٣١]، وتشير إلى مدى تنظيم النظام السياسي ككل (أي المجتمع السياسي) كنظام علاقات متفاعلة، فهي تشير إلى علاقات شاغلي الأدوار بأجهزة الحكومة، وإلى علاقات الجماعات بعضها ببعض، وإلى علاقات شاغلي الأدوار بالمواطنين النشيطين في المجتمع.

وعلى الرغم من أن فكرة الأزمات منتقدة، سواء من جهة التعريف أم من جهة الشمول والواقعية[٣٢]، فإنها تشهد تراجعاً عن فكرة المراحل التاريخية وعن التنمية الخطية، فكما قال محرر آخر كتاب للجنة عن **أزمات التنمية السياسية في أوروبا والولايات المتحدة**: «هل يوجد بالنسبة لكل أمة تسلسل خاص للأزمات الخمس التي يمكن القول بأنها توصّف تنميتها السياسية؟ إجابة المقالات المطروحة هنا غير مشجعة: لا يوجد»[٣٣]. كما أنها تكشف عن الوجهة الجديدة في البحث عن العناصر الغائبة والمفقودة، وتوضح «موضة» خطورة محتملة بالنسبة للتنمية المستقلة، ألا وهي أن تتحول إدارتها من «إدارة تنمية» إلى «إدارة أزمة» وأن تصبح عملياتها عمليات مواجهة أزمات متعاقبة أو غير متعاقبة.

ولفت أدب التنمية السياسية الانتباه إلى مسألة أخرى تُعد محورية في ادارة التنمية المستقلة، ألا وهي القدرات، فكما يقول ألموند: «يوفر تحليل قدرات النظام السياسي بما فيها القدرة المحتملة والأسس المساندة للقدرة، أداة مفاهيمية مفيدة لدراسة التنمية، فهناك منطق لعملية التنمية، فمن اللازم أن تكون للنظام قدرات كافية على الاستخراج

---

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٥٨ ـ ٥٩.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٦٠.

(٣١) L. W. Pye, *Aspects of Political Development* (Boston: Little, Brown, 1966), pp. 62-67.

(٣٢) السيد عبد المطلب غانم، دراسة في التنمية السياسية (القاهرة: نهضة الشرق، ١٩٨١)، ص ٥٣ ـ ٥٩ و٨٠.

(٣٣) Grew, ed., *Crises of Political Development in Europe and the United States*, p. 28.

والتنظيم، قبل أن يستطيع البدء في توزيع الموارد»[٣٤].

وحدد ألموند خمسة أنواع من القدرات[٣٥]:

- **القدرة الاستخراجية**: وتشير إلى أداء النظام السياسي في مجال استخراج الموارد المادية والإنسانية وتعبئتها من البيئتين: الداخلية والدولية، وتعتبر هذه القدرة أساساً للقدرات الأخرى، فهي تحد أو توسع إمكانات النظام السياسي على الأداء.

- **القدرة التنظيمية**: وتشير إلى ممارسة النظام للرقابة على سلوك الأفراد والجماعات استناداً إلى حقه الشرعي في استخدام الاكراه أو التهديد باستخدامه.

- **القدرة التوزيعية**: وتشير إلى تخصيص السلع والخدمات والألقاب والأوضاع من قبل النظام السياسي للأفراد والجماعات في المجتمع.

- **القدرة الرمزية**: وتشير إلى معدل فيضان الرموز المؤثرة من النظام السياسي إلى المجتمع والبيئة الدولية.

- **القدرة الاستجابية**: وتشير إلى العلاقة بين مدخلات النظام السياسي ومخرجاته[٣٦]، فهي تعني مدى وفاء النظام السياسي بالمطالب التي يثيرها المجتمع السياسي والمجتمع الدولي.

ولا شك أن دراسة القدرات بؤرة يجب أن تتوجه إليها دراسات التنمية المستقلة، فبدلاً من التركيز على تفسير أسباب التخلف كما تفعل مدرسة التبعية، وبدلاً من السعي وراء تفسيرات لأسباب فشل الاستراتيجيا التقليدية وعيوبها، يجدر التوجه إلى دراسة الإمكانات الظاهرة والكامنة في المجتمعات، وطريقة توظيفها في تحقيق التنمية المستقلة، إلا أنه يجدر الانتباه إلى أن تحليل القدرات كما اقترحه ألموند يهدف إلى «الحفاظ على النظام السياسي واستمراريته»، بينما التنمية المستقلة تهدف إلى تغيير المجتمع السياسي ككل، ولذلك ينبغي الحذر من الانزلاق إلى معادلة التنمية بزيادة قدرة النظام السياسي على الضبط والإكراه، فتصبح التنمية هي الاستقرار ولو أنه استقرار مفروض.

أما في مجال «الادارة العامة» فقد جاءت دراسة كروزير في منتصف الستينيات تحدياً «الرشادة» البيروقراطية[٣٧]، فقد وضح أن جوهر الظاهرة البيروقراطية هي عدم

---

(٣٤) Almond and Powell, *Comparative Politics*, p. 207.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٩١ - ٢٠٥.

(٣٦) في دراسة المدخلات والمخرجات في النظم السياسية، انظر: غانم، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية**.

(٣٧) M. Crozier, *The Bureaucratic Phenomena* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1964), pp. 175-208.

القدرة الأصيلة للمنظمات المعقدة، غير الشخصية، الهرمية، والمتخصصة، على التعلم من الخبرة[٣٨]، فبدلاً من التصرف الاجتماعي الرشيد والموجه نحو هدف، تتسم البيروقراطية بتشتت الهدف وبسلسلة من حلقات إعادة تدعيم الذات، وأكثر من هذا يجدّ التوتر الداخلي بين المنظمة وأهداف العاملين فيها من قدرة المنظمة على الحركة، وكانت هذه الرؤية تحدياً لحجر الزاوية في التحليل الإداري، فإذا لم تكن الرشادة هي بؤرة الإدارة العامة، فما هي بؤرتها؟ على أي حال، فقد بدا أثر كتاب كروزيير مدمراً وخلاقاً في آن واحد: فقد أفقد النظرية الإدارية التي استمرت لأكثر من نصف قرن قدسيتها، وفتح طرقاً جديدة للتفكير لم يرتد بعضها بعد. وعلى أثره، طور البعض مفاهيم جديدة، مثل: المشاركة، فك البرقطة، والاستجابة، كبدائل للنموذج البيروقراطي. ولذا يجب أن لا تتخذ استراتيجية التنمية المستقلة من البيروقراطية الاداة الرئيسية لتنفيذها، بل ينبغي أن تلعب بيروقراطية الحكومة أدواراً مساندة أو مساعدة، مثل: الحماية بمعنى تحاشي الصراعات على الموارد والتسهيلات، والتنسيق بين مشروعات التنمية، والقيام عند الضرورة فقط بتنفيذ المشروعات الضخمة وذات النفع المشترك، وبدور في تسهيل توفير الخدمات الفنية والموارد النادرة، وبدور تنظيمي، وأحياناً بدور توزيعي ليس بين الأفراد بعضهم مع بعض، وإنما بين المناطق والوحدات.

وفي منتصف الستينيات أيضاً، سقطت هيبة الأساليب الإدارية لدى الدارسين، فلم يكن الاهتمام منصباً على «انتاج التغيرات» وإنما على «دراسة التغيرات»، وانقسمت «جماعة الإدارة المقارنة» بالنسبة للموضوع، ولكنه حسم لصالح التنظير الذي أسفر عن تقديم أطر مفاهيمية مثل ما قدمه ريغز[٣٩]، وإيسمان[٤٠]، وأيتون[٤١]، وأدّى ذلك إلى اعتبار الأساليب الإدارية من تخصص «إدارة الأعمال». وأدى اهتمام «جماعة الادارة المقارنة» المتطرف بالبيئة وبالمنهج الذي يتخطى حدود المعرفة، إلى أن طمست ادارة التنمية البؤرة التحليلية للإدارة العامة، فكما يقول كايدن: «عندما أصبحت التنمية كلمة سحرية جداً في كل لحظة، وعندما أصبحت الموارد أكثر توافراً لدراسة أي شيء عن التنمية، أصبحت إدارة التنمية تعني كل شيء.. وتحولت ادارة التنمية إلى: تحديث، بناء الأمة، تغير اجتماعي، تصنيع، انثروبولوجيا ثقافية، تحضّر،

---

(٣٨) المصدر نفسه، ص ١٤٥ ـ ١٧٤.

(٣٩) F.W. Riggs, *Administration in Developing Countries* (Boston: Houghton Mifflin, 1964).

(٤٠) M. Esman, «The Politics of Development Administration,» in: Montgomery and Siffin, eds., *Approaches to Development, Politics, Administration and Change* (New York: McGraw-Hill, 1963).

(٤١) J. Eaton, ed., *Institution Building and Development* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1972).

ايكولوجيا سياسية، وأي شيء آخر يبدو مبشراً بمساعدة لصانعي السياسة في البلدان المتنامية»[٤٢].

وهكذا تبخر جزء كبير من البنية المتميزة للإدارة العامة، وفصلت النظرية الادارية عن الممارسة المهنية، وسهّل هذا أن جماعة الادارة المقارنة ولجنة السياسة المقارنة لم يكن لديهما اتفاق على طبيعة مجال الدراسة، وكان لكل منهما وجهة نظر مختلفة: فكانت الادارة العامة بالنسبة لجماعة السياسة المقارنة مجرد مؤسسة تسهم في استقرار وبقاء النظم، وكانت «البرقطة» شرطاً وظيفياً لاستمرار النظام واستقراره والحفاظ على الشرعية فيه، وكانت الادارة العامة بالنسبة لجماعة الادارة المقارنة ميكانيزماً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية. فالبيروقراطية هي «المشغل» الذي يوفر التخطيط والبنية المؤسسية التي تحول المدخلات - الغايات ورأس المال والمعرفة والطاقة - إلى مخرجات تنموية[٤٣]، وليست «البرقطة» شرطاً وظيفياً في التنمية المستقلة وليست أيضاً «المشغل» لعملياتها، ولذلك يجدر البحث عن فلسفة جديدة للبيروقراطية تجعلها فاعلاً بين مجموعة الفاعلين الرئيسيين في عمليات التنمبة المستقلة.

رابعاً: توجهات إدارية للتنمية المستقلة

على الرغم من التحولات الواضحة في دراسة التنمية الاقتصادية، وفي دراسة العناصر الغائبة أو المفقودة في عملياتها، إلا أنه لم تتحدد بعد التوجهات الادارية التي تتطلبها التنمية المستقلة. وتجدر الاشارة إلى تنامي مجموعة من الدراسات حول التنمية الريفية والتنظيمات المحلية وتنمية المجتمع، يمكن أن توفر نقطة بدء في تحديد هذه التوجهات ودراستها، ويمكن أن نحدد هذه التوجهات في أربعة توجهات، تقابلها توجهات أربعة اعتمدت عليها استراتيجية التنمية التقليدية:

- بناء القدرات لأبناء المؤسسات.
- المشاركة الشعبية لا الدور المتعاظم للحكومة.
- التخطيط الاقليمي والمحلي لا التخطيط المركزي.
- الاعتماد على الجهود المتاحة لا مزيد من التكنوقراطيين.

ولا تهدف المناقشة التالية إلى الاجابة عن الأسئلة التي يمكن أن تثار بصدد هذه

(٤٢) G. E. Caiden, *The Dynamics of Public Administration* (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1971), p 267.

(٤٣) Ch. T. Goodsell, «The Information Energy Model and Comparative Administration.» *Administration and Society*, vol. 9, no. 2 (August 1977).

التوجهات، وإنما تهدف إلى بلورة نقاط بدء لدراستها دراسة متعمقة.

١ ـ بناء القدرات لا بناء المؤسسات

اهتم الفكر الإداري في الخمسينيات والستينيات بالتغيرات السريعة أو البطيئة في المؤسسات التقليدية، وكانت بؤرة الاهتمام هي ادخال مؤسسات جديدة في بيئة تسيطر عليها أشكال اجتماعية قديمة، وكانت الأسئلة المحورية: كيف نغرس مؤسسة أو ممارسات حديثة في بيئة ممارسات تقليدية؟ وكيف تستمر؟ وإذا لم تستمر فما هي أسباب ذلك؟ ويلخص ووترستون هذه الخبرة قائلاً: «كثيراً ما قدم الخبراء الأجانب اقتراحات بمراجعة النظم الادارية في البلدان المتنامية، وقد استرشدوا في ذلك بالمبادئ الجيدة العمل في البلدان المتقدمة، وقد تطلب تطبيق هذه المبادئ ابتكارات ضخمة أو غرس أشكال مؤسسية متغربة على البلد المتلقي للمشورة، ولذا فإنه في العديد من الحالات إما أن ترفض البلدان الأقل نمواً تبني المقترحات، أو إذا تبنتها تجد أنها لا تعمل بطريقة جيدة لأنها غير متقبلة»[٤٤].

وعلى الرغم من التحول الواضح من الاعتماد كلية على التخطيط المركزي ـ الركيزة الأساسية في الاستراتيجية التقليدية ـ إلى برامج تنمية المجتمع، والتنمية الريفية المتكاملة، وهي برامج موجهة للقضاء على الفقر وزيادة الرفاهية، فإن التركيز على البداية الجديدة ظل قائماً، ويؤكد أنصار هذا الاتجاه على أن له المزايا التالية[٤٥]:

ـ يضمن مساندة السكان المحليين ومشاركتهم في قرارات المشروع وأنشطته.

ـ يحيد المؤسسات القائمة والمتأصلة في المجتمع المحلي والمنظمات المحلية التي قد تكون معادية للتنمية.

ـ يتحاشى الضوابط والقيود الادارية الموجودة والمتوارثة.

ـ يوفر قاعدة تدريبية للقيادات الخلاقة التي يمكن أن تتحول إلى بيروقراطية.

ـ يسهل قياس الأثر في منطقة الهدف وإجراءات المحاسبة.

ـ يبسط عملية التمويل ويدعم امكانات ضبط المنتج.

---

(٤٤) A. Waterston, *Development Planning* (Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1969), p. 283.

(٤٥) I. Livingston, «On the Concept of Integrated Rural Development Planning in Less Developed Countries,» *Journal of Agricultural Economics*, vol. 30, no. 1 (1979), and J. D. Montgomery, «Implementation Analysis for Development Administrators,» in: G. H. Honadle and R. Klaus, eds., *International Development Administration* (New York: Praeger, 1979).

وبينما تطلبت مشروعات التنمية الهادفة إلى القضاء على الفقر مشروعات صغيرة، كثيفة العمل، صعبة المراجعة والتفتيش، بطيئة التنفيذ، وغير ملائمة للأساليب المعقدة لتقويم المشروع، فإن الجهات المولة ـ قومية أو دولية ـ تفضل المشروعات الكبيرة، الكثيفة رأس المال والواردات، السهلة المراجعة والتفتيش، السريعة التنفيذ، والمناسبة لتحليل التكلفة/العائد، واعتمد في ادارة هذه المشروعات على «مؤسسات» (منظمات) مؤقتة، وتوجهت برامج التدريب ـ سواء التي تتم في البلدان المتنامية أم في البلدان المتقدمة ـ إلى ادارة المشروعات غير المتكررة والقصيرة الأجل[٤٦]. وفي هذا الاطار: «تجذب الضغوط المكثفة للحصول على نتائج مباشرة مقاسة بحجم السلع والخدمات التي يتم توصيلها انتباهنا إلى بناء المؤسسات، وتجعل من الصعب علينا التحرك إلى ما بعد منهج تخفيف الفقر وزيادة الرفاهية، فنركز على توزيع الطعام أكثر من تعليم الناس كيف يزرعونه، ونتحيز إلى المشروعات لا إلى برنامج التمويل المرتبط بالمشكلة، والمشروعات بطبيعتها تعالج نفقات البدء المحدد زمنياً، وتؤكد على التسهيلات والمعدات مع تجاهل تنمية وتمويل القدرات اللازمة لاستمرار تشغيلها ودعمه، فهي تحتاج إلى تخطيط مسبق، وجدول تنفيذ سريع، ومواصفات سابقة الاعداد، وتفترض أن متطلبات المهام مفهومة جيداً، بينما طبيعة المشكلة نفسها غير معرفة تعريفاً جيداً، وهي تضمن استمرار القرارات الحقيقية في يد الفنيين المتخصصين وبيروقراطية الحكومة، وكلاهما لا يكافأ على كونه مستجيباً للظروف المحلية أو على إسهامه في تنمية القدرة المؤسسية المحلية»[٤٧].

وبدلاً من أن ننمي في المجتمع القدرة على تنمية نفسه، ننمي فيه الاعتماد على المستشارين وموظفي الحكومة[٤٨].

ولذلك فإنه من الخطر أن يتبع استراتيجية التنمية المستقلة بناء مؤسسات جديدة، فتنتهي بعلاقات تبعية، وتعاني من المشكلات نفسها التي عانت منها استراتيجية التنمية التقليدية، ولذلك حان الوقت لتعلم الحكمة التالية: «إذا أعطيت رجلاً سمكة فقد أطعمته يوماً، وإذا علمته الصيد فقد أطعمته بقية حياته»، ولكن المشكلة الحقيقية تكمن في «من يعرف فن الصيد» ففيها تكمن علاقات التبعية، ولا تعالج هذه النقطة

---

(٤٦) L. J. Goodman and R. N. Love, eds., *Management of Development Projects* (New York: Pergamon Press, 1979).

(٤٧) D. C. Korten, «Community Organization and Rural Development: A Learning Process Approach,» *Public Affairs Research* (PAR), vol. 40, no. 5 (September-October 1980), p. 484.

(٤٨) السيد عبد المطلب غانم، «الجمهورية العربية اليمنية وضرورة البحث عن اطار للتنمية الادارية،» ٢٦ سبتمبر (كانون الثاني/يناير ١٩٨٥).

مسألة «من يعرف فن الصيد» ولا مسألة «من يملك السمك»، فهاتان مسألتان تتعلقان بخصوصية كل مجتمع والعلاقات الداخلية والخارجية التي يفضلها، وإنما تناقش «تعلم فن الصيد»، ألا وهو بناء القدرة.

ولا يتطلب بناء القدرة بناء مؤسسات جديدة، وإنما تقوية المؤسسات القائمة حتى تتمكن من استيعاب الموارد الجديدة، واستخدامها في دعم عمليات التنمية، واستخراج أو توليد موارد أخرى واستخدامها، فهي تهدف إلى تحقيق الاستمرارية في جهود التنمية، ولا يعني هذا مجرد القدرة على «التأقلم» أو «البقاء»، وإنما هي قدرة على ادارة التغيرات المطلوبة، وتخطيط تغيرات جديدة وتنفيذها[٤٩]. فهو مبني على الدرس الذي كشفت عنه الأمم المتحدة عام ١٩٥٧ ولم يلتفت إليه كثيراً: «يتم إنجاز التأقلمات أو إدخال التغيرات بصورة أفضل، حيثما تستخدم المؤسسات التقليدية الراسخة، وحيثما لا يتم الاصرار على الاصلاحات الراديكالية في البنية، والعملية الادارية كغاية أولى»[٥٠].

ولا يتطلب بناء القدرة المزيد من التدريب على أساليب الادارة الحديثة، فليس الاختبار الحقيقي للقدرة في سيادة أسلوب معين، وإنما في القدرة على تحديد متى يكون الأسلوب ملائماً أو غير ملائم للمشكلة موضع المعالجة، وعلى البحث عن أساليب بديلة، فبناء القدرة يتطلب تخطي الاعادات الروتينية إلى الاستجابات الخلاقة التي تتطلبها التنمية[٥١]، فاهتمام بناء القدرة ليس ما يجب أن تكون عليه الممارسة، وإنما تخطي الفجوة بين النظرية والممارسة: «ففي جامعات البلدان الصناعية وفي جامعات ومعاهد البلدان الأقل نمواً نفسها، والتي يأتي إليها المخططون من البلدان الأقل نمواً لتعلم فن أو ـ كما يحلو للبعض ـ علم تخطيط التنمية، ركزت المقررات إلى حد كبير على أساليب الحصول على أعلى عوائد ممكنة من تخصيص الموارد الاقتصادية، وتضمنت هذه الموضوعات أساساً موضوعات مثل: بناء نموذج الاقتصاد/الرياضي المبني على البرمجة الخطية أو برمجة المنحنيات، بناء مصفوفات المدخلات/المخرجات، منهاجية أسعار الظل، أسلوب التشبه، بحوث العمليات ونظريات المباريات، وبينما كان هذا التدريب مفيد للبعض، فقد ثبت أنه ذو أهمية عملية محدودة بالنسبة

---

(٤٩) J. S. Coleman, «The Development Syndrome,» in: Binder [et al.], eds., *Crises and Sequences in Political Development*, p. 74.

(٥٠) United Nations [UN], «Introduction to Public Administration in Development Policy,» (Enrique, 12 December 1957, TAA/LAT/17), p. 3.

(٥١) G. H. Honadle [et al.], *Integrated Rural Development: Making it Work?* (Washington, D.C.: Development Alternatives, 1980), pp. 193-195.

للمخططين في معظم البلدان الأقل نمواً»[٥٢].

«فبناء القدرة أساساً عملية «تعلم اجتماعي» تهدف إلى خلق القدرة لدى الإنسان على حل مشكلاته، وعلى اكتشاف طرق أفضل للوصول إلى أهدافه، بغض النظر عما يحدث في البيئة من متغيرات»[٥٣].

ولا يتطلب بناء القدرة المحاولات المتكررة لاعادة تنظيم الأجهزة الحكومية من أعلى كما كان عليه الحال في الخمسينيات والستينيات - وإلى حد كبير اليوم - وإنما عمليات تنمية لمنظمات الجهاز الاداري، عمليات لا تتوجه أساساً إلى الأبنية الرسمية للمنظمات، وإنما إلى الناس والعمليات وإلى التغير نفسه، من أجل تحسين الاداء، وزيادة القدرة وتوسيعها، وزيادة الفعالية، عمليات يصبح فيها العنصر الخارجي مجرد عامل مساعد، وليس عاملاً أساسياً[٥٤]، فتنمية المنظمة طريقة أساسية «التعلم كيفية التعلم».

ولكن تبقى مشكلات أساسية قد تعترض برنامج بناء القدرة، وتنبع هذه المشكلات من تعريف «القدرة»، نفسها، ويمكن حصر **خمس مشكلات** من هذا النوع: «**أولاً، البقاء مقابل الخدمة**: فأحد الاتجاهات هو قياس القدرة «بقدرة المنظمة على البقاء» أو بعبارة أخرى قدرتها على الإنجاز الناجح للمهام التي تؤثر على نموها وتنميتها الطويلة المدى، ومقابل هذا يؤكد اتجاه آخر على المنظمة كموفر للخدمة، أو بعبارة أخرى قدرتها على استخدام سلطاتها ومواردها في إنجاز الأغراض الاجتماعية: **ثانياً، السياسة مقابل الرشادة**: فيؤكد البعض على خصائص معينة للادارة مثل: السياسة والمشاركة، بينما يؤكد البعض الآخر على الرشادة أو «كمال» الادارة: **ثالثاً، المدخلات مقابل كل النظام**: فيعرّف البعض بناء القدرة على أنه القدرة على جذب المدخلات، وذلك مقابل تعريف البعض لها بأنها التشغيل الفعال للنظام ككل: **رابعاً، الذات مقابل شيء خارجي**: فيعرّف البعض بناء القدرة بأنها القدرة على ادارة الشؤون الخاصة، وعلى الحماية الفعالة لمصالحهم ودفع هذه المصالح، والتقليل من تعرضها للتغيرات الضارة القادمة من خارج المنطقة، بينما يعرّفها البعض بأنها القدرة على الوفاء بأهداف ومعايير خارجية، أي مفروضة من خارج المنطقة: **خامساً، الوسائل مقابل النتائج**: فبينما يركز البعض على الوسائل، أي الأنشطة التي يجب أن تقوم بها المنظمة،

---

(٥٢) Waterston, *Development Planning*, p. 3.

(٥٣) C. W. Churchman, *The Design of Inquiry Systems* (New York: Basic Books, 1971), p. 275.

(٥٤) R. Bechkard, *Organization Development* (Reading, Mass.: Addison-Wesley, 1969), and W. L. French and C. H. Bell (Jr.), *Organization Development* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1973).

يركز البعض الآخر على النتائج التي يجب أن تحققها»[٥٥].

٢ ـ المشاركة الشعبية لا الدور المتعاظم للحكومة

لقد ركزت دراسات التنمية في الخمسينيات على الفجوة الموجودة في مجال التكنولوجيا بين البلدان المتقدمة والبلدان المتنامية، وتوجهت في الستينيات إلى الفجوات الموجودة في الموارد: الفجوة بين ايرادات الحكومة وانفاقها، بين الصادرات والواردات، بين الادخار والاستثمار، ومن ثم افترضت هذه الدراسات والاستراتيجيا المتبعة دوراً «سلامياً» لأغلبية الشعب، وأسندت سلطة صنع القرارات إلى القلة المدربة على التكنولوجيا الحديثة، والماهرة في ادارة تدفقات الموارد القومية، واقتصر استعمال اصطلاح «المشاركة» على «المشاركة السياسية» في معناها الضيق المتمحور حول الانتخابات وصنع القرار السياسي[٥٦]، فعرفت المشاركة باصطلاحات التصويت والعضوية في التنظيمات السياسية، وتولي مناصب بالانتخاب، والقيام بدور في الحملات الانتخابية، وعندما تم ربطها بالتنمية نظر إليها البعض على أنها نتيجة للتنمية أو سِمة لأنماط مختلفة من النظم السياسية[٥٧]، أو على أنها متغير تابع غير مرتبط بالضرورة بالتنمية[٥٨]، أو على أنها تقود مع التعبئة السياسية إلى فساد سياسي[٥٩] وإلى عدم استقرار سياسي مع مضاعفات سلبية بالنسبة للتنمية الاقتصادية[٦٠]، أو على أنها تتبع ارتباطياً التقدم في عمليات التنمية[٦١].

وبينما كانت نظريات التنمية وممارساتها تشهد تغيرات جوهرية، ظلت نظرية المشاركة عند حدودها الضيقة. ففي منتصف الخمسينيات ظهر مفهوم «تنمية المجتمع» بمساعدة من الولايات المتحدة وبعض المنظمات الدولية، وانتشرت برامجه حتى بلغ عدد البلدان التي أخذت به فيما بين ١٩٥٣ و١٩٥٩ سبعة وعشرين بلداً، وظهر أيضاً

---

(٥٥) السيد عبد المطلب غانم، «ادارة التنمية: بناء مؤسسات أم بناء قدرات،» ورقة قدّمت إلى: الجمعية الاقتصادية اليمنية ووزارة الاعلام، ندوة الاقتصاد للاعلاميين والكتّاب، كانون الثاني/يناير ١٩٨٥، ص ٦.

(٥٦) السيد عبد المطلب غانم، «المشاركة السياسية في مصر،» (اطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٩)، ص ١ ـ ١٠٥.

(٥٧) Seymour Martin Lipset, *Political Man* (New York: Doubleday, 1960).

(٥٨) L. Milbrath, *Political Participation* (Chicago, Ill.: Aldine, 1965).

(٥٩) Samuel P. Huntington, *Political Order and Changing Societies* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1968).

(٦٠) Samuel P. Huntington and J. M. Nelson, *No Easy Choice* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1976).

(٦١) K. W. Deutsch, «Social Mobilization and Political Development,» *APSR*, vol. 55 (September 1961), and G. A. Almond and S. Verba, *Civic Culture* (Boston: Little, Brown, 1963).

مفهوم «الإحياء الريفي» على يد معاهد فرنسية وبمساعدة من الحكومة الفرنسية، وانتشرت برامجه في البلدان الافريقية الناطقة بالفرنسية، وصدر حول تنمية المجتمع والإحياء الريفي مجموعة من الكتابات التي لم تلق انتباهاً كافياً[٦٢].

واعتمد البرنامجان على وجود وزارة أو جهاز إداري موازٍ للوزارات والأجهزة الحكومية التقليدية، وانصب اهتمامهما على العمل الميداني، واعتمدا على وجود أدوار متخصصة في التغيير تعمل على مستوى القرية في تحديد المشكلات وتعبئة جهود السكان لحلها، وأكدا على مبدأ مساعدة الذات، ولكنهما تجاهلا عدم التجانس في المجتمعات الريفية؛ فافترضت برامج تنمية المجتمع أن الحاجات المحلية مشتركة ويرغب الجميع في اشباعها، وافترضت برامج الإحياء الريفي أن التعاون ليس إلا مسألة توصيل المعرفة الفنية والموارد إلى الفلاحين، وتجاهلا بنية التدرج الاجتماعي المحلي التي أدت إلى أن تحصل جماعات صغيرة على معظم مزايا المشروع. وأهم الفروق بين تنمية المجتمع والإحياء الريفي هي:

أ ـ تنمية المجتمع

ـ هدف إلى زيادة قدرات الناس على مساعدة أنفسهم.

ـ علّق أهمية كبيرة على الاستقلال المحلي.

ـ اعتمد على تخصص متعدد الاغراض.

ـ اعتقد في رغبة المجتمع التلقائية في إزاحة عقبات التنمية.

ب ـ الإحياء الريفي

ـ عمل على التحام جهود الفلاحين مع جهود الحكومة في عمليات التنمية.

ـ عمل على التحام القاعدة بالمستويات الأعلى كجزء من برنامج قومي.

ـ اعتمد على القرويين المتطوعين.

ـ اتجه إلى تعليم القرويين تنمية وعيهم بتنمية مجتمعهم.

وبينما أخذت هذه البرامج في التوقف، أخذ الكُتّاب والممارسون يلفتون الانتباه إلى أهمية مشاركة السكان وحيويتها في جهود التنمية، ويعطون معنى جديداً ووجهة جديدة للمشاركة: «قد تعني المشاركة المحلية انخراطاً في التخطيط بما في ذلك تقويم

---

(٦٢) J. M. Cohen [et al.], *Participation at the Local Level: A Working Bibliography* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1978), pp. 71-89 and 91-103.

الحاجات المحلية، وحتى إذا لم يشارك الناس المحليون في التخطيط فيجب على الأقل أن يحاطوا علماً بالخطط الموضوعة لمناطقهم، متى كان من المتوقع أنهم سيوافقون وسيتعاونون في تنفيذ البرنامج، ويمكن أن تنمي المشاركة في التخطيط والتنفيذ لدى السكان الريفيين الاعتماد على الذات وهو الضروري للتنمية المتصاعدة»[٦٣].

ويمكننا أن نحدد ثلاثة مجالات أساسية للمشاركة تتوجه إليها استراتيجية التنمية المستقلة. أولها برامج التنمية المستقلة، ثانيها الانتاج المشترك، وثالثها توصيل الخدمات.

لا تتطلب برامج التنمية المستقلة مجرد مشاركة الناس في عوائدها وتحمل أعبائها وإنما المشاركة في دورة حياة البرنامج، والتي تبدأ من صنع القرار المتعلق بتصميم البرنامج، ثم تنفيذ البرنامج وإدارته وتوزيع عوائده وتقويمه، ولعل المشاركة في صنع القرار هي ما عناه علماء السياسة بالمشاركة السياسية، أما المشاركة في التنفيذ والادارة فهذا ما يتعلق بالعملية الادارية حيث يمول البرنامج ويشغل، ويتم توزيع أعبائه. أما المشاركة في عوائد البرنامج فهو الهدف الذي تسعى إليه استراتيجية التنمية المستقلة سواء أُعبِّر عنه بإشباع الحاجات الأساسية أم إزاحة الفقراء وعدالة توزيع الدخول، وتضمن المشاركة في التقويم استمرارية المشروع وتصحيح أخطائه، وبذلك يمكن تحاشي أخطاء التخطيط المركزي، وورقية التخطيط الاقليمي.

وقد ابتُكر مفهوم «الانتاج المشترك» لمواجهة ورطة أساسية، هي: «مزيد من الخدمات/ قليل من الانفاق»، ويعرّف الانتاج المشترك «بدرجة التداخل بين مجموعتين من المشاركين»، المنتجون العاديون للخدمات، وهم أجهزة الخدمات ومدراء العموم، والمستهلكون، مثل المواطنين وجمعيات المجاورات. ويتكون الانتاج المشترك من انخراط المواطن أو مشاركته في انتاج وتوصيل الخدمة أكثر من الاستجابة البيروقراطية، وينبع من التعاون التطوعي من جانب المواطنين أكثر من التعبئة أو الاذعان للقوانين واللوائح، وقد ينخرط فيه الافراد والجماعات، ولكن المساهمين الأكثر أهمية من وجهة النظر العملية ومن منظور العدالة هم الجماعات[٦٤]، ويمكن مدّ هذا المفهوم إلى مجالات انتاج السلع أيضاً، ولكن العنصر الأساسي دائماً هو مشاركة السكان.

---

(٦٣) U. Lele, *The Design of Rural Development: Lessons from Africa* (Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1975), p. 150.

(٦٤) G. P. Whitaker, «Co-Production: Citizen Participation in Service Delivery,» *Public Affairs Research* [PAR], vol. 40, no. 3 (May-June 1980), and J. L. Brudney and R. E. England, «Toward a Definition of the Co-Production Concept,» *Public Affairs Research* [PAR], vol. 43, no. 1 (January-February 1983).

ولا تتطلب استراتيجية التنمية المستقلة مزيداً من تدخل الحكومة في انتاج السلع والخدمات الخاصة وشبه العامة[٦٥] أو مزيداً من احتكارها لتوصيل الخدمات، وإنما تتطلب مراجعة للأساليب التي تدير بها الحكومة مشروعاتها الانتاجية والمرافق العامة على أساس امكانية الانتقال من الاستغلال المباشر إلى الاستغلال المختلط أو الاستغلال غير المباشر، أو إلى عقود الامتياز[٦٦].

٣ ـ التخطيط الاقليمي والمحلي لا التخطيط المركزي

لقد كان التيار السائد خلال الخمسينيات والستينيات هو معادلة إدارة التنمية بالتخطيط المركزي[٦٧]، ويلخص البنك الدولي خبرة عقدي الخمسينيات والستينيات قائلاً: «. . . فشلت وكالات التخطيط بوجه عام في تحقيق الآمال العريضة التي علقت عليها، وغالباً ما اقتصرت هذه الوكالات على تجميع برامج الاستثمار بروابط ضعيفة تربطها بالميزانيات ووضع السياسة.

. . . وما كادت تحل أواخر الستينيات، الا وجرى حديث على نطاق واسع عن «أزمة» في التخطيط، وحتى الهند التي كانت رائدة في ادخال التخطيط، سمحت بتوقف خططها في الفترة ما بين ١٩٦٦ ـ ١٩٦٩ معتمدة على الميزانيات السنوية فقط، وفي يوغوسلافيا تمّ التخلي عن خطتين متتاليتين في أوائل الستينيات، وفي أمريكا اللاتينية كان هناك اتفاق شامل بحلول أواخر الستينيات على أن للتخطيط المتوسط الأمد أثراً ضعيفاً سواء على استثمارات القطاع العام أو على السياسة الاقتصادية. . وكذلك لم يكن للمخططين الافريقيين فعالية إلى حد كبير طالما كانوا غالباً مستبعدين من عملية صنع القرار. . .

وفي السبعينيات، أصاب مدى صلة الخطط الرسمية بالموضوع مزيد من الضعف نتيجة الاضطرابات في الاقتصاد العالمي. . وأخذت البلدان النامية تزداد تحرراً من الوهم حول أداء وكالات التخطيط المركزية ومدى فائدة الخطط المتوسطة الأمد.

وفي ضوء حالات عدم التأكد الراهنة، فإن تخطيطاً شاملاً يقوم على أساس

---

(٦٥) E. S. Savas, ed., *Alternatives for Delivering Public Services* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1977).

(٦٦) سليمان محمد الطماوي، مبادئ القانون الاداري: دراسة مقارنة (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٣)، الكتاب الثاني، ص ١١٨ ـ ١٧٠.

(٦٧) A. N. Agrawal and Kundan Ial, *Economic Planning* (New Delhi: Vikas, 1980), and I. Swerdlow, ed., *Development Administration: Concepts and Problems* (Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1963).

استخدام الكميات (للانتاج والاستثمار) على المدى الطويل والمتوسط، يصبح غير ملائم بدرجة متزايدة. . إن المحاولات المبذولة لتخطيط استثمار قومي شامل، قد ثبتت بوجه عام، أنها عقيمة ولا طائل منها، فمن الواضح أن الحكومات في حاجة إلى قدرة قوية لتقويم برامج الاستثمار العام»[٦٨].

وإذا كان البنك الدولي يلفت الانتباه إلى ضرورة تقويم الاستثمار العام وتخطيطه، فهو بذلك ينقل الاهتمام التخطيطي من منهج تخطيط مشروع بمشروع، ولكن لا يدفع بالتخطيط إلى التخطيط الشامل، وفي الوقت نفسه لا يواجه عقبات تحقيق تخطيط ناجح وفعال.

ولا تتطلب استراتيجية التنمية المستقلة التخطيط المركزي الشامل، ولا تتطلب في الوقت نفسه إلغاءه واستبعاده، فالتخطيط على المستوى القومي لا يضمن بطريقة آلية إمكانية التطبيق على المستويات المحلية، فكل منطقة لها ظروفها وإمكاناتها واحتياجاتها، ولا يضمن التخطيط المحلي التنسيق الكافي والضروري: «فالخطة الناجحة هي التي تأخذ في الاعتبار القيود التي تفرضها الأولويات القومية، وتكون حساسة للاختلافات الاقليمية لكي يتحقق التوازن، فالمطلوب هو اقتراب مزدوج الطريق: عملية تحقيق تنبع من أسفل لتعطي الخطة محتوى واقعياً ومحدداً، وحركة من أعلى إلى أسفل لتعطي الخطة طابعاً منسقاً وقومياً»[٦٩]. ولذلك فإن المهمة الأساسية للتخطيط المركزي تصبح تنسيق الخطط الاقليمية في خطة قومية لا وضع تلك الخطة القومية، ويصبح دور أجهزة التخطيط المركزية دور بيت الخبرة، توفر الخبرات الفنية وتبلور التوجيهات القومية، ولكن لا تصمم الخطط.

ولا تتطلب استراتيجية التنمية المستقلة تخطيطاً إقليمياً بالمعنى الذي ساد منذ منتصف الستينيات وارتبط بفكرتين[٧٠]: الأولى فكرة مراكز النمو التي تطلبت أن يكون هناك عدد صغير من مراكز النمو، وأن تظل الأولويات المكانية ثابتة لمدة طويلة على أمل أن تكون هذه المراكز ـ الصناعية أساساً ـ بؤر إشعاع للتنمية، والثانية ربط التنمية باقتصادات التوطن، مما دفع إلى التركيز على التصنيع وإهمال الزراعة، وعلى اختيار المناطق الحضرية لأنها تقدم الحل الأقل تكلفة لمشكلة التوطن، وعلى المصانع الفردية أو مجموعات المصانع، وأدى هذا إلى أن أصبح التخطيط الاقليمي ذا معنى

---

(٦٨) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٣ (القاهرة: مؤسسة الأهرام، ١٩٨٣)، ص ٧٦، ٨١ ـ ٨٢ و٨٤.

(٦٩) R. N. Haldipur, «Some Dimensions of Planning,» *IJPA*, vol. 19 (July-September 1973), p. 269.

(٧٠) J. Friedmann and W. Alonso, eds., *Regional Policy: Readings in Theory and Application* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1975).

وظيفي، وفي هذا الاطار ظل التخطيط المركزي في البلدان المتنامية مركزي الطابع وإقليمياً من الناحية الورقية، فهو لم يصبح توطيناً اقليمياً للاستثمارات القومية، بينما المطلوب تخطيط اقليمي متعدد المستويات محوره الاساسي فكرة اللامركزية.

لقد تبنت اليابان فكرة التنمية الشاملة للإقليم، فقد أدرك اليابانيون أن نجاح خطط التنمية يتوقف على: (١) تحويل طموحات واحتياجات المجتمع المحلي إلى أهداف تخطيطية؛ (٢) فهم المخططين والمنفذين لامكانات التغيير والطرق والأنشطة اللازمة لاحداثه؛ و(٣) درجة إسهام الجماهير في تنفيذ الخطط؛ فالتخطيط على مستوى المحافظة يقوم على العناصر التالية:

- هدف التخطيط هو التنمية الشاملة.
- الترابط بين الأهداف والمشروعات.
- استمرارية عملية التخطيط أثناء تنفيذ الخطة.
- التخطيط المتعدد المستويات.
- فريق عمل من المهنيين والمتخصصين في فروع المعرفة المختلفة.
- المشاركة العامة في التخطيط[٧١].

ولكن التخطيط الاقليمي في اليابان لا يعني اللامركزية بالمعنى السائد في الولايات المتحدة أو بريطانيا، وإنما يعني عدم التركيز الإداري، فهو يستهدف زيادة قوة الحكومات المحلية والوكالات والتنظيمات المحلية، نحو زيادة نقل سلطات التخطيط إليها.

وربطت الهند بين التخطيط المحلي والتنمية المتكاملة أيضاً، ولكن التخطيط يتم على مستوى المركز، وهو أدنى من مستوى المحافظة في اليابان، وبذلك تجعل الهند من المركز «بؤرة اشعاع» للتنمية، فجوهر العملية هو جعل قوى «التحديث» تدخل إلى قلب المجتمع الريفي وأن يشعر الشعب بالمسؤولية الاجتماعية وأن يكون واعياً بالمتطلبات القومية، وبذلك أيضاً تضمن التكامل المكاني والوظيفي في عمليات التنمية[٧٢].

وتوجد في اليابان قطاعات التخطيط على مستوى المدينة والقرية، حيث يتم

---

(٧١) K. M. Raipuria, «Planning for Comprehensive Development in a Region: Some Examples from Japan,» *IJPA*, vol. 18 (July-September 1972).

(٧٢) L. K. Sen, «Role of Area Development in Multi-Level Planning,» *IJPA*, vol. 19 (July-September 1973); D. Raj, «Multi-Level Planning and Level Government Structure,» *IJPA*, vol. 19 (July-September 1973), and M. Dharia, «Planning for Development of Backward Areas and Weaker Sections of Society,» *IJPA*, vol. 19 (July-September 1973).

وضع خطط للمدن والقرى، ويوجد على مستوى المراكز اجهزة التنسيق المحلية التي تقوم بدمج خطط المدن والقرى ووضع خطط ما بين المحليات، وعلى مستوى المحافظة توجد لجان تخطيط ومصالح وفروع مركزية تتولى مسؤوليات خطة المحافظة وهو التخطيط الفرعي الفعال، وتنقسم اليابان إلى سبعة اقاليم يوجد في كل منها مجلس تخطيط اقليمي يتولى مسؤوليات خطة الاقليم. أما على المستوى المركزي فتوجد وكالة التخطيط الاقتصادي القومي التي بتعاونها مع الوزارات المختلفة تتولى التخطيط القومي الشامل والتخطيط القطاعي. أما في الهند فيبدأ التخطيط من مستوى المركز حيث توجد سلطات التنمية، ثم يلي ذلك إلى أعلى سلطات التخطيط الاقليمي، ثم وكالات التخطيط على مستوى الولايات، وأخيراً على المستوى الفدرالي، لجنة التخطيط القومي.

فالمطلوب إذاً هو نوع من لامركزية تخطيط التنمية، فكما قالت بعثة مكتب العمل الدولي بالنسبة للفيليبين: «ليست الفيليبين استثناء على قاعدة أن المستويات العليا للحكومة تبدو فقيرة المعرفة بالنسبة لحاجات السكان على المستوى المحلي، وبالنسبة للطرق الأفضل.. لاشباع تلك الحاجات، وعموماً يتعاظم النجاح متى تعاظمت المشاركة، وهذا موقف يكون فيه لكل أعضاء المجتمع حظ من التقدم والمساهمة فيه.

وحيثما يكون من الأفضل وضع جهاز الخدمات، وتنفيذ بعض المشروعات التنموية الضخمة على مستوى المركز أو أعلاه، نعتقد أنه يجب أن يكون تخطيط التنمية ما أمكن على مستوى الوحدة الأدنى، فمشاركة أعضاء المجتمع في صنع القرار.. أداة أساسية لتوليد المبادأة والتعاون بين الناس»[٧٣]. وتذخر الأدبيات بمناقشات مسهبة لمزايا اللامركزية[٧٤]، ولذلك نلفت الانتباه هنا إلى نقطتين أساسيتين:

أولاً، «اللامركزية» مفهوم واسع هلامي الاستخدام، ولذلك تندرج تحته أربع صور اساسية من ناحية التنظيم والسلطات: اللاوزارية، ادارة الفروع، الادارة المحلية والحكم المحلي[٧٥]. وليس من الضروري أن يأخذ البلد في تنظيمه بنمط واحد، وإنما يمكن أن تتعدد التنظيمات بما يتواءم مع الغايات المستهدفة.

ثانياً، ليست مزايا اللامركزية من دون مخاوف ومشكلات ترافقها، فيمكن أن تؤدي إلى اغراق الحكومة بالمطالب وبخاصة متى لم تكن لدى السلطات المحلية السلطات والموارد التي تمكنها من اداء اختصاصاتها، ويمكن أن تزيد من الفساد في

---

(٧٣) ILO, *Sharing is Development: A Programme of Employment, Equity and Growth for the Philippines*, pp. 66-69.

(٧٤) هناك العديد من كتابات الكتّاب والمنظمات الدولية في هذا المجال، انظر: السيد عبد المطلب غانم، **المحليات، دراسة مقارنة** (القاهرة: نهضة الشرق، ١٩٨١).

(٧٥) المصدر نفسه.

أنشطة التنمية وبخاصة إذا كانت المشاركة الشعبية ضعيفة أو شكلية وكانت الرقابة المركزية واهية أو تركز على الانفاق، ويمكن أن تزيد من خطورة الانشقاقات والزمر المحلية، وقد تعوق فعالية أنشطة التنمية وبخاصة إذا كانت أغلبية المواطنين لا مبالية، ويمكن أن تقود إلى تأخير صنع القرار والتنفيذ نتيجة امتعاض الموظفين من مشاركة الأهالي واتخاذ هذه المشاركة كمبرر للتأخير والاهمال، ويمكن أن تنتهي التنظيمات المحلية بالخضوع للصفوات المحلية التي تستغلها وتوجهها لخدمة مصالحها. وتوجد مشكلة نقص الكفاءات والمهارات الادارية على المستوى المحلي، مما يقود إلى سوء الادارة، ويمكن أن تؤدي اللامركزية إلى تدعيم التباينات الاقليمية لا إلى إلغائها أو انكماشها.

٤ ـ الاعتماد على الكفاءات المتاحة لا مزيد من التكنوقراطية

يتأسس هذا التوجه على ثلاث مسائل أفرزتها خبرة العقود الثلاثة السابقة، وهي: نقص الكفاءات المتخصصة، الفجوة بين جماعات التكنوقراطية وبينها وبين المجتمع، البحث عن التكنولوجيا الملائمة.

كثيراً ما يتكرر إرجاع فشل عمليات التنمية إلى **نقص الموارد البشرية المؤهلة**، وهذه مشكلة حقيقية إذا ما أخذت متطلبات الاستراتيجيا التقليدية في الاعتبار، وواهية إذا نظرنا إلى تجربة الصين وإلى تجارب الإحياء الريفي وتنمية المجتمع. فقد تطلبت الاستراتيجيا التقليدية ـ وقوامها التصنيع ـ جيشاً من التكنوقراطية سواء لتولي مهام التخطيط أم لادارة المصانع وتشغيلها[٧٦]، بينما اعتمدت التجارب المذكورة على الكفاءات الموجودة مع قدر معقول من التدريب، وعلى التخصصات العامة كما في برامج تنمية المجتمع، أو على تدريب المتطوعين من القرويين كما في برامج الإحياء الريفي، وعلى الرغم من تزايد اعداد المتخصصين في البلدان المتنامية، فإنه ما زال من منظور الاستراتيجيا التقليدية دون المستوى المطلوب، هذا في الوقت الذي تضخم فيه الجهاز الإداري في بعض البلدان المتنامية، ولكنه يعاني من خلل أساسي حيث تضخمت القمة والقاعدة واضمحلت الشريحة المتوسطة.

ولقد نمّى التخطيط المركزي تكنوقراطية من الصعب على العناصر الجديدة الدخول إليها ـ حتى في البلدان المتقدمة ـ[٧٧] وغالباً ما انفصلت هذه الجماعات عن خبراء الادارة العامة، وكاد الاتصال بينهما بالنسبة لما يجب عمله أن يكون معدوماً،

---

(٧٦) Swerdlow, ed., *Development Administration. Concepts and Problems.*

(٧٧) A. Faludi, ed., *A Reader in Planning Theory* (New York: Pergamon Press, 1973), pp 52-54.

فلكل منهما وجهة نظر ضيقة، ويرى أن تخصصه هو الأهم، بل كما يرى كاتبان متخصصان لم تكن الادارة العامة ذات عقلية تنموية، فخبراؤها ينظرون إليها كمسألة منفصلة عن التنمية، وتصب تقاريرهم على ضرورة مراجعة الجهاز الاداري من القمة إلى القاعدة بفصاحة يتعذر معها اكتشاف المطلوب أو الخطأ، «وككل، ظل كتّاب الادارة العامة أسرى الخدمة المدنية، الموازنة، التنظيم وأساليب العمل، والبيروقراطية، وليس أهداف التنمية التي يمكن أن تتحقق»(٧٨)، وفي الوقت نفسه، «توجد شكوى مألوفة لدى المسؤولين عن برامج التنمية.. نحن نعرف ما يراد عمله، والمشكلة الحقيقية كيف نعمله، فالمخططون يتحدثون بفصاحة عن الأهداف والغايات، ولكن يتم تجاهل التنفيذ الاداري لصالح التوجيهات الرنانة التي لا تحمل امكانية تنفيذية»(٧٩). هذا فضلاً عن **انفصال الاثنين معاً عن المجتمع**، فكثيراً ما وضعت الخطط مجموعة من التكنوقراط يساعدها أحياناً خبراء أجانب دون التشاور حتى مع الوزارات المعنية التي تضطلع بالتنفيذ. وكثيراً ما وضع خبراء الادارة العامة توصياتهم بناء على المبادئ العامة دون الرجوع إلى عملاء المنظمات الادارية، ولذلك يجدر أن تتوجه التنمية المستقلة إلى سد الفجوة بين الجماعات التكنوقراطية، وسد الفجوة بينها وبين المجتمع.

ولقد أصبحت **التكنولوجيا** المستوردة ـ المعقدة ـ موضع انتقادات متعددة(٨٠)، وأهمها أنها سبب من الأسباب الأساسية للأوضاع المتردية في البلدان المتنامية، ولقد ظهر رأيان(٨١): يرى الأول أن التكنولوجيا المعقدة الكثيفة رأس المال لا تناسب البلدان المتنامية، حيث يندر رأس المال، وتندر المهارات، وتنقص العمالة، ومن ثم لا بد من اتخاذ تدابير تضمن أن تنتهي قرارات الشركات ـ المحلية أو الأجنبية ـ والهيئات الحكومية وأجهزة الاقراض، إلى الأخذ بتقنيات بسيطة نسبياً تولد عمالة قصوى لكل وحدة استثمار، ويرى الثاني أن التركيز على البسيط من طرق الانتاج الكثيفة العمالة، يحكم على البلدان المتنامية باستخدام تقنيات متخلفة أساساً، ويطيل أمد بقائها في المرتبة الثانية تكنولوجياً، وأن الأخذ بالتكنولوجيا المعقدة هو أفضل الحلول.

وأياً كان الأمر، فإن البلدان المتنامية تشهد موجة من البحث عن **التكنولوجيا**

---

(٧٨) A. A. Spity and E. W. Weidner, *Development Administration: An Annotated Bibliography* (Honolulu: East-West Center Press, 1963), pp. vii-viii.

(٧٩) M. Fainsod, «The Structure of Development Administration,» in: Swerdlow, ed., *Development Administration: Concepts and Problems,* p. 1.

(٨٠) وقد انخرطت المنظمات والهيئات الدولية في تقديم هذه الانتقادات.

(٨١) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مجلس التجارة والتنمية، نقل التكنولوجيا: آثاره على التنمية والبيئة.

الملائمة، أو التكنولوجيا البديلة[(٨٢)]، وأهم سمات هذه التكنولوجيا:

- تكنولوجيا بسيطة تمكن الناس من التعلم عن طريق العمل، ويمكن للمواطن العادي أن يسيطر عليها، وتشجع على الاعتماد على الذات.

- تكنولوجيا كثيفة العمل، وتستخدم الموارد المحلية بما في ذلك الطاقة.

- تكنولوجيا صغيرة، تتطلب ادارة محدودة ومهارات تسويقية محدودة.

- تكنولوجيا مبنية على التقاليد التكنولوجية المحلية.

ولذلك فإن البحث عن هذه التكنولوجيا ينبغي أن يعتمد على الكفاءات المتاحة فعلاً، لا على التكنوقراطية المتخصصة في التكنولوجيا المستوردة، وأن يقتصر دور هذه الأخيرة على تقديم الابتكارات، أما تطوير التكنولوجيا المحلية فمهمة العاملين في البلدان.

خاتمة

على الرغم مما توحي به التنمية المستقلة من وعود، فإنه ينبغي أن تبني وعودها على الشق الأول ـ التنمية ـ لا على الشق الثاني ـ المستقلة ـ فالتركيز على الشق الثاني يعني تجاهل حقيقة الاعتماد الدولي المتبادل الذي نُمي خلال العقود الثلاثة السابقة. فهناك ثلاثة أنماط لهذا **الاعتماد المتبادل**[(٨٣)]:

الأول، أن الدول لا بد أن تعتمد بعضها على بعض في توفير السلع والخدمات، وحتى المنتجات المعرفية مثل المعتقدات الايديولوجية والبيانات العلمية.

الثاني، أن هناك اهتمامات عالمية مشتركة، فالتحالفات التي ظهرت في الخمسينيات والستينيات لم تختف بعد، والحوار بين الشمال والجنوب، وبين الشرق والغرب تعبير عن هذه الاهتمامات.

الثالث، أن الدول والفاعلين الدوليين الذين لم يرتقوا بعد إلى مستوى الشخصية الدولية معرضون للتدخل في شؤونها، وتقدم الشركات المتعددة الجنسية مثالاً على ذلك[(٨٤)]. وتأثير قرارات دولة على سلوك دولة أخرى، وتأثير جماعة ما في دولة على

---

(٨٢) A. K. N. Reddy, «Alternative Technology: A View from India,» *Social Studies of Science* (1975), and E. F. Schumacher, *Small is Beautiful* (New York: Harper and Row, 1973).

(٨٣) H. R. Alker (Jr.) [et al.], *Analyzing Global Interdependence* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1974).

(٨٤) الأمم المتحدة، أثر الشركات المتعددة الجنسية على التنمية والعلاقات الدولية.

جماعة ما في دولة أخرى مثالان آخران[٨٥]، ولم تجعل الثورة الاتصالية المواطن العادي في أي مكان بمنأى عن الغزو الفكري.

وتأكيداً على الشق الأول ـ التنمية ـ ينبغي الحذر من: (١) أن نجعل من استراتيجية التنمية المستقلة عودة إلى استراتيجيات القرن التاسع عشر، فنوفر بذلك مبرر التخصص للبلدان المتنامية في المنتجات الأولية وتخصص البلدان المتقدمة في المنتجات الصناعية؛ (٢) أن نجعل من هذه الاستراتيجية أداة لغرس المبادئ والممارسات الرأسمالية في المجتمعات المتنامية من أسفل، بعد أن فشلت الاستراتيجيا التقليدية في غرسها من أعلى؛ (٣) أن نجعل هذه الاستراتيجيا أداة لصورة أخرى من التبعية محورها من يملك التكنولوجيا الملائمة أو من يوفرها، أو من يعرف مهارات الاعتماد على الذات ومن يعلمها؛ (٤) أن نجعل من هذه الاستراتيجيا أداة للتخلي عما بنته المجتمعات من منشآت وهيئات ومؤسسات أو اهماله، بينما ينبغي تدعيم القائم والبناء عليه.

ولذلك فإن هذا البحث يطرح أسئلة عدة تحتاج إلى دراسات أعمق:

ـ كيف يمكن التوفيق بين منجزات الاستراتيجيا التقليدية ومتطلبات التنمية المستقلة؟

ـ كيف يمكن تحاشي المزيد من علاقات التبعية؟

ـ كيف يمكن تحاشي أن تتحول إدارة التنمية إلى إدارة أزمات؟

ـ كيف تُصمم برامج بناء القدرات الإدارية وبرامج الاعتماد على الذات؟

ـ كيف يُرفع مستوى المشاركة الشعبية في التنمية، ويقلّل من الاعتماد على الحكومة؟

ـ ما هي صيغة التخطيط الاقليمي الملائمة لمجتمع ما؟

ـ كيف يقلل الاعتماد على التكنوقراطية وتدعّم الكفاءات المتاحة؟

وأعتقد أن هذه الأسئلة لا تتطلب إجابات عامة تطبق على كل البلدان المتنامية، وإنما تنبع إجاباتها من خصوصية كل مجتمع، ومعنى هذا أن التنمية المستقلة ذات مبادئ عامة نظرية، أما تطبيقها فلا يخرج من اطار الخصوصيات المجتمعية.

---

(٨٥) M. Stohl, ed., *The Politics of Terrorism* (New York: Marcel Dekker, 1979).

الفصل الرابع

نحو تنمية عربية معتمدة على الذات، في ضوء نظم القيم، ومتاحية المصادر الطبيعية، وممارسات الدول الصناعية(*)

سعيد محمد أبو سعده(**)

أولاً: بعض أوجه المسار الخاطئ للنمو في الدول الصناعية

إن عدم ملاءمة نمط النمو في الدول الصناعية لمستقبل الإنسانية جمعاء، ناهيك عن عدم ملاءمته لحاجات التنمية ومتطلباتها في دول العالم الثالث بصفة خاصة، لم يعد قناعة يعتقد بها الكثيرون من المفكرين في هذا الجزء من العالم فحسب، بل أصبح هماً كبيراً ينشغل به بعض مفكري الدول الصناعية أيضاً[1]. وهذا البعض من المفكرين لا يقف عند النظرة الضيّقة السائدة لدى عدد من مفكري الغرب، الذين أطلقت عليهم تسمية «المالتوسيون الجدد»[2] والذين يرون أن سبب مشاكل العالم ـ في ضوء

(*) نشر هذا البحث في: المستقبل العربي، السنة ١٤، العدد ١٤٩ (تموز/يوليو ١٩٩١)، ص ٦٩ - ٨٦. وهو في الأصل جزء من البحث الموسوم لـ: سعيد محمد أبو سعدة، «تنمية وتعبئة مصادر المياه في الوطن العربي،» ورقة قدّمت إلى: الحلقة النقاشية التاسعة التي نظّمها المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

(**) باحث في مركز تنمية مصادر المياه في الكويت.

(١) من الكتابات المهمة التي ظهرت مؤخراً حول عدم ملاءمة نمط النمو في الدول الصناعية لمستقبل البشرية نذكر: Fritjof Capra, *The Turning Point: Science, Society and the Rising Culture* (London: Wildwood House, 1982), and F. E. Trainer, «The Relationship between Resources and Living Standards,» *Resources Policy*, vol. 9, no. 1 (March 1983).

(٢) للإطلاع على فكر «المالتوسيون الجدد»، انظر: رمزي زكي، المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، سلسلة عالم المعرفة؛ ٨٤ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٤)، ص ١٦٥ ـ ٢٢٤.

محدودية الموارد - يتمثل في الانفجار السكاني في دول العالم الثالث، بل يتجاوزها إلى ربط مشاكل العالم بالقيم المادية السائدة في الدول الصناعية وبما ينبغي أن يطرأ على هذه القيم من تغيير نحو إحقاق العدالة من أجل سلامة البشرية جمعاء.

والنقد الذي يوجَّه لنمط النمو السائد في الدول الصناعية هو أنها في سعيها نحو تعظيم فائض القيمة لم تقتصر على استغلالها الجائر للموارد البشرية والطبيعية في مواطنها فحسب، بل صدَّرت نموذجها في الاستغلال والاستهلاك - وليس في النمو - إلى دول العالم الثالث، وذلك على نحو أدّى إلى تشويه اقتصادات هذه الدول. ولقد استفادت بعض الدول الصناعية من فائض القيمة التاريخي[٣]، الذي تحقّق من خلال نهب شعوب العالم الثالث، في إدامة نظمها الاستغلالية لفترات أطول، وفي تدجين شعوبها، وإشراكهم في استغلال غيرهم. وهي بذلك عملت على تشويه وجدان الإنسان بإضعافها القيم النبيلة التي كانت قد نمت عبر مسيرته التطوُّرية.

وإحدى المعضلات التي تعانيها الإنسانية في الوقت الحاضر هي أن صورة المستوى الاستهلاكي والترفي الباهظ والسائد في الدول الصناعية، أخذت تداعب خيال الشعوب المحرومة، الأمر الذي يدفع هذه الشعوب إلى السعي نحو تحقيق هذا المستوى الاستهلاكي، دونما إدراك - في ظل غياب المعلومات، وتزييف الوعي - لما سيجرّه ذلك من ويلات على صعيد تشويه القيم واستنفاد المصادر الطبيعية، هذه الويلات التي بدأت الدول الصناعية نفسها تعانيها، حتى في ظل استفادتها من فائض القيمة التاريخي. وهي معضلة من حيث إن الحل يعتمد، إلى درجة كبيرة، على إجراء تغيير جوهري في النمط الاستهلاكي ونموذج النمو السائدين في الدول الصناعية الحائزة على قوى الدمار الشامل، وذلك مرهون بأمر بالغ الصعوبة، ألا وهو الاستعداد لإجراء تغيير جوهري في القيم المادية التي يقوم عليها رخاؤها.

والسؤال المهم الذي يثور بشأن المصادر الطبيعية والمستوى المادي للمعيشة في الدول الصناعية هو: هل تكفي الموارد الطبيعية الأساسية للكرة الأرضية لكي تحقق

---

(٣) مفهوم «فائض القيمة التاريخي» يشير إلى المكاسب التي حصل عليها الغرب جراء حروب الغزو التي قام بها ضد مراكز الحضارة في الشرق بدءاً من الحروب الصليبية في القرن الحادي عشر حيث نجح في استنزاف ثروات ثلاث قارات هي آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بما في ذلك الثروات المادية والامكانات البشرية والثقافية - وتكديس هذه الثروات في دول البرجوازيات الغربية. انظر حول هذا الموضوع: أنور عبد الملك، **تغيير العالم**، سلسلة عالم المعرفة؛ ٩٥ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٥)، ص ٢٠ - ٢١.

مستوى مادياً للبشرية مماثلاً للمستوى السائد في الدول الصناعية؟ لقد وجد من التقديرات التي أوردتها مصلحة المساحة الجيولوجية للولايات المتحدة الأمريكية حول الكميات القابلة للاستغلال لأربعة وعشرين معدناً من المعادن الأساسية في الكرة الأرضية، أن عشرة من هذه المعادن سوف ينفد تماماً في أقل من ٣٥ سنة في ما لو جرى استهلاكها من قبل ١١ مليار نسمة (وهو العدد الذي يتوقع أن يستقر عنده سكان العالم خلال الفترة من ٢٠٥٠ إلى ٢١٠٠) بمعدل الاستهلاك نفسه الذي بلغه الفرد الأمريكي لهذه المعادن في عام ١٩٧٦. وهذه الصورة تصبح أكثر قتامة إذا ما ازداد معدل الاستهلاك لهذه المعادن بالنسبة نفسها التي ازداد بها خلال الستينيات والسبعينيات من هذا القرن، والتي بلغت أكثر من ٢ بالمئة في السنة. ولو افترضنا أن هذه الزيادة ستستمر لغاية ٢٠٥٠، فإن معدل الاستهلاك للفرد الواحد سيبلغ ستة أضعاف ما كان عليه في عام ١٩٧٦. ومن ثم فإن من شأن جميع المعادن المذكورة في الجدول رقم (٤ ـ ١)، باستثناء أربعة منها، أن تنفد في هذه الحالة خلال أقل من مئة عام[٤]. ومن جهة أخرى فإن التقديرات الواردة في هذا الجدول حول كميات المعادن تعتبر متفائلة، حيث يرى الباحث ف. أ. ترينر، أنها تعادل عشرة أضعاف ما يمكن استغلاله فعلاً من هذه المصادر[٥].

إن الاستغلال الجائر للموارد الطبيعية في العالم لا يقتصر على المعادن بل يتجاوزها إلى مصادر المياه والأخشاب والمخصّبات والطاقة والنظام البيئي بجملته. وفي ما يتعلق بمصادر المياه، من المفيد أن نذكر أن الحد الأقصى للكمية التي يمكن الإنسان أن يستعملها تقدّر بحوالى ٤٠ بالمئة من مجموع الصرف السطحي لمياه الأنهار[٦]، لذا، فإن نمو سكان العالم إلى ١١ مليار نسمة يعيشون بمستوى معيشة الفرد الأمريكي نفسه في عام ١٩٧٦، من شأنه أن يضاعف استهلاك المياه في العالم عام ١٩٧٥ إلى ١٢,٥ مرة (أي بما يساوي ٧٧ بالمئة من مجموع الصرف السطحي لمياه الأنهار)، والمشكلة ستكون أكثر تفاقماً بالطبع في ما لو نما استهلاك المياه بالنسبة نفسها التي نما فيها في أمريكا خلال الفترة من ١٩٥٠ ـ ١٩٧٦ والبالغ مقدارها ٧٥ بالمئة[٧].

---

(٤) انظر: Trainer, «The Relationship between Resources and Living Standards,» pp. 46-47.

(٥) المصدر نفسه، ص ٤٥.

(٦) انظر ذلك في: A. A. Sokolov, «World Water Resources: Perspectives and Problems,» *World Development*, vol. 5, nos. 5-7 (1977), pp. 519-523.

(٧) انظر: Trainer, Ibid., p. 47.

الجدول رقم (٤ ـ ١)
المدة الزمنية المقدرة لاستهلاك الموارد المعدنية من قبل ١١ مليار نسمة بمعدل الاستهلاك الأمريكي نفسه لها في عام ١٩٧٦ (الكميات بالأطنان)

المعدن	مدة نفاد المصادر فيما لو استهلكت بمعدل الفرد الأمريكي لعام ١٩٧٦ (سنوات)	انتاج العالم (١٩٧٦)	الاستهلاك الأمريكي للفرد الواحد (١٩٧٦)	الاستهلاك السنوي لـ (١١) مليار نسمة بالمعدل الأمريكي للفرد في عام ١٩٧٦	كميات المصادر (١٩٧٦) U.S.G.S.
الألمنيوم	١٢٩ × $١٠^{٣}$	١٢,٨ × $١٠^{٦}$	٠,٠٢٥٠٠٠	٣٧٠ × $١٠^{٦}$	٣,٥ × $١٠^{١٦}$
الأنتيمون	١١	٠,١٧ × $١٠^{٦}$	٠,٠٠٠١٦	١,٨١ × $١٠^{٦}$	١٩ × $١٠^{٦}$
الباريوم	١٩٣	٤,٦٨ × $١٠^{٦}$	٠,٠٠٨	٨٨ × $١٠^{٦}$	١,٧ × $١٠^{١٠}$
البزموث	٣	٣٥٠٠	٤٤ × $١٠^{٧}$	٤٨٧٦٠	٠,١٣ × $١٠^{١٠}$
الكروم	١٣٧	٨,١ × $١٠^{٦}$	٠,٠٠٢	٣٤ × $١٠^{٩}$	٣,٣ × $١٠^{٩}$
الكوبالت	١٥٧٧	٣٥٤٩٠	٠,٠٠٠٠٤	٤٨٣٠٠٠	٧٦٠ × $١٠^{٦}$
النحاس	٢	٧,٤ × $١٠^{٦}$	٠,٠٩٩٤	١٠٩٣ × $١٠^{٦}$	٣١٠٠ × $١٠^{٦}$
الفلورايت	٣٧٠٠	٤,٤ × $١٠^{٦}$	٠,٠٠٤٩٤	٥٤ × $١٠^{٦}$	٣ × $١٠^{١٠}$
الذهب	٢٢	١٢١١	٦ × $١٠^{٧}$	٦٨٣٥	٠,١٥ × $١٠^{١٠}$
الحديد	٣٠٩	٨٨٧ × $١٠^{٦}$	٠,٥٨٦	٦٤٥٨ × $١٠^{٦}$	٣ × $١٠^{١٣}$
الرصاص	٨,٥	٣,٥٣ × $١٠^{٦}$	٠,٠٠٥٩	٦٥ × $١٠^{٦}$	٥,٥ × $١٠^{٨}$
المنغنيز	٦٩٠	٢٤,٦ × $١٠^{٦}$	٠,٠٠٥٤٨	٦١ × $١٠^{٦}$	٤,٢ × $١٠^{١٠}$
الزئبق	٢٨	٨٣٥٣	٠,٠٠٠٠١	٠,١٣ × $١٠^{٦}$	٣,٤ × $١٠^{٦}$
الموليبدنوم	٣٤	٨٦٢٩١	٠,٠٠٠١٢	١,٣٨ × $١٠^{٦}$	٤٧ × $١٠^{٦}$
النيكل	٢٤٥	٨٠٠٨٠٠	٠,٠٠٠٩٦	١٠,٦ × $١٠^{٦}$	٣٦٠٠ × $١٠^{٦}$
الفوسفور	٣١	١٠٦ × $١٠^{٦}$	٠,١٤٨	١٦٣٧ × $١٠^{٦}$	٥,١ × $١٠^{١٠}$
البلاتين	٣٠٩	١٨٢	٣,٥ × $١٠^{٧}$	٣٨٧٩	١,٣ × $١٠^{٦}$
اللنبيوم	١٠٩	١٢٠٠	٣١,٠ × $١٠^{٧}$	٢٣٠٠٠	٣,٥ × $١٠^{٦}$
الفضة	١٠	٩٢٦٢	٠,٠٠٠٠٢	٢٧٣٢٤٠	٢,٨ × $١٠^{٦}$
تنتالوم	٤٨٥٠	٤٣٨	١٨ × $١٠^{٧}$	٣٠٣٤٠	٩٧ × $١٠^{٦}$
القصدير	١٨	٢٣١٠٠٠	٠,٠٠٠٣٣	٣,٨ × $١٠^{٦}$	٦٨ × $١٠^{٦}$
التنجتن	١٥١	٣٢٠٠٠	٠,٠٠٠٠٣	٣٣٦٧٢٠	٥١ × $١٠^{٦}$
فناديوم	١٥ × $١٠^{٣}$	١٧٦٠٠	٠,٠٠٠٠٣	٣٤٨٦٨٠	٥١٠٠ × $١٠^{٦}$
الخارصين	٥٧	٥,٦٥ × $١٠^{٦}$	٠,٠٠٥٥	٦٠ × $١٠^{٦}$	٣٤٠٠ × $١٠^{٦}$

أما في ما يتعلق بالمخصّبات فإن المسائل الخاصة بالفوسفات تعتبر من أهمها، ذلك أن الزراعة في العالم لا تستطيع أن تقيت أكثر من ١ ـ ٢ مليار نسمة دون المخصّبات الفوسفاتية(٨)، ومن ثم، فإن هذه المادة ستنضب من العالم خلال ٣١ سنة إذا ما جرى استهلاكها من قبل ١١ مليار نسمة بمعدل استهلاك الفرد الأمريكي نفسه لها في عام ١٩٧٦(٩).

وعلى وجه العموم، فإن النظام البيئي للكرة الأرضية يتعرض للانتهاك جرّاء العديد من الممارسات الجائرة في الدول الصناعية، وتعتبر ظاهرة البيت الزجاجي(١٠) (Greenhouse Effect) من نتائج زيادة نسبة ثاني أوكسيد الكاربون في الجو جراء حرق الوقود الأحفوري وإزالة الغابات. ويتفق معظم الدارسين لهذه الظاهرة على أن كمية هذا الغاز ستصبح ضعف ما هي عليه الآن خلال ٥٠ ـ ٨٠ سنة إذا لم يجرِ تحوُّل جوهري عن استعمال الوقود الأحفوري، كما أن أكثر النماذج يتوقع أن يؤدي هذا التغيير إلى ارتفاع درجة حرارة جو الكرة الأرضية بمقدار ٢ ـ ٤م° في العروض الواطئة و٧ ـ ١٠م° في القطبين. ويخلص الباحث أ. بل (A. Bell) إلى أن استهلاك مصادر الفحم القابلة للاستغلال في العالم (والتي يبلغ حدها الأقصى حوالى ٧٦٠٠ مليار طن) من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع نسبة ثاني أوكسيد الكاربون الحالية في الجو إلى حوالى ٦ ـ ٨ مرات(١١).

لقد بلغ معدل استهلاك الطاقة للفرد الواحد في الدول الصناعية عام ١٩٧٩ ما مقداره ٧٨٩٢ كلغ/سنة من الفحم (وقد بلغ هذا الرقم ١٢٣٥٠ كلغ و٢١٧١ كلغ بالنسبة إلى الولايات المتحدة والعالم للعام نفسه على التوالي). ولتلبية متطلبات ١١ مليار نسمة بمعدل الاستهلاك الأمريكي نفسه، ينبغي مضاعفة انتاج الطاقة ١٤ مرة عما كان عليه في عام ١٩٧٩. ويتضح من الجدول رقم (٤ ـ ٢) أن تلبية هذه المتطلبات سوف يؤدي إلى استهلاك كل مصادر الوقود من النفط والغاز والزيت الحجري والفحم واليورانيوم خلال نصف قرن من الزمان، علماً بأن هذا التقدير يعتبر متفائلاً لأسباب

---

(٨) انظر ذلك في: R. Vayrynen, «Main Tendencies in the Production Consumption and Trade Fertilizers,» in: Vilho Harlem, ed., *The Political Economy of Food* (Aldershot, U.K.: Saxon House, 1978), p. 302.

(٩) انظر: Trainer, Ibid., p. 47.

(١٠) يقصد بظاهرة البيت الزجاجي ارتفاع درجة حرارة جو الأرض نتيجة لوجود بخار الماء، والأوزون، وثاني أوكسيد الكربون فيه، وذلك يعود إلى حقيقة أن الإشعاع الشمسي الذي يصل إلى سطح الأرض تكون موجاته قصيرة نسبياً وتتحول عند هذا السطح إلى موجات طويلة يمتصها جو الأرض ولا يسمح لها بالانفلات إلى الفضاء الخارجي.

(١١) انظر ذلك في: A. Bell, «When the Air's Carbon Dioxide Doubles,» *Ecos*, no. 28 (3-11 May 1981), quoted in: Trainer, Ibid., p. 48.

الجدول رقم (٤ - ٢)

المدة الزمنية المقدرة لاستهلاك مصادر الطاقة من قبل ١١ مليار نسمة بمعدل الاستهلاك الأمريكي نفسه لها لعام ١٩٧٦

مصدر الطاقة	المدة المقدرة بالسنوات لاستنفاد المصادر القابلة للاستغلال فيما لو استهلكت من قبل ١١ مليار نسمة بمعدل مساو لمعدل استهلاك الفرد الأمريكي في عام ١٩٧٦	معدل استهلاك الفرد الأمريكي في عام ١٩٧٦	مجموع الاستهلاك في السنة لتزويد ١١ مليار نسمة بما يساوي معدل استهلاك الفرد الأمريكي في عام ١٩٧٦	المصادر القابلة للاستثمار	
				(بالأطنان)	معادل الفحم مقدراً (بالأطنان) $\times ١٠^{٩}$
بترول (برميل)	٤,٥	٢٨	٣٠٨×١٠^{٩}	١٤٠٠×١٠^{٩}	٣١٤
غاز طبيعي (ب. ق. م.)	٨,٣ - ١٢,٧	$٨٧,٢ \times ١٠^{٦}$	$٠,٩٥٩ \times ١٠^{٦}$	$(٨ - ١٢) \times ١٠^{٦}$	٣٩٠ - ٥٩٠
زيت حجري (برميل)				٦٠٠٠×١٠^{٩}	١٤١٦
فحم (بالأطنان)	٦٧ - ٢٣٦	٢,٦٩	$٢٩,٥٩ \times ١٠^{٩}$	$(٢ - ٧) \times ١٠^{١٢}$	$(٢ - ٧) \times ١٠^{٣}$
يورانيوم (بالأطنان)	٧,٦	$٤,٨ \times ١٠^{٥}$	٥٢٨×١٠^{٣}	٤×١٠^{٦}	١٥٧
المجموع (معادل الفحم مقدراً بالأطنان)	٣٤ - ٧٤	١١,٦١	$١٢٧,٧ \times ١٠^{٩}$		٤٢٧٧ - ٩٤٧٧

المصدر: F.E. Trainer, «The Relationship between Resources and Living Standards,» *Resources Policy*, vol 9, no. 1 (March 1983).

عديدة من بينها: إن التقدير المعطى في الجدول للزيت الحجري يزيد ثلاثين مرة على بعض التقديرات؛ كمية الفحم المقدّرة بحوالى ٢٠٠٠ مليار طن كحد أدنى هي عالية بالنسبة إلى التقديرات التي يراها بعض الباحثين الذين يعتقدون أن ما هو قابل للاستغلال من الفحم لا يزيد على نصف هذه الكمية. إن مصادر الوقود السائل سوف تنفد خلال ٥ ـ ١٠ سنوات، لذا فإن استهلاك الفحم من شأنه أن يحدث بصورة أسرع إذا ما جرى استخدامه في انتاج الوقود السائل، وذلك لأن كفاءة هذه العملية تعتبر منخفضة، كما أن من شأنها إحداث آثار ضارة بالبيئة ـ مثل ظاهرة البيت الزجاجي ـ مما يترتب عليه فرض قيود على استعمال الفحم[١٢].

ويمثّل ترينر مشكلة الطاقة في المستقبل بالشكل رقم (٤ ـ ١) حيث:

ـ يمثّل المنحنى (أ) استمرار نمو معدل استهلاك بالمقدار نفسه الذي كان سائداً في الستينيات وأوائل السبعينيات.

ـ يمثّل المنحنى (ب) المستوى الذي ينبغي أن يرتفع إليه مستوى انتاج الطاقة لتلبية متطلبات ١١ مليار نسمة يستهلكون الطاقة بمعدل مساو لمعدل استهلاك الفرد الأمريكي لها في أواخر السبعينيات.

ـ يمثل المنحنى (ج) المستوى الذي ينبغي أن يرتفع إليه انتاج الطاقة، إذا ما أردنا أن نحافظ على المعدل الحالي لاستهلاك الفرد من الطاقة على مستوى العالم ـ عندما يرتفع عدد السكان إلى ١١ مليار نسمة ـ وهو معدل يقلّ بكثير عما هو مطلوب للمحافظة على معدل النمو الذي يمثله المنحنى (أ). والمنحنى (ج) يبين أن كمية ٢٠٠٠ مليار طن من الفحم ستكون قد نفدت عند سنة ٢٠٨٠ (بافتراض تحويل معظم الطاقة إلى سوائل وغاز ـ أي استعمال الفحم لتوفير ٧٠ بالمئة من الطاقة على شكل سوائل وغاز وذلك بكفاءة تحويل مقدارها ٦٥ بالمئة)[١٣].

يمثّل الشكل رقم (٤ ـ ١) المشكلة، بافتراض متفائل مفاده أن الزيت الحجري القابل للاستغلال سيكون حجمه مساوياً ثلاث مرات لمقادير الزيت الاعتيادي القابل للاستغلال (وهذا يشمل ما سبق استغلاله، وما سيتم استغلاله من الزيت في المستقبل). والواقع أن هذا التقدير يساوي ثلاثين ضعفاً لبعض التقديرات الأقل تفاؤلاً، كما ورد سابقاً. كذلك يعتبر هذا الافتراض تفاؤلياً، لأن انتاج الزيت الحجري يتطلّب استهلاك كميات كبيرة من المياه، وينطوي على آثار بيئية بالغة، ويضاف إلى ذلك الآثار البيئية التي ترافق تحويل الفحم إلى وقود سائل، كما سبق ذكره.

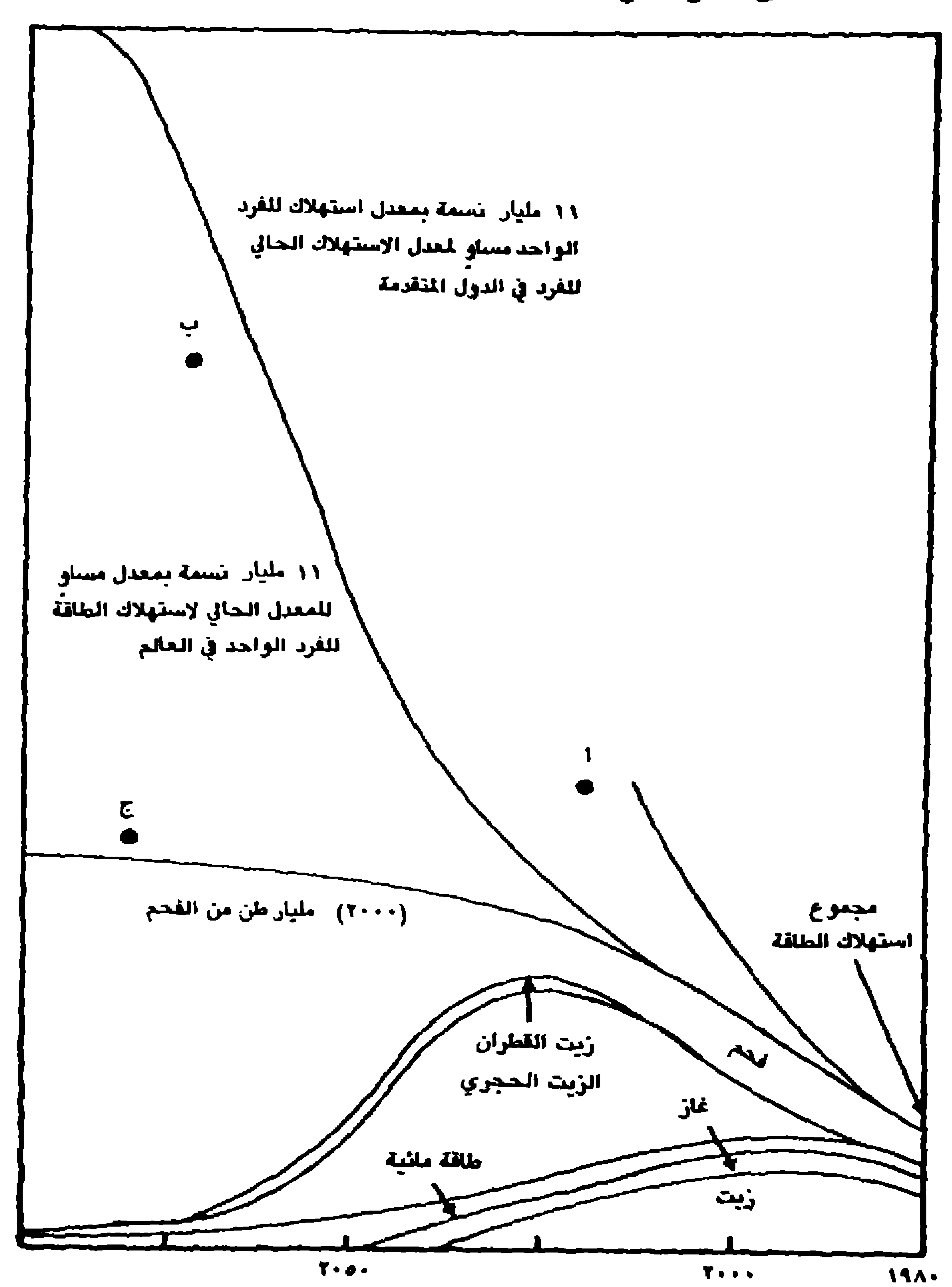
---

(١٢) Trainer, Ibid., p. 49.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٥٠.

الشكل رقم (٤ ـ ١)

مشكلة الطاقة في المستقبل (بافتراض استعمال الفحم للحصول على ٧٠ بالمئة من الطاقة على شكل سائل وغاز ـ بكفاءة تحويل مقدارها ٦٥ بالمئة)



المصـــــــدر: F.E. Trainer, «The Relationship between Resources and Living Standards,» *Resources Policy*, vol. 9, no. 1 (March 1983).

ويخلص ترينر إلى أن إصرار الدول الصناعية على الاستمرار في تبديد الموارد الطبيعية والطاقة بأسلوبها الباذخ في الحياة لن يخلق عالماً آمناً لها ولأطفالها، وأن القلق الرئيسي بهذا الخصوص لا يتركز في احتمالات الصراع بين الشمال والجنوب فحسب، بل هو معنيّ أيضاً بالصراع الذي سينشأ بضراوة أكبر بين الدول الغنية نفسها من أجل الحصول على المصادر المتناقصة(١٤).

لقد نشأت عن نمط النمو في الدول الصناعية معضلة متعددة الأبعاد وتمتد لتشمل العالم بأجمعه ولتمس كل وجه من أوجه الحياة، بما في ذلك الصحة، والمعيشة، ونوعية البيئة، والعلاقات الاجتماعية، والاقتصاد والتقانة، وهي معضلة ذات أبعاد فكرية وأخلاقية وروحية يجد العالم إزاءها نفسه واقعاً تحت تهديد حقيقي بانقراض الإنسان وانقراض الحياة على كوكب الأرض(١٥). وهذا التهديد لا يقتصر مصدره على الحرب النووية، بل يتجاوزه إلى استحالة التخلص من الفضلات النووية التي تنشأ عن توليد الطاقة النووية. إن كل مفاعل نووي ينتج سنوياً أطناناً من الفضلات الإشعاعية التي تبقى سامّة لآلاف السنين. فالبلوتونيوم، الذي يعتبر من أطول الفضلات النووية عمراً، يبقى الغرام الواحد منه مشعاً وساماً لمدة لا تقل عن نصف مليون سنة(١٦) وهي مدة تزيد مئة مرة على مدة التاريخ المدون بأجمعه، كما هو موضح في الشكل رقم (٤ ـ ٢)، ولا توجد تقانة قادرة على تخليق حاويات مأمونة لاحتواء مثل هذه الفضلات طيلة هذه المدة. هذا، ولقد قدِّر أنه إذا ما استطاعت هذه الصناعة أن تمنع ما تنتجه من البلوتونيوم من التسرّب بكفاءة مقدارها ٩٩,٩٩ بالمئة ـ وهي كفاءة يمكن وصفها بالمعجزة إذا كتب لها أن تتحقق ـ فإن الصناعة المذكورة ستكون مسؤولة عن إصابات مميتة بالسرطان، يبلغ عددها نصف مليون إصابة/سنة، لمدة نصف قرن بعد عام ٢٠٢٠. وبذلك سيكون السرطان مسؤولاً عن زيادة مقدارها ٢٥ بالمئة من مجموع معدل الوفيات في الولايات المتحدة الأمريكية(١٧).

---

(١٤) المصدر نفسه، ص ٥٢ ـ ٥٣.

(١٥) انظر: Capra, *The Turning Point: Science, Society and the Rising Culture*, p. 1.

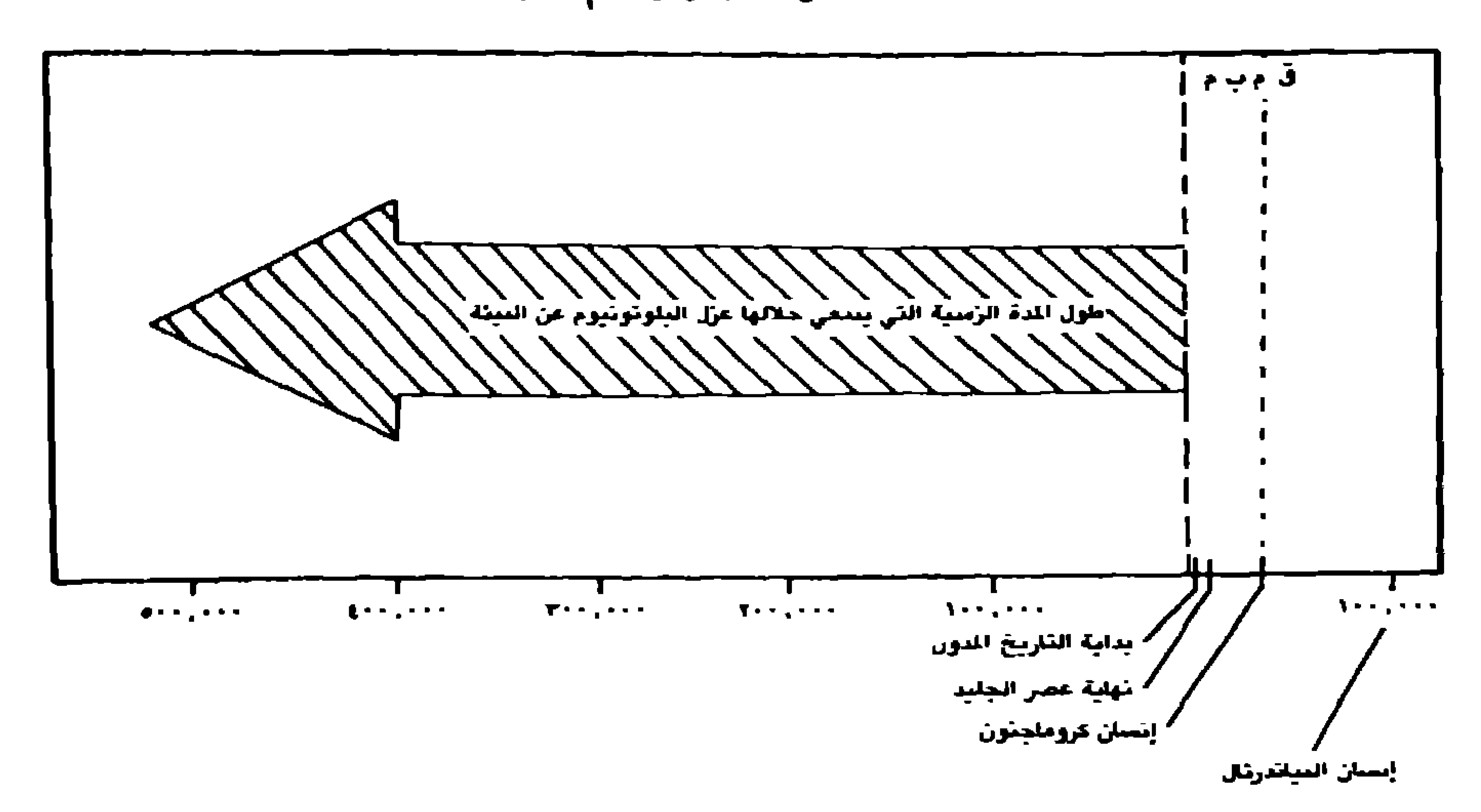
(١٦) يقدّر عمر النصف (Half Life) لعنصر البلوتونيوم (Pu-239) ـ وهي المدة التي يتلاشى خلالها نصف أي كمية منه ـ بـ (٢٤٤٠٠) عام، وهذا يعني أنه إذا ما جرى إطلاق غرام واحد من هذه المادة إلى البيئة فإن الكمية التي ستتبقى منه بعد نصف مليون سنة تساوي ١ × ١٠^-٦ غرام وهي كمية تعتبر سامة، حتى بهذا المقدار الضئيل.

(١٧) نقلاً عن: Capra, Ibid., p. 263.

وهو مأخوذ من: Ralph Nader and John Abbot, *The Menace of Atomic Energy* (New York: Norton, 1977; London: Melbourne House, 1979).

الشكل رقم (٤ ـ ٢)

المدة اللازمة لعزل البلوتونيوم عن البيئة



المصـــــــــــدر: Fritjof Capra, *The Turning Point: Science, Society and the Rising Culture* (London: Chanser Press, 1983), p. 263

ثانياً: نحو بلورة نسق للتنمية العربية المعتمدة على الذات

أعتقد أن من المشروع للإنسان أن يسعى في جهوده التنموية، على المدى البعيد، إلى خلق مجتمع يوفر له حياة معقولة، يمارس فيها انتماءه ووجوده وإنسانيته بدرجات معقولة من الفاعلية، والكفاءة الانتاجية، والسلامة البدنية والنفسية، والشعور بالأمن، وذلك على نحو متّسق مع النظام الطبيعي للكون، ومع إمكاناته وقدراته كإنسان، دونما استنزاف جائر للموارد الطبيعية، أو إتلاف للبيئة، أو تجاهل لمستقبل الأجيال، أو تبعية أو استغلال للغير. بيد أن هناك عوامل عديدة لا سبيل إلى حصرها تعرقل تحقيق هذا الهدف، وهي أسباب تعود بالدرجة الأولى إلى تطور قوى الادراك والمعرفة ونظام القيم لديه. ومع أن الإنسانية قطعت شوطاً طويلاً على سلم التطور أو اكتساب المعرفة العلمية والتقانية، إلا أنها ما زالت أسيرة وضع يعجزها عن الاستقرار على نظام ثابت من القيم الكفيلة بتحقيق نمو مطّرد في سيرها على طريق تقليل الشقاء البشري. وفي خضم تذبذب القيم وعدم ثباتها لا يلبث الإنسان أن يرتكس عن سلوكه وتسيير نظمه ومؤسساته على أسس عادلة. وعلى الرغم من هذا الارتكاس المتكرر، لا يمكن الحكم على محاولات الإنسان لإقامة الحياة العادلة بالفشل النهائي، وذلك بالنظر إلى صغر المدة منذ أن وجد على الأرض بالنسبة إلى طول الفترة التي استغرقها تطور الحياة عليها، بيد أن ذلك مرهون في نهاية الأمر بمدى قدرته على السيطرة على آلة الفناء الكلي، التي لم يسبق أن امتلكها من قبل.

يرى بيترم سوروكن أن هناك ثلاثة أنظمة من القيم تناوبت توجيه السلوك عبر تاريخ الحضارة الغربية ومعظم الثقافات الأخرى، وهي القيم المادية (Sensate values) والقيم التصورية (Ideational values) والقيم المثالية (Idealistic values)[١٨]. ونظام القيم المادية طبقاً للتعريف الذي حدده سوروكن يقوم على الاعتقاد بأن المادة وحدها هي الحقيقة النهائية، وأن الظواهر الروحية ما هي إلا مظهر من مظاهر المادة، وأن جميع القيم الأخلاقية هي نسبية، وأن الادراك عبر الحواس هو المصدر الوحيد للمعرفة والحقيقة. أما نظام القيم التصورية فهو يختلف تماماً لأنه يقوم على الاعتقاد بأن الحقيقة الصادقة تقع في عالم الروح، أي خارج العالم المادي، وأن المعرفة يمكن الحصول عليها من خلال الخبرة الباطنية، وأن هناك قيماً أخلاقية مطلقة ومستويات فوق بشرية للعدالة والحقيقة والجمال. ويرى سوروكن أن التوترات الدورية للتفاعل بين هذين النظامين ينتج منها أيضاً مرحلة متوسطة، وهي مرحلة القيم المثالية التي تمثل مزجاً متآلفاً بينهما. وطبقاً للقيم المثالية، يوجد للحقيقة الصادقة وجهان يتعايشان في وحدة متعانقة كلياً، ولهذا فإن الفترات التي سادت فيها القيم المثالية كانت تميل إلى تحقيق أرقى نتاجات كلا النظامين معاً وأنبلها، محققة توازناً وتكاملاً وإنجازات جمالية في الفن والفلسفة والعلوم والتقانة. والأمثلة التي أوردها سوروكن على ذلك هي مراحل الازدهار الاغريقي في القرنين الرابع والخامس قبل الميلاد، والنهضة الأوروبية (Renaissance). وأخيراً، يرى سوروكن أن التغيير في القيم والانهيار الجاريين حالياً للعصر الصناعي، ما هي إلا فترة نضوج أخرى، وتدهور للثقافة المادية التي سادت منذ القرن السابع عشر حتى الآن، وهي فترة تميّزت بنظام القيم الخاص بعصر التنوير الأوروبي وبنظريات ديكارت ونيوتن وتقانة الثورة الصناعية[١٩].

---

(١٨) نقلاً عن: Capra, Ibid., pp. 13-14.

وهو مأخوذ من: Pitrim A. Sorokin, *Social and Cultural Dynamics*, 4 vols. (New York: American Book Company, 1937-1941).

(١٩) لا مجال هنا للاستفاضة حول نظريات ديكارت ونيوتن والكيفية التي أثرت بها في صنع حضارة الغرب المادية المعاصرة، ولكن يمكن أن نذكر بإيجاز شديد بعض ما أورده فريتجوف كابرا في كتابه آنف الذكر، من أن علماء الفيزياء منذ قرنين ونصف استخدموا نظرية ميكانيكية للعالم لتطوير وبلورة الإطار المفاهيمي لما يعرف بالفيزياء التقليدية، وأسسوا أفكارهم على نظريات اسحاق نيوتن الرياضية وفلسفة رينيه ديكارت والمنهج العلمي الذي دافع عنه فرانسس بيكون، وهم قاموا بذلك طبقاً للمفهوم العام للواقع (Reality) الذي ساد من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر والذي اعتقد بموجبه أن المادة هي أساس كل الوجود ونظر إلى الكون على أنه حشد (Multitude) من الأجسام المنفصلة التي تجمعت على هيئة ماكنة هائلة الحجم شبيهة بالماكنة التي يصنعها الإنسان والتي تتكون من أجزاء أولية. واستناداً إلى ذلك، ساد الاعتقاد بأن الظواهر المعقدة يمكن فهمها دائماً عن طريق تقليصها إلى وحدات بناء أساسية وعن طريق النظر إلى الأوليات التي تتفاعل من خلالها. وهذا المنهج الذي عرف بالتقليصية (Reductionism) قد أصبح متجذراً بعمق في الثقافة الغربية إلى الدرجة التي أصبح يشار إليه فيها بتكرار على أنه «الطريقة العلمية». =

ومهما يكن من أمر، فإنه إذا كان ازدهار القيم المثالية هو الذي يعوّل عليه في إنقاذ الحضارة، فإن للعرب بالذات تراثاً عريقاً في الاعتدال، والموازنة بين المادي والروحي. بيد أن المشكلة الراهنة بالنسبة إلينا وإلى العالم الثالث، هي أن هذه القيم قد تعرضت للاختراق بالقيم المادية، تحت تأثير ما يسلطه نموذج النمو في الدول الصناعية من إبهار، وما يولّده من قوة استهلاك[٢٠]، تدفع بالعالم الثالث نحو الاقتداء بهذا النموذج، في ظل غياب الوعي وتزييفه على نطاق جماعي، وفي ظل قصور مفهوم التنمية الذي ساد، وغياب النسق[٢١]. ولقد نتج من هذا الاختراق حالة من الانفصامية الجماعية، تتمثل في الانسياق لتلبية الحاجات الاستهلاكية المستثارة في ظل الوفرة المالية الآنية التي وصلت في بعض البلاد إلى تحقيق مستويات معيشية عالية قد تفوق تلك السائدة في الدول الصناعية الغنية، دون أن يقوم ذلك على قاعدة انتاجية حقيقية ـ من

= ولقد تبنت العلوم الأخرى النظرة الميكانيكية والتقليصية السائدة في الفيزياء التقليدية واعتبرتها سليمة لوصف الواقع وصفاً صحيحاً ومن ثم أخذت تبني نماذجها الخاصة بها طبقاً لهذه النظرة. وتبعاً لذلك، لجأ علماء النفس والاجتماع والاقتصاد إلى المفاهيم الأساسية للفيزياء النيوتونية كلما أرادوا أن يكونوا علميين. ويضيف كابرا أن الفيزياء الحديثة قد أثبتت أن الكون لا ينبغي أن ينظر إليه على أنه ماكنة مصنوعة من حشد من الأجزاء المنفصلة بل ينبغي أن ينظر إليه على أنه كل متآلف وغير قابل للقسمة وأنه شبكة من العلاقات الدينامية التي تتضمن الإنسان المراقب ووعيه بشكل أساسي وعليه فإن النظرة العضوية والكلية والايكولوجية (Organic, Wholistic and Ecologic) تعتبر سليمة علمياً. انظر: Capra, Ibid., pp. 31-33.

(٢٠) يقول راجني كوتاري، مدير مركز دراسة المجتمعات النامية في نيودلهي، «إن الاستهلاكية قوة قائمة بحد ذاتها لا يولدها هذا العامل أو ذاك بل هي مستقلة عن إرادة البشر وهي تلقي بظلها الطويل على العصر الحاضر. فليس هناك خلاف الآن بين محللي النظام العالمي، والمنظرين السياسيين وناقدي الذات من العالم الاشتراكي ومحللي أوضاع العالم الثالث بأن الأثر الدعائي لنمط الاستهلاك الذي بدأ في مجتمعات الغرب الصناعية قد هزّ الأسس التي تقوم عليها استقلالية المجتمعات الأخرى بما في ذلك المجتمعات الاشتراكية (التي تشمل الصين الآن)، فقد بدأ عدد متزايد من الكتّاب داخل البلدان الاشتراكية في تقبل هذه الأطروحات». وهو يقول أيضاً «بأن الرخاء الذي ظهر في عدد من بلدان العالم الثالث ناتج من موارد النفط في عدد آخر من بلدان العالم الثالث نفسه، وهكذا فقد عملت الأموال الممولة من بلدان الخليج (العربي) إلى بعض البلدان في جنوب وجنوب شرق آسيا على زعزعة التوازنات التقليدية». ومن الأمثلة التي أوردها بهذا الخصوص ولاية البنجاب التي تغيرت معالم اقتصادها تحت تأثير ما يدعوه أحد أصدقائه بـ «عامل دبي» الذي أثر على تركيبة الدوافع في كل أسرة من أسرها تقريباً. كما يقول أيضاً راجني كوتاري بأن هذا عامل مهم ينبغي أن نتذكره عندما نتحدث عن رفع مستويات المعيشة، وإن من الواجب اجراء دراسة دقيقة لما يحدث بالفعل لفائض الثروة الاقتصادية في المجتمعات التي تشكو فعلاً من الفقر والتخلف. فالرخاء الاقتصادي المبني على مبدأ الاستهلاك، ونشوء طبقة من محدثي النعمة يمكن أن يكون عاملاً مزعزعاً للاستقرار أكثر من توفير قاعدة أكثر أماناً للمجتمعات المعروفة بفقرها على مر العصور». انظر: راجني كوتاري، «استخدام وسائل الاتصال من أجل تنمية بديلة: محاولة التوصل إلى نمط بديل للتنمية،» ترجمة نايف خرما، **الثقافة العالمية** (الكويت)، السنة ٤، العدد ٢٤ (أيلول/سبتمبر ١٩٨٥)، ص ١٥.

(٢١) نادر فرجاني، «عن غياب التنمية في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٦٠ (شباط/فبراير ١٩٨٤)، ص ٦ ـ ٣٤.

جهة، ورفض لهذا الوضع في أعماق طبقات اللاشعور من جهة أخرى، لما تُرتب عليه من أمراض اجتماعية، تتمثل في التفكك الأسري، والشعور بالغربة، والانعزالية، وتغلّب الروح الفردية، وهي أمراض تبدد جهد الأمة وثرواتها وتفقدها تجانسها وتمسخ كيانها. لقد أدت قوة الاستهلاك إلى إضعاف قيم التآزر والتعاون والتضحية، هذه القيم التي لا مجال لبناء قاعدة انتاجية، ومن ثم لا مجال لتحقيق تنمية حقيقية، من دونها.

وما يبشر بالخير إزاء هذه الصورة القاتمة للوضع العربي المعقد، ظهور عدد من الباحثين العرب الجاذين ومؤسسات الأبحاث العربية[٢٢]، التي أخذت على عاتقها دراسة التجربة التي خاضها الوطن العربي خلال العقدين الماضيين في محاولاته التنموية وتحليلها، وخرجوا بفكر متقدّم نسبياً، ولكنه ما زال بحاجة إلى مزيد من التعمق والترجمة إلى صيغ قابلة للتطبيق والدعم والمساندة، للتأثير في الجماهير العريضة وصانعي القرارات. ولعل أهم ما يحتاج إليه هذا الفكر هو إعطاء القدوة على الإيمان به، والسلوك بموجبه والتضحية في سبيله من قبل العناصر الصانعة له.

ومن نافلة القول أن نذكر هنا أنه لا سبيل إلى تنمية عربية رشيدة إلا بنمو الأساس الفكري والتنظيمي لعملية التنمية، من خلال منظور تكاملي لجميع الأبعاد الكونية والقومية والقطرية الخاصة بها، بحيث يكون هذا النمو قادراً على التجسد في مؤسسات فكرية مستقلة وراسخة وسليمة، وقادرة على زرع إرادة مجتمعية للتنمية وإنمائها، وعلى تأصيل كيفية تحقيقها وتنظيمها.

والقوة الدافعة للنشاط التنموي الرشيد ينبغي أن يكون قوامها الإيمان برسالتنا في تحقيق التوازن بين المادي والروحي، وإحلال التآزر والتعاون محل الفردية والتنافر، وهي قيم سبق للعرب أن حملوا صوراً منها إلى العالم، ولعل هذا هو جوهر رسالتهم الخالدة، ومن ثم، فإن مهمة التنمويين العرب تبدأ بتدعيم هذه القيم في ما بينهم وفي مجتمعاتهم من جهة، وفي العمل على تقويض القيم المادية في مراكزها الرئيسية من جهة أخرى، لأن ذلك من شأنه أن يساعد على إضعاف قوة الإبهار التي تمارسها هذه المراكز، وهذا أمر يتطلّب اتّباع استراتيجيا بعيدة المدى، تأخذ في اعتبارها المساهمة في تغيير البيئة الفكرية لصانعي القرارات. إنها مهمة نضالية بلا ريب.

ولذلك، ينبغي أن يشمل عمل التنمويين العرب مجالات عالمية وقومية وقطرية، فعلى الصعيد القطري هناك الحاجة للعمل المستمر، على إنضاج المناخ الديمقراطي الكفيل بإنماء البيئة الصالحة لصنع القرارات الصائبة التي تحقق الفائدة المثلى قطرياً وقومياً في آن معاً. أما على الصعيد القومي، فهناك الحاجة للعمل على بلورة الصيغ السليمة نفسياً واجتماعياً، لوضع مبادئ التكامل العربي موضع التنفيذ، انطلاقاً من

---

(٢٢) نشير على سبيل المثال لا الحصر إلى نتاجات المعهد العربي للتخطيط في الكويت ومركز دراسات الوحدة العربية في بيروت.

معطيات الواقع. وعلى جميع الصعد، هناك حاجة للعمل على التبصير بالكارثة التي ستحلّ بنا وبالعالم جرّاء تقليد النموذج الاستهلاكي، ولضرورة البحث عن حل. والأمر مرهون، في النهاية، بمدى القدرة على النفاذ إلى وعي الجماهير وصانعي القرارات، وبما تختاره الأمة: أتبعية، واستهلاك أكثر، ونضوب مصادر أسرع، وأضرار بالبيئة أكبر، وأمراض بدنية ونفسية واجتماعية، وفناء لنا وللبشرية، أم اضطلاع برسالة لنشر قيم الاعتدال والعدالة والتنمية، وممارستها بالاعتماد على الذات، والمحافظة على المصادر الطبيعية والبيئية، وتحقيق لسلامة البدن والنفس والمجتمع، وضمان استمرارنا كأمة؟

لقد تعثرت جهود التنمية في الوطن العربي خلال العقدين الماضيين لأسباب عديدة، نذكر منها قوة الاستهلاك، وغياب النسق، وغياب الفكر التنظيمي الإداري. وقد رافق ذلك كله تشويه في الوجدان، وتلاشٍ للأحساس بالهوية، وفقدان الكثير من الحماسة والعفوية في التآزر والتعاون والتصدّي للمهام الصعبة، جرّاء الضربات المتلاحقة والمعارك الجانبية المحكمة التخطيط لتحقيق هذه الغاية بالذات، أي تشويه الوجدان، وتعطيل القدرة على العمل الخلاّق، ومن ثم فرض التبعية. وبرغم ذلك كله ظهرت، كما ذكرنا سابقاً، جهود حاولت الاستفادة من التجربة وتصدّرت لدراستها وتحليلها، وأعطت الدليل على أن في الأمة رجالاً لا يفقدون الرؤية مهما اشتدت العتمة من حولهم.

ولو رغبنا في تكوين تصور أوّلي لدينامية التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية الشاملة لوجدنا أن الشكل رقم (٤ ـ ٣) يمثلها في تصورنا خير تمثيل، لأنه يوجز القضايا الرئيسية للفكر التنموي العربي المعاصر، ويوضح علاقاتها بعضها ببعض، ويسمح لنا بتكوين فكرة عن موقعنا على طريق التنمية. وفي تقديرنا، في ضوء هذا الشكل، أن مجتمعاتنا العربية ما زالت، بدرجات متفاوتة، تتخبط وتتطاحن وتتمزق تحت تأثير متغيرات فعّالة، أهمها: القوة الاستهلاكية، والعدوان الخارجي، وقصور مفهوم التنمية الذي ساد، وغياب النسق، وما ترتّب على ذلك من ممارسات خاطئة تتضاعف باستمرار، نتيجة للمنطلقات الخاطئة في التوجه والممارسة. إن المتغيرات الفعالة تصب على منطقتنا بتخطيط مبرمج، لإدامة هذه المرحلة، ولإحباط محاولات البحث عن حل، ولإضعاف القدرة على مقاومة تزييف الواقع، ولمنع تشكيل قلق موضوعي، ولتهديم أي إدراك مؤسسي لضرورات التغيير، ولتوجيه الارادة الاجتماعية والطلب الاجتماعي الفعّال والإرادة السياسية نحو الاستهلاك، بدلاً من التوجّه نحو بناء القاعدة الانتاجية، ولتكوين قيادات سياسية غير ملتزمة بالتنمية (أو غير قادرة على تصور ديناميتها ومرتكزاتها)، ولتكوين فئات مستفيدة، أو ضيّقة الأفق تحول دون قيام الطليعة المفكرة بواجبها في تبصير الجماهير وصانعي القرارات، وتعمل بوعي، أو بغير وعي، على طرد هذه الطليعة وإبعادها. وبذلك لم يجر، عموماً، إلا في نطاق محدود،

الشكل رقم (٤ ـ ٣)

دينامية التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية الشاملة

متغيرات فعالة في مجتمع راكد

الصدمة الحضارية

مؤشراتها
- التخبط
- التطاحن
- التمزق

البحث عن حل يصون الوجود الحيوي ويحقق التطور الحضاري

تزايد الوعي بالواقع

القدرة على مقاومة تزييف الواقع

القلق الموضوعي

الادراك المؤسسي لضرورات التغيير

الارادة السياسية للتنمية

الطلب المجتمعي الفعال

الارادة الاجتماعية للتنمية

الادارة المجتمعية للتنمية

قيادة سياسية ملتزمة بالتنمية

ادارة التنمية

آلية التنمية

التحولات الهيكلية

القاعدة الاجتماعية ـ المادية للتنمية

عملية التنمية المدعمة ذاتياً

المصدر: علي خليفة الكواري، «نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية،» المستقبل العربي، السنة ٥، العدد ٤٩ (آذار/مارس ١٩٨٣).

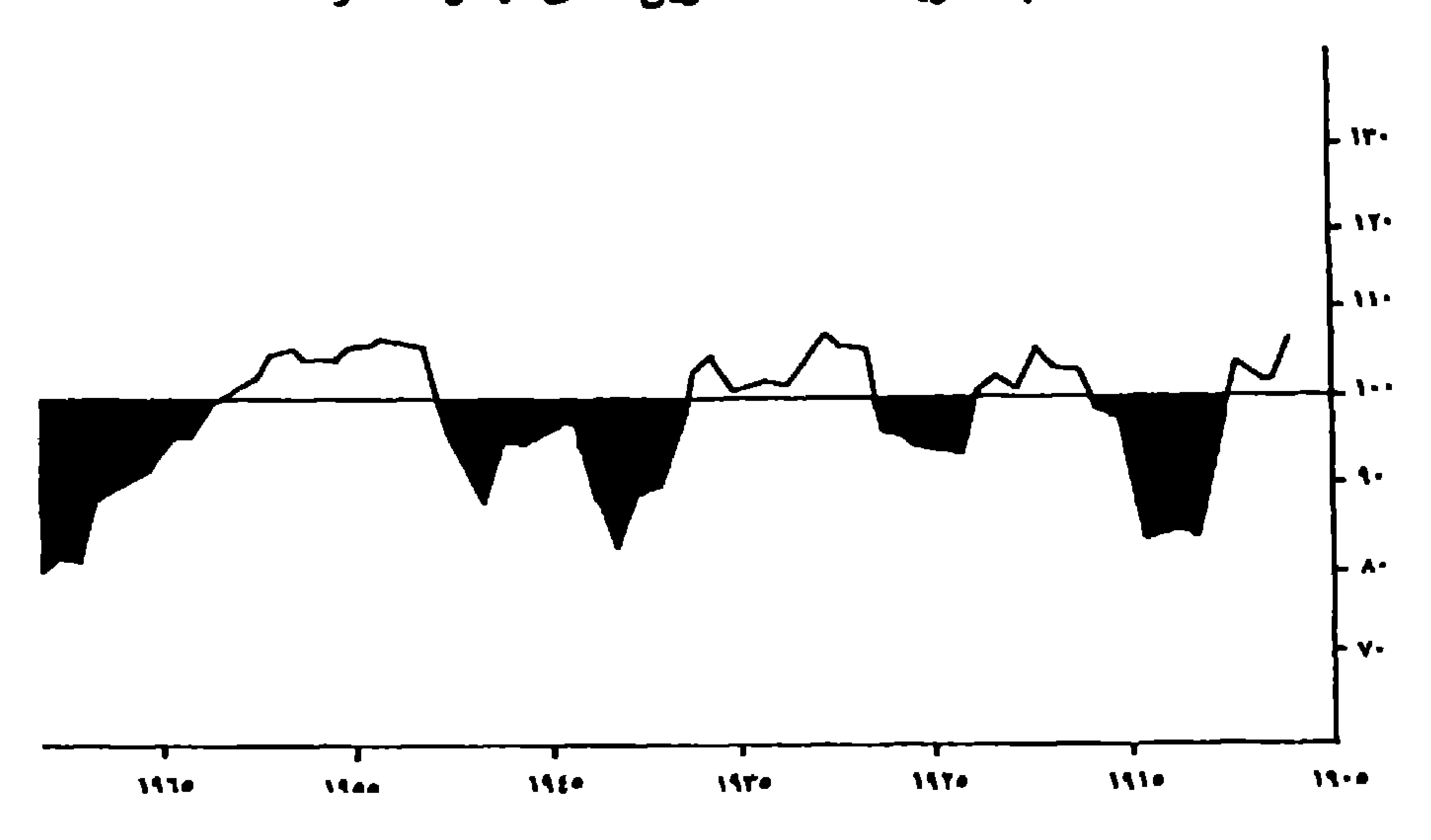
تكوين آلية سليمة للتنمية، وتحولات هيكلية صحيحة أو تنمية معتمدة على الذات. وأخيراً، لم يكن هناك تفاعل كاف إلا ضمن نطاق محدود، بين محاولات البحث عن حلّ يصون الوجود الحيوي، ويحقق التطور الحضاري والقاعدة الاجتماعية المادية للتنمية (بمعنى أنه لم يكن هناك تغذية استرجاعية) من جهة، وبين هذه المحاولات وما يجري في المجتمعات الصناعية من بلورة فكر جديد، وتحوّلات جارية، ينبغي الاستفادة منها في ترشيد التنمية العربية من جهة أخرى.

من الأمور التي يعتمد عليها نجاح جهود التنمية، توافر فهم سليم للأساس المادي (الطبيعي) الذي تجري عليه هذه الجهود، وهذا الأساس تشكّله الأخطار الطبيعية، بما تشتمل عليه من جفاف وزلازل وبراكين وفيضانات، كما تشكّله المصادر الطبيعية، بما تشتمل عليه من تربة ومياه ومعادن، وهي جميعها عناصر محدّدة للتنمية، ومن ثم، فإن إغفال ما تقدّمه علوم الأرض بشأنها من معلومات، من شأنه أن يؤدي إلى توجيه جهود التنمية وجهة خاطئة.

والأمثلة على الإغفال المشار إليه كثيرة، بيد أن واحداً منها جدير بإلقاء بعض الضوء عليه هنا، ألا وهو مسألة الجفاف في السهل الافريقي وأبعادها التنموية. فمع أن السجلات الخاصة بسقوط الأمطار في منطقة السهل الأفريقي (Sahil) متوافرة منذ عام ١٩٠٥ (انظر الشكل رقم (٤ ـ ٤))، وهي تبين أن هناك تعاقباً لفترات الجفاف والمطر، حيث نرى أن هناك فترات يمكن أن يكون فيها معدل هطول المطر أعلى من المعدل وأخرى أقلّ من هذا المعدل، إلا أن هذه الحقيقة تبدو غائبة عن المعنيين. ففي غياب التخطيط والتوجيه والادارة الفعالة، سرعان ما تُنسى فترة الجفاف إذا ما هطل مطر بمعدل عال في إحدى الفترات، فيتكاثر الناس وتتكاثر الماشية. وعندما يأتي الجفاف تقع الكوارث، ليس فقط بسبب جفاف المحصول الزراعي، وموت المواشي، والبشر فحسب، ولكنها تقع أيضاً بسبب هجوم المصابين على مناطق أخرى لم تتعرض للجفاف. وعند وقوع الجفاف وما يصاحبه من كوارث، يبدو الجميع وكأنهم أخذوا على حين غرّة. وتتكرر المشكلة لأن المسؤولين والسكان تخدعهم فترة المطر الوفير الذي يأتي بين فترتي جفاف، فيتوهمون أن الكارثة لن تحدث ثانية. والأمر شبيه بذلك أيضاً بالنسبة إلى أخطار أخرى، كالزلازل والبراكين، في حين أن الصورة لا بد أن تكون مختلفة عند النظر إلى فترة زمنية أكبر، أو عند رسم مواقع الأخطار على خريطة وتحديدها بالمقياس المناسب. وهناك الكثير الذي يمكن لعلوم الأرض أن تقدّمه عن طريق استيعابها بالقدر الكافي في مجهودات التخطيط، نحو زيادة مصداقية التنبؤ العلمي بحدوث الزلازل، وأخطار الانزلاقات الأرضية، والفيضانات، ونحو تلافي ما يترتّب على كل ذلك من أخطار كحدوث الوفيات، وانهيار المنشآت، وتعرض الخزّانات وخطوط الأنابيب والطرق والسكك الحديد للانهيار والتلف عن طريق وضع المعايير والمواصفات اللازمة.

الشكل رقم (٤ ـ ٤)

النسبة المئوية للمعدل الطويل المدى لهطول المطر



ـ معدل هطول المطر لفترات كل منها خمس سنوات في منطقة السهل الافريقية، ١٩٠٦ ـ ١٩٦٩ موضحاً التتابع الدوري لفترات الجفاف (مظللة)، وهطول المطر الذي يزيد عن المعدل.

المصـــدر: A. H. Buting and J. Elston, «Deserts, Drought and Famine,» in: Vivian Fuchs, ed., *Forces of Nature* (London: Thames and Hudson, 1977), p. 149.

وفي ما يتعلق بالمصادر الطبيعية، لا تخفى أهمية علوم الأرض في تحديد المواقع المثلى للاستثمار في بناء سدود أو برامج حفر آبار للكشف عن المياه الجوفية وانتاجها أو غير ذلك من القضايا التي قد تثار لذرائع سياسية، في حين تعتمد الاجابات الصحيحة على علوم الأرض، ولا تخضع بالضرورة للرغبات السياسية. لقد جرى توظيف استثمارات هائلة في مشاريع ريّ فاشلة، بناء على الاعتقاد السائد لدى الكثيرين بأن أية تربة لا تحتاج إلا إلى الماء لكي تصبح منتجة زراعياً، دون أن تؤخذ ملوحة التربة وطبيعتها بنظر الاعتبار، في حين أن صرف القليل من المال ـ بالمقارنة مع ملايين الدولارات التي تصرف على مثل هذه المشاريع ـ على مسوحات ودراسات تستخدم فيها علوم الأرض، كان من شأنه أن يحدّد مدى صلاحية الأراضي للزراعة، ومن ثم تجنّب صرف الاستثمارات في غير مواضعها الصحيحة.

لقد أصبح من الواضح الآن، أن العديد من المشاكل التي يواجهها المخططون إنما يعود إلى وقوع ما يعنيهم من مناطق ضمن حدود نظم بيئية تفوق حدودها حدود هذه المناطق. كذلك، فإن البلدان ذات المساحة الكبيرة يمكن أن تتضمن عدداً من

المشاكل البيئية المختلفة، وبخاصة عندما يمتد البلد الواحد عبر أكثر من نطاق مناخي واحد، أو عبر أكثر من منطقة جيولوجية واحدة. وهذا بطبيعة الحال أمر بديهي بالنسبة إلى الجيولوجي أو المخطِّط. بيد أن المشكلة تكمن في مدى إدراك مواضع، ومغزى، الحدود الفاصلة بين نظامين بيئيين مختلفين. ومن هنا تأتي الحاجة إلى الاقتناع بأن لدى علوم الأرض وسائل لتحديد طبيعة وامتداد كل من النظام البيئي ومكوناته، بما تشمله من مقدار انحدار وطبيعة جيولوجية، وتصريف مياه، ونوعية تربة، ونبات، ومناخ، وهيدرولوجيا، وعلاقات بيئية[٢٣].

ومهما كانت الدوافع السياسية التي تكمن وراء القرارات، فإن هذه القرارات لن تنجح ما لم يُؤخذ بنظر الاعتبار المقيّدات الطبيعية الخاصة بالمنطقة المعنية بالتخطيط، كما لا يمكن أن يتوفر النجاح للعملية التخطيطية، ما لم يتوافر أساس كاف من بيانات العلوم الأرضية المتعلقة بالمشروع، وما لم يتوافر فهم كافٍ لما تنطوي عليه هذه البيانات والمعطيات وأية تحليلات تقوم على أساسها. ولهذا الغرض، لا بد من وجود مؤسسات دائمة لجمع البيانات وتحليلها، وبخاصة عندما تكون هناك حاجة إلى بيانات إضافية عبر فترة طويلة من الزمن. ومن جهة أخرى، فإنه لا معنى لإقامة الأجهزة الخاصة بأبحاث الأخطار الطبيعية والمصادر الطبيعية والنظم البيئية، ما لم يجر استيعاب المعلومات التي يتم الحصول عليها استيعاباً تاماً في العملية التخطيطية. وللأسف، فإنه بالرغم من أن الأسلوب القديم في تأسيس إدارات منفصل بعضها عن البعض الآخر تماماً، لكل من الطوبوغرافيا والجيولوجيا والتربة... الخ، لم يعد ملائماً، فإننا ما زلنا في العالم الثالث نعمد إلى هذا الأسلوب المُكلف الذي يقيم الحواجز بين مختلف المتخصصين، الأمر الذي يتعارض تماماً مع العملية التخطيطية.

يمثل الشكل رقم (٤ ـ ٥) مخطَّطاً لاستيعاب العلوم الأرضية في العملية التخطيطية المتعلقة بأي مشروع لاستعمال الأراضي بمعناها الواسع، وذلك على أساس اعتبار معطيات البيئة الطبيعية جزءاً لا يتجزأ من مجمل قاعدة البيانات التي تتخذ على أساسها القرارات التخطيطية، حيث نلاحظ ما يلي:

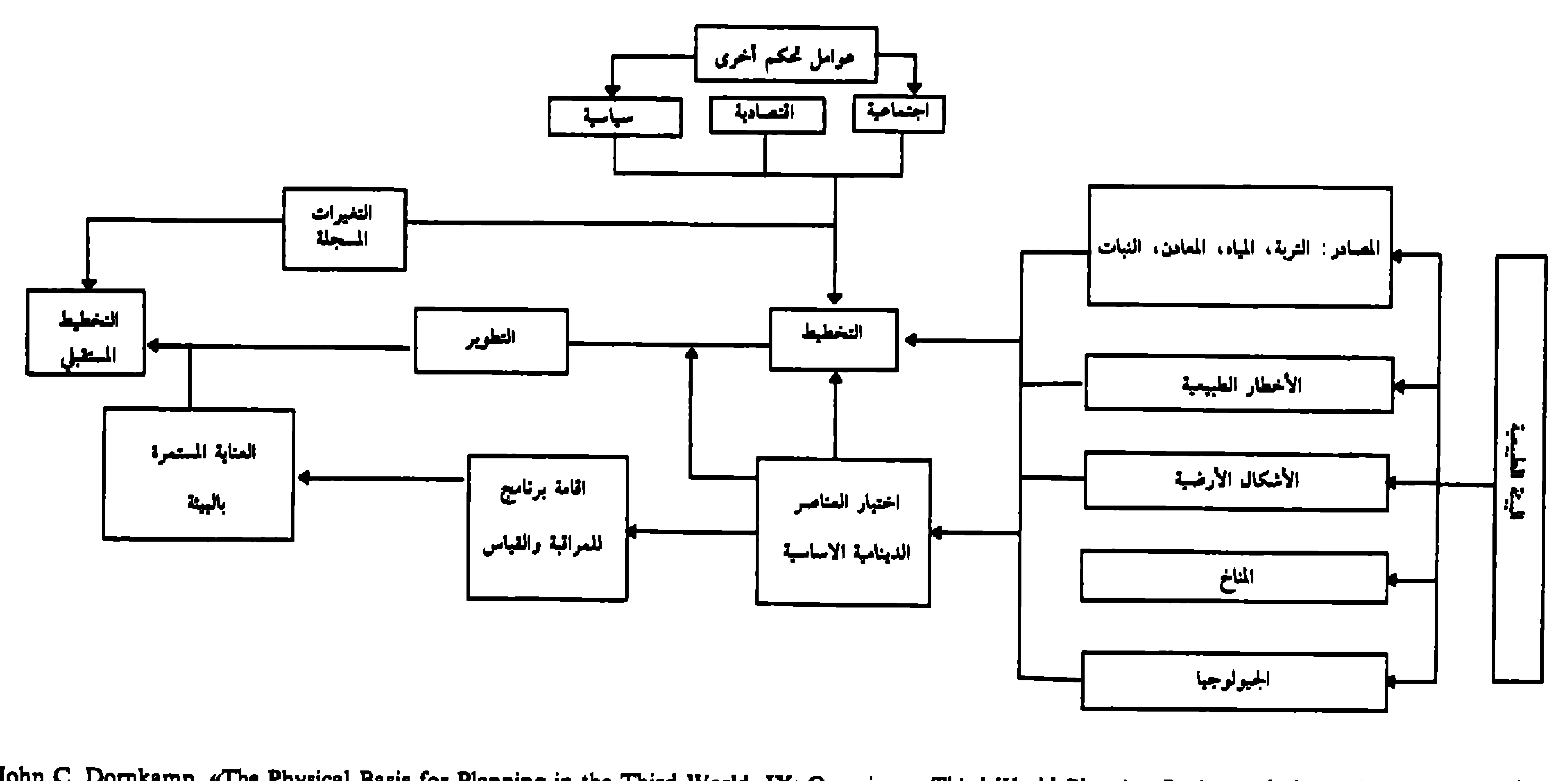
ـ تغذية العملية التخطيطية بمدخلات عامة عن البيئة الطبيعية (بما تشمله من مصادر ـ تربة، مياه، معادن، نبات ـ وأخطار طبيعية، وأشكال أرضية، ومناخ وجيولوجيا، كما تغذّى هذه العملية بعناصر دينامية مختارة من البيئة الطبيعية).

---

(٢٣) انظر: John C. Doornkamp, «The Physical Basis for Planning in the Third World,» *Third World Planning Review*, vol. 4, no. 1 (February 1982), pp. 14-19.

الشكل رقم (٤ ـ ٥)

البنية المتكاملة لعلاقة علوم الأرض بعملية التخطيط



المصـــــدر: John C. Dornkamp, «The Physical Basis for Planning in the Third World, IX: Overview,» *Third World Planning Review*, vol. 4, no. 3 (August 1982).

- تغذية العملية التخطيطية بمدخلات اقتصادية واجتماعية وسياسية.

- صياغة برامج مراقبة بموجب العناصر الدينامية البيئية المختارة.

- يغذّى كل من مخرجات التخطيط والعناية المستمرة بالبيئة، بمخرجات من برامج مراقبة العناصر الدينامية البيئية المختارة.

- التخطيط للمستقبل بموجب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المسجلة، والخبرات المتحصّلة من التنفيذ أو التطوير، والعناية المستمرة بالبيئة.

وعملية الاستيعاب هذه تشتمل على: مراقبة المعالم الرئيسية للبيئة خلال مدة تتجاوز مدة أعمال الإنشاء، والاستعداد للاستجابة بموجب مؤشرات ما قد ينتج من تأثيرات ضارة، والقدرة على التمييز بين التأثيرات الطبيعية وغير الطبيعية - بمعنى أنه ينبغي الحرص تماماً، في تقويم التغيرات الحادة في أي من معالم البيئة، قبل أن يسمح له بالتأثير في الخطة، ذلك أن بعض النظم البيئية تشتمل على تغيّرات حادة كجزء من طبيعة هذه النظم، والمحافظة على التنوّع في البيئة (Variability) من أجل ادامة المقدرة الرجوعية (Resilience) للبيئة (التي في غيابها ينشأ تدهور سريع للبيئة)، والعمل بصورة مشتركة بين المخطط وباحث العلوم الأرضية منذ بداية المشروع بحيث تكون هناك فرصة لتكامل الأفكار والمعلومات، بهدف جعل المشروع أسلم ما يمكن، من الناحية العلمية، إضافة إلى تحقيق الأهداف الأصلية للمشروع[٢٤].

إن للعلماء والباحثين في مجال العلوم الأرضية، إلى جانب غيرهم من العلماء والباحثين، دوراً بالغ الأهمية في استكشاف الأبعاد القطرية والقومية والعالمية للتنمية وتوجيه مسارها، في ضوء أحدث نتائج هذه العلوم، وما يتعلق منها باستغلال المصادر الطبيعية، والمحافظة عليها وعلى البيئة بصفة خاصة. ودورهم هذا ينبغي ألّا يقتصر على تنفيذ ما يسند إليهم من مهام في وظائفهم المعاشة، بل ينبغي أن يأخذوا زمام المبادرة بأنفسهم، من خلال أنشطتهم العلمية عبر الاتحادات والجمعيات العلمية والمهنية، لبلورة المسائل المهمة المتعلقة بتخصصاتهم، وبالتنمية المعتمدة على الذات، والسعي للتوعية بأهمية هذه القضايا وإيجاد الحلول لها. وبوسعهم أن يقوموا بذلك، بهدف ترشيد جهود التنمية في بلادهم، وبهدف المساهمة في تحليل الأزمة التي يمر بها العالم، جراء الاستغلال الجائر للمصادر الطبيعية، وانتهاك البيئة الطبيعية، ولا سيما بعد أن بدأت طليعة علماء العالم ومفكريه تدرك ما لهذه الممارسات من أثر في قيادة الإنسانية إلى طريق مسدود (Blind Alley). بيد أن النجاح على هذا الصعيد يعتمد على إيمان العلماء والباحثين والمفكرين قبل غيرهم، بالمثل والقيم التي توازن بين المادي

---

(٢٤) John C. Doornkamp, «The Physical Basis for Planning in the Third World IX: Overview,» *Third World Planning Review*, vol. 4, no. 3 (August 1982), p. 242.

والروحي، ولا تُغلّب المعرفة العقلانية على الحكمة، ولا التنافس على التعاون، ولا استغلال المصادر الطبيعية على المحافظة عليها، ولا تأكيد ذات الفرد على تكامله مع المجموع. فمن دون هذه القيم، لن يتمكنوا من توفير أهم مستلزمات التنمية، ألا وهي القدرة على التواصل في ما بينهم، والعمل بتآلف، وتطوير المستويات التجريدية العليا التي تستوعب تعددية التخصصات وتداخلها، في بحث مختلف المسائل المهمة ومعالجتها بما يؤدي إلى ايجاد الحلول المثلى، وتجنّب الهدر الذي يترتب على المقاربات الضيقة الأفق، والواحدية التخصص.

الفصل الخامس

دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي: قضايا عامة ونظرة مستقبلية(*)

ابراهيم سعد الدين عبد الله(**)

مدخل

يعود موضوع دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي ليصبح من جديد أحد أهم الموضوعات التي تدور حولها المناقشة والجدل. ويشمل الحوار والصراع حول هذا الموضوع فئات اجتماعية متعددة وكثيرة، تتضمن القادة السياسيين والمسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال والأكاديميين ومنظمات العاملين.

لقد لعبت الدولة دوراً قيادياً مهماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، في الفترة التي تلت الاستقلال. وتوسع دور الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل خاص في مجموعتين من الأقطار العربية: الأنظمة العربية «ذات التوجه الاشتراكي»، وبلدان النفط العربية التي تمتلك فيها الدولة المورد الأساسي للبلاد، والذي هو المصدر الوحيد لعملية التحديث والتنمية، رغم أن هذه المجموعة الأخيرة من الأنظمة تهدف في مجموعها إلى تشجيع تنمية «رأسمالية» فيها. وكانت الدولة في الحالين هي الأداة الأساسية لاستعادة المجتمع لموارده التي كانت تخضع بالكامل للسيطرة الأجنبية.

(*) نشر هذا البحث في: المستقبل العربي، السنة ١٢، العدد ١٢٧ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩)، ص ٤ ـ ٣٦.

(**) مدير مكتب منتدى العالم الثالث ـ مكتب الشرق الأوسط.

وبينما أقدمت الأنظمة «ذات التوجه الاشتراكي» على توسيع حدود الملكية العامة وتدخل الدولة، إلى آفاق أوسع لضمان السيطرة على الموارد المحدودة وتعبئتها لخدمة التنمية وتخصيصها طبقاً للأولويات التي تحددها هي، فإن ملكية الدولة لجل الموارد قد أدت في الحالة الثانية إلى أن تلعب الاستثمارات العامة الدور الأساسي في تطوير المجتمع، حتى في الحالات التي سعت الدولة إلى تخصيص الموارد ونقل جزء مهم منها لملكية القطاع الخاص.

وقد أدت تطورات محلية وعالمية متشابكة ومتداخلة إلى انبعاث الجدل والحوار من جديد حول دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وبخاصة في البلدان العربية غير النفطية. ويقف على رأس هذه التطورات ما حدث من تغيرات في أوضاع السلطة والأوضاع الطبقية والاقتصادية في الأنظمة العربية «ذات التوجه الاشتراكي» نفسها. لقد حملت هذه الأنظمة بوزر هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ وبمسؤولية عدم القدرة على الخروج من واقع الهزيمة وتحقيق نهضة عربية جديدة. وحدث في عدد من تلك الأنظمة تحولات جذرية في التوجه الاقتصادي والاجتماعي نتيجة لتولي قيادات جديدة للسلطة، ولأن التراكم المالي الذي حققته بعض القيادات الادارية والسياسية عن طريق الانحرافات واستغلال النفوذ، أدى إلى نشوء فئات اجتماعية جديدة من داخل الأنظمة ذاتها تتطلع إلى توفير حرية الاستغلال الرأسمالي لما راكمته من أموال. هذا إضافة إلى أن المرحلة النفطية التي أعقبت حرب عام ١٩٧٣ واتساع حجم الهجرة إلى الخارج، وزيادة حجم مدخرات العمال المهاجرين، قادت إلى اتساع شديد في قاعدة الملكية الخاصة في تلك المجتمعات من ناحية، وإلى صعوبة الاعتماد على وسائل الرقابة والضبط لتعبئة المدخرات التي تتم في مجتمعات تقع خارج نطاق سلطة الدولة الوطنية من ناحية أخرى، الأمر الذي أجبر الدولة على اللجوء إلى أنواع من التشجيعات والحوافز التي تضمنت بالضرورة توسيع نطاق النشاط الخاص في المجتمع والحد من تدخلها هي.

وأدت هذه التطورات في كل الحالات إلى زيادة حجم القطاع الخاص ونشاطه. ولكن الأمر تعدى ذلك في العديد من المجتمعات التي كانت قد تبنت «التوجه الاشتراكي»، إذ تم التخلي عن هذا التوجه بالكامل، وحوصر القطاع العام وصفيت بعض شركاته وبيعت للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي. وانتشرت واتسعت الدعوة إلى تخلي الدولة عن دورها «الرقابي» والتدخل في الأسواق وترك الحرية بالكامل لعوامل العرض والطلب. وتتخذ القوى الرأسمالية التي تركت لها حرية النمو من جديد في هذه المجتمعات موقف الرفض الصارم من أي محاولات بواسطة الدولة لتوجيه نشاطها أو لإخضاعه للرقابة أو حتى لنظام ضريبي فعّال. وانخرط جانب مهم من هذه القوى في النشاط المالي والتجاري والعقاري حيث توجد الفرص لتحقيق أرباح عالية وسريعة. وقبلت، بل سعت، في العديد من الحالات لمشاركة رأس المال

الأجنبي للحصول على ما يمنح إلى الأخير من مزايا من ناحية، وليكون لها سند في مواجهة أي محاولات جديدة لوضع حدود على أنشطتها أو اخضاعها للتوجيه أو التدخل بواسطة الدولة، من ناحية أخرى.

وجد هذا الاتجاه تأييداً قوياً من الشركات الدولية النشاط والمؤسسات المالية الدولية التي تساندها. فالسعي لعالمية السوق، وهو أحد أهداف الشركات المتعدية الجنسيات، قد أدى إلى مزاولة الضغط من أجل «تكييف» الأوضاع الاقتصادية في أقطار العالم المختلفة ـ وبخاصة في بلدان العالم الثالث ـ لتطورات السوق العالمي وأوضاعه. وهو ما يتطلب في النهاية ترك حرية أوسع لعوامل العرض والطلب دون تدخل. وقد أتاحت المديونية الكبيرة للعديد من البلدان العربية ورغبتها في الحصول على مزيد من القروض والمساعدات، الفرصة لمزيد من الضغوط عليها بواسطة المؤسسات المالية الدولية «لتحرير اقتصادها» لا من النفوذ الأجنبي ولكن من تدخل الحكومات.

وقد وجدت هذه الاتجاهات سنداً فكرياً وايديولوجياً لها من التطورات المعاصرة في كل من المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي. إن الدول الرأسمالية التي كانت قد دخلت في مرحلة أزمة «الركود ـ التضخمي» تحت قيادة الأحزاب العمالية والليبرالية، والتي تعرضت لانحسار نفوذها الدولي أيضاً نتيجة لزيادة نفوذ المعسكر الاشتراكي من ناحية، وسعي دول العالم الثالث لإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد، بعد انتزاع دول الأوبك لحقها في تحديد أسعار منتوجاتها من ناحية أخرى، قد اتجهت بشدة إلى اليمين الذي قاد هجمة شرسة لتثبيت الرأسمالية واستعادة سيطرتها الداخلية والخارجية. واختارت القوى الرأسمالية الحاكمة اعطاء الأولوية لمحاربة التضخم، ولو على حساب زيادة البطالة، وقادت لذلك هجوماً حاداً على الكينزية والسياسات التي ترتبت عليها والخاصة بتدخل الدولة لتحقيق العمالة الكاملة. وانتقدت السياسات التي اتبعت في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية لتحقيق «دولة الرفاهية» وللانفاق على الخدمات الاجتماعية من الضرائب ولتوسيع حجم القطاع العام. واعتمدت لذلك اتباع سياسات نقدية انكماشية للحد من التضخم وتخلت عن الإنفاق على العديد من برامج الخدمات الاجتماعية، كما باشرت بإعادة العديد من مؤسسات القطاع العام إلى الملكية الفردية. ونادت بأن يتم تمويل العديد من الخدمات بواسطة المستفيدين منها بدلاً من الاعتماد على الضرائب كمصدر للتمويل. واستندت إلى التقدم التقاني والعلمي الذي حققته، وإلى تحكمها في الأسواق المالية والنقدية لتعيد دول العالم الثالث إلى «حجمها الطبيعي» ولكي تفرض عليها إعادة تكييف أسواقها لتتماشى مع التطورات المعاصرة للرأسمالية، والتي تتجه بسرعة إلى مزيد من العالمية.

كانت الفترة منذ منتصف السبعينيات حتى الآن هي أيضاً فترة ظهور ثم تفاقم

أزمة المجتمعات الاشتراكية، والتي أدت إلى إعادة نظر شاملة في أساليب ادارة المجتمع وادارة الاقتصاد الوطني في اتجاه مزيد من الديمقراطية والمصارحة والمشاركة سياسياً، وفي اتجاه الحد من التدخل الإداري بواسطة الدولة في نشاط مؤسسات الانتاج وإعطائها حريات أكبر، والحد من التخطيط التفصيلي والاعتماد بدرجة أكبر على السوق وعلى المؤشرات والدوافع الاقتصادية لتوجيه النشاط الاقتصادي. وقد تضمنت اتجاهات الاصلاح اعطاء دور أكبر لمنظمات المجتمع المدني، وتوسيع نطاق النشاط التعاوني، والنشاط الاقتصادي الفردي الذي لا ينطوي على استغلال، فضلاً عن إباحة المشاركة الخارجية وتشجيعها في إنشاء مشروعات مشتركة على أرض الوطن لتسريع التطور التقاني وزيادة امكانات التصدير إلى الخارج.

استندت القوى الساعية لتقليص حجم القطاع العام ولتحديد دور الدولة في البلدان العربية ودول العالم الثالث الأخرى إلى ذلك النقد الذي يوجه للتجربة الاشتراكية المعاصرة من الداخل لتكثيف هجماتها وسعيها لإطلاق الحرية لرأس المال المحلي والأجنبي دون قيود، ولابقاء تدخل الدولة في أدنى الحدود الممكنة.

في هذا الإطار وفي هذا الجو السياسي والاقتصادي، تعود قضية دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي لتصبح من جديد مركزاً للاهتمام ومحوراً للصراع الفكري والسياسي. وتقدم هذه المقالة التي تعبر عن وجهة نظر كاتبها بعض قضايا الصراع الرئيسية.

أولاً: أهمية استبعاد المطلق والمجرد

إننا إذ نعلن مقدماً أننا نعرض وجهة نظر، ولا نطرح ما يمكن أن يدعى الموقف العلمي الصحيح من القضايا موضع المناقشة، فإن ذلك يعود إلى أنه لا يوجد، في رأينا، ما يمكن أن يدعي أنه كذلك.

ورغم أن طبيعة الدولة هي واحدة في التحليل الأخير، فإن أنماط الدول وعلاقاتها بمجتمعاتها، وبالتالي أبنيتها وممارساتها تختلف من مجتمع إلى آخر ومن حقبة تاريخية معينة إلى أخرى. إن الدولة عموماً هي نتاج للمجتمع في مرحلة من مراحل تطوره. وهي نشأت عندما برزت الحاجة إلى وجود قوة أو سلطة على رأس المجتمع، وهي جزء منه وإن بدت مستقلة نسبياً عنه وعن طبقاته المتصارعة، وذلك من أجل حماية الاستقرار وتوفير الشروط الضرورية لاستمرار المجتمع في إعادة انتاج ذاته ومنع الصراع بين الطبقات من وصوله إلى درجة تهدد بانهيار المجتمع، فضلاً عن حماية المجتمع من محاولات العدوان الخارجي. إن تلك القوة أو السلطة رغم ما يبدو من استقلالها تكون في الواقع خاضعة لهيمنة الطبقة أو الطبقات الاجتماعية السائدة والتي تختلف بين تنظيم اجتماعي - اقتصادي وآخر.

ومع أن الوظيفة الأساسية للدولة تكون في كل الحالات تحقيق تماسك التكوين الاقتصادي ـ الاجتماعي ووحدته، فإن هذه الوظيفة تتخذ أشكالاً مختلفة باختلاف أساليب الانتاج السائدة ومن ثم التكوين الاقتصادي ـ الاجتماعي المعين في وقت محدد، وباختلاف الارث التاريخي والثقافي، والبيئة الجغرافية، وطبيعة الموارد ومدى اتساع الرقعة وغير ذلك. كما أن حدود نشاط الدولة والأبنية والمؤسسات التي تعتبر جزءاً منها ومدى اتساعها أو انكماشها وأولويات نشاطها تتأثر أيضاً بالأهداف التي تسعى إليها القوى السياسية التي تباشر الحكم. ودون الدخول في أي تفصيلات بهذا الشأن نضرب أمثلة فقط لتوضيح ما نذهب إليه.

١ ـ أثر اختلاف الموارد

نكتفي في توضيح تأثير طبيعة الموارد والنشاط الاقتصادي، الذي يعتمد عليه المجتمع، في دور الدولة وممارساتها، أن نشير إلى أنه حتى في أقدم العصور التاريخية، مارست الدولة في المجتمعات النهرية التي كانت تعتمد على تنظيم الري، كمصر وبلاد ما بين النهرين، مهاماً اقتصادية تختلف عما كانت تمارسه الدول المدينية في المجتمعات التي نشأت عند مفترق طرق التجارة والقوافل في المنطقة العربية. أما في العصر الحديث فقد أدى الاعتماد شبه الكلي لمجتمعات عربية على النفط إلى تعظيم دور الحكومات الاقتصادي في المجتمعات حتى في أشدها تمسكاً بأفكار الحرية الاقتصادية وتشجيعها لنمو القطاع الخاص والرأسمالية.

٢ ـ اثر اختلاف النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي

إن المقارنة بين دور الدولة في حالة المجتمعات قبل الرأسمالية، وفي المجتمعات الرأسمالية والمجتمعات الاشتراكية تبرز الاختلاف الواضح في ممارسات الدولة التي ترتبط بالتغيير في التنظيم الاقتصادي ـ الاجتماعي.

لقد كانت الدولة **قبل الرأسمالية** دولة سلطوية تمارس قدراً كبيراً من التدخل والسيطرة وتفرض درجة عالية من القيود على الدخول في الأسواق وعلى ممارسة بعض الأنشطة التي كان القيام بها يتطلب الحصول على إذن خاص أو امتياز من الدولة أو العرش الذي كان يعطى للبعض دون الآخرين. وقد خضع النشاط الاقتصادي، فضلاً عن ذلك، للقيود التي كانت تفرضها المنظمات الحرفية والمهنية على حرية الدخول وعلى نشاط المهنيين أنفسهم.

وكان تدخل الدولة «قبل الرأسمالية» يختلف اختلافاً جماً في أهدافه ووسائله عن أي تدخل في مراحل تالية. وكانت الأنظمة الاقتصادية ـ الاجتماعية السابقة للرأسمالية تتصف بدرجة عالية من السكون. ورغم بعض الاهتمام بضبط بعض

الأعمال وتنظيمها، أو تطوير بعض الأنشطة، فإن أياً من الحكومات آنذاك لم يعر قضية التقدم الاقتصادي أو تنمية القدرة الاقتصادية أهمية تذكر. وكانت سلطة الدولة تستخدم بشكل مباشر وصريح لخدمة الطبقات والفئات ذات النفوذ وصاحبة الامتيازات، وللمحافظة على مصالحها وموقعها داخل الإطار الاقتصادي - الاجتماعي السائد. وكانت سياسة الحكومات تهدف بشكل عام إلى توفير العمل الرخيص الخاضع وبقاء الفلاحين والفقراء «في موضعهم الطبيعي». فالعلاقات الاستغلالية القائمة كانت تستند إلى الإملاء عن طريق استخدام قوة العناصر صاحبة النفوذ أو قوة الدولة التي كانت في الواقع أداتهم.

وقد ارتبطت نشأة النظام الرأسمالي وتطوره في أوروبا ببزوغ الدولة الوطنية الحديثة التي وحدت السوق الوطنية وأزالت القيود الداخلية على التجارة. وتطلب نمو الرأسمالية الصناعية وجود عمال لا يخضعون لقيود التنظيمات الحرفية أو سيطرة الاقطاعيين. وتبنت الرأسمالية الناشئة لذلك شعارات حرية التجارة والعمل والحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، واقتصار دورها على تنظيم التنافس في الأسواق وحمايته، حيث يؤدي سعي كل من المتنافسين لتحقيق مصالحهم الذاتية إلى تحقيق مصلحة المجتمع في مجموعه. وأدى بروز **الدولة الرأسمالية** الحديثة بالفعل إلى اسقاط عدد من القيود التي كانت سائدة في المراحل السابقة للرأسمالية على النشاط الاقتصادي، مع اختلاف في مدى عمق ذلك الاتجاه من دولة إلى أخرى. إلاّ أن سيادة مبادئ الحرية الاقتصادية والدعوة إلى تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي لم تمنعا المطالبة بأن تقوم الدولة بدور حمائي للأسواق الوطنية، لتوفير الشروط الضرورية لنمو الصناعة الوليدة في الدول التي دخلت متأخرة إلى ميدان التصنيع، كما حدث في ألمانيا والولايات المتحدة. هذا فضلاً عن استمرار الدولة في تقديم بعض السلع العامة التي يصعب انتاجها بكفاءة في إطار تنافسي. ورغم أن الأشكال القديمة من التدخل الحكومي قد تقلصت، فقد مال الدور الاقتصادي للحكومات وتدخلها في النشاط الاقتصادي إلى النمو التدريجي كنتيجة للتطور في النظام الرأسمالي نفسه. وقد نما الاتجاه إلى التدخل حتى في المجتمعات التي بقيت تتبنى ايديولوجية الحرية الاقتصادية والحد من التدخل الحكومي. والتدخل الحكومي قد بوشر في العديد من الحالات لمعالجة أزمات طارئة أو مواجهة ظروف عارضة. وأن القوى نفسها التي تدعو إلى حرية الأسواق سرعان ما تدعو الحكومات إلى تقديم يد المساعدة والتدخل لإنقاذها عندما تتعرض مصالحها لبعض الأخطار. وتميل الدولة إلى الاحتفاظ بما اكتسبته من سلطات حتى وإن زالت الأسباب التي أدت إليها.

لقد دفعت عوامل عدة إلى النمو المتسارع للتدخل الحكومي وزيادة دور الحكومة في النشاط الاقتصادي في الدول الرأسمالية خلال القرن الحالي. ومن أهم هذه الأسباب تعرض النظام الرأسمالي لسلسلة متتابعة من الأزمات الاقتصادية الدولية

وتزايد حدة الصراع الدولي الذي قاد إلى حربين عالميتين بين الدول الرأسمالية واتخاذه بعد الحرب العالمية الثانية شكل صراع حاد بين كتلة الدول الرأسمالية وكتلة الدول الاشتراكية. وقد اضطرت الحكومات خلال كلا الحربين العالميتين، إلى إحداث نوع من التعبئة الاقتصادية لتوفير الموارد اللازمة للحرب. ولم يكن مثل هذه التعبئة للموارد ممكناً بالاعتماد على عوامل العرض والطلب وحرية الأسواق. فطورت الحكومات لذلك وسائل جديدة لتوجيه النشاط الاقتصادي، استمرت في استخدام بعضها حتى بعد انتهاء القتال عندما اشتدت الحاجة إلى إعادة تعمير ما خربته الحروب. وقد اضطرت الأزمات المتعاقبة التي تعرض لها النظام الاقتصادي العالمي بدءاً من الخروج عن قاعدة الذهب في العشرينيات، ثم الكساد الكبير الذي شمل العالم الرأسمالي في بداية الثلاثينيات، وما ترتب على ذلك من بطالة واسعة وعدم استقرار، إلى دفع الحكومات إلى مزيد من التدخل الاقتصادي لحماية المصالح الوطنية والاستقرار الداخلي، وإيجاد فرص عمل للعاطلين والمحافظة على أسعار السلع الزراعية من الانهيار، وتحقيق استقرار الأسعار الداخلية، واستمرار تدفق الانتاج والاستهلاك والاستثمار في المجتمع. وقد استمرت الحاجة إلى دور حكومي فعال في ميادين التجارة الخارجية والعلاقات النقدية والمالية الدولية وفي توجيه سياسة الائتمان، ومراقبة التضخم ومواجهته، وتوفير فرص العمل، وتوجيه الاستثمار وغير ذلك في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية وحتى الآن، إما لمواجهة أو منع أزمات اقتصادية أو الحد من آثارها.

وأحد العوامل الاضافية المهمة لزيادة التدخل الحكومي وزيادة دور الحكومة في النشاط الاقتصادي في الدول الرأسمالية هو نمو حجم الوحدات الاقتصادية نفسها ونمو القدرة التنظيمية للقوى الاجتماعية المتصارعة ونضالها من أجل تحقيق مصالحها. لقد انتهت منذ فترة طويلة مرحلة الرأسمالية التنافسية التي كانت تتصف بوجود عدد كبير من الوحدات الانتاجية الصغيرة التي لا يستطيع أي منها أن يؤثر في الأسواق، والتي تأخذ الأثمان السائدة في السوق باعتبارها معطيات تتأثر بها ولا تستطيع التأثير فيها. فلقد أدت المنافسة بين الوحدة الانتاجية والتطور التقاني في العصور الحديثة إلى اتصاف الأسواق بسيطرة عدد محدود من الوحدات الكبيرة التي اكتسبت قدرات احتكارية وأصبحت تقوم بإدارة الأثمان وتحديد حجم الانتاج. وقد حاولت بعض الحكومات في البداية التدخل لمنع «الاحتكار» وللعودة بالمجتمع إلى المرحلة التنافسية دون أي نجاح. وأدت سيادة الاحتكارات إلى ضغط على الحكومات لقدر من التدخل لحماية جمهور المستهلكين والمشترين ومنع هؤلاء الذين حازوا قدرة اقتصادية أكبر من استغلال تلك القوة على حساب القوى الاجتماعية الأخرى.

وقد صاحب نمو الوحدات الانتاجية والقدرة الاحتكارية للمشروعات، تنظيم القوى الاجتماعية المختلفة لنفسها للدفاع عن مصالحها وعلى رأس هؤلاء العمال

والفلاحون الذين أدى تنظيمهم إلى زيادة قدرتهم على الصراع وعلى المنافسة. وقد تحول المجتمع الرأسمالي نتيجة لذلك من مجتمع يسوده التفاعل الحر بين العرض والطلب إلى مجتمع تتحدد فيه العلاقات على أساس من القدرة على المساومة الجماعية واستخدام مختلف أساليب الضغط. وفي مثل تلك الظروف تنشأ الحاجة إلى تدخل الدولة لتوفير الإطار القانوني والمؤسسي الذي ترتكز عليه تلك العلاقات وللعمل على الحد من تفاقم الصراعات إلى درجة تهدد استقرار النظام الاقتصادي والاجتماعي سواء عن طريق قيام الدولة بدور أساسي في إعادة التوزيع وتحقيق درجة أقل من الفروق الاجتماعية عن طريق مختلف الخدمات التي تمولها الضرائب العامة، أو باتخاذ الخطوات والاجراءات الكفيلة بتقوية الموقف التساومي للفئات الأضعف وتحسين الظروف التي تتم فيها المفاوضة الجماعية.

أدت الحربان العالميتان، وما صاحبهما من تضحيات كبيرة وقعت على عاتق الطبقات الشعبية، إلى زيادة القوة السياسية للطبقات الفقيرة والشعبية، وإلى ترسيخ الديمقراطية السياسية وتوسيع نطاقها، وزيادة احساس الطبقات الشعبية بنفوذها السياسي وقدرتها على الضغط. وقد ترجم ذلك في شكل تزايد الضغط من أجل أن تلعب الدولة دوراً مهماً في اعادة توزيع الدخل وتوفير حد أدنى من مستوى المعيشة اللائق للمواطنين، وتحقيق درجة أكبر من المساواة الاجتماعية. وقد نتج من ذلك انتشار نموذج «دولة الرفاهية» في العالم الرأسمالي حيث أصبحت الدولة مسؤولة عن تقديم خدمات التعليم والصحة والسكن اللائق لمواطنيها وتأمينهم ضد البطالة والعجز والمرض والشيخوخة. وذلك فضلاً عن تدخل الدولة تشريعياً لتحديد الحد الأدنى للأجور ولفرض حق العاملين في إجازات مدفوعة الأجر، وتحديد ساعات العمل وغير ذلك. كما مارست الحكومات التدخل للدفاع عن أسعار الحاصلات الزراعية وضمان دخل ملائم للمزارعين.

ساد هذا الاتجاه لزيادة التدخل الحكومي، وتعاظم دور الدولة في النشاط الاقتصادي في كل الدول الرأسمالية تقريباً حتى بداية الثمانينيات. وتم مثل هذا النمو لدور الحكومات سواء كانت الدولة تحت سيطرة الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية أو تحت سيطرة الأحزاب المحافظة. وتضاعف حجم الانفاق الحكومي بالنسبة إلى الناتج القومي الاجمالي بأكثر من أربع مرات ونصف المرة في المتوسط خلال القرن منذ عام ١٨٨٠ وحتى الآن حيث كانت هذه النسبة تصل إلى نحو ١٠ بالمئة في عام ١٨٨٠ وارتفعت إلى نحو ٤٧ بالمئة في المتوسط في عام ١٩٨٥.

ويوضح الجدول رقم (٥ ـ ١) حصة الانفاق الحكومي من الناتج القومي أو المحلي الاجمالي في عدد من البلاد الصناعية المنتقاة.

الجدول رقم (٥ ـ ١)
حصة الانفاق الحكومي من الناتج القومي الاجمالي
في بلدان صناعية منتقاة، ١٨٨٠، ١٩٢٩، ١٩٦٠، و١٩٨٥
(نسب مئوية)

البلد / السنة	فرنسا	المانيا	اليابان	السويد	بريطانيا	الولايات المتحدة الأمريكية
١٨٨٠	١٥	١٠	١١	٦	١٠	٨
١٩٢٩	١٩	٣١	١٩	٨	٢٤	١٠
١٩٦٠	٣٥	٣٢	١٨	٣١	٣٢	٢٨
١٩٨٥	٥٢	٤٧	٣٣	٦٥	٤٨	٣٧

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٥ (واشنطن، دي. سي.: البنك، ١٩٨٥)، جدول رقم (٢ ـ ١)، ص ٦١.

وإذا كان دور الدولة الاقتصادي قد تعاظم في النظام الرأسمالي مع مرور الزمن للأسباب السابقة الإشارة إليها، فإن دور الدولة في إقامة **الاشتراكية**، وفي تسيير المجتمع الاشتراكي وقيادة النشاط الاقتصادي فيه هو دور أساسي يبدأ مع بدء مرحلة التحول الاشتراكية ويظل ما بقي ذلك النظام.

إن أسلوب الانتاج الاشتراكي وعلاقات الانتاج الاشتراكية لا تنشأ داخل المجتمع الرأسمالي ولا المجتمعات السابقة للرأسمالية ولا تنمو تدريجياً في إطارها (مهما كانت درجة نمو الطبيعة الاجتماعية للعلاقات الاقتصادية، ومهما نما حجم القطاع العام المملوك للدولة في هذا النظام). إن نشأة علاقات إنتاج جديدة تنفي الاستغلال الرأسمالي كلية (وهو جوهر الانتقال إلى الاشتراكية) لا تتم إلا بإلغاء الملكية الرأسمالية لأدوات الانتاج. وهو أمر يستحيل أن يتحقق طالما استمرت سيطرة القوى الرأسمالية على السلطة السياسية. ومن ثم فإن نقطة البدء في إنشاء العلاقات الانتاجية والاجتماعية الاشتراكية الجديدة هي تجريد القوى الرأسمالية في المجتمع من السيطرة الاقتصادية والسياسية (سواء بالطريق السلمي أو غير السلمي للثورة) وانتقال السلطة السياسية إلى أيدي القوى التي تناضل من أجل بناء الاشتراكية (أي للطبقة العاملة وحلفائها). وتتولى السلطة السياسية الجديدة مهمتين أساسيتين في الوقت نفسه لتحقيق الانتقال إلى الاشتراكية: تصفية أسلوب الانتاج الرأسمالي وعلاقات الانتاج الرأسمالية أو قبل الرأسمالية، وإعادة تنظيم المجتمع على أسس اشتراكية تستند إلى الملكية المجتمعية لأدوات الانتاج التي تضع القوى المنتجة في خدمة المجتمع بأسره وتوجه الانتاج لتحقيق الإشباع المتزايد للحاجات المادية والروحية لمجموع الشعب، وتضمن

توزيع الناتج الصافي طبقاً لمبدأ «من كل بحسب قدرته ولكل بحسب عمله».

تلعب السلطة السياسية ممثلة في الدولة، دوراً أساسياً في كل من عمليات الهدم والبناء تلك، بغض النظر عن مدى اتساع المبادرات الجماهيرية، وبغض النظر عن مدى مركزية السلطة أو لامركزيتها، وبغض النظر أيضاً عما إذا كان النموذج الاشتراكي هو نموذج هرمي أو أمري، كذلك الذي تم بناؤه في الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الأخرى، أو إذا اتخذ نمطاً أكثر ديمقراطية وأقل هرمية يتسع لتعدد الآراء ونمو المنظمات الجماهيرية المعبرة عن الفئات العاملة المختلفة. ولا يقتصر هذا الدور الكبير للسلطة السياسية على المراحل الأولى للثورة، أي مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية وتصفية النظام الرأسمالي أو أي أشكال أخرى من العلاقات الرأسمالية، ووضع أسس النظام الاشتراكي الجديدة. إن الدولة تبقى في النظام الاشتراكي مسؤولة، ضمن أمور أخرى، عن تحديد نظم الادارة الاقتصادية في المجتمع وتطويرها، ووضع استراتيجية النمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي ومراقبة تنفيذها، كما أنها تظل مسؤولة عن رصد التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتناقضات الجديدة التي تنشأ في المجتمع، والسعي إلى حلها لمصلحة المجموع، وتكون مسؤولة بصفة خاصة عن السعي للتوفيق بين المصالح العامة للمجتمع ومصالح الفئات المختلفة فيه وعلى الأخص مجاميع العاملين والشغيلة.

إن أي تغيير في نظم الإدارة السياسية أو الاقتصادية في المجتمع الاشتراكي لا يقلل من الدور المركزي للدولة. إن التغييرات المطلوبة تتعلق أساساً بمدى مشاركة مختلف فئات الشعب في السلطة والحكم، وبنوعية الأساليب التي تطبقها الدولة لأداء دورها المركزي في قيادة المجتمع، ولكنها لا تنفي هذا الدور. ومهما أتيح من حريات ديمقراطية، وتم توسيع إطار المشاركة الجماهيرية في اتخاذ القرارات، ومهما أعطيت وحدات الانتاج من سلطة ومسؤولية في تسيير أمورها وفي تحمل نتائج نشاطها، ومهما تم من تغيير وسائل الادارة من وسائل تعتمد على الأوامر إلى الوسائل الاقتصادية، فإن دور الدولة في قيادة النشاط الاقتصادي يبقى مركزياً. وسوف تستمر السلطة السياسية على قمة المجتمع تتحرك باسمه وتلعب دوراً أساسياً في تطوره.

٣ ـ الدولة في المجتمعات النامية

كما يختلف دور الدولة باختلاف التنظيم الاقتصادي ـ الاجتماعي للمجتمعات التي توجد الدولة على قمتها، كذلك يتأثر هذا الدور بموقع المجتمع في النظام الدولي. فالدور الذي تلعبه الدولة وتمارسه في المجتمعات الصناعية المتقدمة في المركز يختلف عن دور الدولة في المجتمعات النامية، رغم أن هذه الأخيرة تبقى لتشكل مع المجتمعات الرأسمالية الصناعية المتقدمة مجمل النظام الرأسمالي العالمي.

ورغم الاختلاف الواسع بين مجتمعات الدول النامية ذاتها واختلاف مستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعي عند حصولها على استقلالها السياسي، فإن ما يطلق عليه العالم الثالث أو الدول النامية في مجملها قد ورثت عن مرحلة الهيمنة الاستعمارية أو شبه الاستعمارية اقتصادات مشوهة يتعايش في إطارها أكثر من أسلوب من أساليب الانتاج، وتتصف بمحدودية الترابط الداخلي وضعف القاعدة الانتاجية ومستوى الكفاءة والدخل بالنسبة إلى الفرد الواحد من السكان، فضلاً عن استمرار ارتباطها بالمركز بالعديد من الآليات التي تبقيها في وضع التبعية والاستغلال من قبل الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة.

كما ورثت هذه الدول أنظمة للدولة والحكم كان قد أوجدها الاستعمار أو الطبقات والفئات الاجتماعية المحلية المتعاونة معه واستخدمتها كأداة لإخضاع المستعمرات وأشباه المستعمرات واستغلالها. وكانت تلك الأنظمة تدار بواسطة المستعمرين أنفسهم أو بمساعدة أو بواسطة بيروقراطيات محلية تخضع لمساءلة مرؤوسيها من المستعمرين أو الطبقات أو العناصر المتعاونة معهم دون أن تكون مسؤولة أمام مواطنيها وبخاصة القوى الشعبية في مجتمعاتها.

وورثت فضلاً عن ذلك، هياكل مؤسسية مدنية تتصف بالضعف والتقليدية وغياب الديمقراطية، تسودها قيم تحابي الركود وتعكس حالة التخلف التي يعانيها المجتمع. وتخضع إما لسيطرة البيروقراطيين من موظفي الحكومة المعينين أو لهيمنة القوى الاقتصادية والاجتماعية المسيطرة في المجتمع المتصف بدرجة عالية من التمايز الاجتماعي، والتي تستخدم الدولة كأداة لتمكين السلطة وتعميق الاستغلال.

لقد واجهت كل تلك المجتمعات رغم اختلافها مهمة إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية متسارعة فيها. وهي مهمة تقتضي إحداث تغييرات عميقة متزامنة في كل نواحي الاقتصاد والمجتمع بما في ذلك بناء الهياكل التحتية للاقتصاد وتطويرها، وكذلك تطوير القاعدة الانتاجية ومعالجة الاختلالات الهيكلية فيها، وتطوير القوى البشرية وإقامة نظام إداري قادر على إدارة الاقتصاد والمجتمع بكفاءة تسمح بتعبئة الموارد لإحداث التنمية المطلوبة، وإعادة تشكيل الهياكل المؤسسية في المجتمع وإحداث تغييرات في القيم لتصبح أكثر محاباة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ودفعاً له.

وقد اختلفت المجتمعات النامية في الطرق التي سلكتها والاستراتيجيات التي اتبعتها لإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية فيها. وارتبط ذلك الاختلاف بطبيعة القوى الاجتماعية التي سيطرت على السلطة والحكم بعد انتهاء الاحتلال الأجنبي وباستبعاد الدول القليلة التي اتجهت لبناء نظام اشتراكي فيها. ويمكن التمييز في الدول النامية بين ثلاثة نماذج على الأقل: المجتمعات التي استمرت السلطة السياسية فيها في أيدي الفئات نفسها التي كانت تعاون الاستعمار في ظل سيطرته في فترة ما قبل الاستقلال، والتي ارتضت الاستمرار في الدور التقليدي للمستعمرات وأشباه

المستعمرات في انتاج المواد الأولية والاعتماد شبه الكامل على رأس المال الدولي، لتنمية قطاعات التصدير فيها في إطار ارتباط وثيق بالسوق الرأسمالي العالمي والاندماج فيه من موقع تابع؛ والمجتمعات التي انتقلت السلطة السياسية فيها إلى الرأسمالية المحلية وحلفائها الذين هدفوا إلى قدر من الاستقلال بسوقهم الداخلي وإتاحة الظروف لنمو رأسمالية محلية مع استمرار الارتباط بالسوق الدولي والاندماج فيه واستمرار التعاون مع القوى الرأسمالية الدولية والارتباط بها؛ والمجتمعات التي تولت السلطة السياسية فيها أو التي حكمتها قوى شعبية ثورية أو قيادات وطنية سعت إلى استعادة الثروة الوطنية من ربقة الهيمنة الاستعمارية وتأمين سيطرة الدولة الوطنية على الموارد المحلية ومصادر الاستثمار وتعبئة الموارد وتوجيهها لبناء اقتصاد وطني مستقل.

وقد اختلفت أدوار الحكومات ومدى اتساع تدخلها وشموله في كل من النماذج الثلاثة السابقة. ومع ذلك بقي للحكومات دائماً دور أساسي في النشاط الاقتصادي وفي دفع عجلة النمو نظراً إلى أن تحقيق النمو الاقتصادي كان يتطلب في كل الأحوال تطوير الهياكل الأساسية للاقتصاد وتحقيق حد أدنى من الخدمات الضرورية للسكان، لم يكن من الممكن في ظروف البلاد النامية أن توفرها إلا الحكومات التي تحملت أعباء استثمارية كبيرة من أجل ذلك. من ناحية أخرى فإن غياب وجود طبقة من المنظمين القادرين على تحمل المخاطر اللازمة لإقامة أنشطة إنتاجية حديثة ذات حجوم كبيرة، قد اضطر الحكومات - حتى في المجتمعات التي تتبنى نموذج التنمية الرأسمالية - إلى تحمل بعض هذه المخاطر وبخاصة في مجال الصناعة. كما تطلبت التنمية في كل الأحوال توسعاً في التعليم والتدريب لتوفير القوى العاملة المناسبة ودعماً لجهود نقل التقانة وتطويرها، وتوفير قدر من الحماية للأسواق الداخلية ودعم الصادرات وتشجيعها وغير ذلك.

لقد تعاظم دور الدولة في النشاط الاقتصادي في المجتمعات النامية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وبينما كان نصيب الانفاق الحكومي للإدارات الاستعمارية وحتى للدول المستقلة في الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية لا يتجاوز ٥ بالمائة من الناتج القومي، فقد ارتفع انفاق الحكومات المركزية وحدها في الدول النامية إلى ١٩ بالمائة من الناتج القومي في عام ١٩٧٢ ووصل إلى ٢٦ بالمائة بحلول عام ١٩٨٥. وبينما لم تستثمر الحكومات في الفترة السابقة للحرب إلا في البنية الأساسية وبخاصة في مجال النقل، توسعت الحكومات في تمويل الاستثمار بعد ذلك، فبلغ استثمار القطاع العام في ١٢ دولة نامية نحو ٤٣ بالمائة من جملة الاستثمارات في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥[١].

---

(١) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٨ (واشنطن، دي. سي.: البنك، ١٩٨٨)، ص ٦٣ - ٦٤.

ويلاحظ أن الارتفاع الكبير في الانفاق الحكومي في المجتمعات النامية تم نتيجة للتزايد الكبير للاستثمار العام، على عكس الحال في الدول الصناعية المتقدمة التي ارتفع الانفاق الحكومي فيها في مجالات الضمان الاجتماعي وتوفير الرفاهية لسكانها بصفة أساسية.

٤ ـ تأثير الاختلافات الثقافية وتغير العناصر والفئات المسيطرة على الحكم

يتصف الحديث السابق عن دور الدولة في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وعن تطور دور الدولة في المجتمعات الرأسمالية والمجتمعات الاشتراكية، وعن الدور الخاص للدولة في المجتمعات النامية بقدر كبير من التعميم. فالسمات العامة لدور الدولة تخفي قدراً مهماً من التباينات بين مجتمع وآخر في إطار كل حالة، بل إنها تخفي أيضاً قدراً من التباين الذي قد يحدث في إطار المجتمع الواحد نتيجة لتغير العناصر المسيطرة على الحكم بين مرحلة وأخرى.

ولسنا بصدد توضيح أو تفصيل تلك التباينات. ونكتفي بضرب عدد محدود من الأمثلة التي توضح تأثر دور الدولة في المجتمعات المختلفة بالإرث التاريخي والثقافي لكل مجتمع وباتجاهات الفئات المسيطرة على السلطة والحكم.

إن دور الدولة في تنظيم الاقتصاد وضبطه في الولايات المتحدة، وفي إعادة التوزيع وتوفير الخدمات، هو أقل من الدور الذي تمارسه الدولة في أغلب المجتمعات الأوروبية المتقدمة صناعياً. ويعود ذلك ضمن أمور أخرى إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعرف في الواقع أنظمة سابقة على الرأسمالية، وأنها نشأت كدولة مهاجرين تتسع حدودها باستمرار بفعل حركة المهاجرين الذين كونوا مستوطناتهم دون حماية أو تدخل يذكر من السلطة المركزية. وقد أتاح اتساع الأرض الأمريكية والفرص الواسعة لاستزراع الأراضي الجديدة ارتفاع معدلات الأجور في الولايات المتحدة بما فرض أهمية التطور التقاني السريع، وتطوير الانتاج الكبير والتسويق الواسع للسلع وتطوير مؤسسات مالية ضخمة ملكت من النفوذ أكثر مما ملكته الحكومة المركزية أو حكومات الولايات.

وكبديل من محاولة السيطرة على تلك المؤسسات بواسطة سلطة الدولة، وبخاصة بعد أن فشلت جهود الدولة للحد من السلطة الاحتكارية لتلك المؤسسات، فقد تم في ظروف الولايات المتحدة نشوء قوى موازنة للمؤسسات المالية والصناعية الكبرى تمثلت بصفة خاصة في نشوء وتطور حركة نقابية عمالية قوية، ونشوء وتطور السلاسل التجارية الكبرى التي تسعى لتحقيق أرباحها عن طريق التوزيع الواسع للسلع وسرعة دوران رأس المال مع الاكتفاء بمعدلات أرباح معتدلة. وذلك فضلاً

عن نشوء مؤسسات قوية عن طريق تطوعي للدفاع عن المستهلكين وتطور أنظمة للتأمين الصحي وغير ذلك.

لهذه الأسباب ولغيرها بقي دور الحكومة الأمريكية أضيق من دور الحكومات في الدول الرأسمالية المتقدمة الأخرى. دون أن يمنع ذلك دور الحكومة المركزية الأمريكية من النمو الدائم على مر الزمان كما حدث بالنسبة إلى الدول الرأسمالية الأخرى نتيجة للأزمات الدولية وأهمية القيام بدور الحكم النهائي في النزاعات التي تنشأ بين القوى المنظمة في المجتمع وغير ذلك من الأسباب التي أشرنا إليها فيما سبق.

أما في الدول الأوروبية الغربية حيث نظمت الطبقة العاملة نفسها في أحزاب سياسية إلى جانب تنظيمها النقابي، وحيث سعت بعض تلك الأحزاب إلى إدخال تعديلات رئيسية على آليات النظام الرأسمالي، ووصل بعضها إلى السلطة والحكم لمدد طالت أو قصرت، فإن تدخل الدولة لتوفير الخدمات الاجتماعية للمواطنين في مجالات التعليم والصحة وتوفير الإسكان الملائم والمحافظة على البيئة الصالحة لسكن الإنسان وتأمين المواطن ضد أخطار البطالة والعجز والشيخوخة، قد اتخذ أبعاداً أوسع كثيراً مما حدث في الولايات المتحدة، رغم وجود قدر من التفاوت بين قطر أوروبي وآخر، سواء في الآليات التي استخدمت لتحقيق الأهداف أو في مدى شمول الخدمات الحكومية المجانية وغير ذلك.

وعلى سبيل المثال حول التباين في الآليات بين الدول الأوروبية، نشير إلى أن شبكة واسعة من الخدمات الاجتماعية والتأمينات قد تم توفيرها بواسطة الدولة في السويد. ولكن ذلك لم يرتبط بتأميمات لأي من الصناعات الرئيسية. فقد اعتمدت الحكومة السويدية على فرض ضوابط على نشاط وحدات القطاع الخاص بدلاً من تأميم المؤسسات الخاصة. وخضع لهذه الضوابط العديد من الأنشطة بدءاً من الأنشطة المالية كالبنوك وشركات التأمين، إلى الشركات الصناعية. وشجعت الدولة المؤسسات التعاونية على أن تلعب دور المنافس والضابط لسلوك الوحدات الصناعية والتجارية الخاصة في الحالات التي كان للمؤسسات الخاصة مركز احتكاري أو شبه احتكاري. ورغم تنفيذ الدولة العديد من المشروعات العامة وتدخلها لتحقيق العمالة الكاملة فإنها لم تعتمد على التأميم كإحدى الآليات.

وقد حدث العكس في بريطانيا، حيث نمت بعد الحرب العالمية الثانية وفي إبان حكم العمال، سلسلة واسعة من التأميمات لعدد من الأنشطة الاقتصادية المهمة شملت قطاعات المال، والنقل والاتصالات، والمرافق العامة وبعض المشروعات الصناعية الكبرى ذات الطابع الاستراتيجي. وقد مورس التأميم لأسباب مختلفة، فتم تأميم بعض الصناعات التي تدهورت بالفعل في إطار الملكية الخاصة والتي احتاجت

إلى حجم من الاستثمارات لم يكن القطاع الخاص على استعداد لتقديمها في إطار الهيكل القائم للملكية (كما في حال صناعة الفحم). كما تم تأميم الصناعات التي تحظى مؤسساتها بأوضاع احتكارية وشبه احتكارية، كما في حالة الكهرباء والمياه والتليفونات... الخ. كما أممت صناعات لدورها الاستراتيجي في الاقتصاد البريطاني، كما في حالة صناعة الصلب ونفط بحر الشمال... الخ. وتم في الوقت نفسه توسيع شبكة الخدمات والتأمينات لتوفير مستوى ملائم من الخدمات لكل مواطن بريطاني، وتم في هذا الإطار تأميم الخدمات الطبية لكي لا يصبح العلاج سلعة.

وقد استخدمت الدول الأوروبية المختلفة وسائل وآليات متباينة تضمنت في كل الأحوال توفير شبكة من الضمانات الاجتماعية للمواطنين وتقديم سلسلة واسعة من الخدمات التعليمية والصحية وتوفير المساكن الملائمة، والقيام بمشروعات عامة لتوفير العمالة الكاملة، وتقديم الدعم للفئات الاجتماعية الأضعف وغير ذلك.

ورغم أن التوسع في التدخل الحكومي والملكية العامة قد تم أساساً نتيجة لضغوط الحركة العمالية المنظمة وخلال فترة حكم الأحزاب العمالية، فإن المجتمع قد تقبل بشكل عام فكرة دولة الرفاهية. وحافظت الأحزاب المحافظة عند وصولها إلى الحكم على ما سبق اقراره من حقوق للعاملين وعلى مسؤولية الدولة عن تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين وتأمينهم ضد الأخطار. وباستثناء صناعة الصلب التي أعيدت للقطاع الخاص في بريطانيا عند تولي المحافظين للحكم، فقد أبقت الحكومات المحافظة المختلفة التي سبقت حكومة تاتشر أغلب الصناعات المؤممة ضمن القطاع العام. ولم تبدأ الحملة لما يسمى بـ «الخصخصة» أو الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا خلال السنوات العشر الأخيرة، لأسباب لا نرى موجباً للتعرض إليها الآن.

وقد سبقت لنا الإشارة إلى أن الدولة في المجتمعات النامية تلعب دوراً أساسياً في دفع جهود التنمية، وأن الاستثمارات العامة تشكل نسبة مهمة من الاستثمارات الكلية في هذه المجتمعات. وكما هي الحال في الدول المتقدمة، فإن أشكال التدخل الحكومي ومداه وآلياته، بل وأهدافه، تتباين بتباين الظروف التاريخية واختلاف طبيعة الفئات المسيطرة على الحكم والسلطة. ودون الدخول في أي تفصيلات نكتفي بالإشارة إلى أن دور الدولة كان أكثر اتساعاً وشمولاً حيثما هدفت السلطة القائمة إلى استعادة المجتمع لموارده من سيطرة القوى الاستعمارية. وتحقيق ذلك لم يكن مستطاعاً في أغلب الحالات إلاّ عن طريق التأميم. من ناحية ثانية يتسع دور الدولة حينما تهدف السلطات القائمة إلى إحداث قدر من عدالة التوزيع، حيث اقتضى ذلك في العديد من الحالات التدخل المباشر للدولة في اعادة توزيع الثروة من جانب وفي تنظيم الأسواق من جانب آخر. إن غياب التنظيمات المستقلة للطبقات والفئات

المضطهدة أو الضعيفة يدفع بالدولة إلى أن تلعب دوراً مباشراً في عملية إعادة التوزيع وألا تكتفي بدور الحكم بين المنظمات المستقلة المتصارعة.

٥ ـ التباينات في دور الدولة تستوجب استبعاد الحديث المجرد والمطلق

كان هدفنا من العرض العام السابق هو التأكيد على ما سبق أن ذكرناه من أن الإجابة عن السؤال الذي يتردد حول دور الدولة في النشاط الاقتصادي لا يمكن أن يكون موضع اتفاق نظري عام بين الباحثين على اختلاف توجهاتهم؛ وأن تلك الإجابة قد تختلف من مجتمع معين في ظروف تاريخية محددة إلى مجتمع آخر في ظروف تاريخية مخالفة حتى بواسطة باحثين ينتمون إلى التوجه الاجتماعي نفسه والنظرة الايديولوجية نفسها. إن حديثنا لذلك، يجب أن ينصرف إلى دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي في المرحلة التاريخية التي تواجهها أمتنا. وتنطلق الإجابة عن هذا السؤال بالضرورة من وجهة نظر محددة مرتبطة بالموقف الاجتماعي والنظرة الطبقية للباحث. ومن ثم يصبح من الضروري أن يحدد الباحث بوضوح موقعه الاجتماعي ونوع المجتمع الذي يدعو إلى أن يتم النضال من أجل بنائه وطبيعته.

ثانياً: الأوضاع الراهنة والتنمية المستهدفة

إن تقديم وجهة نظر حول الدور الذي يجب أن تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي العربي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتقويم الأوضاع العربية الراهنة ورؤية الباحث لماهية المهام الأساسية للنضال العربي في هذه المرحلة، ونوعية المجتمع العربي الذي يتم النضال من أجل بنائه في المستقبل.

ونشير إلى أن المجتمع العربي يدخل الحقبة الأخيرة من القرن العشرين من موضع اقتصادي يتصف بالضعف وزيادة حدة تشوه الهياكل الاقتصادية والانكشاف الاقتصادي على العالم الخارجي.

إن محاولات تحقيق تنمية اقتصادية مستقلة، على أساس قطري في عدد من الأقطار العربية، في الستينيات والسبعينيات (في مصر وسوريا والعراق والجزائر) كانت قد تعثرت لعدد من الأسباب. فضيق الأسواق والموارد القطرية واتباع استراتيجيات تنموية خاطئة أهملت التنمية الزراعية وركزت على استيراد التقانة دون العمل على تنمية القدرات التقانية العربية، واستمرار اتباع أنماط استهلاكية لا تتفق والقدرات الانتاجية والاقتصادية للبلاد، قد أبقى تلك البلاد، رغم كل الجهود، في إطار التبعية الاقتصادية للخارج، وشدد من تبعيتها التقانية. وقد أدى ذلك، فضلاً عن الأعباء الضخمة للدفاع الوطني في غياب تنسيق عربي مشترك ودفاع عربي مشترك فعّال، إلى ضغوط على الاقتصادات القطرية وتعثر محاولات التنمية القطرية المستقلة.

وقد أدى النجاح في تصحيح أسعار النفط بعد عام ١٩٧٣ وتدفق موارد مالية ضخمة إلى بعض أقطار الوطن العربي، إلى بدء مرحلة اقتصادية جديدة لعب فيها النفط وأمواله الدور الحاكم في مسار التنمية العربية، لا في الأقطار العربية النفطية فحسب، بل في المجتمع العربي كله أيضاً. فقد أدى التطلع إلى المال النفطي، إلى إعطاء القوى النفطية العربية دوراً حاسماً في توجيه وإعادة توجيه السياسات الاقتصادية العربية. ورغم الآمال الكبيرة التي كانت قد علقت على المال النفطي في إمكان تحقيق دفعة كبيرة في تطوير قوى الانتاج العربية وإحداث تكامل اقتصادي عربي، فقد انتهت فترة الرواج النفطي مخلفة اقتصادات عربية أكثر تبعية للخارج وأشد تشوهاً، وهياكل اقتصادية أكثر اعوجاجاً واقتصادات قطرية أكثر اختلالاً.

لقد زادت في المرحلة النفطية التبعية التجارية والمالية والتقانية للعالم الخارجي، كما تفاقمت التبعية الغذائية واشتد تغلغل الشركات الدولية النشاط في الاقتصاد العربي. ونشير في هذا المجال إلى أن استعادة السيطرة المباشرة على الموارد العربية النفطية بواسطة البلدان العربية لم تؤدِ إلى تحرير الاقتصاد العربي، بل أدت السياسات الاقتصادية التي اتبعت في ظل توافر المال النفطي إلى العكس.

لقد شهد الاقتصاد العربي إثر تصحيح أسعار النفط معدلات انفتاح على العالم الخارجي لم يسبق لها مثيل في تاريخه الحديث. ووصلت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج العربي الاجمالي إلى نحو ٨٧ بالمائة في عام ١٩٨٠، وهبطت إلى ٥٥ بالمائة في عام ١٩٨٥ بعد أن استعادت الدول الصناعية السيطرة على أسواق النفط وأسعاره. ورافق التوسع في الاندماج في السوق الخارجي **ارتفاع الميل إلى الاستيراد وضعف المرونة الدخلية للواردات**. ومن ثم أدى انخفاض الصادرات العربية الكلية بحكم انخفاض الصادرات النفطية، إلى تقلص وتآكل الفوائض في موازين التجارة العربية وميزان العمليات الجارية في معظم البلدان العربية النفطية وغير النفطية، وإلى بروز عجز كبير في موازين المدفوعات لدى عدد من الأقطار العربية، الأمر الذي أدى إلى تصاعد حجم أعباء خدمة الدين الخارجي وتدهور أوضاع الاحتياطيات الدولية للأقطار العربية.

وقد صاحب الزيادة في حجم التجارة الدولية زيادة تركيز العلاقات التجارية مع الدول الرأسمالية المتقدمة، وبخاصة دول السوق الأوروبية المشتركة مع بقاء التجارة العربية البينية عند مستويات متواضعة لم تتجاوز ٧ بالمائة من اجمالي الصادرات و١١ بالمائة من إجمالي الواردات.

ورغم أن عدداً من البلدان العربية قد تراكم لديه في بداية المرحلة النفطية حجم ضخم من الفوائض المالية، فإن هذه الفوائض لم تحقق استقلالاً عربياً. فقد تم تدويل الأموال العربية التي صبت في الخارج بعيداً عن قنوات الاستثمار العربية، وانتزع عن

الفوائض العربية هويتها القومية وأدمجت ضمن رأس المال العالمي، وأديرت بواسطة مؤسساته. وحصل الأمر نفسه بالنسبة إلى المدخرات العربية وبخاصة التي تم جذبها للأسواق المالية الدولية عبر آليات متعددة، حتى وصلت إلى ما يزيد على ١٢٥ مليار دولار في عام ١٩٨٦ طبقاً لبعض التقديرات. وهو ما يوازي تقريباً حجم الدين الخارجي الرسمي العربي عند التاريخ نفسه. وهكذا، فبينما تسيطر الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة على المدخرات العربية العامة والخاصة، فإنها تفرض أيضاً شروطها المالية على الاقتصاد العربي الذي يثقله الدين الخارجي. ورغم استعادة السيطرة المباشرة على انتاج النفط وتسعيره في البلدان العربية، فإن الحقبة منذ منتصف السبعينيات وحتى الآن كانت فترة تغلغل واسع للشركات المتعدية الجنسيات في الاقتصاد العربي، حيث اتسعت رقعة نشاط وعمليات هذه الشركات، التي اخترقت بوسائل جديدة قطاعات بأكملها بما فيها القطاع المالي والمصرفي وقطاعات البناء والتشييد والصناعات النفطية والبتروكيميائية وغيرها. وتمكنت تلك الشركات من إحكام قبضتها على الأسواق العربية، وتأكيد تبعيتها لها نتيجة للاعتماد المفرط للبلدان العربية على الخدمات الاستشارية الدولية وعلى بناء مشروعاتها على أسس عقود «تسليم المفتاح»، والاعتماد على إدارة الشركات الدولية لمشروعاتها الخاصة أو العامة.

وقد صحب النمو الاقتصادي في الفترة النفطية تغير في الهيكل الاقتصادي لغير مصلحة القطاعات الانتاجية، فانخفض بصفة عامة نصيب القطاع الزراعي في الناتج الاجمالي، بينما حدث تصاعد شديد في معدلات نمو الخدمات في كل البلدان العربية النفطية وغير النفطية. ونما في الوقت نفسه قطاع التشييد وإن كانت معدلات النمو في هذا القطاع الأخير قد مالت إلى الانخفاض بعد انخفاض العائدات النفطية وبدء مرحلة من الركود التضخمي. وقد أدى انخفاض معدل النمو في الزراعة الذي لم يتجاوز ٢,٧ بالمائة في البلاد الزراعية العريقة إلى تراجع معدلات الاكتفاء الذاتي من الحبوب وغيرها من السلع الغذائية، وارتفاع الواردات من الغذاء، الأمر الذي ساهم في تصاعد حدة العجز في أرصدة موازين المدفوعات. وقد انتقلت البلدان العربية نتيجة لذلك من بلدان تعتمد على الزراعة والصيد وغيرها من الأنشطة الأولية إلى بلدان يتركز الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي فيها في القطاع الخدمي، مع استمرار محدودية النشاط الصناعي التحويلي الذي لم يتجاوز نصيبه ١٥ بالمائة من الناتج الاجمالي إلاّ في عدد محدود من البلدان العربية. ورغم بعض التطور في هذا القطاع، وعلى الأخص في مجال الصناعات الكيميائية والبتروكيميائية، فإن تدهوراً ملحوظاً قد حدث في الاكتفاء الذاتي من منتوجات العديد من الصناعات بما فيها الأقمشة والملبوسات، كما استمر غياب أو شبه غياب قطاع صناعة العدد والآلات باستثناء انتاج بعض الآلات الزراعية والمولدات الكهربائية الصغيرة وآلات تقطيع المعادن البسيطة وما شابهها.

وقد ترتب على هذه العوامل كلها أن أصبحت البلدان العربية جميعها تحت وطأة أزمات اقتصادية حادة ومتعددة، يأتي على رأسها وقوعها جميعاً في إطار مرحلة من الركود التضخمي نتجت وتنتج من التأثير العكسي لانخفاض العائدات من النفط في الأنشطة الاقتصادية في كل من البلدان العربية النفطية وغير النفطية. ويرزح العديد من البلدان العربية بما فيها بعض البلدان النفطية (العراق والجزائر) تحت وطأة المديونية الخارجية وارتفاع معدلات خدمة الدين. ويزداد الخلل في الأوضاع الاقتصادية الدولية للأقطار العربية نتيجة لمحدودية قدرتها على زيادة صادراتها أو المس بجزء مهم من وارداتها التي تتصف بالجمود، لأن نسبة مهمة منها يتم استيرادها للوفاء بالحاجات من السلع الغذائية أو لتوفير مستلزمات الانتاج اللازمة لاستمرار النشاط الاقتصادي.

وتقلص أزمات الركود التي يمر بها الاقتصاد العربي فرص العمالة والتوظف، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة وبخاصة في الأقطار ذات الكثافة السكانية الأعلى.

وقد أنتجت المرحلة النفطية تفاقم الخلل في توزيع الدخل القومي داخل الأقطار العربية، كما أدت إلى اتساع الفروق الدخلية بين البلدان العربية. ويتم في إطار المرحلة الحالية للركود التضخمي تحميل الطبقات الشعبية عبء الأزمة، الأمر الذي يزيد من عدم المساواة القائمة بالفعل في توزيع الدخول داخل كل قطر عربي.

ورغم ما تنوء به الأقطار العربية من أعباء اقتصادية فإن الأخطار الأمنية التي يتعرض لها العديد من تلك الأقطار، والاضطرابات الداخلية التي يعانيها بعضها تجبرها أو تغريها على تحمل أعباء طائلة للتسلح وذلك في غياب أي جهد فعال لتنسيق عربي أو دفاع عربي مشترك. إن الطرح السابق للأوضاع الراهنة يركز على النواحي الاقتصادية دون غيرها. ولا يعني ذلك بطبيعة الحال أن الأزمات التي يعانيها المجتمع العربي هي مجرد أزمات اقتصادية. فالأزمات الاقتصادية نفسها ترتبط ارتباطاً شديداً بالأوضاع السياسية القائمة التي تتصف بتسلط نظم حكم استبدادية تحولت في العديد من الحالات إلى حكم دكتاتوري فردي سافر يستبعد كل مشاركة حقيقية في السلطة، وعلى الأخص أي مشاركة من القوى الشعبية. وقد أدى ذلك في العديد من الحالات إلى تحول الصراعات الفردية بين الحكام إلى صراعات بين الأقطار العربية، كما أدى إلى تعميق الاتجاه القطري وهو ما ساعد على اندماج البلدان العربية كل على حدة في السوق العالمي من موقع التبعية.

ورغم محاولات التحديث والتنمية والنضال في سبيل التحرر السياسي والاقتصادي بقي المجتمع العربي مجتمعاً متخلفاً تتسع الفجوة الحضارية بينه وبين المجتمعات المتقدمة التي تستمر في ممارسة هيمنتها عليه واستغلالها له وتدخلها في شؤونه الداخلية بأساليب وآليات متعددة ومتجددة. وقد انتجت حالة التخلف والتبعية

والأزمات الاقتصادية والسياسية التي يعيشها الوطن العربي حالة من التفكك والخلخلة والتجزئة السياسية والاجتماعية قادت إلى اشتداد النزاعات بين الأقطار العربية وداخل العديد من الأقطار، بل حتى داخل الفئات والطوائف في القطر الواحد، الأمر الذي أصبح يهدد وجود المجتمع أو الدولة في أكثر من قطر عربي.

وترتب على التفكك وتبعية الوطن العربي واغتراب الإنسان العربي فيه زيادة حدة التناقضات ونشوء حالة من الفوضى في القيم، إذ فقدت بعض القيم قدرتها على ضبط السلوك دون أن تحل محلها قيم جديدة، الأمر الذي وسع من انتشار روح الكسب الفردي والانتهازية والانحرافات الاجتماعية والنزعة الاستهلاكية المظهرية، المقترنة بإبراز المكانة، وأدى من ناحية أخرى إلى شيوع اللجوء إلى الانسحاب والهرب من الواقع.

إن الخروج من المأزق الحالي وتطوير المجتمعات العربية لوقف التدهور أولاً، ثم لتحقيق نهضة حضارية ترد إلى المجتمع العربي قدرته على التجدد ذاتياً وتتيح أمامه فرص الإبداع والانطلاق للخلاص من التبعية والتخلف وتحقيق الحرية والعدالة والوفاء بالحاجات المادية والروحية المتنامية للشعب العربي تتطلب نهجاً جديداً للتنمية العربية المستقلة، على أساس من الاعتماد الجماعي على النفس، وهو أمر لا يمكن تصور حدوثه إلاّ في ظل نظم حكم وطنية وديمقراطية تستند إلى تحالف واسع للطبقات الشعبية يضم العمال والفلاحين والمثقفين الوطنيين جنباً إلى جنب مع الرأسمالية الوطنية المنتجة.

ودون الدخول في تفصيلات ولا التطرق إلى كيفية تحقيق نظم حكم وطنية وديمقراطية في الوطن العربي نشير فقط إلى أن تنمية عربية مستقلة لا بد من أن تستهدف اعتماد العرب على أنفسهم كبديل لاعتمادهم على الخارج، والاتجاه إلى تكوين اقتصاد عربي متشابك ومتكامل كبديل لاندماج كل قطر عربي على حدة في الاقتصاد العالمي، وتوجيه النشاط الانتاجي للوفاء بالحاجات الداخلية للسوق العربي كبديل للاعتماد المغالى فيه على التصدير للخارج، وإلى بناء القاعدة المادية لتحقيق الأمن القومي العربي، وتوفير الغذاء اللازم للشعوب العربية، وأن تتجه مثل هذه التنمية بصفة عامة إلى الوفاء بالحاجات الأساسية المادية والروحية لكل الأقطار العربية لا إلى إثراء الأقلية وتهميش الأغلبية. إن مثل هذه التنمية تستند بالضرورة إلى بناء وتقوية قاعدة علمية وتقانية عربية تمكن العرب من المساهمة والمشاركة في التقدم العلمي والتقني العالمي وعدم الاكتفاء بدور المتلقي. وتعتمد مثل هذه التنمية على تطوير قدرات الإنسان العربي واطلاق طاقاته الابداعية، وتعطى لذلك تنمية الإنسان اهتماماً خاصاً باعتباره صانع التنمية الحقيقي. وتسعى تلك التنمية أيضاً إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية ومنع أو الحد من سرعة استنفادها، وتهتم بصيانة البيئة من الإتلاف والتلوث

وإبقائها صالحة لمعيشة الإنسان.

يتطلب تحقيق تنمية من هذا النوع أن تكون جزءاً من مشروع حضاري عربي متميز تستعيد به الأمة العربية قدرتها على التجدد والانطلاق، تحافظ فيه على هويتها، وتنفتح في الوقت نفسه على كل الحضارات العالمية فتأخذ منها وتعطيها، وتقيم معها علاقات من التعاون المتبادل المبني على أساس من المساواة. ولن يكون ذلك ممكناً بجهد قطر عربي واحد أياً كان. فالوحدة العربية في حالة الأمة العربية هي شرط ضروري للتنمية المستقلة.

يستلزم تحقيق مثل هذه النهضة الحضارية احترام حقوق الإنسان وإيجاد الآليات لتحقيق أوسع مشاركة جماهيرية في اتخاذ القرار. وتؤكد التجارب العربية والعالمية على أن التضحية بالديمقراطية أو بحقوق الإنسان باسم التنمية أو الاستقلال أو أي هدف آخر هو أمر ذو مردود عكسي في النهاية، فالناس لا يعملون بحماس في ظل القمع والإرهاب، ويؤدي الطغيان إلى قتل القدرة على التجديد والإبداع لدى الجماهير، وإلى انتشار عدم المبالاة. إن اقامة صرح التنمية المستقلة يتطلب تأييد الناس ودورهم الايجابي وقدراتهم الابداعية واستعدادهم لتقديم التضحيات الاختيارية متى تطلب الأمر ذلك، وذلك يستلزم، ليس الاحترام الكامل لحقوق الإنسان فحسب، بل إتاحة الفرصة العملية للمواطنين للمشاركة في صنع القرار على كل المستويات بدءاً من أصغر الوحدات المحلية وصولاً إلى الحكم على المستوى القومي.

ثالثاً: دور الدولة في بناء التنمية العربية المستقلة

على أساس الطرح السابق فإن موضوع مناقشتنا التالية لن يكون عن دور الدولة في النشاط الاقتصادي العربي بصفة عامة وإنما سينصرف إلى الإجابة عن السؤال التالي: ما هو الدور الذي يفترض أن تقوم به دولة وطنية يسيطر عليها حلف يمثل العمال والفلاحين والمثقفين والرأسمالية الوطنية المنتجة، لتحقيق تنمية اقتصادية عربية مستقلة تستهدف الوفاء بالحاجات المادية والروحية المتنامية للشعب العربي وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق أمن الوطن وضمان استقلاله؟

تتطلب الإجابة عن هذا السؤال التطرق إلى العديد من القضايا التي تتعلق بملكية الموارد الطبيعية وكيفية استغلالها والمحافظة عليها وصيانتها، ودور الدولة في التنمية البشرية ومتطلبات تحقيق مثل هذه التنمية، ودورها في تعبئة الموارد المالية وفي تخصيصها، ودورها في إعادة التوزيع بين الأقاليم وبين الأفراد، بما في ذلك توزيع الثروة وتوزيع الدخل، ودورها في توفير الخدمات والبنية الأساسية، وفي بناء قاعدة تقانية عربية، وفي إدارة الاقتصاد القومي عن طريق التخطيط والاشراف على توجيه وحدات القطاع العام، وعن طريق سياسات الأثمان والائتمان والسياسات النقدية

والمالية وسياسة التجارة الخارجية وأسعار الصرف وغيرها مما سنحاول التطرق إليه فيما يلي:

١ ـ السيطرة على الموارد المنجمية واستغلالها

تلعب الصناعات الاستخراجية والصادرات من الموارد المنجمية ـ وبخاصة النفط والفوسفات والكبريت ـ دوراً أساسياً في الاقتصاد العربي، إذ تعتبر من أهم مصادر تمويل الاستثمارات وتوفير العملات الأجنبية اللازمة للاستيراد. وتعتبر عائدات الصناعات الاستخراجية العامل الأساسي المحرك للاقتصاد في عدد من الأقطار العربية.

ومن المنتظر أن يستمر هذا الدور الرئيسي للصناعات الاستخراجية في الاقتصادات العربية لفترة تاريخية، حتى في حالة التوجه لإحداث تنمية عربية مستقلة، إذ سيمتد الاعتماد على الصادرات من هذه الموارد اعتماداً كبيراً إلى أن يتم تعديل الهيكل الانتاجي في الوطن العربي تعديلاً جذرياً، وإلى أن يتم وفاء الزراعة بجزء أكبر من المستلزمات الغذائية للسكان، ويتحقق تشابك فعلي بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وتكامل حلقات الصناعات.

إن الدور الأساسي للصناعات الاستخراجية في الاقتصاد العربي، وملكية الدولة لمجمل هذه الموارد، يقتضي أن يكون للدولة دور فعال في وضع وتنفيذ السياسات الخاصة باستغلال الموارد المنجمية وبيعها وتصديرها، بما في ذلك سياسات البحث والتنقيب والانتاج وصيانة وتطوير الأصول، وتحديد حجم الانتاج وأسعار الصادرات. وتفرض الدولة الضرائب على الانتاج والتصدير في ضوء الريع الذي تغله وظروف الانتاج والتكاليف.

وكما سبق القول، فإن الموارد المنجمية في البلدان العربية هي ملك للمجتمع. ويتم استخراج تلك الموارد وانتاجها إما عن طريق شركات عامة أو عن طريق عقود امتياز تمنح لشركات أجنبية أو محلية، وقد كان أسلوب منح الامتياز هو السائد حتى حرب عام ١٩٧٣ عندما تمكنت أغلب البلدان العربية من استعادة السيطرة المباشرة على انتاج النفط فيه بعد عام ١٩٧٣. وتسيطر الشركات العامة الآن على انتاج الجزء الأكبر من الموارد المنجمية رغم وجود بعض المشاركات الأجنبية. على أن الشركات العامة العربية لم تزل تعتمد اعتماداً كبيراً على الشركات الدولية للقيام بأعمال البحث والتنقيب وفي نقل المنتوجات للخارج وفي التطوير التقاني لعملياتها، بل في الادارة والبيع في بعض الحالات أيضاً.

إن السعي لتحقيق تنمية عربية مستقلة وتكامل اقتصادي عربي يتطلب فيما يختص بالمواد المنجمية السعي إلى عدد من الأمور في الوقت نفسه. ويتعلق أول هذه

الأمور بالسعي إلى تحقيق تشابك أعمق بين الصناعات الاستخراجية والتحويلية والقطاع الزراعي.

ويلي ذلك في الأهمية الحرص على المحافظة على الموارد القابلة للنفاد وصونها لأطول فترة ممكنة. ويعني ذلك السعي إلى أن يحدد الانتاج من تلك الموارد على أساس الحاجات العربية بما في ذلك الحاجات لتمويل الاستثمارات ودفع عملية التنمية، وألا يفرض بالتالي على البلدان العربية انتاج ما يفيض عن حاجاتها من الموارد المنجمية ـ وبخاصة النفط ـ لمجرد الوفاء بحاجات السوق العالمي، اضافة إلى ضرورة اعادة النظر في تحديد الانتاج من المصادر المختلفة على أساس الأفضلية الاقتصادية من وجهة نظر عربية، مع العمل على تعويض الأقطار التي يمكن أن تضار من إعادة توطين للانتاج تتم على هذه الأسس[٢].

من الضروري أيضاً أن يسيطر المنتجون العرب على عمليات البحث والتنقيب عن احتياطيات جديدة. وقد بدأت البلدان العربية فعلاً جهداً مشتركاً في هذه السبيل فيما يختص بالنفط، عن طريق انشاء شركة عربية مشتركة تنبثق مع منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، إلا أن هذا الجهد لم يزل في بدايته، ويتطلب، لكي يلعب دوراً فعالاً، رعايته وتطويره وتوفير التمويل اللازم لامكان تحمل المخاطر المالية الكبيرة للبحث والتنقيب والاستكشاف.

ومهما أثمر هذا الجهد فإن البلدان العربية ستبقى في وضع تابع تقانياً للبلاد الصناعية المتقدمة حتى فيما يختص بعمليات البحث والتنقيب عن أهم مواردها طالما هي لا تملك قاعدة صناعية متقدمة قادرة على انتاج السلع الرأسمالية الرئيسية وأدوات الانتاج اللازمة لصناعاتها ولا قاعدة علمية وتقانية قادرة على تطوير فنون الانتاج التي تستخدمها وهو أمر سنتطرق إليه فيما بعد.

في ضوء ما سبق نعود إلى مناقشة القضية المطروحة في هذه المقالة، والتي تتعلق بدور الدولة في النشاط الاقتصادي. ونشير إلى أن الدولة ستظل في كل الظروف تلعب دوراً أساسياً فيما يختص بوضع السياسات الخاصة بالانتاج والأسعار والبحث

---

(٢) إن كل قطر عربي يسعى في أوضاع التجزئة الحالية، إلى تعظيم انتاجه من الموارد المنجمية القابلة للتصدير لمواجهة حاجاته، بغض النظر عن مقدار الاحتياطات التي يملكها أو الارتفاع النسبي للتكاليف. ذلك هو أمر طبيعي ما دام كل قطر هو وحدة اقتصادية منفصلة تراعي مصالحها الخاصة وتستهدف تحقيق التوازن الاقتصادي على نطاقها القطري. ويتضمن ذلك هدراً من وجهة النظر العربية الكلية. فالوطن العربي يستخرج بعض موارده الأكثر تكلفة بدلاً من أن يتم الانتاج من المصادر الأقل تكلفة.

إن تنمية عربية مستقلة، تبنى على أساس الاعتماد الجماعي على النفس، يجب أن تسعى إلى أفضل استغلال اقتصادي للموارد. وهو ما قد يعني تخفيض الانتاج من المصادر الأكثر تكلفة بشرط تعويض الأقطار التي تضار عن أي تحديد أو تخفيض لانتاجها.

والتنقيب وغير ذلك، كما سبقت الاشارة، سواء تم الانتاج عن طريق شركات عامة تملكها الدولة أو عن طريق منح امتيازات لشركات خاصة. ومن المهم هنا أن نشير إلى أن الرأسمالية العربية الخاصة لم تلعب حتى الآن ولن تلعب في المستقبل أي دور في استغلال الموارد المنجمية أو تصديرها ـ إلا بالنسبة إلى بعض الموارد المحدودة وغير ذات الأهمية ـ وأن الخيارات الوحيدة المتاحة في هذا المجال هي إما الاعتماد على الشركات العربية العامة أو على منح امتيازات للشركات الدولية النشاط. وفي اعتقادنا أن ممارسة الدولة لسيطرتها تكون أيسر خلال الشركات العامة، وأن اللجوء إلى منح امتيازات لشركات دولية النشاط يجب أن يكون الاستثناء في هذا المجال وليس القاعدة.

٢ ـ دور الدولة في تعبئة الموارد وتخصيصها

نشير هنا مرة أخرى إلى أن الهدف الرئيسي الذي نراه جديراً بأن يسعى المجتمع لبلوغه هو تحقيق تنمية عربية مستقلة على أساس الاعتماد الجماعي على النفس، تمكن من إشباع الحاجات المادية والروحية المتنامية للشعب العربي وتوفر عدالة التوزيع وتحقق أمن الوطن واستقلاله، طبقاً لما أوضحناه فيما سبق. فتعبئة الموارد وتخصيصها يتم النظر إليها هنا في ارتباط بهذا الهدف.

ولعله من الضروري هنا أن نوضح عدداً من الحقائق المتعلقة بالمجتمع العربي والتي نراها ذات أهمية بالنسبة إلى موضوع المناقشة. ونشير **أولاً** إلى أن الدولة في المجتمع العربي تسيطر على جزء كبير من الموارد نتيجة لسيطرتها على الجزء الأكبر من الريع الذي يحصل عليه المجتمع من استغلال منتوجاته المنجمية وتصديرها. ويتضمن ما تحصل عليه الدولة من هذا المصدر ما يمكن اعتباره مقابلاً للثروة المستنفدة.

ويترتب على ذلك أمران في الوقت نفسه، فإن قدراً مهماً من ادخارات المجتمع يتجمع في يد الدولة التي تكون مسؤولة عن حسن استخدامه لمصلحة المجتمع في مجموعه. ومن ناحية أخرى تكون الدولة مسؤولة عن استبدال الثروة القابلة للنفاد بثروات قادرة على ادرار دخل في المستقبل لمصلحة الأجيال المقبلة للمجتمع في مجموعه. واستنفاد الثروة الطبيعية وتبديد ما يحصل عليه المجتمع مقابلها في استهلاك حالي أو في مجالات استثمارية غير منتجة، يعرّض المجتمع لانخفاض حاد في دخله عند نفاد تلك الموارد. ولما كانت تلك الثروة هي من حق الأجيال المتعاقبة وليست من حق جيل واحد فقط فإن جزءاً مهماً منها يجب أن يستخدم لتكوين طاقات انتاجية قادرة على توليد دخل في المستقبل لمصلحة المجتمع في مجموعه وليس لمصلحة أي فئات أو جماعات معينة منه، وهو ما يعني أهمية توجيه قدر من هذه الموارد لتمويل استثمارات انتاجية عامة.

الحقيقة الثانية التي تستوجب الوقوف عندها هي أن المجتمع العربي في المرحلة

النفطية قد شهد اتساعاً شديداً لقاعدة الملكية الفردية فيه، وقد حدث ذلك في البلدان النفطية المحدودة السكان نتيجة سياسات الحكومات في توزيع العائدات النفطية بين مواطنيها. ورغم أن هذا التوزيع قد اتسم بدرجة شديدة من عدم المساواة فهو ساعد على اتساع قاعدة الملكية وشمولها الجزء الأكبر من مواطني تلك البلدان. وقد اتسعت قاعدة الملكية أيضاً في الدول المرسلة للعمالة لأن العاملين في البلدان النفطية العربية قد تمكنوا من تكوين ادخارات مالية كبيرة نسبياً مقابلة بدخولهم في موطنهم الأصلي. وباستثناء القدر القليل من هذه المدخرات التي استثمرت في بعض أوجه النشاط الاقتصادي - والتي استوعب الاستثمار العقاري الجزء الأكبر منها - بقي جزء كبير من هذه الأموال في شكل سائل يبحث عن مجال للاستخدام يدر دخلاً. وقد أدى هذا الوضع في ظروف تدويل رأس المال وتطور وسائل الاتصال والنشاط المكثف والدؤوب لأسواق المال ورأس المال الدولي لاجتذاب مدخرات العالم الثالث، ووضعها تحت تصرف المؤسسات المالية المتعدية الجنسيات، إلى نزوح واسع للمدخرات العربية إلى الأسواق الدولية وهو ما أشرنا إليه فيما سبق.

إن الجزء الأكبر من هذه الأموال قد لا يستعاد لأسباب لا مجال لمناقشتها هنا. ولكن ذلك لا يمنع ضرورة استمرار السعي إلى استعادة أكبر قدر ممكن من المدخرات العربية لتمويل التنمية في الوطن العربي وللمحافظة على المدخرات العربية واجتذابها للعمل في الإطار العربي. أن أحد الشروط الضرورية لذلك هو توافر فرص أمام المدخرين العرب لاستخدام أموالهم في الداخل وحصولهم على معدلات ربح لا تقل عن معدلات الربح التي يمكنهم الحصول عليها من مصادر خارجية. وحتى يكون هذا الاستخدام مجدياً من زاوية تحقيق التنمية المستقلة، فإن تلك الفرص لتحقيق الأرباح يجب أن تتم خلال تمويل أنشطة انتاجية توفر السلع الضرورية للوفاء بحاجات الأمة العربية. ولا يتصور تحقيق هذه الشروط دون دور فعال للدولة في توفير دراسة المشروعات وطرحها، في إطار الأهداف التنموية العامة كما سنشير إلى ذلك فيما بعد.

ومن الحقائق التي يجب الانتباه إليها أيضاً هي طبيعة سلوك أصحاب الأموال في البلدان العربية واتجاههم إلى تبديد جزء مهم من الفائض الاقتصادي في استخدامات غير منتجة، وترددهم في اقتحام مجالات النشاط الاقتصادي التي تتطلب نفساً طويلاً أو استثمارات كبيرة لا تعطي عائداً إلا بعد مدة طويلة نسبياً. إن أصحاب الأموال المحليين هم أميل إلى الاستثمار في المجالات العقارية والتجارية والمالية وفي مجال الخدمات السياحية والنقل، منها في المجال الصناعي أو الزراعي. ويميلون في المجالين الأخيرين إلى الاستثمار المدر لأرباح سريعة، الأمر الذي يؤدي إلى تركيزهم على الصناعات الاستهلاكية وبخاصة للحلول محل الواردات، وذلك بالتعاون مع الشركات الدولية النشاط من موقع تابع، أو للاستثمار في تربية الحيوان والدواجن

والألبان وزراعة الفاكهة والخضر والاستثمار الرأسي في الزراعة بصفة عامة. أما الاستثمارات الخاصة في مجال التوسع الأفقي للأراضي فلم تزل محدودة.

إن الحقائق المشار إليها سابقاً، فضلاً عن ضرورة توجيه التنمية إلى الداخل والسعي لإشباع الحاجات الأساسية للجماهير الشعبية، تعني عدم إمكان الاعتماد على آليات السوق اعتماداً كلياً لتحديد حجم الاستثمارات وأوجهها. فلا بد للدولة من أن تلعب دوراً أساسياً في تعبئة الموارد وفي تخصيصها وتحديد أوجه الاستخدامات المختلفة لها.

ودون التطرق إلى الآليات المختلفة التي يمكن أن تستخدمها الدولة لتحقيق ذلك نبدي فيما يلي عدداً من الملاحظات المحددة التي توضح وجهة نظرنا بدرجة أكبر.

أ ـ إن تحقيق تنمية عربية مستقلة في الظروف المعاصرة في الوطن العربي، مع ما يعنيه ذلك من ضرورة إقامة قاعدة صناعية متكاملة ومتشابكة، وتحقيق نهضة وتنمية ريفية، سيتطلب قيام الدولة باستثمارات مباشرة في العديد من المجالات الانتاجية بما في ذلك المجال الصناعي، وفي التوسع الأفقي في الزراعة. ولا يمكن الاكتفاء هنا بتهيئة البنية الأساسية للصناعة والزراعة وتوفيرها والابتعاد عن النشاط الانتاجي المباشر كما ينصح أحياناً[٣].

إن هذه الاستثمارات الانتاجية المباشرة ضرورية للمحافظة على الثروة العامة التي يملكها المجتمع واستخدامها لمصلحة مجموع الشعب بأجياله المتعاقبة. كما أنها لازمة لإرساء أسس قاعدة صناعية وزراعية متقدمة تشمل العديد من الصناعات والأنشطة التي يتردد رأس المال الخاص العربي في الدخول فيها إما لعظم المخاطر، أو لأنها تتطلب حجماً ضخماً من الاستثمارات وفترة طويلة من الانتظار قبل أن تدر أرباحاً مناسبة، أو لأنها تستلزم قدراً من المعرفة والدراية التقانية التي لا يستطيع القطاع الخاص توفيرها إلاّ بالاستعانة والمشاركة مع الشركات الدولية.

من ناحية أخرى تظل الاستثمارات العامة في النشاط الانتاجي ضرورية لتحقيق نمو اقتصادي متوازن ولتحقيق سيطرة المجتمع على الصناعات الاستراتيجية وتوفير الشروط الضرورية لتحقيق الأمن القومي العربي.

ب ـ يتطلب تحقيق تنمية عربية شاملة استخدام كل الطاقات المتاحة وتوجيهها لتطوير القدرات الانتاجية للوفاء بحاجات الجماهير الأساسية. إن ذلك يعني ضرورة السعي إلى توجيه الإدخارات الضخمة التي يملكها الأفراد والقطاع الخاص العربي إلى الأنشطة الانتاجية التي تساعد على الوفاء بتلك الحاجات.

---

(٣) انظر: البنك الدولي، المصدر نفسه، ص ٦٩.

إن تعبئة المدخرات الخاصة وتوجيهها لإحداث التنمية المطلوبة تتم من خلال مجموعة من السياسات الحكومية المترابطة التي تحقق الاستقرار والأمن لرأس المال المستثمر وتقديم الحوافز المناسبة لتوجيه الاستثمارات إلى المجالات الأولى بالرعاية وتوفير البنية الأساسية لخدمة الأنشطة الانتاجية وتوفير المعلومات ونشرها، فضلاً عن ايجاد الكوابح للسلوك التبديدي لأصحاب الأموال.

إن الاستقرار والأمن المعنيين يتطلبان أكثر من مجرد تأمين المشروعات الخاصة من أخطار التأميم أو المصادرة دون تعويض مناسب. والاقبال على الاستثمار الخاص المنتج يتطلب فضلاً عن ذلك، معالجة الأزمات الحادة التي يعانيها الاقتصاد العربي حالياً، والتي تعكس نفسها في شكل عدم استقرار أسعار العملات العربية كنتيجة للخلل في موازين المدفوعات، وفي ارتفاع معدلات التضخم كنتيجة للعجز الكبير في الميزانيات العامة للدولة وفي زيادة معدلات البطالة. وهو يتطلب أيضاً تخطيطاً للتنمية يحقق معدلات نمو مناسبة ومستمرة، الأمر الذي يسمح بتوسع مستمر في حجم الأسواق الداخلية. هذا اضافة إلى توفير دراسات للجدوى عن المشروعات التي يمكن الاستثمار فيها والفرص البديلة المتاحة واستخدام الاعفاءات الضريبية استخداماً انتقائياً لتشجيع الاستثمارات في المجالات الأولى بالاهتمام.

إن التنمية المستقلة إذ تهدف إلى توفير الحاجات الأساسية للجماهير وفي مقدمتها الغذاء والكساء والمسكن الملائم ومتطلبات الحياة اليومية المتعددة، تتيح فرصاً واسعة للاستثمار الرأسمالي، الخاص في المشروعات الرأسمالية الصغيرة والمتوسطة التي يبرز دور المالك في تسييرها الفعلي وبخاصة في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات اللازمة للقطاع الانتاجي. ويتيح توسع النشاط الاستثماري للدولة في مجالات الصناعات الأساسية وجهودها لتحقيق تنمية ريفية شاملة، المجال لمزيد من الأنشطة الاقتصادية المكملة التي يستطيع أن يمارسها القطاع الخاص بصورة أفضل.

إن الدولة لا بد من أن تسعى أيضاً إلى اجتذاب المدخرات التي لا يملك أصحابها الخبرة اللازمة أو الرغبة في القيام بنشاط استثماري مباشر لكي تستخدم في التنمية. ويتطلب ذلك طرح أوراق مالية وأنواع مختلفة من الصكوك التي تعطي أرباحاً مناسبة والتي تؤمن أصحاب الادخارات السائلة من الآثار السلبية للتضخم وانخفاض قيمة العملة وتنظيم سوق للأوراق المالية تتداول فيها الصكوك المالية العامة والخاصة.

ج ـ ضرورة سعي الدولة إلى تعظيم ما يحصل عليه المجتمع من عائدات مقابل ملكية موارده الطبيعية ونتيجة لاستثماراته العامة. إن ذلك لا يعني مجرد الربح المالي في الأجل القصير، فالعائد المشار إليه في هذه الحالة هو العائد الاقتصادي والاجتماعي بما في ذلك الفوائد التي تعود على المجتمع في الأجل الطويل من التعامل الرشيد مع البيئة والموارد الطبيعية والمحافظة عليها وصيانتها وتوزيع الأعباء

والمخاطر والمغانم توزيعاً عادلاً بين الأجيال. ذلك إضافة إلى ضرورة الاهتمام والسعي الدائم لتخفيض التكاليف والسعي المستمر لتحقيق أعلى درجات الكفاءة الاقتصادية سواء في مرحلة اختيار المشروعات أو تشغيلها وادارتها.

إن ذلك يتطلب الاعتماد على الآليات والحوافز والدوافع الاقتصادية بصفة أساسية واستبعاد أسلوب التوجيهات الادارية والأنظمة الأوامرية، سواء في ادارة الاقتصاد القومي أو في إدارة الوحدات العامة. كما يتطلب الابتعاد عن التدخل المركزي في ادارة الوحدات العامة والاعتماد على كل من التخطيط المركزي وآليات السوق في الوقت نفسه، وإبداع نظم من الحوافز تربط بين مصالح المجتمع والمشروعات العامة ومجموعة العاملين في المشروعات.

إن الدور الأساسي للتخطيط المركزي يكون في هذه الحالة تحديد التوجهات الرئيسية للتنمية والنسب الرئيسية للنمو الاقتصادي والتعبير عن السياسات الاقتصادية للدولة، التي يتم من خلالها تنظيم العمليات الاقتصادية من خلال آلية السوق. وتتمتع الشركات العامة بالاستقلال المالي والاداري ويكون السوق أداة التحقق من مدى صحة القرارات وصلاحية الخطط وكفاءة الادارة وقدرتها على تحقيق أهداف المشروع وأهداف العاملين فيه. وهو ما يتطلب اعتماد الشركات العامة على نفسها في إعادة الانتاج والانتاج الموسع بها، وسيادة منافسة فعالة بين المشروعات في الإطار الداخلي، وإقامة روابط عضوية بين الأسواق المحلية والأسواق الخارجية يوسع من تأثير السوق الخارجية في الانتاج والتسويق والتوزيع، بالداخل وفي بنيان الصادرات والواردات دون أن تصبح التجارة الخارجية هي المحرك الأساسي للاقتصاد ويصبح السوق الداخلي مجرد تابع للأسواق الخارجية.

د ـ أهمية الاستخدام الرشيد لموارد المالية العامة للدولة. ويتطلب ذلك ضمن أمور أخرى الحرص على تغطية النفقات الجارية للدولة من الإيرادات السيادية لها، وعدم تبديد الثروة العامة أو دخل الاستثمارات العامة، في انفاق جارٍ يمثل استهلاكاً لتلك الموارد ولا يخلق طاقات انتاجية تمكن المجتمع من التجديد الموسع المستمر لانتاجه. ويعني ذلك ضرورة أن تخصص الثروة المالية التي يحصل عليها المجتمع من التصرف في موارده الطبيعية والدخل الذي يعود من الملكية العامة، لتمويل الاستثمارات، وأن يتم الانفاق الجاري على الخدمات الحكومية المختلفة من إيرادات الضرائب والرسوم وما ماثلها. إن إيجاد نظام ضريبي كفء وفعّال هو شرط لسلامة النظام المالي للدولة. ولتعبئة رشيدة للموارد لخدمة التنمية، وهو شرط كذلك لتوازن مالي يمنع العجز الذي يمكن أن يؤدي إلى اشتعال نيران التضخم.

ويلاحظ في هذا المجال أنه إذا كانت القواعد السليمة للمالية العامة تؤكد على قاعدة أن النفقات هي التي تحدد الايرادات، بمعنى أن الانفاق الجاري للدولة يجب أن

يحدد أولاً في ضوء متطلبات البرامج، وأن حجم الضرائب والايرادات السيادية يحدد فيما بعد لتغطية تلك النفقات، فإن السلامة المالية في الأجل الطويل تعني في الوقت نفسه الحرص على ألاّ يصل العبء الضريبي إلى حد يصبح له تأثيره السلبي في النشاط الاقتصادي الذي هو المصدر الأساسي للدخول التي تخضع للضرائب.

هـ ـ إن تحقيق التنمية المستقلة يتطلب الاعتماد على الموارد الذاتية للمجتمع. وتوافر قدر كافٍ من الموارد في المجتمعات العربية يغنيها عن اللجوء إلى القروض الخارجية والاعتماد على العالم الخارجي لتمويل تقدمها. ويلاحظ في هذا الإطار أن القروض الخارجية لا تؤدي إلى تسريع التنمية إلا إذا أدى استخدامها إلى زيادة في الدخل القومي تفوق أعباء خدمة الدين الخارجي. وتبرز تجربة البلدان العربية وغيرها صعوبة الوفاء بهذا الشرط، وأن الاعتماد على الاقتراض من الخارج لتمويل أو تسريع التنمية كثيراً ما ينتهي إلى نتائج عكسية تماماً عندما تزيد أعباء خدمة الديون بعد فترة على حجم التدفقات الخارجية للداخل.

ويلاحظ في هذا المجال أيضاً أن الاعتماد على التدفقات الخارجية لتحقيق التنمية يعني ضرورة أن تصبح التنمية موجهة للتصدير بصفة أساسية. إن القروض الخارجية تستلزم السداد في المستقبل. وسدادها يتطلب القدرة على التصدير للعالم الخارجي للحصول على العملات اللازمة للسداد. إن هذا التوجه يخالف ما تستهدفه التنمية المستقلة من اعتماد على النفس ومن توجيه التنمية للداخل بصفة أساسية.

و ـ إن التخصيص الكفء للموارد عن طريق آليات اقتصادية يعني إعمال مجموعة من السياسات المختلفة والمترابطة وتطويرها تطويراً مستمراً لتحقيق أفضل النتائج. وتتضمن تلك الآليات الاستخدام الكفء للتخطيط القومي الطويل والمتوسط المدى، وللميزانية العامة كأداة سنوية لتنفيذ الخطة، ولسياسات الأثمان والأجور والائتمان والسياسات النقدية والمالية وسياسات الصرف الأجنبي والتجارة الخارجية وغير ذلك.

٣ ـ دور الدولة في تنمية الموارد البشرية

تُبرز محاولات التحديث والنمو وتجارب التنمية في أقطار الوطن العربي، الأهمية الكبرى للعنصر البشري في إحداث التنمية وإنجاحها. إن توافر قدر هائل من الموارد المالية لدى عدد من الأقطار العربية، وتوافر ثروات طبيعية كبيرة لدى أقطار أخرى لم يكن كافياً لإحداث التنمية المطلوبة. والموارد المالية والطبيعية مهما تكاثرت تبقى خاملة ما لم تمتد إليها يد الإنسان للعمل الخلاق، ليضعها في خدمة أهدافه. ومهما تراكمت العدد والآلات والأدوات وبنيت المصانع والوحدات الانتاجية المعدة بأحدث أدوات الانتاج وأكثرها تطوراً تقانياً فإن كفاءتها تظل محكومة بقدرات الأفراد الذين

يستخدمونها. ومن ثم فإن أهم متطلبات التنمية في مجتمع معين هو تطوير قدرات أفراده وتنميتها، وتوفير الدوافع التي تحملهم على تقديم الجهد اللازم والضروري من أجل تحقيق أهداف التنمية المجتمعية. وبمعنى آخر فإن التنمية البشرية تصبح لذلك قاعدة أساسية لكل تنمية مستهدفة.

وغني عن البيان أن التنمية البشرية المعنية في حالة الوطن العربي، ولتحقيق تنمية مستقلة فيه، تعني تنمية قدرات كل أفراد المجتمع العربي بمختلف فئاته وسكانه. وإذا كانت بعض الأقطار العربية قد استطاعت في ظروف تاريخية معينة أن تعتمد على قوى عاملة مهاجرة وقدرات بشرية لا تملكها من أجل تحديثها أو تطوير الانتاج فيها، فإن وجود مثل هذه الظواهر هو في حد ذاته تعبير عن تخلف القوى البشرية العربية، وعن أن التنمية في هذه الأقطار تتم بالاعتماد على الغير بدلاً من الاعتماد على النفس. وإذا جاز في بعض الحالات لدول في مرحلة النمو أن تستعين بخبرات لا تملكها، فإن ذلك يتم في مجالات محدودة فقط ولا بد من أن تكون مؤقتة.

إن تنمية القدرات البشرية وتطويرها يتطلب كأساس المحافظة على القدرات البدنية والعقلية والنفسية للإنسان، أي توفير السلامة والصحة لا مجرد غياب المرض. وهو أمر يتطلب لادراكه إمكان اشباع حاجات الإنسان من الغطاء الصحي المناسب، وتوفير الكساء اللازم والضروري، والمسكن الصحي الملائم، فضلاً عن سلامة البيئة التي يعيش فيها الإنسان وخلوها من التلوث والعدوى وتوفير العلاج المناسب عند الحاجة.

كما تتطلب التنمية البشرية أيضاً إكساب أفراد المجتمع المعرفة والمعلومات والمهارات التي تمكنهم من حسن استخدام الموارد الطبيعية والمادية التي في حوزتهم لتحقيق أهدافهم، أي للوفاء بحاجاتهم المادية والروحية المتنامية. وتتسع حدود المعرفة والمعلومات والمهارات التي تحتاج إليها العناصر البشرية وتتعرض للتغير والإضافة كنتيجة لتطور المجتمع وتقدم العلوم والتقانة. واتاحة الفرصة للتعلم المستمر والدائم تصبح لذلك ضرورية لتحقيق تنمية بشرية مناسبة.

ورغم أهمية العامل البشري، فإن التنمية البشرية لم تحظ لمدة طويلة بالاهتمام المناسب، وبخاصة أن أعداداً من الجيش الاحتياطي للعاطلين، فضلاً عن المستعمرات، كانت تمد الرأسماليين دائماً بقوى بشرية مستعدة لبذل جهدها من أجل لقمة العيش، حتى وإن كان ذلك على حساب صحتها وحياتها. هذا فضلاً عن أن فنون الانتاج التي كانت سائدة كانت تظل ثابتة لفترات طويلة ويتم تعلمها ممن يمارسونها عن طريق الإشراف في أثناء العمل. وقد أدى نضال العمال والجماهير الشعبية في الدول الرأسمالية المتقدمة لحصولهم على حقهم في مستوى معيشة ملائم، إضافة إلى تطور فنون الانتاج والحاجة إلى قوى عاملة متعلمة ومدربة لادارة الآلات الحديثة، إلى عناية

الدول الرأسمالية بنشر التعليم العام والاجباري وتوفير الخدمات الصحية والمسكن الملائم.

ورغم التسليم العام بأن الدولة، سواء في المجتمعات المتقدمة أو في النامية منها، هي المسؤولة أساساً عن توفير الخدمات الضرورية للحفاظ على الإنسان وتنمية قدراته، فقد برز مؤخراً اتجاه إلى التفريق بين التعليم الأساسي وما يلي ذلك من تعليم، وبين الخدمات الصحية الأولية والوقائية من جانب، وبين العلاج الطبي من الجانب الآخر. فالتعليم الأساسي والخدمات الصحية الأولية والوقائية تظل طبقاً لهذا الرأي من مسؤولية الدولة، تمولها من الإيرادات العامة السيادية لها. أما ما عدا ذلك فإنه حتى وإن تم تقديم الخدمات بواسطة الدولة فإن تمويل تلك الخدمات يجب أن يتم من رسوم المستفيدين(٤)، والحجة التي تقدم لتبرير هذا الرأي هي أن استخدام رسوم المستفيدين بدلاً من الضرائب، يؤدي إلى كفاءة أعلى في أداء الخدمة، فضلاً عن أنه يحقق قدراً أكبر من العدالة. ويعود ذلك إلى أن الدول النامية لا تستطيع، في حدود قدرتها وامكاناتها، أن تقدم كلاً من الخدمات الأساسية وغير الأساسية، وأن الانفاق العام يجب، لذلك، أن يركز في المجالات التي يستفيد منها الفقراء بدرجة أكبر.

إن هذا الرأي لا يراعي في رأينا عدداً من الأمور المهمة، يأتي في أولها عدم قدرة المحتاجين إلى الخدمات من الفقراء على دفع ما قد يفرض من رسوم للحصول على الخدمات الصحية المناسبة أو لاستكمال التعليم بعد الأساس، وبخاصة في ضوء ما هو معروف من حدة عدم المساواة في توزيع الدخول في الدول النامية ووجود نسبة كبيرة من السكان يعيشون تحت خط الفقر المدقع. كما أن هذا الرأي لا يأخذ في الاعتبار الدور الأساسي للتعليم العالي والجامعي في إحداث الحراك الاجتماعي في دول العالم الثالث. والاعتماد على تمويل التعليم العالي والجامعي من رسوم المستفيدين يعني أن الأثرياء في المجتمع سوف يعيدون انتاج أنفسهم ليحتفظوا بثرائهم وسلطانهم ويقفلون الطريق على أي تحرك واسع من الفئات الأقل ثراء لمشاركتهم في الأنشطة الأكثر درّاً للدخل.

والأهم من ذلك كله، من وجهة نظر المجتمع، هو أن القبول بهذه المبادئ يعني تبديد القدرات البشرية بدلاً من الحفاظ عليها وتنميتها. فعدم حصول عناصر بشرية على العلاج المناسب لعدم قدرتها على دفع الرسوم يعني تبديداً في قدرات بشرية يحتاج إليها المجتمع. كما أن حرمان عناصر قادرة على التعلم واكتساب قدرات ومهارات جديدة، من اكتساب هذه القدرات لأنها لا تملك القدرة على شراء الخدمة التعليمية اللازمة، هو إهدار لامكانات يحتاج إليها المجتمع لتقدمه وتطوره.

---

(٤) المصدر نفسه.

إن تنمية مستقلة معتمدة على الذات، تعني أول ما تعنيه أن الإنسان هو محورها الأساسي وهو أداتها أيضاً. ومن ثم فإن الدولة يجب أن تسعى في إطار هذه التنمية لتوفير العلاج لكل من يحتاج إليه إضافة إلى تقديم الخدمات الصحية الأولية والوقائية وتوفير الشروط الأخرى اللازمة للمحافظة على قدرات الإنسان البدنية والعقلية والنفسية وصيانتها. كما أن الدولة تكون مسؤولة عن اتاحة فرص متساوية للتعلم واكتساب المعرفة لكل القادرين عليه في حدود امكانات المجتمع. ويعني ذلك ضرورة ألا تحد فرص التعلم بسبب الفقر ولا تزداد بسبب الثراء والغنى، فلا يُمنع من مواصلة التعلم أي فرد لأسباب مالية ولا يمنح فرد فرصة لا يستحقها لمجرد قدرته المالية على شراء الخدمة.

إن الجزء الأكبر من القوى البشرية العربية في الوطن العربي لم تزل تعاني سوء التغذية بل المجاعات أحياناً، ويعاني انتشار الأمراض المتوطنة والمعيشة في بيئة ملوثة وغير صحية، ومن الأمية، وتردي المستوى التعليمي. إن تنمية عربية مستقلة تستند إلى الاعتماد الجماعي على النفس لا بد من أن تجعل معالجة هذه الأوضاع هدفاً أساسياً لها. وأن تسعى سعياً مستمراً لتطوير القدرات البشرية العربية إلى أقصى الطاقة مع الالتزام بمبدأ تكافؤ الفرص. ويتطلب ذلك أن تلعب الدولة دوراً رئيسياً في توفير الخدمات الضرورية وأن يحدث تعاون عربي واسع في هذا المجال لتوفير الامكانات للدول الأقل دخلاً لصيانة القدرات العربية وتطويرها.

٤ ـ دور الدولة في بناء القاعدة العلمية والتقانية ودعم التطور التقاني

ترتبط التنمية في المرحلة الحالية المعاصرة بالقدرة على وضع العلم في خدمة الإنسان والاستفادة بالمعرفة العلمية لإبداع وتطوير تقنيات لانتاج السلع والخدمات التي يحتاج إليها المجتمع أو التي ينتجها للتصدير للحصول على ما يقابلها من سلع يحتاج إليها من الخارج. وتستهدف التنمية المستقلة كما سبق القول الوفاء بالحاجات الأساسية المادية والروحية المتنامية للإنسان العربي، كما تستهدف في الوقت نفسه الحد من التبعية للدول الصناعية المتقدمة وللشركات المتعدية الجنسية بما في ذلك الحد والتخلص من التبعية التقانية.

إن ذلك يعني أهمية التوسع في انتاج السلع الضرورية للاستهلاك الجماهيري الواسع بتكاليف تتفق مع مستويات الدخول السائدة، بما في ذلك انتاج المواد الغذائية الرئيسية وعلى رأسها الحبوب والبقول والمنسوجات والملابس والمساكن الشعبية ومستلزمات المحافظة على الصحة العامة وتقديم الخدمات التعليمية الضرورية ووسائل المواصلات العامة وغيرها. ويتطلب ذلك تطويراً لتقانة انتاجية ملائمة تجمع بين عوامل الانتاج المختلفة بما يتناسب مع الوفرة النسبية لكل منها، وتوفير مستلزمات الانتاج

وأدوات الانتاج الضرورية وإنتاجها وتوفير مصادر الطاقة اللازمة.

إلى جانب إنتاج السلع الضرورية ذات الانتاج الواسع ومستلزماتها فإن المجتمع المواجه بضرورة التصدير للحصول على العديد من الحاجات التي يتعذر انتاجها محلياً، سيجد من الضروري أن يستمر لفترة قد تطول في الاعتماد على استغلال موارده المنجمية والطبيعية وتصنيع تلك الموارد وتصديرها في شكل مصنع، لزيادة ما يحصل عليه المجتمع من قيمة فائضة من صادراته. وترتبط القدرة على التصدير بإمكانية الاستجابة لطلب الأسواق الخارجية مع ما قد يتطلبه ذلك من ضرورة الاعتماد على خيارات تقانية أكثر تطوراً.

من ناحية أخرى فإن توفير الأمن الوطني في ظروف تتصف بتعاظم احتمالات العدوان الخارجي سوف يستدعي تطوير صناعة عسكرية قادرة على مد الوطن بالمعدات العسكرية المناسبة والامكانات الدفاعية الملائمة. مع ما قد يفرضه ذلك على المجتمع من تسابق تقاني في الميدان العسكري.

إن تحقيق هذه الأمور جميعها في الوقت نفسه يتطلب توافر معرفة وسيطرة على العلوم الأساسية التي تستند إليها البحوث التطبيقية في ميدان الانتاج؛ وعلماً ومعرفة بتطورات فنون الانتاج الخارجية وأحدث التطورات التقانية في العالم؛ والاختيار من بين التقانات الخارجية المتاحة أكثرها ملاءمة وتطويعها للظروف العربية؛ والسعي في الوقت نفسه لتطوير التقانة العربية التقليدية وإعطاء أولوية لتعبئة الموارد المحلية والتصنيع المحلي لمعدات الانتاج اللازمة، كلما كان ذلك ممكناً. وذلك يستوجب تأهيل وإعداد قاعدة علمية وتقانية عربية، تستند إلى أطر علمية عالية المستوى قادرة على الفحص والتقويم للتقانة المتاحة واختيار أنسبها للأهداف الوطنية وتطويعها للظروف المحلية، والارتقاء في ذلك خطوة خطوة في اتجاه التجديد والإبداع الذاتي والاختراع. كما تكون قادرة في الوقت نفسه على فحص وتقويم التقنيات التقليدية وتطويرها.

إن النشاط العلمي والتقاني يتطلب إلى جانب اعداد العلميين، بناء وتطوير المؤسسات البحثية المرتبطة بمؤسسات الانتاج، واستعداد مؤسسات الانتاج الوطنية لطرح مشكلاتها على المؤسسات المذكورة والاستفادة بنتائج بحوثها.

والاستفادة من المؤسسات البحثية على خير وجه يتطلب وجود طلب من المجتمع على خدماتها. ويصعب تصور وجود مثل هذا الطلب في أوضاعنا العربية دون دور أساسي للدولة التي تكون هي مصدر الطلب على الدراسات الأساسية الجادة عن طريق التعاقد المباشر مع المؤسسات البحثية. ودون دور الدولة في دعم الدراسات والبحوث التطبيقية التي تتطلبها مؤسسات الانتاج، فإن تمويل الدراسات والبحوث حتى التطبيقية منها، قد يثقل كاهل المؤسسات الانتاجية الصغيرة وحتى الكبيرة في الأجل القصير. لذلك فإن مؤسسات الانتاج المحلية تكون أميل إلى الاعتماد على شراء التقانة الخارجية

الجاهزة حتى ولو أدى ذلك إلى تحميل المجتمع أعباء أكثر في الأجل الأطول. إن حفز مؤسسات الانتاج على الاعتماد على مؤسسات البحوث الوطنية يتطلب أن تقدم الدولة دعماً أساسياً لمؤسسات البحث العلمي والتقاني بحيث تتحمل مؤسسات الانتاج فقط التكاليف الاضافية التي تترتب على تنفيذ تعاقداتها مع المؤسسات البحثية.

وتقوم الدولة فضلاً عن ذلك بدور مباشر في إتاحة المعرفة بالتطورات العلمية ونشرها وإرشاد الوحدات الانتاجية إلى الفوائد التي يمكن أن تعود من استخدام نتائج التطور العلمي والتقاني وكيفية استخدام الأساليب الأكثر تقدماً. وتقوم الدولة بهذا الدور في الميادين التي ينتشر فيها الانتاج السلعي البسيط والوحدات الرأسمالية الصغيرة، التي قد يصعب على أصحابها أو مديريها متابعة التطور العلمي والتقاني، سواء في ميدان الزراعة أو في ميدان الصناعة أو ميدان الخدمات.

وإذا كانت الدولة تلعب دوراً أساسياً في تمويل البحوث والتطوير التقاني في البلاد الصناعية المتقدمة، وبخاصة عن طريق ما تنفقه لتمويل البحث العلمي اللازم لتطوير أسلحة جديدة ـ وهي بحوث تستفيد منها الشركات الكبرى في الانتاج المدني فيما بعد ـ فمن الأولى أن تلعب الدولة دوراً أكبر في الدول النامية وبخاصة تلك التي تسعى إلى إحداث تنمية مستقلة. وسيكون من الضروري في حالة الوطن العربي أن يحدث تعاون وثيق بين الأقطار العربية لبناء القاعدة العلمية والتقانية العربية المطلوبة.

٥ ـ الدور الأساسي للدولة في تطوير البنية الأساسية

الدور الأساسي للدولة في توفير البنية الأساسية هو دور معترف به، وليس مثاراً لأي جدل. ويستحوذ الاستثمار في هذا المجال على الجزء الأكبر من استثمارات الدولة في المجتمعات النامية.

وتحث المؤسسات الدولية في العادة الدول النامية، أن تتخلى عن نشاطها الاستثماري في المجالات الانتاجية، وأن تركز بصفة أساسية على الاستثمار في مجال إنشاء البنية الأساسية وتطويرها. ويبرر ذلك بأن الدولة تستطيع القيام بدور أفضل في ميدان البنية الأساسية على عكس القطاعات الانتاجية التي يمكن أن يلعب فيها القطاع الخاص دوراً أكثر كفاءة. كما أن الاستثمار في البنية الأساسية لا يعود بأرباح مباشرة على المستثمر وإنما تتوزع آثاره وتعم المجتمع بصفة عامة. ولذلك فإن الحكومات وحدها نيابة عن المجتمع هي التي تكون مؤهلة لتحمل أعبائه، حتى وإن كانت تعود لتحميل المجتمع بهذه الأعباء عبر الضرائب العامة. ويؤدي تطوير البنية الأساسية إلى المساعدة على توفير الشروط الضرورية لإقبال المستثمرين الأفراد على الاستثمار. كما أنه أحد الشروط الضرورية لاجتذاب رأس المال الأجنبي.

٦ ـ الدور المهم للدولة في إعادة التوزيع

الفروق الحادة في الثروات والدخول هي إحدى السمات المهمة التي تميز الوضع الاقتصادي العربي في المرحلة الحالية. فقد ورثت الأقطار العربية عند استقلالها أوضاعاً طبقية واجتماعية تتميز بتركز الثروة في يد نسبة محدودة من السكان وانتشار الفقر والفاقة على نطاق واسع بين جماهير الشعب. وسعت بعض الأقطار التي اتبعت نوعاً من «التوجه الاشتراكي» إلى إعادة توزيع الثروة، وبخاصة الأراضي الزراعية، عن طريق الإصلاح الزراعي، وإلى إعادة توزيع الدخول خلال رفع الحد الأدنى للأجور وتحديد الايجارات الزراعية ورفع المعدلات الأجرية، وتقديم مجموعة من الخدمات الواسعة للجماهير وغير ذلك. واتجهت بعض الدول النفطية أيضاً إلى إنشاء نوع من دولة الرفاهية وبخاصة حيث كان يقل عدد السكان مقارناً بالموارد الضخمة التي يدرها النفط. إلا أن المرحلة النفطية التي شهدت تدفقاً كبيراً للموارد المالية إلى بعض البلدان العربية قد أنتجت اتجاهاً إلى زيادة حدة الفروق في الثروات والدخول في كل من البلدان النفطية وغير النفطية.

أدت السياسات التي اتبعت بواسطة الحكومات في أغلب البلدان إلى انتقال جزء من الثروة النفطية العامة إلى أيدي الأفراد، عبر مجموعة من السياسات التي تشمل تثمين الأراضي والتشغيل الكامل ورفع معدلات الأجور وغير ذلك. ورغم حصول أغلب المواطنين على نصيب من العائدات النفطية فإن التوزيع لم يتصف بالعدل قط، بل أنتج اتساعاً في الفروق في الثروات بدلاً من الحد منها فاتسعت الفروق الدخلية والفروق في الثروة أيضاً بحكم ما عاد من عمليات التحديث والتوسع التجاري والمالي والعقاري وأعمال الإنشاءات على البعض من ثراء بالغ.

وقد تبنت البلدان التي اتبعت نوعاً من «التوجه الاشتراكي» خلال الستينيات قدراً أو آخر من سياسات الانفتاح الاقتصادي، تم في خلالها فتح الباب لأنشطة طفيلية، وللاغتراف من المال العام بواسطة الطفيليين والعناصر البيروقراطية المتحالفة معهم، الأمر الذي أدى إلى الإثراء الفاحش للبعض، في الوقت الذي زادت معاناة الطبقات الشعبية من الفقر والفاقة وبخاصة كنتيجة لارتفاع معدلات التضخم، وتباطؤ التنمية وزيادة معدلات البطالة.

يمكن دون خطأ كبير أن نستنتج بشكل عام ـ حتى رغم غياب البيانات الدقيقة ـ أن المرحلة النفطية قد أدت إلى زيادة حدة الفروق في الثروات والدخول بين الأقطار العربية وفي داخل كل قطر، وأن أغلب الأقطار العربية لم يستطع بعد عقدين أو ثلاثة من التنمية أن يتجاوز حالة الفقر والفاقة التي يعيشها الجزء الأكبر من السكان، أو أن يقضي على ظاهرة البطالة فيها.

إن تنمية مستقلة تعتمد على النفس هي، كما سبق القول، تنمية تعتمد على الإنسان وتجعله محورها الأساسي وعمودها الفقري. ويتطلب ذلك توافر الشعور لدى الأغلبية العظمى من السكان بأنهم هم المستفيدون الأساسيون من جهود التنمية، وأن التنمية المستهدفة تسعى للوفاء بالحاجات المادية والمعنوية المتنامية لهم، وفي مقدمتها الحاجات الأساسية. إن تبني مثل هذا التوجه هو أمر ضروري، لا لإقامة العدل وحسب بل لتعبئة كل الجهود من أجل التنمية أيضاً.

ويصعب تصور إمكان تحقيق هذه الأهداف عن طريق آلية السوق. فقد فشلت آليات السوق وحدها في تحقيق توزيع عادل للثروات والدخول حتى في أكثر الدول ديمقراطية. وان تعديلاً في التوزيع لمصلحة الطبقات الشعبية قد اكتسب هناك نتيجة لنضال حاد بواسطة المنظمات الجماهيرية للفئات والطبقات الشعبية التي نالت حقها الدستوري في التمثيل والدفاع عن تلك الفئات والطبقات نتيجة لكفاح عتيد. كما اكتسب أيضاً نتيجة لقدرة الفئات والطبقات الشعبية على التأثير في الدولة ودفعها لتبني سياسات ضريبية وسياسات للخدمات العامة والتأمينات وغيرها حققت قدراً من العدالة الاجتماعية وضمنت حداً أدنى من مستوى المعيشة والرفاهية للجماهير.

إن دولة تعبر عن حلف للطبقات والفئات الشعبية تسعى لتحقيق تنمية مستقلة معتمدة على الذات لا بد، في إطار سعيها للوفاء بالحاجات المادية والروحية المتنامية للجماهير، من أن تلعب دوراً أساسياً في معالجة الخلل الحالي في توزيع الثروات والدخول في الوطن العربي. ويتم ذلك خلال تبني مجموعة من السياسات والآليات المترابطة التي تتعلق بالانتاج وتخصيص الموارد والخيارات التقانية، والسياسات الضريبية وسياسات الدعم، وتوفير الخدمات العامة وتوزيعها توزيعاً عادلاً، وتوزيع النشاط الاقتصادي بين المناطق والجهات، ووضع برامج خاصة لدعم المناطق المتخلفة والمنكوبة والفقيرة، وتوفير شبكة للتأمينات ضد مختلف المخاطر التي يتعرض لها العاملون نتيجة للمرض أو العجز أو الشيخوخة أو البطالة أو غير ذلك. كما توفر الدولة الإطار التشريعي المناسب والظروف التي تساعد على تكوين ونمو منظمات جماهيرية قادرة على الدفاع عن الطبقات والفئات الشعبية وتمثيلها تمثيلاً صحيحاً والمساومة باسمها للمحافظة على مصالحها.

ويكتفى هنا بالإشارة إلى تلك المجموعة من السياسات والآليات التي تتدخل خلالها الدولة لتحقيق قدر من العدالة الاجتماعية، وضمان الوفاء بالحاجات الأساسية للجماهير، دون التطرق إلى محتوى تلك السياسات. ونلفت الانتباه فقط إلى أمرين أساسيين في نهاية هذا الجزء.

الأمر الأول هو أن الحاجة إلى تدخل الدولة لتحقيق عدالة التوزيع تشتد في غيبة المنظمات الجماهيرية القوية القادرة على الدفاع عن مصالح الفئات الشعبية، وإجراء مساومات جماعية بالنيابة عنها. وان قدراً من مسؤولية الدولة عن إعادة التوزيع يمكن

أن يتم التخلي عنه مستقبلاً إلى المساومات الجماعية بين مختلف الفئات عندما يتم نضج تلك المنظمات الجماهيرية.

وفي هذه الحالة يتحول دور الدولة من التدخل المباشر في التوزيع إلى دور المحكم، عندما يشتد النزاع بين الفئات المتصارعة. وعلى سبيل المثال، فإنه بينما قد يكون تدخل الدولة ضرورياً لتحديد الحد الأدنى للأجور وساعات العمل وحقوق العاملين في المنشآت التي يعملون فيها، في حالة ضعف المنظمات النقابية، فإن هذه الأمور يمكن أن تترك لتحدد عن طريق المساومة الجماعية بين الادارة والنقابات التي تتمتع بحق الدعوة للاضراب في المستقبل. وينطبق الأمر نفسه على تحديد الايجارات الزراعية، وبينما قد يكون تدخل الحكومة ضرورياً لتحديد الايجار الزراعي أو لحماية المزارعين من الطرد، في حالة ضعف المنظمات الفلاحية، فإن مثل هذه الأمور قد تترك لتحدد بواسطة العلاقات التعاقدية بين الملاك والمستأجرين إذا تكونت اتحادات للمستأجرين مثلاً، وهكذا.

الأمر الثاني الذي نشير إليه هو أنه إذا كان التوزيع العادل لا يقتضي بالضرورة تأميم أدوات الانتاج وسيادة الملكية العامة، فإنه لا يستبعد ذلك في بعض الحالات، وبخاصة بالنسبة إلى الاحتكارات الكبرى القادرة على فرض أثمان غير عادلة على مستهلكي سلعها ومستخدمي خدماتها، وهو يقتضي في كل الأحوال الحرص والمحافظة على ثروات الشعب وعدم تبديدها أو تحويلها عبر آليات مختلفة من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة. وعدم التفريط في الملكية العامة القائمة والموجودة وبخاصة تلك التي ملكتها الأمة نتيجة لتأميم المصالح الأجنبية أو التي تكونت باستثمارات عامة هي ملك الشعب في مجموعه. إن ذلك لا يستبعد التخلص من بعض الوحدات العامة ونقل ملكيتها إلى القطاع الخاص عندما يثبت أن ذلك هو أكثر جدوى لمصلحة مجموع الشعب وللتقدم الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع. إلاّ أن مبدأ المحافظة على ثروة الشعب لمصلحته تعني في هذه الحالة أن التصرف في بعض وحدات القطاع العام يتم لمصلحة استثمار آخر في القطاع العام في مجالات أخرى يكون القطاع العام ضرورياً أو مفضلاً. كما أن المحافظة على الثروة العامة لمصلحة الشعب لا تعني الاحتفاظ بالوحدات الخاسرة مهما كان الأمر. فالوحدات العامة، كالمشروعات الخاصة، يجوز اعادة تنظيمها وادماجها في غيرها وتصفيتها أو إفلاسها. قد يكون ذلك ضرورياً عندما يصبح الاحتفاظ بتلك الوحدات مؤدياً إلى المزيد من الخسائر وتآكل الثروة والدخل بدلاً من المحافظة عليها وصيانتها وتنميتها.

٧ ـ إدارة الاقتصاد القومي وضبط النشاط الاقتصادي

تم فيما سبق التعرض لدور الدولة في إدارة الاقتصاد القومي خلال مناقشة قضايا جزئية. ونشير هنا إلى أن الاقتصاد الوطني ليس هو مجرد مجموع أجزائه. ومن

ثم فإن ادارته تشمل أكثر من مجرد أدوار للدولة بالنسبة إلى موضوع أو آخر.

إن الاقتصاد الوطني هو كل متشابك يشمل هياكل مؤسسية مختلفة يوجد بينها علاقات مجتمعية معقدة ومركبة ومتقاطعة. فيتضمن الاقتصاد القومي وحدات للانتاج والتوزيع والتمويل تختلف في حجومها ومجال نشاطها وكفاءتها كما يشمل أسواقاً لتداول السلع والخدمات والصكوك ومؤسسات لجمع المدخرات واستثمارها وللبيع والإعلان والترويج، وأصحاب أموال ومديرين وحرفيين وزراع وغيرهم. وهم يترابطون بعضهم ببعض بعلاقات من البيع والشراء والإقراض والاقتراض والتنافس والتعاون والاستغلال والصراع وغير ذلك.

ويكون الاقتصاد القومي في مجموعه جزءاً من اقتصاد عالمي يزداد فيه التشابك الاقتصادي والاعتماد المتبادل والتنافس على أساس المساواة، جنباً إلى جنب مع علاقات الاستغلال والتبعية. إن حسن ادارة الاقتصاد الوطني في مجموعه وادارة العلاقات بين الاقتصاد الوطني والاقتصادات الخارجية هو وظيفة الدولة دون غيرها.

وتشمل هذه الوظيفة قيام الدولة بالعديد من المهام واستخدام مجموعة مختلفة من الآليات والسياسات. ويأتي على رأس تلك المهام ممارسة الدولة لدورها التشريعي من أجل وضع الأطر القانونية التي تحكم المعاملات وقيام المؤسسات وممارساتها لنشاطها، والتي تنظم العلاقات مع الغير وتحمي المتعاملين والمجتمع من السلوك غير السوي أو غير العادل أو الضار. كما تشمل ممارسة الدولة لدورها في حفظ الأمن والحماية من العدوان، فضلاً عن دور الدولة الرقابي الذي يستهدف حماية مصالح الفئات الضعيفة وغير المنظمة من المجتمع، أو منع الاحتكار وتوفير شروط المنافسة العادلة والفعالة بين الوحدات، ودور الدولة في فرض العلانية وتوفير المعلومات عن بعض أنواع النشاط أو نتائجه، وفي حماية الصحة العامة وأمن المواطنين وراحتهم وتوفير شروط العمل الملائمة وغير ذلك.

إلى جانب ذلك، فإن الدولة هي التي تكون مسؤولة عن تحقيق الاستقرار النقدي واستقرار الأسعار، عن طريق تنظيم الإصدار النقدي وضبط عرض النقود والائتمان، وضبط الأسعار، وبخاصة أسعار خدمات المرافق العامة، والنقل والطاقة ومنتوجات الصناعات المؤممة. وتكون الدولة مسؤولة أيضاً عن العمل على المحافظة على استقرار أسعار تبادل العملة الوطنية بالنسبة إلى العملات الخارجية، وعن حماية الأسواق الداخلية من المنافسة الخارجية غير العادلة، وعن تشجيع الصادرات إلى غير ذلك من المهام. هذا فضلاً عن دور الدولة في تعبئة الموارد وتخصيصها، ودورها في تنمية الموارد البشرية وغير ذلك مما أشرنا إليه فيما سبق.

وتمارس الدولة مهامها عبر مجموعة من السياسات والآليات تشمل السياسات المالية والنقدية وسياسات الانتاج والتوزيع والأسعار والأجور والتجارة الخارجية وسعر

الصرف وغيرها، وهو ما يتطلب التنسيق بينها لضمان فاعليتها وحسن أداء الاقتصاد الوطني.

إن حسن التنسيق بين السياسات والربط بين الأهداف القصيرة والطويلة الأجل ومراعاة مصالح الأجيال المتعاقبة، والسعي لإحداث التنمية المستقلة على أساس من الاعتماد على النفس، يتطلب ممارسة الدولة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي باعتباره أداة فعالة للادارة الكفء للاقتصاد الوطني.

إن هذا الدور للدولة هو أمر معترف به بشكل عام. ولا يتم أي خلاف من ناحية المبدأ حول أهمية قيام الدولة بدور رئيسي في إدارة الاقتصاد القومي، ولا حول ضرورة استخدامها للأدوات والآليات المختلفة التي تملكها لتحقيق أهداف المجتمع. وإنما يدور الخلاف في العادة حول محتوى السياسات ونوعية التخطيط ومدى مركزيته ومدى التفصيل فيه، كما يدور أيضاً حول مدى الاعتماد على الوسائل الاقتصادية أو الاجراءات الادارية، لتحقيق الأهداف التي قد تشمل المنع أو ضرورة الحصول على إذن أو ترخيص أو وضع حدود للتصرفات أو غير ذلك. وفي اعتقادنا أنه لا يوجد حل واحد مناسب في كل الظروف والأحوال، وان اختيار الوسائل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالغايات من ناحية، وبالواقع والامكانات من ناحية ثانية، وبالآثار التي يمكن أن تترتب على هذا الخيار أو ذاك من ناحية ثالثة. ورغم ذلك يمكن القول بشكل عام بأهمية تجنب اللجوء إلى الاجراءات الادارية وإلى فرض الأوامر والنواهي، والاعتماد على الاجراءات والدوافع والحوافز الاقتصادية كلما كان ذلك ممكناً.

رابعاً: الدولة وسلطة الشعب

إن تنمية مستقلة تعتمد على الذات تتطلب لنجاحها مشاركة فعالة للجماهير التي تمتلك حريتها وقدرتها على الفعل دون تحكم أو فرض، والتزام أجهزة السلطة والحكم التزاماً حازماً بأهداف الجماهير التي تحددها بطريقة ديمقراطية وتعبر عنها بحرية، وخضوع تلك الأجهزة للمساءلة والمحاسبة أمام الشعب الذي يملك امكانات تغيير حكامه عندما يريد بطريق سلمي وديمقراطي.

إن التنمية المستقلة لا تتم إلا عبر معركة حقيقية طويلة وممتدة ضد الاستعمار والتبعية والاستغلال وسيطرة الشركات المتعدية الجنسيات، وهي معركة يستحيل كسبها دون استعداد الجماهير لبذل تضحيات، ولو في الأجل القصير، ودون التخلي عن تبني نماذج للاستهلاك لا تتفق مع القدرات الانتاجية للمجتمع وإمكاناته، ودون تغليب المصالح الآجلة للشعب على المصالح الآنية أو على السعي لإشباع بعض الرغبات غير الأساسية لبعض فئاته وجماعاته.

وقد ساد لفترة اعتقاد بين بعض القوى الوطنية أو التقدمية، بأن بذل الجهود

الضرورية للتنمية أو للتقدم الاجتماعي يتطلب تضحية بالديمقراطية وبحرية الجماهير في الإعراب عن الرأي وطرح البدائل والاختيار فيما بينها، وبالتالي في محاسبة حقيقية لحكامها ووجود آليات لتغيير الحاكمين، واكتفي في أفضل الأحوال بنوع من «ديمقراطية الموافقة» بدلاً من المشاركة، حيث كان يتم حشد التأييد الجماهيري وراء قرارات السلطة أو الحزب الحاكم أو القائد بكل وسائل الاتصال الجماهيري، في إطار تغييب العديد من المعلومات ومنع حرية تداول الأخبار. لقد أثبتت تجارب الوطن العربي وتجارب مجتمعات العالم الثالث الأخرى والمجتمعات الاشتراكية أيضاً أن مثل هذا التوجه ينتهي في كل الأحوال إلى نوع من الحكم الاستبدادي، الذي يؤدي إلى انتشار عدم المبالاة والفساد، وينشر التطلعات الاستهلاكية ويجعل المجتمع أكثره عرضة للاختراق الخارجي وللتأثر بالأنماط الاستهلاكية التي تسعى الشركات الدولية النشاط إلى فرضها... الخ.

إن مشاركة حقيقية للجماهير لا يمكن أن تتم إلاّ على أساس طوعي وديمقراطي. ودون الدخول في تفصيلات أو مجادلات لا داعي لها هنا، نشير إلى عدد من الشروط الأساسية التي لا تتحقق الديمقراطية إلا بها، وهي الاحترام الكامل لحقوق الإنسان المدنية والسياسية فضلاً عن حقوقه الاقتصادية والاجتماعية، والتعددية السياسية، وتوافر آليات لتداول الحكم والسلطة بطريق سلمي، والعلانية وتوافر البيانات والمعلومات الصحيحة واستقلال المنظمات الجماهيرية ومؤسسات المجتمع المدني وفعاليتها.

باختصار، إن دولة وطنية تسعى إلى تحقيق تنمية مستقلة لا بد من أن تكون دولة ديمقراطية يملك فيها الشعب السلطة الفعلية.

الفصل السادس

شروط انعاش التنمية(*)

سمير أمين(**)

- ١ -

أولاً: لم تعد التنمية من أولويات اهتمام السلطات الحاكمة في الظروف الراهنة، فتنشغل حكومات الغرب بـ «إدارة الأزمة» بالأساس، وحكومات الشرق الاشتراكي سابقاً بالتحول إلى الرأسمالية، بينما حكومات أمريكا اللاتينية والوطن العربي وأفريقيا خاضعة لمقتضيات خدمة الدين الخارجي، إلا أن السلطات الحاكمة في آسيا لا تزال تهتم فعلاً بمساندة انمائها الاقتصادي المتسرّع، وبخاصة في الصين وآسيا الشرقية (كوريا وتايوان)، وكذلك في جنوب شرق آسيا، وفي الهند ولو بدرجة أخف.

بيد أن التنمية كانت فعلاً أولى الاهتمامات خلال العقود الثلاثة التي تلت الحرب العالمية الثانية في جميع مناطق العالم. وتحققت فعلاً انجازات لا يستهان بها خلال هذه العقود، لا بد أن تُعزى في رأيي إلى نجوع المشروعات المجتمعية الثلاثة السائدة عندئذ. وهي:

١ - مشروع دولة الرفاهية في الغرب الرأسمالي المتقدم.

٢ - مشروع السوفياتية في الشرق.

٣ - مشروع التحديث المتعجل في كتلة عدم الانحياز (آسيا وأفريقيا، أي مجموعة «باندونغ») وفي أمريكا اللاتينية (مشروع «التنموية»).

(*) نشر هذا البحث في: المستقبل العربي، السنة ١٧، العدد ١٩١ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٥)، ص ٤ - ١٦.

(**) مفكر عربي من مصر.

وقد شاركت هذه المشروعات قاسماً مشتركاً، هو تصورها فعالية العمل في اطار اقتصاد قومي متمركز على الذات، سواء أكانت هذه البنية قائمة فعلاً أم كانت هدف استراتيجيات التنمية. على أن المشروعات اختلفت من أوجه أخرى عديدة ومهمة. فتباينت من حيث رؤيتها العلاقة بين الاقتصاد القومي والمنظومة العالمية. فالدول الغربية المتقدمة ركّزت على التوفيق بين مشروع الرفاهية في اطار الدولة الوطنية وبين مقتضيات قبولها مبدأ الانفتاح والترابط المتبادل، سواء أكان ذلك في اطار مذهب الأطلنطية أم كان في ظل بناء السوق الأوروبية. هذا بينما دول العالم الثالث، ولا سيما أكثرها جذرية، رأت أن الترابط المتبادل ـ وهو مبدأ مقبول منها بالأساس ـ لا بد من أن يكون ناتج مفاوضات تحدد آليات الانفتاح المطلوب وشروطه.

أما دول الكتلة الشرقية فاعتمدت على ممارسات شبه أوتاركية أدت إلى انقاص علاقاتها الاقتصادية بالعالم الرأسمالي إلى ما يقرب من لا شيء. وتباينت أيضاً سياسات التنمية من حيث المضمون الاجتماعي، فاختلفت الكتل الاجتماعية القائدة المسؤولة عن إنجاز المشروع. فقام مشروع دولة الرفاهية في الغرب على تسوية تاريخية بين العمل ورأس المال، وتم تحقيقه في أطر سياسية خاصة في كل دولة على حدة طبقاً لظروفها التاريخية الفريدة. أما في الشرق والجنوب، فإن المشروع التنموي قد لجأ هنا إلى ممارسات شعبوية، ولو بدرجات مختلفة من الجذرية الاجتماعية. فالمجموعة شملت «الاشتراكية القائمة بالفعل» كما قيل، ودول مجموعة باندونغ الراديكالية، ودول أخرى عديدة لم تخرج عن آفاق الكولونيالية الجديدة. وقد رافق هذا التباين في المضمون الاجتماعي تباين آخر في أدوات الإدارة السياسية الموظفة في تنفيذ المشروع، ولو أن دكتاتورية الحزب الواحد مالت إلى أن تكون الشكل الرئيسي لهذه الإدارة.

ولكن النظم ـ بالرغم من هذه التباينات في مجالات مختلفة ـ شاركت قاسماً مشتركاً آخر، ألا وهو أنها أسست مشروعيتها (التي كانت أمراً واقعاً حقيقياً بالنسبة إلى معظمها) على الآمال المنوطة على تحقيق هدفين اثنين، هما تحسين شروط المعيشة المادية بالنسبة إلى الأغلبية وتعزيز موقع الوطن في هرم المنظومة العالمية.

على أن التصاعد المستمر في تعمق العولمة ـ المقبولة من البعض والمرفوضة من البعض الآخر ـ خلال العقود الثلاثة للمشروع التنموي قد فرض بالتدريج فعالية أساليب إدارة التحديث المستخدمة من قبل الدولة الوطنية. هذا بالاضافة إلى أن أبعاداً أخرى لمشكلة التنمية قد أخذت تتجلى تدريجياً، فاكتسبت أهمية متزايدة حتى غدت أبعاداً ذات طابع عالمي في جوهرها، مثل قضايا الحفاظ على البيئة على صعيد كوني.

لقد قاد هذا التطور إلى أزمة هيكلية تطال الجميع، بزغت بوادرها خلال السنوات ١٩٦٨ ـ ١٩٧١، ثم أخذت في التفاقم المستمر. وبعد أكثر من ربع قرن لم يخرج العالم من هذه الأزمة المتشبثة. وتتمظهر الأزمة في العودة إلى مستويات مرتفعة من البطالة المزمنة في الغرب المتقدم، رافقت تدهور معدلات النمو، وفي انهيار نظم

السوفياتية، وفي تراجعات خطيرة إلى الخلف في بعض مناطق العالم الثالث، مقترنة بتضخم الديون الخارجية. بيد أن دول آسيا الشرقية دخلت في ذلك الوقت بالتحديد في مرحلة نمو متعجل.

ثانياً: لقد اتسمت مرحلة ما بعد الحرب (١٩٤٥ ـ ١٩٩٠) بحدة النزاعات بين مختلف أقاليم العالم، ومنها الحروب الباردة بين الغرب والشرق، والخلافات المتكررة بين الغرب وكتلة عدم الانحياز. بيد أن هذه الصراعات لم تحل دون تحقيق معدلات نمو مرتفعة عامة وأكثر ارتفاعاً في الشرق والجنوب خاصة، الأمر الذي موّن بدوره أوهام نظرية «اللحاق».

أزعم أن هذه الانجازات كانت ناتج موازين سياسية تطورت في صالح الشعوب الفقيرة والطبقات الشعبية بشكل عام، الأمر الذي فرض بدوره حدوداً على تحكم منطق رأس المال الأحادي الأبعاد. أشدّد على هذا المفهوم لأن معظم التحاليل المطروحة من أجل تفسير التنمية المتعجلة المحققة خلال الفترة المعنية هي تحاليل جزئية واقتصادية الطابع، فلا تعمل حساباً للمفهوم المقدم منا هنا.

لقد أدت هزيمة الفاشية في الحرب العالمية الثانية إلى انقلابات خطيرة في موازين القوى على صعيد جميع مجتمعات العالم. ففي الغرب أثبتت هذه الهزيمة ميزان قوى لصالح الطبقات العاملة كما لم يشهده التاريخ السابق. وأزعم أن هذا الانقلاب في ميزان القوى هو المفتاح الذي يفسر تبلور مشروع دولة الرفاهية، لأنه أقام القواعد الملائمة لفعاليته. أشدّد على هذه الملاحظة، لأن نظرية «التضبيط الفوردي» (نسبة إلى المهندس الأمريكي فورد) التي تناولت مناقشتها في مكان آخر، قد تجاهلت هذا البعد الأساسي للمشكلة، كأن رأس المال يسعى من تلقاء نفسه وبشكل يكاد يكون ناتج طبيعته الجوهرية إلى التوفيق بين مصالحه الخاصة ومصالح الطبقات العاملة.

كذلك فإن انتصار الاتحاد السوفياتي والثورة في الصين قد خلقا شروطاً ملائمة ـ داخلياً وعلى صعيد عالمي ـ لتعجل التنمية. ومهما كان رأينا عن المضمون الاجتماعي للتنمية المحققة في الكتلة الشرقية ـ أي سواء اعتبرناها انجازاً في سبيل «بناء الاشتراكية» كما قيل، أو ركزنا على تناقضاتها الداخلية التي أدت إلى انهيارها في مرحلة لاحقة ـ إلا أن المنافسة بين الشرق والغرب قد لعبت بالفعل دوراً ايجابياً بلا شك، فحركت آليات التنمية. أزعم أن هذا العنصر قد لعب دوراً حاسماً في فرض التسوية التاريخية بين العمل ورأس المال في الغرب نفسه. أضيف إلى ذلك أن الانفاق العسكري الذي أنجبته هذه المنافسة، والذي بلغ مستويات لا مثيل لها في التاريخ السابق ـ ولا سيما في الولايات المتحدة ـ قد لعب هو الآخر دوراً أساسياً في تشغيل الآلة الاقتصادية الغربية.

وأخيراً، لقد تمفصل ازدهار حركات التحرر في العالم الثالث الآسيوي

والافريقي بهذه التطورات، فاستطاعت الدول المستقلة المتحررة أن تعبّئ في صالحها النزاع غرب/شرق، الأمر الذي ساعد على تصفية الكولونيالية القديمة ثم انجاز تنمية متسرعة في العديد من هذه الدول.

إلا أن الأعمدة الثلاثة التي تكرّست التنمية عليها والتي أقيمت كنتائج انتصار القوى الشعبية والديمقراطية المعادية للفاشية قد استهلكت بالتدريج. فالمشروعات القائمة على أساسها بلغت حدودها التاريخية ثم فقدت زخمها. أقصد هنا حدود الوفاق الاشتراكي الديمقراطي في الغرب والشعبوية في الشرق والجنوب في مواجهة طموحات رأس المال والبرجوازيات الجديدة «السوفياتية» و«العالمثالثية». فانزلقت المشروعات في اتجاه لم يعد يلائم مقتضيات التواصل في «البناء الوطني»، وبالتدريج أخذت المشروعات المعنية تندرج في العولمة المعمقة فخضعت لها في نهاية المطاف. هكذا انفجرت الأزمة بين المنظور الوطني الخاص بمرحلة ما بعد الحرب الآخذ في الأفول وبين المنظور المعولم الصاعد. وتمظهر هذا التطور في تآكل دولة الرفاهية في الغرب وانهيار النظم السوفياتية واختفاء المشروع الوطني من مسرح العالم الثالث. هكذا انتهت مرحلة «معاداة الفاشية» ـ كما اقترح تسميتها ـ التي كانت قد فرضت على رأس المال التخلّي عن تحكمه الأحادي الأبعاد.

هكذا إذاً أنتج التطور شروطاً ملائمة للعودة إلى تحكم رأس المال من دون منافس له. على أن منطق هذا التحكم لا يخلق شروطاً ملائمة للعودة إلى النمو الاقتصادي، بالأولى ملائمة لتنمية ذات مضمون اجتماعي تقدمي، تضمن التوظيف الشامل وتعديل توزيع الدخل في صالح الطبقات الشعبية. فمنطق تحكم رأس المال بلا منافس يُرسى على مبدأ واحد ووحيد: السعي إلى تحقيق أكبر ربح مالي ممكن في الأجل القصير، الأمر الذي ينتج بالضرورة تفاقم اللامساواة في توزيع الدخل على الصعد الوطنية والعالمية، وهو يمثل بدوره عامل تشبث الركود. لقد كان كل من ماركس وكينز قد أدرك تماماً طبيعة هذه الحدود لمنطق تحكم رأس المال، إلا أن الدرس قد أصابه النسيان بقدر ما تآكلت روح معاداة الفاشية التي سبق أن سادت في الساحة بعد الحرب.

ـ ٢ ـ

أولاً: بالتأكيد يعاني المجتمع المعاصر «أزمة». فالمقصود بـ «الأزمة» هو وضع مجتمع لم يعد قادراً على تلبية رغبات الأكثرية من دون التخلي عن المبادئ التي تحكم آليات تشغيله، أي بعبارة أخرى، صار المجتمع في حاجة ملحة إلى اصطلاح مهم. فالشعوب تريد التوظيف وتحسين الخدمات الاجتماعية وفتح منافذ تتيح الرقي لأولادهم. . . هذا بديهي. ولكن اليوم منطق تحكم رأس المال من دون منافس ينتج البطالة والإفقار والتهميش الاجتماعي. أما القوميات فتريد الاستقلال واحترام

كرامتها. ولكن منطق إدارة الأزمة ينتج العكس. هكذا تفقد النظم شرعيتها، تلك الشرعية التي أقيمت في مرحلة ما بعد الحرب على انجازات حقيقية تم تحقيقها من خلال «تضبيط» العلاقات الاجتماعية لصالح الفئات الوسطى والطبقات الشعبية في الداخل وتطوير النظام العالمي في صالح المصالح الوطنية على صعيد الكون.

واليوم إذاً، تتمظهر الأزمة في أن النماذج الايديولوجية الثلاثة ـ الاشتراكية الديمقراطية في الغرب، والشعبوية الوطنية في الجنوب، والسوفياتية في الشرق ـ قد تآكلت حتى فقدت مصداقيتها أو غادرت مسرح التاريخ.

على أن توصيف الأزمة بأنها «أزمة الرأسمالية» هو أمر آخر. فالمصطلح ـ أي أزمة الرأسمالية ـ لا معنى له إلا إذا عملت في الساحة قوى اجتماعية شعبية تواجه منطق تحكم رأس المال ببديل مضاد متناسق وممكن، كما كان الوضع عليه بالنسبة إلى المشروعات الثلاثة لمرحلة معاداة الفاشية. ولكن هذه المشروعات فقدت زخمها تماماً من دون أن تتبلور بعد بدائل جديدة لتحل محلها، وبالتالي تتيح انجاز خطوات إضافية إلى الأمام. فلم ينجب انهيار المشروعات القديمة ـ حتى اليوم ـ عدا ردّات إلى الخلف لصالح تحكم رأس المال. فليست المرحلة إذاً أزمة من وجهة نظر رأس المال، وستظل كذلك طالما بقيت ردود الفعل في مواجهة تفاقم الأوضاع الاجتماعية كما هي عليه حالياً، أي غير متناسقة وغير فعالة، بل وهمية إلى حد كبير.

ثانياً: غدت نظم الحكم التي تلت انهيار مشروعات ما بعد الحرب في خدمة توسع مشروع رأس المال بشكل عام يكاد يكون من دون تحفظ. سبق أن قدمت تحليلاً لممارسات هذه النظم التي رأيتها في خدمة ما أسميته «إدارة الأزمة» (في مقابل البحث الرصين عن حلّ للأزمة). ويذكرنا هذا الأمر بأن الرأسمالية والأزمة لا تمثلان مقولتين مضادتين. لا، على العكس من ذلك تماماً، أزعم أن منطق تحكم رأس المال الأحادي الأبعاد ينتج الأزمة بالضرورة. فلا ينشغل رأس المال ـ المتروك لنفسه ـ إلا بهموم إدارة الأزمة، لا بالبحث عن حل لها.

تتجلى الأزمة في أن الأرباح المستخرجة من الاستغلال الرأسمالي لا تجد منافذ لها بالدرجة الكافية في الاستثمارات المربحة القادرة على توسيع القدرات الانتاجية. وفي هذه الظروف يصير الهدف الرئيسي لسياسات ادارة الأزمة البحث عن «منافذ أخرى» لفائض الأموال العائمة، من أجل حماية النظام من خطر تبخيس فجائي وضخم لقيمة هذه الأموال، كما حدث خلال الثلاثينيات.

أما «حل الأزمة» فهو عملية تفترض اصلاحات أساسية في القواعد الاجتماعية التي تحكم توزيع الدخل وتشكيل الاستهلاك وأخذ القرار في مجال الاستثمار، أي بمعنى آخر، تفترض مشروعاً اجتماعياً متناسقاً آخر، يناقض مبدأ الخضوع لقانون الربحية البحت. هكذا لا تجد الأزمة حلاً لها إلا إذا توافر مشروع اجتماعي ذو

مضمون شعبي قادر على فرض حدود تحول دون تحكم رأس المال بلا منافس له.

تتمظهر إدارة الأزمة في ممارسات الحكومات التي تسعى - في إطار نظم الدولة الخاصة بها - إلى تحقيق ما تسميه هي نفسها «مشروع الغاء التقنين» الذي يشمل ما يلي: تخفيف عبء النقابات والتخلص من «جمودها» - بل تصفية موقعها الاجتماعي القوي إن سمحت الظروف بذلك - وتحرير الأسعار والأجور، وتخفيض الإنفاق العام، ولا سيما على الخدمات الاجتماعية وفي دعم الاستهلاك الشعبي، والخصخصة، والانفتاح في العلاقات الدولية... الخ. وما يجدر بالإشارة إليه هنا هو أن هذه «الوصفة الطبية» واحدة وحيدة، تُفترض صلاحيتها بالنسبة إلى الجميع: الولايات المتحدة وروسيا، مصر والبرازيل ورواندا... فهي إذاً وصفة ذات طابع مبدأ ايديولوجي تقوم مشروعيته ومصداقيته على دوغمائية ضبابية وغامضة، تعتمد على ادعاءات ذات الطابع العمومي، غير المحدد، مثل أن «اللبرلة» من شأنها أن «تحرر» (وهنا لعبة على الكلمات، إذ إن لبرلة وتحرير ينحدران في اللغات الأوروبية من مصدر واحد) «قوى كامنة» في المجتمع مهيئة لتحريك آليات النمو؛ فكان «تعسف تدخل الدولة» يكبلها... الخ. وتصير هذه اللغة شبيهة بلغة الإعلام الديماغوجي، لا تخاطب العقل ولا تعتمد على العلم. فالأسئلة الحقيقية غير مطروحة في هذا الخطاب، وهي: أين هذه «القوى الكامنة»؟ وماذا ستفعل إذا مُنحت لها حرية التصرف؟ وماذا ستكون النتائج المترتبة على فعلها؟

هذا وقد كان كل من ماركس وكينز قد أثبت في وقته أن «اللبرلة» المتطرفة تنجب بالضرورة الركود، وبالتالي، يصعب «إدارتها» عالمياً، فتخلق جواً من النزاعات لا تستطيع أن تقدم حلولاً لها. على أن هذا الدرس قد نُسي لصالح دعوة ذات الطابع السحري، مضمونها أن اللبرلة تهيئ الأرضية الملائمة لتنمية «صحية» في المستقبل. أما عن طابع هذه الصحية المزعومة فالله أعلم بماهيتها. كذلك فإن الخطاب الذي يضفي مشروعية لهذه الممارسات مرافق بخطاب سياسي ايديولوجي، ضبابي هو الآخر، مفاده أن اللبرلة الاقتصادية ترادف الديمقراطية السياسية، لدرجة أن أي نقد للبرلة يُعتبر موجهاً ضد الديمقراطية، وبالتالي يُرفض. وتثار في هذا الصدد مشكلة «الشفافية»، وتشوه مفادها، فيُعتبر أن ممارسات الدولة تتسم مبدئياً بغياب الشفافية المطلوبة. كلام عجيب فعلاً. أليست الحقيقة أقرب إلى عكس هذه المقولة تماماً؟ أليست ممارسات الدولة الديمقراطية شفافة من حيث المبدأ؟ هذا بينما الخطاب الايديولوجي الليبرالي يتجاهل تماماً أن ممارسات القطاع الخاص هي التي تتسم بغياب الشفافية. فممارسات الاحتكارات والعلاقات بين الدولة والقطاع الخاص - ومن ورائها فرض الفساد والإفساد - تُخفى وراء قناع «سر الأعمال».

تتطلب إدارة الأزمة التعامل معها على صعيد عالمي، بسبب عولمة الرأسمالية. هذا أمر بديهي. فتواجه هذه الإدارة فائضاً مهولاً ومتزايداً من الأموال العائمة كما

سبق أن قلت. أشير في هذا الصدد إلى رقم واحد فقط: بينما لا يزيد حجم المبادلات التجارية العالمية على مبلغ حوالى ٣٠٠٠ مليار دولار سنوياً فإن حجم التدفقات المالية الدولية يُقوّم بمبلغ لا يقل عن ٨٠,٠٠٠ إلى ١٠٠,٠٠٠ مليار دولار سنوياً، أي ٣٠ ضعف الرقم الأول. فكيف تدار المشاكل الناتجة من هذه الحركات المالية المهولة؟ لقد قدمت في هذا الموضوع أطروحة تركّز على تناسق مجموعة الاجراءات التي تفرضها الليبرالية وتكاملها ورشادها، وهي التالية: لبرلة الحركات المالية على صعيد عالمي، وتبنّي مبدأ الصرف العائم، ورفع مستويات أسعار الفائدة، وقبول استمرار عجز ميزان مدفوعات الولايات الأمريكية الخارجية، وضمان سداد خدمة الديون الخارجية للعالم الثالث والشرق، وأخيراً تشجيع الخصخصة. وأزعم أن مجموعة هذه الاجراءات تمثل معاً خطة رشيدة تماماً تسعى إلى تجنب خطر تبخيس قيمة الأموال الفائضة المعتبرة. أشدّد على فكرة أن هذه السياسة رشيدة تماماً من وجهة نظر إدارة الأزمة. أقول ذلك لأن كثيراً من التحاليل النقدية الموجهة من تيارات اليسار الإصلاحي تنظر إلى هذه الاجراءات بمنهج يفصل بينها، وبذلك تثبت الطابع «غير الرشيد» لكل منها، معتبرة على حدة ومعزولة عن الأخرى.

تجد المؤسسات الدولية مكانها في هذا الإطار، فتوظّف لفرض الرقابة على العلاقات بين الغرب من جانب، والجنوب والشرق من الجانب الآخر، واخضاعها لمنطق إدارة الأزمة. أشير هنا أيضاً إلى ما كتبته في هذه الشؤون التي تطال وظائف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهي فرض اللبرلة وإدارة تعميم الصرف وضمان خدمة الدين الخارجي وفتح منفذ الخصخصة، ووظائف مشروع الـ «غات» الذي يسعى إلى حماية الأسواق التي تسيطر عليها الاحتكارات، وهذا هو دوره الحقيقي الذي يناقض تماماً خطابه الايديولوجي حول «حرية التجارة». وتمثل هذه الإجراءات معاً وسيلة فعّالة في إدارة الأزمة من دون أن تساعد على التقدم في مواجهة المشاكل الحقيقية المسببة الأزمة وما يترتب عليها من تفاقم في الأوضاع الاجتماعية واحتدام النزاعات.

ـ ٣ ـ

أولاً: لا تقرّب الأولوية المنوطة على ادارة الأزمة ـ أي تغليب قاعدة الربحية على جميع الاعتبارات الأخرى ـ من الخروج من الأزمة، بل على عكس ذلك، تبعد عنه. لقد بدأت الأزمة منذ أكثر من خمسة وعشرين عاماً عندما أخذت مستويات الاستثمار المنتج تتدهور بدءاً من أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، أي قبل تعديل أسعار النفط عام ١٩٧٣. ومنذ ذلك الوقت البعيد، ظهر فائض في الأموال العائمة لا يزال يتضخم عاماً بعد عام. على أن الحكام الذين تتابعوا في الوظائف القيادية ـ وبالرغم من تشبث الركود الاقتصادي ـ لا يزالون يتحدثون عن «انكماش» ثم «انبعاث»، أي

لا يزالون يستخدمون مقولات التقلبات الاقتصادية القصيرة، بينما الأمر يدعو إلى اعتبار الأزمة هيكلية الطابع. ولكن سيادة ايديولوجية الليبرالية تحول دون الاعتراف بالأمر الواقع!

تعاني جميع أقاليم المنظومة العالمية النتائج الاجتماعية الشنيعة التي تنتجها هذه الأزمة الهيكلية. ففي المراكز المتقدمة تتمظهر هذه النتائج في العودة إلى بطالة مزمنة، وتتمظهر في الأطراف في توقف آليات التنمية وتفاقم الفقر، وأحياناً في ردات إلى الخلف مخيفة. كما تضحّي أولوية إدارة الأزمة بالمجهودات الضرورية من أجل حماية مستقبل البيئة على صعيد الكون.

ويتحدث الخطاب السائد عن هذه «التضحيات» كأنها «مؤقتة» فقط، فيدّعي أنها تضحيات ضرورية من أجل إعادة بناء هياكل فعّالة ستتيح تنمية مستقبلية. بيد أن الخضوع الأحادي الأبعاد لقاعدة الربحية يضع المجتمعات في حلقات انكماشية لن تجد حلاً لها من تلقاء نفسها. فالتاريخ يثبت أن انقلاب الأمور لم يحدث إلاعندما ضربت صدمة خارجية منطق سيادة قاعدة الربحية ووضعت حداً له. ومن أسباب هذه الصدمات الخارجية نشير هنا، على سبيل المثال لا الحصر، إلى انقلاب موازين القوى الاجتماعية الذي يفرض تعديلاً في توزيع الدخل، أو الدخول في حروب أو التهيئة لها، أو فتح مجالات جغرافية جديدة للتوسع الاستعماري، أو تبلور موجة من الثورات التقانية. هكذا أدت تقوية موقع الطبقات العاملة في الغرب في أعقاب هزيمة الفاشية إلى توسع الانتاج الصناعي الموجّه للاستهلاك الجماهيري. أشدّد على هذا التسلسل في الدرجة لأن معظم التحليلات عند المرحلة «الفوردية» تنسب الازدهار إلى أسباب أخرى تقانية بالأساس. أما أنا، فأشارك هنا نظرة سويزي في تفسيره أمواج الازدهار المتتالية التي تغلبت على ميل الرأسمالية للركود.

ثانياً: لن نخرج إذاً من الأزمة من خلال استراتيجية لبرلة على صعيد عالمي. فلا تعدو هذه الاستراتيجيا أن تكون طوباوية بحتة، ولكن طوباوية يتكرر السعي إليها في تاريخ الرأسمالية، لأنها تمثل النواة الصلبة لنظرة ايديولوجية إلى الرأسمالية «الخالصة» (المجردة) تُختزل في قواعد التراكم المحكومة من منطق رأس المال من دون منافس وبشكل مطلق وأحادي الأبعاد.

لم تحدث هذه الليبرالية «المطلقة» في التاريخ إلا خلال فترات زمنية قصيرة. فلئن كانت هذه المراحل قصيرة المدى، فإن هذا الوضع يرجع إلى أن اللبرلة تنتج دائماً ردود فعل تضع حداً لها، فتنقلب الموازين السياسية والاجتماعية حتى تتيح ازدهاراً وتوسعاً جديدين من خلال تقدم اجتماعي في صالح الطبقات الشعبية... أو من خلال الدخول في مرحلة حروب.

يظل أصحاب ايديولوجية الليبرالية عاجزين تماماً عن إدراك هذا الأمر البسيط،

ألا وهو أن تلازم التوسع ومشروعات تضع حدوداً للّبرلة المطلقة ليس ناتج صدفة، بل ضرورة حتمية. لذلك يذهب دائماً هذا الخطاب الايديولوجي إلى «إدانة» التاريخ ونظم الحكم والشعوب لأنها ترفض الخضوع لمقتضيات «القانون الاقتصادي» المطلق، هذا القانون الذي لا وجود له إلا في الأوهام الايديولوجية وفي الكتب المدرسية.

لقد استمرت موجة الازدهار التي تلت الحرب العالمية الثانية، والقائمة على هزيمة الفاشية، لمدة أربعة عقود قبل أن تفقد زخمها. أما مشروع الليبرالية فقد أدى إلى نكبة اجتماعية وسياسية في ظرف بضعة أعوام فقط.

ثالثاً: أزعم إذاً أن محاولات فرض المشروع الطوباوي للّبرلة تنتج دائماً ردود فعل سياسية تنهيه. على أن هذه الردود للفعل لا تتخذ فوراً شكلاً متناسقاً وفعالاً لبديل مضاد يتيح الخروج من الأزمة. ففي المرحلة الأولى تظل عادة معظم هذه الردود للفعل تلقائية وجزئية، وبالتالي متناقضة بعضها مع بعض. واليوم، في عالم يتسم بعولمة معمقة، لن نندهش إذا ركّزت هذه الردود للفعل على العودة إلى ممارسات حمائية وطنية من خلال إغلاق الحدود ـ ولو جزئياً ـ ووضع رقابة على التدفقات المالية الدولية، وحماية الصناعات المحلية، والدفاع عن الملكية الوطنية في مواجهة غزو الأموال الأجنبية، وفي بعض الحالات على العودة إلى التسوية الاجتماعية بين العمل ورأس المال وتقريظ تدخل الدولة. . . الخ.

تجد هذه الدعوات مشروعيتها في تجديد خطاب القومية، وهو خطاب ينزلق بيسر ـ في هذه الظروف ـ نحو الشوفينية، الهجومية لدى الأقوياء، والدفاعية لدى الضعاف.

ليست الممارسات الوطنية دائماً من دون فعالية، كما يدّعي الخطاب الليبرالي. وإذا استطاعت آسيا تجنب الأزمة حتى الآن، وإذا استمر معدل النمو مرتفعاً في اليابان وكوريا وتايوان حتى السنوات الأخيرة، وإذا أخذ هذا المعدل في الإسراع في الصين، وإذا ظلت معدلات النمو ايجابية ـ ولو بشكل أكثر تواضعاً ـ في جنوب شرقي آسيا وفي الهند. فكيف تُفسّر هذه الأمور؟

لا ريب أن لهذا الاستثناء الآسيوي أسباباً متعددة متداخلة، وهي آليات تختلف من قطر إلى آخر في هذه المنطقة التي تضم ما يزيد على نصف سكان الكون، وذلك لأسباب واضحة ترجع إلى تباين الوراثة التاريخية واختلاف مستويات التنمية المحققة، وبالتالي تباين التحليلات المطروحة في هذه الأمور، فتلجأ إلى نظريات وفرضيات مختلفة الطابع، بعضها يركّز على العامل الثقافي ـ الحقيقي أو الوهمي ـ كما تبين في الحوار حول دور الكونفوشيوسية مثلاً. أما أنا فألفت النظر هنا إلى أن جميع بلدان المنطقة اعتمدت على مبادئ الوطنية وتدخّل الدولة والحماية الوطنية، ولو بدرجات مختلفة وبأساليب متباينة. فلم تقلّد هذه الدول تجارب الولايات المتحدة والسوق

الأوروبية وأمريكا اللاتينية والوطن العربي وأفريقيا التي تطبق وصفة الليبرالية، بل على العكس من ذلك، اتجهت باتجاه معاكس، سواء أكان في إطار رأسمالية متقدمة (اليابان) أم مشروع بناء سريع لها (كوريا وتايوان)، أم في اطار ما يسمى في الصين باشتراكية السوق، أم أخيراً، في اطار هياكل طرفية أكثر اندماجاً في المنظومة العالمية (حالة جنوب شرق آسيا والهند). فكانت النتائج أكثر تأثيراً بقدر ما كان الالتجاء إلى مبادئ الحماية وتدخل الدولة أكثر تناسقاً وبنظام. لماذا استطاعت هذه الدول أن تختار هذا السبيل وأن تفرضه؟ قطعاً، لا بد أن تتكيّف الإجابة عن هذا السؤال مع اختلاف الظروف من قطر إلى آخر. وهنا لا يمكن استبعاد هموم الولايات المتحدة الجيوستراتيجية التي استفادت منها اليابان وكوريا وتايوان وجنوب شرق آسيا في مقابل مشاركتها في مواجهة الكتلة الشيوعية، إذ إن واشنطن قد وجدت نفسها هنا مضطرة إلى أن تسمح بدرجة من الممارسات الحمائية كانت قد رفضتها في المناطق الأخرى. كما لا يمكن أيضاً استبعاد الحجم القاري للصين والهند، وهو عامل لا شك أنه يتيح امكانية الانكفاء على السوق المحلية في فرضية تصاعد العقبة أمام التصدير. بيد أن هناك أقطاراً شاسعة أخرى - روسيا والبرازيل - لم توظف في صالحها هذا العامل، حتى الآن على الأقل. وأخيراً لا بد من اعتبار دور العامل الاجتماعي الذي قد يكون العامل الأساسي في تباين النتائج. فإذا تفوقت الصين على الهند في انجازاتها، أليس هذا الأمر ناتج مما حققته الشيوعية الماوية من اصلاحات جذرية لم يحدث مثيلها في الهند؟ ألم تكوّن هذه الانجازات أرضية صلبة تقوم تنمية الصين عليها اليوم؟

هذا ويلاحظ أن نظم الحكم في المنطقة ليست ديمقراطية بالمعنى الصحيح. فاليابان أقرب من نمط نظام الحزب الواحد منها إلى نمط التعددية الحزبية الغربية. أما بلدان جنوب شرق وشرق آسيا فهي أوتوقراطية على أقل تقدير، عدا الهند إلى حد ما.

إن السؤال الحقيقي الذي نتصدى له هنا هو الآتي: أيمكن أن تظل الممارسات الحمائية الوطنية قادرة على ضمان تواصل تنمية المنطقة في المستقبل المنظور؟ أعتقد أن الاجابة عن هذا السؤال عسير. فيبدو أن اليابان صارت تدريجياً معرضة لتأثيرات المنظومة العالمية الغربية أكثر مما كانت عليه سابقاً. كذلك فقد دخلت الهند في مرحلة اختلال سياسي من شأنه أن يهدد تواصل نموها الاقتصادي. تبقى الصين استثناءً احتمالياً، إذا تجنبت فخ تقليد نموذج كوريا - تايوان - هونغ كونغ بالنسبة إلى مقاطعاتها الجنوبية، وإذا نجحت في ربط هذه المقاطعات بفتح أسواق لها في داخل الصين نفسها. ثم أود أن أضيف إلى هذه الملاحظات السريعة ملاحظة أخرى مفادها أن الارتباط المتبادل المتزايد بين اقتصادات المنطقة يعطيها - أي للمنطقة بكليتها - درجة عليا من الاستقلالية الذاتية في مواجهة بقية العالم، يمكن أن تضمن بدورها تواصل «المعجزة الآسيوية».

بيد أن الممارسات الوطنية الحمائية التي أثمرت نتائج ايجابية في آسيا (أقصد ايجابية من زاوية النمو الاقتصادي، لا من منظور العدالة الاجتماعية ودمقرطة النظم) لم تصمد أمام انتشار الأزمة في المناطق الأخرى للمنظومة العالمية.

ففي أمريكا اللاتينية والوطن العربي وأفريقيا صارت الاتجاهات القومية التي كانت اتخذت هنا شكل الشعبوية التنموية لمشروع باندونغ، آثاراً ماضية. بيد أن تقهقر المشروع الوطني لم يفتح مجالاً لتقدم يجاوز حدود الشعبوية، بل على العكس من ذلك، أدى إلى ردة إلى الخلف. ومن هذا المنظور سبق أنني اقترحت قراءة تصاعد الحركات «الإثنية» في الجنوب والشرق السابق، وكذلك حركات الدين السياسي («الأصوليات» الإسلامية والهندوسية. . . الخ) بصفتها ظواهر لهذه الردة. فهي حركات لا تفتح السبيل أمام دمقرطة النظام والمجتمعات من خلال نزعة وطنية صحية وتعاون اقليمي، بل تمثل نوعاً من فاشية طرفية ضعيفة. هذا ويبدو أن ردود الفعل في أمريكا اللاتينية أقل سلبية، فتكرس مطالب ديمقراطية حقيقية واسعة الانتشار في المجتمع. يبقى أن السؤال هو هنا الآتي: هل ستستطيع هذه المطالب أن تتمفصل بمشروعات اجتماعية تقدمية تتطلب هنا أيضاً درجة من الحماية الوطنية من أجل انقاص ميل العولمة الاستقطابية؟

لا أستبعد أيضاً العودة إلى حركات قومية في أوروبا ذاتها، في مواجهة فشل المشروع الأوروبي الليبرالي. سبق أن ذكرت كيف أن مشروع السوق المشتركة يحمل في طياته تناقضاً قد لا يجد حلاً له. فيستحيل أن يصبح الاندماج الاقتصادي الصرف غير قابل للانقلاب طالما لا يلازمه اندماج سياسي موازٍ، الأمر الذي يتطلب بدوره تجديد التسوية بين العمل ورأس المال على الصعيد الأوروبي. ويمثل اليسار الأوروبي القوة الوحيدة القادرة على دفع المشروع في الاتجاه المطلوب، إلا أن اليمين هو الذي حمل حتى الآن المشروع، فأفرغه من أي مضمون اجتماعي تقدمي، الأمر الذي يهدده بالانقلاب وعودة الدول الأوروبية إلى ممارسات حمائية وطنية تقليدية. بيد أن هذه القومية التي تستوحى بمصادر ايديولوجية رجعية ترد الاعتبار للفاشية لن تساعد على انعاش حركة اجتماعية تقدمية. وطالما تحركت الميول القومية في اطار عام يقبل الليبرالية من حيث المبدأ لن تتيح فرصة للخروج من حلقة التقهقر الرجعي إلى الخلف اقتصادياً وسياسياً وايديولوجياً. ليست هذه القومية إذاً استجابة فعالة في مواجهة تحدي الأزمة، أخذاً في الاعتبار درجة العولمة السائدة اليوم. أما بالنسبة إلى أوروبا الشرقية، فيبدو أن مأزق القومية الجديدة التي تحتل مقدم المسرح أكثر خطورة. فالاحتمال أن تصير هذه الحركات قاعدة لانعاش تطور اجتماعي تقدمي يكاد يكون معدوماً.

تنشغل السلطات في الولايات المتحدة، وفي أوروبا الغربية، وفي أمريكا اللاتينية، والوطن العربي وافريقيا، بإدارة الأزمة السياسية المترتبة على الأزمة

الاقتصادية. ولا تجري ادارة الأمور السياسية في هذه الظروف بفعالية أكبر من ادارة الأزمة الاقتصادية ذاتها. وتتمظهر الفوضى السائدة في المأزق الذي انزوى المشروع الأوروبي فيه وتفكك النسيج الاجتماعي في أوروبا الشرقية ومناطق عديدة من العالم الثالث. وتقوم ادارة هذه الأمور على مبدأ «الواقعية السياسية» كما يقال، وهي واقعية قصيرة النظر تتلاعب بوقاحة بالمطالب القومية والثقافية والنزعات الإثنية والعنصرية. فبالنسبة إلى أوروبا الشرقية والشرق الأوسط وافريقيا تلقي هذه السياسات زيتاً على النار. ويسعى الاستعمار من وراء هذه السياسات إلى جرّ مكاسب سريعة من خلال إضعاف نظم السلطة، ولو تمّ ذلك على حساب احتمال نهضة مستقبلية في المجتمعات المعنية. وقد اقترحت قراءة هذه الادارة للأزمة في ضوء هذا المنهج المطروح هنا، وذلك في أبعادها العسكرية (أقصد هنا استراتيجيات ادارة النزعات «ذات الكثافة المنخفضة» كما يقال في لغة خبراء الجيوستراتيجيا الأمريكية) وفي أبعادها السياسية، خاصة في حالات يوغسلافيا واثيوبيا، وعامة بالنسبة إلى أوروبا الشرقية والشرق الأوسط.

لا ريب أن تلك الأساليب في ادارة الأزمة الاقتصادية والسياسية تكذّب تماماً الخطاب السائد الذي يدّعي أن «الديمقراطية في سبيل التقدم»! أقول، عكس هذا الادعاء، إن التمسك بالطوباوية الليبرالية ينتج خطراً فاشياً متصاعداً. لقد أوضح كارل بولاني في ذلك الوقت ـ عام ١٩٤٤ في كتابه **الانقلاب الكبير** ـ أن التشبث بالمشروع الليبرالي الطوباوي في فترة ما بين الحربين هو المسؤول عن الركود الاقتصادي وتصاعد الفاشية في تلك العقود، وبالتضاد فإن فوز القوى الشعبية والديمقراطية على الفاشية قد أنتج ظروفاً ملائمة للعودة إلى الازدهار. ولكن هذا الدرس قد أصابه النسيان تماماً. أقول إذاً إن الخروج من الأزمة وتفادي الردّات الفاشية يفترضان الانعتاق من منطق الليبرالية الجديدة المعولمة.

قطعاً لا يتكرر التاريخ بحذافيره. ولعل البعض سيجدون إذاً أن المصطلح المستخدم ـ أي الفاشية ـ لا يلائم حقيقة ظروف العالم المعاصر، فهو إسقاط تعسفي لأوضاع فات وقتها تماماً. هذه الملاحظة صحيحة، إلا أن الفاشية الجديدة (واستخدام المصطلح في غياب بديل) تشارك الفاشية القديمة في سمات أساسية تطال المعاداة للديمقراطية مبدئياً وفي الأساليب الديماغوجية التي تلجأ إليها.

ففي المراكز المتقدمة، قد تتخذ الفاشية الجديدة شكل حكم يميني صلب يستبطن شعارات رجعية متطرفة ـ مثل العنصرية ـ سعياً وراء انفراد تحكم رأس المال دون منافس له، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي بدوره إلى تفاقم الأزمة وتشبثها. والآن يوظّف الخطاب اليميني من أجل تهيئة الأذهان، فيدور الحديث حول «تسيير اقتصاد بسرعتين». على أن هذه التنازلات الخطيرة لن تحمي المجتمع من خطر الانزلاق نحو العودة إلى الشوفينيات الفاشية القديمة، ولو دون أن تُمس مظاهر الديمقراطية الانتخابية

التعددية، ولكن بعد أن تُفرغ هذه الديمقراطية من مضمون حقيقي. لذلك أزعم أن الحملات الإعلامية التي تعيد اعتبارها للايديولوجيا الفاشية، والتي نراها تنتشر هنا وهناك، تمثل خطراً حقيقياً.

أما في بلدان الأطراف الخاضعة لما يسميه بابلو كازانوفا «الكولونيالية العمومية» (أي الكولونيالية التي تشارك في إدارتها الجمعية القوى الرأسمالية الكبرى) فإن الأساليب الفاشية تتخذ هنا أشكالاً واضحة الملامح، مثل التصفية الاثنية وتفكك الدول دون نهاية وإقامة دكتاتوريات إرهابية باسم الدين... الخ. وهي كما نرى أشكال بدأت تعمل في الساحة بالفعل. وطالما أن هذه النظم لا تجرؤ أو لا تستطيع (أو لا تعي في بعض الأحيان) أن تواجه تحديات العصر، بل تقبل الخضوع لمقتضيات العولمة الرأسمالية، فإن القوى المهيمنة عالمياً ترى من مصلحتها أن تساندها لتسد الطريق أمام احتمال تبلور بديل شعبي وديمقراطي حقيقي.

ـ ٤ ـ

أولاً: لا التصلّب في تنفيذ برنامج الليبرالية ولا رفضها بالاعتماد على ممارسات ذات طابع فاشي سيتيحان الخروج من الأزمة والفوضى.

تتطلب الإجابة الصحيحة في مواجهة تحديات العصر الانطلاق من ملاحظة جوهرية هي الآتية: ليست مسيرة التاريخ محكومة بحتمية قوانين الاقتصاد «الخالص» كما يتصوره بعض أساتذة الجامعات، فهي محكومة بالتفاعل بين الاتجاهات التي تمثلها هذه القوانين من جانب، وردود فعل القوى الاجتماعية من الجانب الآخر. فردود الفعل هذه هي التي تحدّد اطار العلاقات الاجتماعية التي تعمل قوانين الاقتصاد في طيّه. أقول إذاً إن «القوى المعادية للنظام» ـ أي تلك القوى الاجتماعية القادرة على أن ترفض الخضوع الأحادي الأبعاد لمنطق القوانين الاقتصادية المزعومة وأن تطرح بديلاً متناسقاً وفعالاً ـ تلعب دوراً تاريخياً لا يقل أهمية عن دور «الحتمية الاقتصادية»، فهي التي تصوغ مسيرة التاريخ الحقيقي بمعنى أنها تحكم مختلف الاحتمالات والأشكال للتوسع الذي يتم عندئذ في إطار تنظمه هي.

يمنع علينا المنهج المقترح هنا تقديم «وصفات» مسبقة جاهزة لحل الأزمة، إذ إن الحل في حد ذاته يتوقف على تفاعل القوى الاجتماعية وما يترتب عليه من تطورات في موازين القوى. فالنتيجة إذاً غير محددة مسبقاً. هذا لا يمنع التأمل في مختلف الاحتمالات، بفرض اضاءة طبيعة الرهائن، وبالتالي المساهمة في تبلور بدائل متماسكة وفعّالة قد تساعد بدورها الحركة الاجتماعية على تجاوز الحلول الوهمية الفاشية الطابع. ومن دون هذا التبلور سيظل خطر غرز المجتمعات في طينة هذه الأوهام خطراً قائماً.

أود هنا أن أقترح إذاً بعض الملاحظات التي قد تساعد على تطوير النقاش في هذه البدائل.

لئن استحالت ادارة العالم بصفته «سوقاً عالمية»، ولئن استحال استبعاد العامل السياسي والايديولوجي والاكتفاء بالخضوع لتلك القوانين الاقتصادية الحتمية المزعومة، فإن واقع العولمة لا يمكن أيضاً أن يُنهى. فلا يمكن تسيير التاريخ إلى الخلف، وبالتالي فإن فكرة العودة إلى النماذج التي قام على أساسها ازدهار مرحلة ما بعد الحرب تمثل هي الأخرى بديلاً وهمياً، بالأولى محاولة العودة إلى نماذج اجتماعية سابقة فات وقتها منذ زمن بعيد. لذلك تلجأ دائماً الايديولوجيات الماضوية إلى أساليب فاشية، إذ إنها تدّعي رفض الحاضر المكروه من جانب ولكنها تخضع لمقتضياته في واقع الأمر من الجانب الآخر. فهي ايديولوجيات قائمة على الخداع والكذب بالضرورة، ولذلك لا بد من أن تكره حرية الفكر ـ وهي أساس الديمقراطية ـ وأن تعبئ المجتمع حول مشاكل اصطناعية مثل النقاء الإثني أو الإذعان لقوانين دينية مزعومة، فتوظف هذه التعبئة لفرض الإرهاب في ادارة السياسة.

يكمن جوهر التحدّي في ضرورة التوفيق بين الارتباط المتبادل الذي تفرضه العولمة من جانب، وعدم تكافؤ مختلف الفاعلين في الساحة (أي طبقات العمال المستخدمين في القطاعات ذات القدرة التنافسية غير المتكافئة، واقتصادات وطنية تحتل مواقع متباينة في هرم المنظومة العالمية) في مواجهة مقتضيات العولمة من الجانب الآخر. فلا بد من الانطلاق من هذه البديهية ألا وهي أن العالم واحد ومتعدد في الوقت نفسه، علماً بأن المصدر الأساسي للتباين ليس هو اختلاف الثقافات، فالتركيز على هذا الجانب من الواقع يستر مصدره الحقيقي الأساسي، وهو اختلاف المواقع في هرم الرأسمالية المعولمة. فلا بد إذاً من مواجهة هذا التحدي الصحيح بشكل مباشر، علماً بأن التباين في المواقع التي تحتلها مختلف الأقطار في المنظومة العالمية (وسواء أكانت الشعوب المعنية تختلف ثقافياً أم لا) ينتج بدوره تمييزاً اجتماعياً في داخل كل مجتمع.

أستنتج من هذه الملاحظات أن الأزمة لن تجد حلاً لها من دون تعزيز موقف جميع الفاعلين الضعاف في النظام: شعوب الأطراف والطبقات الدنيا في المراكز والأطراف، أي بعبارة أخرى، لا بد من التحرر من الكولونيالية العمومية ومن وصفات الليبرالية، وكذلك من أوهام الرفض الفاشي لها. هذه هي المبادئ العامة المحورية لبناء بديل إنساني، عمومي، ديمقراطي، يحترم الاختلاف من دون أن يقبل عدم التكافؤ.

ثانياً، يجب إذاً أن ينظَّم الاعتماد المتبادل بحيث يفتح مجالاً لتحسين شروط الانتاج والمعيشة لصالح الشعوب والطبقات المغلوبة، أي بتعبير آخر، يجب أن تُدار مفاوضات صحيحة وصريحة على صعيد عالمي من أجل بناء ما أسميته «عالم متعدد القطبية»، الأمر الذي يتطلب بدوره تجاوز آفاق الدولة ـ الأمة لصالح اقامة منظمات اقليمية ذات المغزى الاقتصادي والسياسي.

هنا أعيد القارئ إلى مفهوم الأقلمة الذي تناولت نقاشه في أماكن أخرى؛ فهو مفهوم يختلف عن تجربة الأقلمة المندرجة في العولمة السائدة. فليست الأقلمة في هذا الاطار الأخير إلا تنظيم أحزمة نقل العولمة الاستقطابية (الكولونيالية العمومية)، من خلال ربط أقاليم طرفية محددة بمراكز مسيطرة معينة، كما لو قد تم توزيع «عبء» الكولونيالية العمومية بين أهم المراكز الفاعلة. وهناك أمثلة واضحة للأقلمة الاستعمارية المنقودة، هي: اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا التي تربط المكسيك بالولايات المتحدة وكندا، واتفاقيات لومي بين السوق الأوروبية المشتركة والدول الافريقية، ومشروع منطقة أليان الذي يجر جنوب شرق آسيا وراء اليابان، ومشروع المحيط الهادي الذي يضم الولايات المتحدة وكندا واليابان واستراليا وآسيا الشرقية النامية. كذلك اعتبر أن أنماط «الأسواق المشتركة»، التي أقيمت هنا وهناك في العالم الثالث ـ مثل مركوسور في أمريكا الجنوبية، وايكوواس في افريقيا الغربية ـ والمنظمات الاقليمية الموروثة من الحرب الباردة ـ مثل آسيان في جنوب شرق آسيا ـ ليست هي الأخرى على مستوى التحدي.

وفي مقابل هذا المفهوم الاستعماري للأقلمة، أرى أن بناء عالم متعدد القطبية صحيح ويتطلب العمل بحسب المبادئ الآتية:

١ ـ تحويل المنظمة العالمية للتجارة تحت الإنشاء لتحل محل الـ «غات» إلى مؤسسة مسؤولة عن تخطيط (وأجرؤ أن أستخدم هنا هذه الكلمة غير المطابقة لذوق العصر)، توزيع حقوق الدول في الحصول على الموارد الطبيعية واستخدامها على صعيد الكون، الأمر الذي يتطلب بدوره تخطيط أسعار هذه الموارد. فأزعم أن هذا الاجراء ضروري من أجل حماية البيئة، وإن ـ في غياب مثل هذا الاصلاح الجوهري في آليات أخذ القرار بالنسبة إلى تلك الموارد ـ سيظل الخطاب حول البيئة خطاباً خاوياً وديماغوجياً تتلاعب به القوى العظمى ضد مصالح الانسانية بشكل عام، وشعوب الأطراف بشكل خاص. أزعم أيضاً أنه لا بد من أن تكون هذه المنظمة مسؤولة عن تحديد أنصبة مختلف أقاليم المنظومة العالمية في تجارة المنتجات المصنوعة، أخذاً في الاعتبار تباين القدرات التنافسية لهذه الأقاليم والحاجة إلى تشجيع تصنيع المناطق الأكثر تخلفاً، وهو شرط تحسين أوضاع طبقاتها الشعبية.

٢ ـ تأسيس نظام أسواق الأموال بحيث تُوجّه الفوائض المالية نحو الاستثمار المنتج في الأطراف، ويحل هذا النظام محل السوق المالية غير المنظمة القائمة حالياً، والتي تعمل في الاتجاه المعاكس، فتشجع تصدير الأموال من الجنوب نحو الشمال، وبخاصة نحو الولايات المتحدة التي تغطي عجز ميزان مدفوعاتها الخارجية بواسطة سيطرتها على هذه الأسواق المالية.

٣ ـ تصفية النظام النقدي العالمي الحالي، الذي فات أوانه، وإلغاء نظام الصرف

العائم وقاعدة الدولار، وإحلال نظم نقدية اقليمية محلها، في أوروبا الغربية والشرقية ومناطق العالم الثالث، بفرض ضمان ثبات نسبي في أسعار الصرف وتعزيز فعالية الأسواق المالية المشار إليها في الفقرة السابقة. وقد رأيت أن هذا الاصلاح قد أصبح ضرورياً، كما رفضت المشروع البديل ألا وهو تحويل صندوق النقد الدولي إلى بنك مركزي عالمي، على أساس أن هذا المشروع الأخير طوباوي الطابع، بل خطير، لأنه يندرج في منطق العولمة الاستقطابية.

هذا وقد رأيت أيضاً أن الأقاليم المعنية هنا لن تمثل مناطق أفضلية في الاندماج الاقتصادي فقط، بل يجب أن تكون أيضاً مناطق تضامن أمني وسياسي، من شأنه أن يعزز موقع الطبقات الشعبية في داخلها.

أرى أن هذا المفهوم المجدد للأقلمة قادر على أن يوفق بين الاحتياجات الأساسية الناتجة من العولمة من جانب، وبين درجة مقبولة من الاستقلالية المحلية والاقليمية من الجانب الآخر. وفي هذا الإطار يمكن إعادة النظر في برنامج «المعونة» الدولية وتطوير دمقرطة نظام الأمم المتحدة. كذلك أزعم أن مثل هذا التطور يتيح فرصة لتناول موضوع نزع السلاح على صعيد عالمي تناولاً جدياً، إذ إنه يؤسس نظم تضامن من شأنها أن تخفف هموم الأمن الوطني. كما أرى أن التطور المعني هنا يدشّن انشاء نظام ضرائبي على صعيد عالمي (من خلال ادارة الموارد الطبيعية وتوزيع الريع المنوط بها)، وهو قاعدة سليمة من أجل اقامة نوع من «البرلمان العالمي» - بالتدريج - حيث تمثّل مختلف المصالح المجتمعية على صعيد الكون.

أزعم أن مثل هذه الاصلاحات من شأنها أن توفّق بين مبادئ عمومية البشرية - حقوق الإنسان والشعوب والفئات المكوّنة إياها، الحقوق السياسية والاجتماعية ... الخ - وبين تباين الوراثة التاريخية والثقافية.

وأخيراً، أود أن أذكر هنا أن مثل هذه الاصلاحات على صعيد عالمي لن تتحقق إلا إذا تبلورت قوى اجتماعية تقدمية في اطار مختلف المجتمعات الوطنية المكونة للعالم المعاصر. أقصد تكوين كتل اجتماعية واعية وقادرة على طرح بدائل حقيقية على صعد الأقطار المعنية، تخلق بدورها أرضية ملائمة لتطوير النظام العالمي في الاتجاه المطلوب. وفي غياب مثل هذه التطورات في الأطر الوطنية أولاً ستظل مشروعات الاصلاح على صعيد عالمي حبراً على ورق، وستظل التنمية عاطلة، وسوف يتأجل إنعاشها.

الفصل السابع

قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبوليتيكية المحتملة(*)

محمد أزهر سعيد السمّاك(**)

هدف البحث ومنهجه

يهدف هذا البحث إلى قياس التبعية الاقتصادية للأقطار العربية، ومحاولة تحديد التأثيرات الجيوبوليتيكية الناجمة عنها: صورة حالية وآفاقاً مستقبلية. وعليه؛ فإن هذه الدراسة تقع تحت لواء «علم القوة» الذي غدا من الموضوعات الرئيسة في اختصاصات عديدة كالجغرافيا السياسية وعلم العلاقات الدولية والعلوم الاقتصادية والعلوم السياسية والعلوم العسكرية. والقوة تعني التأثير والسيطرة والامكانية والقابلية. ويعرّفها جونز بأنها: «المساهمة في صنع القرارات»[1]. فهو يؤكد على أن القوة تضم عناصر مادية وغير مادية بمضمون هذا التعريف. ويعرف ستاسنغر القوة بأنها «قدرة الشعب في استخدام موارده المادية وغير المادية بما يمكنه من التأثير على سلوك الشعوب الأخرى»[2]. والقوة بمفهومنا تعني محصلة التفاعل بين عبقرية المكان وتخطيط الإنسان في ظل تكنولوجيا وخبرة متاحة فيما يمكن من تحقيق أهداف استراتيجية وجيو ـ استراتيجية انسانية.

وإذا كان الاكتفاء الذاتي يعد مؤشراً لقوة الدولة، فإن التبعية الاقتصادية تعني

(*) نشر هذا البحث في: المستقبل العربي، السنة ٩، العدد ٩١ (أيلول/سبتمبر ١٩٨٦)، ص ٦١ ـ ٨١.

(**) أستاذ في جامعة الموصل ـ العراق.

(١) Stephen B. Jones. «The Power Inventory and National Strategy,» *World Politics*, vol. 6 (1953-1954), pp. 421-422.

(٢) J. G. Staessinger, *The Might of Nations* (New York, 1966), pp. 14-15.

ضعف الدولة، لأنه من الصعب الفصل بين السيطرة والتبعية عن عامل القوة ببعديها: الاقتصادي والعسكري، اللذين يتلازمان في عصرنا الحالي؛ وإن كان اللجوء إلى القوة أو التهديد بها أصبح مقتصراً على الحالات التي تفشل بها الدول المسيطرة في الحصول على ما تبتغيه من الدول النامية بالطرق السلمية، أو في حالة تهديد هذه الأخيرة لمصالح الدول السابقة.

من هنا ينطلق الفرض العلمي الرئيسي لهذا البحث متمثلاً بافتراض وجود تبعية اقتصادية في الاقتصاد العربي[٣]. صحيح أن الظروف الاعتيادية السلمية لا تشكّل سبباً وحيداً لمعالجة هذا الفرض، إلا أنّ الظروف الاستثنائية (كالمقاطعة والأزمات والحروب) تحتم الدراسة والبحث فيه ضمن السياق العلمي لمفهوم الاستراتيجيا التي تعني تخطيط الأهداف في مسار الفعل اللاحق لا مواجهة الطوارئ؛ أو كما تطلق عليها «سياسة اطفاء الحرائق».

وقد اعتمد الباحث في اختيار مؤشراته الرياضية على بيانات الأمم المتحدة[٤] ومركز دراسات الوحدة العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية اداة رئيسة للتحليل.

أولاً: مفهوم التبعية

يثير مفهوم التبعية نقاشاً كبيراً بين المفكرين في مجالات العلوم الاقتصادية والسياسية والعسكرية على حد سواء. وقد ارتبط مفهوم التبعية منذ البداية ببعض مفكري العلوم الاجتماعية في دول أمريكا اللاتينية، ثم انضم اليهم مفكرون من مناطق أخرى في العالم. وترجع الفكرة المركزية في أدبيات التبعية إلى أن التخلف في أمريكا اللاتينية بخاصة والعالم النامي بعامة، هو نتيجة لعلاقة التبعية التي تربط الدول المتخلفة (النامية) بالدول المتقدمة (الرأسمالية) وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

ورجع أصل مصطلح التبعية إلى كلمة «توابع»[٥] (Dependencies) التي تطلق على المناطق التي كانت تحت سيطرة الدول الاستعمارية: اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً دونما مشاركة ملموسة من قبل سكانها الوطنيين. وظلّ مفهوم التبعية يتداول حتى بعد

---

(٣) للتفاصيل عن الوزن الجيوبوليتيكي للنفط، انظر: محمد أزهر سعيد السماك، «الوزن الجيوبولتيكي لنفط منظمة الأوبك ومستقبله،» الأمن القومي، العدد ٣ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥)، ص ١٢١ - ١٦٤.

(٤) United Nations, *Handbook of International Trade and Development Statistics: 1984 Supplement* (New York: U.N. Publications, 1985), tables 1.3, 1.4, 1.5, 1.6, 4.1, 4.3, 4.5 and 6.1, pp. 12, 14, 98, 158, 199 and 380.

(٥) Theotonio Dos Santos, «The Structures of Dependence,» *American Economic Review*, vol. 60, no. 2 (May 1976), pp. 230-236.

أن نالت معظم دول العالم استقلالها السياسي، ذلك أن اقتصادات تلك الدول ظلت تابعة لاقتصادات الدول المتقدمة بشكل مباشر وغير مباشر.

ولقد شَكَّلَ الشعور بالحبوط الذي نجم أعقاب وصول نمط النمو الذي اتبعته معظم دول أمريكا اللاتينية خلال الخمسينيات إلى الطريق المسدود مع بداية الستينيات قوة الدفع الرئيسة لأدبيات التبعية. وقد انطلق نمط النمو الذي انتهجه عدد كبير من دول أمريكا اللاتينية في الفترة المذكورة من نموذج الأمم المتحدة المعروف بنموذج «ECLA» الذي وضعته مجموعة من علماء الاقتصاد والاجتماع في امريكا اللاتينية، وفي مقدمتهم الاقتصادي راول بريبيش (Raul Prebisch)[٦]. والفكرة المركزية في هذا النموذج هي دعوة دول أمريكا اللاتينية إلى اتباع استراتيجية احلال الواردات بمنتجات محلية. وقد ساهمت فعلاً هذه الاستراتيجيا في خلق قاعدة صناعية في عدد من دول أمريكا اللاتينية كالبرازيل والأرجنتين والمكسيك، الا أن هذه الاستراتيجيا كانت في أوائل السبعينيات وكأنها استنفدت نفسها بعد أن ساهمت في خلق مشكلات التضخم والمديونية مما أدّى إلى فتح الباب على مصراعيه لنموذج جديد في التنمية[٧].

ولعلّ من الموضوعية أن نشير إلى أن بعض المفكرين ينظر إلى التبعية كنظرية للتخلف[٨]. والبعض يرى التبعية منطلقاً لتحليل مواقف محددة، إلا أنّ هذه النظرة تفتقر إلى أسس منهجية مقبولة[٩].

ويعرّف دوس سانتوس[١٠] (Dos Santos) التبعية بأنها: «حالة ما تكشف عن أن اقتصاد بعض الدول يرتبط بنمو وتوسع اقتصاد دولة أو دول أخرى. وتأخذ علاقة التشابك بين اقتصاد دولتين أو أكثر، وبينهما وبين التجارة الدولية شكل تبعية عندما تستطيع بعض الدول المهيمنة أو المسيطرة أن تتسع وتنمو ذاتياً، في حين أن الدول الأخرى التابعة لا تستطيع أن تفعل ذلك إلا كانعكاس لتوسّع ونمو الاقتصاد المهيمن».

يُظْهِر هذا التعريف معنى التبعية كمفهوم أولاً، ثم يعطي تفسيراً لظاهرة التخلف

---

(٦) جامعة الكويت، الجمعية الاقتصادية الكويتية والمعهد العربي للتخطيط [الكويت]، **التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي: مجموعة الأبحاث التي قدمت في الندوة المنعقدة بالكويت في الفترة من ٢٩ أبريل - ٢ مايو ١٩٧٨** (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٧٩)، ص ٤٩٩.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) محمد السيد سعيد، «نظرية التبعية وتفسير تخلف الاقتصاديات العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٦٢ (نيسان/ابريل ١٩٨٤)، ص ٢٩.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) Dos Santos, «The Structure of Dependence,» pp. 231-236.

ثانياً. ففهم حالة التبعية مقرون بالفهم لحالة التخلف التاريخي للدول[١١].

ويرى أندريه فرانك[١٢]: أن التبعية هي: «وضع مكوّن من سلسلة كاملة من المراكز (Metropoles) والتوابع (Satellites) تربط معاً أجزاء النظام الرأسمالي بكاملها من مراكزه الرئيسة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية إلى أبعد المواقع في أرياف دول أمريكا اللاتينية. . . كل من هذه التوابع يعمل كأداة امتصاص لرأس المال أو الفائض الاقتصادي من التوابع إلى المراكز المحيطة بها، ومنها إلى المركز العالمي للنظام الرأسمالي بأكمله. وأي نمو تحققه الدول النامية في إطار هذا النمط من العلاقات هو نمو تابع، أي لا يملك لا الحركة الذاتية ولا صفة الديمومة».

ويعرّفها البعض[١٣] بأنها: «درجة غير متكافئة للاعتماد والتأثير في المجال الاقتصادي بين الطرف الرأسمالي المتقدم والطرف النامي المتخلف».

وعموماً يمكن القول ان مفهوم التبعية يعني ثلاثة أمور هي: التبعية والتخلف نتيجة لتوسع النظام الرأسمالي العالمي. والتبعية نتيجة لاستقلال الدول النامية من قبل الدول الرأسمالية المتقدمة متمثلة بأدواتها العالمية: الشركات المتعددة الجنسيات. والتبعية تولد التخلف، لذلك فإن النمو الذاتي مطلوب كشرط أساسي لكسر علاقات التبعية القائمة.

وهكذا يتضح أن لا أمل للدول النامية في الخروج من تخلّفها ما دامت تعمل في إطار قوانين النظام الرأسمالي الدولي، تلك القوانين التي تولّد التقدم في النظام الرأسمالي والتخلف في الجزء الآخر من النظام نفسه (الدول النامية). وعليه؛ فإنّ الفَصْل بين مفهومي السيطرة والتبعية عن عامل القوة ببعديها العسكري والاقتصادي اللذين يتلازمان عادة في عصرنا هذا لا يمكن تصوره.

على أنّه يحسن بنا التذكير بأنّ مفاهيم التبعية والسيطرة هي مفاهيم نسبية. ونظراً لزيادة التشابك في المصالح بين الأمم حالياً فإن هناك درجات متفاوتة من التبعية والسيطرة في العلاقات الدولية. والحقيقة أن مفهوم التبعية السابق تحديده يعني في الأساس التبعية الخارجية (External Dependency)، وهي لا تعدو أن تكون مشتقة

---

(١١) عبد العزيز عبد اللطيف الزيدان، «دراسة في أصول التراكم والتبعية في الاقتصاد العراقي، ١٨٦٨ ـ ١٩٣٩،» (رسالة ماجستير، جامعة بغداد، قسم الاقتصاد، ١٩٨٢)، ص ٣٥. (غير منشورة).

(١٢) جامعة الكويت، الجمعية الاقتصادية الكويتية والمعهد العربي للتخطيط، التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي: مجموعة الأبحاث التي قدمت في الندوة المنعقدة بالكويت في الفترة من ٢٩ ابريل ـ ٢ مايو ١٩٧٨، ص ٤٩٩، نقلاً عن: André G. Frank, «The Development of Under - development,» in: Robert I. Rhodes, *Imperialism and Under-development: A Reader* (New York: Monthly Review Press, [1970]), p. 7.

(١٣) محمد عبد الشفيع عيسى، «التبعية التكنولوجية في الوطن العربي: المفهوم العام والتطبيق العملي،» المستقبل العربي، السنة ٦، العدد ٦١ (آذار/مارس ١٩٨٤)، ص ٨٢.

من التبعية الكلية. فالشّق الآخر هو الذي يعبر عنه بالتبعية الداخلية التي تعرّف بأنها: مجمل العوامل والظروف الداخلية التي ينتج منها في فترة سابقة من التاريخ تفكك حضاري وسياسي في الدولة التي نسميها حالياً الدولة النامية(١٤) أو المتخلفة، وأدّى هذا التفكك أو مهّد للغزو الأجنبي في مراحل لاحقة.

نستخلص مما تقدّم: أنّ التبعية التي تعاني منها الدول النامية والعربية بخاصة هي عبارة عن وضع دينامي تتفاعل فيه عوامل التبعية الداخلية وعوامل التبعية الخارجية بشكل دائري يبقي هذه الدول داخل حلقات تخلفها(١٥).

ثانياً: قياس التبعية الاقتصادية في الوطن العربي

هنا سنحاول الاجابة عن التساؤل الآتي: هل يمكن قياس التبعية الاقتصادية رياضياً؟ وكيف؟

نعم يمكن ذلك ومن خلال درجات المؤشرات التالية:

- الانكشاف الاقتصادي.
- أهمية الصادرات.
- التركز السلعي للصادرات.
- تصدير السلعة الرئيسة بشكلها الخام.
- تنوع الصادرات وتركيزها.
- التركيز الجغرافي للصادرات.
- التركيز الجغرافي للواردات. هذا إضافة إلى تحديد مؤشرات قياس التبعية التكنولوجية استكمالاً للتبعية الاقتصادية مدار بحثنا هذا.

١ ـ درجة الانكشاف الاقتصادي

يمثّل مؤشر درجة انكشاف الاقتصاد للخارج مدى أهمية الصادرات والواردات من الناتج المحلي الاجمالي. فإذا كان مؤشر الانكشاف الاقتصادي أعلى فإن ذلك يدل على تأثر الاقتصاد تأثراً كبيراً برياح التجارة (Winds of Trade) على حد تعبير آرثر لويس (Arthur Lewis). على أن هذا لا يعني أن ليس للتجارة الخارجية فوائد للمشاركين فيها، لكنه يؤكد على ضرورة تجنب الاعتماد شبه الكلي للنشاط الاقتصادي القومي على التصدير والاستيراد كما هي الحال في الأقطار العربية وبخاصة النفطية منها.

على أنه ينبغي أن ننبّه إلى أن ارتفاع مؤشر الانكشاف الاقتصادي لدولة ما لا

(١٤) جامعة الكويت، الجمعية الاقتصادية الكويتية والمعهد العربي للتخطيط، المصدر نفسه، ص ٥٠٢.

(١٥) المصدر نفسه.

يكفي للحكم بأن هذه الدولة في حالة تبعية للخارج، إذ ان هناك دولاً متقدمة كاليابان والمملكة المتحدة وغيرها تتسم بارتفاع مؤشر الانكشاف الاقتصادي فيهما، وهما ليستا في حالة تبعية بسبب ارتفاع درجة هذا المؤشر، إلا أن هذه الحالة تؤشر بأن مثل هذه الدول قابلة للعطب (Vulnerable) من المتغيّرات المفاجئة في الظروف المحيطة بالتجارة الخارجية. لذلك فإن اعتمادنا على مؤشرات عدة كان أمراً حتمياً للحكم على وجود التبعية للخارج بالنسبة لاقتصادات الأقطار العربية.

وقد تم احتساب مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي من خلال المعادلة التالية[١٦]:

$$\text{درجة الانكشاف الاقتصادي} = \frac{\text{قيمة الصادرات + قيمة الواردات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} \times ١٠٠$$

كما يظهر الجدول رقم (٧ ـ ١). ومن تحليله نستنتج:

أ ـ يظهر الاقتصاد العربي جملة درجة عالية من الانكشاف نحو الخارج، إضافة إلى بروز ظاهرة تنامي هذا الانكشاف بعد تصحيح أسعار النفط الخام عام ١٩٧٣. يؤكد ذلك أن درجة الانكشاف الاقتصادي للوطن العربي بلغت عام ١٩٧٠ نحو ٥٠ بالمائة ارتفعت عام ١٩٧٥ إلى زهاء ٧٤ بالمائة، وفي عام ١٩٨٢ قرابة ٨٤ بالمائة؛ في الوقت الذي بلغت فيه درجة الانكشاف في تركيا نحو ١٨ بالمائة عام ١٩٨٠ مقابل ١٢ بالمائة عام ١٩٧٠، وفي إيران نحو ٣٠ بالمائة عام ١٩٨٠ مقابل ٣٩ بالمائة عام ١٩٧٠. وهما دولتان ناميتان تشابهان الوطن العربي جملة في بعض ملامح اقتصاداتهما.

ولعلّ في مقارنة الوضع العربي مع الكيان الصهيوني ما يؤشر لنا بضرورة التخطيط العربي المشترك لاقتصاداتنا وبخاصة إذا علمنا أن درجة انكشاف الكيان الصهيوني للخارج عام ١٩٨٠ نحو ٦٤ بالمائة مقابل ٨٥ بالمائة في إجمالي الوطن العربي.

إلا أن درجة الانكشاف هذه تهبط في ظل اقتصادات الدول المتقدمة. فقد بلغت في الولايات المتحدة الأمريكية نحو ١٨ بالمائة عام ١٩٨٠ مقابل ٨ بالمائة عام ١٩٧٠.

ب ـ تتباين الأقطار العربية فيما بينها بالنسبة لمؤشر درجة الانكشاف، إذ تظهر الأقطار العربية النفطية درجة أعلى في انكشافها للخارج بالمقارنة مع نظيراتها الأقطار العربية غير النفطية. وذلك يرتبط بتنامي اختلال التوازن بين قيمة الصادرات والواردات نتيجة للنمو السريع في حجم الإيرادات النفطية. وهذا يشير إلى مدى تزايد

---

(١٦) A. Karam, «Economic Dependence and the Size of Nations,» *Journal of the Social Sciences* (April 1976), pp. 170-171.

انكشاف اقتصادات البلدان النفطية للخارج.

ج ـ بَيْدَ أنّ هناك علاقة عكسية بين درج الانكشاف وحجم الأقطار. فكلّما صغر الحجم (سكاناً ومساحة) كلما زادت درجة الانكشاف، وكلما كبر الحجم تضاءلت درجة الانكشاف. وتعدّ اليمن الديمقراطية مثالاً جيداً للحالة الأولى (٢٧١ بالمائة)، ومصر مثالاً للحالة الثانية (٤٣ بالمائة) عام ١٩٨٢.

الجدول رقم (٧ ـ ١)

توزيع درجة الانكشاف الاقتصادي للأقطار العربية خلال السنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢

الأقطار	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
الأردن	٤٥	٩٨	٩٦	١٠٥	١٠٤
الإمارات العربية المتحدة	١٢٠	٩٨	١٠٠	٩٣	٦٢
البحرين	٢٤٦	٢٢١	٢٦٣	١٨٨	١٤٨
تونس	٣٤	٥٢	٦٦	٦٩	٦٨
الجزائر	٤٦	٧١	٦٤	٥٤	٣٢
الجماهيرية العربية الليبية	٧٨	٨١	٨١	١٠٣	٩٠
السعودية	٦١	٧٢	١٠٨	١٠١	٨٢
السودان	٢٧	٢٦	٢٣	٢٧	٢٨
سوريا	٣١	٤٦	٤٨	٤٢	٣٣
الصومال	٣٤	٨٤	٤٩	٢٥	٣٨
العراق	٤٦	٩٣	١٠١	٩٢	٨٧
عمان	٨٧	١٠٠	٩٢	٩٦	١٠٩
قطر	١٨٩	٩٤	١١٨	٨٦	٧٤
الكويت	٨٨	٩٦	٩٨	١٠٨	٧٥
لبنان	٥١	١٠٦	١١٢	١١٦	١٨٢
مصر	٢١	٤٠	٤١	٤١	٣٤
المغرب	٣٠	٤٥	٣٧	٤٥	٤٣
موريتانيا	٧١	٧١	٦٩	٧٤	٧١
اليمن الديمقراطية	١٩٧	١٧٠	٣٣٧	٢٥٨	٢٧١
اليمن العربية	١٣	٨٧	٥٨	٥٠	٥٢
اجمالي الوطن العربي	٥٠	٧٤	٨٨	٨٥	٨٤

المصدر: عمل الباحث ومن حساباته. وقد اعتمد بالنسبة لأرقام قيمة الصادرات والواردات:

United Nations: ***Handbook of International Trade and Development Statistics: 1983 Supplement*** (New York: U.N. Publications, 1984), pp. 2-19, and ***Handbook of International Trade and Development Statistics: 1984 Supplement*** (New York: U.N. Publications, 1985), pp. 2-9.

ـ أما بيانات الناتج المحلي الاجمالي فاستمدت من: United Nations, ***Yearbook of National Accounts Statistics, 1981*** (New York: U.N. Publications, 1982), vol. 2, pp. 5-10.

ـ وحسبت بيانات الناتج الاجمالي للعام ١٩٨٢ من: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، النشرة الشهرية، السنة ٩، العدد ١٢ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣)، ص ٣٤.

٢ ـ درجة أهمية الصادرات

يعدّ مؤشر أهمية الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي من مؤشرات الانكشاف الاقتصادي الذي يرتبط بالمؤشر السابق. وقد تم احتسابه على النحو الآتي:

$$\text{درجة أهمية الصادرات} = \frac{\text{قيمة الصادرات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times ١٠٠$$

كما يظهر ذلك في الجدول رقم (٧ ـ ٢). ومن تحليله يتضح:

أ ـ ان اجمالي الاقتصاد العربي يعتمد بدرجة كبيرة على النشاط التصديري. فقد بلغت درجة أهمية الصادرات عام ١٩٨٢ نحو ٣٩ بالمائة في حين لا تزيد هذه الدرجة على ٨ بالمائة فقط في الولايات المتحدة بالرغم من ضخامة قيمة الصادرات الأمريكية التي بلغت عام ١٩٨٢ نحو ٢١٢ مليار دولار. كذلك ألمانيا الاتحادية التي بلغت فيها درجة أهمية الصادرات نحو ٢٣ بالمائة. ويبدو أن الدول النامية أفضل حظاً من إجمالي الوطن العربي في هذا المجال. فقد بلغت درجة أهمية الصادرات في تركيا ٥ بالمائة فقط، وفي إيران ١٦ بالمائة عام ١٩٨٠. وكذلك الحال بالنسبة للكيان الصهيوني الذي بلغت فيه درجة هذا المؤشر نحو ٢٦ بالمائة فقط. وهذا يشير إلى الوزن المحدود للنشاط التصديري في تكوين الناتج المحلي الاجمالي لاقتصادات هذه الدول.

زد على ذلك أن درجة هذا المؤشر قد تناقصت في إجمالي الوطن العربي عام ١٩٨٢ إلى ٣٩ بالمائة مقابل ٥٣ بالمائة عام ١٩٨١. وهذا يرتبط في اعتقادنا بتدني الوزن النسبي للنفط العربي: انتاجاً وتصديراً وعوائد خلال العامين المذكورين. إضافة إلى أنه ينبغي التذكير بأن ارتفاع درجة مؤشر أهمية الصادرات قد تنامى خلال السنوات التالية لتصحيح أسعار النفط الخام كما تؤكد ذلك سنتا ١٩٧٥ و١٩٨٠ على التوالي. وفي ذلك تأكيد للأهمية المطلقة للنفط في إجمالي الاقتصاد العربي.

ب ـ يلاحظ أن الأقطار العربية النفطية تعاني من وطأة تزايد اعتماد ناتجها المحلي على الصادرات كما تُظهر ذلك البيانات المتيسرة في كل من اليمن الديمقراطية والبحرين والإمارات العربية المتحدة وليبيا والسعودية وعمان وقطر والكويت. في حين نجد أن الأقطار العربية غير النفطية تتضاءل فيها نسبة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي لها كما يؤكد ذلك جلياً كل من اليمن العربية ومصر وسوريا والمغرب والأردن وتونس.

الجدول رقم (٧ ـ ٢)
توزيع درجة أهمية الصادرات في الوطن العربي خلال السنوات
١٩٧٠ ـ ١٩٨٢

الأقطار	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
الأردن	٧	١٤	١٤	٢٠	٢٠
الإمارات العربية المتحدة	٨١	٧٠	٧٠	٦٣	٥٧
البحرين	١٢٩	١١٠	١٣٧	٩٦	٧٥
تونس	١٣	٢٠	٢٦	٢٧	٢٥
الجماهيرية العربية الليبية	٦٣	٥٣	٦٢	٥٢	٥٣
السعودية	٤٨	٦٣	٨٥	٧٨	٥٤
السودان	١٤	٨	٦	٨	٧٩
سوريا	١١	١٧	١٦	١٣	١١
الصومال	١٤	٣٠	١٤	٣٠	١٧
العراق	٣١	٦٢	٦٦	٣٣	٣٠
عمان	٨٠	٦٨	٦٠	٦٥	٦٨
قطر	١٥١	٧٧	٩٥	٦٤	٥١
الكويت	٦٦	٧٦	٧٤	٧٢	٤٦
لبنان	١٣	٣٤	٢٢	٢٣	٣٥
مصر	١٠	١٠	١٦	١١	٩
المغرب	١٢	١٧	١٣	١٦	١٤
موريتانيا	٤٤	٣٦	٢٨	٣٧	٣٢
اليمن الديمقراطية	٧٩	٥٩	١١٤	٥٥	٧٦
اليمن العربية	١	١	١	٠,٥	٠,٥
الاجمالي العربي	٣١	٤٨	٦٠	٥٣	٣٩

المصدر: عمل الباحث ومن حساباته. وقد اعتمد بالنسبة لأرقام قيمة الصادرات والواردات:
United Nations: *Handbook of International Trade and Development Statistics: 1983 Supplement*, pp. 2-19, and *Handbook of International Trade and Development Statistics: 1984 Supplement*, pp. 2-9.

ـ أما بيانات الناتج المحلي الاجمالي فاستمدت من: United Nations, *Yearbook of National Accounts Statistics, 1981*, vol. 12, pp. 5-10.

ـ وحسبت بيانات الناتج الاجمالي للعام ١٩٨٢ من: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، النشرة الشهرية، ص ٣٤.

٣ ـ درجة التركيز السلعي للصادرات

يهدي هذا المؤشر إلى الكشف عن مدى التركيز على تصدير سلعة واحدة أو عدد قليل جداً من السلع. ولما كانت الأقطار العربية النفطية تعتمد النفط أساساً للتصدير فقد اعتمدنا قيمة صادراته بالنسبة لها. أما لبقية الأقطار فقد اعتمدنا أهم سلعة كما جاء في إحصاءات الأمم المتحدة لعام ١٩٨٤ المعتمدة في هذا البحث.

على أنه ينبغي أن نذكر أن القطر الذي يبلغ فيه هذا المؤشر بحدود ٦٠ ـ ٧٠ بالمائة يعني أن اقتصاد ذلك القطر يكون في موقف لا يحسد عليه في حالة الأزمات، لأنه يصبح في موقع لا يسمح له بتحمل أعباء الاجراءات الاقتصادية المعادية بالكم والوقت والكيف.

وتزداد الصورة حدة إذا كانت السلعة الرئيسة المعتمدة هي مما يخضع للتقلبات السريعة في السوق الدولية كالنفط مثلاً؛ فإن هذا يشكل عائقاً أمام تنفيذ خطط التنمية المرسومة لتلك الأقطار نتيجة التقلبات الحادة في قدرة القطر الاستيرادية وبخاصة بالنسبة للسلع الرأسمالية. وعليه، فإن قطاع التصدير يصبح واحة متطورة في بيئة متخلفة عموماً وترتبط هيكلياً باقتصادات الدول المتقدمة. وهذا يعني أن قطاع التصدير سوف يكون قاصراً عن خلق «أثر المضاعف» (Multiplier Effect) في الاقتصاد المحلي أو تعظيم حجم الوفورات الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة الترابطات الأمامية والخلفية[١٧].

وقد تمّ حساب هذا المؤشر على النحو الآتي:

$$\text{درجة التركيز السلعي للصادرات} = \frac{\text{قيمة صادرات السلعة الرئيسة}}{\text{قيمة الصادرات}} \times ١٠٠$$

كما يتبين ذلك في الجدول رقم (٧ ـ ٣). ومن دراسته يتضح:

أ ـ ان الوطن العربي جملة يعدّ من الأقاليم المصدرة لعدد محدود من المواد الخام تتمثل أساساً في النفط، وبدرجة أقلّ بكثير في خامات الأسمدة وخامات الحديد وبعض المواد الغذائية.

ولعل الوطن العربي ـ في هذا المجال ـ لا يشابه حتى نظرائه من الدول النامية. فدرجة التركيز السلعي للصادرات في البرازيل عام ١٩٨١ لم تتجاوز ١٢ بالمائة (مواد حيوانية غذائية)، وفي تركيا ١٢ بالمائة أيضاً (فواكه)، وكلاهما من موارد متجددة. أما في الكيان الصهيوني فتبلغ درجة هذا المؤشر نحو ٢٦ بالمائة (منتجات معدنية ومنتجات المقالع). أما في الاقتصادات الأكثر تقدماً كالولايات المتحدة الأمريكية فتبلغ درجة هذا المؤشر ٢٠ بالمائة وهي من مصنفات معدّات النقل في الأساس.

---

(١٧) جامعة الكويت، الجمعية الاقتصادية الكويتية والمعهد العربي للتخطيط، المصدر نفسه، ص ٥٠٨ ـ ٥٠٩.

الجدول (٧ ـ ٣)
توزيع درجة التركيز السلعي للصادرات في الوطن العربي للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢

الأقطار	١٩٧٠		١٩٧٥		١٩٨٠		١٩٨١	
	النسبة المئوية	رمز السلعة	النسبة المئوية	السلعة	النسبة المئوية	السلعة	النسبة المئوية	السلعة
الأردن	٢٤	خ.أ.	٤٩	خ.أ.	٣٩	خ.أ.	٣٢	خ.أ.
الامارات العربية المتحدة	٩٦	ن.خ.	٩٨	ن.خ.	-	-	٩٢	ن.خ.
البحرين	٥١	م.ن.	٨٠	م.ن.	٧٨	م.ن.	٨٧	م.ن.
تونس	-	-	-	-	-	-	٥١	ن.خ.
الجزائر	٦٦	ن.خ.	٨٥	ن.خ.	٨٣	ن.خ.	٧٨	ن.خ.
الجماهيرية العربية الليبية	١٠٠	ن.خ.	٩٥	ن.خ.	١٠٠	ن.خ.	١٠٠	ن.خ.
السعودية	٨٣	ن.خ.	٩٣	ن.خ.	٩٤	ن.خ.	٩٥	ن.خ.
السودان	-	-	-	-	٤١	ق.	٣٠	ب.ز.
سوريا	-	-	-	-	٧٦	ن.ح.	٦٣	ن.ح.
الصومال	-	-	-	-	٧٧	ح.ح.	٧١	ح.ح.
العراق	٩٤	ن.خ.	٩٩	ن.خ.	٩٩	ن.خ.	٩٩	ن.خ.
عمان	١٠٠	ن.خ.	١٠٠	ن.خ.	٩٥	ن.خ.	٩٣	ن.خ.
قطر	-	-	٩٧	ن.خ.	٩٤	ن.خ.	٩٢	ن.خ.
الكويت	٧٩	ن.خ.	٨١	ن.خ.	٦٩	ن.خ.	٦٤	ن.خ.
لبنان	-	-	-	-	-	-	١٢	م.غ.
مصر	-	-	-	-	٥٨	ن.خ.	٥٤	ن.خ.
المغرب	٢٤	خ.أ.	٥٧	خ.أ.	٣٧	خ.أ.	٣٢	خ.أ.
موريتانيا	-	-	-	-	٨٣	خ.ح	٨٣	خ.ح.
اليمن الديمقراطية	٧٤(*)	م.ن.	٦٩(**)	م.ن.	-	-	١٤٣	م.ن.
اليمن العربية	-	-	-	-	١٨	ح.	٣٤	م.ص.

ملاحظة: ١ ـ تشير العلامة (*) إلى أن البيانات هي للعام ١٩٦٩، والعلامة (* *) إلى أن البيانات هي للعام ١٩٧٦.

٢ ـ مفاتيح الرموز المستخدمة في الجدول:

ن.خ. = نفط خام　　م.ص. = مصنعات　　ف. = فواكه ومكسرات　　ح.ح. = حيوانات حية

خ.أ. = خامات أسمدة　　م.ن. = منتجات نفطية　　ب.ز. = بذور زيتية　　ح. = حبوب

ق. = قطن　　خ.ح. = خامات حديد　　م.غ. = مواد غذائية

المصدر: عمل الباحث ومن حساباته. وقد اعتمد بالنسبة لأرقام الصادرات والواردات: United Nations: *Handbook of International Trade and Development Statistics: 1983 Supplement*, pp. 2-19, and *Handbook of International Trade and Development Statistics: 1984 Supplement*, pp. 2-9.

ـ أما بيانات الناتج المحلي الاجمالي، فاستمدت من: United Nations, *Yearbook of National Accounts Statistics, 1981*, vol. 2, pp. 5-10.

ـ وحسبت بيانات الناتج الاجمالي للعام ١٩٨٢ من: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، النشرة الشهرية، ص ٣٤.

ـ وبيانات العام ١٩٨١ من: United Nations, *Handbook of International Trade, 1984* (New York: U.N. Publications, 1985), table 4.3, pp. 158-185.

ب ـ ان الأقطار العربية النفطية تعاني من وطأة التركيز على تصدير سلعة واحدة ألا وهي النفط الخام. وقد بلغت درجة هذا المؤشر فيها عام ١٩٨١ ‎١٠٠‏ بالمائة في ليبيا و٩٩ بالمائة في العراق و٩٥ بالمائة في السعودية و٩٣ بالمائة في عمان و٩٢ بالمائة في كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر. وإذا تذكرنا ما ذهبنا إليه آنفاً من أنه إذا كانت درجة هذا المؤشر تزيد على ٧٠ بالمائة فإن اقتصادات الأقطار المعنية سوف تصبح في موقف يصعب عليها بشكل كبير مقاومة أية اجراءات معادية في حالة الأزمات أو المقاطعة.

زد على ذلك أنّ هناك أقطاراً تزيد النسبة فيها كثيراً عن ذلك كاليمن الديمقراطية ١٤٣ بالمائة التي تهيمن صادراتها من المنتجات النفطية على إجمالي الصادرات فيها.

ج ـ أما الأقطار العربية غير النفطية فهي في وضع أفضل نسبياً من شقيقاتها النفطية في هذا الشأن. فقد تراوحت درجة هذا المؤشر بين ٣٢ بالمائة و٥٤ بالمائة، كما هو الحال في لبنان والسودان والأردن والمغرب ومصر. أما بقية الأقطار العربية فهي عوان بينهما.

وعموماً، فإنّ قطاع التصدير على هذه الشاكلة التي وجدناها في اقتصادنا القومي يشير إلى عدم قدرة هذا القطاع على الإسهام في خلق نمو ذاتي وثابت. كما أنّ هذه البيانات تؤكد الحقائق المعروفة، والتي تتلخص في أن النفط في الأقطار العربية النفطية قد ساعد على ترك العديد من أوجه النشاط الاقتصادي التي كانت قائمة قبله، متمثلة في نشاط التعدين البحري في الخليج بخاصة، والزراعة والصناعة في بلدان المشرق العربي النفطية الأخرى.

تأسيساً على ما تقدم، فإن التطورات السريعة والمتلاحقة والمخططة التي تعاني منها السوق النفطية الدولية لن تمر دون أن تترك بصماتها بارزة على اقتصادات هذه الدول بشكل خاص.

٤ ـ درجة تصدير السلعة الرئيسة بشكلها الخام

تم احتساب هذا المؤشر على النحو الآتي:

$$\text{درجة تصدير السلعة الرئيسة بشكلها الخام} = \frac{\text{الكمية المصدرة من النفط الخام}}{\text{الكمية المنتجة من النفط الخام}} \times ١٠٠$$

كما يُظهر ذلك الجدول رقم (٧ ـ ٤). ومنه نلاحظ:

أ ـ يعدّ هذا المؤشر من المؤشرات المهمة، لكونه يُظهر واقع الاقتصاد العربي وبخاصة بالنسبة للأقطار النفطية في اعتمادها على تصدير النفط الخام بشكل رئيسي.

الجدول رقم (٧ ـ ٤)
توزيع الوزن النسبي للصادرات النفطية من إجمالي إنتاج النفط الخام (كمية) عامي ١٩٧٤ و١٩٨٤

الأقطار	١٩٧٦	١٩٨٤
الأردن	-	-
الامارات العربية المتحدة	٩٩,٤	٨٣
البحرين	-	-
تونس	-	٧٢
الجزائر	-	١٩
الجماهيرية العربية الليبية	-	٦٧
السعودية	٩٣,٧	٧٥
السودان	-	-
سوريا	-	-
الصومال	-	-
العراق	٩٤,٤	٤٨
عمان	-	٨٨
قطر	٩٩,٨	٨٤
الكويت	٨٣,٥	٥١
لبنان	-	-
مصر	-	٣٣
المغرب	-	-
موريتانيا	-	-
اليمن الديمقراطية	-	-
اليمن العربية	-	-
الاجمالي العربي	٩٤	٦٤

المصدر: عمل الباحث ومن حساباته. أما البيانات المطلقة فقد استمدت من:

ـ بالنسبة للعام ١٩٧٦ من: جامعة الكويت، الجمعية الاقتصادية الكويتية والمعهد العربي للتخطيط [الكويت]، **التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي: مجموعة الأبحاث التي قدمت في الندوة المنعقدة بالكويت في الفترة من ٢٩ ابريل ـ ٢ مايو ١٩٧٨** (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٧٩)، ص ٥١٣.

ـ وبالنسبة للعام ١٩٨٤ من: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **تقرير الأمين العام السنوي الحادي عشر ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.** (الكويت: المنظمة، ١٩٨٥)، ص ٦٠ و١١٠.

فقد بلغ الوزن النسبي لكمية الصادرات النفطية العربية عام ١٩٨٤ نحو ٦٤ بالمائة من إجمالي انتاجها من النفط الخام. إلا أن هذه الصورة لم تكن كذلك قبل عقد من الزمن تقريباً، فقد بلغت هذه النسبة عام ١٩٧٤ نحو ٩٤ بالمائة. وفي ذلك ما يعكس بعض جوانب العمل الجاد من أجل تصنيع النفط الخام داخل الأقطار العربية. على أنه ينبغي ألا ننسى حقيقة مهمة وهي تناقص حجم الإنتاج النفطي الخام في الأقطار العربية بحكم أوضاع السوق النفطية الدولية وتناقص حجم الطلب على نفط الأوبك بعامة، والنفط العربي بخاصة، إضافة إلى أن ما تظهره بيانات العراق ترتبط بأحداث الحرب العراقية ـ الإيرانية.

ب ـ إن تنامي الاهتمام بتصنيع النفط داخل الدولة يعني أمرين: أولهما، العمل الجادّ من أجل تدعيم الاستقلال الاقتصادي. وثانيهما، الانتفاع من حجم الوفورات الاقتصادية والمجتمعية الناجمة عن التصنيع بحكم ما تخلفه وحدات هذه الصناعات من وفورات اقتصادية واجتماعية في بيئات توطنها، إذ تقدّر حجم الوفورات الاقتصادية المتحققة نتيجة لتصنيع النفط الخام نحو ستة أمثال حجم العائد الاقتصادي المتأتي عن تصديره خاماً.

٥ ـ مؤشر تنوع الصادرات وتركيزها

أ ـ يميز مؤشر التركيز على نحو أوضح بين الأقطار التي هي أشد تركيزاً في هياكل صادراتها نسبياً. أما مؤشر التنوع فيتميز بصورة أشدّ وضوحاً بين الأقطار التي هي أكثر تنوعاً في صادراتها نسبياً. ويتراوح كلا المؤشرين بين صفر ـ ١,٠، حيث يمثل الرقم الثاني التركيز الأشدّ تطرفاً.

ب ـ والجدول رقم (٧ ـ ٥) يمثل خلاصة حساب هذين المؤشرين. ولتوضيحه ندوّن أدناه:

ـ ان عدد السلع المصدّرة هو عدد المنتجات المصدرة ذات مستوى العلامات العشرية الثلاث في التصنيف الموحد للتجارة الدولية (SITC)، غير أن الرقم لا يشمل المنتجات التي كانت قيمتها تقل عن ٥٠ ٠٠٠ دولار أمريكي عام ١٩٧٠، وعن ١٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي عام ١٩٨١، وتقل عن ٣ بالمائة من مجموع صادرات القطر.

ـ مؤشر التنوع: الانحراف المطلق لنصيب سلع القطر عن الهيكل العالمي على النحو الآتي:

$$Sj = \frac{\sum_{i}[h\bar{u} - hi]}{2}$$

حيث إن:

hij = نصيب السلعة i في مجموع الصادرات للبلد j.

hi = نصيب السلعة i في مجموع صادرات العالم.

مؤشر التركيز: مؤشر هيرشمان. وقد سوي لجعل القيم تتراوح بين صفر وواحد (التركيز الأقصى) بحسب الصيغة التالية:

$$Hj = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{182} \left(\frac{xi}{x}\right)^2} - \sqrt{1/182}}{1 - \sqrt{1/182}}$$

حيث إن:

j = دليل القطر.

xi = قيمة الصادرات من السلعة i

$$\sum_{i=1}^{182} xi = X$$

و182 = عدد المنتجات من مستوى العلامات العشرية الثلاث في التصنيف الموحد للتجارة الدولية (SITC).

ومن تحليل الجدول رقم (٧ ـ ٥) بشقيه أ وب نستنتج: أن مؤشر التنوع يظهر بشكل أكثر تطرفاً في مجموعة الأقطار العربية، إذ يتراوح بين ٠,٦٩٠ ـ ٠,٩٧١. في حين نجد هذا المؤشر في الكيان الصهيوني بحدود ٠,٦٥٦، وفي الولايات المتحدة الأمريكية ٠,٣٧٤، وذلك بموجب بيانات عام ١٩٨١.

أما مؤشر التركز فتظهر البيانات التطرف الواضح في الأقطار العربية، إذ يتراوح بين ٠,٦٩٠ ـ ٠,٩٧١ في حين نجد هذا المؤشر في الكيان الصهيوني بحدود ٠,٦٥٦، وفي الولايات المتحدة الأمريكية ٠,٣٧٤، وذلك بموجب بيانات عام ١٩٨١.

الجدول رقم (٧ ـ ٥أ)
توزيع مؤشرات تركيز وتنوع السلع المصدرة للأقطار العربية عامي ١٩٧٠ و١٩٨١

الأقطار	١٩٧٠			١٩٨١		
	عدد السلع المصدرة	مؤشر التنوع	مؤشر التركيز	عدد السلع المصدرة	مؤشر التنوع	مؤشر التركيز
الأردن	٢٣	٠,٨٥١	٠,٣٧٤	٨٦	٠,٨١٢	٠,٣٠١
الامارات العربية المتحدة	٢٦	٠,٩٣٤	٠,٩٦١	١٣٨	٠,٧٨٢	٠,٩٠٩
البحرين	٨١	٠,٧٦٣	٠,٥٤٤	٦٦	٠,٨٨٥	٠,٨٩٨
تونس	٧٠	٠,٧٥٤	٠,٢٦٠	١١١	٠,٦٥٨	٠,٤٩٦
الجزائر	٧٦	٠,٨٣١	٠,٦٥٢	٥٤	٠,٧٩٥	٠,٩٠٥
الجماهيرية العربية الليبية	٤	٠,٩٤٦	٠,٩٩٦	٢	٠,٨٢٣	٠,٩٩٦
السعودية	٢٢	٠,٩١٦	٠,٨٣٧	١٣٣	٠,٧٧٩	٠,٩٤٥
السودان	١٩	٠,٩٤٩	٠,٦٣٩	٢٨	٠,٩٠١	٠,٣٧٨
سوريا	٨٠	٠,٧٧٩	٠,٤٠١	١٠٥	٠,٦٩٠	٠,٦٣٠
الصومال	١٦	٠,٩٠٧	٠,٥٧٤	٢٩	٠,٩١٢	٠,٦٩٢
العراق	٤٣	٠,٩١٩	٠,٩٣٨	٥٣	٠,٨١٤	٠,٩٨٧
عمان	٤	٠,٩٤٢	٠,٩٩٦	٧٤	٠,٧٦٠	٠,٩٢٥
قطر	١	٠,٩٤٧	١,٠٠٠	٤٨	٠,٧٨٨	٠,٩١٢
الكويت	١٠١	٠,٨٨٠	٠,٧٨٨	١٣٢	٠,٦٤٣	٠,٦٣٧
لبنان	١١٦	٠,٦٠١	٠,١١٨	١٤١	٠,٦٧١	٠,١٢٣
مصر	٨٧	٠,٧٨٤	٠,٤٤٢	٦٧	٠,٦٩٣	٠,٥٤٣
المغرب	٨٤	٠,٨١٦	٠,٢٩٢	٩٢	٠,٨١١	٠,٣١٧
موريتانيا	١٤	٠,٩٥٢	٠,٨٦٤	١٢	٠,٩٧١	٠,٨٢١
اليمن الديمقراطية	-	-	-	٥٤	٠,٨٧٢	٠,٨٥٩
اليمن العربية	٧	٠,٩٦٣	٠,٥٦٣	٣١	٠,٧٤٣	٠,٣٥٦

المصدر: عمل الباحث ومن حساباته. وقد استمدت البيانات المطلقة من:
United Nations, *Handbook of International Trade, 1984*, table 4.5, pp. 204-207.

أما مؤشر التركز فَتُظْهِر البيانات التطرف الواضح في الأقطار العربية النفطية بالمقارنة مع نظيراتها الأقطار العربية غير النفطية. ففي ليبيا والعراق والسعودية تبلغ درجة التركز للسلع المصدرة نحو ٠,٩٩٦ و٠,٩٨٧ و٠,٩٤٥ مقابل ٠,١٢٣ و٠,١٥٦ و٠,٣٠١ في كل من لبنان والأردن واليمن العربية. وبالتأكيد فإن هذا المؤشر يعكس

مدى هيمنة القطاع النفطي وسيطرته على إجمالي حركة النشاط التجاري العربي بشكل خاص.

ولعل من المفيد أن نقارن واقع هذا المؤشر مع بعض الدول النامية والمتقدمة، إذ تظهر البيانات المتيسرة في الجدول رقم (٧ ـ ٥ب) أن درجة مؤشر التركيز تبلغ ٠,١٠٠ فقط في الولايات المتحدة الأمريكية و٠,١٢٩ في البرازيل و٠,٢٤١ في الكيان الصهيوني ونحو ٠,١٥٥ في تركيا. وهذا يشير إلى اختفاء هيمنة سلعة واحدة أو مجموعة من السلع على نشاط صادرات هذه الدولة، وبالتالي فإن قابليتها للعطب تصبح أقل بكثير من نظيراتها السالفة الذكر.

الجدول رقم (٧ ـ ٥ب)
توزيع مؤشرات تركيز وتنوع السلع المصدرة
للدول المختارة بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨١

الدول	١٩٧٠			١٩٨١		
	عدد السلع	النوع	التركيز	عدد السلع	النوع	التركيز
الكيان الصهيوني	١١٦	٠,٦٧٥	٠,٣٠٧	١٤٦	٠,٦٥٦	٠,٢٤١
الولايات المتحدة الأمريكية	١٨٠	٠,٣٢٦	٠,٠٩٩	١٧٩	٠,٣٧٤	٠,١٠٠
ايران	٧١	٠,٨٥١	٠,٧٤٢	٩١	٠,٧٥٤	٠,٧٨٩
البرازيل	١٤٣	٠,٧١٨	٠,٣٣٥	١٦٦	٠,٥٠٠	٠,١٢٩
تركيا	٨٥	٠,٨٠٧	٠,٣٣٠	١٣٢	٠,٧٢٨	٠,١٥٥

المصدر: United Nations, *Handbook of International Trade, 1984,* table 4.5, pp. 204-207.

٦ ـ التركيز الجغرافي للصادرات

تم احتساب هذا المؤشر من خلال المعادلة التالية:

$$\text{مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات} = \frac{\text{قيمة الصادرات إلى أهم شريكين}}{\text{قيمة مجموع الصادرات}} \times 100$$

إن هذا المؤشر يعبّر عن مدى تركز صادرات الدولة إلى عدد محدود جداً من شركائها في التجارة الدولية. وينطلق هذا المؤشر من اعتبار أساسي هو ضرورة تنويع الحقيبة التوظيفية للمستثمر العام كنظرة المستثمر الخاص، للتقليل من المخاطر المحتملة في فترات الأزمات. فالتنوع مطلوب لا في السلع فحسب، بل في الأسواق المستوردة والمصدرة على حد سواء.

وقد تمثل حساب هذا المؤشر في الجدول رقم (٧ ـ ٦). ومن تحليله يتضح:

أ ـ ان مؤشر التركز للصادرات يظهر واضحاً في عموم الأقطار العربية، وأكثر وضوحاً في الأقطار العربية النفطية وبخاصة في ليبيا والعربية السعودية.

ب ـ من الموضوعية أن نثبت أن وطأة هذا المؤشر أخذت في التناقص. ففي عام ١٩٧٠ كانت درجة هذا المؤشر بحدود ٣٦,٤ بالمائة في الكويت و٤٤ بالمائة في العراق في حين نجدها تهبط عام ١٩٧٨ إلى زهاء ١٧ بالمائة و٢٤ بالمائة في كل منهما على التوالي. وقد يفسر هذا باهتمام هذه الأقطار بتصدير سلع أخرى غير النفط أولاً، والبحث عن أسواق جديدة لصادراتها ثانياً.

ج ـ تعد الدول الرأسمالية الصناعية القاسم المشترك الأعظم لأهم شريكين في صادرات الأقطار العربية. وتحظى اليابان بالمرتبة الأولى. ويرجع ذلك إلى اعتماد هذه السوق على الأقطار العربية النفطية في احتياجاتها الرئيسة. أما عدم ظهور المملكة المتحدة بشكل بارز، فهذا يرتبط بالتطور السريع التي شهدته مكامن حقول بحر الشمال النفطية، مما خفف من اعتماد هذه الدولة على النفط العربي.

الجدول رقم (٧ ـ ٦)
توزيع مؤشر التركز الجغرافي للصادرات في أقطار
الوطن العربي طبقاً لأحدث بيانات متاحة(*)

الأقطار	النسبة المئوية	الدولتان الرئيسيتان
الأردن	١٢	أوروبا الشرقية/ الهند
البحرين	٣٥,٦	اليابان/ الولايات المتحدة
تونس	٣٢,٦	ايرلندا/ المملكة المتحدة
الجماهيرية العربية الليبية	٦١,٧	الولايات المتحدة/ ايطاليا
السعودية	٤٠,٢	اليابان/ الولايات المتحدة
السودان	١٥,٧	ايطاليا/ اليابان
سوريا	٢٤	أمريكا اللاتينية/ فرنسا
الصومال	٩	ايطاليا/ الصين
العراق	٢٤,٢	الهند/ ايطاليا
الكويت	١٧	ايطاليا/ امريكا اللاتينية
المغرب	٣١,٥	فرنسا/ أوروبا الشرقية

(*) البيانات لعام ١٩٧٨.

المصدر: استمدت بيانات الدولتين الرئيسيتين والاجمالي من: General Secretariat, General Department for Economic Affairs, Statistics Division, *Foreign Trade Statistics for Arab Countries* (Amman, 1981), vols. 4 and 5, pp. 2-3.

د ـ يبدو أن هناك قرينة ارتباط بين الدولة المستعمرة في الماضي وسوق الصادرات، كما تُظهرهُ بيانات الجدول رقم (٧ ـ ٦) بالنسبة لايطاليا في علاقاتها مع ليبيا

والصومال، وفرنسا في علاقاتها مع المغرب وسوريا.

٧ ـ مؤشر التركيز الجغرافي للواردات

يستخلص مؤشر التركيز الجغرافي للواردات من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{مؤشر التركيز الجغرافي للواردات} = \frac{\text{قيمة الواردات من أهم شريكين}}{\text{قيمة مجموع الواردات}} \times ١٠٠$$

يعبّر هذا المؤشر عن مدى تركيز واردات دولة ما في عدد قليل من الشركاء في التجارة الدولية. وعليه؛ فإن ارتفاع هذا المؤشر يفصح عن حالة الضعف للدولة، لأنه بقدر ما يكون هذا المؤشر مرتفعاً يعني أن اقتصاد الدولة مكشوف لإجراءات عدائية من قبل شركائه التجاريين في حالة الأزمات ولا سيما إذا كانت السلع المستوردة ذات حساسية استراتيجية كالمواد الغذائية أو المصنوعات أو معدّات أخرى وما إلى ذلك.

الجدول رقم (٧ ـ ٧)

توزيع مؤشر التركز الجغرافي للواردات لأقطار الوطن العربي طبقاً لأحدث سنة متيسرة

الأقطار	النسبة المئوية	الدولتان الرئيسيتان
الأردن	٢٦,٧	الولايات المتحدة/ المانيا الغربية
الامارات العربية المتحدة(*)	٣٤,٩	اليابان/ المملكة المتحدة
البحرين(*)	٣٥,٤	المملكة المتحدة/ اليابان
تونس	٣٥,٠	فرنسا/ الولايات المتحدة
الجماهيرية العربية الليبية(*)	٣٦,٩	ايطاليا/ المانيا الغربية
السعودية(*)	٣٦,٣	الولايات المتحدة/ اليابان
السودان	٣١,٦	المانيا الغربية/ المملكة المتحدة
سوريا	٢٩,٥	المانيا الغربية/ أوروبا الشرقية
الصومال(*)	٢٠,٥	أوروبا الشرقية/ المملكة المتحدة
العراق	٢٧,٨	اليابان/ المانيا الغربية
الكويت(*)	٢٨,٢	اليابان/ المملكة المتحدة
لبنان	٢٠,٠	فرنسا/ الولايات المتحدة
المغرب	٢٩,٤	فرنسا/ ايطاليا
اليمن العربية	٥٩,٠	اليابان/ المانيا الغربية

ملاحظة: تشير العلامة (*) إلى أن البيانات هي للعام ١٩٧٧ لاستحالة توافر الأحدث.

المصدر: عمل الباحث ومن حساباته. واستمدت بيانات العام ١٩٧٨ من: المصدر نفسه، ص ١٥٦ ـ ١٥٧.

وقد تم تمثيل هذا المؤشر في الجدول رقم (٧ ـ ٧)، ومنه نلاحظ:

أ ـ ان أكثر من ثلث اجمالي الواردات العربية يأتي من الدول الرأسمالية الصناعية: الولايات المتحدة وألمانيا الاتحادية واليابان وايطاليا وفرنسا، في حين لا تساهم الدول الاشتراكية الا بنسبة ضئيلة جداً وفي عدد محدود من أسواق الأقطار العربية.

ب ـ إذا تذكرنا أن هذه الأقطار في مجملها هي أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الطرف الثاني الرئيسي التقليدي في محور العلاقات الدولية النفطية أدركنا الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الأسواق في التهوين من القوة التفاوضية للنفط العربي بخاصة، ونفط الأوبك بعامة.

ج ـ وتزداد الصورة حدّة إذا تذكرنا مقولة شعبية معروفة مفادها: ان عدوّ عدوّي صديقي، وصديق عدوي عدوّي، عندها يكمن الخطر الجسيم طالما أن الكيان الصهيوني لا يعد صديقاً لتلك المجموعة من الدول فحسب، بل انه يرتبط مع بعض منها بأحلاف استراتيجية عليا كالولايات المتحدة الأمريكية.

وثمة حقيقة أخرى تضاف وهي أن عالمنا المعاصر طبقاً للواقع السياسي لوحداته وتكتلاته ـ تبعاً لمناهج تحليل القوة ـ يضم، إن جاز التعبير، فاعلين أساسيين هما: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي. ونائبي الفاعل: دول حلف الأطلسي وحلف وارسو على التوالي. أما الدول النامية فهي مفعول فيه، وتظل الحركة الصهيونية مفعولاً لأجله.

فكيف يمكن تصور السوق التجارية العربية (الواردات بالذات) في حالة نشوب الأزمات أو ما في حكمها لاحقاً؟

نطمح أن تكون الاجابة عنه ورقة عمل عربية قومية مشتركة من أجل تطوير الاقتصاد العربي بشكل علمي مدروس.

٨ ـ مؤشر التبعية التكنولوجية

سبق أن حددنا أن مفهوم التبعية يعني درجة غير متكافئة من الاعتماد والتأثير في المجال الاقتصادي بين الطرف الرأسمالي المتقدم والطرف المتخلف. أما التبعية التكنولوجية فتعرف بأنها: العلاقة غير المتكافئة بين البلدان النامية والدول الرأسمالية المتقدمة، والتي تعتمد الدول النامية فيها اعتماداً كاملاً على الدول الرأسمالية المتقدمة، واستعداد مقومات القدرة التكنولوجية وبخاصة المعادن والمهارات والآلات، وتتعرض بمقتضاها للتأثير الأساسي الوحيد الطرف الذي تمارسه الهيئات العامة والخاصة لتلك الدول.

وهذا التعريف ينحاز إلى وجهة النظر العامة التي تربط التخلف بالسيطرة. وبعبارة أخرى فإن التعريف يستند إلى وعي العلاقة الجدلية بين المفاهيم الثلاث: التخلف والسيطرة والتبعية[١٨].

والتبعية التكنولوجية عادة ما تحسب من خلال مؤشرات ثلاثة هي:

أ ـ نسبة الإنفاق من الناتج المحلي الاجمالي على البحث العلمي.

ب ـ نسبة العلماء والمهندسين إلى إجمالي السكان.

ج ـ نسبة مساهمة البحث العلمي في تكوين رأس المال المحلي الثابت.

ولا نعتقد بأنّنا في حاجة ماسّة إلى قياس التبعية التكنولوجية للأقطار العربية، فهذا أمر يقره الواقع بشكل بارز. ومع ذلك، فقد حاولنا اعتماد بعض المؤشرات المتاحة في هذا المجال، كما يظهرها الجدول رقم (٧ ـ ٨). ومن دراسته تتضح ضخامة المدفوعات العربية لاستيراد التكنولوجيا. وهذا المؤشر يكشف عن ازدياد التبعية التكنولوجية للوطن العربي تجاه الدول المتقدمة، تلك التبعية التي تنمو وتشتد كلّما تقدم الزمن. وهي في الأساس محصلة لغياب سياسات الاعتماد على الذات في ميدان التكنولوجيا سواءً على المستوى القطري أم المستوى القومي.

والحقيقة أن مؤشر التبعية التكنولوجية يضع الاقتصاد العربي أمام خيارين لا ثالث لهما: إما أن تبقى هذه الأقطار في حالة غياب أو وهم كما تعيشها بعض أقطارها الآن والتي مفادها بأنها لن تتنازل قيد شعرة عن سيادتها السياسية والاقتصادية، مما سيعمل على تعميق التبعية التكنولوجية حتى ولو خففت من بعض مؤشرات التبعية الأخرى.

والخيار الثاني هو اتّباع أسلوب الاندماج الاقتصادي والسياسي. وهنا تبرز ضرورة التكامل الاقتصادي بكونه السبيل للوحدة الاقتصادية العربية حيث يمكّن انشاء قطاع رأسمالي عربي كبير ومؤثر مهما طال الزمن. وهذا هو الشرط الأساسي لخلق البيئة المناسبة لميلاد التنمية القطرية والقومية المستقلة في المنطقة.

ولعل من نافلة القول أن نذكر أن المؤشرات الآنفة الذكر المعتمدة في هذا البحث ليست هي الوحيدة. فالأدبيات الاقتصادية لقياس التبعية تضم مؤشرين آخرين كثيراً ما يشار إليهما في هذا المجال، وهما: نسبة التبادل السلعية الصافية إلى تساوي قيمة وحدة مصدرة من السلع الوطنية على قيمة وحدة مستوردة من السلع الأجنبية؛ ونسبة التبادل الداخلية التي تساوي نسبة كمية الصادرات مضروبة في ثمن الوحدة المصدرة إلى ثمن وحدة الاستيرادات والتي تعبر عن مجموع القوة الشرائية للصادرات، إلاّ أن عدم توافر البيانات حال دون اعتمادهما.

هذا، إضافة إلى أن هناك مؤشراً آخر للتبعية ـ يصعب قياسه رياضياً ـ هو التبعية

---

(١٨) عيسى، «التبعية التكنولوجية في الوطن العربي،» ص ٨٢.

الاقتصادية التاريخية بين اقتصادات الأقطار العربية والاقتصاد الغربي.

الجدول رقم (٧ ـ ٨)

توزيع مستوردات الأقطار العربية من السلع الهندسية منسوبة إلى الناتج المحلي الاجمالي بملايين الدولارات بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٩

الأقطار	١٩٧٠			١٩٧٩		
	الاستيراد	الناتج المحلي الاجمالي	النسبة المئوية	الاستيراد	الناتج المحلي الاجمالي	النسبة المئوية
الأردن	٣٦,٠	٤٨٩	٧,٤	٧٧٣,٧	٢١٠٦	٣٦,٧
البحرين	٥٤,١	٢٤٤	٢٢,٢	٤٣٢,٦	٢٧٦٦	١٥,٦
تونس	٨٠,١	١٤٤٤	٥,٥	٩٠٧,٧	٧٢٠٩	١٢,٦
الجزائر	٤٨٠,٢	٤٦٣٩	١٠,٤	٣٤٣٤,٣	٣١٣٥٩	١٠,٩
الجماهيرية العربية الليبية	١٨٣,٨	٣٧٢٣	٤,٩	٣٦٨٨,٣	٢٤٥٧٠	١٥
السعودية	٢٣٨,٨	٥٠٩٤	٤,٧	١٠١٣٨,٤	٧٤٠٦٠	١٣,٦
السودان	٨٥,٣	٢١٨٧	٣,٩	٤٩٠,٢	٧٦٤٠	٦,٤
سوريا	١١٤,١	١٧٩٣	٦,٤	١١١٤,٥	١٠٠١٣	١١,١
العراق	٢٠٥,٧	٣٥٠٥	٥,٩	٤٤٦٣,١	٣٠٧١٠	١٤,٥
الكويت	١٩٩,٢	٢٨٧٥	٦,٩	٢٠٦١,٨	٢٣٣٣٠	٨,٨
لبنان	١٣٠,٧	١٤٨٨	٨,٩	٥٤٧,٦	٣٤٣٨	١٥,٩
مصر	٤٩٥,٩	٧٢٣١	٦,٩	٢٨٢٨,٣	١٧٨٢١	١٥,٩
المغرب	٢٢١,٨	٣٨٤٠	٥,٨	١٣٦٤,١	١٤٩٥٠	٩,١
الاجمالي/متوسطات	٢٥٢٥,٦	٣٨٥٥٢	٦,٦	١٢٢٤٤,٦	٢٤٨٨٦١	١٢,٩

المصدر: محمد رضا محرم، «تعريب التكنولوجيا،» المستقبل العربي، السنة ٦، العدد ٦١ (آذار/مارس ١٩٨٤)، جدول رقم (١)، ص ٧٩، نقلاً عن: United Nations, Economic Commission for Europe, *Bulletin of Statistics on World Trade in Engineering Products, 1980* (New York: U.N., 1982), p. 28.

- بالنسبة لبيانات الناتج المحلي الاجمالي: United Nations, *Yearbook of National Accounts Statistics, 1980* (New York: U.N. Publications, 1982), vol. 2, pp. 4-6.

ما عدا بيانات الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٧٩ لكل من الجماهيرية العربية الليبية، المغرب، السودان، العراق، والسعودية التي أخذت من: البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨١** (واشنطن، دي. سي.: البنك، ١٩٨١)، جدول رقم (٣)، ص ١٥٠ ـ ١٥١.

الاستنتاجات

يستخلص من كل ما تقدم:

١ ـ انّ التبعية وضع دينامي تتفاعل فيه عوامل التبعية الداخلية وعوامل التبعية

الخارجية بشكل دائري، يبقي هذه الدول داخل حلقات تخلّفها. والأقطار العربية جميعاً تُعاني من هذه الظاهرة وبحِدّة، مما يدفعنا إلى القول بأن الاقتصادات العربية تعاني كثيراً بسبب الضعف الكبير في ظل منهج تحليل القوة. وقد أكدت ذلك المؤشرات الرياضية المستخدمة كافة.

صحيح أنّ المؤشر الواحد قد لا يعطي الصورة ذاتها كما وجدنا ذلك عند دراسة مؤشر الانكشاف الاقتصادي، إلا أن اعتماد المؤشرات الثمانية مجتمعة يُؤكد ما ذهبنا إليه اعلاه.

٢ ـ ان الأقطار العربية النفطية تعاني من وطأة قيود مؤشرات التبعية أكثر من الأقطار العربية غير النفطية. وهذا يرتبط ببعض مواطن الخلل في الاستثمارات العربية على المستويين: القطري والقومي.

٣ ـ تبدو الصورة أكثر وضوحاً عند مقارنتنا لواقع الأقطار العربية مع الأهداف التكتيكية (المرحلية) المختارة: تركيا وإيران. وتزداد هذه الصورة حدة عند المقارنة مع الأهداف الاستراتيجية: كالكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية، مما يُعَظِّم من فجوة التخلف الكبيرة بين مجموعة أقطارنا ودول الأهداف الاستراتيجية المقارنة.

٤ ـ يُشكل عدد محدود من الدول الصناعية المتقدمة، كالولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الاتحادية واليابان والمملكة المتحدة وفرنسا وايطاليا، القاسم المشترك الأعظم لتبعية الاقتصادات العربية لاقتصاداتها. وتكمن الخطورة في هذا الواقع عندما نتذكر المقولة الشعبية الآنفة الذكر. والكيان الصهيوني ـ كما أسلفنا ـ لا يعد صديقاً لتلك المجموعة فحسب، بل إنه يرتبط بأكبرها بأحلاف استراتيجية عليا. فإذا كان الأمر كذلك، فهل يمكن أن نتصور علمياً موقفاً عربياً ملتزماً تجاه قضايانا المركزية الرئيسة والسوق التجارية العربية (الواردات بالذات) على هذه الشاكلة، في حالة نشوب الأزمات أو اتخاذ القرار في أمر استراتيجي قومي ما لاحقاً؟

سؤال نطمح إلى أن تكون اجابته ورقة عمل قومية مشتركة، تأخذ في أبعادها ما يلي:

١ ـ إننا ـ نحن العرب ـ نعيش في عصر التكتلات الاقتصادية الدولية.

٢ ـ إن الصيغة الأفضل لنا قومياً هي صيغة الوحدة الاقتصادية الكاملة.

٣ ـ إنّ التغلب على مشكلات تحقيق تلك الوحدة يتطلب سلطة عليا تقوم بتنسيق السياسات وتوحيدها.

٤ ـ ضرورة اعتماد استراتيجية تنمية عربية قطرياً وقومياً.

٥ ـ اغتنام ما تبقى من عصر الحقبة النفطية العربية.

إن هذه الاعتبارات تصبّ في رافد أساسي هو استراتيجية العمل الاقتصادي العربي

بما يخدم القوة الذاتية للأمة العربية. وعليه؛ نسوق المبادئ الآتية لتحقيق هذا الهدف:

١ ـ إنّ الحاجة ماسة إلى التكامل الاقتصادي على مستوى الأقطار جغرافياً. والميزة النسبية مهمة في هذا التكامل، والالتصاق الجغرافي يدعم الميزة النسبية؛ فالمنهج الجغرافي للتكامل هو قاعدة مبهمة، حيث يبدأ التكامل بالأقرب ثم الأبعد مكانياً، وفي ذلك اشارة إلى ضرورة اعتماد مبدأ أسلوب الاندماج الاقتصادي، كما حصل ذلك فعلاً في دول مجلس التعاون الخليجي حالياً.

٢ ـ ان التنمية لا تتحقق إلا في ظل التكامل الاقتصادي الشامل. وإن التكامل يتطلب خطة شاملة موحدة. وانه لا بد من صيغ مرحلية وجزئية لمشاركة جميع الدول في العمل في ظل اتفاقية الوحدة التي تمثل اطاراً مرناً ملائماً لذلك.

٣ ـ إنّ تنسيق السياسات الاقتصادية شرط أساسي للتفاعل بين الاقتصادات العربية وتيسير التعاون والتكامل هو مبدأ أساسي لتحقيق التكامل.

٤ ـ توفير الضمانات الوطنية والقومية للاستثمارات العربية.

٥ ـ تطوير حجم العلاقات الاقتصادية العربية دولياً، كماً ونوعاً، وتعزيز القوة التفاوضية القومية. فالتعامل العربي ينبغي أن يكون كوحدة مع التكتلات الاقتصادية، وتعزيز العلاقات مع دول العالم الأفرو ـ آسيوي.

٦ ـ العمل من أجل ايجاد سياسة نفطية عربية موحدة.

٧ ـ تطوير الهياكل الارتكازية الأساسية للاقتصادات العربية، مما يسهل انتقال السلع والخدمات.

٨ ـ تطوير عوامل الانتاج للموارد المتجددة: كالزراعة والصناعة التحويلية، مما يعمل على تطوير التجارة المشتركة بين الأقطار العربية التي غدت محدودة جداً حالياً بحكم طبيعة الفائض المتيسر للتصدير أو تماثله والارتباطات التاريخية في صدده، وانفتاح الأسواق العربية واسعة لمنتجات الاقتصادات الأجنبية.

٩ ـ الارتقاء بالمستوى الثقافي والعلمي للفرد العربي إلى مستوى معايشة العصر، بما يؤهله للاسهام الجادّ في الانتاج، وزرع الثقة بالنفس في الاستهلاك.

ختاماً، فإنّ هذا البحث ـ وبكل تواضع ـ اسهام جادّ في ضرورة اعتماد استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك كقرار سياسي يتخذ على أعلى المستويات، بحكم الواقع الاقتصادي العربي الذي أكدت هذه الدراسة العديد من ملامحه.

إن الاستراتيجيا المنشودة ليست قراراً ثابتاً، بل تطوراً ديناميا يستهدف تحقيق الآمال المتجددة، انطلاقاً من الواقع الذي يتجدد هو الآخر باستمرار. على أن هذا أمر لا يمكن تحقيقه إلاّ من خلال إرادة سياسية محلية وإقليمية مؤمنة بالعمل العربي المشترك.

الفصل الثامن

مشاركة في الحوار الجاري حول الموقف من قطاع الدولة في الأقطار العربية(*)

كاظم حبيب(**)

أولاً: المدخل في إشكالية الموقف من قطاع الدولة في الأقطار العربية

تحاول هذه المقالة المشاركة في النقاش الحيوي الجاري منذ سنوات حول إشكالية دور الدولة وقطاعها الاقتصادي في عمليات التنمية الوطنية والقومية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي في الأقطار العربية. وهي إشكالية قديمة نسبياً تطرح نفسها من جديد بأساليب وصيغ متنوعة وجديدة أحياناً، وفي ظروف داخلية وعربية ودولية مختلفة، وتحظى باهتمام متزايد الاتساع على المستويين الحكومي والشعبي. ويتبلور الموقف الراهن عن اتجاهين رئيسين، رغم وجود تباينات في إطار كل منهما.

ويؤكد **الاتجاه الأول** المسائل التالية:

١ ـ إبعاد الدولة عن التدخل في الشؤون الاقتصادية واعتبار ما حصل في الفترة المنصرمة أو ما يحصل حتى الآن تجاوزاً على قوانين السوق وآلياتها وعلى الحرية الاقتصادية وحرية الأفراد وإعاقة التطور الاقتصادي.

٢ ـ الحد إلى أبعد الحدود من دور قطاع الدولة الاقتصادي وحصر نشاطه في أضيق نطاق ممكن، وجعله تابعاً ومكملاً لنشاط القطاع الخاص ودوره.

(*) نشر هذا البحث في: **المستقبل العربي**، السنة ١٣، العدد ١٣٥ (أيار/مايو ١٩٩٠)، ص ٥٦ ـ ٧٤.

(**) أستاذ اقتصاد من العراق.

ومن أجل ضمان ممارسة هذا الاتجاه يدعو أصحابه إلى:

أ ـ الكفّ عن توظيف أموال الدولة في المشاريع الاقتصادية والاجتماعية التي يستطيع القطاع الخاص النهوض بها، وتوجيه أموال الدولة لدعم الميزانية الاعتيادية، وإقامة المشاريع التي من شأن وجودها توفير الشروط المناسبة لتطور القطاع الخاص، أو تلك التي يرفض القطاع الخاص البدء بتوظيف رؤوس أمواله فيها لأي سبب كان، ثم بيعها له بعد تجاوزها مرحلة المجازفة والخطر مثلاً.

ب ـ تخلّي الدولة عن التدخل في توجيه حركة رؤوس الأموال والأيدي العاملة والسلع وتنظيمها أو فرض الرقابة عليها، أي التخلي عن البرمجة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني، وإطلاق الحرية التامة لحركة عناصر الإنتاج وقوانين السوق وآلياتها.

ج ـ التزام مبدأ التخصيصية باعتباره الموقف الذي لا خيار عليه لتأمين تعجيل عملية التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي[1].

د ـ انتهاج سياسة الباب المفتوح والانفتاح الاقتصادي في العلاقات الاقتصادية الدولية، والكف عن فرض أي قيود على عناصر الإنتاج أو تنظيم حركة انتقالها إلى الأقطار العربية.

ويورد أصحاب الدعوة إلى التخصيصية الحجج التالية لتعزيز موقفهم[2]:

(١) ضعف كفاءة الأداء الاقتصادي والمالي والإداري من جانب أجهزة الدولة

---

(١) يشرح ممثلو البنك الدولي «الخصخصة» (Privatization) على النحو الآتي: «ويستخدم تعبير التحويل إلى القطاع الخاص هنا بمعنى واسع، لا يشمل بيع أصول الدولة فحسب، بل كذلك إضفاء الطابع الخاص على إدارة أوجه نشاط الدولة عن طريق العقود والإيجارات والتخلص من أوجه نشاط كانت الدولة تقوم به». انظر: ماري شيرلي، «خبرة التحويل إلى القطاع الخاص،» **التمويل والتنمية**، السنة ٢٥، العدد ٣ (أيلول/سبتمبر ١٩٨٨)، والكاتبة تعمل مستشارة لشؤون المنشآت العامة في البنك الدولي. ويلخص عبد المنعم السيد علي بشكل موفق آراء الداعين إلى التخصيصية بالاتجاهات التالية: «١ ـ تخصيصية التمويل، بمعنى استخدام الأموال الخاصة لتمويل المشروع العام وانتشاله من مآزقه المالية؛ ٢ ـ تخصيصية الانتاج، بما في ذلك العمل بموجب عقود، بدلاً من الاستخدام المباشر للعمل كما في المشروعات الحكومية؛ ٣ ـ إلغاء الملكية العامة للمشروع العام، أي بيع أسهمه إلى القطاع الخاص؛ ٤ ـ التحررية وذلك في إطار التخفيف من القيود القانونية، أو إزالتها في ما يتعلق بالمنافسة والأسعار وغيرها». انظر: عبد المنعم السيد علي، «تقويم واستشراف دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الأقطار العربية ذات التوجهات الاجتماعية في العدالة وإعادة توزيع الدخل،» ورقة قدمت إلى: المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ندوة دور الدولة في النشاط الاقتصادي بالوطن العربي، الكويت، ٢٧ ـ ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٩، ص ٦١ ـ ٦٢.

(٢) انظر أبحاث: صندوق النقد العربي [وآخرون]، ندوة التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في الدول العربية، أبو ظبي، ٥ ـ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، والمعهد العربي للتخطيط بالكويت، ندوة دور الدولة في النشاط الاقتصادي بالوطن العربي، الكويت، ٢٧ ـ ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٩.

المتخصصة العاملة في مشاريع الدولة الاقتصادية والمالية. واعتبار هذه الظاهرة ملازمة لهذه الأجهزة، وناشئة من نقص في معارفها وخبراتها وكفاءاتها وتضخمها الشديد، ومن تعيين كوادر غير جديرة على رأس منشآت الدولة، إضافة إلى فرض القرارات الحكومية على إدارات هذه المنشآت وسياساتها، والتي تتجلى في إغراقها بالمستخدمين والأيدي العاملة الفائضة عن حاجتها الفعلية، وإملاء أسعار بيع واطئة على سلعها وخدماتها، وافتقار إداراتها إلى الحرية والاستقلالية ومرونة الحركة، وعجزها عن اتخاذ الإجراءات المناسبة، وغياب المعايير والدوال الموحدة لقياس كفاءة الإنتاج والأداء فيها، وغياب المنافسة بين مشاريع قطاع الدولة، وتمتعها بالحماية الواسعة وتغطية خسائرها وفشلها، وغياب أو فشل تطبيق نظم الرقابة والحوافز، وهيمنة العسكريين والبيروقراطيين والتكنوقراطيين على أجهزة الإدارة الاقتصادية وإدارة مشاريع الدولة.

(٢) حبس موارد الدولة في مجالات اقتصادية ليست هي ـ أساساً ـ من اختصاصها، إذ إن اختصاصها يُحصَر ـ أصلاً ـ في مشاريع الأشغال العامة، وبالتالي يجب الابتعاد عن تحميل الدولة تبعات وخسائر مالية وديوناً داخلية وخارجية عالية وغير مبررة. وهذا يعني حجب أموال الدولة عن المجالات الضرورية التي تقع مسؤولية النهوض بأعبائها على الدولة نفسها، وبخاصة تمويل الميزانية الاعتيادية.

(٣) إحجام المستثمرين الأجانب، والمحليين أيضاً عن توظيف رؤوس أموالهم في اقتصادات البلدان التي يلعب قطاع الدولة دوراً رئيساً في العملية الاقتصادية فيها، بسبب خشيتهم من قرارات المصادرة أو التأميم مقابل تعويض مالي غير مجز، أو بسبب فرض قيود مرفوضة على نشاطهم من أجل حماية منشآت قطاع الدولة، مما يضعف قدرة القطاع الخاص (المحلي والأجنبي) التنافسية، ويحرمه من تحقيق الأرباح العالية التي يتطلع إليها.

وتجدر الإشارة إلى وجود تباين في آراء الداعين إلى التخصيصية، يتراوح بين الرفض التام لنشاط قطاع الدولة، وبين القبول به بمستويات ومجالات معينة.

ويحظى الموقف الأول بتأييد واسع النطاق من جانب عدد متزايد من حكومات الأقطار العربية وأجهزة الإدارة فيها، كما يعتمد على دعم مباشر وغير مباشر من جانب المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، وحكومات الدول الرأسمالية المتطورة. والمتتبع نشاطات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ونشراتهما يتعرف إلى دور متميز تقوم به هاتان المؤسستان الماليتان الدوليتان في الدعوة إلى عقد الندوات المتخصصة، أو تنظيم الدورات الدراسية، أو المشاركة في ندوات تُعقد في بلدان أخرى لبحث موضوع التخصيصية على النطاق العالمي. كما أسَّستا مركزاً خاصاً بهما يهتم بعمليات نقل ملكية قطاع الدولة إلى القطاع الخاص، وخصَّصتا موارد مالية كبيرة لهذا الغرض،

وللمساهمة في شراء أسهم شركات قطاع الدولة ومنشآته[٣].

أما الاتجاه الثاني فيؤكِّد ضرورة مواصلة الاهتمام بقطاع الدولة، وتعزيز دوره وزيادة فاعليته، عبر تخليصه من تلك المشكلات التي كانت أو ما زالت تعيق حرية حركته وتطوره، وتعرقل إنجاز مهماته. إن هذا القطاع قادر ـ عند توفير المستلزمات المناسبة ـ على المشاركة الكبيرة في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي، في كل قطر عربي، وتوفير الأرضية الصالحة لتعاون وتنسيق اقتصاديين يدفعان باتجاه التكامل والوحدة الاقتصادية العربية. وتحتل المستلزمات السياسية أهميةً خاصة في هذا الصدد.

ولا ينكر أصحاب هذا الرأي وجود جملة من النواقص والسلبيات المرافقة لدور الدولة ونشاطها الاقتصادي الراهن، ولكنهم يختلفون في تفسير هذه الظواهر، وفي تشخيص العوامل التي تتسبب في ظهورها. وهم يقفون إلى جانب توسيع دور القطاع الخاص المحلي وتنشيطه وتحسينه، واستنفاد إمكاناته في التنمية الوطنية والقومية، ويستبعدون المنافسة غير العقلانية بين القطاعين عند تنظيم العملية بشكل جيد، وتأمين توزيع عقلاني للمهمات ومجالات النشاط، إذ إن كلاً منهما بمقدوره النهوض بأعباء غير قليلة تستوجبها طبيعة المرحلة، وتستوعبها حاجات التنمية المطلوبة وضروراتها وسعتها، كما يدعو أصحاب هذا الموقف إلى إقامة القطاع المختلط والقطاع التعاوني وتطويرهما، ويرون وجود إمكانية كبيرة أمام هذين القطاعين للمشاركة في عملية التنمية.

ويحظى هذا الموقف بتأييد الأوساط الشعبية والقوى الوطنية في الأقطار العربية، ويُعقد العديد من الندوات والموائد المستديرة من أجل شرحه، وإبراز حسناته، وإشاعة الوعي حوله، دفاعاً عن قطاع الدولة وتخليصه من النواقص والسلبيات المرافقة حالياً لنشاطه[٤].

---

(٣) عقدت خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة عشرات الندوات التخصيصية في بلدان العالم الثالث تستهدف إشاعة الوعي المساند لنقل ملكية قطاع الدولة إلى القطاع الخاص بمبادرة مباشرة أو غير مباشرة وبمشاركة متميزة من جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وشهد العديد من العواصم العربية بعض أبرز هذه الندوات التي تركِّز البحث فيها على محور واحد هو «دور الدولة وقطاعها الاقتصادي في الحياة الاقتصادية وضرورات عملية الخصخصة» (Privatization) ومن الندوات التي عالجت هذا الموضوع نشير إلى: ندوة تحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص ودور البورصات، الدار البيضاء، ٦ ـ ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨؛ صندوق النقد العربي [وآخرون]، ندوة التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في الدول العربية، أبو ظبي، ٥ ـ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، وندوة الخصخصة في الاقتصاد المصري، القاهرة، ١٩٨٨، والمعهد العربي للتخطيط بالكويت، ندوة دور الدولة في النشاط الاقتصادي بالوطن العربي، الكويت، ٢٧ ـ ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٩.

(٤) عقد مركز دراسات الوحدة العربية ندوة في القاهرة عام ١٩٨٩ كان محورها الأساسي قطاع =

وعموماً، فقد جسَّدت الندوات التي عُقدت حتى الآن صراعاً فكرياً وسياسياً دار حول الموقف من دور الدولة ومن قطاع الدولة والقطاع الخاص، وإن كان جوهر الصراع يدور، حسب قناعتي، في مكان آخر وحول قضايا أكثر عمقاً وشمولية.

إن الدعوة المتزايدة إلى تقليص دور الدولة في الشؤون الاقتصادية ودور قطاعها الاقتصادي لا يمكن عزلها عن مجرى الأحداث الراهنة على الصعد العربية الإقليمية والدولية. فتطور الأحداث السياسية في الأقطار العربية منذ العدوان الإسرائيلي عليها وفقدها عام ١٩٦٧ المزيد من الأراضي العربية يشير إلى نشوء حالة وهن شديدة متفاقمة، وتراجع غير منظم من جانب قوى حركة التحرر الوطني العربية، وتفكك وصراع بين فصائلها ـ رغم المصالح والأهداف المشتركة التي توحدها موضوعياً ـ ومصادرة الحريات والحقوق الديمقراطية في جميع الأقطار ـ وإن تباينت، في سعة وشمولية وشدة، تلك المصادرة والاعتداء على حقوق الإنسان ـ وغياب بعض النظم الوطنية التي لعبت دوراً متميزاً في العقدين السادس والسابع. وباتت فئات البرجوازية البيروقراطية والطفيلية تهيمن ـ اليوم ـ على السلطة وأجهزة الدولة في أغلب الأقطار العربية، وتفرض سياساتها الاقتصادية والاجتماعية ومواقفها الداخلية والدولية.

ورغم الإمكانات المالية الكبرى التي توافرت في سنوات العقد الثامن في البلدان العربية النفطية، أو في حصول بعضها الآخر على قروض مالية كبيرة، فإن النتائج المترتبة عن تلك الفترة وما قبلها تؤكِّد تفاقم المشكلات الاقتصادية التي تواجه شعوب هذه الأقطار، وتعاظُم مديونيتها الخارجية، وبروز مظاهر تشوه جديدة في البنية الاقتصادية، ومزيد من الانشداد التبعي للدول الرأسمالية المتطورة. كما تجدر الإشارة إلى أن العلاقات الإنتاجية الرأسمالية قد اتسعت قاعدتها في جميع هذه الأقطار، وفي بعضها قد أصبحت هي السائدة والمميزة لتطورها الراهن.

وتواصل الدول الرأسمالية المتطورة واحتكاراتها ومؤسساتها الاقتصادية والمالية الدولية استنزاف المزيد من الموارد الأولية ذات الأهمية الاستراتيجية، والمزيد من

=الدولة وعلاقته بعملية التنمية والموقف من اتجاهات الخصخصة. انظر: «ندوة **المستقبل العربي**: حول الدعوة إلى النقل من القطاع العام إلى القطاع الخاص في الوطن العربي،» شارك في الندوة أحمد أبو اسماعيل [وآخرون]؛ أدار الحوار محمود عبد الفضيل؛ أعدّ تقرير الندوة محسن عوض، **المستقبل العربي**، السنة ١٢، العدد ١٢٦ (آب/أغسطس ١٩٨٩)، ص ١٣٣ ـ ١٦٠، وأعيد نشرها في جريدة السفير اللبنانية في الشهر نفسه. وعقد المركز ندوة في القاهرة في العام ١٩٩٠، تبحث في محور أساسي في الموقف من القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي. انظر: **القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي** (بيروت: المركز، ١٩٩٠). وفي عام ١٩٨٦ عقدت مجلة **النهج** مائدة مستديرة حول قطاع الدولة، ساهم فيها العديد من الاقتصاديين العرب.

الأرباح على حساب شعوب هذه الأقطار، عاملة ضد مصالح تطورها الاقتصادي وتقدمها الاجتماعي. كما تلعب اتجاهات العسكرة في منطقة الشرق الأوسط دوراً كبيراً في استنزاف موارد كبيرة، وتقليص التراكمات التي يمكن توجيهها لأغراض التنمية الوطنية. وهي مرتبطة عضوياً بالدور السياسي ـ العسكري الذي تلعبه إسرائيل في هذه المنطقة، وهي الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية. وإذ تستمر في رفضها الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وبخاصة حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته الوطنية المستقلة على أرضه، وإذ ترفض الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في كل من سوريا ولبنان، تعلن عن تحديها للرأي العام العالمي وللشرعية الدولية بإصرارها على عدوانيتها في مواجهة انتفاضة الحجارة وفي أطماعها التوسعية على حساب الأرض والحق العربيين.

كما يفترض ألا ننسى الدور الذي لعبته الحرب العراقية ـ الإيرانية في تعقيد أكبر للوضع المتوتر، أصلاً، في هذه المنطقة من العالم، وتأثيرها السلبي في عملية التنمية، وفي زيادة اتجاهات التسلح وإقامة الصناعات العسكرية التقليدية الحديثة. فحالة اللاحرب واللاسلم الراهنة، بعد إيقاف القتال وعدم التوصل إلى عقد اتفاقية سلام عادل ودائم بين البلدين، تزيد من اتجاهات العسكرة المتفاقمة والخطرة.

وتتفجر الأزمات الحادة في بلدان أوروبا الشرقية، الواحدة بعد الأخرى، بأشكال وصيغ عديدة تاركة وراءها أوضاعاً معقدة جداً، وتفتح الأبواب لاتجاهات تطور متباينة. وكان من بين أبرز أسبابها فشل النظم السياسية القائمة التي اعتمدت بشكل خاص على احتكار السلطة السياسية من جانب حزب واحد، والتشابك المخل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وخضوعها لهيمنة الحزب الحاكم، وغياب أو شكلية التعددية السياسية، وحرمان الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة من أحزابها السياسية المعبرة عن مصالحها المستقلة، وحرمان الجماهير الواسعة من الحريات الديمقراطية السياسية وبعض أبرز حقوق الإنسان، أو تقنينها من جانب الحزب الحاكم وأجهزة الدولة، وسيادة البيروقراطية الأسرية والمركزية الشديدة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، واختلال العلاقة بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج، وبين الإدارات والمنتجين، وبين أجهزة الدولة والمجتمع، وتعاظم دور أجهزة الأمن في الحياة السياسية والاجتماعية، وكذلك الحلول الشكلية والتعسفية أحياناً للمشكلات القومية ـ الإثنية والدينية... الخ.

وتتصاعد في هذه الأقطار موجة الرفض لقطاع الدولة، وكأنه المسؤول عن الأوضاع الراهنة في هذه البلدان، وبالتالي يجري إغفال أن المسؤول الأول عن كل ذلك هو قيادات الأحزاب الشيوعية والعمالية الحاكمة وسياسات حكوماتها والأجهزة البيروقراطية المتنفذة فيها.

ويستثمر دعاة التخصيصية، الأكثر تشدداً في الأقطار العربية، المشكلات الاقتصادية والضجة ضد قطاع الدولة، في هذه البلدان للتدليل على خطأ تدخُل الدولة في الشؤون الاقتصادية، والدعوة إلى تصفية قطاع الدولة، ونقل منشآته إلى القطاع الخاص، واعتبار الأخير الأداة الأساسية للتنمية والتطور الاقتصادي. وفي هذا العرض تجَنٍّ كبير على الحقيقة، وتجاوز على الواقع الموضوعي، وابتعاد عن وضع اليد على الأسباب الفعلية وراء نشوء تلك الأوضاع.

ثانياً: قطاع الدولة... لماذا؟

لقد خاضت شعوب الأقطار العربية ـ خصوصاً في أعقاب الحرب العالمية الثانية ـ نضالاً شاقاً ومريراً بهدف انتزاع الاستقلال والسيادة الوطنية، وطرد المحتلين الأجانب، ووضع حدٍّ لنهب الموارد الأولية واستغلال الأيدي العاملة الرخيصة، والعمل من أجل إقامة حكومات وطنية وإشاعة الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومكافحة التخلف الاقتصادي والاجتماعي، وتطوير الاقتصاد الوطني، ووضع الثروات الوطنية في خدمة تطورها الاقتصادي وتقدمها الاجتماعي. كما استهدفت تحقيق عمليات الإصلاح الزراعي الديمقراطي والتصنيع الحديث وتطوير التجارة والتعليم والنقل... الخ.

ولم يكن عفوياً أو ناشئاً من رغبات ذاتية مجردة، ذاك النضال الذي خاضته لوضع الموارد الأولية المتوافرة في هذه الأقطار، في أيدي الدولة، وتطوير قطاع الدولة الاقتصادي. فالجماهير الشعبية الواسعة، وفي طليعتها قوى حركة التحرر الوطني العربية، توصلت، عبر تجاربها المباشرة ومعايشتها للهيمنة الإمبريالية وضعف طاقات وإمكانات البرجوازية الوطنية، واطلاعها على تجارب الشعوب الأخرى، إضافة إلى حسها الثوري السليم، توصلت إلى استنتاج مهم وحيوي مفاده:

إن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الراهنة في الأقطار العربية، والتركة الثقيلة الناشئة من الهيمنة الاستعمارية الطويلة تملي على شعوبها وقواها الوطنية الدعوة الملحة إلى استثمار كل الطاقات والإمكانات المتوافرة في البلاد. لإزالة مظاهر التخلف الشديدة، وتأمين معدلات نمو سريعة وعالية. وهذا يتطلب إلى جانب وجود إمكانات القطاع الخاص الوطني واستثمارها، إقامة قطاع الدولة الاقتصادي وتطويره. فهذا القطاع، واستناداً إلى ملكية الدولة الفعلية لكل الثروات الوطنية، يمتلك آفاقاً رحبة للمساهمة في التطور اللاحق لاقتصادات هذه الأقطار. وإنه قادر، إذا ما توافرت له سبل النشاط والدعم المناسبين من جانب الدولة والجماهير، على تأمين مستلزمات أفضل للتنمية الوطنية، ويشكّل خطوة مهمة على طريق التنمية القومية المشتركة وتسريع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة السكان. ويمكن لهذا الدور أن

يزداد فعلاً وتأثيراً عندما تكون القوى الوطنية القومية على رأس سلطة ائتلافية، وعندما تتخذ الإجراءات المناسبة التي من شأنها توسيع قاعدة هذا القطاع ودور الكوادر والخبرات والمعارف الضرورية لتطوره، وعندما تتوافر في البلاد الحريات والحقوق الديمقراطية للجماهير الشعبية، وعندما يتسنى لها فرض رقابتها ومتابعتها على نشاط هذا القطاع.

فما هي الأسس التي استندت إليها القوى الوطنية لصياغة مثل هذا الاستنتاج، وهو لا يزال يحتفظ بحيويته حتى الآن؟

لقد استندت القوى الوطنية في صياغة استنتاجها إلى العوامل التالية:

١ ـ الاستنزاف المستمر من جانب الشركات الرأسمالية الاحتكارية للموارد الأولية المتوافرة في هذه البلدان ولنسبة عالية من الدخل القومي المتحقق فيها. وكانت هذه العملية ولا تزال تعيق تعظيم الثروة الوطنية بسبب حرمانها من تصنيع خاماتها، وتعيق تأمين التراكمات الضرورية لعملية التنمية الوطنية.

٢ ـ ضعف القطاع الخاص المحلي وعجزه حينذاك عن النهوض بمهمات التنمية الوطنية وأعبائها، وتردده في توظيف رؤوس أمواله في نشاطات اقتصادية أساسية، والدور الكبير الذي لعبته الاحتكارات الإمبريالية والهيمنة الاستعمارية في إعاقة مثل هذه العملية التنموية.

٣ ـ إمكانية جعل قطاع الدولة ـ باعتبار الدولة هي المالكة للمواد الأولية في هذه الأقطار ـ مركزاً أساسياً لتجميع الثروة الاجتماعية، وتنظيم عملية توزيع الدخل وتوجيهها مع إعادة توزيع الدخل القومي وتأمين حسن استخدامه. وكانت هذه الوجهة تجعل من قطاع الدولة محوراً حيوياً للصراع بين القوى الوطنية من جهة، والاحتكارات الإمبريالية والقوى المحلية المتعاونة معها من جهة أخرى.

٤ ـ تأمين ظروف أفضل لاستخدام البرمجة الاقتصادية، وبخاصة عمليات توظيف الاستثمارات والأيدي العاملة على الفروع والقطاعات والمشاريع الاقتصادية المختلفة، وضمان تطور منسق وفعَّال للمناطق الاقتصادية المختلفة، خصوصاً أن دور الأسواق الوطنية في هذه البلدان كان ضعيفاً، وتأثير رأس المال الأجنبي فيها كبير ومباشر.

٥ ـ حثُّ القطاع الخاص ودعم جهوده لتوسيع نشاطاته وزيادة تأثيره في عملية التنمية الوطنية وتحسين سبل استخدامه لموارده المادية والمالية وقدراته الفنية والإدارية.

٦ ـ تغيير بنية التجارة الخارجية تدريجياً، وإعادة تنظيمها، والتأثير الإيجابي من جانب الدولة في العلاقات الاقتصادية الدولية، ووضعها في خدمة عملية التنمية

وتقليص تبعيتها للاقتصاد والسوق الرأسماليين العالميين، وفي سبيل استجابتها للحاجات السلعية الضرورية للسكان.

٧ ـ ضمان تنسيق فعّال بين منشآت مختلف الفروع والقطاعات الاقتصادية التابعة للدولة، بما يساعد على تحقيق معدلات نمو عالية، إضافة إلى ضمان التنسيق مع منشآت القطاع الخاص المحلي.

٨ ـ تأمين الموارد المالية والطاقات الفنية والعلمية لتنظيم وتطوير الأبحاث العلمية والإدارية وربطها مباشرة بحاجات التنمية ومشاريع قطاع الدولة، وضمان استخدام منجزات العلم والتقانة والإدارة العلمية في العملية الاقتصادية. ويفترض أن يزداد التنسيق والعمل المشترك بين مراكز البحث العلمي والتكوين الإداري على المستوى القومي.

٩ ـ إيلاء اهتمام خاص بالجوانب الاجتماعية من عملية التنمية الوطنية والقومية، ورعاية مصالح الفئات الكادحة عند تحديد طبيعة الإنتاج والاستيراد وتركيبهما، والعناية بالمناطق الأكثر تخلُّفاً، وضمان علاقة متوازنة في تطور الحياة الاقتصادية والحياة الاجتماعية.

١٠ ـ إقامة تعاون ونشاط مشترك بين منشآت قطاع الدولة في الأقطار العربية من أجل توفير أسواق واسعة نسبياً أمام منتجاتها. ومثل هذا النشاط المشترك يوفر بدوره المزيد من رؤوس الأموال والخبرة الفنية والإدارية واعتماد الإنتاج الكبير في إقامة المشاريع الاقتصادية.

ثالثاً: البرجوازية المحلية وقطاع الدولة

تباينت مواقف فئات البرجوازية المحلية إزاء دور الدولة وقطاعها الاقتصادي في الحياة والشؤون الاقتصادية للأقطار العربية. ففي الوقت الذي اتخذت فئات البرجوازية الكومبرادورية مواقف معارضة لولوج الدولة في النشاط الاقتصادي، وتوسيع قاعدة قطاع الدولة، مصرَّة على حصر نشاطه في مشاريع الأشغال العامة ووضعه في خدمة مصالحها الأساسية، اتخذت فئات البرجوازية المتوسطة والصغيرة مواقف تدعو إلى تنمية قطاع الدولة وتعزيز دوره ومكانته وتوسيع مجالات نشاطه. وبينما حظيت مواقف الأخيرة بالدعم والمشاركة في النضال من جانب أوساط واسعة من الطبقة العاملة والفلاحين والمثقفين، وجدت مواقف الأولى الدعم من جانب البرجوازية الاحتكارية الأجنبية. ورأت فئات البرجوازية المتوسطة والصغيرة في قطاع الدولة حاملاً وحاضناً للعلاقات الإنتاجية الرأسمالية في المدينة والريف، ودافعاً جديداً في الكفاح ضد المواقع الاقتصادية والاجتماعية للبرجوازية الاحتكارية الأجنبية والبرجوازية الكومبرادورية وضد كبار ملاَّك الأراضي الزراعية، بهدف توسيع وتحسين مواقعها

الاقتصادية والاجتماعية، وتطوير إمكاناتها المالية وتوفير الأجواء المناسبة لتصفية بقايا العلاقات الإنتاجية ما قبل الرأسمالية. وكانت هذه الفئات تدرك مواطن ضعفها ومحدودية إمكاناتها وعجزها عن النهوض بمفردها بأعباء التنمية والحلول في مواقع رأس المال الأجنبي والكومبرادوري وتعجيل تحديث الزراعة، أو مواجهة التحالف السياسي المناهض لها ولحركة التحرر الوطني.

واستناداً إلى هذه الرؤية الصائبة، توجهت فئات البرجوازية المتوسطة والصغيرة، قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها في العديد من الأقطار العربية، إلى تعبئة أوسع القوى الشعبية في النضال الوطني المناهض للوجود الرأسمالي الأجنبي ولنشاط رأس المال الكومبرادوري وكبار ملاّك الأراضي الزراعية، في سبيل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي.

وعلى أساس هذه الشعارات الوطنية العامة نجح كثير من الثورات والانتفاضات والانقلابات العسكرية الوطنية، وتسلّمت إثرها فئات من البرجوازية الصغيرة والمتوسطة السلطة في عدد من الأقطار العربية حيث مارست سياسات وطنية متباينة في عمقها وشموليتها وديمومتها مطلقة الحريات الديمقراطية...

واعتمدت هذه الفئات على مصدرين أساسيين لتوسيع قطاع الدولة وتطويره، بعد أن أطلقت يد الدولة في النشاط الاقتصادي، ومن خلاله تعزيز دورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

١ ـ توظيف نسبة معينة من الإيرادات المالية للدولة سنوياً في إقامة أو توسيع المشاريع الاقتصادية الحكومية وتجديدها في مختلف فروع الاقتصاد الوطني وقطاعاته.

٢ ـ تأميم المنشآت الاقتصادية العائدة إلى رأس المال الأجنبي، وبخاصة في الصناعات الاستخراجية والمصارف والتجارة الخارجية وشركات التأمين، وكذلك تأميم بعض منشآت القطاع الخاص المحلي.

وأعطت عمليات التأميم والتوظيفات الجديدة على امتداد العقد السابع، بشكل خاص، دفعة قوية لدور الدولة ودور قطاعها الاقتصادي ولممارسة أشكال معيَّنة من البرمجة الاقتصادية في العديد من الأقطار العربية، وساهمت في تسريع انتشار العلاقات الإنتاجية الرأسمالية فيها.

وتحت تأثير أجواء الانتعاش في حركة التحرر الوطني وإحرازها نجاحات مرموقة في الكفاح ضد الاستعمار وهيمنة رأس المال الاحتكاري الأجنبي، أجبرت حتى حكومات يمينية ومحافظة على اتخاذ إجراءات تأميمية وعلى زيادة توظيفاتها في إقامة منشآت اقتصادية جديدة وتوسيع قاعدة نشاط قطاع الدولة ودوره. إلا أنّ هذا القطاع بقي خاضعاً لمصالح القطاع الخاص المحلي وتأثيره ومحروماً من الأجواء

الديمقراطية الضرورية لتطوره وممارسة نشاطه على أفضل وجه ممكن.

وتجلت أهمية التأميمات الوطنية في كونها أنهت في العديد من الأقطار العربية الوجود والنشاط المباشرين لرأس المال الأجنبي في عدد مهم من القطاعات الاقتصادية، وأحلّت محلها شركات وطنية تابعة لقطاع الدولة أو القطاع المختلط.

وتحت ضغط النهوض الفوري والصراعات السياسية المعقّدة وملابسات عديدة، اندفع بعض النظم الوطنية وأصدر تشريعات اقتصادية أمم بموجبها عدداً مهماً من المنشآت الاقتصادية العائدة إلى رأس المال الوطني، للبرجوازية المتوسطة، كما حرّم على القطاع الخاص التوظيف في عدد من القطاعات والفروع الاقتصادية. وقد استفزت هذه الإجراءات بعض فئات البرجوازية المحلية التي شملتها العملية وأثارت ردود فعل حادة أحياناً. وكانت لها نتائج متناقضة ومتباينة في تأثيرها في العملية الاقتصادية. ولكنها كانت في الغالب ذات تأثير انكماشي، أخل بجملة من العلاقات والتحالفات السياسية الوطنية التي تستوجبها طبيعة المرحلة ومهماتها الأساسية.

لقد اتسمت سياسات البرجوازية الصغيرة والمتوسطة خلال العقود الثلاثة المنصرمة إزاء قطاع الدولة بالمواقف الإيجابية والدعم عموماً، ولكنها شهدت أحياناً مواقف متناقضة ومترددة ومتطرفة يساراً ويميناً على حد سواء. والأمر الذي لا بد من الإشارة إليه وإبرازه في كل هذه المرحلة وفي مجمل العمليات الوطنية هو الخلل الذي تجلى في تغييب كل هذه النظم لإرادة الجماهير وحرياتها وحقوقها الديمقراطية. فالأقطار العربية لم تشهد على امتداد العقود المنصرمة حياة ديمقراطية حقيقية ومؤسسات دستورية، مع أن جميع الحكام كانوا أو ما زالوا يتحدثون بـ «اسم» الجماهير ويدّعون الدفاع عن مصالحها و«تجسيد» إرادتها عنوة. وفي ضوء هذه الحقيقة، اتّسم العديد من إجراءات فترة النهوض الوطني - على الرغم من طابعها الوطني والتقدمي العام - بالسلبيات والنواقص وعدم الثبات أو التقهقر. ومن المفيد الإشارة هنا إلى جملة من الإجراءات التي تمس قطاع الدولة والتي يفترض فيها أن تكون عوناً لنا في إيجابياتها وسلبياتها في نشاطنا الراهن واللاحق:

أ - التوسع السريع في قاعدة قطاع الدولة دون توفير مستلزماته الضرورية.

ب - تأميم الدولة لمشاريع اقتصادية عائدة للقطاع الخاص الوطني المحلي دون أن يكون هناك أي مبرِّر اقتصادي - اجتماعي لتأميمها. وقد شكّلت هذه المنشآت الصغيرة والمبعثرة عبئاً ثقيلاً على الدولة وقطاعها الاقتصادي، كما أخلّت، إلى جانب عوامل أخرى، بسياسة التحالفات الوطنية وبالموقف من التنمية، التي كانت ولا تزال تستوجب تعبئة واسعة لكل الإمكانات المتوافرة في البلاد، وأخافت جمهرة كبيرة من صغار ومتوسطي البرجوازية. وساهمت بذلك بإيجاد الأرضية الصالحة لتفاقم التناقضات بين الطبقات والفئات الاجتماعية الوطنية، وكذلك بين الأحزاب السياسية الممثلة

لمصالحها، في مرحلة كانت ولا تزال تستوجب تضافر جهودها وتعاونها المتعدد الجوانب.

ج ـ تشتيت موارد قطاع الدولة، وبعثرة إمكاناته الفنية والإدارية والمحاسبية وخبراته، على مجالات عديدة عجزت أجهزة الإدارة الاقتصادية عن الإحاطة بها والإيفاء بالتزاماتها.

د ـ انتهاج سياسات تنموية غير مبررة علمياً وعملياً، تجلت في عفوية اختيار المشروعات الاقتصادية، وفي الصرف البذخي على إقامتها، وارتفاع تكاليفها، وتضخم الأجهزة الإدارية المشرفة عليها والعاملة فيها، وغياب الحساب الاقتصادي والإدارة العلمية الحديثة في نشاط هذه المنشآت، وبالتالي تحميل المجتمع خسائر مالية ومعنوية كبيرة.

هـ ـ سوء استخدام أجهزة الإدارة الاقتصادية وسوء تصرُّفها في أموال منشآت قطاع الدولة وموارده ومنتجاته، وغياب الرقابة الحكومية والشعبية الجدية عليها.

و ـ اعتماد أغلب المنشآت الاقتصادية الإنتاجية على المواد الأولية والسلع نصف المصنعة المستوردة في إنتاجها، والنتائج السلبية العامة الناشئة من ذلك.

ز ـ تخلُّف سياسات الأجور والمكافآت والأسعار ومعايير الإنتاج الأخرى من أغلب المشاريع الاقتصادية العائدة لقطاع الدولة.

ح ـ التوسُّع في تأميم قطاع التجارة الداخلية دون توفير مستلزمات نجاح هذه العملية، إضافة إلى إزاحة أعداد كبيرة من صغار البرجوازيين العاملين في هذه المجالات، ونشوء الاختناقات الحادة في الأسواق الداخلية.

ط ـ غياب الديمقراطية في حياة هذه المنشآت وإبعاد نشاطها وحساباتها الختامية عن رقابة العاملين فيها أو رقابة الشعب عليها، واتّسام نشاطها الإداري بالبيروقراطية والمركزية المشدَّدة. **لقد كانت حياة هذه المنشآت تجسيداً واقعياً لغياب الديمقراطية في الحياة السياسية للبلاد.**

رابعاً: التخصيصية... لماذا؟

أشير في المدخل إلى أن أصحاب الرأي القائل بضرورة نقل ملكية قطاع الدولة إلى القطاع الخاص، يؤكدون عجز الأول ومقدرة الأخيرة على توفير إمكانات أفضل لإدارة المنشآت الاقتصادية بكفاءة أعلى ونتائج أفضل. وتتجلى هذه الكفاءة في نظرهم في تمتُّع إدارات القطاع الخاص ومنشآته بالاستقلالية والمرونة والسرعة في معالجة قضايا الإنتاج والاستخدام والتوظيف ومستوى الأرباح وإدخال التجديدات العلمية ـ التقانية، وتحديد الأجور ونظام الحوافز والأسعار... إلخ، واتخاذ القرارات وتنفيذ الإجراءات المطلوبة بشأنها.

وللتدليل على صواب هذا الرأي، يشيرون إلى اتساع قاعدة المؤيدين لنشاط القطاع الخاص على حساب نشاط قطاع الدولة ودوره في الدول الرأسمالية المتطورة والدول «الاشتراكية» في آن. ويبرزون بشكل خاص سعي دول أوروبا الشرقية إلى اعتماد قوانين وآليات السوق، العلاقات السلعية ـ النقدية، في النشاط الاقتصادي باعتبارها المنظم الفعلي والدينامي لحركة التطور الاقتصادي.

ويتجنب أصحاب هذا الرأي اعتماد معايير اقتصادية ـ اجتماعية تساعد على المقارنة الواقعية بين مستوى نجاح القطاعين في إنجاز مهماتهما، ويبتعدون عن الإشارة إلى الجوانب والنتائج الإيجابية المتحققة بسبب وجود قطاع الدولة الرأسمالي ونشاطه في اقتصادات الأقطار العربية طيلة العقود الأربعة المنصرمة، على الرغم من البيئة الاقتصادية ـ الاجتماعية والاجتماعية ـ السياسية غير الملائمة تماماً لنشاط هذا القطاع ونموّه. وعلى الرغم من الملاحظات الجدية التي أُشير إليها سابقاً حول نواقص قطاع الدولة ومشكلاته، تتعينٌ علينا الإشارة الواضحة إلى أن هذا القطاع قد قطع في أغلب الأقطار العربية مسيرة مهمة وحقّق إنجازات غير قليلة، وساهم بقسط وافر في تنمية الاقتصادات الوطنية، ونشّط التعاون والتنسيق بين الأقطار العربية. وكان من الصعب حقاً تصور إمكانية إنجاز ما تحقق حتى الآن بجهود القطاع الخاص وحده.

ويركز منتقدو قطاع الدولة في دراساتهم ومقالاتهم على النواقص والسلبيات التي ترافق نشاط هذا القطاع، وهي في كل الأحوال، كما لاحظنا ليست قليلة، ويشاطره في ذلك القطاع الخاص أيضاً، لا بهدف معالجتها وتعزيز دور هذا القطاع ومواقعه، بل بوجهة تصفيته أو تقليص شديد في دوره ومواقعه. ويمكن لبعض الأمثلة أن تؤشر لهذا النهج. فسلطان أبو علي وإبراهيم حلمي عبد الرحمن، ومعهما عدد كبير من المشاركين في ندوة أبو ظبي، يؤكِدان في بحث مشترك لهما أن «ربحية القطاع الخاص أعلى بكثير من ربحية القطاع العام، ولا سيما بسبب ما في القطاع الخاص من حسن إدارة وفعالية نظم للحوافز»[٥]. وهما في هذه الملاحظة يبتعدان عن الإشارة الموضوعية إلى الفارق النسبي القائم بين الهدف الأساسي من وراء نشاط القطاع الخاص، أي تحقيق الربح، وبين الهدف الأساسي الذي تسعى الجماهير إلى تحقيقه من خلال وجود قطاع الدولة ونشاطه، أي خدمة مصالح التطور الاقتصادي، وإشباع حاجات السكان عبر إنتاج سلع جيدة وبيعها بأسعار مناسبة تتجانس مع مدخولات القسم الأكبر من أبناء الشعب.

---

(٥) انظر: ابراهيم حلمي عبد الرحمن وسلطان أبو علي، «دور القطاعين العام والخاص مع التركيز على التخصيصية: حالة مصر،» ورقة قدّمت إلى: صندوق النقد العربي [وآخرون]، ندوة التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في الدول العربية، أبو ظبي، ٥ ـ ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨، ص ٢٥.

ونسبية الفارق تنشأ من حقيقتين: أولاهما أن هذا القطاع يعمل في إطار العلاقات الإنتاجية الرأسمالية، وهو قطاع دولة رأسمالي؛ والثانية ضرورة تحقيق هذا القطاع نسبة ربح مناسبة تساعده على توسيع قاعدته وزيادة تراكماته الرأسمالية وتطوير مساهمته في إغناء الثروة الاجتماعية.

وفضلاً عن ذلك يورد الكاتبان جدولين يتجلى فيهما وجود أرباح وخسائر في عدد من منشآت القطاعين الخاص والعام، ولكنهما يخلصان إلى الاستنتاج التالي: «ومع ذلك فإن من المسلَّم به ومن الحكمة القول بأن القطاع الخاص أفضل أداء من القطاع العام من الناحيتين الاقتصادية والمالية في أنشطة وأحوال مشابهة وفي ظل تنظيم سليم»[٦].

ولكن ألا يحق لنا أن نتساءل: لماذا «من المسلم به»، ولماذا «من الحكمة. . .» في وقت لا نقرأ لدى الزميلين ما يقنعنا بذلك، وفي وقت توجد مبررات أكثر واقعية، وفي ورقتهما بالذات ما يقنعنا بعكس ما توصَّلا إليه؟ ألا تشير هذه المقتطفات إلى أسلوب المسلمات الذي يستخدمه الكاتبان للتدليل على رأيهما، من دون العودة إلى مناقشة الحالات بصورة ملموسة؟ فبالقول: «إن من المسلَّم به»، و«إن من الحكمة» لا يمكن إقناعنا أو التسليم لهما بصحة ما ذهبا إليه؟ إن مراجعة سريعة لأبحاث ندوة المعهد العربي للتخطيط في الكويت وأبحاث ندوة مركز دراسات الوحدة العربية في القاهرة تؤكد وجود نجاحات غير قليلة حققها قطاع الدولة في مصر من جهة، ووجود خسائر فادحة تحملها القطاع الخاص في مصر أيضاً من جهة أخرى[٧].

وإيراد هذه الحقيقة لم يسمح لهذين الكاتبين، بالذات، المطالبة بإلغاء دور القطاع الخاص أو التقليل من شأنه، وهما في هذا غير مخطئين ولكنهما يرتكبان الخطأ، كما أعتقد، عندما يؤكدان ـ رغم نجاحات قطاع الدولة ـ ضرورة تقليص دوره أو حتى إلغائه في أهم مجالات النشاط الاقتصادي. فهما يشيران، مثلاً، إلى أن «قطاع الأعمال، العام والخاص، على حدٍّ سواء، يعاني من مشكلات عامة. . .، وأخرى خاصة تتصل بالسياسات الاقتصادية وعوامل خارجية»[٨] ويمكن قول الشيء نفسه على

---

(٦) انظر: المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٧) انظر: «القطاع العام قضية مصيرية مطلوب التمهل في القرار،» الأهالي (مصر)، ٣/١/١٩٩٠.

(٨) انظر: سعد حافظ محمود، «القطاع العام ودوره التنموي،» ورقة قدّمت إلى: المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ندوة دور الدولة في النشاط الاقتصادي بالوطن العربي، الكويت، ٢٧ ـ ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٩؛ السيد علي، «تقويم واستشراف دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الأقطار العربية ذات التوجهات الاجتماعية في العدالة وإعادة توزيع الدخل،» وانظر مداخلة اسماعيل صبري عبد الله في: «ندوة المستقبل العربي: حول الدعوة إلى النقل من القطاع العام إلى القطاع الخاص في الوطن العربي».

قطاع الإنتاج، العام والخاص على حدّ سواء[٩].

ويحاول كاتبا البحث، وآخرون غيرهما، الاستهانة بالعوامل والسياسات الاجتماعية التي تستوجب أحياناً تحميل بعض منشآت قطاع الدولة تبعات مالية تدفعها الدولة، واعتبار ذلك تجاوزاً على الآلية الاقتصادية. وهما في ذلك ينسجمان مع الشروط القاسية التي يضعها البنك الدولي عند تقديم القروض إلى بلدان العالم الثالث. وفي معرض ردهما على من **يعارض تصفية قطاع الدولة** يقولان: «. . .، تثير المقترحات الخاصة بـ «تصفية» القطاع العام، أو أي جزء منه، الغضب والمعارضة بشكل حاد. فالمناقشات التي جرت بشأن فندق سان ستيفانو المهجور بالإسكندرية قد استأثرت بالاهتمام مؤخراً، كما شكّلت إلى حد ما، مهزلة من الناحية المنطقية، وإن كانت ذات دلالة من الناحية السياسية. وقد كشف هذا الحدث المعارضة السياسية للمبررات الاجتماعية والاقتصادية التي تتستر وراء عبارات غامضة مثل حماية مكاسب الفقراء والطبقات العاملة والتصدي لمؤامرات المخططات الإمبريالية على المصالح الوطنية»[١٠]. ورغم أن الكاتبين يربطان المسألة بـ «فندق مهجور بالإسكندرية»، فالقضية في حقيقتها، ومن طريقة عرضهما للأمر، تدلّل على أنها أبعد من ذلك بكثير وتشمل قطاع الدولة بأسره. وبحسب قناعتي، أشعر أن هذا الأسلوب التهكمي من الحوار لم يعد مناسباً أو قادراً على إقناعنا بخطأ الاعتماد على قطاع الدولة وبضرورة التسليم التام للقطاع الخاص. وتزداد يوماً بعد يوم حاجتنا إلى حوار ديمقراطي عميق إزاء جميع القضايا ذات الأهمية الفائقة لتطور اقتصادنا ومعالجة مشكلاتنا الأساسية. فهل إن الحديث عن أهمية وجود قطاع الدولة، لمدّ السوق بالسلع الأساسية ذات الأسعار المتهاودة ومساعدة الفقراء، وهم الكتلة الكبرى في المجتمع، عباراته غامضة حقاً؟ وهل إن الحديث عن ضرورة أداء قطاع الدولة لدوره في المواقع التي كان يحتلها في السابق رأس المال الاحتكاري الأجنبي غامض أو بعيد عن الحقيقة؟

تقدم منشآت قطاع الدولة والقطاع الخاص في فروع الاقتصاد الوطني وقطاعاته في الأقطار العربية، وفي ضوء الأبحاث المقدمة إلى الندوات المذكورة آنفاً، نماذج جيدة وأخرى سيّئة. فبعض هذه المنشآت يحقّق نجاحات مرموقة، ويقدّم فوائد اقتصادية واجتماعية ملموسة ومطلوبة. وبعضها الآخر يقدّم نماذج فاشلة، ويتحمل خسائر فادحة، ويلحق أضراراً بالبيئة أيضاً. وبعض منشآت قطاع الدولة الناجحة يتحمل تبعات مالية مرتبطة بالأسعار المقررة من جانب الدولة لأسباب اجتماعية ـ

---

(٩) انظر: عبد الرحمن وأبو علي، «دور القطاعين العام والخاص مع التركيز على التخصيصية: حالة مصر،» ص ٢٥ ـ ٢٦.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٣٩.

سياسية؛ ولا يجوز اعتبار مثل هذه المنشآت فاشلة.

وعند التدقيق في أسباب فشل منشآت قطاع الدولة يتوصل المرء إلى حصرها في خمسة مجاميع هي:

١ ـ طبيعة الحكم ومضمون سياسته الاقتصادية والاجتماعية والإجراءات العلمية التي تمارسها أجهزة الدولة، ومدى استناد تلك الإجراءات إلى الدستور والمؤسسات الدستورية والحريات الديمقراطية، وكذلك الآلية التي تعمل بها تلك الأجهزة.

٢ ـ طبيعة المنشآت الاقتصادية ـ الاجتماعية التي تقيمها الدولة ونوع الدراسات المقدمة ومدى جديتها بشأن جدواها الاقتصادية ومنافعها الاجتماعية، وحجم الإنتاج فيها، ومستوى التكنيك والتقانة التي تستخدم في الإنتاج، ومدى اعتماد إنتاجها على المواد الأولية المحلية أو المستوردة ونسبة الاستيراد بالعملة الصعبة فيها.

٣ ـ مستوى الكوادر الإدارية والمالية والفنية والمهارات العمالية المستخدمة في هذه المنشآت، والبيئة الحضارية والثقافية التي تعمل فيها، وبشكل خاص موقف العاملين من تقاليد العمل والانضباط والوعي بالمسؤولية والحرص على أموال الدولة والمجتمع، والرقابة المتبادلة وعلاقات العمل، والأجواء السياسية والديمقراطية التي يواجهها الشغيلة داخل المنشآت وفي المجتمع.

٤ ـ السياسات العملية التي تتبعها إدارات المنشآت في مجالات التوظيف والاستخدام والأجور والحوافز المادية والأسعار، ومدى اعتمادها على الحساب الاقتصادي والاستقلالية المالية وحرية اتخاذ القرارات. . . الخ.

٥ ـ مستوى الحماية والدعم من جانب الدولة لتأمين المناخ المناسب لإنجاز مهماتها وأداء دورها. وهذا لا يعني بأي حال التغطية على خسائر أو فشل بعضها.

وتبدو مفيدة الإشارة هنا إلى أن جملة من هذه العوامل تؤثّر بشكل مباشر أو غير مباشر، في مدى نجاح منشآت القطاع الخاص أيضاً، فالعلاقة بينهما وثيقة ومتبادلة.

ولا يبتعد الكاتبان إبراهيم عبد الرحمن وسلطان أبو علي، عن هذه العوامل عندما يؤكدان ما يلي: «إن التحليل السائد الذي يبيّن عدم كفاءة شركات القطاع العام، استناداً إلى الحسابات الختامية يعود إلى ثلاثة عوامل: أولها وأهمها التدخل السياسي من جانب الحكومة متمثلاً في فرض الموظفين على شركات القطاع العام، وتحديد أسعار البيع أدنى من تكلفة الإنتاج، والتدخل في القرارات اليومية. والثاني هو عجز هذه الشركات عن إدارة مواردها، ومن ثم افتقارها إلى المرونة اللازمة للابتكار والتكيف مع الطلب المتغير. والثالث هو انخفاض مستوى الأداء الإداري، وبخاصة في ما يتعلق بعلاقات العمل والأجور التي ألغت تماماً نظام الحوافز، مما تعذر

معه الاحتفاظ بأعلى مستوى للنظام والانضباط وأفضل نوعية للإنتاج»[١١].

وفي ضوء هذا المقتطف نتعرف إلى عوامل سياسية وإدارية وفنية، وأخرى تتعلق بالبيئة الحضارية والديمقراطية التي تعمل فيها هذه المنشآت، تتسبب في فشل أو خسارة منشآت قطاع الدولة. وهي بهذا القدر أو ذاك تؤثر في مدى أداء منشآت القطاع الخاص لدورها ومهماتها الاقتصادية أيضاً. ويفترض أن تُبذل أقصى الجهود للتحري عن المعالجات التي تساعد في تحسين إمكانات نشاطها وظروفه. ولا نستبعد من ضمن المعالجات احتمال تحويل بعض منشآت قطاع الدولة الصغيرة أو العاملة في مجالات غير أساسية إلى القطاع الخاص، وذلك ببيع أسهمها إلى الأفراد أو إلى شركات القطاع الخاص المحلي. ولكن هل يحق لنا تحميل القطاع الخاص تبعات إضافية ببيع المنشآت الخاسرة والفاشلة العائدة لقطاع الدولة إليه؟ وهل سيقبل هو بشراء مثل تلك المنشآت وتحمل المجازفة المرتبطة بها؟

إن تجارب الماضي في جميع أرجاء العالم تشير بجلاء إلى أن القطاع الخاص يرفض شراء المنشآت الفاشلة، بل يسعى باستمرار إلى شراء المنشآت الناجحة التابعة لقطاع الدولة، تلك المنشآت التي جاوزت مرحلة المجازفة والخطر، وبدأت بتحقيق نجاحات ملموسة وأرباح جيدة ومضمونة[١٢].

ويؤكد بعض الاقتصاديين الداعين إلى الخصخصة أن تخلي الدولة عن إقامة المشاريع الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، وحصر نشاطها في إقامة مشاريع الأشغال العامة سيوفر لها الموارد المالية الضرورية للميزانية الاعتيادية ويساهم في تحسين السيولة النقدية. إلاّ أن هذا الطرح يجافي الحقيقة ويغفل المضامين الأساسية لمشاركة الدولة في النشاط الاقتصادي. فمشاركة الدولة في النشاط الاقتصادي وفق سياسة اقتصادية - اجتماعية وطنية وديمقراطية تقود إلى الإيجابيات التالية:

أ - الاستخدام الأكثر عقلانية لموارد الدولة والمجتمع لمصلحة معدلات النمو والتطور الاقتصادي وتعجيلها.

ب - تعظيم الثروة الوطنية بزيادة الدخل القومي العيني والنقدي.

ج - توفير المزيد من السلع والخدمات بنوعية جيدة وأسعار مناسبة.

د - توفير المزيد من فرص العمل وتأمين إمكانية أفضل لتأهيل العاملين وتحسين ظروف العمل.

---

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) انظر اسماعيل صبري عبد الله، في: «ندوة المستقبل العربي: حول الدعوة إلى النقل من القطاع العام إلى القطاع الخاص في الوطن العربي».

هـ ـ تحسين القوة الشرائية لمجاميع جديدة من الناس، وزيادة السيولة النقدية، وتوفير موارد مالية جديدة لأغراض الميزانية الاعتيادية عبر الأرباح المتحققة في منشآت قطاع الدولة والضرائب المفروضة عليها.

و ـ زيادة دور المجتمع في تنظيم الحياة الاقتصادية، وتأمين المزيد من التراكمات الرأسمالية لأغراض التثمير الإنتاجي وتطوير عملية إعادة الإنتاج، وزيادة حصة الاستهلاك الاجتماعي.

ويجب أن نؤكِّد من جديد أن تحقيق مثل هذه النتائج يتطلب سياسة اقتصادية واقعية، صحيحة ومستندة إلى قرارات ديمقراطية تصدر عن مؤسسات دستورية وتتوافر لها مستلزمات النجاح.

ويثير بعض الاقتصاديين ملاحظة أخرى تؤكّد إحجام المستثمرين الأجانب عن توظيف رؤوس أموالهم في بلدان العالم الثالث التي تعتمد على قطاع الدولة، بشكل ملموس في نشاطها الاقتصادي، وتضع قيوداً على نشاط القطاع الخاص. ويدعو هؤلاء الاقتصاديون إلى تحجيم دور قطاع الدولة وقاعدته وتقليص تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية لتوفير الضمانات الضرورية المشجعة لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى اقتصادات هذه البلدان[١٣].

تؤكد تجارب بلدان العالم الثالث، ومنها الأقطار العربية، أن الشركات الرأسمالية الاحتكارية، كانت ولا تزال تحاول فرض شروطها العديدة على حكومات هذه البلدان مقابل موافقتها على تقديم القروض والمساعدات المالية، وفي توجيه رؤوس أموالها وتوظيفها في مشاريع اقتصادية إنتاجية وخدمية فيها. ومن بين تلك الشروط نشير إلى دعوتها الملحة إلى تقليص دور الدولة وتدخلها في الشؤون الاقتصادية، وتقليل مشاركة قطاع الدولة ودوره في النشاط الاقتصادي وفي إقامة مختلف المشاريع، وإلى توسيع دور القطاع الخاص المحلي وتعزيزه، وإطلاق حريته التامة في التوظيف وجني الأرباح واعتباره الأداة الأساسية في العملية الاقتصادية، وكذلك دعوتها إلى منح القطاع الخاص الأجنبي حرية الحركة والتوظيف في اقتصادات هذه البلدان، وتوفير أقصى الضمانات لنشاطه وحماية رؤوس أمواله من المصادرة أو التأميم، والاعتراف بحقها في جني الأرباح وفي تصديرها إلى الخارج وفق قوانين وآليات السوق الرأسمالي.

وقد اصطدمت إرادة الاحتكارات الإمبريالية ورغباتها بإرادة شعوب هذه البلدان وبمواقف العديد من حكوماتها التي انتهجت أو لا تزال تنتهج سياسات وطنية ترفض إملاء الشروط عليها وتعارض التدخل في شؤونها الداخلية وتجهد من أجل ممارسة

---

(١٣) انظر: عبد الرحمن وأبو علي، المصدر نفسه.

سياسة تنموية وطنية مستقلة. وفي هذه الوجهة الوطنية بالذات تكمن العوامل الحقيقية التي تمنع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى اقتصادات بعض هذه البلدان والتي هي بأمس الحاجة إليها.

ويفترض إيلاء عناية خاصة بدراسة التقارير التحليلية التي يعدها البنك الدولي عن الأوضاع الاقتصادية في بلدان العالم الثالث، ويقدمها إلى حكومات هذه البلدان حيث يتقرر في ضوئها الموقف من تقديم القروض وحجم تلك القروض إليها. فهذه التقارير تتضمن العديد من الحقائق الموضوعية التي يستوجب التوقف عندها ودراستها بعمق وشمولية، بهدف الوصول إلى معالجات علمية وعملية لها.

وأشير في ما يلي إلى مسألتين تردان في هذه التقارير باستمرار وهما: موضوع البطالة ومسألة دعم الأسعار. فهي تؤكِّد مثلاً خطأ معالجة البطالة بإغراق منشآت قطاع الدولة أو غيرها بالعمال الفائضين عن حاجة هذه المنشآت، إذ لا تجوز معالجة البطالة المكشوفة بتحويلها إلى بطالة مقنعة ذات عواقب وخيمة على تلك المنشآت وعلى الاقتصاد الوطني على حدٍّ سواء. كما ترد في هذه التقارير فكرة إلغاء الدعم الحكومي لأسعار السلع والخدمات.

وأعتقد جازماً بأن حكومات مختلف الأقطار العربية لا تستطيع تجاوز هاتين القضيتين. وتفترض دراستهما والعناية بإيجاد الحلول العملية لهما عبر برنامج اقتصادي - اجتماعي طويل الأمد، يستهدف معالجة البطالة بإيجاد المزيد من فرص العمل، وتشريع القوانين الاجتماعية التي تضمن مستوى معيناً ومناسباً من المعيشة للعاطلين عن العمل. كما يفترض التحرّي عن بدائل معينة لمشكلة الدعم الحكومي لأسعار السلع والخدمات الأساسية، أو توزيع العبء من خلال سياسة ضريبية عقلانية، تساهم في تقليص أعباء الدولة الناجمة عن دعم أسعار سلع أساسية جداً، أو خدمات ضرورية لا مناص من دعمها.

وفي ضوء ذلك أرى أن لا نتعجل في رفض تقارير البنك الدولي أو القبول بها لأنها صادرة عنه، بل يجب التوجه إلى دراستها والعناية بها للخروج بالتحليلات المناسبة التي يمكن اعتمادها لهذا البلد أو ذاك. فبعض الملاحظات مفيد، بينما بعضها الآخر بمثابة شروط وقيود ثقيلة يمكن عند القبول بها أن تقود إلى الخضوع التام لإرادة هذه المؤسسات المالية الدولية وإلى فقدان الاستقلال وحق الشعوب في اختيار طريق تطورها اللاحق أو تلحق أضراراً بمصالح جمهرة واسعة من السكان.

ومما هو جدير بالملاحظة أن حكومات غالبية الأقطار العربية قد بدأت منذ فترة بتنفيذ العديد من الشروط التي طرحتها المؤسسات المالية الدولية والتي تتعارض مع مصالح التنمية الوطنية ومع استقلالية القرار، وأخص بالذكر هنا التصفية التدريجية لمنشآت قطاع الدولة ولدور الدولة في النشاط الاقتصادي، وبيع تلك المنشآت إلى

القطاع الخاص المحلي والقطاع الخاص الأجنبي. وتستفيد المؤسسات المالية الدولية من ارتفاع ديون الأقطار العربية الخارجية لفرض توصياتها وشروطها على حكومات هذه الأقطار، والتي يمكن أن تلحق أفدح الأضرار بالاقتصادات الوطنية لمصلحة إسرائيل.

وتعلمنا تجارب بلدان العالم الثالث أن الاحتكارات الرأسمالية الأجنبية الراغبة والساعية إلى تحقيق أقصى الأرباح من جهة، وإلى توفير أعلى الضمانات للحفاظ على رؤوس أموالها ومصالحها الاقتصادية ونفوذها السياسي - الاجتماعي من جهة أخرى، يمكن أن توافق، على مضض، على السياسات والمواقف التي تمارسها الحكومات الوطنية والديمقراطية في العديد من بلدان العالم الثالث، وتدفع برؤوس أموالها للاستثمار في اقتصاداتها، وتقبل بتقديم بعض القروض والمساعدات لها. ولا يمكن أن تبقى هذه القروض والمساعدات دون ثمن أيضاً، وعلينا أن نقبل بحده الأدنى.

ويجب ألاً ننسى أن الدول والاحتكارات الإمبريالية تبقى متحيِّنة الفرص لاكتشاف الثغرات في سياسات حكومات هذه البلدان ومواقفها، للولوج منها وممارسة الضغط عليها، للقبول بشروطها تدريجاً ثم احتواء سياساتها في ما بعد.

ويزداد سنوح مثل هذه الفرص حيث تغيب المؤسسات الدستورية وتنعدم الحريات والحقوق الديمقراطية في حياة شعوب هذه البلدان، وحيث تخضع القرارات السياسية والاقتصادية لمجموعة من الحكام المتجبرين أو لحزب سياسي واحد أو للدكتاتور. وعند إلقاء نظرة متمعنة على الخارطة السياسية لبلدان العالم الثالث، ومنها الأقطار العربية، نعثر على نماذج متنوعة لحكومات تنتهج سياسات وتتبنى مواقف متباينة تلتقي أو تتقاطع مع مصالح شعوبها أو مع مصالح الاحتكارات والدول الرأسمالية المتطورة. وسنجد نماذج أخرى تتحرّى عن أشكال مناسبة للتعاون مع الاحتكارات والدول الإمبريالية، دون أن تضحي بمصالح شعوبها وتطورها الاقتصادي المستقل.

خامساً: أفكار وملاحظات لأغراض الحوار

عند قراءة أبحاث الندوات والمناقشات الجارية فيها حول مشكلات قطاع الدولة ودوره في الأقطار العربية، يخرج المرء باستنتاج مثير مفاده أن أصحاب الدعوة إلى تحويل ملكية قطاع الدولة إلى القطاع الخاص يحاولون الإيحاء بأن ملاحظاتهم الانتقادية وتشخيص النواقص والسلبيات في نشاط قطاع الدولة ودوره لا تنطلق من مواقع طبقية معينة ولا من مواقف إيديولوجية واجتماعية مناهضة لقطاع الدولة، بل تستهدف المصلحة العامة، وإن هذه المصلحة هي التي تستوجب تصفية قاعدة قطاع الدولة، وإنهاء دوره في العملية التنموية. وإن هذه التصفية تعتبر بمثابة إنقاذ حقيقي لتلك المنشآت وللاقتصاد الوطني من الخراب الاقتصادي. وهم في ذلك يوحون إلى

القارىء، وكأن القطاع الخاص يمتلك قدرات استثنائية خارقة، ويمسك بيديه عصا سحرية قادرة على خلق المعجزات وعلى تحويل الفشل إلى نجاح والخسائر إلى أرباح.

ومع قناعتنا بأن المنطلق للدعوة إلى التخصيصية متحيز، كما أن منطلق الداعين إلى ضرورة تبني قطاع الدولة واعتماده بحيوية، وتوفير مستلزمات تطوره دون نسيان الدور الكبير والمهم الذي يمكن ويجب أن يلعبه القطاع الخاص، هو الآخر متحيز، نوافق على الفكرة واعتبار المقترحات غير متحيزة. وعلى هذه الأرضية نستطيع أن نتحاور وأن نتحرّى سوية عن الوضع والأساليب والأدوات الأمثل لتأمين مسيرة معجلة للتنمية الوطنية والقومية. وعلى هذا الأساس أيضاً، ومع الأخذ بالاعتبار الواقع الراهن في الأقطار العربية، والتغيرات المحتملة، أطرح للنقاش الأفكار التالية، باعتبارها المنحى الموضوعي، بحسب قناعتي، لمعالجة المشكلات التي تعاني منها بلداننا:

١ ـ تشكل عملية التنمية الوطنية في كل قطر عربي جزءاً عضوياً من عملية التنمية القومية الشاملة. وكلما كانت هذه التنمية عفوية ومجزّأة وبعيدة عن التنسيق والتكامل، ازدادت مصاعبها وأبدت عجزاً عن الخروج التدريجي من المحيط الإمبريالي، ومن هيمنة رأس المال الاحتكاري الأجنبي، ومن الديون الخارجية المتفاقمة. وكلما اعتمدت على رؤية شمولية ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وحضارية عميقة وواقعية، توافرت لها أسباب النجاح. ويفترض أن تلعب الجامعة العربية ومؤسسات الوحدة الاقتصادية العربية ـ رغم كل الملاحظات النقدية التي لدى كل مفاعيلها وعلى نشاطاتها السابقة والراهنة ـ دوراً أساسياً وفعّالاً في تسريع عمليات التعاون والتنسيق والتكامل الاقتصادي والثقافي والعلمي والفني... إلخ، بين الأقطار العربية وصولاً إلى وحدتها المنشودة في خاتمة المطاف[١٤].

٢ ـ يعتبر المناخ الديمقراطي ـ الذي يتمتع به الأفراد بالحريات الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والإحساس بالأمن الشخصي والاستقرار ـ الشرط الأساسي الذي لا غنى عنه للقيام بعمليات التنمية الوطنية ذات البعد والأفق القومي السليم. ويجب أن يستند هذا المناخ الديمقراطي إلى الحياة والمؤسسات الدستورية المنتخبة في دول يسودها القانون والمعايير الإنسانية العامة[١٥].

---

(١٤) انظر: اسماعيل صبري عبد الله، «التنمية الاقتصادية العربية: إطارها الدولي ومنحاها القومي،» في: عادل حسين [وآخرون]، **دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي**، ط ٣، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥).

(١٥) انظر: أسامة عبد الرحمن، «الإنسان العربي والتنمية: حقوق الإنسان ركيزة محورية لأي انطلاقة تنموية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٢، العدد ١٣١ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٠)، ص ٤ ـ ١٦.

وفي مثل هذه الأجواء الإيجابية يمكن أن يكون للحوار الديمقراطي أهمية ومعنى كبيران حول اتجاهات التنمية ودور القطاع الخاص وقطاع الدولة أو أي قطاع آخر، وحول العلاقات الاقتصادية الدولية، وتبني الوجهة الأكثر واقعية وديناميكية وفائدة، وعرضها على المؤسسات الدستورية، وبخاصة المجالس النيابية المنتخبة بصورة ديمقراطية حرة، ومناقشتها من جانب الأوساط الشعبية... وهي الصيغة الوحيدة المطلوبة لأقطارنا العربية، ومن أجلها يفترض أن نعبىء جميع القوى والإمكانات، وبغض النظر عن اتجاهاتنا الفكرية والسياسية وعقائدنا الدينية، وهي الصيغة القادرة على انقاذنا من الأوضاع المتردية التي نعيشها اليوم، والتي غابت عن حياة أقطارنا وشعوبنا طيلة عشرات السنين.

٣ ـ الأخذ بموازنة عقلانية بين وجود كلّ من قطاع الدولة والقطاع الخاص ونشاطهما ودورهما، إضافة إلى القطاعين التعاوني والمختلط، أو حتى احتمال نشوء أشكال أخرى من التعاون مع أطراف أجنبية، في ضوء حاجات وضرورات التنمية الوطنية والقومية. وأفضل من يستطيع تحقيق مثل هذه الموازنة العقلانية، وعلى أسس ديمقراطية، هو حكومة وطنية تستند في نشاطها إلى الأجهزة والمؤسسات الدستورية، وتعتمد على الكفاءات والقدرات العلمية والإدارية والفنية والحسابية الموجودة في المجتمع وعلى المعارف والخبرات الأجنبية المناسبة، حكومة وأجهزة دستورية تعي مهمتها الوطنية والقومية، وتمارس دورها في الحياة الاقتصادية للبلاد.

٤ ـ إعادة تنظيم أجهزة الدولة الاقتصادية، وتغيير بنيتها بما ينسجم وحاجات التنمية الوطنية والقومية، ومنع التضخم عنها وإشباعها بصلاحياتها، وابتعاد الحكومة عن التدخل في شؤونها اليومية أو التحكم بقراراتها الاقتصادية، أو فرض الإدارات والمديرين السيئين عليها. ويفترض أن نضع في اعتبارنا العلاقة الجدلية القائمة بين مكونات البنى الفوقية، بين الوعي الفردي والوعي الاجتماعي، وبقية الجوانب الثقافية والحضارية والإدارية في البلاد والتي تنعكس تأثيراتها بشكل مباشر على مدى نهوض المنشآت الاقتصادية والاجتماعية بدورها وإنجاز مهماتها الاقتصادية والاجتماعية.

٥ ـ يعتمد نجاح العملية التنموية وإنجاز القطاعات الاقتصادية المختلفة مهماتها، والقيام بأدوارها على مدى التزامها باتجاهين رئيسين متلازمين هما:

أولاً، الأخذ بأسلوب البرمجة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني، وعلى الصعيد القومي المشترك، وبخاصة في مجالات توزيع الاستثمارات والأيدي العاملة الفنية، والتعليم والنقل والمواصلات الحديثة، والعلاقات الاقتصادية الدولية من دون الغوص بتفاصيل ذلك، أو الانغمار بالجزئيات التي تحبط دور البرمجة وتتحول إلى نشاطات بيروقراطية مدمّرة.

ثانياً، احترام قوانين السوق وآلياته وحاجات المستهلك، إذ من دونهما تتعذّر

حقاً الإفادة الواعية والفعالة من دور الدولة وقطاعها الاقتصادي ومن الإمكانات التي يمكن أن توفرها المنافسة العقلانية، لا المزاحمة العفوية المنفلتة، ودور السوق كمنظم إيجابي ومؤثر فعال على حركة الاستثمارات ووجهة الإنتاج من حيث النوع والكم والنوعية، مع الأخذ بنظر الاعتبار قضية العدالة الاجتماعية، إذ من دونها يستحيل توفير الاستقرار والتطور الديمقراطي.

٦ ـ ويتعذر تصوّر القضاء على البطالة في ظل الاقتصادات العربية الراهنة. ويجب أن نتعايش مع واقع وجود بطالة لفترة غير قصيرة على أن نتحرى عن ضمانات اجتماعية مناسبة تقلّل من تأثيراتها السلبية في حياة الأفراد ومعيشتهم وفي المجتمع في آن. ويفترض ألاّ نلجأ إلى معالجة واقع البطالة المكشوفة بواقع آخر هو البطالة المقنعة، عبر فرض مئات ألوف العاملين العاطلين عن العمل على أجهزة الدولة ومؤسساتها ومنشآتها الاقتصادية، إذ إن لمثل هذه الوجهة الخاطئة عواقب اقتصادية واجتماعية وسياسية وخيمة جداً، تلحق أضراراً فادحة بمعدلات التنمية وإنتاجية العمل والتكاليف والأسعار. . . الخ. وعليه فإن مكافحة البطالة تتطلّب وضع برامج واقعية طويلة الأمد على المستويين الوطني والقومي تحظى بموافقة وتأييد المجتمع ومؤسساته الدستورية.

٧ ـ يتطلب تغيير البنية الاقتصادية الراهنة انتهاج عملية تنمية تأخذ بالاعتبار الواقع الراهن للأقطار العربية، ومستوى تطور القوى المنتجة فيه، وعلاقات الأقطار العربية بالعالم الخارجي، وطبيعة النظم السياسية الفاعلة حالياً، لا بهدف التعايش معها، بل بأمل تغييرها على أسس ديمقراطية وعميقة. ومن المفيد في هذا الصدد إثارة الحوار حول عدد من القضايا الاقتصادية التي تمس العلاقات الداخلية لبنية التنمية، كالعلاقة بين التراكم والاستهلاك، وفي كل من هذين المؤشرين، والعلاقة بين الصناعة والزراعة، أو في تركيب هذين القطاعين، أو العلاقة بين الأجور والإنتاجية وبين الأجور والأسعار والتكاليف الفعلية، وبين الإنتاج والحوافز المادية، أي إيلاء عناية خاصة بنظام الروافع الاقتصادية على مستوى القطاع الخاص وقطاع الدولة، وعلى مستوى الاقتصاد الوطني.

٨ ـ ويصبح الحديث عن تطور الاقتصاد الوطني عبثياً عندما تهمل هذه الحكومة أو تلك إدخال منجزات العلم والتقانة، في مجالات الإنتاج والإدارة الاقتصادية، والخدمات والعلاقات الاقتصادية وفي الحياة الاجتماعية. ويفترض أن يتقرر مستوى التكنيك والتقانة المناسب في ضوء الواقع الملموس، في كل قطر عربي دون أي هروب غير مبرر وغير واقعي إلى أمام، أو النكوص على الأعقاب. فتقليص الفجوة الراهنة في مستويات تطور الأقطار العربية لا يمكن أن يتحقق دون استخدام الأحدث ولكن الأنسب من منجزات القدرة العلمية ـ التقانية، ودون بذل أقصى الجهود لتحقيق

التقارب بين مستويات تطور الأقطار العربية ذاتها.

٩ ـ وإذا كانت عملية التعاون والتنسيق والتكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية أصبحت ضرورة حياتية ملحّة لتأمين تطورها المعجل، ومكافحة واقع التخلف الذي تعاني منه، والسير المنهج والديمقراطي صوب الوحدة الاقتصادية والسياسية العربية، فإن مسألة الإنتاج الفعلي والفعال في الاقتصاد الدولي ووفق أسس عادلة، وفي إطار نظام اقتصادي دولي جديد، أصبحت مطلوبة وحاجة موضوعية. وهي مرتبطة عضوياً باتجاهات التطور الأساسية على النطاق الدولي، والمستوى الرفيع الذي بلغته القوى المنتجة ومنجزات الثورة العلمية ـ التقانية، والتغيرات الكبيرة الجارية على التقسيم الدولي للعمل.

وتتحمل أقطارنا العربية مسؤولية المشاركة في النضال من أجل تطوير وإقرار «نظام اقتصادي دولي جديد» يخفف تدريجاً من عبء العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة السائدة حالياً في العلاقات بين بلدان العالم الثالث والدول الرأسمالية المتطورة، بين الجنوب والشمال لمصلحة الأخيرة.

١٠ ـ يفترض أن نعترف للدولة بحقها في منح بعض الدعم المالي لأسعار أهم السلع والخدمات الاستهلاكية ذات الاستعمال الجماهيري الواسع، والتي تمس حياة الفئات الكادحة. على أن تقوم الدولة بتعويض كامل لتلك المنشآت التي يتقرر بيع سلعها بأسعار مخفضة، سواء أكانت هذه المنشآت عائدة إلى قطاع الدولة أو القطاع الخاص أو القطاعين التعاوني والمختلط.

ويشعر المرء بضرورة الإشارة الواعية إلى أن سيادة العلاقات الإنتاجية الرأسمالية في اقتصادات الأقطار العربية، وتعامل هذه الاقتصادات مع السوق الرأسمالي العالمي، وهو أمر لا مفر منه بأي حال، وفي ظل هيمنة الدول الرأسمالية المتطورة على السوق والاقتصاد الدوليين، وفي إطار الأوضاع الراهنة التي تعيش فيها أقطارنا العربية، تضعف إلى حدود بعيدة القدرة الفعلية على تحقيق استثمار أكثر عقلانية للإمكانات والموارد المادية والمالية والبشرية والفنية المتوافرة فيها، وهي تشمل قطاع الدولة والقطاع الخاص على حدٍّ سواء.

إلا أن سيادة الديمقراطية والممارسة الفعلية لحقوق الإنسان، التي نناضل اليوم أيضاً من أجلها، في حياة المجتمع وفي منشآت قطاع الدولة والقطاع الخاص وفي مجمل الحياة الاقتصادية، وتأمين مستوى متطور باستمرار للعدالة الاجتماعية، ستساهم بدورها في تحسين إمكانية استثمار تلك الموارد وتعظيم الثروة الاجتماعية، وتحسين مستوى حياة السكان ومعيشتهم، خصوصاً الكادحين منهم؛ وفي هذا يكمن أمل نضالنا الراهن واللاحق وهدفه.

الفصل التاسع

التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية(*)

عبد الخالق عبد الله(**)

كانت قمة الأرض التي عقدت في مدينة ريو دي جانيرو في الفترة من ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيو ١٩٩٢، لحظة مهمة في تاريخ التعامل الإنساني الجماعي مع قضيتي البيئة والتنمية. فالقمة جاءت لتواكب القلق العالمي المتزايد حول نوعية الحياة ومصيرها على كوكب الأرض التي أخذت تشهد تدهوراً حاداً وغير مسبوق في التاريخ، بحيث بلغ التدهور أحياناً وفي العديد من المناطق، درجات قصوى وأصبح أكثر بكثير من القدرة على الإصلاح، وتجاوز كل ما هو معقول ومقبول، وربما قد دخل طور «الانتحار الإنساني العام والشامل»[1].

تحاول هذه الورقة الإجابة عن بعض من هذه التساؤلات حول العلاقة بين البيئة والتنمية وهي العلاقة التي ظلت حتى الآن غير واضحة. كما تحاول الورقة استعراض الاتجاهات الجديدة في الفكر التنموي العالمي وبخاصة استعراض الكتابات التي تتناول مفهوم التنمية المستديمة الذي أصبح من أكثر المفاهيم تداولاً في أدبيات التنمية. لكن

(*) نشر هذا البحث في: المستقبل العربي، السنة ١٥، العدد ١٦٧ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣)، ص ٧٩ ـ ١٠٢. وهو في الأصل ورقة قدّمت إلى: ندوة «البيئة والتنمية: تكامل لا تضادّ» التي نظّمتها الأمانة العامة لدول مجلس التعاون في الرياض في الفترة من ١٥ ـ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.

(**) أستاذ في جامعة العين، الامارات العربية المتحدة.

(١) زهير الكرمي، العلم ومشكلات الانسان المعاصر، سلسلة عالم المعرفة؛ ٥ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨)، ص ١٩٩.

قبل الحديث عن التنمية المستديمة لا بد من استعراض سريع للوضع البيئي والتنموي العالمي المتدهور الذي عقدت من أجله قمة الأرض.

أولاً: البيئة والمشكلات البيئية العالمية المعاصرة

إن المشاركة الرسمية والشعبية الواسعة والاستعدادات الدبلوماسية والعلمية والفكرية الضخمة والمكثفة التي سبقت عقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، جعلت من **قمة الأرض** في ريو دي جانيرو، لحظة تأسيسية في سياق فهم الإنسان للبيئة ولعناصرها ومكوّناتها ومشكلاتها والتهديدات التي تواجهها. لقد أدت قمة الأرض إلى الارتقاء بالوعي الإنساني المعاصر تجاه الأزمات البيئية العالمية التي أخذت تتسع باتّساع الكرة الأرضية وتتعمق بعمق الكون.

لقد شهدت البيئة تدهوراً مخيفاً خلال الـ ٢٠ سنة الأخيرة، والتدهور البيئي العالمي لا زال مستمراً بشكل يومي متواصل. ففي كل يوم جديد من أيام السنة يزداد تلوث الهواء بالأبخرة والدخان وبالغازات السامة والضارة والخانقة والحابسة للحرارة. وفي كل يوم جديد يزداد تلوث الماء في البحار والمحيطات والأنهار بحيث إن ٥٠ بالمئة من كل أنهار العالم هي الآن أنهار ملوثة، بل إن التلوث قد بلغ حتى المياه الجوفية العذبة التي كان يُعتقد في السابق أنها بمأمن من التلوث. وفي كل يوم جديد، يزداد حجم الازدحام في المدن المزدحمة أصلاً، ويزداد حجم النفايات والمخلفات بحيث بدأ الإنسان يغرق في بحر هذه الفضلات. وفي كل يوم يتعرض حوالى ٢٠ نوعاً من أنواع الكائنات النباتية والحيوانية للانقراض والإبادة الكلية. هذه الكائنات التي هي ثروة طبيعية عظيمة، تعيش في الغابات الاستوائية التي يتم أيضاً تدميرها وحرقها وإبادتها بمعدل ١١٦ ميلاً مربعاً في كل يوم من أيام السنة. كذلك في كل يوم جديد يخسر العالم أكثر من ٧٠ ميلاً مربعاً من الأراضي الزراعية نتيجة سوء الاستعمال والاستنزاف الشديد وفقدان الخصوبة ونتيجة التصحر والزحف الصحراوي المستمر. هذا التدهور اليومي في قدرات البيئة وإمكاناتها يزداد ويتكرر في كل يوم جديد من أيام السنة، والسنوات العشر القادمة ستكون من أكثر السنوات خطورة على الإطلاق وربما سيتم خلالها تحديد مصير الحياة على الكرة الأرضية[٢]. إن المطلوب خلال السنوات العشر القادمة الارتقاء بالوعي البيئي العالمي إلى مستويات جديدة بما في ذلك الانتقال إلى مرحلة «ثورة بيئية عالمية»[٣] تفرز تحوّلات وتغيرات حياتية ومعيشية وحضارية شمولية في نمط الإنتاج والاستهلاك وفي توجهات الأفراد

---

(٢) Daniel Chirac, *Lesson from Nature* (Washington, D.C.: Island Press, 1992), p. 92.

(٣) Lester Brown, «Launching the Environmental Revolution,» in: *State of the World, 1992* (Washington, D.C.: World Watch Institute, 1992).

وسلوكياتهم وفي الثقافات والعادات السائدة. من دون هذه الثورة البيئية العميقة التي تتطلب تضحيات غير عادية وتتطلب أساساً العيش وفق الشروط البيئية وليس وفق شروط الإنسان وحده، فإنه يستحيل أن تستمر الحياة الإنسانية الراهنة طويلاً على الأرض. إن نمط الإنتاج والاستهلاك السائد هو نمط عاجز عن تجديد الحياة في المستقبل وغير قادر على تجديد الموارد الطبيعية وامتصاص المخلّفات والفضلات التي بلغت درجات قصوى وتجاوزت حدود البيئة على الاحتمال والتحمل.

إن أكثر قضية بيئية تستأثر باهتمام المجتمع الدولي حالياً هي ظاهرة التغيرات المناخية العالمية التي تحوّلت إلى قضية حياتية معاشة ومؤثرة في كل مظهر من مظاهر الحياة التي يُعتقد أنها من الخطورة بحيث إن نتائجها العميقة تعادل خطر اندلاع حرب نووية عالمية شاملة، بل قد تكون نتائجها النهائية أسوأ بكثير من كل التوقعات العلمية، ولربما شهد العالم بسببها فوضى بيئية وإيكولوجية عنيفة وغير مسبوقة في التاريخ، ومنذ بداية الحضارة الزراعية قبل ستة آلاف سنة. إن الاضطرابات المناخية الواسعة في العالم ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالارتفاع الملحوظ في درجة حرارة الأرض. فحرارة الأرض أخذت تتصاعد تدريجياً منذ بداية هذا القرن، ثم تصاعدت بمعدلات قياسية خلال العقد الأخير بحيث كان عقد الثمانينيات من أكثر عقود هذا القرن دفئاً. ويأتي معظم الارتفاع المتوقع في درجة حرارة العالم نتيجة إنتاج غاز أكسيد الكربون وغاز الميثان وغاز كلور وفلور الكربون والغازات الأخرى التي تلوث الهواء وتُعرف باسم غازات الاحتباس الحراري[٤]. إن الاتجاهات العالمية الراهنة في إنتاج غازات الاحتباس الحراري ستؤدي إلى ارتفاع مؤكد في درجة حرارة سطح الأرض بمعدلات تزيد على كل ما عرفه تاريخ الإنسان. هذا الارتفاع المتوقع في درجة الحرارة سيخلق حالة من الفوضى المناخية وسيولّد مضاعفات بيئية مدمرة بما في ذلك ذوبان القمم الجليدية وارتفاع مستويات البحار وتوسع المحيطات واندثار آلاف الجزر وتهديد الموانىء والمدن والمنشآت الساحلية وتدفُّق المياه المالحة إلى عشرات الكيلومترات داخل الأراضي الساحلية مما يؤدي إلى تلوث الأنهار وتسمّم إمدادات المياه الجوفية. كذلك ستؤدي التغيرات المناخية الطارئة إلى تعرُّض مناطق عديدة للجفاف، فيما ستعيش مناطق أخرى في العالم فيضانات وسيولاً وهطول أمطار غزيرة في غير موسمها المعتاد. إن مساحات واسعة من الأراضي الزراعية ستختفي وستقع فوضى في الإنتاج الزراعي والحيواني العالمي، وسيتسبب كل ذلك في تشريد أعداد هائلة من السكان وخلق عشرات الملايين من اللاجئين البيئيين الجدد. ولا شك أن كل الشعوب والدول ستتضرر من هذه الكوارث البيئية، بيد أن شعوب الدول النامية ستعاني أكثر من

---

(٤) عدنان مصطفى، «منظور أثر البيت الأخضر والدفآن العالمي،» المستقبل العربي، السنة ١٣، العدد ١٤٤ (شباط/فبراير ١٩٩١).

غيرها، ذلك أن هذه الدول لا تملك القدرات المالية والفنية المطلوبة لمواجهتها رغم أنها غير مسؤولة مسؤولية مباشرة عن إحداثها. إن الخطوات التي يجب أن تُتخذ لإيقاف الاحترار العالمي لا بد أن تُتخذ أساساً في الدول الصناعية التي عليها أن تخفض من إنتاج غاز ثاني أكسيد الكربون وتضع نهاية سريعة وحاسمة لإنتاج غاز كلور وفلور الكربون الذي يساهم بنسبة ٢٥ بالمئة في ارتفاع درجة حرارة العالم[٥].

إن العالم يدفع اليوم ثمن التردد في اتخاذ الموقف الحاسم في الوقت المناسب لمواجهة الخطورة الحياتية والبيئية الناجمة عن ثقب الأوزون الذي اكتشف للمرة الأولى قبل حوالى ٢٠ سنة. ويبدو أن العالم سيدفع أيضاً ثمن تردده في اتخاذ القرار العالمي الحاسم لمواجهة الظواهر البيئية الأخرى وبخاصة الاتجاه الراهن إلى إبادة الغابات وحرقها. الغابات هي أشبه برئة الحياة. وإذا كان لا يمكن تخيّل استمرار الكائنات الحيّة على كوكب الأرض دون حماية درع الحياة، الأوزون، فإنه يصعب أيضاً تخيّل الحياة دون الغابات التي هي رئة الحياة. لقد ازداد بشكل ملحوظ القلق العالمي على موت الرئة الخضراء للأرض. بيد أن تزايد القلق الدولي لم يؤدِ حتى الآن إلى وقف عمليات إبادة الغابات التي بدأت بشكل منظم ومتصاعد مع مطلع عقد السبعينيات بحيث فقد العالم ٢٠٠ مليون هكتار من الغابات خلال الـ ٢٠ سنة الماضية، ويتم سنوياً إبادة ١٧ مليون هكتار آخر من الغابات، أي بمعدل ٣٠٠ هكتار في كل دقيقة من دقائق الساعة الواحدة وعلى مدار السنة. إن استمرار حرب إبادة الغابات يعني أن العالم سيكون دون رئته الخضراء بحلول عام ٢٠٤٠[٦]. ورغم أن عمليات إبادة الغابات تبدو كأنها عمليات غير منطقية ولا عقلانية إلاّ أن الحقيقة هي أن الغابات، وبخاصة الغابات الاستوائية، تقع في الدول النامية والفقيرة التي تعاني ظروفاً حياتية قاهرة. هذه الدول تضطر اضطراراً لاستغلال غاباتها كموارد طبيعية لتحسين دخلها القومي ودفع فوائد ديونها الخارجية المتراكمة وذلك من خلال تأجير مساحات شاسعة لشركات صناعة الورق من الدول الصناعية التي تقوم بدورها باستغلال هذه الغابات استغلالاً تجارياً وتفرط في اجهادها وتلحق أضراراً جسيمة بالأشجار والكائنات والمخلوقات الحية التي تعيش في الغابات التي أخذت تتعرض أيضاً للانقراض السريع والإبادة المنظمة.

ما تتعرض له الكائنات من إبادة هو أعظم نكسة للتراث الإنساني الطبيعي منذ بداية الحياة قبل حوالى ٤٠ ألف مليون سنة. ولا شك أن اجتثاث رئة الحياة وحرقها

---

(٥) عبد الخالق عبد الله، «المشكلات البيئية العالمية المعاصرة،» شؤون اجتماعية، السنة ٩، العدد ٣٤ (صيف ١٩٩٢)، ص ٧٨ ـ ٨٠.

(٦) رجب سعيد السيد، «هل تختفي الغابات الاستوائية،» العربي، السنة ٣٢، العدد ٣٦٩ (آب/ اغسطس ١٩٨٩).

يؤكد الاتجاه البيئي العالمي العام بأن كل ما هو نافع وإيجابي وضروري للحياة أخذ في الانقراض والانحسار، في حين أن كل ما هو سلبي وغير نافع وضار آخذ في التزايد ويبدأ يفعل فعله في تلويث البيئة واستنزاف الطبيعة وإجهاد الأرض. وربما كانت النفايات والمخلّفات والفضلات التي أخذت تتدفق كمّاً ونوعاً من كل الاتجاهات أكثر الظواهر إضراراً وإساءة للحياة. لقد بدأ الإنسان يغرق في بحر هذه النفايات، وفاضت الأرض بالمخلفات وازدادت حدتها وتحوّلت إلى واحدة من أبرز الظواهر البيئية المعاصرة. إن النفايات تتراكم بمعدلات قياسية وتضاعف حجمها ٢٠٠ ضعف ما كانت عليه عام ١٩٥٠، وأصبح العالم يلقي سنوياً ٧٠٠ مليون طن من المخلفات البشرية التي تتضمن ـ على سبيل المثال ـ ١٠٠ مليار زجاجة فارغة و٤٠ مليار علبة معدنية و٣٠ مليار حافظة أطفال ومليارى موس حلاقة و٥٠٠ مليون إطار سيارات مستعملة[٧]. ورغم أن كل دول العالم تلقي بمخلفاتها، إلا أن الدول الصناعية هي مصدر الجزء الأكبر من الفضلات والنفايات، وتكفي الإشارة أن مدينة نيويورك هي من أكثر مدن العالم إنتاجاً للأوساخ والقمامة التي توازي نفايات حوالى ٢٥ دولة من الدول النامية. كذلك لم تعد نفايات الدول الصناعية مقتصرة على الفضلات الإنسانية التي مهما تزايدت فإنه يمكن التعامل معها، بل إن هذه الدول هي المصدر الأساسي لكل النفايات الخطرة كالنفايات النووية والكيميائية والصناعية والطبية وغيرها من النفايات الصعبة والسامة وغير التقليدية التي لا يمكن إعادة استعمالها وحرقها أو حتى ردمها ردماً اعتيادياً كالفضلات البشرية والعضوية. لقد تشبّعت الدول الصناعية بنفاياتها المشعة والسامة وتسعى حالياً إلى تصدير هذه النفايات إلى الخارج وبخاصة إلى الدول النامية التي تحولت إلى «مزبلة لفضلات الدول الصناعية الغنية»[٨].

إن تصدير الدول الصناعية مخلّفاتها السامة ونفاياتها النووية مثال صارخ للطريقة غير الإنسانية التي يستغل بها أغنياء العالم في الشمال بيئة الدول النامية والفقيرة في الجنوب. فالدول الصناعية هي التي تنتج الجزء الأكبر من المخلفات وتتسبّب في الجزء الأكبر من التلوث وبخاصة تلوث الهواء والاحتباس الحراري وثقب الأوزون. هذه الدول الصناعية هي أيضاً أكثر الدول استنزافاً لموارد الأرض وتستهلك الطاقة بمعدلات غير معقولة وغير مقبولة، وهي التي تحاول الآن تصدير أزماتها البيئية وتعميمها عالمياً. لقد تخطت الأزمات البيئية الخاصة بالشمال حدود الشمال وتحولت إلى قضايا بيئية كونية تمسّ كل البشرية في شمال الكرة الأرضية وجنوبها. هذا الطابع لا ينفي أن هناك مشكلات بيئية حادة خاصة بالجنوب مثل ازدياد تلوث التربة وتدهور

---

(٧) جون لانجون، «النفايات: فوضى من العفن،» **الثقافة العالمية**، السنة ٨، العدد ٤٥ (آذار/مارس ١٩٨٩).

(٨) المصدر نفسه، ص ١٥٠.

الإنتاج الحيوي للأرض الزراعية وبروز ظاهرة التصحر التي تحوّلت مؤخراً إلى واحدة من المشكلات البيئية العالمية المقلقة، وبخاصة أن ٦ ملايين هكتار من الأراضي الزراعية تتحول إلى صحراء سنوياً، كما أن حوالى ٩٠٠ مليون هكتار من الأراضي المنتجة مهدّدة بالتصحر في كل من أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا[٩]. لكن إضافة إلى هذه المشكلات البيئية، فإن الجنوب يواجه أيضاً مشكلة النمو السكاني الانفجاري الذي تحوّل إلى معضلة بيئية جديدة لها علاقة وثيقة بالاستنزاف المتواصل للموارد والازدحام غير الطبيعي في المدن والاتجاه نحو إبادة الغابات، بالإضافة إلى مضاعفة عدد الفقراء وتفاقم حالات الفقر الشديد الذي يعتبر من أشد أعداء البيئة على الإطلاق. لكن رغم حدة المشكلات البيئية في الجنوب، فإن هذه المشكلات، على عكس المشكلات البيئية في الشمال، محدودة بحدود الجنوب.

لقد بدأت الخلافات البيئية تتفاقم بين الشمال والجنوب وتحوّلت القضايا البيئية المعاصرة إلى ميدان جديد للصراع بين الشمال الغني والجنوب الفقير. فالجنوب يتهم الشمال أنه هو المسؤول عن التدهور البيئي العالمي ويطالبه بتحمّل مسؤوليته التاريخية ووضع الضوابط لاستهلاكه المفرط للطاقة واستنزافه العميق للموارد الطبيعية. في مقابل ذلك، فإن الشمال يطالب الجنوب بالحدّ من التكاثر السكاني الذي يزيد من الضغط على موارد الحياة. لقد أوضحت **قمة الأرض** عمق الفجوة بين الشمال والجنوب تجاه الهموم البيئية العالمية التي كان يعتقد ويتوقع أنها ستساهم في تقارب الشمال والجنوب. لكن **قمة الأرض** أيضاً أوضحت التفاوت الحاد في الإدراك والوعي والالتزام تجاه القضايا البيئية وكيفية التعامل مع التدهور البيئي العالمي.

إن التفاوت الحاد بين الشمال والجنوب في الإدراك والوعي وفي كيفية التعامل مع القضايا البيئية، الذي برز بشكل واضح خلال **قمة الأرض** هو امتداد طبيعي للصراع التاريخي ويعكس عمق الشك القائم بين الدول المهيمنة والغنية في الشمال والدول النامية والتابعة في الجنوب. لقد حاولت **قمة الأرض** تجاوز الإرث الاستعماري وإيجاد أرضية بيئية مشتركة والارتقاء بالوعي البيئي الإنساني الذي يبدو أنه قد تجاوز مرحلة التأسيس ويمر حالياً بمرحلة جديدة ومتقدمة. وأكدت **قمة الأرض** أنه لم يعد يكفي الآن مجرد إدراك القضايا البيئية العالمية وفهمها ووعيها، إذ إن ما هو أهم من ذلك هو فهم المسببات العميقة للتدهور البيئي الراهن ووعيها. لقد نقلت **قمة الأرض** الوعي البيئي العالمي من مرحلة التركيز على الظواهر البيئية إلى مرحلة البحث

---

(٩) لمزيد من التفاصيل حول أبعاد أزمة التصحر وبخاصة التصحر في الوطن العربي، انظر: محمد رضوان خولي، **التصحر في الوطن العربي: انتهاك الصحراء للأرض عائق في وجه الإنماء العربي**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠).

عن العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المسؤولة عن خلق الأزمات البيئية واستمرار التلوث والاستنزاف المتزايد الذي تتعرض له البيئة. إن المشكلات البيئية أصبحت واضحة كل الوضوح، لكن ما هو أقل وضوحاً الأسباب البنيوية وبخاصة العلاقة المعقدة بين البيئة من ناحية، والتنمية من ناحية أخرى.

ثانياً: التنمية والمأزق التنموي العالمي

لقد أكدت قمة الأرض أن الأزمات التنموية العالمية هي أيضاً كالمشكلات البيئية العالمية عميقة، وأخذت تتفاقم بشكل ملحوظ خلال الـ ٢٠ سنة الأخيرة. فالفقر يزداد يوماً بعد يوم وعدد الفقراء يتزايد مع كل يوم جديد من أيام السنة. لقد ارتفع عدد فقراء العالم من ٤٠٠ مليون، عام ١٩٧٠ إلى ٨٠٠ مليون عام ١٩٨٠ وتجاوز الـ ١٠٠٠ مليون (مليار) نسمة عام ١٩٩٢. وفي كل يوم جديد يزداد عدد الأفراد الذين يعيشون في يأس قاتل وفي حالة دائمة من المجاعة وسوء التغذية. إن إجمالي عدد الذين يعيشون على حافة الموت قد تجاوز ٧٠٠ مليون نسمة، وأصبح هدف الفرد منهم هو مجرد البقاء بعد أن أصبحت الأغلبية في وضع صحي لا يسمح لها بأن تعيش حياة منتجة، بل أصبح البعض محروماً حتى من تحقيق قدراته الوراثية، ذلك الحق الطبيعي الذي يعطيه ظهور الإنسان على الأرض. كذلك، في كل يوم جديد، يزداد عدد الذين لا مأوى لهم وعدد الذين يعيشون في الأكواخ وبيوت الصفيح والذي يبلغ عددهم حالياً ٥٠٠ مليون نسمة، ويتوقع أن يرتفع العدد إلى الضعف بحلول عام ٢٠٠٠. كذلك، في كل يوم جديد من أيام السنة، يزداد عدد الأميين الذين لا يعرفون القراءة والكتابة والذين تجاوز عددهم ٢٠٠٠ مليون نسمة من بينهم ٦٠٠ مليون من المسلمين. وفي كل يوم جديد يزداد عدد الذين لا يحصلون على العناية الصحية وعدد الأطفال الذين لا يحصلون على التطعيم ضد الأمراض المعدية وعدد الذين لا يحصلون حتى على ماء صالح للشرب. إن هناك ٢٠٠٠ مليون نسمة في العالم لا يحصلون على ماء صالح للشرب ويستهلكون مياهاً ملوثة تؤدي إلى وفاة ٢٥ مليون طفل سنوياً وتعرّض ٨٠٠ مليون نسمة لمرض الملاريا وإصابة ٣٠٠ مليون آخرين بمرض البلهارسيا[١٠].

إن الإخفاق التنموي الأعظم يكمن في استمرار انقسام العالم إلى شمال غني يزداد غنى وجنوب فقير يزداد فقراً. إن العالم المعاصر منقسم بشكل حاد إلى دول قوية وأخرى ضعيفة. والعالم المعاصر منقسم أيضاً إلى دول مهيمنة وتملك كل وسائل الهيمنة ومقوماتها

---

(١٠) World Resources Institute, *World Resources, 1992-1993* (New York: Oxford University Press, 1992).

وتزداد هيمنة يوماً بعد يوم، ودول أخرى تابعة وتزداد تبعية وتخلفاً عن عصر العلم والثورات العلمية والتقانة مع مرور الوقت. إن أغنياء العالم يشكلون ربع سكان الأرض بيد أنهم يتمتعون بأكثر من ثلاثة أرباع خيراتها وثرواتها ويعيشون حالة متصاعدة من الرفاهية والنعيم. أما فقراء العالم الذين يشكلون ثلاثة أرباع البشرية، فإنهم يتقاسمون في ما بينهم أقل من ربع إجمالي الإنتاج والاستهلاك العالمي[١١].

إن تفوُّق الشمال على الجنوب أصبح الآن تفوقاً مطلقاً ويشمل مجالات الحياة كافة. فدول الشمال هي الدول الصناعية والمتقدمة والغنية، وهي الدول التي تتصدر العالم وتحدد شكل مستقبل البشرية جمعاء. ويبلغ إجمالي الناتج القومي للشمال ١٥ تريليون[١٢] دولار ويتحكم الشمال بـ ٩٠ بالمئة من الناتج الصناعي العالمي في حين يبلغ نصيب الجنوب بكل طاقاته وموارده وثقله السكاني واتساعه الجغرافي ١٠ بالمئة فقط من القيمة الصناعية المضافة في العالم. كذلك يحتفظ الشمال بحوالى ٨٤ بالمئة من إجمالي النشاط التجاري العالمي في حين تراجع نصيب الجنوب من التجارة الدولية إلى ١٦ بالمئة بعد أن كان ٢٠ بالمئة عام ١٩٧٠. من ناحية أخرى، فإن الشمال يستهلك سنوياً ١٢ ضعفاً مما يستهلكه الجنوب، كما أن متوسط دخل الفرد في الشمال أصبح الآن يساوي حوالى ٢٠ ضعفاً متوسط دخل الفرد في الجنوب. هذه الفجوة في متوسط دخل الفرد هي فجوة مركبة وتتضمن من بين أمور عديدة، فجوة في مستوى الرفاهية ومستوى السعادة والبؤس ومستوى إشباع الاحتياجات الأساسية للإنسان ومستوى الحصول على السعرات الحرارية والبروتين اليومي ومستويات الوفيات بين الرُّضَّع ومستوى عمر الفرد ومستوى الأمية[١٣]. وعند استعراض هذه المؤشرات الحيوية تتجلى بشكل واضح وعميق الأبعاد الحقيقية للفجوة الحضارية والحياتية بين الشمال والجنوب. إن العالم منقسم بشكل مثير بين أقلية متخمة ويصاب الكثير من أفرادها بالأمراض المترتبة على الإفراط في الاستهلاك وأكثرية بشرية ضائعة ومهمشة وتعيش حالة مزرية وتتعرض لأبشع أمراض سوء التغذية ونقص النمو والمجاعة التي تؤدي إلى الموت. يقول جان سان جور «إن التباين في الثروات بين النصف الشمالي والنصف الجنوبي للأرض يتناقض مع الوحدة الجوهرية للإنسانية وهو إدانة صارخة للضمير والأخلاق ويشكل تهديداً للحضارة الإنسانية»[١٤]. أما اللجنة الدولية الخاصة

---

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) التريليون يعادل ألف مليار دولار.

(١٣) عبد الخالق عبد الله، **العالم المعاصر والصراعات الدولية**، سلسلة عالم المعرفة؛ ١٣٣ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٩)، ص ١٤٨ ـ ١٥٦.

(١٤) جان سان جور، **ضرورة التعاون بين الشمال والجنوب** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٦)، ص ٢٧.

بالتنمية فإنها تحذر من أنه «لا يمكن للشمال والجنوب الاستمرار على ما هما عليه... فالفجوة بين الدولة الغنية والفقيرة من العمق بحيث يبدو الأغنياء والفقراء وكأنهم يتمون إلى عصور مختلفة أو أنهم لا ينتمون إلى عالم واحد»[١٥].

لقد كان عقد الثمانينيات بالذات عقداً حرجاً بالنسبة إلى دول حزام البؤس وبالنسبة إلى الجنوب بشكل عام. وأصبح المأزق التنموي العالمي خلال الثمانينيات حاداً وطويلاً ولا مثيل له وأعلنت دول عديدة الإفلاس وأصيبت بالانهيار. ويصف تقرير لجنة الجنوب عقد الثمانينيات «بأنه عقد ضائع بالنسبة للتنمية. فعدد كبير من الدول وصل به الحال إلى شفا السقوط. وكان حرمان الشعوب فيها حاداً وطويل الأمد. كما تعثرت الأمم في سعيها للتخلص من المصائب التي لا مثيل لها. وقد أدت الحيرة إلى اليأس عندما تردت الثقة في تلك الأقطار بقدرتها على تحقيق التنمية»[١٦].

كان المأزق التنموي الذي استمر خلال عقد الثمانينيات عنيفاً ومفاجئاً وليس له مثيل في شدته. وجاء هذا المأزق نتيجة عوامل عدة خارجة عن إرادة الدول النامية في الجنوب. فخلال هذا العقد حدث تباطؤ كبير في النشاط الاقتصادي في الدول الرأسمالية وارتفعت أسعار الفائدة العالمية تدريجياً إلى مستويات غير مسبوقة، الأمر الذي أدى إلى زيادة تكاليف خدمة الديون، وبالتالي إلى المزيد من الهبوط في أسعار السلع. وانعكس كل ذلك على الجنوب الذي أصبح يدفع أكثر فأكثر مقابل خدمة ديونه في حين أخذ يستلم أقل فأقل مقابل صادراته من السلع والمواد الأولية. لكن بالإضافة إلى هبوط الأسعار وارتفاع أسعار الفائدة، واجه الجنوب انخفاضاً حاداً في القروض التي تقرضها المصارف التجارية الدولية، وحدث انخفاض مماثل في التدفقات المالية الأخرى من الشمال إلى الجنوب وذلك اعتباراً من عام ١٩٨٢ الذي كان البداية الحقيقية لتفجر أزمة الديون. كانت لأزمة الديون نتائج خطيرة بالنسبة إلى مسيرة التنمية في الجنوب. فخلال عقد الثمانينيات حدث ارتفاع مستمر في الحجم الأصلي للديون وارتفاع مستمر في حجم الفوائد المترتبة على هذه الديون وارتفاع مستمر في عدد دول الجنوب المدينة للشمال وارتفاع غير متوقع في عدد دول الجنوب التي بلغت طور عدم القدرة على تسديد الديون أو تسديد أرباحها. ورغم كل ما كان يدفعه الجنوب من فوائد، فإن الحجم الكلي للديون لم يعد ينخفض، بل اتضح أن ما دفعه الجنوب في شكل فوائد خلال عقد الثمانينيات تجاوز بمرات الحجم الأصلي للديون. كما اتضح أن الجنوب قد بلغ خلال عقد الثمانينيات طوراً أصبح يضطر فيه للاستدانة لمجرد دفع

(١٥) Willy Brandt, *North-South* (Cambridge: MIT Press, 1980), p. 299.

(١٦) لجنة الجنوب، التحدي أمام الجنوب: تقرير لجنة الجنوب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ١٧.

فوائد ديونه السابقة. وهذا بالضبط ما أخذ يُعرف بفخ الديون الذي تم اصطياد الجنوب فيه والذي تحول إلى حلقة مفرغة يستطيع من خلالها الشمال التحكم في اقتصادات الجنوب وفرض هيمنته والتحكم في مصيره ومستقبله[17]. لقد أكدت أزمة الديون المتراكمة على الجنوب التي تجاوز التريليون دولار عام ١٩٩٠، أن العلاقات المالية والتجارية بين الشمال والجنوب هي علاقات غير صحية وضارة ولا تخدم سوى الشمال الغني والمهيمن. فالديون أصبحت نوعاً من القيود التي تعيق النمو في الجنوب وتوجه اقتصاداته لخدمة الآخرين في الشمال. لذلك لم تعد الديون مظهراً من مظاهر الاستعمار الجديد، بل هي جوهر نمط الإنتاج العبودي الجديد، حيث أصبح الشمال يتعامل مع شعوب الجنوب الكادحة كعبيد ينبغي لهم خدمة احتياجات ومتطلبات الأسياد في الشمال الذين يزدادون غنى ورفاهية من واقع عمل وتعب وشقاء الشعوب المقهورة في الجنوب[18].

أدى المأزق التنموي العميق خلال الثمانينيات إلى إجراء مراجعات فكرية ونقدية شاملة لمجمل الأطروحات والمقولات النظرية التنموية السائدة. فالمأزق التنموي أثبت إخفاق الفكر التنموي وعدم جدواه وفشله في صياغة استراتيجيا واقعية تحقق التنمية للغالبية العظمى من البشرية التي تسمع بالتنمية وتحلم بالتنمية وتتحدث عن التنمية، بيد أنها تعيش واقع التخلف والتبعية ولا تجد سوى استمرار تعثر مسارات التنمية وتفاقم معاناة الشعوب الفقيرة واتساع الفجوة الحياتية والمعيشية القائمة بين الشمال والجنوب[19].

بيد أن المفارقة التي لا بد من الإشارة إليها هي أن هذا الفكر التنموي الذي برز خلال عقد الثمانينيات حصل على تأييد غير متوقع من بعض القوى الوطنية والراديكالية في الدول النامية. لقد انطلقت هذه القوى الوطنية من منطلق أن الوقت قد حان لتحجيم دور الدولة وتقزيمه في المجتمعات النامية. لقد تحولت الدولة في هذه المجتمعات إلى قوة غير مقيدة وتزايدت تدخلاتها المشروعة وغير المشروعة في المجتمع وأصبحت تتحكم في موارد طبيعية هائلة واكتسبت استقلالية تامة ومطلقة عن إرادة المجتمع، بل إن الدولة قد أصبحت قوة أكبر من المجتمع نفسه وأحياناً مضاداً

---

(١٧) رمزي زكي: **التاريخ النقدي للتخلف: دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكوّن التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث**، سلسلة عالم المعرفة؛ ١١٨ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٧)، و«أزمة الديون العالمية والامبريالية الجديدة،» **السياسة الدولية**، العدد ٨٥ (تموز/يوليو ١٩٨٦).

(١٨) عبد الله عبد الدائم، «البرابرة الجدد: هل يغدو أبناء العالم الثالث البرابرة الجدد في النظام الدولي الجديد؟» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٠ (حزيران/يونيو ١٩٩٢).

(١٩) عبد الخالق عبد الله، «تدريس مادة التنمية والتنمية السياسية في جامعات الوطن العربي،» **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العددان ٥ ـ ٦ (نيسان/أبريل ١٩٩٢).

لطموحاته. لقد أدى هذا الخلل في علاقة الدولة بالمجتمع إلى بروز ظاهرة الدولة السلطوية التي لم تعد تحترم حقوق الإنسان أو تلتزم بحرياته الأساسية. من هذا المنطلق، وكمحاولة جديدة لإعادة الدولة إلى وضعها الحقيقي فإنهم يرون أنه لا بد من تشجيع القطاع الخاص وتوسيع دوره. كما لا بد في المقابل من تفكيك القطاع العام الذي هو أهم مصدر من مصادر قوة الدولة السلطوية[٢٠].

ربما كان تيار التخصيص هو أهم وأبرز التيارات التنموية الجديدة، بيد أنه رغم أهميته وسعة انتشاره، ليس هو التيار التنموي الوحيد الذي برز خلال عقد الثمانينيات. فإضافة إلى التخصيص، برز أيضاً تيار تنموي يدعو إلى أن تكون التنمية منسجمة أساساً مع ثقافة المجتمع ومتوافقة مع معتقداته وقيمه. إن تعثّر البرامج التنموية السابقة يعود إلى تجاهلها البعد الثقافي. من أجل تصحيح ذلك، فإن المطلوب وضع القيم الثقافية في مكان الصدارة ضمن عملية التنمية. لقد أظهرت التجارب العملية أن أي استراتيجيا تنموية تسقط من حساباتها البعد الثقافي تكون عرضة لتوليد الاغتراب الحضاري والشقاق الاجتماعي واللامبالاة وحتى العداء لمجهودات التنمية. وعليه، لا يمكن لأي مشروع إنمائي أن يحقق أهدافه وأن يكون جديراً بالاحترام إذا تغاضى عن قيم السكان أو جاء مناقضاً ومتعالياً عليها. إن المطلوب خلال المرحلة التنموية القادمة الاهتمام بالخصوصية الحضارية والمحافظة على الهوية الثقافية وتأكيد الشخصية الوطنية[٢١].

لكن لم يعد يكفي الآن أن تكون التنمية منسجمة مع ثقافة الناس ومع قيم المجتمع ومعتقداته، بل إنه قد برز مع نهاية الثمانينيات تيار تنموي يدعو أيضاً إلى **أن تكون التنمية منسجمة مع البيئة والاعتبارات البيئية**. لقد أسقطت أدبيات التنمية التقليدية البيئة وتعاملت معها كمجرد وسيلة لتحقيق التنمية. كذلك كانت هذه الأدبيات تنظر إلى التنمية نظرة اقتصادية وأحياناً سياسية واجتماعية وثقافية لكنها لم تنظر قط إلى التنمية نظرة بيئية وطبيعية. لقد فصلت هذه الأدبيات بين ما هو طبيعي وما هو اجتماعي وتم تجاهل البعد الطبيعي والبيئي في التنمية، وهو البعد الذي اتضح الآن عمق حضوره وتأثيره في مجمل مسارات التنمية والحياة. إن العالم يكتشف الآن أن النظام البيئي له تأثيره الحاسم في النظام الاجتماعي ككل وربما كان هذا التأثير أكثر وضوحاً اليوم من أي وقت مضى.

---

(٢٠) علي نصار، **الدولة ودورها في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي** (بيروت: دار الرازي، ١٩٩١). ولمزيد من التفاصيل حول الدولة التسلطية، انظر: خلدون حسن النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١).

(٢١) «العقد العالمي للتنمية الثقافية، ١٩٨٨ ـ ١٩٩٧،» **الثقافة العالمية**، السنة ٧، العدد ٣٩ (آذار/مارس ١٩٨٨)، ص ٧ ـ ٢٠.

لقد بدأت الكتابات التنموية الجديدة تؤكد أن الإيكولوجيا هي أكثر تحكماً في التنمية من الإيديولوجيا وأن البيئة ليست وسيلة لتحقيق التنمية بل هي غاية في حد ذاتها، ولربما كانت التنمية في النهاية السعي من أجل تطوير البيئة وإغنائها[٢٢]. إن التنمية، لكي تكون تنمية ناجحة، لا بد أن تكون منسجمة مع البيئة. هذه التنمية المنسجمة مع شروط وضوابط البيئة هي التنمية المستديمة.

ثالثاً: التنمية المستديمة

إن التنمية المستديمة أقدم من قمة الأرض. فالمفهوم برز أول ما برز خلال مؤتمر استكهولم حول البيئة الإنسانية عام ١٩٧٢ الذي ناقش للمرة الأولى القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم. وتم الإعلان عن أن الفقر وغياب التنمية هما من أشد أعداء البيئة. من ناحية أخرى انتقد مؤتمر استكهولم الدول والحكومات التي لا زالت تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية. وأشارت وثائق المؤتمر إلى ضرورة وضع الاعتبارات البيئية ضمن السياسات التنموية وإلى ضرورة استخدام الموارد الطبيعية بأسلوب يضمن بقاءها واستمرارها للأجيال القادمة. ثم حاولت الندوات والمؤتمرات العلمية والحلقات الدراسية العديدة التي انبثقت عن مؤتمر استكهولم تطوير هذه المضامين الأولية للتنمية المستديمة، وذلك من خلال دراسة العلاقة المعقدة والمتداخلة بين البيئة والتنمية. وتم خلال عقد السبعينيات تنظيم سلسلة من هذه الندوات التي كانت تتوصل باستمرار إلى قناعة بأن التنمية والبيئة هما عمليتان متلازمتان ولا يمكن الفصل بينهما، كما لا يمكن الفصل بين أهدافهما. ذلك أنه إذا كانت البيئة هي الظروف المحيطة بالإنسان، فإن التنمية هي سعي الإنسان إلى تطوير ظروفه الطبيعية والحياتية عموماً[٢٣].

ظلت التنمية المستديمة خلال عقد السبعينيات غامضة ومقتصرة على الندوات العلمية المغلقة التي كانت تحاول أن تجد تعريفاً مقبولاً لهذا المفهوم. كان الجميع يتساءل إن كان بالإمكان تحقيق تنمية منسجمة مع متطلبات البيئة، وإن كان بالإمكان التخطيط لتنمية اقتصادية غير ضارة بالبيئة ولا تضع في الوقت نفسه قيوداً غير مقبولة على طموحات الإنسان المشروعة لتحقيق التقدم والرقي والنمو الاجتماعي والاقتصادي. كان الجميع يتساءل إن كان بالإمكان أن تكون التنمية مستمرة ومتواصلة

(٢٢) Christian Geerling, «Ecology and Environment: An Attempt to Synthesize,» *Environmental Conservation*, vol. 13, no. 3 (1986).

(٢٣) Margaret Biswas, «Complementarity between Environment and Development Process,» *Environmental Conservation*, vol. 11, no. 1 (1984), pp. 35-44.

ولا نهائية. بمعنى آخر كان السؤال هو هل هدف الاستدامة هدف عملي وواقعي؟ كان الاعتقاد السائد خلال هذه المرحلة الأولى هو أن التنمية المستديمة ليست سوى إطار عام للاسترشاد من أجل خلق توازن بين النشاط الاقتصادي والتنموي والنظام البيئي والطبيعي. لكن مع بداية عقد الثمانينيات أخذ البعض يطرح التنمية المستديمة كنموذج تنموي بديل، لذلك أخذ المفهوم معاني جديدة وراح يستأثر باهتمام علمي وفكري متجدد. برز هذا الاهتمام الجديد بالمفهوم في تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية الذي خُصّص بأكمله للتنمية المستديمة. ففي هذا التقرير الذي صدر عام ١٩٨١ تحت عنوان **الاستراتيجيا الدولية للمحافظة على البيئة** تم للمرة الأولى وضع تعريف محدد للتنمية المستديمة، وتم أيضاً توضيح أهم مقوماتها وشروطها. التنمية المستديمة، وكما جاء في هذا التقرير، هي السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة وإمكاناته. لقد تأثر تعريف التنمية المستديمة الوارد في هذا التقرير بالاستعمال المكثف لمفهوم الاستدامة في الزراعة، إذ أخذ التقرير يكرر على ضرورة المحافظة على خصوبة الأرض الزراعية والسعي من أجل الإبقاء على هذه الخصوبة ومراعاة حدودها وتنوعها[٢٤].

لكن رغم أهمية ما جاء في تقرير استراتيجية المحافظة على الموارد الطبيعية، فإن مفهوم التنمية المستديمة وجد أكبر سند له في كتاب **مستقبلنا المشترك** الصادر عام ١٩٨٧ كجزء من التقرير النهائي للجنة العالمية للبيئة والتنمية[٢٥]. إن صدور كتاب **مستقبلنا المشترك** هو بمثابة الولادة الحقيقية لمفهوم التنمية المستديمة. فالتقرير هو الأول من نوعه الذي يعلن أن التنمية المستديمة هي قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ما هي قضية تنموية وبيئية، وهي قضية مصيرية ومستقبلية بقدر ما هي قضية تتطلب اهتمام الحاضر أفراداً ومؤسسات وحكومات. لقد أوضح تقرير **مستقبلنا المشترك** أن كل الأنماط التنموية السائدة في الشمال والجنوب، في الدول الصناعية المتقدمة والدول المتخلفة اقتصادياً، لا تحقق حالياً شرط الاستدامة. وحتى لو كانت هذه الأنماط التنموية تبدو ناجحة بمقاييس الحاضر، فإنها تبدو عاجزة وضارة بمقاييس المستقبل لأنها تتم على حساب استهلاك الرصيد الطبيعي للأجيال القادمة واستنزافه.

لكن مهما كان أصل المفهوم وتاريخ ميلاده، فإن التنمية المستديمة قد أصبحت الآن واسعة التداول ومتعددة الاستخدامات ومتنوعة المعاني وغنية بالمضامين المختلفة

---

(٢٤) C. A. Tisdell, «Sustainable Development: Different Perspectives,» *World Development*, vol. 16, no. 3 (1988), pp. 373-384.

(٢٥) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، إعداد، **مستقبلنا المشترك**، ترجمة محمد كامل عارف؛ مراجعة علي حسين حجاج، سلسلة عالم المعرفة؛ ١٤٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٩).

والمتداخلة. وقد أصبحت تعني أموراً مختلفة لشرائح مختلفة، وذلك اعتماداً على ما يُعتقد أنه العنصر المهم والأهم في تحديد تعريف للمفهوم. فهناك من يركز على أن عنصر البيئة هو أهم عناصر التنمية المستديمة حيث كانت البيئة والاعتبارات البيئية مهملة ومغيبة ليس في التخطيط التنموي فحسب بل وفي التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ككل. وهناك من يركز على عنصر الموارد الطبيعية وكيفية إدارتها وتعظيم الفائدة من استخدامها والأساليب الممكنة للإبقاء والمحافظة عليها، وذلك كأهم ما توحي إليه التنمية المستديمة. كما أن هناك من يعتقد أن الجوهر بالنسبة إلى التنمية المستديمة هو التفكير في المستقبل وفي مصير الأجيال القادمة. إن عنصر الوقت والمستقبل هو أهم ما يميز التنمية المستديمة، بعكس المفاهيم التنموية السابقة التي تتجاهل البعد المستقبلي وتتغاضى عن احتياجات الأجيال القادمة، وذلك من منطلق أن الأجيال القادمة سوف تتولى تدبير أمورها كما يتدبر الجيل الراهن شؤونه[٢٦]. ثم إن هناك من يعتقد أن الجوهر بالنسبة إلى التنمية المستديمة هو عنصر المشاركة في إدارة التنمية وبخاصة التنمية على الصعيد المحلي. إن التنمية المستديمة هي أساساً التنمية التي تتم على الصعيد المحلي، بعكس النماذج التنموية الراهنة التي تخطّط وتنفّذ وتدير المشاريع والبرامج التنموية على الصعيد الوطني وأحياناً على الصعيد العالمي من قِبَل المؤسسات والدوائر الاقتصادية والسياسية الدولية. التنمية، لكي تكون تنمية مستديمة، فإن من الضروري أن تتم على الصعيد المحلي انطلاقاً من خصوصيات كل تجمع وبمشاركة فعالة من الأفراد الذين عليهم أن يحددوا مصيرهم ومستقبلهم التنموي بأقل قدر من التدخل من قبل المؤسسات السياسية والاقتصادية الوطنية والعالمية البعيدة عن فهم الهموم المحلية والآنية وإدراكها. ثم هناك عنصر السكان حيث يؤكد البعض أن الأساس بالنسبة إلى التنمية المستديمة هو الموازنة بين موارد الأرض المتناقصة والعدد المتزايد من السكان في العالم. إن أكثر ما يشغل المهتمين بالتنمية المستديمة هو النمو الانفجاري للسكان وما يشكله من ضغط واستنزاف لموارد الأرض المحدودة. إن التنمية المستديمة هي السعي من أجل تحقيق نمو سكاني عالمي ثابت ومستقر. من دون ذلك لا يمكن تحقيق التنمية المستديمة التي تبدو مستحيلة في ظل استمرار النمو السكاني العالمي الراهن الذي سيزيد الطلب على الغذاء وعلى الطاقة وعلى سائر المتطلبات الحياتية الأخرى، كما سيؤدي إلى ازدحام المدن وإلى المزيد من التلوث وسيعمق حتماً التوجه الراهن نحو إبادة الغابات وتزايد حجم النفايات. ورغم أن النمو السكاني في حد ذاته ليس المصدر الوحيد للتدهور البيئي، ورغم أن الإنسان ليس هو المسؤول الوحيد عما تشهده الأرض من إجهاد - رغم كل ذلك - فإن القضية السكانية تبدو محورية وارتكازية بالنسبة إلى معظم الحديث عن التنمية المستديمة في

(٢٦) David Pearce, *Sustainable Development* (London: Edward Elgar, 1990).

العالم. ويرتبط بهذا البعد السكاني عنصر الفقر وتزايد عدد الفقراء في العالم. إن هدف التنمية المستديمة المباشر هو القضاء على الفقر الذي يزداد كماً ونوعاً. وأخيراً تبرز الطاقة والاستهلاك العالمي الراهن من الطاقة كبعد مهم من أبعاد التنمية المستديمة. فالتنمية المستديمة هي تلك التنمية التي تقلل من الاعتماد على الاستهلاك العالمي الراهن من الوقود الحفري وتؤدي في النهاية إلى استبداله كلياً بمصادر أخرى للطاقة تكون أقل تلويثاً للحياة. لا يمكن للتنمية أن تكون تنمية مستديمة إذا استمر العالم في إنتاج ما مجموعه ١٠ مليارات طن من غاز ثاني أكسيد الكربون سنوياً. إن المطلوب الانتقال إلى مرحلة الطاقة المستديمة التي لا تتسبب في تلوث البيئة وتكون في العموم أقل كلفة من المصادر الراهنة للطاقة[٢٧].

إن هذه الاستخدامات المتعددة للتنمية المستديمة ليست سوى انعكاس للتسيّس والأدلجة السريعة لهذا المفهوم الذي لا زال حديث الولادة. إن حداثة المفهوم لم تمنع من بروز تيارات إيديولوجية تحاول استقطاب التنمية المستديمة وتوظيفها توظيفاً سياسياً وإيديولوجياً. فالتيار المحافظ والرسمي يودّ حصر التنمية المستديمة ضمن إطار الاستعمار الاقتصادي والإداري الضيق. فالتنمية المستديمة كما تودها الدوائر السياسية والاقتصادية الحاكمة التي أظهرت حماساً مثيراً للمفهوم ليست سوى السعي من أجل تحسين ظروف الإنتاج وزيادة كفاءة استخدام الموارد الحياتية الحيوية. إن كل ما تعنيه التنمية المستديمة بالنسبة إلى هذه الشرائح المهيمنة هو الارتقاء بالوعي الإداري البيئي وإدخال تقانات جديدة تكون أكثر توافقاً مع الطبيعة وأكثر انسجاماً مع الاعتبارات البيئية دون أن يؤدي كل ذلك إلى التشكيك في صلاحية النموذج الاقتصادي الرأسمالي الصناعي[٢٨]. إن هذا التيار المحافظ يودّ الالتفاف على المضمون النقدي للتنمية المستديمة ويتجاهل العلاقة الوثيقة بين التدهور البيئي العالمي وبروز النظام الرأسمالي وتوسعه على الصعيد العالمي. فالتدهور البيئي الراهن ليس سوى نتيجة واحدة من النتائج السلبية العميقة للنظام الرأسمالي العالمي الذي كان ولا زال يستنزف الموارد الطبيعية ويجهد البيئة ويضرّ بالحياة بأسلوب غير مسبوق في التاريخ. ولا يكمن الحل في إدخال تقانات جديدة، كما أن التنمية المستديمة لا تعني مجرد إدارة حميدة ورشيدة للبيئة والتنمية. إن التيار المحافظ يحاول الآن توظيف التنمية المستديمة من أجل إخفاء عيوب النظام الرأسمالي العالمي ونواقصه وتناقضه الحاد مع البيئة وإساءته التاريخية للطبيعة التي تعرضت لأكبر قدر من الأضرار والدمار خلال الـ ٢٠٠ سنة الأخيرة من الحضارة الرأسمالية.

---

(٢٧) Mostafa Tolba, *Earth and Us* (London: Butterworth, 1991).

(٢٨) Stephen Schmidheiny, *Changing Course* (Cambridge: MIT Press, 1992).

لقد برزت كتابات عديدة تعبر عن هذا التيار الاقتصادي المحافظ للتنمية المستديمة، وربما كان أهم وأبرز من ساهم في هذا الصدد هو إدوارد باربير الذي يعتبر أول من استخدم مفهوم التنمية الاقتصادية المستديمة[٢٩]. يعتقد باربير أن التنمية المستديمة هي أهم تطور في الفكر التنموي الحديث وأبرز إضافة إلى أدبيات التنمية خلال العقود الأخيرة. ويعترف باربير بصعوبة تعريف المفهوم رغم أنه قد أصبح من الممكن الآن تحديد أكثر السمات المميزة للتنمية المستديمة. ويعدد باربير أربع سمات أساسية للتنمية المستديمة، هي: ١ ـ التنمية المستديمة تختلف عن التنمية بشكل عام في كونها أشد تداخلاً وأكثر تعقيداً وبخاصة في ما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية، ٢ ـ التنمية المستديمة تتوجه أساساً إلى تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقراً في المجتمع وتسعى إلى الحد من تفاقم الفقر في العالم، ٣ ـ للتنمية المستديمة بُعد نوعي يتعلق بتطوير الجوانب الروحية والثقافية والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات، ٤ ـ لا يمكن في حالة التنمية المستديمة فصل عناصرها وقياس مؤشراتها لشدة تداخل الأبعاد الكمية والنوعية. ويحاول باربير أن يطور إطاراً نظرياً جديداً لاستيعاب التنمية المستديمة. ويقترح أن الأساس بالنسبة إلى هذا الإطار النظري هو المقايضات العديدة التي تتم بين النظام البيئي والنظام الاقتصادي والنظام الاجتماعي. فالنظام البيئي يتكون من الموارد الطبيعية ويسعى من أجل الإبقاء على عناصر الحياة الأساسية كما يحافظ على التنوع الحيوي للكائنات والمخلوقات على الكرة الأرضية. أما النظام الاقتصادي، فإنه يتجه أساساً نحو تلبية الحاجات والمتطلبات المادية للإنسان عبر شبكة معقدة من الإنتاج والاستهلاك. أما النظام الاجتماعي، فإنه يهدف إلى الإبقاء على التنوع الحضاري والثقافي ويحقق العدل الاجتماعي من خلال المشاركة الفعالة في الحياة العامة. إن التنمية المستديمة بالنسبة إلى باربير هي التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو والارتقاء في كل نظام من هذه الأنظمة الثلاثة، دون أن يؤثر التطور في أي نظام سلباً على الأنظمة الأخرى. إن ميزة التنمية المستديمة هي أنها توفق بين العنصر البيئي والطبيعي من ناحية، والعنصر الاجتماعي والاقتصادي من ناحية أخرى. ويعتقد باربير أن النماذج التنموية السائدة تحرص على النمو الاقتصادي فقط وهو النمو الذي يتمّ على حساب الأنظمة الأخرى وبخاصة النظام البيئي. من هنا يعرف باربير التنمية المستديمة بأنها ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة[٣٠]. لذلك يؤكد باربير أن النموذج التنموي الصناعي

---

(٢٩) Edward Barbier, «The Concept of Sustainable Economic Development,» *Environmental Conservation*, vol. 14, no. 2 (1987), pp. 101-110.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٠٤.

الرأسمالي يمكن أن يكون مستديماً لو حقق هذا التوازن الدقيق بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للإنسان.

يحاول هذا التيار المحافظ احتواء التنمية المستديمة ويخشى تحوُّلها إلى تيار راديكالي ونقدي ومعادٍ للرأسمالية. إن أكثر من يعبّر عن هذا التيار البيئي النقدي هو مايكل ريدكليفت الذي صدر له العديد من المؤلفات والكتب وربما كان أهمها وأبرزها كتاب **التنمية المستديمة: الكشف عن التناقضات**. هذا الكتاب يشكل إضافة مهمة، ويعتبر واحداً من أهم المراجع في الأدبيات المتزايدة حول التنمية المستديمة. يوظف ريدكليفت تحليل الاقتصاد السياسي البنيوي لدراسة العلاقة بين بروز النظام الرأسمالي العالمي وتطوره والتدهور البيئي العالمي المستمر. ويستعرض ريدكليفت بيانات تاريخية وحديثة حول النشاط الإنتاجي والاستهلاكي العالمي والأزمات البيئية العالمية، كما يستعرض حالات تنموية محددة ومشاريع اقتصادية على الصعيدين المحلي والعالمي ليتوصل إلى نتيجة أن النظام الرأسمالي العالمي، بالرغم من كل ما جلبه من تحوّلات عميقة في السلوك الإنساني، هو نظام غير مستديم. يقول ريدكليفت: لا يمكن للاستدامة أن تتحقق للحياة في ظل التدويل الذي فرضه النظام الرأسمالي على الإنتاج والاستهلاك العالمي. إن الأنماط التنموية المتقدمة والمتأخرة في الشمال والجنوب التي أفرزها النظام الرأسمالي في سياق تطوره التاريخي هي أنماط تنموية غير مستديمة. ويوضح كتاب ريدكليفت عمق التناقض القائم بين النشاط الاقتصادي الرأسمالي وقوى السوق والاقتصاد الحر من ناحية، والبيئة ومواردها وحدودها من ناحية أخرى. ويضيف ريدكليفت أن مصالح الشركات الرأسمالية الاحتكارية متعارضة ومتناقضة مع مصالح الإنسانية في الإبقاء على بيئة صحية ونظام بيئي متوازن وقادر على التجدد. كما يؤكد ريدكليفت أن النظام الرأسمالي العالمي هو بمثابة قيد بنيوي يحدّ من السعي إلى تحقيق التنمية المستديمة، لأنه يقوم أساساً على مبدأ استنزاف الموارد الطبيعية وعلى مبدأ تطويع البيئة وتوظيفها من أجل تعظيم الأرباح والعوائد المالية. لذلك يميل ريدكليفت إلى الاعتقاد أن التنمية الرأسمالية الصناعية الحديثة لا يمكن أن تكون تنمية مستديمة وبخاصة بالنسبة إلى الدول النامية في الجنوب التي تدفع حالياً ثمناً بيئياً عظيماً نتيجة احتوائها في النظام الرأسمالي العالمي وارتباطها الشديد باقتصادات الدول الصناعية. إن التنمية المستديمة الوحيدة بالنسبة إلى ريدكليفت هي التنمية الزراعية. هذه التنمية هي الوحيدة التي لا تلوث البيئة ولا تستنزفها ولا تجهدها، بل هي الوحيدة التي تغني الطبيعة وتبقي على خصوبتها المتواصلة والمتجددة.

طبعاً لا يقتصر الأمر حالياً على الاستخدامات المختلفة للتنمية المستديمة، كما لم يعد الأمر يقتصر على التسييس المتزايد والاستقطاب الإيديولوجي الحاد للمفهوم، ذلك أن التنمية المستديمة، إضافة إلى كل ذلك، أخذت تعاني تزاحماً شديداً في التعريفات

والمعاني المتداخلة والمتضاربة بعضها مع بعض والتي أفقدت المفهوم تركيزه ووضوحه. لم تعد المشكلة بالنسبة إلى التنمية المستديمة تكمن في غياب التعريف، وإنما المشكلة هي تعدد التعريفات وتنوعها. لقد برزت فجأة جملة من التعريفات الأحادية للتنمية المستديمة مثل أن التنمية المستديمة هي التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار. والتنمية المستديمة هي التنمية التي لا تتعارض مع البيئة. والتنمية المستديمة هي التنمية التي تضع نهاية لعقلية لانهائية الموارد الطبيعية. هذه التعريفات الأحادية والمبسطة هي أقرب إلى الشعارات، وتفتقد العمق النظري والتحليلي. لكن بالإضافة إلى هذه التعريفات الأحادية هناك جملة من التعريفات المعقدة والشمولية مثل أن التنمية المستديمة هي التنمية التي لا تؤدي مع مرور الزمن إلى تناقص الرأسمال البشري والطبيعي والبيئي على الصعيد المحلي والعالمي، أو أن التنمية المستديمة هي التنمية التي تقوم أساساً على وضع حوافز تقلل من التلوث وتقلل من حجم النفايات والمخلفات وتقلل من حجم الاستهلاك الراهن للطاقة وتضع ضرائب تحدّ من الإسراف في استهلاك الماء والهواء والموارد الحيوية الأخرى. التنمية المستديمة هي التنمية التي تدعو إلى التفكير النقدي في واقع الحياة ومستقبل الكرة الأرضية. هذه التعريفات الشمولية تعاني هي الأخرى من التعميم المفرط وتثير تساؤلات مشروعة حول واقعية التنمية المستديمة، وهي في كل الأحوال تعريفات تخلط بين التنمية المستديمة من ناحية، ومتطلباتها وشروطها من ناحية أخرى.

إن هذا الخلط بين التعريف والشروط والمتطلبات هو أكثر ما يميز أدبيات التنمية المستديمة في المرحلة الراهنة. لقد حاول تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام ١٩٩٢[٣١] والذي خصص بأكمله لموضوع التنمية المستديمة توضيح هذا الخلط وذلك من خلال إجراء مسح شامل لأهم تعريفات هذا المفهوم. واستطاع التقرير حصر ٢٠ تعريفاً واسع التداول للتنمية المستديمة. وقد حاول التقرير توزيع هذه التعريفات إلى أربع مجموعات هي التعريفات الاقتصادية والتعريفات البيئية والتعريفات الاجتماعية/ الإنسانية والتعريفات التقنية/ الإدارية. فاقتصادياً، وبالنسبة إلى الدول الصناعية في الشمال، فإن التنمية المستديمة تعني إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة وامتناعها عن تصدير نموذجها التنموي الصناعي عالمياً. أما بالنسبة إلى الدول الفقيرة والتابعة، فالتنمية المستديمة تعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقراً في الجنوب. أما على الصعيد الإنساني والاجتماعي، فإن التنمية المستديمة تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد على

---

(٣١) World Resources Institute, *World Resources, 1992-1993*.

المدن، وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف وتحقيق قدر أكبر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية. أما على الصعيد البيئي، فالتنمية المستديمة هي تلك التنمية التي تحمي الموارد الطبيعية وبخاصة الزراعية والحيوانية. إن التنمية المستديمة هي الاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية في العالم وبما يؤدي إلى مضاعفة المساحات الخضراء على الكرة الأرضية. أما على الصعيد التقاني، فإن التنمية المستديمة هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر من الصناعات والتقانات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالأوزون. يقول تقرير الموارد الطبيعية إن القاسم المشترك لهذه التعريفات الاقتصادية والبيئية والإنسانية والتقانية هو أن التنمية، لكي تكون تنمية مستديمة، يجب **أولاً** أن لا تتجاهل الضوابط والمحددات البيئية، **وثانياً** لا تؤدي إلى دمار الموارد الطبيعية واستنزافها، **وثالثاً** تطور الموارد البشرية، **ورابعاً** تحدث **تحولات في القاعدة الصناعية والتقانية السائدة**[٣٢].

لقد انتقد البعض تقرير مستقبلنا المشترك لأنه يقدم حلاً تقليدياً للمأزق البيئي والتنموي العالمي. ففي الوقت الذي يقدم فيه التقرير توصيفاً نقدياً عميقاً للمشكلات البيئية والتنموية، فإن التقرير يدعو العالم إلى البدء بعصر جديد من النمو الاقتصادي. ويقول الكتاب في هذا السياق إنه أصبح «من الضروري تجديد حيوية النمو الاقتصادي العالمي الشامل. وهذا يعني بصورة عملية زيادة سرعة النمو الاقتصادي في كل من البلدان الصناعية والنامية»[٣٣]. لكن النمو الاقتصادي السريع وبخاصة في الدول الصناعية هو السبب المباشر لكل التدهور البيئي العالمي. كيف يمكن الكتاب أن يوفق بين الادعاء بأن النمو الاقتصادي والصناعي مسؤول عن الأزمات البيئية ثم يقترح في الوقت نفسه البدء بعصر من النمو الاقتصادي كحل لوقف التدهور البيئي؟ هذا التناقض الذي وقع فيه الكتاب، ربما يعود إلى طبيعة التشكيلة الاجتماعية للجنة التي أشرفت على وضع مادة الكتاب. فاللجنة العالمية للبيئة والتنمية تشكلت بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ برئاسة غروهارلم برونتلاند، رئيسة وزراء النرويج وعضوية ٢٢ شخصية من النخبة السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم. هذه اللجنة كانت حريصة على ضرورة مواصلة النمو الاقتصادي العالمي لأن ذلك يعني المحافظة على الأوضاع السائدة دون الحاجة إلى إدخال تغيرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي. إن الكتاب يتوجه بتوصياته إلى الأفراد والمؤسسات الحاكمة في الدول كافة ويدعوهم جميعاً إلى القيام بحملات تربوية واسعة لوضع العالم على مسار التنمية المستديمة. لكن الكتاب يتوجه بشكل

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٣١.

(٣٣) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، إعداد، مستقبلنا المشترك، ص ١٤١.

خاص إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ويدعوها إلى عقد مؤتمر دولي يجمع كل زعماء العالم للنظر في قضايا البيئة والتنمية. هذا المؤتمر الدولي عقد بالفعل تحت اسم **قمة الأرض** بعد ٥ سنوات من صدور كتاب **مستقبلنا المشترك**، وهو إنجاز لم يتحقق لأي كتاب آخر حتى الآن.

خاتمة

إن المأزق التنموي العميق هو من صنع النظام الرأسمالي العالمي، كما أن جزءاً مهماً من التدهور البيئي مرتبط ارتباطاً عضوياً ببروز الحضارة الصناعية والتقانية الحديثة. هذه الحضارة التي فتحت آفاقاً وفرصاً واسعة أمام الإنسانية هي التي تتسبب الآن في تدهور البيئة على الصعيد العالمي وتتحمل مسؤولية تفاقم التلوث وتحوّله إلى معضلة تؤرق البشرية في كل أنحاء المعمورة. لقد وفرت هذه الحضارة وسائل الراحة للإنسان وساهمت مساهمة فعالة في تحسين مستوى الحياة خلال الـ ٢٠٠ سنة الأخيرة، بيد أن هذه الحضارة هي نفسها التي تنتج القدر الأكبر من النفايات وبخاصة النفايات الصناعية السامة وتنتج الجزء الأكبر من غازات الاحتباس الحراري المسؤولة عن إحداث الفوضى المناخية في العالم.

إن منافع الحضارة الصناعية والتقانية الحديثة هي حقيقة حياتية واضحة، بيد أن مخاطرها وأضرارها أخذت أيضاً تزداد وضوحاً وبخاصة في ما يتعلق بالتدهور البيئي العالمي. هذا التداخل الشديد بين المنافع والمخاطر أصبح اليوم أكثر بروزاً من أي وقت آخر، ووضع الإنسان المعاصر أمام خيارات صعبة ومعقدة. فالأمم لا تستطيع أن تتخلى عن صناعاتها رغم أن هذه الصناعات هي مصدر كل النفايات وكل الغازات السامة. والبشرية لا تستطيع التخلي عن وسائل النقل الحديثة كالسيارات والطائرات رغم أنها تلوث هواء المدن وتتسبب في اختناق الإنسان. كما لا تستطيع البشرية أن تتخلى عن المبيدات الكيميائية التي تساهم في القضاء على الآفات الزراعية وفي زيادة المحاصيل الزراعية، رغم أن هذه المبيدات تتسبب في تلوث الماء والغذاء في العالم. إن الإنسانية لا تستطيع التخلي عن الحضارة الصناعية الحديثة لأنه يستحيل تخيل الحياة من دونها، بيد أن الحياة يستحيل عليها الاستمرار في ظل استمرار هذه الحضارة. لقد أخذ البعض يؤكد أنه لا يمكن حل هذه المعضلة الحضارية سوى بالرجوع إلى الحضارة الزراعية. إلاّ أن هناك أيضاً من يطرح أن الحضارة الصناعية والعلمية التي خلقت المشكلات البيئية قادرة على إيجاد الحلول العلمية المناسبة وبخاصة أن العلماء هم أكثر من يعمل حالياً من أجل فهم التغيرات البيئية وبالتالي إيجاد المخارج لوقف التدهور البيئي العالمي.

لكن، رغم إحباط ويأس البعض من الحضارة الحديثة وإصرار البعض الآخر

على الثقة بها، فإن البشرية هي الآن بأمس الحاجة إلى وعي بيئي يعيد الانسجام بين الإنسان والبيئة ويضع البيئة في قلب اهتمام الإنسان وعلى رأس جدول أولوياته التنموية والحياتية. التنمية المستديمة هي خطوة مهمة في سياق الارتقاء بالوعي البيئي في الفكر التنموي. إن الارتقاء بالوعي البيئي هو ربما أهم إضافة تقدمها التنمية المستديمة التي تتطلب من أجل تحقيقها إرادة سياسية جماعية تبدو غائبة ولم تتبلور كما كان متوقعاً خلال **قمة الأرض**. لقد فشلت **قمة الأرض** في تحويل التنمية المستديمة إلى برنامج عمل ملزم لجميع الدول الغنية والفقيرة في العالم، لكن رغم هذا الفشل فإن **قمة الأرض** في ريو دي جانيرو أكدت أن إرادة الفعل لا زالت قوية لدى الإنسان الذي كان يجد دائماً الحلول والمخارج للارتقاء بالحياة على الكرة الأرضية.

الفصل العاشر

التقانة المناسبة في مواجهة إخفاقات التنمية العربية(*)

حمدي أبو النجا(**)

عملت البلدان العربية خلال العقود الثلاثة الماضية على إنجاز خطط طموحة للتنمية، وقد استتبع هذا التوسع في عمليات التصنيع في العديد من المجالات، في الأغلب، باستخدام أحدث التقانات (التكنولوجيات) المتقدمة، لكن في المقابل فإن معظم هذه الخطط الطموحة للتنمية قد تعثرت، وتعرضت على نحو أو آخر لعديد من الإخفاقات.

ورغم أن هذه الإخفاقات في التنمية قد حظيت باهتمام عدد كبير من الاقتصاديين ومخططي التنمية[1]، إلاّ أن أغلب ما تم من تحاليل ودراسات قد أغفلت أو تناولت، على نحو هامشي وغير متعمق، الدور الذي لعبته التقانة (التكنولوجيا) التي تم اختيارها واستخدامها، في إعاقة التنمية، وإحداث العديد من الإخفاقات التي يعانيها أغلب البلدان العربية، حتى بدا أن تجاوز تلك الإخفاقات من طريق اختيار

(*) نشر هذا البحث في: المستقبل العربي، السنة ١٦، العدد ١٧٥ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٣)، ص ٥٤ ـ ٧٠.

(**) مدير قطاع المعامل والبحوث ـ مركز البحوث، شركة مصر للبترول، القاهرة.

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر: التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٨٧)، والسياسات التكنولوجية في الأقطار العربية: بحوث ومناقشات الندوة العلمية التي نظّمتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥).

التقانات المناسبة، لهو أمر معقد، يقتضي إعمال الفكر في التعامل مع الواقع، وإذكاء روح الإبداع[٢].

أولاً: صور إخفاقات التنمية في البلدان العربية

على سبيل المثال، لا الحصر، يمكن ذكر بعض الصور التالية لإخفاقات التنمية في البلدان العربية:

١ - الزيادة المستمرة في الواردات، التي يقدرها البعض حالياً بحدود ١٠٠ مليار دولار سنوياً[٣]. وقد نتج من ذلك فقدان مقادير هائلة من الأموال بالعملات الحرة، أثرت بدورها في حجم الاستثمارات المتاحة للتنمية في البلدان النفطية، كما جعلت حجم المديونية في الأقطار غير النفطية يقفز إلى نحو أسطوري.

٢ - اقتصار التصدير من البلدان العربية على النفط والحاصلات الزراعية والخامات المعدنية، مع تضاؤل الجاري تصديره من المنتجات الصناعية.

٣ - اتساع الفجوة بين اللازم والمتاح من الاحتياجات الأساسية لأغلب مواطني البلدان العربية، وبخاصة بالنسبة إلى الطبقات الفقيرة، حيث تتركز هذه الفجوة على نحو واضح في الاحتياجات من المواد الغذائية بأنواعها وصورها المختلفة، وعلى نحو أقل حدة في ما هو لازم للإسكان، والعلاج، والملبس... الخ. وحالياً يتم إشباع هذه الاحتياجات من طريق الاستيراد من خارج المنطقة العربية.

٤ - ارتفاع معدلات البطالة في العديد من البلدان العربية ذات الكثافة السكانية العالية. بالإضافة إلى وجود الكثير من صور البطالة المقنعة والعمالة غير المنتجة أو الموسمية.

٥ - تزايد مستويات الغلاء في قفزات فجائية، وإن كانت على نحو مستمر، يأتي هذا متماشياً مع زيادة حجم الواردات، وما يصاحبه من تخفيض أسعار صرف العملات المحلية.

---

(٢) انظر: اسماعيل صبري عبد الله، «التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهل،» ورقة قدمت إلى: **التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٤٩.

(٣) انظر: مايكل سمبسون، «الآفاق المستقبلية للنمو التكنولوجي في المجتمعات العربية: تحليل لإمكانية التقدم نحو استقلالية تكنولوجية في الوطن العربي في العقد القادم،» ورقة قدّمت إلى: **العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة (ندوة)**، تحرير هشام شرابي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ١٦٨.

٦ ـ عدم التوازن في النمو بين الحضر والريف أو المناطق الصحراوية، بحيث ظلت أغلب القرى وتجمعات البدو على الحالة نفسها التي كانت عليها منذ عشرات أو مئات السنين، وفي بعض الحالات منذ ألوف السنين.

٧ ـ الفشل في إعادة توزيع السكان، بحيث يتم خلق مجتمعات عمرانية جديدة تهدف إلى تنمية الأماكن المنشأة بها، بالإضافة إلى ما تحققه من تخفيف الاختناقات والضغوط الحادثة حالياً في العواصم والمدن.

٨ ـ عدم إنشاء الصناعات الثقيلة على نحو أكفأ وهو ما يقلل من فرص إقامة قاعدة صناعية ذات أساس راسخ ومتين.

٩ ـ ارتفاع معدلات الأعطال في ما تم إنشاؤه من وحدات إنتاجية، مع انخفاض حجم الإنتاجية ومعدلات الأداء بها.

١٠ ـ انخفاض مستوى الجودة للعديد من السلع، مقارنة بما هو مفترض أو جاري إنتاجه في البلدان المتقدمة.

١١ ـ ارتفاع تكاليف الإنتاج مقارنة بسعر السلعة ذاتها في الدول الصناعية، ومن الممكن إرجاع ذلك إلى عدد من الأسباب، نذكر منها الآتي:

- معدلات الاستهلاك المرتفعة للموارد والخامات وقطع الغيار، مقارنة حتى بالمعدلات الغربية، التي عرف عنها التبديد الشديد للموارد.
- عدم إمكانية التفضيل الفني أو السعري لما يتم استيراده، وذلك للارتباط بعدد محدود من الموردين.
- ارتفاع ثمن شراء التقانة أو أتاوات استخدام العلامات والأسماء التجارية[٤].

١٢ ـ ارتفاع نسبة الأمية (في حدود ٤٠ ـ ٨٠ بالمئة من السكان)، بالإضافة إلى الانخفاض الملحوظ في مستوى الخدمات الصحية والاجتماعية.

١٣ ـ الفشل في تغيير نمط الحياة لدى أغلب المواطنين، بحيث تتزايد لديهم إمكانات الخلق والابتكار، مع تنمية مواهبهم، والقضاء على ما يصادفونه من رتابة وملل.

ثانياً: أسباب الإخفاق التقاني

من الممكن إرجاع ما يحدث من إخفاقات في التنمية إلى قصور في الأداء التقاني، بدرجات مختلفة لدى أغلب ما أقيم من وحدات إنتاجية. لذا يكون من المفيد

---

(٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: حسام محمد عيسى، نقل التكنولوجيا: دراسة في الآليات القانونية للتبعية الدولية (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٧).

تحديد الأسباب المؤثرة في ذلك الإخفاق التقاني، التي يمكن إيراد بعضها على النحو التالي[٥]:

١ ـ عند نقل التقانة، فغالباً ما يتم استيراد الماكينات والمعدات الرأسمالية فقط، بينما تبقى المعلومات والخبرات حول العمليات الإنتاجية وأساسياتها النظرية طرف الجهة المصدرة، أي أن ما يتم استيراده هو أدوات التقانة، وليس التقانة ذاتها.

٢ ـ الاختيار العشوائي للتقانة، وما يصاحبه من عدم اختيار التقانة المناسبة سواء كانت المناسبة تأخذ في الاعتبار البلد المستورد، أو الموقع المقام فيه المشروع، أو نوع العمالة المتوفرة، أو موقع الخامات المستخدمة ونوعيتها، أو مصادر الطاقة، أو الظروف البيئية... الخ.

٣ ـ ارتفاع سعر التقانة المنقولة، وفي أحيان كثيرة عدم معرفة السعر الحقيقي لها، أو صعوبة تحديد ذلك السعر، مع عدم التنسيق بين البلدان العربية عند استيراد التقانة ذاتها، ومن مصادر واحدة.

٤ ـ ارتفاع التكاليف المتعلقة باستخدام براءات الاختراع وتراخيص الاستخدام والعلامات التجارية، وكذلك ما يتطلبه العمل من خدمات فنية متنوعة.

٥ ـ المغالاة في أسعار مدخلات الإنتاج، حيث يقوم بتحديدها مصدرو التقانة.

٦ ـ الاحتياج الدائم إلى الاعتماد على مصدري التقانة من الخامات اللازمة، وقطع الغيار، وطرق التشغيل والاختبار، وغيرها مما تحتاج إليه العمليات الإنتاجية. والملاحظ أن أسعار ورسوم جميع ما يتم استيراده مغالى فيها على نحو شبه احتكاري.

٧ ـ عدم المقدرة على تطوير المنتجات أو تغيير مواصفاتها أو تحسين جودتها، وحتى لو توفرت المقدرة، فإن مصدّر التقانة لا يسمح بذلك.

٨ ـ عدم المقدرة على الوفاء بالاحتياجات التسويقية المستجدة.

٩ ـ كثرة مشاكل وأعطال التشغيل، مع ارتفاع تكاليف أعمال الصيانة، سواء كانت صيانة وقائية أو علاجية.

١٠ ـ اشتمال عقود نقل التقانة على بعض الشروط المعوقة، التي غالباً ما تكون غير معلنة: على سبيل المثال يمكن ذكر الآتي:

---

(٥) لمزيد من التفاصيل عن هذه الأسباب، انظر: المصدر نفسه؛ انطوان زحلان، **البعد التكنولوجي للوحدة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، و

UN, ESCWA, «The Acquisition of Imported Technology for Industrial Development: Problems of Strategy and Management in the Arab Region,» (1985).

- الحد أو المنع من حقوق مستخدمي التقانة في الحصول على تقانات مكملة أو إضافية من مصادر أخرى.

- تقيد مستوردي التقانة في ما يتعلق بحجم الإنتاج وكمياته، وكذلك بالنسبة إلى أي توسعات يرون القيام بها مستقبلاً.

- منع تصدير فائض الإنتاج إلى أسواق معينة، أو اشتراط أن يتم التصدير بمعرفة أو إشراف مصدّري التقانة، وغالباً ما يكون ذلك تحت شروط غير مجزية.

- طلب عوائد مرتفعة في كثير من الأحيان، مع استمرارها فترات زمنية طويلة.

- قصر توريد الخامات على مانح الترخيص، أو وضع العديد من الشروط التعسفية عند الحصول عليها من مصادر أخرى.

- الاستخدام الزائد عن الحاجة لخبراء وموظفي مصدري التقانة.

ثالثاً: بعض صور الإخفاق التقاني

إذا ما كانت هذه أهم أسباب ما حدث من إخفاق تقاني، فمن الممكن إعطاء عدد من الأمثلة التي يتلمس من خلالها صور هذا الإخفاق، وذلك على النحو التالي:

١ ـ الاستهلاك المبدِّد للطاقة

يلاحظ أن ما تم نقله من تقانات قد اعتمد على الاستخدام المكثف للطاقة، ذلك أن التقيد بالنموذج الغربي في الإنتاج، قد دفع صانعي القرار في الوطن العربي إلى اختيار الوحدات الإنتاجية المتقدمة تقانياً، والقائمة أيضاً على الحجم الإنتاجي الكبير، ومثل هذه الوحدات تحتاج في المتوسط إلى معدلات استهلاك مرتفعة من الطاقة.

كذلك الأمر بالنسبة إلى وسائل النقل، فالملاحظ أن هناك توسيعاً لاستيراد شاحنات ذات محركات عالية القدرة. وبالنسبة إلى انتقال المواطنين، فإن السيارة الخاصة قد حظيت بنصيب الأسد من الإقبال الشديد عليها، واختناقات المرور التي تعانيها عواصم البلدان العربية، وكبرى مدنها توضح ذلك بجلاء[٦]. والمؤسف أن هذا التوسع في استخدام السيارة الخاصة قد صاحبه تدهور وسائل النقل العام، أو عدم وجودها أصلاً.

---

(٦) لمزيد من التفاصيل حول معدلات الاستهلاك من أنواع وقود المحركات (غازولين أو غاز أويل) يمكن الرجوع إلى النشرات الدورية الصادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك). وحالياً فإن أكثر من قطر عربي لا يستطيع الوفاء باحتياجاته من الغاز أويل، مما يدفعه إلى استيراده.

أما بالنسبة إلى حركة التعمير والإنشاء، فيلاحظ التخلي عن خصوصية العمارة العربية، رغم جمالها ومناسبتها الظروف البيئية، بحيث يتجه التوسع إلى إقامة البنايات الشاهقة، المتضمنة للوحدات شبه المغلقة، على نمط يماثل نماذج البناء في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض بلدان غرب أوروبا (أو ما يعرف باسم نموذج علبة الكبريت)، ورغم أن هذه النماذج تحتاج إلى كميات كبيرة من الطاقة لتشغيل مرافقها المختلفة والتحكم في درجات حرارة غرفها.

كذلك شمل تبديد الطاقة الزراعية، حيث يتم التوسع في استخدام ماكينات وآلات ووسائل للزراعة والري واستصلاح الأراضي، ذات قدرات عالية وأحجام كبيرة، تفوق بكثير احتياجات الأراضي المستخدمة فيها، بالإضافة إلى استهلاكها المرتفع من الوقود(٧).

كما صاحب هذا الاستغلال المبدد للطاقة، أمران مهمان ضاعفا من حدة مشكلة الطاقة في الوطن العربي:

١ - عدم التوسع في استخدام مصادر الطاقة البديلة، رغم توفرها بكثرة في أغلب البلدان العربية، سواء كانت من مصادر للطاقة متجددة مثل الشمس أو الرياح، أو كانت قائمة على الاستغلال الأمثل للمخلفات الزراعية (البيوغاز) أو المخلفات الصلبة من المدن، أو غيرها مما هو متاح من أنواع المخلفات الأخرى، التي غالباً ما يتم إهدارها. كذلك، فعند نقل تقانة هذه الطاقة البديلة فإنها تتم طبقاً للنماذج المعروفة في الغرب، دونما تعديل أو تبسيط لتتلاءم مع الظروف المناخية لبيئة البلدان العربية.

٢ - عدم وجود سياسات واضحة ومنفذة للترشيد في استهلاك الطاقة، سواء على المستوى الإنتاجي أو الاستهلاكي للمواطنين، لذا، فإن هناك فاقداً كبيراً من الطاقة، سواء عند إنتاجها أو استخدامها، دون النظر إلى الاستفادة منها في العمليات الأخرى المصاحبة للإنتاج أو الاستخدام.

٢ - الاستخدام الكثيف لرأس المال والعمالة

مع تفضيل الوحدات الإنتاجية القائمة على أحدث ما وصل إليه العلم والتقانة، فقد استتبع ذلك استهلاك مكثّف لرأس المال، نظراً إلى ارتفاع أثمان هذه الوحدات

---

(٧) لمزيد من التفاصيل عن عدم مناسبة الماكينات الزراعية المنتجة في الدول المتقدمة لظروف الاستخدام والاحتياجات الفعلية لدى الدول النامية، انظر: محمد السيد عبد السلام، **التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي**، سلسلة عالم المعرفة؛ ٥٠ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢)، و UN, ESCWA, Ibid.

وتكاليف نقل تقاناتها.

كما صاحب هذا إهمال غير عادي لمختلف أنواع التقانات الأخرى، سواء كانت تقليدية أو بسيطة، متوسطة الحداثة أو التقدم.

ولما كانت الإنتاج القائم على التقانات المتقدمة يحتاج إلى أعداد قليلة من العمالة العالية التعليم والمهارة، فقد تعرضت الوحدات الإنتاجية في البلدان العربية، ليس فقط إلى إخفاقات تقانية، بل أيضاً إلى التحول إلى الأسلوب القائم على العمالة الكثيفة، ذلك أن تزايد البطالة في البلدان العربية ذات الكثافة السكانية العالية، قد دفع إلى إيجاد فرص عمل جديدة حتى في الوحدات المتقدمة تقانياً. لذا، فقد تحولت إلى وحدات ذات عمالة كثيفة، وفقدت أهم مميزاتها.

على المنوال نفسه، يلاحظ أيضاً التوسع في استخدام الأنواع المختلفة من الميكنة الزراعية ومعدات البناء والتشييد، دونما احتياج فعلي إليها، ومع وجود أيدي عاملة معطلة، في انتظار فرص حقيقية للعمل، ناهيك عما يلزم لتلك الماكينات والمعدات من موارد مالية باهظة، جميعها بالنقد الأجنبي.

٣ ـ الاعتماد على خامات مستوردة

يلاحظ أن الصناعات المختارة أو التقانات المستخدمة تعتمد على استخدام الكثير من الخامات المستوردة، وبالتالي تزيد من استنزاف الموارد من النقد الأجنبي. في المقابل من ذلك، نجد أن الاستغلال الأمثل لما هو متوفر من خامات وموارد يكاد يكون محدوداً، ولا يشكل العنصر الأساسي في العمليات الإنتاجية. يصاحب ذلك إهدار لمختلف أنواع المخلفات، دونما النظر إلى الاستفادة مما فيها من خامات متنوعة.

٤ ـ سوء توزيع مواقع الوحدات الصناعية

تماشياً مع المفهوم السائد من تفضيل أنواع التقانات المطبقة في الدول الصناعية المتقدمة، فالمتتبع لما أقيم من وحدات صناعية يجد أنها تميل إلى الحجم الكبير، بصرف النظر عما تحتاج إليه من طاقة أو رأس مال أو نوعية للعمالة، كما يلاحظ أن مواقع هذه الوحدات، في الأغلب، بالقرب من العواصم والمدن الكبرى، وبالتالي يؤدي وجودها إلى:

١ ـ عدم تنمية المحليات والمناطق الريفية أو الصحراوية، أو المدن الجديدة، إذ إن هذه المواقع تحتاج إلى وحدات صغيرة أو متوسطة الحجم.

٢ ـ ارتفاع تكاليف النقل للخامات المستخدمة في الإنتاج، أو للسلع المنتجة واللازم تسويقها في أماكن بعيدة نسبياً، مع ارتفاع هذه التكاليف للنقل، وبخاصة في

حالة السلع ذات الأوزان الثقيلة، مثل الإسمنت، والحديد والصلب، والماكينات الزراعية، والسلع المعمرة... الخ.

٣ ـ زيادة الضغوط والاختناقات على المدن.

٥ ـ نوعية من المنتجات لا تفي بالاحتياجات الأساسية

مع الحاجة إلى إشباع الاحتياجات التي تم خلقها لدى مواطني البلدان العربية، فمن الملاحظ أن العديد مما تم إنشاؤه من وحدات إنتاجية قد اتجه إلى صنع نوعية من المنتجات ليست بالأساسية أو الضرورية، بينما في المقابل لا يتم إنتاج، أو التوسع في إنتاج، العديد من السلع الأساسية التي تحتاج إليها القطاعات العريضة، ذات الاحتياج الشديد من المواطنين. كذلك الأمر بالنسبة إلى الصناعات الأساسية مثل الإسمنت، والحديد والصلب، والأسمدة، والمبيدات، والمواد الغذائية، والميكنة الزراعية... الخ، حيث يشكل الاستيراد أهم مصادر توفيرها.

٦ ـ إهمال بناء قدرات ذاتية في البحث والتطوير

أغلب ما تم إنشاؤه من وحدات إنتاجية قد اعتمد على وحدات البحث والتطوير لدى مصدري التقانة، حيث يعزى ذلك إلى الأسباب التالية[٨]:

١ ـ ارتفاع التكاليف المدفوعة لنقل التقانة، التي غالباً ما يكون مغالى فيها، لذا فإن مستوردي التقانة، لا يجدون القدرات المالية أو الحافز لبناء وحدات للبحث والتطوير خاصة بهم.

٢ ـ الوثوق من أن التقانات المنقولة، قد ثبت نجاحها وصلاحيتها.

٣ ـ عدم الربط على نحو فعال بين وحدات الإنتاج ووحدات البحث والتطوير التي تم إنشاؤها في أغلب البلدان العربية، رغم توفر الإمكانات المادية والبشرية فيها.

٧ ـ عدم الاهتمام بالنواحي البيئية

في أغلب ما تم نقله من تقانات، فقد أغفلت النواحي البيئية، مما انعكس على زيادة معدلات التلوث في مختلف صوره. كما أن عدم اتباع الأسلوب السليم

---

(٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: عيسى، **نقل التكنولوجيا: دراسة في الآليات القانونية للتبعية الدولية**، وحمدي أبو النجا، «نشاطات البحث والتطوير حول المنتجات البترولية النهائية: دراسة حالة من جمهورية مصر العربية مع بعض استنتاجات عامة للدول العربية،» **النفط والتعاون العربي**، السنة ١٥، العدد ٥٥ (ربيع ١٩٨٩).

للتخلص من المخلفات والنفايات قد ساعد على المزيد من التبديد للبيئة. والصورة الآن في الكثير من المواقع الصناعية، بل وأيضاً داخل بعض العواصم والمدن في البلدان العربية، تشير بجلاء إلى هذا الارتفاع الكبير لنسب التلوث، وما يصاحبه من ظواهر وأمراض مختلفة، بحيث يصدق القول إننا نقتل أنفسنا بأيدينا.

رابعاً: المسارات القائمة في عمليات نقل التقانة[٩]

في البلدان العربية، كما في غيرها من الدول النامية، غالباً ما يتم نقل التقانة إليها عبر عدد من الوسائط، نذكر منها الآتي:

١ ـ النقل المباشر مع منتج أو مصدِّر التقانة إلى مستوردها أو مستخدمها.

٢ ـ النقل عبر المكاتب الاستشارية وبيوت الخبرة وبنوك المعلومات.

٣ ـ النقل عبر عمليات التدريب وتبادل الموظفين والخبراء.

٤ ـ النقل عبر الدارسين والباحثين الذين تعلموا أو عملوا لدى مصدري التقانة.

٥ ـ النقل عبر المعارض الدولية، سواء كانت للماكينات أو المعدات أو للسلع الاستهلاكية.

٦ ـ النقل عبر المطبوعات والدوريات العلمية والمتخصصة.

هذا، ويأخذ نقل التقانة، في العادة، المسارات الأربعة التالية:

١ ـ النقل عبر الماكينات والمعدات الرأسمالية (أدوات التقانة): يعتبر هذا الأسلوب لنقل التقانة أوسع مسارات النقل انتشاراً وشيوعاً، حيث يتخذ خطاً واضحاً وقوياً بين الدول الصناعية من جانب، ومختلف البلدان العربية من الجانب الآخر، ويتمثل في الماكينات والمعدات الرأسمالية بأنواعها وأشكالها المختلفة.

٢ ـ النقل عبر الخدمات التقانية: يشتمل هذا المسار على مختلف ما يصاحب إنشاء المشاريع الإنتاجية وتشغيلها من تقديم خدمات تقانية على سبيل المثال الآتي:

---

(٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: عيسى، المصدر نفسه؛ زحلان، **البعد التكنولوجي للوحدة العربية**؛ عبد العزيز الوتاري، «البحث والتطوير في صناعات البترول التحويلية،» **النفط والتعاون العربي**، السنة ٣، العدد ١ (١٩٧٧)، وأدوين رايشاور، **اليابانيون**، ترجمة ليلى الجبالي؛ مراجعة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة؛ ١٣٦ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٩).

- التصميمات الهندسية.

- التخطيط الهندسي.

- الكتالوغات التوضيحية والرسومات الزرق.

- الدراسات الفنية، والفنية - الاقتصادية.

- خدمات التركيب والإنشاء.

- خدمات بدايات التشغيل.

- التدريب الفني والإداري.

- إجراءات الرقابة على الجودة.

- استخدامات الحاسب الآلي والميكروفيلم.

- تنظيم المخازن والأرشيف.

وأيضاً لا يمثل هذا المسار التقانة ذاتها، بل هو أقرب إلى أن يقع في إطار صور ومظاهر التقانة، ذلك أنه لا يتضمن المعارف أو الخبرات اللازمة لتفهم دقائق عمليات الإنتاج، أو الأساسيات النظرية لها.

وبالطبع، فإن توفر تلك الخدمات يعتبر صورة متقدمة لنقل التقانة، مقارنة بحالة وجود المعدات والماكينات بمفردها، حيث يؤدي وجود الخدمات إلى زيادة المقدرة التقانية للوحدات الإنتاجية، كما يحسّن من اقتصادات نقل التقانة، لكن مع الأخذ في الاعتبار أنها لا تشكل التقانة ذاتها.

٣ - النقل عبر أسلوب كيف المعرفة (البراعة) (Know How): يتمثل هذا الأسلوب بالأساس في الكفاءات البشرية اللازمة لإتمام مختلف مراحل العمليات الإنتاجية بنجاح، وهذه الكفاءات عادة ما يقوم بتوفيرها مصدِّر التقانة، سواء من خارج البلد المقام فيه المشروع أو من داخله، خاصة، إذا ما كانت هناك برامج تدريبية يمكن أن توفق إلى تنمية القدرات البشرية للعاملين في المشروع. ومن المتفق عليه أن هذه الصورة تمثل النقل الفعلي للتقانة.

كما يجب التنويه بأن وجود الخبراء خلال مراحل الإنشاء الأولى، أو عند تجارب بدايات التشغيل، ثم انسحابهم أو عودتهم دونما تنمية حقيقية للقدرات التقانية لدى العاملين بالمشروع، فإن ذلك يوقف تدفق نقل التقانة، ويجعل هذا المسار على نحو أقرب إلى المسارين السابقين.

٤ - النقل عن أسلوب لماذا المعرفة (Know Why): لا يمكن النقل عبر هذا المسار دونما المرور بالمسار السابق (كيف المعرفة)، حيث يلزم أن تتجمع مختلف

المعارف والخبرات والمعلومات من أجل إحداث تغيير تقاني. لذا يشتمل هذا المسار على النشاطات التالية:

- القدرة على تحسين جودة الإنتاج عما سبق بدء المشروع به.
- القدرة على تطوير المنتجات أو إنتاج منتجات جديدة.
- القدرة على استحداث عمليات إنتاجية جديدة، أو أكثر فائدة، سواء كان ذلك فنياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً.
- القدرة على استخدام خامات أو مدخلات جديدة.
- القدرة على استخدام طرق تصنيع جديدة.
- القدرة على إعادة تنظيم أو إدارة العمل على نحو أفضل.
- القدرة على إقامة وحدات متكاملة جديدة، سواء كانت مماثلة لما تم إنشاؤه من قبل أو متطورة عنها.

وهذه المقدرة على التمكن من «لماذا المعرفة»، يحتاج إلى مثابرة وجهد، كما أنها تعتبر إضافة نوعية إلى أسلوب التمكن من «كيف المعرفة»، بالرغم من أنها تختلف عنها، حيث من الممكن التمكن من «كيف» دون الحاجة إلى الإلمام أو التوسع في «لماذا». لكن في الإجمال، يكون من الصعب وضع خط فاصل ومحدد بين أين تقف «كيف»، وأين تبدأ «لماذا».

وهذا المسار لنقل التقانة، من الممكن أن يقسم بحسب مدى عمقه أو كفاءة تداخله مع العمليات الإنتاجية إلى ما يعرف باسم القلب أو الأطراف، حيث يمكن تعريفهما كالتالي:

- الأطراف: تشتمل على جميع خدمات البناء الفوقي والأجزاء البسيطة من العملية الإنتاجية.
- القلب: يشتمل على أساسيات العمليات الإنتاجية ومبادئها، ومراحل النظام ككل، مع إمكانية خلق أطراف جديدة أو مماثلة لما هو قائم.

خامساً: خواص التقانة المناسبة

نال موضوع التقانة المناسبة العديد من الدراسات والبحوث، كما تم عرضه ومناقشته في الكثير من المؤتمرات والندوات، بالإضافة إلى ما تنشره عنه دوماً الصحف والدوريات، سواء العامة منها أو المتخصصة، لكن في المقابل من ذلك، يلاحظ أن هذا الموضوع المهم لم يحسم بعد على نحو واضح، بل ظلت هناك العديد من الأسئلة المطروحة، التي يلزم التوصل إلى إجابات مقنعة وواضحة عنها، على سبيل المثال الآتي:

١ ـ التقانة مناسبة لمن؟ وحيث من الممكن أن تشمل الإجابات:

ـ مناسبة للبلد أو الإقليم.

ـ مناسبة للمدينة أو المناطق الريفية أو الصحراوية أو المجتمعات الجديدة.

ـ مناسبة للإمكانات أو الخامات أو غيرها من مختلف المدخلات.

ـ مناسبة لنوعية العمالة المتوفرة.

ـ مناسبة للنواحي الاجتماعية.

ـ مناسبة للظروف البيئية.

٢ ـ ما أبرز خصائص هذه التقانة، أو ما الذي يجعلها أكثر مناسبة؟

٣ ـ هل يلزم أن تكون هذه التقانة هي أحدث ما وصل العلم إليه من نتائج أو تطبيقات، وماذا عن أنواع التقانة التقليدية أو البسيطة أو المتوسطة؟

ومن الممكن في مواجهة هذه الأسئلة التقدم بعدد من الإجابات تشتمل على الآتي[١٠]:

١ ـ إن عدم مناسبة التقانة لا يعني بالضرورة عدم قدرتها على تحقيق العمل الإنتاجي المطلوب، وإنما يعني أن هناك في اللحظة نفسها أو الحقبة الزمنية، تقانة أفضل وأكثر مناسبة، سواء كان ذلك من حيث: التقليل من إهدار الموارد، ورفع كفاءة العمل، وارتفاع مستوى الدقة أو السرعة، والقدرة على الاستمرارية، ومتانة السلع المنتجة... الخ.

٢ ـ إن استخدام التقانة المناسبة يؤدي إلى:

ـ تعظيم الناتج من الصناعات القائمة.

ـ الوفاء بالاحتياجات، وبخاصة الأساسية منها، أو التي يكون هناك طلب شديد عليها.

ـ زيادة معدل النمو الاقتصادي.

ـ خفض البطالة (زيادة معدلات التشغيل).

ـ تطوير المجتمع ككل.

ـ خفض عجز ميزان المدفوعات بالإقلال من الاستيراد.

---

(١٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: عيسى، المصدر نفسه؛ زحلان، المصدر نفسه؛ حمدي أبو النجا، «اختياراتنا للتكنولوجيا والانبهار بنجاح الغرب،» الحوار، السنة ١، العدد ٣ (١٩٨٦)؛ الأمم المتحدة، برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، فيينا، ٢٠ ـ ٣١ آب/أغسطس ١٩٧٩، وعبد السلام، التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي.

- الاعتماد على الذات.
- المساواة في توزيع العائد من الدخل.
- تحسين جودة الحياة.

٣ ـ إن استخدام التقانة المناسبة يؤدي إلى التالي:

- زيادة القيمة الاقتصادية للخامات والمواد الأولية المتوفرة، أو حتى للمخلفات المتبقية منها.
- ارتفاع حصص القطاعات الصناعية والزراعية وأسهمها في الاقتصاد القومي مقارنة بالقطاعات الأخرى.
- إمكانية إحداث تغيير في القدرات الإنتاجية، بحيث تزيد من انتاجية كل من الخامات والأفراد معاً.
- إحداث تغيير في هياكل تنظيم العمل.
- الإقلال من فرص اختيار التقانة عشوائياً أو تلقائياً.
- أن تتوفر لكل من القرية والمدينة الفرصة المساوية في التنمية، بحيث يتم السير على قدمين بدلاً من قدم واحدة، أي بدلاً من الاعتماد الكثيف والمستمر على العاصمة والمدن الكبرى، أن تتوفر للريف فرصة مساوية وحقيقية للقيام بعمليات التصنيع، وبالتالي الاشتراك في التنمية والحصول على مكاسبها.

سادساً: شروط تفضيل التقانة المناسبة للبلدان العربية

مما لا شك فيه أن وضع شروط محددة للتفضيل بين أنواع التقانات المعروفة عالمياً، بحيث يستطيع صانعو القرار في البلدان العربية أن يختاروا طبقاً لها أكثر التقانات مناسبة لبلدانهم، لهو أمر بالغ الصعوبة والتعقيد، كما أنه ليس من السهل الالتزام بجميع ما يتم وضعه من شروط.

وبداية، قبل اقتراح هذه الشروط للتفضيل، نجد من اللازم ذكر عدد من الاعتبارات المهمة، التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار:

١ ـ إن للبلدان العربية خصوصية، سواء من حيث التاريخ الحضاري، أو الموقع الجغرافي، أو الطبيعة السكانية... الخ.

٢ ـ إن البلدان العربية في احتياج ماس لاتباع سياسة تقانية تؤدي إلى تنمية متوازنة ومستمرة بين الحضر والريف، والمناطق الصحراوية.

٣ ـ حتمية الاستفادة من جميع الموارد المتاحة من خامات، عمالة، رأس مال، مصادر للطاقة... الخ.

٤ ـ ضرورة الاستفادة من متغيرات الإنتاج، على سبيل المثال: حجم الوحدات، مواقع الوحدات، نوعية السلع المنتجة، مستوى الجودة... الخ.

٥ ـ أهمية الحفاظ على البيئة من التلوث، وبخاصة داخل العواصم والمدن الكبرى.

وفي محاولة لوضع هذه الشروط للتفضيل، ولو على سبيل الاسترشاد، فقد تم تحديد بعضها على النحو الوارد في الجدول رقم (١٠ ـ ١)، وأخذاً في الاعتبار، كما سبق الذكر، مدخلات الإنتاج ومتغيراته.

ومن اللازم والمهم أن تتبلور هذه الشروط للتفضيل في ذهن صانعي القرار في البلدان العربية ومخيلتهم، في مواجهة اختيارات التقانة المطروحة أمامهم.

كذلك يجب التنويه بالآتي:

١ ـ إن استخدام هذه الشروط للتفضيل بين أنواع التقانات لا يعني بالضرورة التخلي عن استخدام التقانات، الحديثة أو الشديدة التقدم، إنما يجب ضرورة الجمع بينها وبين الأنواع الأخرى من التقانات، سواء كانت بسيطة أو تقليدية أو متوسطة الحداثة، وطالما أنها أكثر مناسبة لما هو مطلوب، من الازدواجية بينهما مرحلياً، وإلى حين إحداث تنمية تقانية تسمح باستخدام التقانة المتقدمة في مختلف الوحدات الصناعية.

٢ ـ إن السير على القدمين معاً مطلب مهم جداً، قدم منهما قائمة على التقانات الحديثة، بهدف التصدير، أو للوفاء بالتزامات الصناعة، أو لإشباع بعض احتياجات العواصم والمدن الكبرى، بينما القدم الأخرى تستخدم أكثر التقانات مناسبة لإشباع الحاجات الأساسية للسكان، وللعمل على تنمية الريف والمناطق الصحراوية والمجتمعات الجديدة. وبالطبع فإن السير على القدمين أفضل من السير على قدم واحدة، قدم تقوم على تقانة متقدمة، لكنها محدثة لإخفاقات في التنمية، على النحو السابق إيضاحه، كما أنها مرتبطة بالعاصمة أساساً، أي أنها قدم في أفضل الأحوال مشوّهة وعاجزة عن السير.

٣ ـ إن شروط تفضيل التقانة المناسبة، يجب أن تأخذ في الاعتبار النواحي الاجتماعية والثقافية والإبداعية لدى المواطنين. بحيث يتحقق لهم من خلال ما يتم اختياره من تقانات الآتي:

ـ رفع مستوى جودة الحياة.

ـ تنمية إمكانات الخلق والابتكار.

ـ توسيع فرص تنمية المواهب الكامنة واكتشافها.

ـ القضاء على ما يصادف حياتهم من رتابة وملل.

ـ إعطاؤهم الفرصة الكاملة للعمل المناسب لإمكاناتهم وقدراتهم.

الجدول رقم (١٠ ـ ١)

شروط التفضيل للتقانة المناسبة للبلدان العربية

مدخلات الإنتاج	شروط التفضيل
١ ـ الطاقة	يفضل التقانة التي: ـ توفر من استهلاك الطاقة بصفة عامة. ـ توفر من استهلاك الطاقات التقليدية من بترول، غاز، فحم. ـ تتوسع في الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة (شمس، رياح... الخ). ـ تتوسع في الاعتماد على مصادر الطاقة من المخلفات. ـ تستفيد من أي طاقات مصاحبة أو فائضة.
٢ ـ العمالة	ربما لفترة زمنية قد تصل حتى نهاية القرن الحالي أن يفضل التقانة التي: ـ تقوم على الوحدات ذات الاحتياج إلى عمالة متوسطة أو كثيفة العدد. ـ تقوم على عمالة ذات مستوى متوسط من التعليم والخبرة.
٣ ـ رأس المال	يفضل التقانة التي تقوم على استخدام رأس مال محدود أو ليس بالكثيف، أخذاً في الاعتبار ندرة الموارد المالية وقلّة المتوفر من العملات الصعبة.
٤ ـ حجم الوحدات الإنتاجية	يفضل التقانة التي تقوم على الوحدات ذات الأحجام الصغيرة أو المتوسطة.
٥ ـ مواقع الوحدات الإنتاجية	يفضل توزيع الوحدات الإنتاجية فوق امتداد رقعة البلد أو الإقليم ككل، وعلى أن تكون بالقرب من أماكن الخامات ومراكز التوزيع والتسويق، وأخذاً في الاعتبار تنمية الريف وخلق مجتمعات جديدة.
٦ ـ الخامات	يفضل التقانة التي تقوم على الاستغلال الأمثل والأكفأ لمختلف المتوفر من خامات أو موارد أو مدخلات، مع الإقلال من الاعتماد على الاستيراد من الخارج قدر الإمكان.
٧ ـ السلع المنتجة	يفضل أولاً الاتجاه إلى إنتاج السلع التي تفي بالاحتياجات الأساسية، مع الإقلال من إنتاج السلع التي تخلق طلباً مفتعلاً أو يمكن الاستغناء عنها.
٨ ـ جودة الإنتاج	يجب اختيار التقانة التي تتيح إنتاج السلع العالية الجودة، المرتفعة المتانة.
٩ ـ تلوث البيئة	يجب اختيار التقانة التي تحافظ قدر الإمكان على نظافة البيئة، وأن لا يتخلف عنها عوادم كثيرة أو ضارة أو مسببة للإخلال بالتوازن الطبيعي للبيئة، كذلك تلك التي تقلل من إهدار الموارد الطبيعية.

إن الخروج من مأزق التبعية، والانتقال من محيط الأطراف إلى القلب، ليس بالأمر السهل أو الهيّن، إنما من اللازم اتباع بوصلة هادية يمكن من خلالها الوصول إلى المرفأ الآمن، كما أن شروط التفضيل الواردة في الجدول رقم (١٠ ـ ١) تحمل جرس التنبيه إلى صانعي القرار في البلدان العربية، إذ تنبههم إلى أن ما يعرضه عليهم ممثلو الشركات العالمية المتعددة الجنسيات، ليس هو دائماً الأفضل أو الأحسن أو

الأنسب لبلادهم، إنما من اللازم في ظل شروط التفضيل هذه أن يتم سماع وجهات النظر الأخرى، مع مراجعة العديد من الاختيارات البديلة، التي للأسف لا تجد من ينبّه إليها أو يتبنّاها، على النحو المتاح لمثلي الشركات المتعددة الجنسيات، الذين تتوفر لهم الإمكانات الكبيرة، كما أنهم يتمتعون بحذلقة لا بأس بها، ويتخذون من الأساليب الملتوية الكثير، مما يتيح لهم دائماً سرعة الوصول إلى صانعي القرار.

سابعاً: إجراءات لازمة لحسن اختيار التقانة المناسبة ونقلها

حتى يتاح للبلدان العربية اختيار التقانة المناسبة ونقلها لها، فإن هناك عدداً من الإجراءات الأساسية والمهمة، التي يلزم الأخذ بها، ويا حبذا لو كان ذلك قريباً، تجنباً لإخفاقات التنمية. من هذه الإجراءات نذكر الآتي:

١ ـ إنشاء بنوك للمعلومات التقانية، تتوفر فيها:

أ ـ تفاصيل مختلف الأنواع والبدائل التقانية، التي عرفت عالمياً حتى وقتنا هذا، سواء كانت تقانات تقليدية أو بسيطة أو متوسطة أو متقدمة أو شديدة الحداثة... الخ، دونما إهمال لأي فرع من فروع الصناعة أو الزراعة أو الخدمات... الخ.

ب ـ تحديد واضح لشروط التفضيل عند الاختيار بين تقانة وأخرى، أخذاً في الحسبان مختلف الظروف لكل قطر أو إقليم أو اتحاد عربي.

إن إنشاء هذه البنوك عمل شاق يحتاج إلى خبرة وتمرّس، لكن الحاجة إليها تزداد يوماً بعد آخر، ومن الممكن الاستفادة عند انشائها من خبرات دول سابقة في هذا المجال، أو مما تجمّع حالياً لدى بنوك المعلومات العالمية أو الإقليمية من معلومات وبيانات.

٢ ـ أن يكون هناك تخطيط مركزي، سواء على المستوى القطري أو الإقليمي بحيث تتجانس معاً مختلف الإجراءات المتعلقة بنواحي التنمية أو عند الاختيار بين أنواع التقانات المعروضة عالمياً.

وكمثال على ذلك، فإن اليابان قد اتبعت أسلوباً ناجحاً[(١١)]، يقوم على أن تتولى وزارة التجارة الدولية فيها، وضع التخطيط الاقتصادي، وتحديد الأهداف المطلوب تحقيقها، وكذلك السيطرة على العملات الصعبة، مع عدم التصريح باستخدام التقانات الأجنبية إلا بعد دراستها لضمان الحصول على أفضلها بأحسن الشروط الممكنة، على أن يتم استخدامها الاستخدام الفعّال بوسائل لا تؤدي إلى احتكارها، بل إلى التنافس

(١١) لمزيد من التفاصيل، انظر: «دنيا الأعمال،» في: رايشاور، المصدر نفسه، ص ٢٥٧ ـ ٢٨٠.

المثمر بين الشركات اليابانية.

كذلك كان الأمر بالنسبة إلى بعض الدول النامية، نذكر منها على سبيل المثال، الصين، والهند، وكوريا الجنوبية[١٢].

٣ ـ أن تدمج معاً أهداف التنمية، سواء في النواحي الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية، بذا يتوحد القرار دونما اتجاه إلى إشباع جهة أو موقع أو هدف على حساب الآخرين، مما يتيح الوصول إلى التنمية المتوازنة القائمة بالسير على القدمين معاً.

٤ ـ عدم استبعاد أي نوع من التقانات، إلا بعد تفحص كامل له، ذلك أن لبعض التقانات التقليدية أو المتوسطة، أو حتى البسيطة العديد من المميزات. فعلى سبيل المثال حدثت مفاجأة كاملة للوفد الأمريكي الذي زار الصين في حزيران/ يونيو ١٩٧٥، أثناء مشاهدة الوحدات الصغيرة لإنتاج الأسمدة في الريف الصيني، ذلك أن بعض هذه الوحدات كانت مطابقة تماماً للوحدات التي كانت تعمل في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٤٢ بمعرفة (Tennesse Valley Authority (TVA))، لكن بينما كانت الوحدات الأمريكية ذات طاقات كبيرة نسبياً (حدود ٤٥ ألف طن/ سنوياً) كانت الوحدات الصينية أصغر بكثير (في بعض الوحدات بحدود ١٠٠٠ ـ ٥٠٠٠ طن/ سنوياً)، وبينما كانت الوحدات الأمريكية تعمل بالفحم في الفترة ١٩٤٢ ـ ١٩٥١، ثم تحولت إلى استخدام الغاز بعد ذلك، إلى أن أوقف استخدامها تماماً في فترة لاحقة، فقد وجد أن الوحدات الصينية تستخدم الفحم بكفاءة. كما كانت المفاجأة أيضاً في ذلك التماثل الكبير بين الوحدات الأمريكية والصينية في تتابع مراحل التصنيع، سواء عند تحضير الغاز أو ضغطه، أو حتى في أسلوب إزالة الملوثات وتنظيف الوحدات. ورغم المفاجأة، فقد أثنى الوفد الأمريكي على الوحدات الصينية، واعتبر أن اختيار الصين هذه الوحدات الأمريكية القديمة، هو اختيار تقاني ناجح ومناسب لظروف الصين من حيث نوعية الخامات والعمالة ومواقع الوحدات[١٣].

٥ ـ العمل على تغيير مفهوم الصناعات الصغيرة، بحيث يشتمل على العديد من

---

(١٢) لمزيد من التفاصيل حول الصين، انظر: American Rural Small Scale Industry Delegation, *Rural Small Scale Industry in the People's Republic of China* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1977).

وحول الهند انظر: رمزي زكي، «نموذج التنمية الهندي بين تناقضات النمو الرأسمالي وطموحات الاستقلال الاقتصادي والاعتماد على الذات،» وحول كوريا الجنوبية انظر: هبة حندوسة، «إدارة التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية،» ورقتان قدّمتا إلى: التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية.

(١٣) لمزيد من التفاصيل انظر الكتاب الخاص بزيارة الوفد الأمريكي الخاص بالصناعات الريفية الصغيرة إلى الصين في: American Rural Small Scale Industry Delegation, Ibid.

الصناعات الأساسية اللازمة لتنمية الريف والمناطق الصحراوية والمجتمعات الجديدة، على سبيل المثال الإسمنت، والميكنة الزراعية، والالكترونيات، وتوليد الطاقة من المخلفات، وبعض أنواع الأسمدة. . . الخ، وذلك طالما أن الموارد والخامات والقوى البشرية تسمح بذلك. وفي هذا المجال، فإن هناك تجارب ناجحة عن إنتاج هذه السلع والصناعات الأساسية في وحدات صغيرة جداً[١٤]، هذا مع الأخذ في الاعتبار التصنيع لمختلف المنتجات الزراعية لتغطية الاحتياجات من المواد الغذائية.

٦ ـ التوسع في إقامة الوحدات الإنتاجية المتوسطة الحجم، أي التي تغطي احتياجات مدينة متوسطة، أو عدد من القرى أو التجمعات العمرانية. ومن الممكن أن تنتج هذه الوحدات عدداً من السلع الأساسية السابق ذكرها، بالإضافة إلى مختلف المواد الغذائية، سواء طازجة أو معلبة، مثل: الورق، ومواد البناء، والمنسوجات، والملابس الجاهزة، ومستحضرات التجميل، والمنظفات، والكيماويات الأساسية، والمبيدات الحشرية والمنزلية، والأسمدة وغيرها، مما تتيحه الإمكانات والخامات والموارد المتوفرة.

٧ ـ ضرورة السيطرة الكاملة على مختلف الخامات والموارد من خلال إحكام القبضات على مختلف العمليات التقانية المتعلقة بها.

٨ ـ ضرورة إشراك وحدات البحث العلمي والتطوير عند اختيار التقانة ونقلها وتبادلها، مع تقوية كفاءة الارتباط بين هذه الوحدات والقطاعات الإنتاجية والتسويقية وتدعيمها[١٥].

٩ ـ ربط السياسات والأهداف التعليمية بأهداف التنمية، مع تعميق مفاهيم التقانة المناسبة وشروطها خلال مراحل التعليم المختلفة.

١٠ ـ إنشاء الهياكل التي تساعد على حسن الاستفادة من نتائج العلم والتقانة من حيث استخدامها، أو توزيع نتائجها. . . الخ.

١١ ـ السعي إلى إعادة تشكيل العلاقات الدولية من أجل مزيد من التعاون المتكافىء، بين الدول الصناعية المتقدمة من جانب، والبلدان العربية من الجانب الآخر.

ثامناً: التبادل التقاني بين الدول العربية

مما لا شك فيه أن هناك إمكانات كبيرة لأن تتبادل البلدان العربية التقانات الناجحة لديها، ومن المقترح لإنجاح ذلك، إيجاد أشكال للتكامل التقاني بين البلدان

---

(١٤) لمزيد من التفاصيل حول تكنولوجيا انتاج الأسمدة في الوحدات الصغيرة في الصين، انظر: المصدر نفسه، الفصل ٦.

(١٥) لمزيد من التفاصيل عن علاقات البحث والتطوير في القطاعات الانتاجية والتسويقية، انظر: أبو النجا، «نشاطات البحث والتطوير حول المنتجات البترولية النهائية: دراسة حالة من جمهورية مصر العربية مع بعض استنتاجات عامة للدول العربية».

العربية، بحيث تدمج وتتكامل معاً الأنشطة المهمة والمتماثلة في هذه البلدان. والمقترح أن تشتمل تلك الأنشطة على: القطاعات الإنتاجية، والقطاعات الخدمية، والاحتياجات التسويقية، والبحث العلمي والتطوير، وهي الأنشطة ذات العلاقات المباشرة مع التقانة، على أن يكون ذلك من خلال العلاقات التالية:

١ ـ علاقات الارتباط المباشر بين كل نشاط والذي يماثله في البلد أو البلدان الأخرى.

٢ ـ أن تكون احتياجات الإنتاج والتسويق في ارتباط مباشر مع الخدمات في البلد ذاته، كذلك في قطاعات الخدمات في البلدان الأخرى، بحيث يتم الارتباط المباشر بين أنشطة الخدمات في هذه البلدان معاً.

٣ ـ ترتبط أنشطة البحث في جميع البلدان ارتباطاً مباشراً على نحو متبادل وفعّال، بحيث تقوي من ارتباطات باقي الأنشطة معاً، سواء المباشر منها أو غير المباشر عبر أنشطة البحث.

٤ ـ أن تلتقي عند أنشطة البحث مختلف الاحتياجات الإنتاجية والتسويقية، بحيث يمكن نقلها إلى الأنشطة البحثية في البلدان الأخرى، بهدف تدعيم سبل الوفاء بتلك الاحتياجات مع إرجاء اللازم من بحوث لتنفيذها.

وبالطبع، فإن هذا التصور للتكامل التقاني بين البلدان العربية، سوف تصقله أو تعيد تشكيله ظروف التطبيق في الواقع الفعلي، ومن الممكن الاستفادة مما تحقق من تكامل تقاني بين دول أوروبا الغربية، حيث ترتبط فيها الأنشطة السابق ذكرها من خلال نظام دينامي وفعّال[١٦]، مما يتيح حسن الاستفادة لجميع هذه الدول.

تاسعاً: توصيات مكملة

إضافة إلى ما سبق وروده من توصيات، فإنه يمكن ذكر بعض التوصيات المكملة على النحو التالي:

١ ـ ضرورة المزج بين الإنتاج من أجل الإحلال محل الواردات مع الإنتاج من أجل التصدير، لأن من الثابت من تقييم تجارب التنمية في دول العالم الثالث، أن التركيز على أي من هذين الأسلوبين بمفرده يؤدي إلى زيادة مقدار التبعية، وتصاعد حجم المديونية الخارجية[١٧].

٢ ـ أهمية الاعتماد على مختلف الأنواع من التقانات، سواء كانت حديثة أو

(١٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه.

(١٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية، والعقد العربي القادم: المستقبلات البديلة.

متقدمة أو تقليدية أو بسيطة، شرط أن يتم اختياره بما يتناسب مع المعطيات والاحتياجات، ويقابل في الوقت ذاته شروط التفضيل المحددة.

٣ ـ استبعاد التقانات التي شوهت عند سابق نقلها من الغرب، أو ما يعرف باسم نموذج زيروكس المشوه، ذلك أنها تزيد من التبعية للغرب، حيث يطلق عليها مصطلح تبعية الدرجة الثانية(١٨).

٤ ـ أن يتم إشراك وحدات البحث العلمي والتطوير في مختلف عمليات الاختيار والنقل للتقانة.

٥ ـ ضرورة توفر الخامات ومدخلات الإنتاج من مصادر محلية قدر الإمكان.

٦ ـ أهمية توفر الماكينات والمعدات اللازمة من التصنيع المحلي قدر الإمكان.

٧ ـ اتباع سياسة واضحة للاعتماد على الذات، أخذاً في الاعتبار التكامل بين البلدان العربية، أو ما يعرف باسم «الاعتماد الجماعي على النفس»(١٩).

خاتمة

على ضوء العرض السابق، يتضح أن التحدي المطروح على البلدان العربية صعب ومتعدد المراحل، مما يستدعي ضرورة التخطيط الجيد لاجتيازه على نحو فعال ومنجز، لكن في البداية يجب أن تعمل البلدان العربية على وضع سياسات تقانية تبعد بها عن الأسلوب الجاري حالياً من حيث الاختيار العشوائي للتقانة، مع الانبهار غير العادي بكل ما يتم إنتاجه أو استخدامه في الغرب، أي الأسلوب الجاري لاختيار التقانة، الذي أدى على ما سبق إيضاحه إلى العديد من الإخفاقات التنموية، قد لعب في إرسائه ممثلو الشركات المتعددة الجنسيات ووكلاؤها المحليون الدور الرئيسي، بينما توارى في المقابل العلماء والباحثون، لكن ما زال المجال مفتوحاً أمامهم للعمل على أن تستطيع دولهم اجتياز عنق الزجاجة، وصولاً إلى البقاء في الساحة الدولية كدول متقدمة وليست نامية، دول تحقق الرخاء والرفاهية لشعوبها، ونقطة البداية في ذلك الطريق الشاق والصعب هو حسن الاختيار لأكثر التقانات مناسبة للبلدان العربية.

---

(١٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد محمود الإمام، «دور العمل العربي المشترك في تحقيق التنمية المستقلة،» ورقة قدّمت إلى: التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٨٢٥ ـ ٨٧٦.

(١٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.

القسم الثاني

التنمية العربية الراهنة في التطبيق

الفصل الحادي عشر

الطاقة والتنمية في الوطن العربي(*)

علي أحمد عتيقة(**)

مقدمة

ترتبط الطاقة بعملية التنمية ارتباطاً عضوياً من حيث إنها المصدر الوحيد للمقدرة على أداء جميع أنواع العمل، الذهني والجسدي والآلي. ولما كان العمل بجميع أشكاله يشكل القاعدة الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن توافر الطاقة بالشكل المناسب وبالقدر المطلوب لأداء العمل اللازم يعد شرطاً ضرورياً لإحداث التنمية. ورغم أن هذا الارتباط العضوي بين الطاقة والتنمية نشأ مع بداية الحضارة الإنسانية، فأهميته لم تظهر إلى حيز الدراسة والاهتمام إلاّ مع التغيرات الكبيرة التي واكبت الثورة الصناعية في أوروبا والولايات المتحدة. ولكن نظراً إلى توافر مصادر الطاقة، مثل الفحم بكميات كبيرة، مع استمرار الاعتماد الواسع على الطاقة الحيوانية والبشرية في النقل والأعمال الزراعية، فإن الاهتمام بالعلاقة بين استهلاك الطاقة ومعدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي لم يرقَ إلى مستوى القضايا الكبيرة في السياسات القطرية والعلاقات الدولية إلاّ بعد منتصف هذا القرن، عندما حل النفط محل الفحم كمصدر أول للطاقة وبخاصة بعد تأسيس منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك) عام ١٩٦٠.

وخلال الأعوام العشرة الأولى، بعد تأسيس الأوبك، كان انتاج النفط يتزايد

(*) نشر هذا البحث في: المستقبل العربي، السنة ١١، العدد ١٢٢ (نيسان/ابريل ١٩٨٩)، ص ٣٩ ـ ٤٨. وهو في الأصل ورقة قدّمت إلى: دورة تخطيط الطاقة التي تنظمها وزارة الطاقة والثروة المعدنية الأردنية بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والمجموعة الأوروبية، عمان، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ـ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨.

(**) الممثل المقيم والمنسق لأنشطة الأمم المتحدة الإنمائية ـ الأردن.

بمعدلات عالية تفوق معدلات الزيادة في الطلب عليه رغم أن هذه الأخيرة كانت تتجاوز ٧ بالمئة سنوياً أثناء عقد الستينيات. لقد نتج من هذا الوضع انخفاض ملموس في مستوى أسعار النفط الخام خلال النصف الأول من ذلك العقد وانخفاض مستمر في تلك الأسعار الحقيقية، بسبب عامل التضخم النقدي الذي بدأ ينمو في الدول الصناعية المستوردة للنفط. ورغم نجاح الأوبك النسبي في الحد من قدرة شركات النفط العالمية على تخفيض أسعاره الرسمية المعلنة، فإنها لم تفلح في السيطرة على معدلات الإنتاج ولا، بالطبع، على انخفاض سعر النفط الحقيقي الناتج من انخفاض القوى الشرائية العالمية للدولار الأمريكي، الذي كان ولا يزال يمثل الوحدة الحسابية لتسعير النفط الخام. كل ذلك ساعد على جعل النفط المصدر الأول للطاقة، وبالتالي زاد من اعتماد دول العالم عليه، وبخاصة الصناعية منها، حتى بلغت نسبة الزيادة في الطلب على النفط معدلات أكبر من نسبة الزيادة في الإنتاج الفعلي والمتوقع.

كان ذلك في بداية العقد الماضي عندما أصبحت الطاقة الإنتاجية للنفط تتضاءل أمام معدلات الطلب، وقامت بعض الحكومات العربية، وهي ليبيا والجزائر والعراق، باتباع سياسة السيطرة الوطنية على ملكية قطاع النفط وإدارته في بلدانها عن طريق التأميم والحد من الإنتاج.

وكانت النتيجة الطبيعية للتطورات السالفة الذكر أن تتجه أسعار النفط الخام إلى الارتفاع السريع، الأمر الذي أدى، كما يعلم الجميع، إلى تطورات وتغييرات عالمية مهمة في الاقتصاد والسياسة والعلاقات الدولية والإقليمية، لا يسمح لنا المجال أن نتعرض إلى مضمونها وآثارها التي ما زالت معنا حتى الآن. ولكن ما يهمنا هنا هو انتشار الاهتمام بموضوع حديثنا اليوم وهو العلاقة بين الطاقة والتنمية بشكل عام، وفي الوطن العربي بشكل خاص.

لقد أظهرت الدراسات الأولية التي تمت في السبعينيات أنه طوال فترة توافر الطاقة بكلفة مالية ضئيلة، كانت معدلات استهلاك الطاقة تعادل أو تزيد على معدلات النمو الاقتصادي متمثلاً في نسبة الزيادة في إجمالي الناتج المحلي (GDP)، أي أن العلاقة الرقمية بين نسبة الزيادة في الطلب على الطاقة ونسبة الزيادة في إجمالي الناتج المحلي كانت تساوي واحداً أو أكثر بحسب مستوى النمو وكفاءة استعمال الطاقة في مختلف الدول الصناعية والنامية. غير أنه مع بداية ارتفاع أسعار الطاقة، بسبب ارتفاع أسعار النفط، ازداد الاهتمام بالتعمق في دراسة طبيعة العلاقة بين الطاقة والتنمية بهدف زيادة كفاءة استعمال الطاقة بشكل عام، والنفط بشكل خاص، وكذلك العمل على احلال مصادر الطاقة الأخرى، مثل الفحم والغاز والطاقة النووية، محل النفط كلما أمكن ذلك ولو تطلب الأمر استثمارات مالية ضخمة.

وبالفعل، نجحت الدول الصناعية الغربية واليابان في تخفيض عامل استعمال الطاقة من حوالى واحد قبل ارتفاع أسعار النفط، إلى النصف في الآونة الأخيرة وإلى

أقل من ذلك بالنسبة إلى الطلب على النفط. وكنتيجة لهذا التطور العلمي والاقتصادي التاريخي ظهرت مدرسة جديدة في العلاقة بين الطاقة والتنمية تقوم على أساس الفصل بين معدلات الطلب على الطاقة ومعدلات النمو الاقتصادي، أي أنه أصبح بالإمكان أن ترتفع معدلات النمو الاقتصادي، بينما تنخفض معدلات استهلاك الطاقة بفضل عامل كفاءة الانتاج الهادف إلى المحافظة على الطاقة.

وعلى الرغم من التسليم بهذه الحقيقة العلمية، فإن استمرارها من دون حدود يعتبر في نظري أمراً غير قابل للتحقيق، وذلك بسبب العلاقة العضوية بين الطاقة والتنمية من جهة، وبينهما وبين الزيادة الديمغرافية من جهة أخرى. ففي الوقت الذي يمكن أن تنقل العلاقة الرقمية بين الزيادة في التنمية والزيادة في استهلاك الطاقة، إلى الحد الأدنى المتاح تقانياً (تكنولوجياً)، فلا بد أن يؤدي استمرار النمو الاقتصادي بعد ذلك إلى زيادة في استهلاك الطاقة ولو بنسب منخفضة. وفي الواقع، هذا هو الوضع الذي وصلت إليه معظم الدول الصناعية عدا تلك التي تنتمي إلى الكتلة الإشتراكية الشرقية، حيث ما زال أمامها مجال واسع في هذا الشأن.

أما بالنسبة إلى البلدان النامية فإن الأمر أبعد من ذلك بكثير، ليس من حيث كفاءة استعمال الطاقة فحسب، بل من جانب متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي ما زالت في مراحلها الأولى، وتواجهها صعوبات داخلية معقدة وعراقيل وضغوط خارجية شرسة، مثل شروط التبادل التجاري والمديونية وتحكم الدول الصناعية القليلة في شؤون العلم والتقانة والمال والأمن العسكري. كل هذا يجعل العلاقة بين الطاقة والتنمية في الدول النامية تختلف اختلافاً أساسياً عما هي عليه في الدول الصناعية. وتزداد حقيقة هذا الواقع في الدول النامية المصدرة للطاقة مثل أكثرية الأقطار العربية. لذلك فإنه من الضروري أن ننتقل إلى التركيز على طبيعة العلاقة بين الطاقة والتنمية في الوطن العربي ككل، بهدف التعرض السريع إلى طبيعة تلك العلاقة وأبعادها والتعرف على المشاكل الناجمة عنها، والفرص التي تتيحها للتعاون والتكامل بين الأقطار العربية المصدرة والمستوردة للطاقة.

أولاً: الوضع الحالي في البلدان العربية

إذا كانت العلاقة بين الطاقة والتنمية، في الدول الصناعية والنامية المستوردة للطاقة، تتمثل في كون الطاقة هي المصدر الوحيد للقدرة على أداء العمل، وبالتالي إحداث التنمية، فإن هذه العلاقة في الوطن العربي تزداد قوة وخطورة، لأن النفط والغاز لا يوفران المصدر الوحيد للطاقة من أجل التنمية المحلية فحسب، بل الأهم من ذلك، هو الاعتماد شبه الكلي على تصدير النفط وبدرجة أقل، الغاز، إلى أسواق العالم من أجل الحصول على العائدات المالية اللازمة لمتطلبات الاستهلاك والاستثمار من أجل التنمية في جل الأقطار العربية. وما يزيد من خطورة هذا الدور المزدوج للعلاقة بين

الطاقة والتنمية العربية، ويجعل التصدي للتحديات الإنمائية وغيرها التي تواجه الأمة العربية أمراً في غاية الصعوبة، هو الواقع الذي تعيشه البلدان العربية. وأهم الخصائص التي يمتاز بها هذا الواقع يمكن تلخيصها في العناوين التالية:

١ ـ التخلف الاقتصادي والاجتماعي

على الرغم مما تحقق من تقدم في مجال التنمية في جل الأقطار العربية، خلال العقدين أو الثلاثة الماضية، لا تزال خصائص التخلف الأساسية تسود الوطن العربي. ورغم التقدم الكبير الذي حصل في التعليم لا تزال نسبة الأمية تشكل حوالى ٤٠ بالمئة بشكل عام، وتزيد على ٨٠ بالمئة في عدد من الأقطار العربية.

هذا من حيث الكم. أما عن الكيف، فمن المتفق عليه أن مستوى التعليم قد انخفض مع انتشاره عبر الوطن العربي. كما أن الأقطار التي نجحت في إعداد عدد كبير من خريجي الجامعات والمعاهد المتوسطة وتأهيلهم، لم تنجح في ملاءمة العرض مع الطلب في العمل لديها أو في الأقطار العربية. أما طبيعة اقتصادات البلدان العربية فهي تعتمد أساساً على انتاج عدد قليل من المواد الأولية وتصديرها واستيراد الجزء الأكبر من حاجاتها الغذائية والصناعية، مع استيراد المزيد من الخبرات التقانية الأجنبية. أما عن مستوى الخدمات الصحية والاجتماعية، فهي تعد أيضاً دون المستوى اللازم لإحداث التقدم المنشود في الوطن العربي ككل. كما أن مستوى الاستثمار في البحث العلمي وتحسين الإنتاجية المحلية لا يزال أقل من المعدل العالمي بكثير، ودون المعدلات التي وصلتها بعض الدول النامية. ومن خصائص التخلف التي يتسم بها الوطن العربي هو بطء التطور، والتقدم في الإطار المؤسسي لأنظمة الدولة والمؤسسات الأهلية. كل هذا يجعل من البلدان العربية منطقة متخلفة عن موكب الحضارة المعاصرة، على الرغم من مظاهر التقدم المستوردة من الخارج وبأسعار باهظة التكليف.

٢ ـ التجزئة السياسية

نظراً إلى دخول البلدان العربية عصر الاستقلال القطري منفردة وتحت ظروف متباينة وفي أوقات متفاوتة، فقد كان من الطبيعي أن تنشأ التجزئة السياسية في الوطن العربي الواحد. ولا شك أن أكبر تحد يواجه البلدان العربية اليوم هو العمل على الحد من هذه التجزئة القطرية وما تسببه من انقسامات حادة في معالجة قضايا التنمية والأمن ذات الطابع المشترك.

٣ ـ تشتت الموارد الاقتصادية

لا شك أن بين الآثار الضارة بالمصلحة العامة والناتجة من التجزئة السياسية الحادة تشتت الموارد الاقتصادية، الطبيعية منها والبشرية. فالموارد الاقتصادية المتكاملة

في الوطن الواحد تشتتت بين أجزاء سياسية مختلفة، حيث أصبح المال والطاقة في جهة، مثلاً، والموارد الزارعية في جهة أخرى، واليد العاملة والأسواق الكامنة في جهة ثالثة، والمعادن وغيرها في جهة رابعة، وهكذا إلى نهاية القائمة. وما يزيد من صعوبة هذا الوضع هو الخلافات الحادة التي تعصف بالعلاقات العربية بالنسبة إلى القضايا المصيرية المشتركة، الأمر الذي يحد من إمكانية تنمية التبادل التجاري والتكامل اللازم بين الموارد المشتتة.

٤ ـ الغزو الخارجي والتسلط الأجنبي

من المعروف أن الوطن العربي ككل، قد تعرض للغزو الخارجي والاحتلال والتسلط الأجنبي خلال فترة طويلة من تاريخه القديم والحديث. ولكن، ربما كانت أخطر مرحلة في هذا الجانب هي الحقبة الأخيرة التي تغلغل فيها الغزو الخارجي للدول الاستعمارية خلال القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن الحالي. إن التجزئة السياسية التي أشرنا إليها سابقاً تعود في جذورها إلى هذه الحقبة من تاريخ النفوذ الأجنبي في الوطن العربي.

إن الغرض من التوقف أمام بعض الخصائص المهمة للواقع العربي الراهن هو معرفة مدى تأثير هذه الخصائص في العلاقة بين الطاقة والتنمية التي هي موضوع حديثنا اليوم. فمن المعروف أن الطاقة في شكل نفط وغاز تعتبر أهم الموارد الطبيعية التي تملكها غالبية الأقطار العربية بدرجات متفاوتة. كما أنه من المعروف أن هذه الأقطار تعتمد على هذين المصدرين لتوفير استهلاكها الداخلي من الطاقة، والتصدير إلى أسواق الدول الصناعية من أجل الحصول على العائدات المالية اللازمة للاستهلاك والتنمية.

وبدخول «اليمن العربية» إلى مرحلة انتاج النفط وتصديره، أصبح عدد الأقطار العربية المصدرة للطاقة ثلاثة عشر قطراً، وينتظر أن تدخل «اليمن الديمقراطية» مرحلة الإنتاج والتصدير خلال العام المقبل، كما أن للسودان إمكانات تصديرية جيدة، في حال تسوية قضية التمرد في الجنوب. إذاً، يمكننا القول بأن هنالك ثلاثة عشر قطراً عربياً مصدراً للطاقة، وقطرين يمتلكان القدرة على التصدير. أما المغرب والأردن فيوجد لديهما بعض الإنتاج النفطي القليل، وهنالك احتمالات علمية لإمكانية اكتشافات جديدة تحتاج إلى متابعة وإنفاق. هذا من حيث انتشار الوجود النفطي في الوطن العربي بصورة عامة، أما من حيث كثافة هذا الوجود فإنها مركزة في سبعة أقطار عربية أعضاء في منظمة الأوبك وهي: السعودية، الكويت، العراق، ليبيا، الإمارات العربية، الجزائر وقطر. إن هذه المجموعة من البلدان النامية تعتبر أكبر مصدر للطاقة في العالم، وبالتالي الأكثر اعتماداً على هذه السلعة الحيوية الاستراتيجية، كما أنها تمتلك أكثر من نصف احتياطيات النفط و٢٠ بالمئة من احتياطيات الغاز التي

يتركز معظمها في الجزائر وقطر (غاز حر غير مصاحب للنفط).

وأما المجموعة الثانية من الأقطار العربية المصدرة للطاقة فهي عُمان ومصر وسوريا وتونس والبحرين «واليمن العربية»، وهي تعد ثانوية من حيث أهميتها في إنتاج الطاقة وتصديرها، غير أنها مع ذلك أصبحت تعتمد على تصدير هذه السلعة اعتماداً متزايداً. وهنالك مجموعة ثالثة تتكون من المغرب والأردن ولبنان والصومال وموريتانيا وجيبوتي، لا تمتلك حتى الآن مصادر للطاقة تكفي حتى لحاجاتها المحلية اللازمة للاستهلاك والتنمية. إن هذه المجموعة، إضافة إلى السودان في الوقت الحاضر، تعتمد على استيراد الطاقة إما من الأقطار العربية المصدرة للنفط أو من خارج الوطن العربي.

من الواضح أن توزيع مصادر الطاقة واستهلاكها في الوطن العربي، رغم انتشاره بصورة عامة في خمسة عشر قطراً، فهو يتفاوت من قطر إلى آخر. فمن حيث الاحتياطيات المؤكدة للنفط والغاز، يتراوح التفاوت ما بين خمسة مليارات ونحو ٢٠٠ مليار برميل، كما أن الاستهلاك يتباين ما بين نصف برميل و٩٦ برميلاً للفرد في العام. غير أن استهلاك الطاقة في الوطن العربي ككل لا يزيد على ٢٥ بالمئة من إجمالي الانتاج الحالي، الأمر الذي يوفر نحو ٧٥ بالمئة منه للتصدير.

ربما كان من أهم مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي التي يتسم بها الوطن العربي تدني استهلاك الفرد للطاقة، باستثناء بعض الأقطار التي تستعمل الطاقة لتكرير النفط أو تسييل الغاز أو صهر الألومنيوم للتصدير إضافة إلى تحلية مياه الشرب واستهلاك وسائل النقل والقطاع المنزلي، حيث توفر الطاقة لهذه الأغراض بأسعار مدعومة ومنخفضة جداً. فإن تمكّن الوطن العربي من التغلب على سمة التخلف وعامل التجزئة وتشتت الموارد يجعله ينتج جل حاجاته من السلع والخدمات، مستفيداً من موارد الطاقة المتوافرة لديه، وبالتالي، بقليل من اعتماده على تصدير الطاقة بأسعار متدنية واستيراد السلع الغذائية والمصنعة بأسعار عالية.

أما في الوقت الحاضر، ومع استمرار خصائص الوطن العربي المشار إليها سابقاً، ستبقى العلاقة بين الطاقة والتنمية في الوطن العربي تعتمد على أسواق التصدير للنفط الخام والغاز، الأمر الذي يجعلها تتعرض للتقلبات الحادة التي تتحكم فيها عوامل العرض والطلب والموقف التفاوضي القوي للكتل الاقتصادية الكبرى مثل الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية. وفي مثل هذه الحال، لا يمكن للأقطار العربية المصدرة للطاقة منفردة أن تحقق الفائدة المرجوة من توافر مصادر الطاقة لديها بكميات كبيرة، حتى ولو عادت أسعار النفط إلى الارتفاع السريع. فلا توافر الطاقة ولا المال وحدهما يمكن أن يحققا التقدم المطلوب في حال استمرار البلدان العربية في وضعها الراهن من التخلف والتجزئة وتشتت الموارد الاقتصادية والبشرية. ومن أخطر العوامل التي تكمن في استمرار الوضع في البلدان العربية على ما هو عليه من خصائص، يأتي

عنصر الاعتماد المتزايد على تصدير النفط الخام القابل للنضوب. صحيح أن المجموعة الأولى من البلدان العربية تملك أكثر من نصف احتياطيات العالم من النفط ونحو الخمس من الغاز، ولكن مع استمرار معدلات الاستهلاك الحالي للنفط في العالم، من المتوقع ألاّ يزيد عمر احتياطيات النفط المعروفة في جميع بلدان العالم على ٤٠ سنة أخرى، وهي فترة قصيرة جداً لإعداد البلدان العربية إلى مرحلة ما بعد النفط، وكذلك الحال بالنسبة إلى تطوير بدائل الطاقة الجديدة والمتجددة في العالم ككل.

أما بخصوص استراتيجية الدول الصناعية المستوردة للطاقة، فإنها تهدف إلى استنفاد نفط الأوبك بأقل سعر ممكن، وفي الوقت نفسه تطوير مصادر الطاقة التقليدية والجديدة لديها استعداداً لمرحلة ما بعد النفط الرخيص.

وإذا استمر الوضع الراهن لبلدان الأوبك بما فيه من تنافس على حصص السوق واختلاف في المواقف والتوقعات المستقبلية، فلن تكون هناك صعوبة في تنفيذ سياسة وكالة الطاقة الدولية الهادفة إلى التحكم في أسواق النفط. وفي هذه الحالة ستكون مجموعة البلدان النامية المصدرة للطاقة وبخاصة الأقطار العربية النفطية الرئيسية هي الخاسر الأكبر. وللأسف، هذا هو واقع الحال في الوقت الراهن، حيث أصبح سوق النفط تحت سيطرة المشترين على الرغم من استمرار مجموعة بلدان الأوبك وبخاصة الأقطار العربية في دورها السابق كمنتج متمم أو أخير. فبدلاً من قيام هذه المجموعة بتحديد السعر والتزامها بانتاج الكمية التي تباع بهذا السعر، أصبحت لا تحدد السعر ولا الكمية، بل يتم تحديد الاثنين معاً في السوق الذي كما قلنا أصبح سوقاً للمشترين.

يمكن أن نستنتج من هذا الوضع غير الملائم لمتطلبات التنمية في الوطن العربي بأن دول وكالة الطاقة ستواصل سياستها الرامية إلى سد العجز في ميزان الطاقة لديها، عن طريق الاستيراد من البلدان العربية وبلدان «المجموعة الاشتراكية» وبقية البلدان النامية. ويقدر هذا العجز في الوقت الحالي بنحو ٢٥ مليون برميل يومياً تغطى عن طريق الاستيراد على النحو التالي: ١٥ مليون برميل من البلدان العربية؛ ٦ ملايين برميل من بقية البلدان النامية المصدرة للطاقة؛ و٤ ملايين برميل من البلدان الاشتراكية يأتي جلها من الاتحاد السوفياتي والصين.

من الواضح أن هذا الوضع يوفر أكبر قدر من المرونة للدول الصناعية ذات العجز في انتاج الطاقة، وبخاصة مع استمرار الخلافات القائمة بين الأقطار المصدرة للنفط حول مستوى الانتاج والأسعار. فهي تستطيع أن تنظم مشترياتها النفطية بطريقة تمكنها من جعل المصدرين للطاقة يتنافسون عليها عن طريق تخفيض الأسعار مقابل الحصول على حصة أكبر من أسواقها. ونظراً إلى توافر فائض في طاقة الإنتاج لدى العديد من الأقطار المصدرة للنفط والغاز، وبخاصة الأقطار العربية، فإن إمكانية مثل هذا التنافس لمصلحة الدول المستوردة تعد كبيرة جداً. وفي الوقت نفسه، يؤدي هذا

التنافس بين المصدِّرين إلى انخفاض حاد في العائدات المالية الناجمة عن تصدير الطاقة مع زيادة في معدل استنزاف الاحتياطيات النفطية التي ينبغي أن يرشد استهلاكها لأطول فترة ممكنة حتى تتمكن البلدان النفطية من العبور بالنتيجة إلى مرحلة ما بعد النفط.

إن الأضرار الناجمة عن الاستمرار في تصدير الطاقة من الأقطار العربية بكميات كبيرة وأسعار قليلة تعد خطيرة بالنسبة إلى مستقبل التنمية، ليس في البلدان النفطية فحسب، بل في كل الوطن العربي، بسبب علاقة الطاقة بالتنمية في جميع الأقطار العربية من جهة، وتأثر اقتصادات العديد من البلدان العربية غير النفطية بمعدلات التنمية والعائدات النفطية في الأقطار المصدرة الرئيسية. فكلما انخفضت العائدات النفطية في الأقطار المصدرة، انخفض الانسياب المالي إلى الأقطار العربية غير النفطية على الرغم من أنها تستفيد من انخفاض أسعار النفط بالنسبة إلى استهلاكها المحلي. ولكن في نهاية الأمر تكون الخسارة على الجميع، حيث يمكن أن تستنزف احتياطيات الوطن العربي من الطاقة دون الحصول على الأموال اللازمة للتنمية الشاملة وقبل الوصول إلى مرحلة تنوع مصادر الدخل التي لا تعتمد على العائدات النفطية بشكل مطلق.

لا شك في أن احتمال تعرض الوطن العربي لهذه المخاطر المصيرية يعتبر عالياً جداً، ويهدد مستقبله الاقتصادي واستقلاله السياسي. وعلى الرغم مما قد يراه البعض من تفاوت في نصيب الأقطار العربية المختلفة من هذه المخاطر ودرجة تأثرها، فإنني أعتقد بأن الجميع سيتضرر من آثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

تُرى، ما هو السبيل للتغلب على المصاعب التي تعرقل الربط المثمر بين الطاقة والتنمية في الوطن العربي؟

إنني أعتقد جازماً بأن بداية الطريق الصحيح في هذا الاتجاه هو العمل على المستوى القطري والعربي الشامل من أجل التغلب على الخصائص الأربع التي تهيمن على البلدان العربية في الفترة الراهنة والتي تعرضنا لذكرها في مطلع هذا البحث. فلكي ترتبط الطاقة بالتنمية المتواصلة والشاملة في الوطن العربي، لا بد من مواجهة مظاهر التخلف الحقيقية وأسبابها مثل الأمية والبطالة وانخفاض الانتاجية وتقليل الاعتماد على صادرات المواد الخام مثل النفط والغاز مع زيادة الصادرات المصنعة وتخفيض المستوردات الغذائية الاستهلاكية المصنعة خارج الوطن العربي. وما من شك في أن مثل هذا التحول الأساسي في مسيرة التنمية يتطلب، أولاً وقبل كل شيء، العمل على الحد من التجزئة والخلافات السياسية الحادة، وتجميع الموارد الاقتصادية المشتتة، والاتفاق على مواجهة المخاطر الخارجية والغزو الأجنبي في قلب الوطن العربي وعلى أطرافه.

كل هذه الأمور المصيرية تشكل قضايا مشتركة بين جميع الأقطار العربية مهما تباينت أحجامها ومواردها الطبيعية والبشرية، وبغض النظر عن مواقفها واتجاهاتها الخارجية الحالية. لذلك فإنني لا أرى مخرجاً من الوضع العربي الراهن إلاّ عن طريق التعاون والتكامل الاقتصادي، المبني على تبادل المصالح بين الأقطار العربية، في إطار من الاتفاق السياسي على وحدة المصير والأمن والتنمية في الوطن العربي. إنني أدرك أن هذا الكلام ليس بجديد، ولكنني أكرره لأنني أعتقد بأنه يمثل الحقيقة التي يجب أن تقال في كل مناسبة حتى يعم الاقتناع بها، والأهم من ذلك أن يتم العمل بموجبها بشكل مشترك متواصل.

ثانياً: تجربة المجموعة الأوروبية

لا توجد أمامنا تجربة في هذا الخصوص أنجح من نهج المجموعة الأوروبية، التي استطاعت أن تحقق الوفاق السياسي والتكامل الاقتصادي بين بلدان كانت إلى فترة قريبة منقسمة متناحرة، قامت بينها حروب طاحنة، كان آخرها الحربين العالميتين، خلال النصف الأول من هذا القرن. وعندما قررت وضع نهاية لهذا الأسلوب من التعامل في حل خلافاتها، أصبحت تتمتع بأطول فترة من السلام والأمن والتنمية في تاريخها القديم والحديث. كما أنها بدأت تظهر للعالم ككتلة اقتصادية وسياسية يحسب لها حساب، بل توشك أن تصبح قادرة على أن تلعب دور التوازن بين الدولتين الرئيسيتين، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة.

ومن المعروف أن المجموعة الأوروبية اتبعت أسلوب المراحل والتدرج المدروس في تنفيذ سياساتها الجماعية الهادفة إلى التكامل الاقتصادي والتعاون السياسي. وحتى تعطي الفعالية اللازمة لهذا الأسلوب البراغماتي العملي، قامت بتأسيس منظمة مركزية مشتركة لإعداد الدراسات اللازمة لتشخيص المشاكل واقتراح الأولويات، ثم متابعة وتقويم التنفيذ المشترك لما يتم إقراره من برامج ومشروعات، في إطار السياسة العامة الملتزمة بالأهداف الكبرى الطويلة المدى للمجموعة الأوروبية ككل؛ والقاعدة الثانية التي اتسمت بها أعمال المجموعة هي العمل على مساعدة البلد أو القطاع الاقتصادي والاجتماعي الذي يمكن أن يتضرر من جراء عملية التعاون والتكامل حتى يتمكن من التكيف مع الوضع الجديد. وهذا يعني أنه لا يمكن أن تكون المنافع والأضرار متساوية بين جميع الأطراف المشاركة في عملية التعاون والتكامل في جميع الأوقات، بل حتى تنجح عملية التكامل الاقتصادي، لا بد من إعانة الأجزاء والقطاعات المتخلفة حتى تتمكن من مواكبة مسيرة التقدم الجماعي والاستفادة منه؛ أما القاعدة الثالثة التي اعتمدتها المجموعة الأوروبية في أعمالها فهي تنفيذ ما يتفق عليه وتأجيل، وليس إهمال، ما يختلف عليه حتى تتوافر الشروط والظروف والقناعات اللازمة للاقتناع والإتفاق الجماعي. وهنالك استعداد كبير للعمل والصبر من أجل الالتزام

بهذا الأسلوب؛ والقاعدة الرابعة التي يعتمد عليها العمل الأوروبي المشترك هي تشجيع أفضل القدرات البشرية المؤمنة، الملتزمة بهذا النوع من العمل على الانخراط في المؤسسات الأوروبية المشتركة وتزويدها بكل ما تحتاج إليه من إمكانات مالية وغيرها للقيام بواجباتها على أحسن وجه.

بناء على اتباع هذا الأسلوب العلمي والعملي في الوقت نفسه، والالتزام بمتطلباته القصيرة والطويلة المدى، استطاعت المجموعة الأوروبية أن تحقق ما لم يتحقق في تاريخ البشرية الطويل، ألا وهو التكامل الاقتصادي والتعاون السياسي الهادف إلى تأسيس تجمع قوي، بالطرق السلمية وعن طريق الحوار والتفاهم بين دول ذات سيادة، كانت، كما أسلفنا، حتى فترة قريبة، متناحرة متقاتلة.

وما لا شك فيه أن نجاح المجموعة الأوروبية في هذا الإنجاز العظيم يمثل منعطفاً تاريخياً وقفزة حضارية لا بد أن يكون لها تأثيرها الإيجابي والسلبي في البلدان النامية وبخاصة الأقطار العربية. فبالقدر الذي تهتدي الأقطار العربية بمثل هذا الأسلوب في التعامل فيما بينها، بقدر ما تكون آثار السوق الأوروبية في استعمال الطاقة من أجل التنمية في الوطن العربي إيجابية، والعكس صحيح أيضاً.

ومن المهم أن نتذكر أن أول خطوة رئيسية في طريق التكامل الأوروبي كانت تأسيس مجموعة الفحم والصلب (الفولاذ) مدعومة بمشروع مارشال الشهير، لإعادة بناء أوروبا، بعد ما أصابها من دمار أثناء الحرب العالمية الثانية. ومن المعروف أن الفحم كان آنذاك يمثل المصدر الرئيسي للطاقة، ويوفر الصلب أو الفولاذ، المادة الأساسية للصناعات الثقيلة، بما فيها الصناعات الحربية. وباتباع هذا الأسلوب القطاعي، بدأت المجموعة الأوروبية أعمالها منذ أكثر من أربعين عاماً، بجعل الطاقة موضع اتفاق فوق الصلاحيات والسيادة القطرية الضيقة. ثم قامت بالعمل نفسه في قطاعات أخرى من اقتصاداتها، حتى وصلت اليوم إلى الإعداد لإعلان قيام السوق الأوروبية الموحدة، التي بدأت بستة أعضاء ثم توسعت إلى اثني عشر عضواً، تمتد من اليونان حتى بريطانيا شمالاً وإسبانيا والبرتغال جنوباً. وعلى الرغم مما يوجد بين هذه الأقطار من اختلافات عقائدية ولغوية، وتباين كبير في هياكلها الاقتصادية ومراحل النمو والتطور التي تمر بها، فقد اتفقت على مصالحها الكبرى المشتركة التي ترتبط بمصير أجيالها المقبلة وتحدد طبيعة دورها في الشؤون الدولية.

لقد واجهت المجموعة الأوروبية الكثير من المصاعب والتحديات الكبيرة في مسيرتها التاريخية نحو التكامل بالطرق السلمية، لكنها لم تتحول عن طريقها أو تتهاون في جهودها الرامية إلى تحقيق أهدافها الكبرى وإن غيرت أسلوبها أو مراحل تنفيذ برامجها من حين إلى آخر بحسب الظروف والمعطيات ذات العلاقة بأعمالها. وفي الوقت نفسه توافرت للمجموعة الأوروبية ظروف سياسية ملائمة لتعاونها. فبعد أن

خرجت دول المجموعة من الحرب العالمية الثانية منهكة اقتصادياً ومهددة سياسياً، أصبحت الولايات المتحدة تؤازر وتدعم التعاون والتكامل الأوروبي الجماعي، الهادف إلى الوقوف أمام التيار الشيوعي الذي اجتاح قطاعات واسعة من شعوب القارة بدعم وتأييد من الاتحاد السوفياتي. كما أن البلدان الأوروبية كانت آنذاك تتمتع بمستوى عال من التعليم والتقنية والوعي الاجتماعي والسياسي مقابلة بالأقطار العربية اليوم. أما مقابل ذلك فتتمتع الأقطار العربية بتقارب تاريخي وتجانس ثقافي ومصالح مشتركة واضحة المعالم، لم تتوافر للأقطار الأوروبية عند بداية عملها المشترك.

* * *

والآن، وبعد الحديث عن العلاقة بين الطاقة والتنمية، ثم عن تجربة المجموعة الأوروبية، قد يسأل سائل: هل نحن خرجنا عن موضوعنا الأصلي؟

إذا كان الجواب لا، فما العلاقة بين الموضوعين؟ إن الجواب عن هذا السؤال الكبير في نظري يكمن في العودة إلى الخصائص الأربع التي يتسم بها الوطن العربي في الوقت الحاضر. وهي التي تعوق تقدمه ومقدرته على استعمال الطاقة من أجل التنمية. فالبلدان العربية في وضعها الحالي لن تتمكن من تحقيق معدلات النمو المطلوبة لتحسين مستوى المعيشة لمواطنيها، بل حتى لمواكبة معدلات الزيادة الديمغرافية، الأمر الذي يعني عدم القدرة على المحافظة على مستويات المعيشة المتدنية الحالية بالنسبة إلى الأغلبية الكبرى من سكان الوطن العربي.

إذا كان هذا هو المتوقع في الظروف الراهنة، تُرى ما هو العمل المطلوب لتغيير هذا الوضع إلى الأفضل؟ إنني لا أنوي الجواب عن هذا السؤال الآن.

وإذا ما توافرت الإرادة السياسية في التكامل العربي الشامل أو حتى على مستوى مجموعات من الأقطار العربية في المشرق والمغرب، فإن الطاقة يمكن أن توفر القاعدة الأولى والأساسية لبداية التكامل الاقتصادي مثلما وفرت الطاقة (الفحم والصلب) البداية في التعاون الأوروبي.

في هذا الخصوص، هنالك حاجة ماسة إلى تنظيم مؤسسة عربية مشتركة في شؤون الطاقة، بهدف الاستفادة مما يوجد عند أقطارها الأعضاء، من مصادر طاقة تقليدية وجديدة، في دعم التنمية الشاملة المتكاملة فيما بينها، واستثمار العائدات المالية الناتجة من تصدير الطاقة لمصلحة مثل هذه التنمية الطويلة المدى، مستفيدة من الزيادة التي لا بد أن تتحقق من ارتفاع أسعار النفط المصدر، بفضل توحيد الموقف وزيادة التصنيع والاعتماد المتبادل بين الأقطار العربية. وهنالك عامل آخر يساعد على رفع أسعار النفط العالمية وهو الاتفاق بين الأقطار العربية، ذات الاحتياطي الكبير والقليل، على تأجيل الانتاج من الحقول الصغيرة المرتفعة الكلفة وتعويضها من زيادة العائدات

الناتجة من تخفيض الإنتاج بما يتلاءم مع مستوى الطلب العالمي. فعندما تتبع الأقطار العربية جميعها، أو البعض منها، أسلوب السياسة المشتركة في شؤون الطاقة والتنمية، فإنها تستطيع أن توفر الطاقة اللازمة للتنمية المحلية بكلفة قليلة، وتصدر من الطاقة الكمية التي توفر لها السعر المناسب لحاجاتها التنموية. إنني أدرك تماماً مدى الصعوبات والمحاذير والأعذار التي تقف دون تحقيق مثل هذا العمل الكبير. ولكن مع ذلك، ورغم كل ما يمكن أن يقال ضد تطبيق هذه الفكرة، فإنني أعتقد جازماً بأنه لا مفر منها إذا ما أردنا للعلاقة بين الطاقة والتنمية أن تأخذ مداها ومكانتها المركزية، وتلعب دورها الصحيح في البلدان العربية.

ثم تأتي بعد قطاع الطاقة والصناعات المرتبطة بها قطاعات اقتصادية واجتماعية مهمة، مثل الزراعة والمياه والمعادن والبيئة. والأهم من ذلك الثروة البشرية بجميع أنواعها. كل هذه القطاعات ينبغي أن تخضع لأسلوب وأولويات العمل المشترك الملتزم، الجاد في تحقيق التعاون والتكامل بين الأقطار العربية المشاركة فيه. ومن المطلوب لمثل هذا العمل، كي ينجح، الاستفادة من دروس الماضي بما فيها من فشل ونجاح، بغية معرفة أسبابهما. غير أنه مع ذلك لا بد من الابتعاد عن أسلوب الماضي في العمل العربي المشترك، والعمل على دراسة تجربة المجموعة الأوروبية والاستفادة من أسلوبها في العمل، كلما كان ذلك ملائماً لظروفنا وأهدافنا المشتركة. ومن حسن الحظ أنه توجد أعمال عديدة، في مجال النفط والطاقة والتنمية، يمكن الاستفادة منها في تقويم الماضي وتحديد معالم المستقبل. ففي مجال الطاقة، هناك تجربة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ومؤتمر الطاقة العربي الذي انعقدت منه أربع دورات خلال الفترة (١٩٧٩ ـ ١٩٨٧). وهنالك العديد من الدراسات والمشروعات والتوصيات التي تمت أثناء هذه الحقبة العربية، يمكن أن تساعد على معرفة ما يحتاج إلى استمرار وتطوير، وكذلك معرفة، ما ينبغي إيقافه أو عدم تكراره.

وفي الختام، أود أن أشكر القائمين على تنظيم هذه الدورة، وبخاصة وزير الطاقة هشام الخطيب ومعاونيه، ومنهم إبراهيم بدران ورشاد أبو راس وأحمد السعدي، على دعوتهم لي والإصرار على مشاركتي لهم هذه الدورة، وهم بذلك قد ساهموا في إعادتي إلى حلم كبير عشته لمدة أربعة عشر عاماً أثناء عملي في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. ويتمثل هذا الحلم في جعل الطاقة العربية المادية والبشرية توفر القاعدة الأساسية للتنمية العربية المشتركة، والتكامل الاقتصادي والتوازن السياسي المطلوب لحل مشاكل الحاضر ومواجهة تحديات المستقبل القريب والبعيد. ورغم أنني قد صحوت من هذا الحلم منذ فترة قصيرة، فأعتقد أن العودة إليه والعمل من أجله أفضل وأرحم من الاستسلام لواقع التجزئة والتشتت الذي تعيشه بلداننا العربية اليوم، رغم ما فيها من مصادر للطاقة وإمكانات مادية وبشرية كبيرة.

الفصل الثاني عشر

النفط والتصنيع في الوطن العربي(*)

طه عبد العليم طه(**)

مقدمة

إن موضوع هذه الدراسة هو تحليل العلاقة بين النفط والتصنيع في الوطن العربي. وقد مثل النفط علامة حقبة بأكملها في التاريخ العربي ـ تدنو من نهايتها ولم تتجاوز زمنياً عقداً من الأعوام ـ لكن التصنيع يمتد ليشمل هذه الحقبة وما سبقها وما يتلوها من عهود، ويبدو في بدايته رغم تاريخه الذي أدرك قرناً من السنوات.

وتبدو أهمية دراسة هذه العلاقة، من الظروف «الاستثنائية» المؤاتية ـ من حيث الإمكانية ـ التي أتاحتها حقبة الازدهار النفطي للإسراع بإنجاز التصنيع العربي. ونقصد هنا ما أضافته هذه الحقبة من رؤوس الأموال الضرورية لتطور الصناعة الحديثة، سواء لاستيراد ما يلزم من المعدات والآلات للصناعة أم توسيع سوق سلع الاستهلاك والإنتاج أمامها، أي أن حقبة النفط قد حملت إمكانية تخطي عقبات التمويل والتصريف التي واجهت محاولات التصنيع العربية، وبدأت في لحظة تكوّن فيها الحد الأدنى الضروري للتصنيع من المهارات الفنية والخبرات التنظيمية والقدرات العلمية.

وغاية هذه الدراسة هي بحث أثر النفط في التصنيع في الوطن العربي.

ويبدو منطقياً لتحقيق هذه الغاية، أن نحدد بداية ما هو التصنيع؟ ونلاحظ، من

(*) نشر هذا البحث في: المستقبل العربي، السنة ١٠، العدد ١٠٧ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٨)، ص ٦١ ـ ٨٨. وهو في الأصل ورقة قدّمت إلى: معهد التخطيط القومي، ندوة «أثر عوائد النفط على التنمية الاقتصادية في الأقطار العربية»، القاهرة، ١١ ـ ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧.

(**) خبير في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

ناحية، أن تطور المفهوم العربي للتصنيع قد عكس تطور الواقع الاقتصادي العربي. ومن ناحية أخرى، إن صياغة مفهوم التصنيع المستقل لا بد من أن تنطلق ليس من الإمكانيات المتاحة فقط، وإنما أيضاً من الأوضاع القائمة. وفي هذه الصياغة يبدو مهماً أن نوضح مدى التباين أو التطابق بين التصنيع وتطوير الصناعة من جانب، والتنمية الاقتصادية، من جانب آخر. وانطلاقاً من المفهوم الذي نتبناه للتصنيع، نقدم تحليلاً نقدياً لأهم التطورات في عملية التصنيع العربي. ويغطي التحليل سنوات الازدهار والركود النفطي في البلدان النفطية وغير النفطية العربية. ولا يقتصر البحث على نقد سياسات التصنيع، وإنما يهدف إلى تبيان المأزق الراهن الذي يواجه عملية التصنيع. وفوق هذا، فإن التقدير الموضوعي لأثر النفط في عملية التصنيع العربية في الحقبة النفطية، يستوجب تحديد نقاط انطلاق هذه العملية، وبخاصة دراسة أوضاع الصناعة (والاقتصاد) في الوطن العربي في مطلع السبعينيات.

إن مثل هذه الدراسة لا تزعم سوى محاولة تحليل بعض النقاط الأهم في مثل هذا الموضوع الواسع، في حدود ما يسمح به جهد باحث واحد، في دراسة واحدة. لكن الفائدة العلمية والعملية للدراسة المطروحة تتلخص في محاولة التركيز في بحث هذا الموضوع المهم من زاوية نظرة تاريخية، غايتها التحليل الموضوعي لأثر النفط في التصنيع، انطلاقاً من تتبع التطور التاريخي لكل من مفهوم وعملية التصنيع في الوطن العربي.

أولاً: حول مفهوم التصنيع: قراءة في الفكر الاقتصادي العربي في مصر

إن جهوداً ثمينة بذلها العديد من المفكرين الاقتصاديين العرب، وبخاصة المهتمين بأمور الصناعة والتصنيع، من أجل صياغة المفهوم العربي للتصنيع. ونقصد هنا محاولات نقد التطور الصناعي الفعلي في الوطن العربي، تأييداً أو معارضة، وعرض الأسس النظرية للدفاع عن نمط التصنيع الجاري أو المنشود. وهنا تجري محاولات تبرير أو صياغة، الأهداف والأولويات، والاستراتيجيا والتكتيك، والسياسات والإجراءات، والخطط والبرامج... الخ، التي تكفل إنجاز التصنيع.

الواقع أن تطور المفاهيم العربية للتصنيع يبدو منطقياً، من منظور الاقتراب من صياغة مفهوم أكثر شمولاً لمضمون هذه العملية التاريخية الواسعة من حيث مهامها والممتدة في أجل إنجازها. وكان تطور هذه المفاهيم انعكاساً موضوعياً لتاريخ تطور الصناعة العربية من زاوية دفاعه عن المصالح التي توافقت مع مستوى هذا التطور، أو من زاوية إدراكه للثغرات التي حفلت بها البنى الصناعية المقامة.

لكن المنطقي هنا لا يتطابق دائماً مع التاريخي، فقد تطرح مفاهيم تتخطى ما يتم إنجازه، وقد تسبق الإنجازات ما يجري تصوره، أو العكس. وفي كل الأحوال، فإن

رصد تطور الفكر والواقع يسهم، سواء في فهم مشكلات التطور الصناعي، أم في معرفة إنجازات عملية التصنيع، ومن ثم يساعد على صياغة مفهوم للتصنيع لا يقفز على الممكن ولا يرضخ للواقع. أضف إلى هذا أن تطور المفهوم العربي للتصنيع قد وجد أصوله النظرية في الفكر الاقتصادي الغربي أو الاشتراكي، وتأثر بالأحكام التي صاغها هذا الفكر أو ذاك عن تاريخ التصنيع في البلدان الصناعية الرأسمالية والاشتراكية، كما تأثر بالتوصيات التي قدمها إلى البلدان المتخلفة، وبينها البلدان العربية بصدد ما ينبغي أن يكونه مضمون التصنيع فيها.

وهكذا، على سبيل المثال، فإن نظرية «النفقات النسبية»، التي صاغها الفكر الاقتصادي الغربي في تعبيره عن مصالح الرأسمالية الصناعية البريطانية الصاعدة، لم تكن فقط سلاحاً فكرياً ضد الرأسمالية الغربية الصناعية الأضعف بما يضمن السيادة للأولى متمتعة بالحماية والتقدم، لكنها كانت أيضاً ضد البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة، كانت تبريراً للسياسة المعادية لتطور الصناعة الحديثة فيها. وفي ظروف الضعف الشديد للصناعة الحديثة في مصر ما قبل عام ١٩٥٢، والتي حاصرتها السياسة الاقتصادية والمنافسة الخارجية وغير ذلك من العقبات، وجدت هذه النظرية من يؤيدها ومن يعارضها، من يدعو إلى تصفية الصناعة التي قامت ومن يطالب بإنجاز التصنيع.

وهكذا، كتب جمال الدين سعيد في **اقتصاديات مصر** عام ١٩٥١، معبّراً ـ موضوعياً ـ عن مصالح الغرب الصناعي الاستعماري، يطالب بإلغاء «حماية» الصناعة (التي مثلت للرأسمالية الصناعية المصرية شرط الميلاد) حتى وإن دمرتها «المنافسة الأجنبية» ويطالب «بالتخصص الزراعي» (الذي جعل مصر مزرعة قطن للصناعة البريطانية)، رغم ما أثمر عنه ما أعلن «ميزة نسبية» من نهب مصر، ويدعو إلى «فترة انتقال» لا تزيد عن خمس سنوات لكي تتجاوز الصناعة المصرية «عهد الطفولة» أو تطلق عليها نيران المنافسة لتقضي نحبها، رغم استمرار «طفولة» الصناعة الغربية لقرون امتدت حتى الآن، متمتعة بالحماية. وبعد هذا، لا مانع من «التسليم» بقيام صناعة، صغيرة أو متوسطة، خفيفة أو غذائية، تقوم على تجهيز الخامات الزراعية[١]. أي أعود إلى الوراء، إلى ما قبل قيام الصناعة القومية الحديثة، إلى دون ما استطاعت الرأسمالية الصناعية المصرية أن تحققه، وهو قليل!

وفي المقابل، كتب صبحي وحيدة في **أصول المسألة المصرية**، مدافعاً عن «التصنيع» (الذي ما زال محاصراً بالمحيط الزراعي المتخلف)، ضد فريق يضم غالبية ملاك الأرض، ويمسك بالحكم والسياسة الاقتصادية، ويستمد فلسفته من البلدان المناوئة لتصنيع مصر، ومشيراً إلى ما تقدمه الصناعة من موارد ومنتوجات وفرص عمل،

---

(١) انظر تفصيلاً: جمال الدين سعيد، **اقتصاديات مصر** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥١)، ص ٣٥٤ ـ ٣٦٤.

وإلى ما تجسده من نمط حياة «الحواضر الصناعية التي نعجب بها جميعاً»، وأكد أن ما يعوق تطور الصناعة «عقبات تقتضي التذليل لا شروطاً يشرط بقيامها هذا التصنيع». إن انكلترا أكبر الدول المنتجة للمنسوجات القطنية لم تزرع القطن قط، وليس في العالم دولة لا تحمي شيئاً مما تزرع أو تصنع. والمنافسة أمر إتقان لا بد آت مع الزمن، ولا سيما إذا قامت عليه الدولة ومدت له الأسباب، وتكاليف الانتاج لا بد منخفضة مع توسعه وتراكم التقاليد والخبرة ورأس المال. والتصنيع ضرورة للأمن القومي بدوره في إنتاج أو توفير إمكانية إنتاج السلاح. ومعونة الدولة للصناعة ضرورة «في ظروف عدم تأصل التقاليد الصناعية أو شذوذ الأوضاع الاقتصادية أو الفقر في الموارد»[٢]، أي خطو إلى الأمام، إلى أبعد ما تحقق من بناء في الصناعة القومية الحديثة، إلى أكثر مما كان بمقدور الرأسمالية الصناعية المصرية أن تحققه، وهو ضرورة!

لكن الأمر هنا ـ لدى سعيد ووحيدة ـ لا يزال عند نقطة البدء فيما يتعلق بصياغة مفهوم التصنيع، طالما أن الأمر يقف من حيث الأساس عند مسألة النكوص عن تطوير الصناعة، أو الإقدام إلى إنجاز التصنيع!

وخلال الخمسينيات والستينيات، فإن نظرية «القدرات النسبية»، التي طورها الفكر الاقتصادي الغربي، في تراجعه أمام إصرار البلدان المتحررة على التصنيع، ومخاطر اتجاهها إلى تلقي مساعدة الاتحاد السوفياتي وغيره من البلدان الاشتراكية، كانت غطاءً نظرياً لقطع الطريق أمام محاولات استكمال التصنيع المستقل. وفي ظروف التطور المهم الذي شهدته الصناعة المصرية في تلك الفترة، رغم قصور السياسة الاقتصادية والحصار الغربي، وغير ذلك من المشكلات، فإن هذه النظرية لقيت أيضاً من يتمسك بها ومن يرفضها، من يبرر عدم استكمال التصنيع ومن يشدد على ضرورة إنجاز التصنيع المستقل!

وهكذا، أعلن د. عبد المنعم القيسوني أمام مؤتمر مسائل التنمية الاقتصادية المنعقد في القاهرة في بداية الستينيات، أن على الدول الصناعية ألا تناوىء قيام الصناعة التي تتوافر «عناصر الإنتاج» الضرورية لها في الدول النامية مثل صناعة الغزل والنسيج. وإذا غضضنا الطرف عن «الاعتراف» بالعقبات التي وضعتها البلدان الصناعية الغربية أمام تطوير هذه الصناعات، فإن الأمر لا يعدو هنا المطالبة بتيسير إمكانية أن تتخصص البلدان النامية في الصناعات، فإن الأمر لا يعدو هنا المطالبة بتيسير إمكانية أن تتخصص البلدان النامية في الصناعات الاستهلاكية والخفيفة. وهنا يجري التأكيد أن «من مصلحة الدول المتقدمة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تحتاج إلى الاستثمار الضخم والخبرة الفنية النادرة»، وهي ـ منطقياً ـ الصناعات الثقيلة

---

(٢) انظر تفصيلاً: صبحي وحيدة، في أصول المسألة المصرية (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٥٠)، ص ٢٢٩ ـ ٢٣٥.

والرأسمالية. ومن ثم، فإن التصنيع عليه ألا يتجاوز «القدرات النسبية» في إطار تصور استاتيكي لا يرى إمكانية اكتساب هذه القدرات، والأهم يقف بالتصنيع عند منتصف الطريق، بما يتوافق مع «مصلحة الدول المتقدمة» المدعوة إلى رؤية الأثر الإيجابي لمثل هذه «التنمية» في «انتعاش اقتصادها وخلق أسواق أوسع لتصريف منتجاتها وفرصاً أكبر لاستثمار مدخراتها العاطلة»[٣]، أي إننا إزاء مفهوم للتصنيع لا يتعدى استراتيجية إحلال الواردات، التي تقف عند حدود الصناعات الاستهلاكية، ولا يطمح إلى أبعد من انخراط ـ يبدو ظاهرياً بشروط أفضل ـ في السوق الرأسمالية العالمية، دون التطلع إلى استكمال التصنيع.

وفي نهاية الستينيات، قدم د. عمرو محي الدين أمام مؤتمر حول اقتصادات الحرب تقويماً لـ«عملية» و«نموذج» التصنيع على أساس الدور القيادي لقطاع الدولة في مصر. إن الهيكل الاقتصادي من منظور هيكل الدخل والعمالة لم يلحق به تغيير جوهري، وتطور بشكل غير متوازن حيث فاق معدل نمو قطاعات الخدمات مثيله في القطاعات السلعية (الصناعة والزراعة). وقد استمرت الزراعة غير قادرة على القيام بدورها في التنمية (عن طريق توليد الفائض اللازم). أما تطور الصناعة وهو الأهم، فقد أثمر ـ وفق «نموذج» الاستثمار ـ بنية صناعية متحيزة للصناعة الاستهلاكية (على حساب الوسيطة والاستثمارية). وكان هذا التصنيع وفق «استراتيجية إحلال الواردات» معيباً نتيجة اختيار المشروعات بطريقة عفوية غير متناسقة، ودون أي تفرقة بين ما هو أساسي وكمالي، ودون مراعاة حجم المشروع الأمثل أو نطاق سوق التصريف. ولم يعرف هذا النموذج للتصنيع قيام قاعدة للصناعات الثقيلة والأساسية، ولم يشهد من صناعات التصدير سوى تلك التقليدية مثل الغزل والنسيج، وحوصرت الصناعة التي تطورت في هذه الحدود بالعديد من المشكلات[٤]. إننا هنا إزاء محاولة صياغة «مفهوم» يهدف إلى إنجاز التصنيع المستقل، وأما عناصر هذا المفهوم، فإننا نجدها مباشرة أو نستنتجها وهي ضرورة تغيير الهيكل الاقتصادي تغييراً جذرياً لمصلحة الصناعة المتجهة إلى السوق الداخلية والخارجية، وتأمين شروط النمو الذاتي، الأمر الذي يكفله قيام الصناعات الثقيلة والأساسية أو الرأسمالية والوسيطة، ورفع إنتاجية الزراعة عن طريق صياغة السياسة الاستثمارية وخلق البنية التنظيمية الملائمة.

وخلال السبعينيات، جسّد نموذج التصنيع ومجراه في مصر ثمار «حقبة النفط»، سواء في بلدان النفط أم الانفتاح، في لحظتي الازدهار أو الركود النفطي، وفق

---

(٣) انظر تفصيلاً كلمة عبد المنعم القيسوني، في: مؤتمر مسائل التنمية الاقتصادية، ٩ ـ ١٨ يوليو ١٩٦٢ (القاهرة، ١٩٦٣)، ص ٢٨٨ ـ ٢٨٩.

(٤) انظر تفصيلاً: عمرو محي الدين، «النمو الاقتصادي واحتياجات الحرب في الواقع المصري،» الطليعة (القاهرة)، (آذار/مارس ١٩٦٨)، ص ٢٧ ـ ٤٢.

استراتيجيتي تطوير صناعات التصدير أو إحلال الواردات (أو مزيجهما)، وبدءاً من توصيف أدق «للتخلف»، ونقد نهج التصنيع المختل ـ التابع، ودفاعاً عن اختيار التصنيع ذاته. . . الخ، قدّم المدافعون عن «استراتيجية التنمية البديلة» في مصر وغيرها من البلدان النامية العربية وغير العربية، إسهاماً ملموساً في إغناء مفهوم التصنيع المستقل العربي. وهكذا، على سبيل المثال، بدءاً من توصيف خصائص التخلف البنيوية، وتعيين مظاهر التخصص الدولي غير المتكافىء، طرح سمير أمين ضرورة تبني سياسة «تنمية ذاتية المركز»، تتجه على أساس التخطيط إلى بناء اقتصاد وطني، متجانس، دينامي، متجه إلى الداخل، مستقل. وهي سياسة تهدف إلى تصفية خصائص التخلف ومظاهر عدم التكافؤ وذلك عن طريق، **أولاً**: تحويل العمالة من القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة إلى تلك المرتفعة الإنتاجية، وبخاصة من الزراعة إلى الصناعة؛ **ثانياً**: إنشاء بنية صناعية متكاملة واقتصاد مترابط عضوياً حول بعض المحاور الإنمائية (الزراعة أو الصناعة الخفيفة أو الصناعة الثقيلة: الطاقة، الكيماويات، الصلب، الآلات. . . الخ التي يتم اختيارها بحسب الظروف التاريخية البنيوية الملموسة لكل بلد)؛ **ثالثاً**: تفويض التبعية، أي تصفية التكامل غير المتكافىء لقطاعات اقتصاد الأطراف مع المركز الرأسمالي العالمي، ونفي التجزئة بتغيير التوجه التصديري لاقتصاد الأطراف نحو المركز والذي ينفي حاجة كل بلد من العالم النامي إلى الآخر، وأخيراً، فإن بناء اقتصاد ذاتي المركز يشترط: «القطيعة» مع السوق العالمية، وإزاحة البنى الاجتماعية المشكّلة على أساس الاستثمار المتجه إلى السوق الخارجية، والاتجاه في إطار «المساحات الأكبر» نحو إقامة سوق داخلية متكاملة[٥]. وقدمت التصورات الأخرى لـ«التنمية البديلة»، العديد من الأفكار التي اتفقت أو اختلفت مع هذا، ومع بعضها البعض. لكنها جميعاً ساهمت في تطوير المفهوم العربي للتصنيع المستقل وأنمته بمقولات مثل الاعتماد على النفس أو الاعتماد الجماعي على الذات، وإشباع الحاجات

---

(٥) انظر تفصيلاً: سمير أمين، **التراكم على الصعيد العالمي** (بيروت: دار ابن خلدون، [د. ت.])، ص ٣٩ ـ ٤٥، ٥٤ ـ ٥٧، ٦١ ـ ٦٣، ٢٣٥ ـ ٣٠٥، ٣٠٧، ٣٥٥، ٣٨٦ ـ ٣٨٧، ٤٤٥ ـ ٤٤٦. وحول «استراتيجية التنمية البديلة» في الأدب الاقتصادي المصري، انظر: اسماعيل صبري عبد الله، **نحو نظام اقتصادي عالمي جديد: دراسة في قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي والعلاقات الدولية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧)؛ محمد دويدار، **استراتيجية الاعتماد على الذات** (الاسكندرية: منشأة دار المعارف، ١٩٨٠)؛ رمزي زكي، «الأزمة الراهنة في الفكر التنموي،» ورقة قدّمت إلى: **التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في الفكر التنموي الحديث: بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الرابع للاقتصاديين المصريين** (القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨١)، وجلال أحمد أمين، «إشباع الحاجات الأساسية كمعيار في تقويم تجارب التنمية العربية،» في: أنور عبد الملك [وآخرون]، **دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي**، ط ٢، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣).

الأساسية أو الاجتماعية، وطرحت ضرورة بناء قاعدة تقانية وطنية وتطوير شروط التقانة المستوردة وتطويعها وتحسينها، والاتجاه نحو التكامل الاقتصادي العربي وتعميق التعاون مع الدول النامية الأخرى والتبادل المتكافىء مع الدول المتقدمة. وأعلنت رفضها لاستراتيجية إحلال الواردات التي أدت إلى استمرار التقسيم الدولي غير المتكافىء للعمل، ولاستراتيجية التوجه للتصدير التي خلقت قطاعاً متقدماً منعزلاً وعمقت التبعية للخارج، ورغم تسرب آثار الفكر الاقتصادي الغربي إلى بعض مقولاتها، فقد كان تأثرها الأكبر الواضح بالفكر الاقتصادي الاشتراكي، والأهم هو أنها جميعاً حاولت الانطلاق من الخصائص والظروف المحلية.

لقد تطورت بشكل تاريخي العناصر المكونة للمفهوم العربي المعاصر للتصنيع. وبين هذه العناصر تمكن الإشارة، وفقاً للتطور المنطقي لهذا المفهوم، إلى: أولوية تطوير الصناعة - وبخاصة التحويلية - مقارنة بالقطاعات الأخرى، وتأمين شروط النمو الذاتي بتطوير الصناعات الثقيلة والأساسية (الرأسمالية والوسيطة)، وإنشاء بنية صناعية متكاملة واقتصاد مترابط عضوياً، مرتفع الانتاجية، مستقل، ذاتي المركز، والاتجاه إلى إشباع الحاجات الأساسية/ الاجتماعية على أساس الاعتماد على النفس وتطوير التقانة الوطنية، والاتجاه إلى التكامل الاقتصادي العربي مع تعميق التعاون مع البلدان النامية والتبادل المتكافىء مع البلدان المتقدمة. وكان هذا التطور النظري لمفهوم التصنيع العربي يعكس قراءة نقدية للتطور التاريخي لعملية التصنيع العربي في مراحل مختلفة، يبقى أن نفيد منه في تعيين مفهوم التصنيع الذي نحاكم في ضوئه أثر النفط في التصنيع.

إن مفهوم التصنيع يكاد يتطابق مع مفهوم الثورة الصناعية. وهو يتخطى مجرد تطوير قطاع الصناعة الحديثة التي تقوم على نظام الآلات إلى تطوير مجمل قطاعات الاقتصاد على أساس استخدام الأساليب الصناعية التكنيكية والتنظيمية في الإنتاج. وإذا كان التصنيع بالمعنى الضيق يقتصر على تطور الصناعة، فإنه بالمعنى الواسع يشمل تطور الاقتصاد، وهو بالمعنى الأخير، يجعل من التنمية الصناعية قلب التنمية الاقتصادية التي يمكن اعتبارها بذلك مرادفة للتصنيع[٦].

إن إنجاز التصنيع في البلدان المتخلفة، وبينها مصر وغيرها من البلدان العربية،

---

(٦) حول مفهوم التصنيع المستقل يمكن أن نشير إلى الأعمال التالية التي تقدم هذا الإسهام أو ذاك في صياغة هذا المفهوم. إلى جانب الأعمال التي أشرنا إليها من قبل، وإلى جانب المؤلفات الثمينة والواسعة للعديد من المفكرين العرب في البلدان الأخرى، انظر: طه عبد العليم طه: «دور قطاع الدولة في تطور صناعة مصر، ١٩٥٢ - ١٩٧٤،» (أطروحة دكتوراه، جامعة موسكو، ١٩٨٥)، (باللغة الروسية)، «تطور الصناعة الآلية الكبيرة في ظل النمو الرأسمالي المشوه في مصر قبل ١٩٥٢،» **الفكر الاستراتيجي العربي**، السنة ٤، العددان ١٥ - ١٦ (كانون الثاني/يناير - نيسان/ابريل ١٩٨٦)، **والتصنيع والعمل العربي الاقتصادي المشترك** (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٦).

لا يعني أولاً، التقيد بالحدود الخانقة التي تمليها النظريات الغربية حول «النفقات النسبية» و«القدرات النسبية» و«الدفعة القوية»، طالما أن «نسبية» النفقات والقدرات ليست شيئاً معطى مرة واحدة وإلى الأبد، وإنما أمر يمكن ـ ولا بد من ـ اكتسابه في مجرى العملية التاريخية الطويلة للتصنيع، وطالما أن تعبئة «الفائض الاقتصادي» الوطني، يمثل مقدمة كافية للتصنيع، وشرطاً وحيداً للتصنيع المستقل؛ وثانياً، يشترط الدور القيادي لقطاع الدولة، الذي يمثل الرافعة الأساسية للإسراع بالتصنيع، في ظروف ضعف القطاع الخاص وتفضيله لأوجه النشاط غير الانتاجي الأعلى ربحية والأسرع عائداً والأكثر أمناً. ويرتهن تحقيق هذا بتبني منهج التخطيط الذي يؤمّن تطوراً سريعاً لبنية صناعية اقتصادية متناسبة ومتوازنة ومترابطة، ويحدّ من تبديد الموارد والطاقات؛ وثالثاً، يتطلب إقامة مؤسسات الإنتاج الكبير المستندة إلى التقانة الأحدث لما يسمى بالفروع الصناعية الأساسية أو القيادية، أو فروع إنتاج وسائل وأدوات الإنتاج (السلع الوسيطة والرأسمالية أو الاستثمارية)، وبشكل خاص إقامة صناعات الصلب والآلات والكيماويات الأساسية التي تؤمن التشابك القطاعي والتكامل القومي والنمو الذاتي في إطار السوق الداخلية. ويتأمن نجاحه بتطوير الزراعة والإنتاج الصغير على أساس التكنيك الحديث، وإقامة البنية الأساسية الإنتاجية وبالأخص قاعدة الطاقة الحديثة وشبكة النقل والمواصلات التي تمثل حلقات رئيسية من حلقات إعادة الإنتاج الموسع على أسس قومية؛ ورابعاً، قد يرتهن إنجاز التصنيع «المستقل» بتشديد «الاعتماد على الخارج» سواء لاستيراد المواد أم المعارف التقانية، أم لتصريف جانب من المنتوجات وما قد يرتبط بها من زيادة الاعتماد التجاري أو المالي على الخارج، بيد أن تجنب الوقوع في براثن التبعية يتوقف، من ناحية، على ضرورة المساومة الجماعية للبلدان المتجهة إلى التصنيع من أجل تحسين شروط التبادل الدولي، ومن ناحية أخرى، على الاتجاه الهادف لتطوير صناعات إحلال الواردات أو الصناعات المتجهة للتصدير نحو التوسع الأفقي والرأسي بما يقلص الترابط الخارجي ويوسع التكامل الداخلي؛ وخامساً، تمثل تعبئة الموارد المحلية البشرية والعلمية/الفنية والمادية والمالية. . . الخ، شرط تقليص الاعتماد على الخارج وتجنب تعميق التبعية. ويمثل التعاون الاقتصادي العربي شرطاً مؤاتياً للتعجيل بالتصنيع المستقل، ويكفل الاتجاه نحو التكامل الذي يحقق مصالح مجمل الشعوب العربية، ويؤمن هذا التعاون أفضل استفادة من التقسيم الدولي للعمل، ومن العلاقات مع سائر بلدان العالم الاشتراكية والرأسمالية والنامية؛ وسادساً، تتنوع نقاط الانطلاق وتتعدد مراحل إنجاز التصنيع. فقد يتم الانطلاق من تحديث البنية الأساسية، أو تطوير صناعات إحلال الواردات، أو إنشاء صناعات التصدير، أو تنمية الصناعة الخفيفة، أو إقامة الصناعة الثقيلة. . .الخ. ويتوقف الأمر على العديد من الاعتبارات الداخلية والخارجية، الموضوعية والذاتية، والأهم أنه يتوقف على المرحلة التي بلغها التصنيع في هذا البلد أو ذاك. وإذا ما دار الحديث عن

الوطن العربي في مجموعه، أو عن مصر وغيرها من البلدان العربية ذات المستوى المماثل لتطور الصناعة، فإن الأكثر ملاءمة مزج هذه البدائل التي لا يتطابق أحدها بمفرده مع التصنيع. ويبدو ضرورياً الانتقال إلى ما يسمى بـ «الطابق العلوي» للتصنيع، الذي تحتل قلبه صناعة إنتاج الآلات باعتبارها شرط التصنيع المستقل، وباعتبار توافر الشروط المادية ـ الفنية والسوق الداخلية الضرورية لقيامها.

ثانياً: الوضع الصناعي العربي قبل الانقلاب النفطي: نقاط الانطلاق

إن تعيين أثر النفط على التصنيع في الوطن العربي، يستوجب منطقياً أن نحدد نقطة البدء، أي تعيين ما تحقق على طريق التصنيع في الوطن العربي عشية «ثورة» أسعار النفط. وهنا لا يمكن الاكتفاء بمجرد وصف الخصائص الهيكلية للاقتصاد والصناعة، وإنما لا بد من رصد التطورات المحددة على طريق التنمية والتصنيع. ونقصد بشكل خاص، التطور الذي مثلته المنشآت الصناعية الأجنبية التي جسدت إدخالاً جزئياً ضيق النطاق للآلات الحديثة من قبل الاحتكارات الأجنبية في صناعات الاستخراج والتجهيز، بهدف تعظيم الفائض المنتزع في عدد من البلدان العربية. أضف إلى هذا، تلك المؤسسات المتفرقة للصناعة الحديثة التي أقامها رأس المال الخاص العربي رغم ضعفه وحصاره تاريخياً. والأهم، ذلك القطاع الحديث في الصناعة القومية الذي قام في بعض أرجاء الوطن العربي على أساس محاولات التصنيع التي قادتها الدولة في أعقاب الاستقلال.

إن تحديد نقطة الانطلاق من أوضاع الاقتصاد والصناعة، يقود إلى تجاهل وقائع التطور في حال الاكتفاء بوصف الخصائص «الكلية»، لكنه أيضاً، يؤدي إلى تزييف «واقع التخلف»، لدى الاستغراق في سرد تفاصيل التطورات «الجزئية». والأمر، أن إدراك الواقع الموضوعي يتطلب الانتقال بين العام والخاص، المجرد والملموس، الكلي والجزئي، من أجل تحديد الإنجازات والإخفاقات، المشكلات والإمكانات، ما تحقق وما تبقى في مجرى عملية التصنيع العربي، الطويلة المعقدة. ونوضح بداية أن مثل هذا الأمر لا تتسع له مثل هذه الدراسة، بيد أنه منهج حاولت الالتزام به قدر المستطاع، من حيث المادة والجهد والمساحة.

إن قراءة الوضع والهيكل الاقتصادي العربي من حيث انصبة القطاعات والفروع الاقتصادية في الناتج المحلي العربي الإجمالي، في عام ١٩٧٠، أي قبيل بدء حقبة النفط العربي، تمكن من رصد واقع التخلف الاقتصادي والصناعي العربي. وهكذا، نلاحظ طبقاً للبيانات المتاحة حول الناتج المحلي العربي: **أولاً**، إن نصيب الصناعة التحويلية لا

يتجاوز ٩,٩ بالمئة، الأمر الذي يعكس تدني مستوى تطور الصناعة الحديثة؛ **ثانياً**، يصل نصيب صناعة الاستخراج والتعدين إلى ٢٣,١ بالمئة، وهو ما يبرز الوزن المرتفع لصناعة استخراج وتصدير النفط؛ **وثالثاً**، إن نصيب التجارة والنقل والمواصلات يبلغ ٢٠,٥ بالمئة، وهو ما يمكن أن يشير إلى تطور قطاع الخدمات الإنتاجية الخارجية التوجه، المتوائمة مع احتياجات تصدير الخامات وتصريف الواردات، بينما يشير الوزن المنخفض للكهرباء (والغاز والمياه) إلى ضعف تطور القاعدة الحديثة للطاقة؛ **رابعاً**، إن الوزن النسبي لقطاعات الخدمات يرتفع إلى ٢٥ بالمئة، وهو ما يدل على تضخم العمالة غير المنتجة أو المتدنية الإنتاجية وعجز قطاعات الإنتاج، وبخاصة في الصناعة التحويلية، عن استيعاب الفائض النسبي من قوة العمل نتيجة ضعف مستوى التصنيع العربي؛ **وخامساً**، إن الوزن المنخفض نسبياً للزراعة التي مثّل نصيبها ١٥ بالمئة يعكس من ناحية أن المنطقة العربية مثلت في إطار السوق الرأسمالية العالمية مصدراً للنفط الخام أكثر مما مثلت مصدراً للخامات الزراعية، ومن ناحية أخرى، تخلف وضعف الزراعة العربية الأمر الذي سنرى أثره في احتدام المشكلة الغذائية والانكشاف الغذائي العربي. وأخيراً، فإن الضعف النسبي لقطاع التشييد والذي لم يتعد نصيبه ٥ بالمئة يشير إلى ضعف عملية التنمية والتصنيع آنذاك، ويجسد أحد مظاهر الاختناقات أمام هذه العملية (انظر الجدول رقم (١٢ ـ ١)).

ويبقى من المهم تحليل الوضع والهيكل الاقتصادي العربي على المستوى القطري،من حيث الأنصبة النسبية للقطاعات والفروع الاقتصادية داخل كل بلد عربي، أو على المستوى القومي، من حيث أنصبة كل بلد عربي سواء في الناتج المحلي العربي الإجمالي أم الناتج المحلي العربي الإجمالي المتولد داخل كل قطاع. ويشير هذا التحليل طبقاً للبيانات المتاحة حول الناتج المحلي العربي، إلى تفاوت التطور الاقتصادي والصناعي العربي، والأهم إلى أثر التصنيع في التقدم النسبي لمصر بين البلدان العربية، إذ نلاحظ، على سبيل المثال، **أولاً**، أن مصر تقف في مقدمة البلدان العربية من حيث نصيبها في الناتج المحلي العربي الإجمالي (١٨,٥ بالمئة)، وتقدم النصيب الأكبر من ناتج الصناعة التحويلية العربية (٣١,٨ بالمئة). وقدمت ما يزيد على الناتج المحلي الإجمالي لأحد عشر بلداً عربياً، وما يتجاوز ناتج الصناعة التحويلية في ستة عشر بلداً عربياً؛ **ثانياً**، إن مصر احتلت هذا الموقع المتقدم نسبياً رغم أن نصيب صناعة الاستخراج والتصدير فيها لم يتعد ٢ بالمئة من الإجمالي العربي، على حين قدمت السعودية التي شغلت المركز الأول في هذا الفرع الصناعي ٢٤,٤ بالمئة؛ **ثالثاً**، إن مصر قد شغلت المركز الثالث من حيث النصيب النسبي للصناعة التحويلية في ناتجها المحلي الإجمالي (القطري) بعد اليمن الديمقراطية والبحرين، اللتين تطورت فيهما بالأساس صناعة تكرير النفط انطلاقاً من الاحتياجات الاستراتيجية التاريخية للاستعمار البريطاني. لكن هذا لا يغير من واقع تقدمها الكبير نسبياً مقارنة بهذين البلدين العربيين، ليس من

زاوية تنوع ناتج الصناعة التحويلية وتشابكه الداخلي فقط كما سنرى، وإنما أيضاً من حقيقة أن هذا الناتج بلغ نحو أربع عشرة مرة نظيره في البلدين موضع المقارنة؛ رابعاً، إن هيكل الناتج المحلي في مصر كان الأكثر توازناً ـ نسبياً ـ في الوطن العربي، حيث قدمت الزراعة حوالى ٢٤,٦ بالمئة من الناتج القطري، ٣٠,٢ بالمئة من الناتج القومي، وقدمت الصناعة (التحويلية والاستخراجية) ١٩,٥ بالمئة من الناتج القطري و٣٣,٨ بالمئة من الناتج القومي؛ خامساً، رغم الضعف النسبي لقطاعات الكهرباء والتشييد والنقل والمواصلات في مصر في الناتج القطري حيث نالت ١,٣ بالمئة و٣,٩ بالمئة و٦,٥ بالمئة، فإن التقدم النسبي هنا أيضاً يظهر من ارتفاع أنصبتها النسبية في الناتج القومي إلى ١٤,٦ بالمئة و١٤,٣ بالمئة و١٦,١ بالمئة، الأمر الذي يشير إلى ما توافر لمصر من حد أدنى ضروري للبنية الأساسية الإنتاجية، والتطور الذي شهدته قاعدة الطاقة الحديثة (رغم أن طاقة كهرباء السد العالي لم تكن قد وصلت بعد إلى أقصاها)؛ وأخيراً فإن النصيب النسبي المرتفع لقطاع الخدمات في مصر والذي بلغ ٣٤,٦ بالمئة من الناتج القطري و٢٥,٦ بالمئة من الناتج القومي، وإن كان يشير من ناحية إلى أعباء الإنفاق العسكري في زمن حرب الاستنزاف، فإنه يدل من ناحية أخرى على عدم استكمال التصنيع، وضعف تطور الصناعة الحديثة (انظر الجدولين رقمي (١٢ ـ ١) و(١٢ ـ ٢)).

إن التقدم على طريق التصنيع، وفي قلبه تطور الصناعة التحويلية بمعدلات أسرع، يمكن أن نلاحظه، في عام ١٩٧٠ أيضاً، بتحليل درجة تنوع هيكل الصادرات السلعية، وهيكل فروع الصناعة التحويلية في البلدان العربية التي شغلت المراكز الخمسة الأولى في الوطن العربي (من حيث أنصبتها النسبية في ناتج الصناعة التحويلية) وهي على الترتيب: مصر والسعودية والجزائر والمغرب وسوريا. وهنا نلاحظ أولاً، من ناحية، في البلدان غير النفطية، أن مصر وسوريا مثلت بلداناً ذات بنية صادرات سلعية أكثر توازناً (زراعية ـ صناعية)، وشغلت مصر المركز الأول من حيث عدد السلع المصدرة (٨٧ سلعة) بين هذه البلدان الخمسة، ولم يتعد نصيب أولى السلع (القطن) ٢٠,٦ بالمئة من قيمة الصادرات السلعية، وأما المغرب الذي شغل المركز الثاني من حيث عدد السلع المصدرة، فلم يتسم هيكل صادراته السلعية بتوازن نسبي، إذ غلبت الخامات المعدنية على هيكل صادراته. ومن ناحية ثانية، في البلدان المصدرة للنفط، إن السعودية التي شغلت المركز الثاني بين البلدان العربية من حيث نصيب صناعاتها التحويلية في الناتج القطري، قد اتسم هيكل صادراتها بعدم التنوع (سلعتان فقط)، وبلغ نصيب أولى السلع (النفط) ٩٤,٢ بالمئة من قيمة الصادرات السلعية، وأما الجزائر فإن عدد السلع المصدرة منها بلغ ١٦ سلعة، لكن غلبة صادرات النفط تظهر من نصيبه (باعتباره أولى سلع التصدير) الذي بلغ ٨٩ بالمئة من قيمة الصادرات السلعية (انظر الجدول رقم (١٢ ـ ٣)). ونلاحظ ثانياً، من ناحية

أولى، أن التخلف الاقتصادي والصناعي العربي، قد ظهر في ارتفاع نصيب قطاعات الخدمات غير الإنتاجية التي قدمت أعلى نسبة من الناتج المحلي الإجمالي العربي (٢٥ بالمئة)، إلى جانب الارتفاع النسبي في نصيب قطاع التجارة (١٥,١ بالمئة)، الأمر الذي لا يتناسب مع تطور قطاعات الانتاج (السلعية). وانعكس هذا التخلف أيضاً في الوزن الكبير لقطاعات تصدير الخامات الأولية، وأساسا النفط، حيث بلغ الوزن النسبي لصناعة الاستخراج ٢٣,١ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي العربي (انظر الجدول رقم (١٢ ـ ١))، كما انعكس في أن بلدين عربيين فقط مثلا بلداناً مصدرة لسلع مصنعة، هما لبنان والبحرين (وإن لم يتعد نصيبهما ٥,٦ بالمئة من ناتج الصناعة التحويلية العربية)، وأن ثلاثة بلدان عربية فقط اعتبرت بلداناً ذات بنية صادرات أكثر توازناً، وأن أربعة عشر بلداً عربياً كانت بلداناً مصدرة للنفط أو الخامات الزراعية أو الخامات المعدنية (انظر الجدول رقم (١٢ ـ ٣)).

ونلاحظ أخيراً، تخلف البنية الصناعية العربية من زاوية ضعف تطور الصناعات التحويلية الثقيلة التي تؤمن حاجات إعادة الانتاج على أسس قومية من حيث الأساس، أو النمو الذاتي الدينامي، وقد جسد هذا واقع تفكك قطاعات الصناعة (والاقتصاد) وضعف درجة التكامل والتشابك فيما بينها لمصلحة الاندماج والترابط مع البلدان الصناعية المتقدمة. وعكس هذا بدوره، من ناحية، استمرار التصنيع في مراحله الأولى من حيث الأساس، ومن ناحية ثانية، الأساس الموضوعي لاستمرار أو معاودة الانخراط في السوق الرأسمالية العالمية على أساس التبعية وعدم التكافؤ. وأخيراً، غياب القاعدة الصناعية الأساسية الضرورية لتطوير الزراعة وغيرها من القطاعات بما يمدها بالتكنيك والمستلزمات الحديثة اللازمة لرفع انتاجيتها. وهكذا، على سبيل المثال، في عام ١٩٧٠ على المستوى القطري بالنسبة إلى البلدان النفطية، فإنه في السعودية لم يتعد نصيب الصناعات الاستهلاكية، الغذائية والخفيفة (الغزل والمنسوجات أساساً) نحو ٧ بالمئة من القيمة المضافة للصناعة التحويلية، وقدمت الصناعات التحويلية الأخرى (النفطية والأسمنت والأسمدة. . . الخ التصديرية أساساً) النسبة الباقية. وأما الجزائر، فإن الصناعات الغذائية الخفيفة (الاستهلاكية) فيها قدمت ٦٢ بالمئة من هذه القيمة. وبلغت هذه النسبة في البلدان غير النفطية ٦٥ بالمئة في سوريا و٥٥ بالمئة في المغرب و٥٧ بالمئة في مصر (انظر الجدول رقم (١٢ ـ ٤)).

إن تجربة مصر الناصرية في التصنيع حتى بداية السبعينيات، تلخص لنا أهم المنجزات والعقبات التي واجهت أهم محاولة للتصنيع المستقل في الوطن العربي في حقبة ما قبل النفط، كما جسّدت أهم الروافع التي كان بمقدورها وحدها إنجاز التصنيع في الظروف العربية الداخلية والخارجية، الموضوعية والذاتية، في أعقاب الاستقلال السياسي. ونكتفي هنا بالإشارة إلى عدد من الحقائق.

- **الحقيقة الأولى**، إن إنجازات كبيرة تحققت في مصر خلال الخمسينيات، وبخاصة الستينيات، على طريق التصنيع المستقل، وارتبط هذا بتوجيه نصيب متزايد من الاستثمار القومي إلى الصناعة وقاعدة الطاقة الحديثة الضرورية للتصنيع. وبين فروع الصناعة التحويلية نالت الفروع القيادية للصناعة نصيباً من استثمارات الخطة الخمسية الأولى فاق نصيبها من الناتج الصناعي، وعكس هذا انتشار استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات إلى العديد من الفروع الأساسية في الصناعة، وتزايد عدد العمال الصناعيين في مؤسسات الإنتاج الصناعي الكبير في المراكز الصناعية القديمة والجديدة، وتعاظم تركز رأس المال والإنتاج وقوة العمل في المؤسسات الصناعية؛ واتسع استخدام الأساليب العلمية/ التكنيكية الحديثة في الإنتاج، وارتفعت إنتاجية العمل، وظهر لأول مرة انتاج الصلب باستخدام الخامات المحلية إلى جانب العديد من المنتوجات الجديدة التي صنعت على أساس الاستخدام الأكثر رشادة للخامات المحلية، وتنامى التخصص وتقسيم العمل داخل الصناعة والاقتصاد، وتوسعت السوق الداخلية. وفي عامي ١٩٧٠/ ١٩٧١، على أساس تصنيفنا للصناعة التحويلية إلى صناعات ثقيلة وصناعات خفيفة، نلاحظ أن الأولى قدمت ٤٥ بالمئة من القيمة المضافة الإجمالية للصناعة التحويلية[٧]. ونشير بشكل غير مباشر إلى أسبقية تطور الصناعة الثقيلة، وتراجع نصيب الصناعات الاستهلاكية (الغذائية والغزل والنسيج) في القيمة المضافة الإجمالية لمؤسسات الصناعة التحويلية التي يعمل بها عشرة مشتغلين فأكثر من ٦٤,٥ بالمئة إلى ٤٣,٢ بالمئة بين عامي ١٩٦٠ و١٩٧٠/ ١٩٧١[٨]. وإذا كان هذا كله، يعكس واقع التقدم على طريق التصنيع بالمعنى الضيق - تطور الصناعة الحديثة - فإن إنجازات مهمة تحققت أيضاً من منظور التصنيع بالمعنى الواسع - تطور القطاعات الأخرى - ونكتفي بالإشارة إلى دور السد العالي، من ناحية، في التطوير الهائل لانتاج الكهرباء الرخيصة (أهم فروع البنية الأساسية الانتاجية) على أساس الاستخدام الأوسع للمصادر المائية، وما ارتبط بهذا من إنشاء أول شبكة كهربائية موحدة للبلاد استخدمت أحدث تقانة آنذاك. ومن ناحية أخرى، في الامكانات الهائلة التي أتاحها التخزين القرني لمياه النيل أمام السد العالي، من أجل تطوير الزراعة المصرية (أهم قطاعات الانتاج مع الصناعة)، بما أتاحه هذا من توسع أفقي باستصلاح المزيد من الأراضي، وتوسع رأسي بالتحول إلى الري الدائم، إلى جانب حماية الانتاج الزراعي من مخاطر

---

(٧) حسبت من: احصاء الانتاج الصناعي السنوي، ٧٠/ ١٩٧١ (القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ١٩٧٥)، ص ٣ - ١٤ و٣٩ -٤٧.

(٨) حسبت من: المصدر نفسه، ص ٣ - ١٤؛ نشرة البنك الصناعي (القاهرة)، السنة ٦، العدد ١ (١٩٦٦)، ص ٩٤ - ٩٥، والكتاب الإحصائي السنوي (القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ١٩٧٣)، ص ٢٣٣.

الجفاف أو الفيضان... الخ.

ـ **الحقيقة الثانية**، إن إنجازات التصنيع في مصر الناصرية، استندت إلى روافع أساسية، نشير من بينها إلى تحقيق السيطرة الوطنية على المراكز الرئيسية للاقتصاد، وإقامة علاقات اقتصادية خارجية متوازنة ومؤاتية لدفع التصنيع، وتوفير الشروط المؤاتية للدور القيادي للقطاع العام في التصنيع، وإعادة صياغة مجمل السياسة الاقتصادية، وارتقاء أشكال التخطيط الاقتصادي بما يستجيب بدرجات متزايدة لمتطلبات التصنيع، وبخاصة تطور الصناعة الحديثة. ونلاحظ هنا، **أولاً**، إن عمليات التأميم والتمصير للمؤسسات الأجنبية في مصر، وبخاصة في مجالات المال والصناعة والتجارة الخارجية، لم يكن لها أن تعني في ذاتها إنجاز الاستقلال الاقتصادي باعتباره عملية تاريخية طويلة لتغيير البنية الاقتصادية التابعة الموروثة من عهد الاستعمار. لكن هذه العمليات مثلت مقدمة ضرورية لتعبئة الموارد الوطنية، وصياغة السياسة الاقتصادية، بما يستجيب لضرورات التصنيع المستقل، وكانت في ذاتها خطوة أساسية على طريق التحرر الاقتصادي. وعلى هذا الأساس، أمكن ليس فقط تلقي المساعدة من الاتحاد السوفياتي وغيره من البلدان الإشتراكية في بناء مؤسسات التصنيع الأساسية، وإنما مثلت أساساً للمساهمة الغربية في عملية التصنيع وفق أفضل الشروط التي عرفتها مصر؛ **وثانياً**، إن ما تحقق من إنجازات في مجال تطور الصناعة الحديثة، كان ثمرة من حيث الأساس لبرامج وخطط الاستثمار الواسعة التي نفذها القطاع العام. ونكتفي، على سبيل المثال، بالإشارة إلى أنه إلى جانب الإسهام الرئيسي لهذا القطاع في كل ما عرضنا من إنجازات على طريق التصنيع، أقيمت على عاتقه أهم المشروعات في الفروع الأساسية للصناعة. وهكذا، في عام ١٩٧٠/١٩٧١، بلغ نصيب مؤسسات القطاع العام من العمالة والإنتاج في المؤسسات الصناعية التي يعمل بها عشرة عمال فأكثر ٨٠ ـ ٩٠ بالمئة في الصناعات الثقيلة، و٩٠ ـ ١٠٠ بالمئة في صناعات الاستخراج والتعدين، والحديد والصلب، ومعدات النقل، والصناعات الهندسية والالكترونية، والصناعات الكيماوية، والصناعات البتروكيماوية وتكرير النفط... الخ إلى جانب الطاقة الكهربائية[٩]؛ **وثالثاً**، إن شروطاً أكثر مؤاتاة للتصنيع قد تحققت عن طريق سيطرة الدولة على النشاط المصرفي والتجارة الخارجية والنقد الأجنبي، وصياغة الدولة لسياسات الأسعار والائتمان والتسويق والتجميع في الزراعة، والارتقاء بأشكال التخطيط الحكومي من مجرد دراسة جدوى المشروعات (المجلس الدائم الإنتاج)، إلى صياغة برامج الاستثمار الصناعي (برنامج السنوات الخمس للصناعة)، ثم إلى وضع خطط التنمية الاقتصادية (الخطة الخمسية الأولى)... الخ. وظهر هذا، على سبيل المثال، في تحسين شروط تقديم الائتمان واستيراد

---

(٩) حسبت من: احصاء الانتاج الصناعي السنوي، ١٩٧١/٧٠، ص ٢ ـ ٢٦ و٣٩ ـ ٥٦.

المستلزمات وتوفير النقد الأجنبي والإمداد بالخامات الزراعية... الخ، لمصلحة القطاع العام الذي قاد عملية التصنيع، وأمّن ارتقاء أشكال التخطيط الاقتصادي، درجة أعلى من النمو المتناسب والمتوازن والمتكامل للصناعة والاقتصاد في مصر.

ـ **الحقيقة الثالثة**، إنه حتى بداية السبعينيات لم تكن عملية التصنيع قد اكتملت، وعكست المشكلات المتفاقمة العديد من العقبات الموضوعية والذاتية، الداخلية والخارجية، التي وقفت بوجه انجاز التصنيع المستقل. وفي تقديرنا أن الأوضاع الداخلية الذاتية ـ السياسية والاجتماعية ـ مثلت الأسباب الرئيسية في المأزق الذي دخلت فيه عملية التصنيع مع منتصف الستينيات. ويطبيعة الحال، فإن العدوان الإسرائيلي ـ بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية ـ كان سبباً رئيسياً في تفاقم مشكلات التصنيع، والضغط من أجل التراجع عن محاولة التصنيع نفسها. ونكتفي بالإشارة هنا **أولاً**، إلى أن نصيب الفروع الصناعية التي تنتج وسائل الإنتاج، بلغ وفقاً لتصنيفنا على أساس إحصاء الانتاج الصناعي لعام ١٩٧٤ نحو ٤٦ بالمئة من قيمة انتاج جميع المؤسسات الصناعية التي يعمل بها عشرة عمال فأكثر، و٤٨ بالمئة في القطاع العام الصناعي الذي قدم من نحو ٩٠ ـ ١٠٠ بالمئة من إنتاج أهم هذه الفروع. ولكن نلاحظ، أن غزل القطن ودقيق القمح، باعتبارهما مستلزمات للانتاج اللاحق مثلا ٤٦,٢ بالمئة من الإنتاج الإجمالي لهذه الفروع. وإن نصيب صناعة انتاج الآلات وما يماثلها من أدوات الانتاج لم يتجاوز ٠,٩ بالمئة من إنتاج الفروع المشار إليها[١٠]. وهكذا، رغم بناء مقدمات صناعة الآلات وظهور بدايات انتاج هذه الصناعة، فلم تدرك محاولة التصنيع تطورها المنطقي والتاريخي، بخلق بنية صناعية متكاملة قادرة على أن تؤمن (بالنسبة إلى الصناعة نفسها ولغيرها من القطاعات) إمكانية النمو الذاتي المرتفعة الانتاجية على أساس قومي من حيث الأساس؛ ونلاحظ **ثانياً**، أن أزمة تمويل التصنيع مثلت أهم العقبات أمام استكماله. ولن نتعرض هنا لأسباب هذه الأزمة التي فاقمتها نفقات الدفاع بعد هزيمة حزيران/يونيو، ولكن نكتفي بالإشارة إلى أن هذه الأزمة قد أعلن أن حلها يتوقف على جذب «أموال النفط العربي»، وكان بزوغ عهد النفط نقطة تحول في سياسة التصنيع ليس فقط في مصر باعتبارها من «بلدان الانفتاح» وإنما أيضاً في «بلدان النفط».

ثالثاً: تطور الصناعة العربية في الحقبة النفطية: دراسة للواقع

بقدر ما كانت عبارة «نفط العرب» مبعث أمل للشعوب العربية المتطلعة إلى التحرر والتنمية، جسدت تسمية «عرب النفط» خيبة أمل في نفس الشعوب التي بقيت

---

(١٠) حسبت من: احصاء الانتاج الصناعي السنوي، ١٩٧٤ (القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ١٩٧٩)، ص ١ ـ ٧١.

في اسار التبعية والتخلف. وإذا كان احتدام أزمة تمويل التنمية الاقتصادية، بأسبابها الاجتماعية الاقتصادية العميقة، وراء المأزق الذي دخلته محاولات التصنيع قبل حقبة النفط، فإنه يبدو منطقياً أن نتساءل حول أسباب عدم إنجاز ـ أو حتى التحول عن ـ التصنيع العربي المستقل في العهد النفطي. بيد أن الإجابة عن هذا السؤال المهم تتجاوز حدود هذه الدراسة. ونكتفي هنا ـ من الناحية الأساسية ـ بتبيان أثر «ثورة النفط» في التصنيع في الوطن العربي.

لقد شهدت حقبة النفط في بدايتها، إنجازاً مهماً على صعيد تصفية الأشكال التاريخية التقليدية للسيطرة الاقتصادية الاستعمارية على النفط العربي. وتحقق هذا عن طريق إجراءات التأميم (الشامل أو الجزئي) والتحول إلى المشاركة (المتفاوتة الشروط) بدلاً من حقوق الامتياز للاحتكارات النفطية الغربية. كما تجلى هذا في تمكن بلدان الأوبك، على أساس المساومة الجماعية للبلدان النامية المصدرة للنفط، من تحقيق طفرة واسعة نحو نيل نصيب أكبر من عائدات نفطها، حين انتزعت بدرجة مهمة حق تحديد وتبديل أسعاره وحجم إنتاجه من القبضة المطلقة للشركات النفطية والبلدان الغربية.

واستفادت في هذا من ظروف الحظر الجزئي لتصدير النفط العربي إبان حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣، وبروز أبعاد الاعتماد المطلق للبلدان الرأسمالية المتقدمة على هذا النفط، وتمكنت البلدان العربية المصدرة للنفط بين تشرين الأول/اكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ من رفع أسعاره من ٣ دولارات إلى ١٢ دولاراً للبرميل، ثم إلى ٣٤ دولاراً في عام ١٩٨١، وزيادة إنتاجه من ١٦,٥ إلى ٢٢ مليون برميل يومياً بين عامي ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩[١١]. كما رفعت أنصبتها من النفط المستخرج على حساب أنصبة الشركات الأجنبية إلى نسب ١٠٠ بالمئة (العراق وقطر)، و٩١ و٩٤ و٩٨ بالمئة (الكويت والجزائر والسعودية على الترتيب) و٦٤ و٦٧ بالمئة (الإمارات العربية المتحدة وليبيا على الترتيب)، وذلك في عام ١٩٨٠[١٢].

---

(١١) انظر: طه عبد العليم طه: **الفوائض البترولية العربية وامكانيات تدفقها إلى مصر** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٧)، ص ١٣ ـ ١٤، و«العرب في قبضة النفط،» **الأهرام** (١٩٨٦).

(١٢) Organization of the Petroleum Exporting Countries [OPEC], *Annual Statistical Bulletin, 1980* (Vienna: OPEC, 1981), pp. 42-44,

نقلاً عن: س. ستيكليتسكي، ل. فريدمان ود. اندروكيفيتش، **البنية الاقتصادية للبلدان العربية** (موسكو، ١٩٨٥)، ص ١٠١. وقدّر أنه قبل رفع أسعار النفط العربي، نالت الاحتكارات الغربية النفطية بين ٧ ـ ١٠ دولارات مقابل كل دولار تلقته البلدان العربية النفطية، في حين تلقت البلدان الرأسمالية المتقدمة ٦٠٠ ـ ٧٠٠ مليار دولار بشكل أرباح صافية، فإن البلدان النفطية أعضاء الأوبك لم تنل سوى نحو ٩٥ مليار دولار بين عامي ١٩٦٠ و١٩٧٣. انظر: **العلاقات النقدية/المالية والائتمانية الدولية**، رئيس هيئة المؤلفين أ. أليكسيف (موسكو، ١٩٨٤)، ص ١٧٥ ـ ١٧٦. (باللغة الروسية).

ولقد أدى هذا كله إلى ارتفاع عائدات تصدير النفط العربي للبلدان العربية المصدرة له من ٩ إلى ٢١٢ مليار دولار بين عام ١٩٧٢ و١٩٨٠، وإلى زيادة الفوائض المالية المتراكمة المملوكة لبعض البلدان العربية المصدرة للنفط والناجمة عن الفرق بين هذه العائدات والاستخدام الاستثماري والاستهلاكي لها من حوالى ٥ إلى ٨٦,٥ مليار دولار بين عامي ١٩٧٣ و١٩٨٠[١٣]. ومثّل هذا «الفائض الريعي» فرصة استثنائية، وربما فريدة تاريخياً، للإسراع بعملية التصنيع المستقل في الوطن العربي. بيد أن الاستنزاف اللاحق لهذه الثروة النقدية ومن ثم للثروة النفطية الناضبة التي ولدتها، قاد إلى تنمية تابعة. والواقع أن سيطرة البلدان العربية ظاهرياً على هذه الثروة النقدية ـ النفطية كشفت عن سيطرة البلدان الصناعية على هذه الثروة فعلياً. وكان منطقياً في الظروف السائدة (الداخلية والخارجية، الذاتية والموضوعية) أن يصحح نفسه ما بدا استثناءً تاريخياً، أي عدم التطابق في السوق الرأسمالية العالمية بين امتلاك القدرة المالية وامتلاك القدرة العلمية الصناعية. والأمر أن «أصحاب» الثروة المالية النفطية لم يتمكنوا من ـ أو لم يرغبوا في ـ ولوج الطريق الشاق لتحقيق هذا التطابق، بولوج الدرب المؤدي إلى التصنيع المستقل. وتحولت بلدان الفوائض النفطية العربية ـ من حيث الأساس ـ إلى بلدان ريعية، عجزت (نتيجة آليات «تدوير» عائداتها وفوائضها لمصالح المراكز الرأسمالية العالمية) عن تجاوز فعلي للتخلف والتبعية عبر التكامل الاقتصادي العربي وتصفية التبعية الشاملة للغرب.

ولكن العائدات والفوائض النفطية العربية، التي كان يمكن أن تغطي الاحتياجات الأساسية لتمويل التصنيع العربي المستقل، جرى تحويل القسم الأكبر منها إلى الدول الصناعية الغربية. لقد كانت احتياجات البلدان الأخيرة هي المحددة لمعدلات الاستخراج المرتفعة للنفط العربي خلال السبعينيات بما هدد بنضوبه السريع. وبينما دفعت إلى خفض أسعار النفط تحكمت في استخدام النصيب الأعظم من العائدات والفوائض النفطية العربية بما يخدم مصالح الغرب. ومن خلال تدهور شروط التبادل التجاري بين النفط والسلع المصنعة المستوردة من الغرب، والتعاظم غير الرشيد للواردات العربية من السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية، والاستيراد العربي الهائل من السلاح دون ارتباط بالاحتياجات الفعلية للأمن القومي العربي، وتزايد أرباح الشركات الغربية المتعددة الجنسية والعابرة القومية عبر الاستثمار المباشر وأساساً عبر «نقل التكنولوجيا»... الخ، تمكنت البلدان الصناعية المستوردة للنفط العربي من استرداد القسم الأعظم من مدفوعات النفط التي بقيت من حيث الأساس «قيوداً

---

(١٣) انظر: طه: «العرب في قبضة النفط،» والفوائض البترولية العربية وإمكانيات تدفقها إلى مصر، ص ١٩ ـ ٢٤. انظر أيضاً: محمد العمادي، «العوائد النفطية من خلال الصناديق العربية في تنمية العالم الثالث،» النفط والتعاون العربي، السنة ٩، العدد ١ (١٩٨٣)، ص ١٨ ـ ١٩ و٥٦.

دفترية» في البنوك الغربية، وأما الفوائض النفطية العربية فقد استنزف جانب منها في أوجه الإنفاق السابقة، وأما ما تبقى فقد أعيد «تدويره» لمصلحة الغرب أيضاً بصورة رئيسية. وهكذا، رغم الخسائر الفادحة (نتيجة التضخم وتقلب أسعار الصرف)، تعاظمت التوظيفات العربية في الغرب في صورة ودائع مصرفية، وبخاصة في ظل القيود التشريعية وغير التشريعية التي عارض بها الغرب محاولة أصحاب الفوائض العربية تحويلها إلى استثمارات ثابتة. ومثلت فروع البنوك العملاقة في الأسواق المالية العربية قناة إضافية لتحويل المال العربي إلى الغرب أو توظيفه بما يخدم مصالحه. وإلى جانب القروض المباشرة التي تلقتها البلدان الغربية، عملت على توجيه الفوائض العربية إلى المؤسسات المالية الدولية أو إلى إقراض البلدان النامية، بالشروط والاتجاهات التي يتوخاها الغرب نفسه. . . الخ، وكشف ظاهر الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات المتخلفة العربية والاقتصادات الصناعية الغربية عن مضمون تبعية الوطن العربي الشاملة للعالم الرأسمالي، تجارياً وتقانياً وغذائياً ومالياً ونقدياً. . . الخ.

ولقد ارتبط هذا كله في علاقة متبادلة للسبب والنتيجة بالتطور الذي شهدته بنية الاقتصاد والصناعة والمجتمع في الوطن العربي، سواء في «بلدان النفط» التي حملت لها الحقول الغنية حصاداً وفيراً، أم في «بلدان الانفتاح» التي بأشكال مباشرة أو غير مباشرة نالت جانباً من المال النفطي. وما يهمنا هنا هو تحليل أثر النفط في التصنيع في البلدان العربية ـ النفطية وغير النفطية ـ التي طبع «الزيت» مجرى تطورها جميعاً.

والواقع أن حقبة النفط في التاريخ العربي ليست مجرد سنوات ارتفعت فيها أسعار النفط العربي وعائداته، وزادت فيها الثروة النقدية للبلدان العربية المصدرة للنفط إلى مستوى لم تعهده بلدان العالم الثالث، عربية أو غير عربية. وإنما أتت هذه الحقبة بتغيرات عميقة اقتصادية (واجتماعية وسياسية وثقافية. . . الخ) في جميع البلدان العربية النفطية وغير النفطية، وطبعت بطابعها عملية التصنيع في الوطن العربي، وأعادت بدرجة مهمة تشكيل بنية الاقتصاد والصناعة فيه.

ونؤكد منذ البداية، أنه وفق مفهوم التصنيع الذي نتبناه ـ سواء بمعناه الضيق أم الواسع ـ فإن ارتفاع متوسط دخل الفرد إلى أعلى المستويات العالمية في بعض البلدان العربية المصدرة للنفط، لا يعني تمكنها من تحقيق أعلى مستويات التنمية الاقتصادية في العالم. وارتفاع متوسط دخل الفرد في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى نحو ١١٩ مرة نظيره في الصومال في عام ١٩٨١، ووصول نصيب السعودية من إجمالي الاستثمارات العربية إلى نحو ١٤١ مرة نظيره في اليمن الديمقراطية بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٠، لا يساوي تفاوتاً في التقدم الاقتصادي في الحالة الأولى، أو تبايناً في جهود التنمية في الحالة الثانية، يعادل هذا الفرق الهائل في الدخل أو الاستثمار. لكن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي للسعودية التي بلغت حوالى ٢٢ مرة مثيلتها في

السودان بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٠، والإنفاق السعودي على الخدمات الاجتماعية الذي وصل إلى نحو ٢,٣ مثيله في أحد عشر بلداً عربياً غير نفطي في عام ١٩٨٠ لم يكن أمراً بغير دلالة[١٤]. لقد عكس هذا تبايناً شديداً بين البلدان العربية النفطية وغير النفطية من منظور مستويات معيشة شعوبها، وارتبط بتفاوت التطور الاجتماعي بين مجموعتي البلدان المشار إليهما، وغيّر خريطة الصناعة والاقتصاد في الوطن العربي، وبدّل مواقع البلدان العربية من منظور الوزن النسبي لصناعتها التحويلية، وأخيراً فقد بدّل بدرجة محددة بنية هذه الصناعة.

لقد قُدر الاستثمار العربي الإجمالي بحوالى ٥٨ مليار دولار في النصف الأول من السبعينيات، وارتفع إلى ٢٨١ مليار دولار في النصف الثاني من السبعينيات. ومع هبوط أسعار النفط، الغالب أن يكون الاستثمار الفعلي أقل من الفترة الثانية في النصف الأول من الثمانينيات. ونالت الصناعة التحويلية ٨ بالمئة من إجمالي الاستثمارات في الفترة الأولى، ثم ٢١,٣ بالمئة، في الفترة الثانية، فأما المخطط في النصف الأول من الثمانينيات لهذا الفرع الصناعي فقد هبط إلى دون مستواه في النصف الأول من السبعينيات، ولم يتجاوز ١٦,٢ بالمئة، والأرجح أن يكون أقل مع تراجع أسعار النفط في الفترة الأخيرة[١٥]. وهكذا، تعاظم الاستثمار العربي وبخاصة في الصناعة التحويلية، من الناحيتين المطلقة والنسبية في فترة الازدهار النفطي (النصف الثاني من السبعينيات) ومن الناحية المطلقة في فترة الكساد النفطي (النصف الأول من الثمانينيات).

ولقد قدمت البلدان العربية النفطية النصيب الأعظم من إجمالي الاستثمار العربي. وفي النصف الثاني من السبعينيات، كما في نصفها الأول، جاءت هذه البلدان في المرتبة الثانية من حيث نسبة الاستثمار في الصناعة التحويلية مقارنة بغيرها من القطاعات، وذلك بعد البلدان العربية غير النفطية المتوسطة الدخل، لكن البلدان النفطية العربية احتلت المرتبة الأولى في الفترة الثانية بدلاً من المرتبة الثانية في الفترة الأولى من حيث حجم الاستثمار الذي خصص للصناعة التحويلية مقارنة بغيرها من البلدان العربية. واستمر الاتجاه نفسه في خطط النصف الأول من الثمانينيات (انظر الجدول رقم (١٢ ـ ٥)).

ولقد انعكس هذا الهيكل لتوزيع الاستثمار الإجمالي والصناعي على بنية الناتج المحلي العربي وتوزيعه النسبي، سواء على المستوى القطري أم القومي بين بداية

(١٤) حسبت من بيانات: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** (سنوات مختلفة).

(١٥) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٨١، و**التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٨٤، الجداول الإحصائية.

السبعينيات ومنتصف الثمانينيات. وبشكل خاص، فإن النصيب المنخفض نسبياً للاستثمار في الصناعة التحويلية (رغم اتجاهه للارتفاع قبل معاودة الانخفاض) في جميع البلدان العربية ـ لم يكن له أن يترك أثراً كبيراً في تغير بنية الاقتصاد العربي لمصلحة هذا الفرع الصناعي. وأما النصيب المرتفع نسبياً للاستثمار في الصناعة التحويلية لمصلحة البلدان العربية النفطية فقد ترتب عليه تقدمها ـ على حساب البلدان العربية غير النفطية ـ من حيث الأنصبة في الناتج العربي للصناعة التحويلية. وهكذا، تقدمت السعودية إلى المركز الأول بين البلدان العربية من حيث نصيبها من الناتج المحلي الإجمالي في منتصف الثمانينيات (٢٢,٨ بالمئة) بدلاً من المركز الثاني (١٠,٥ بالمئة) في مطلع السبعينيات، مع تراجع ترتيب مصر من المركز الأول ٣١,٨ بالمئة إلى المركز الثالث (١٢,٦ بالمئة) في الفترة نفسها. وبينما خرجت كل من المغرب وسوريا من بين البلدان العربية الخمسة الأولى في مجموعة البلدان العربية في أول الفترة حيث نصيبها في الناتج المحلي العربي المتولد في هذا الفرع الصناعي، فقد تقدمت كل من العراق والإمارات العربية المتحدة لتشغلا مواقعهما (انظر الجدولين رقمي (١٢ ـ ٢) و (١٢ ـ ٧)).

بيد أنه في نهاية الفترة مقارنة ببدايتها، لم تشهد البنية الاقتصادية العربية تغيّراً تقريباً من وجهة نظر التصنيع بمعناه الضيق، أي زيادة الوزن النسبي للصناعة التحويلية في هذه البنية. وهكذا ـ على سبيل المثال ـ بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٤ زاد هذا الوزن بدرجة طفيفة من ٩,١ إلى ٩,٩ بالمئة، وفي المقابل زاد وزن صناعة الاستخراج (المتجهة للتصدير أساساً والنفطية كلية على وجه التقريب) من ٢٣,١ إلى ٢٨,٤ بالمئة (على الرغم من اتجاه هذه النسبة إلى الهبوط الشديد نتيجة انخفاض أسعار النفط، حيث كانت قد بلغت ٥٠,٢ بالمئة و٤٩,٨ بالمئة في عامي ١٩٧٥ و١٩٨٠ على الترتيب[١٦]. ومع هبوط الوزن النسبي للزراعة في الناتج المحلي العربي الإجمالي من ١٥ بالمئة إلى ٧,٦ بالمئة، إلى جانب بقاء نصيب الصناعة التحويلية على ما هو عليه، كما أشرنا، فقد استمر الاختلال لمصلحة القطاعات غير الانتاجية وشبه الانتاجية (الخدمات والتوزيع) في هذا الناتج، ورغم هبوطه نسبياً من ٤٥,٥ بالمئة إلى ٤١,٨ بالمئة فقد زادت قيمته المطلقة نحو ٩ مرات وبلغ نحو ٤,٥ مرة ناتج الصناعة التحويلية في نهاية الفترة نفسها[١٧].

وعلى المستوى القطري، فإن نصيب الصناعة التحويلية في الناتج المحلي للسعودية، لم يتجاوز ٧,٥ بالمئة (لتتراجع إلى المرتبة الثانية عشرة بين البلدان العربية من

---

(١٦) حسبت من: جامعة الدول العربية، الامانة العامة [وآخرون]: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٨١، و**التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٨٥، تحرير صندوق النقد العربي، الجداول الإحصائية.

(١٧) حسبت من: المصدر نفسه.

هذا المنظور). وفي بقية البلدان العربية الخمسة الأولى من حيث أنصبتها في الناتج العربي لهذا الفرع الصناعي، لم يتجاوز نصيب الصناعة التحويلية إلى الناتج القطري ١٤,١ بالمئة في مصر و١٢,٨ بالمئة في الجزائر و٨,٧ بالمئة في الإمارات العربية المتحدة و٦,٢ بالمئة في العراق في عام ١٩٨٤ (انظر الجدول رقم (١٢ ـ ٦)). ويبدو مهماً أن نلاحظ هنا أن هذه البلدان الخمسة مجتمعة قدمت نحو ٦٧,٧ بالمئة من الناتج العربي للصناعة التحويلية (انظر الجدول رقم (١٢ ـ ٧)).

أما الاختلال لمصلحة قطاع استخراج النفط (للتصدير أساساً) فيظهر في السعودية، حيث قدم أكثر من ٣٢ بالمئة من الناتج القطري في عام ١٩٨٤. وأما هبوط وزنه النسبي مقارنة بعام ١٩٧٠، فقد جرى بدرجة مهمة لمصلحة القطاعات غير الإنتاجية وشبه الإنتاجية التي ارتفع نصيبها من الناتج في الفترة نفسها من ٢٩ بالمئة إلى ٤١ بالمئة من هذا الناتج، أو حوالى ٥,٥ مرة ناتج الصناعة التحويلية وهو ما فاق النسبة نفسها على المستوى العربي الإجمالي. وفي الجزائر بين العامين نفسهما زاد نصيب صناعة استخراج النفط (للتصدير أساساً) من نحو ١١ إلى ٢٨ بالمئة من ناتجها المحلي، ورغم أن نصيب القطاعات غير الانتاجية وشبه الانتاجية هبط من ٦٠,٧ بالمئة إلى ٣٧,٩ بالمئة، فإنه يلاحظ انخفاض الوزن النسبي للزراعة لمصلحة استمرار النصيب المرتفع نسبياً للقطاعات غير الانتاجية وشبه الانتاجية. ولكن يبقى أن تطور البنية الاقتصادية فيها قد شهدت من حيث الأساس تطوراً ملموساً من منظور التنمية والتصنيع.

ولقد رأينا كيف تقلص الوزن النسبي للصناعة التحويلية في مصر على المستوى العربي، وتراجعها من المركز الأول إلى الثالث من هذه الزاوية في الفترة المدروسة. أضف إلى هذا أن نصيب الصناعة التحويلية في ناتجها القطري الإجمالي قد هبط بحدة من نحو ١٧ إلى ١٤ بالمئة، وتراجع هذا النصيب للزراعة من ٢٤,٦ إلى ١٧,٨ بالمئة، وزاد بدرجة هائلة وزن قطاع استخراج النفط (ذي التوجه التصديري أيضاً) من ٢,٥ إلى ١٥,٧ بالمئة. بيد أن تشوه البنية الاقتصادية يبدو أشد خطورة إذا لاحظنا أن نصيب القطاعات غير الانتاجية وشبه الانتاجية بلغ ٤٦,٤ بالمئة من الناتج القطري، أو نحو ٣,٢ مرة ناتج الصناعة التحويلية في عام ١٩٨٤.

بيد أنه سواء على المستوى القومي أم القطري، فإنه يلاحظ ارتفاع الوزن النسبي لقطاع التشييد في الفترة نفسها، ويرجع هذا بدرجة كبيرة إلى الإنفاق على تطوير البنية الأساسية الانتاجية والاجتماعية في هذه الفترة، ويبدو الارتفاع ملموساً بدرجة أكبر لدى المقارنة مع النصف الثاني للسبعينيات ومطلع الثمانينيات قبل الركود النفطي الأخير (انظر الجدولين رقمي (١٢ ـ ١) و(١٢ ـ ٦)).

وأما عن البنية الفرعية للصناعة التحويلية، فتشير بشكل غير مباشر إلى أسبقية تطور الصناعة الثقيلة وأن نصيب الصناعات التحويلية عدا الغذائية والغزل والنسيج مثّل ٩٠ بالمئة في عام ١٩٨٤، وبشكل غير مباشر أيضاً، يشير تراجع هذه النسبة مقارنة بعام ١٩٧٠ إلى التنويع النسبي لبنية الصناعة. وزاد هذا النصيب في الجزائر من ٣٨ إلى ٦٦ بالمئة، وفي مصر من ٤٣ إلى ٥٤ بالمئة بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٤ (انظر الجدول رقم (١٢ ـ ٤)). ولكن لا ينبغي المبالغة في مغزى هذا التطور! لقد رأينا استمرار الضعف النسبي للصناعة التحويلية، وحتى تزايد هذا الضعف بالنسبة لأكثر البلدان العربية تقدماً صناعياً من الناحية النسبية، أي مصر في مطلع حقبة النفط. واتسمت البنية الصناعية بدرجة أكبر من التنوع، مع وزن نسبي مرتفع مقارنة بغيرها من البلدان العربية، وهي تلك البلدان التي تطورت فيها الصناعة قبل عهد النفط (مثل مصر) على حين كانت قليلة التنوع رغم وزنها النسبي المرتفع في إجمالي الصناعة التحويلية العربية، وهي تلك التي شهدت تطوراً بمعدلات أسرع في هذا العهد (مثل السعودية). إن الوطن العربي لم يعرف صناعة انتاج الآلات سوى في شكل انتاج بعض آلات الورش أو التجميع والتصنيع الجزئي لوسائل النقل والجرارات. . . الخ، ويظهر الضعف الشديد لصناعة الآلات العربية، بشكل غير مباشر، من أن نسبة الاكتفاء الذاتي لم تتعد ١٠ بالمئة من السلع الرأسمالية في عام ١٩٨١/ ١٩٨٢[١٨]. وبافتراض نسب تشغيل عالية تصل إلى ٨٠ بالمئة، فإن فجوة الطلب في الوطن العربي بلغت نحو ٥٠ بالمئة من الصلب في بداية الثمانينيات، وأما أكثر البلدان العربية المنتجة والمصدرة للحديد، وهي موريتانيا، فقد صدرته جميعه خاماً ولم تعرف تصنيعه. ولم تتجاوز طاقة انتاج البتروكيماويات العربية (نصف المصنعة أساساً) ٣,٧ بالمئة من الإجمالي العالمي عام ١٩٨٣، واستمرت فجوة الطلب العربي مرتفعة في العديد من منتوجاتها. ولم يتم تصنيع سوى ٣٣,٨ بالمئة من خام الفوسفات العربي، ورغم توافر الخامات المحلية، فإن النصيب العربي لم يتعد ٤ بالمئة من الانتاج العالمي للأمونيا في بداية الثمانينيات. وكان تراجع الوزن النسبي للصناعات الغذائية والغزل والنسيج سبباً في الانخفاض الكبير للاكتفاء الذاتي العربي منها[١٩].

إن ضعف تطور الصناعة العربية التحويلية قد انعكس أيضاً في هيكل التركيب السلعي (Commodity Structure) والتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية العربية.

---

(١٨) انظر: جامعة الدول العربية، الامانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٨٥، ص ٢٨٩.

(١٩) انظر: جامعة الدول العربية، الامانة العامة [وآخرون]: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٨١، ص ٥٤ ـ ٦١؛ **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٨٢، ص ٤١، و**التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٨٥، ص ٨٠ ـ ٨٦.

وهكذا، على سبيل المثال، في عام ١٩٨٢ فإن المواد الخام (النفط أساساً) مثلت ٩٧ بالمئة من إجمالي الصادرات، ولم يتعد نصيب الصادرات من السلع المصنعة (منتوجات كيماوية وآلات ومعدات ثقل وغيرها) ٢ بالمئة من الاجمالي نفسه. وفي العام نفسه مثلت الواردات المشار إليها من السلع المصنعة ٧٢,٦ بالمئة من إجمالي الواردات، وانعكس ضعف تطور صناعة استخراج الخامات المعدنية، وضعف الانتاج الزراعي (الضروريين لتطور الصناعة التحويلية) في أن نصيبهما مثّل ١٢,٦ بالمئة و١٤,٤ بالمئة من هذا الاجمالي، وكان منطقياً أن تترابط الاقتصادات العربية بدرجة أقوى مع البلدان الصناعية المتقدمة الرأسمالية في ظروف اندماجها ـ من موقع التخلف والتبعية ـ في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وانعكس هذا في أن وارداتها من هذه البلدان مثلت ٦٤,٤ بالمئة من إجمالي الواردات عام ١٩٨٣، وأن وارداتها من البلدان الاشتراكية لم تتعد ١,٨ بالمئة، وأما الواردات العربية البينية (Inter) فإنها لم تتجاوز ٨,٢ بالمئة. وفي المقابل اتجهت صادراتها أساساً إلى الغرب، وإن بدرجة أقل (بسبب سياسات التمييز والحماية ضد البلدان العربية والنامية عموماً) حيث بلغت ٥٣,٩ بالمئة في عام ١٩٨٣، وأما الدول الاشتراكية فلم تنل سوى ٠,٩ بالمئة، وكانت الصادرات العربية البينية تبلغ حوالى ٧,٣ بالمئة من الاجمالي[٢٠]. وأما الوزن الكبير نسبياً للتجارة مع البلدان النامية (١٥ بالمئة من الواردات و٢٤,٧ بالمئة) من الصادرات في العامين المشار إليهما، فإنه يرجع أساساً إلى تصدير النفط إليها، والواردات المقابلة وبخاصة من البلدان الآسيوية التي تضم عدداً من المراكز الصناعية الجديدة في السوق الرأسمالية العالمية.

أضف إلى هذا، إن سنوات السبعينيات شهدت تراجع عدد السلع المصدرة في أكثر البلدان العربية تطوراً من الناحية الصناعية، فقد هبط هذا العدد في عامي ١٩٧٠ و١٩٧٨ من ١٦ إلى ٦ سلع للجزائر، ومن ٨٧ إلى ٨٣ سلعة لمصر، ولم يزد للسعودية إلا من سلعتين إلى ثلاث. ولم يهبط الوزن النسبي للسلعة الأولى بين الصادرات إلا في مصر، بينما زاد للسعودية والجزائر (انظر الجدول رقم (١٢ ـ ٣)).

إن ضعف التقدم على طريق التصنيع، من زاوية توفير أحد **مقدماته** (Prerequisites) الأساسية، يظهر في ضعف تطوير صناعة استخراج الخامات المعدنية التي تتجه منتوجاتها بالأساس للتصدير خاماً، ويكاد يعتمد على التكنيك والخبرة الأجنبية، أو يفتقر إلى التمويل الكافي للكشف والاستخراج. ويلاحظ، على سبيل المثال، أنه باستثناء استخراج الفوسفات في المغرب والحديد في موريتانيا، فإن هذه الصناعة تلعب دوراً ثانوياً. ويظهر ضعف هذه الصناعة على المستوى العربي في أن

---

(٢٠) انظر: جامعة الدول العربية، الامانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٥، ص ٣٥٥ ـ ٣٥٨.

نصيب موريتانيا والمغرب معاً من صناعة الاستخراج والتعدين العربية كان أقل من ٠,٦ بالمئة من الناتج المحلي العربي المتولد في هذا الفرع الصناعي عام ١٩٨٤ (انظر الجدول رقم (١٢ ـ ٧)).

وهكذا خلال حقبة النفط بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٤ بقي نصيب الصناعة التحويلية من الناتج المحلي العربي ثابتاً تقريباً، وقدمت صناعات استخراج النفط التصديرية (خاماً بالأساس ونصف مصنعة جزئياً) نصيباً أكبر، وزاد نصيب القطاعات غير الانتاجية وشبه الانتاجية، وتراجع نصيب القطاعات السلعية ـ وتبرز مخاطر هذا من التراجع الأشد للزراعة ـ وانخفض الوزن النسبي للكهرباء (والمياه والغاز) رغم الاستثمار الواسع نسبياً في هذا القطاع، الأمر الذي يشير إلى الضعف النسبي لتطوير هذه القاعدة الحديثة الأساسية للتصنيع، وزاد الوزن النسبي لقطاع التشييد، بيد أن جانباً كبيراً من هذه الزيادة يمكن أن يعزى إلى ارتفاع متحصلات شركات المقاولات الأجنبية. إن هذا كله يشير إلى ضعف انجازات عملية التصنيع (بمعناه الواسع أو الضيق) وضعف المقومات الأساسية لها، وبالأخص إذا أُخذت بعين الاعتبار الفرصة التاريخية الاستثنائية للتعجيل بهذه العملية التي أتاحتها أموال النفط.

ويشير سواء تحليل درجة تنوع هيكل الصادرات السلعية أم بنية التجارة الخارجية، سلعياً وجغرافياً، إلى استمرار تخلف الوطن العربي وتبعيته، بل واشتداد مظاهر هذه التبعية الشاملة الناجمة عن تشوه أنماط التصنيع العربية. واستمر «التوجه الخارجي» لصناعات إحلال الواردات وصناعات التصدير في البلدان العربية، واستمرت البنية الاقتصادية والصناعية مفككة غير متشابكة قطرياً وقومياً، واشتد الاندماج والترابط مع السوق الرأسمالية العالمية، وغاب في تطور الصناعة الثقيلة أن تتجه بالأساس إلى ما يوفر إمكانية النمو الذاتي المتواصل قطرياً وقومياً، الأمر الذي كرس الاعتماد على الخارج لتأمين احتياجات الانتاج الجاري والموسع.

رابعاً: تلخيص النتائج واستشراف المستقبل

لقد أصبح العرب رهائن للنفط حين بدا لهم أنهم قد ملكوا زمام أمره، ذلك أن «العامل النفطي» قد كان أكثر العوامل حسماً سواء في سنوات ازدهاره حين رهن العرب عليه تطورهم، أم في سنوات كساده بعد أن ارتبطت به مصائرهم، وكان أبعد العوامل أثراً في مجرى تطور الصناعة والتصنيع سواء في لحظة ارتفاع أسعاره وإنتاجه وعائداته وفوائضه، أم في زمن تراجع هذا كله، وفي الحالين وفق ما عرضنا لمفهوم التصنيع المستقل، فقد دفع بعيداً عن مجراه رغم ما ظهر من منشآت صناعية عملاقة حديثة تقانياً، هنا أو هناك، بفضل أموال النفط.

وحمل النفط إلى «بلدان النفط» من النمو بعض مظاهره السطحية، وبقي التخلف الاقتصادي والصناعي سائداً رغم بعض التطورات المتفرقة هنا وهناك، وفضلاً عن أن الكثير من «الثروة» جرى تبديده في أوجه الانفاق العام والخاص غير الضروري، وأن الكثير من «المال» تم للغرب استرداده بأشكال مباشرة وغير مباشرة، فإن صناعات التصدير التي أقيمت للتصريف في السوق الرأسمالية العالمية لم يكن لها أن تخدم تصنيعاً مستقلاً، وقد نشأت مثقلة بكل ألوان التبعية، منعزلة عن بقية فروع الاقتصاد الوطني، وجاءت تنويعاً ظاهرياً لبنية الاقتصاد النفطي.

وأتى النفط إلى «بلدان الانفتاح» من العون ـ الإنمائي وغير الإنمائي ـ ما ساعد في جزء من الزمان والمكان العربيين على تخفيف جزئي لبعض أعباء الأزمات التي فاقمها الانخراط في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وكان هذا العون ذاته سبباً في التراجع عن محاولة التصنيع المستقل طالما أنه دفع إلى ـ أو كان ذريعة ـ لتبني سياسات «الانفتاح»، التي أثمرت تعميق أسباب تبديد القليل المتاح لتمويل التصنيع ونهبه. ولم يكن من شأن صناعات إحلال الواردات ـ وصناعات التصدير ـ التي تطورت، بما فيها بعض الصناعات الثقيلة، أن تدفع نحو التصنيع المستقل، طالما أن تكامل حلقات البنية الصناعية والاقتصادية لم يكن غاية إنشائها.

وفي زمن الصعود النفطي، فإن قطاع الدولة نهض بالعبء الرئيسي في تطوير أهم الصناعات الجديدة العربية، سواء في بلدان النفط أم الانفتاح. وكان هذا ضرورة موضوعية لإعادة توزيع «الفائض القومي» لمصلحة من استحوذ فعلياً على ما تمتلكه «الدولة»، وقراراً سياسياً لضمان الحد الأدنى من فرص العمل والدخل والمعيشة لغالبية المنتجين. والأهم أنه مثل ضماناً لاستمرار الإنتاج الجاري والموسع شرط عدم «تقويض» هيكل المجتمع ذاته، الذي أخذ «سوس» المضاربة والتهريب والفساد ينخر في عظامه، من أجل تعظيم ثروات فردية وجدت سبيلها «الآمن» خارج البلاد.

ومع سنوات الهبوط النفطي، زاد العجز في موازنات الحكومات العربية غير النفطية بنحو ٧١ بالمئة بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٤، وتحول فائض موازنات الحكومات العربية إلى عجز، فزادت القروض العربية من ٤٧ إلى ٥٨ مليار دولار بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٣، ووصلت المديونية الخارجية العربية إلى أكثر من ١٣٦ مليار دولار في آخر ١٩٨٤، وهبط فائض الميزان التجاري للبلدان العربية النفطية بنحو ثلاث مرات بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٣. وأثمر هذا كله عن تراجع ـ من الناحيتين المطلقة والنسبية ـ لمخصصات الاستثمار الحكومي للبلدان العربية النفطية وغير النفطية، بما في ذلك الصناعة التحويلية.

ولقد أُعلن أن القطاع الخاص منوط به تنفيذ ما صار صعباً على الحكومات تنفيذه؛ ومن أجل المزيد من تشجيع «القطاع الخاص» يبدو منطقياً أن تتعمق التحويلات الليبرالية، ولكن مع الاتجاه الخطِر ـ الذي من شأنه تعميق الاعتماد على الخارج وإضعاف القدرة على مواجهة الضغوط الخارجية ـ نحو نزع صمام «أمان» لعب دوراً في السنوات الماضية في الحيلولة دون المزيد من التردي. ونقصِدُ الاتجاه نحو خفض وزن قطاع الدولة (الذي شهد من قبل تغييراً في دوره، بالتحول عن قيادته لمحاولة التصنيع المستقل) في انتظار رأس المال حين ينفض عن نفسه صفة «الجبان» ويتحلى بنخوة «الوطنية».

إن معاودة الاتجاه ـ أو اختيار الاتجاه ـ نحو التصنيع العربي المستقل بدءاً من لحظة ما قبل حلول «حقبة ما بعد النفط»، طالما أن عملية أفوله ستمتد لسنوات من منظور «الثروة»، والأهم من زاوية «الأثر»، يشترط أموراً لا تبدو مطروحة في اختيار أصحاب القرار السياسي والاقتصادي العربي. ونقصد هنا الاتجاه نحو استعادة السيطرة الوطنية على المراكز الرئيسية للاقتصاد والصناعة، وإقامة علاقات إقتصادية خارجية متوازنة ومؤاتية لدفع التصنيع المستقل، وتوفير الشروط المؤاتية للدور القيادي للقطاع العام في التصنيع، وإعادة صياغة مجمل السياسة الاقتصادية للارتقاء بأشكال التخطيط الاقتصادي بما يستجيب لمتطلبات التصنيع، وتطوير العلاقات الاقتصادية العربية القائمة في اتجاه التكامل الاقتصادي والصناعي العربي، وتحويل توجه البناء الصناعي والاقتصادي القائم ـ بما في ذلك البناء الجديد في حقبة النفط ـ وبخاصة في الصناعات الثقيلة والبنية الأساسية نحو التكامل القطري والقومي. . . الخ، أي باختصار ما جرى التراجع عن بعضه في حالات، ولم يكن موضع بحث في حالات أخرى في وطننا العربي. وهي جميعاً أمور ممكنة في حال توافر الإرادة السياسية، والاستعداد لتحمل أعباء مثل هذا الاتجاه، لكنها أيضاً أمور تتوقف على الفعل السياسي للشعوب العربية نفسها صاحبة المصلحة في تحقيق الهدف الاستراتيجي: التصنيع المستقل.

الجدول رقم (١٢ ـ ١)

هيكل الناتج المحلي الاجمالي للبلدان العربية عام ١٩٧٠

(النسبة المئوية على المستوى القطري)

البلد / القطاع	الأردن	الامارات	البحرين	تونس	الجزائر	الجماهيرية العربية الليبية	جيبوتي	السعودية	السودان	سوريا	الصومال	العراق	عُمان	قطر	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن د.	اليمن ع.	المجموع
الزراعة والغابات والصيد	٩	٣,٤	٢,٩	١٦,٨	١٠,٦	٢,٤	٤,٢	٥,٢	٣١,٤	٢١	٣٣,١	٥١,١	١٥,٤	٢	٠,٤	٩,١	٢٤,٦	٢٧,٤	٣١,٢	١٥,٩	٥٤,٥	١٥
التعدين والمحاجر	٢	٥٠,٨	٢٩	٥,٤	١٠,٩	٦١,٢	-	٥٠,١	٠,٢	٢,٣	٥,٧	٣١,٨	٦٦,٢	٤٢,٣	٦٤,٩	٠,٠٤	٢,٥	٤,٢	٢٥,٢	٠,٥	٠,٧	٢٣,١
الصناعة التحويلية	١٠,٨	٣,٢	١٩	٨	٩	١,٦	٥,٦	٩,٢	٦,٥	١٤,٣	٥,٧	٩,٩	٠,٤	١٦,٦	٣,٨	١٣,٢	١٧	١١	٤,٥	٢٢,٤	٣,٨	٩,٩
الكهرباء والغاز والمياه	١	٠,٨	١,٩	١,٧	١,٢	٠,٤	٢,٨	١,٥	٢,٢	١,٣	٠,٤	١,١	-	١,٤	٤,١	٢,٣	١,٣	٢,٩	٠,٥	١,٤	٠,٣	١,٦
التشييد	٤,٥	٨,٩	٨,٦	٦,٤	٧,٦	٦,٧	٤,٢	٥	٢,٩	٣,٤	٤,١	٣,٥	١٠	٧,٧	٣,٧	٤,٦	٣,٩	٤,٧	٦,٤	١,٨	٥,٢	٥
التجارة	١٩,٤	١٢,٣	١٦,٧	١٩,٩	٣١,٥	٦,٢	٤٩,٣	٥,٣	٢٤,٨	٢٠,٢	١١,٨	٨,٥	١,٩	١٩,١	٨,٨	٣١,٤	١١,٥	١٦,٢	٩,٤	١٨,٢	١٧,٩	١٥,١
النقل والمواصلات	٩	٨,٢	٨,١	٦,٦	٣,٤	٣,٢	٨,٥	٦,٩	٦,٦	٩,٥	٥,٣	٦,١	٠,٨	٠,٦	٣,٧	٨,٢	٤,٧	٥,٤	٥,٤	٦,٥	٢,٤	٥,٤
القطاعات الأخرى	٤٤,٣	١٢,٣	١٣,٨	٣٥,٣	٢٥,٨	١٩,٢	٢٥,٤	١٦,٨	٢٥,٣	٢٨,٢	٣٣,٩	٢٤,١	٥,٤	١٠,٣	١٠,٦	٣٠,٨	٣٤,٦	٢٨,٢	١٧,٨	٣٣,٢	١٥,٢	٢٥
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: تم تركيب الجدول واحتسابه من البيانات والجداول الواردة في: محمود الحمصي، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية: دراسة للاتجاهات الإنمائية في خطط التنمية العربية المعاصرة إزاء التكامل الاقتصادي العربي، ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠).

الجدول رقم (١٢ ـ ٢)

هيكل الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية عام ١٩٧٠

(النسبة المئوية على المستوى القومي)

القطاع / البلد	الأردن	الامارات	البحرين	تونس	الجزائر	الجماهيرية العربية الليبية	جيبوتي	السعودية	السودان	سوريا	الصومال	العراق	عُمان	قطر	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن د.	اليمن ع	المجموع
الزراعة والغابات والصيد	٠,٧	٠,٤	٠,١	٤,١	٨,١	١,٦	٠,١	٣,٩	١١,٦	٦,١	١,٤	٨,٤	٠,٧	٠,١	٠,٢	٢,٣	٣٠,٢	١٥,٦	١,١	٠,٦	٢,٧	١٠٠
التعدين والمحاجر	٠,١	٤,١	٠,٧	٠,٩	٥,٤	٢٥,٢	-	٢٤,٤	٠,١	٠,٤	٠,٢	١١,٥	١,٩	١,٦	١٩,٤	٠,١	٢	١,٥	٠,٦	٠,٠١	٠,٠٢	١٠٠
الصناعة التحويلية	١,٤	٠,٦	١	٣	١٠,٥	١,٦	٠,١	١٠,٥	٣,٧	٦,٤	٠,٤	٨,٤	٠,٠٢	١,٥	٢,٧	٤,٦	٣١,٨	١٠	٠,٢	١,٢	٠,٣	١٠٠
الكهرباء والغاز والمياه	٠,٨	١	٠,٦	٤	٨,٧	٢,٧	٠,٣	١٠,٥	٧,٤	٣,٦	٠,٢	٥,٧	-	٠,٨	١٧,٦	٥,٤	١٤,٦	١٥,٤	٠,٢	٠,٥	٠,٢	١٠٠
التشييد	١,١	٣,٣	٠,٩	٤,٨	١٧,٦	١٢,٦	٠,٢	١١,٣	٣,٣	٣	٠,٥	٥,٩	١,٣	١,٤	٥,١	٣,٥	١٤,٣	٨	٠,٧	٠,٢	٠,٨	١٠٠
التجارة	١,٦	١,٥	٠,٦	٤,٨	٢٤	٣,٩	٠,٦	٣,٩	٩,٢	٥,٩	٠,٥	٤,٧	٠,١	١,١	٤	٧,٩	١٤	٩,١	٠,٣	٠,٧	٠,٩	١٠٠
النقل والمواصلات	٢,١	٢,٩	٠,٨	٤,٦	٧,٤	٥,٧	٠,٣	١٤,٤	٦,٩	٧,٨	٠,٦	٩,٥	٠,١	٠,١	٤,٨	٥,٨	١٦,١	٨,٦	٠,٥	٠,٧	٠,٣	١٠٠
القطاعات الأخرى	٢,٢	٠,٩	٠,٣	٥,٢	١١,٩	٧,٣	٠,٢	٧,٥	٥,٦	٥	٠,٨	٨,١	٠,١	٠,٤	٢,٩	٤,٧	٢٥,٦	٩,٧	٠,٤	٠,٧	٠,٤	١٠٠
المجموع	١,٢	١,٩	٠,٥	٣,٧	١١,٥	٩,٥	٠,٢	١١,٢	٥,٦	٤,٤	٠,٦	٨,٣	٠,٧	٠,٩	٦,٩	٣,٨	١٨,٥	٨,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٧	١٠٠

المصدر: تم تركيب الجدول واحتسابه من: المصدر نفسه.

الجدول رقم (١٢ ـ ٣)

تطور درجة تنوع هيكل الصادرات السلعية لبعض البلدان العربية

السنة / البلدان العربية موزعة حسب أنماط الصادرات	١٩٧٠			١٩٧٨		
	عدد السلع المصدرة	النسبة المئوية من الصادرات		عدد السلع المصدرة	النسبة المئوية من الصادرات	
		أولى السلع	السلع الثلاث الأولى		أولى السلع	السلع الثلاث الأولى
مصدرة للنفط						
الامارات العربية المتحدة	٤	٩٦	٩٩	٤	٩٤,٦	٩٤,٩
الجزائر	١٦	٦٧,٣	٨٤,٩	٦	٨٩	٩٥,٩
الجماهيرية العربية الليبية	٤	٩٩,٩	٩٩,٩	٤	٩٢,٨	٩٩,٧
السعودية	٢	٨٣,٣	٩٩,٨	٣	٩٤,٢	٩٩
العراق	٥	٩٤,٢	٩٤,٤	١٧	٩٨	٩٨,٩
عُمان	٤	٩٩,٥	٩٩,٦	٣	٩٩,٤	١٠٠
قطر	١	٩٦,٦	٩٩,٦	٤	٩٦,٩	٩٨,٩
الكويت	٦	٧٩,٣	٨٣	٩	٧٥,٥	٨٧,٢
مصدرة لخامات زراعية						
السودان	١٩	٦٦,٤	٨٧,٧	١٨	٥١,٩	٨٠,٨
الصومال	١٦	٥٣,١	٨٤	١٠	٨٧,٧	٩٧,٧
اليمن العربية	٧	٥١,٣	٥٨,٩	١٩	٣٤,٤	٦٢,٣
مصدرة لخامات معدنية						
الأردن	٢٣	٣٠	٦٩	٦٣	٣٠,٣	٥٢,٣
المغرب	٨٤	٢٣,٥	٥٦,٢	٨٥	٣٢,٥	٥١,٦
موريتانيا	١٤	٨٧,١	٨٨,٢	٢٢	٦٩,٩	٩٠,١
ذات بنية صادرات متوازنة						
تونس	٧٠	٢٤,٥	٤٤,٨	٩٩	٣٦,٦	٦٢,١
سوريا	٧٨	٤٠,٦	٥٩,٧	٩٥	٦١,٤	٨١,١
مصر	٨٧	٤٥	٥٥,٩	٨٣	٢٠,٦	٥٤,٥
مصدرة لسلع صناعية						
البحرين	٨١	٨٠,٩	٨١,٣	٨٩	٧٦,٥	٨٩,٢
لبنان	١١٦	١٠,٩	٢٢,٦	١١٢	...	...

المصدر: عن بيانات اليونكتاد، الكتاب السنوي للتجارة الدولية وإحصاءات التنمية، سنوات مختلفة، في: س. ستكليتسكس، ل. فريدمان وب. اندروكوفيتش، البنية الاقتصادية للبلدان العربية (موسكو، ١٩٨٥)، ص ٦٦. (باللغة الروسية).

الجدول رقم (١٢ ـ ٤)

تطور هيكل فروع الصناعة التحويلية العربية بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٣

البلد	توزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية (نسبة مئوية: أسعار ١٩٨٠)										القيمة المضافة في الصناعة التحويلية (بملايين الدولارات) ١٩٨٠	
	الأغذية والزراعة		المنسوجات والملابس		آلات ومعدات النقل		كيماويات		الصناعة التحويلية الأخرى			
	١٩٧٠	١٩٨٣	١٩٧٠	١٩٨٣	١٩٧٠	١٩٨٣	١٩٧٠	١٩٨٣	١٩٧٠	١٩٨٣	١٩٧٠	١٩٨٣
الجزائر	٣٣	١٨	٢٩	٢٦	٥	٧	٤	٣	٢٩	٤٧	١٥٧٨	٦٠٦١
السعودية	٧	١٠	..	..	..	..	..	..	٩٣	٩٠	٢٩٨٧	٧٢٣٠
سوريا	٢٧	٣٢	٣٨	٢٨	١	٣	٦	٧	٢٨	٣٠	١١٥٩	٢٣٤١
مصر	٢٢	٢٠	٣٥	٢٦	٥	١٣	٧	٩	٣٢	٣٢	٣٠٩٥	٨٩٥٠
المغرب	٢٨	٣٢	٢٧	٢٣	٩	٦	٦	٩	٣٠	٣١	١٧٧٢	٣١٧٠

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٦، الجداول الإحصائية.

الجدول رقم (١٢ ـ ٥)

الاستثمار العربي في قطاع الصناعة التحويلية بحسب مجموعات البلدان العربية بالأسعار الجارية (القيمة بالمليون دولار أمريكي والنسبة بالمئة)

مجموعات البلدان	النصف الأول من السبعينيات(*)			النصف الثاني من السبعينيات(*)			النصف الأول من الثمانينيات (خطط)(*)		
	القيمة	النسبة المئوية إلى مجموع القطاعات	النسبة المئوية إلى مجموع البلدان	القيمة	النسبة المئوية إلى مجموع القطاعات	النسبة المئوية إلى مجموع البلدان	القيمة	النسبة المئوية إلى مجموع القطاعات	النسبة المئوية إلى مجموع البلدان
أ ـ الدولة النفطية الرئيسية									
١ ـ دول مجلس التعاون الخليجي	٥٥٩,٩	٤,٨	٥,٥	١٤٩٧٥,٩	١٤,٩	٣١,١	٣٩٥٦٩	١٣,٢	٣٢,٥
٢ ـ سائر الدول النفطية(١)	٣٨٠٠,٢	١٨,٢	٣٧,٥	٢٨٦١١,٠	٣٠,٢	٤٥,٧	٥٤٩٤٩(**)	١٨,٥(**)	٤٥,١(**)
المجموع (١ + ٢)	٤٣٦٠,١	١٣,٣	٤٣	٤٨٠٨٦,٩	٢١,٤	٧٦,٨	٩٤٥١٨(**)	١٥,١(**)	٧٧,٦(**)
ب ـ الدول المتوسطة الدخل	٦٦٢٥,٥	٢٤,٤	٥٤	١٣٧٤٥,٢	٢٢,٨	٢١,٩	٢٠٩٠٦	٢١,٥	٢١,٣
ج ـ الدول المنخفضة الدخل	٣٠٢,١	١١,١	٣	٧٩٨,٩	٩,٩	١,٣	١٣٧٥	١٠	١,١
المجموع الكلي	١١٢٨٧,٧	١٨	١٠٠	٦٢٦٣١,٠	٢١,٣	١٠٠	١٢٠١٧٩٩(*)	١٦,٢	١٠٠

(*) الفترات الزمنية غير موحدة وتتراوح في الغالب بين أربع وخمس سنوات.

(**) استثمار العراق في الصناعة مقدر بالنسبة نفسها إلى الاستثمار في مجموع القطاعات لسائر بلدان المجموعة.

(١) الجزائر والعراق والجماهيرية العربية الليبية.

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٤، الجداول الإحصائية.

الجدول رقم (١٢ ـ ٦)

هيكل الناتج المحلي الاجمالي للبلدان العربية عام ١٩٨٤

(النسبة المئوية على المستوى القطري)

القطاع / البلد	الأردن	الامارات	البحرين	تونس	الجزائر	الجماهيرية العربية الليبية	جيبوتي	السعودية	السودان	سوريا	الصومال	العراق	عُمان	قطر	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن د.	اليمن ع.	المجموع
الزراعة	٦,٢	١,١	١	١٥,٢	٦,٣	٢,٨	٣,١	٣	٣٥,٣	٢٠,٢	٤٩,٥	٩,٩	٣	٠,٩	٠,٥	٨,٥	١٧,٨	١٨	٢٩,٧	١١,٤	٢٣,٧	٧,٦
الصناعة الاستخراجية	٤,٣	٤٣,٥	٢٠	١٢	٢٨	٤٤,٢	-	٣٣	٠,١	٧,٩	٠,٥	١٨,٨	٥١,١	٤٦,١	٥١,٤	-	١٥,٧	٤,٨	٨,٤	٠,٢	١,٣	٢٨,٤
الصناعة التحويلية	١٥,٧	٨,٧	١١,٨	١٤,١	١٢,٨	٤,٨	٦,٤	٧,٥	٧,٧	١١,٧	٦,١	٦,٢	٢,٧	٦	٦,٣	١,٣	١٤,١	١٩,٩	٧,٤	١٤,٥	٩	٩,١
الكهرباء والغاز والمياه	٢,١	١,٩	١,٣	١,٩	١,٥	١	٣,٢	-	٢,١	٠,٢	٠,٩	٠,٢	٠,٩	٠,٥	٠,٦	٥,٤	٠,٧	٢,١	-	١,٥	١,٤	٠,٨
التشييد	٩,٣	١٠,٦	٩,٣	٧	١٤,٩	١٠,٤	٧,٣	١٥,٥	٤,٩	٦,٥	٣,٦	٢٩,٨	٦,٨	٧,٢	٤,٥	٣,٤	٤,٧	٧,٦	٣,٤	١١,٨	٨,٣	١٢,٤
التجارة والمطاعم والفنادق	١٧,٦	٩,٥	١١,٣	٢١,٤	١٥,٧	٦,٣	٣٧,٦	٨,٣	٢١,٧	٢٣,٤	١٠,٨	١١,٢	١١,٥	٦,٧	٨,٤	٢٨,٢	١٣,٧	١٤,٦	٧,٨	١٥,٤	١٦,٦	١١,٧
التمويل والتأمين والمصارف	١١,٦	٢,٤	١٥,٥	-	١,٧	٤	٥,٤	٤,٤	١,١	٤,٩	٧,٤	١,٩	٠,٧	١,٣	٤,٩	٧,٧	٥,٧	٠,٣	-	٢,٣	٣,٢	٣,٦
النقل والمواصلات والتخزين	١٢	٤,٩	١١,١	٦,٢	٤,٤	٥,٧	٨,٢	٦,١	٩,٥	٧,٥	٨,١	٩,١	٢,٦	٢,١	٣,١	٣,٧	٨,٨	٥	٩,٥	١٢,١	٤,٧	٦,٣
الاسكان	-	٦	٦,٧	٤,٦	١,٥	٢,٩	-	٣,٧	٥,٢	-	-	٢,٩	٥,٨	٥,٣	٥	٨,٨	١,٩	-	-	٢,٥	٥,١	٣,٢
الخدمات الحكومية	١٧,٤	٩,٨	١١	١٣,٧	١٢,٤	١٧	٢٦,٣	١٥,٧	٩,٩	١٥,٥	٨,٣	١٥,١	١٣,١	٢٢,٢	١٣,٦	١٠,٦	١١,٩	١٤	٢٠,٦	٢٧,٥	٢٥,٣	١٤,٣
خدمات أخرى	٣,٧	١,٦	٢,٤	٣,٩	٢,٢	٠,٩	٢,٣	٢,٧	٢,٤	٢,١	٤,٧	١,٨	٢	١,٦	١,٦	١٠,٧	٤,٤	١٣,٣	١٣,١	٠,٧	١,٣	٢,٧
الناتج بسعر التكلفة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٥، الجداول الإحصائية.

الجدول رقم (١٢ ـ ٧)

هيكل الناتج المحلي الاجمالي للبلدان العربية عام ١٩٨٤

(النسبة المئوية على المستوى القومي)

القطاع / البلد	الأردن	الامارات	البحرين	تونس	الجزائر	الجماهيرية العربية الليبية	جيبوتي	السعودية	السودان	سوريا	الصومال	العراق	عُمان	قطر	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن د.	اليمن ع.	المجموع
الزراعة	٠,٨	١	٠,٢	٣,٥	١٠,٤	٢,٦	٠,١	١٠,٨	٨,٥	١٣,١	٢٣	١٥,١	٠,٩	٠,٢	٠,٤	٠,٨	١٨,٩	٦,٦	٠,٧	٠,٣	٢,٢	١٠٠
الصناعة الاستخراجية	٠,١	١١,٢	٠,٩	٠,٧	١٢,٥	١١	-	٣٢,١	٠,٠١	١,٤	٠,٠١	٧,٧	٣,٩	٢,٨	١٠,٤	-	٤,٥	٠,٥	٠,٠٥	٠,٠٠١	٠,٠٣	١٠٠
الصناعة التحويلية	١,٧	٧	١,٧	٢,٧	١٧,٣	٣,٨	٠,١	٢٢,٨	١,٦	٦,٤	٠,٣	٨	٠,٧	١,١	٤	١	١٢,٦	٦,١	٠,١	٠,٤	٠,٧	١٠٠
الكهرباء والغاز والمياه	٢,٥	١٧,٧	٢	٤,٢	٢٤,١	٩,٥	٠,٦	-	٤,٩	١,٤	٠,٥	٣,٤	٢,٧	١	٤,١	٤,٨	٧,٣	٧,٥	-	٠,٤	١,٢	١٠٠
التشييد	٠,٧	٦,٣	١	١	١٥,٤	٦	٠,١	٣٤,٦	٠,٧	٢,٦	٠,١	٢١,٥	١,٢	١	٢,١	٠,٢	٣,١	١,٧	٠,١	٠,٢	٠,٥	١٠٠
التجارة والمطاعم والفنادق	١,٤	٥,٩	١,٢	٣,١	١٦,٩	٣,٨	٠,٤	١٩,٤	٣,٤	٩,٨	٠,٤	١١,٢	٢,٢	١	٤	١,٧	٩,٤	٣,٤	٠,١	٠,٣	١	١٠٠
التمويل والتأمين والمصارف	٣	٤,٨	٥,٥	-	٦	٧,٨	٠,٢	٣٣,٨	٠,٥	٦,٧	١	٦	٠,٤	٠,٦	٧,٨	١,٥	١٢,٧	٠,٢	-	٠,١	٠,٦	١٠٠
النقل والمواصلات والتخزين	١,٨	٥,٧	٢,٣	١,٧	٨,٩	٦,٤	٠,١	٢٧	٢,٨	١٠	٠,٦	١٦,٩	٠,٦	٠,٦	٢,٨	٠,٤	١١,٤	٢,٢	٠,٣	٠,٤	٠,٥	١٠٠
الاسكان	-	١٣,٦	٢,٦	٢,٤	٦,١	٦,٥	-	٣١,٦	٣	-	-	١٠,٤	٤	٢,٨	٨,٩	١,٨	٤,٨	-	-	٠,٥	١,١	١٠٠
الخدمات الحكومية	١,٢	٥	١	١,٦	١٠,٩	٨,٤	٠,٢	٣٠,٣	١,٣	٥,٤	٠,٣	١٢,٣	٢	٢,٦	٥,٤	٠,٥	٦,٧	٢,٧	٠,٣	٠,٤	١,٢	١٠٠
خدمات أخرى	١,٣	٤,٤	١,١	٢,٥	١٠,٢	٢,٣	٠,١	٢٧,٥	١,٦	٣,٨	٠,٧	٧,٧	١,٦	١	٣,٣	٢,٧	١٣	١٣,٥	٠,٨	٠,١	٠,٣	١٠٠
الناتج بسعر التكلفة	٠,٩	٧,٥	١,٣	١,٧	١٣	٧,٢	٠,١	٢٨,٢	٠,١	٥	٠,٨	١١,٩	٢,٢	١,٧	٥,٨	٠,٦	٨,٢	٢,٨	٠,٢	٠,٢	٠,٧	١٠٠

المصدر: المصدر نفسه، الجداول الإحصائية.

الفصل الثالث عشر

تأملات في تجربة التنمية العلمية ـ التقانية (التكنولوجيا) العربية(*)

أسامة أمين الخولي(**)

ـ ١ ـ

إن الحديث في التنمية العلمية ـ التقانية في الوطن العربي، قد يكون إسهاماً متواضعاً في سبيل صياغة استراتيجيا واضحة المعالم تقوم على فهم عميق لحجم الامكانيات الوطنية ونوعياتها. ولكنني مُقدّر تماماً أن درايتي بخصائص الواقع العراقي الراهن لا يمكن أن ترقى إلى مستوى دراية أهله بها. فأهل مكة ـ كما قالوا ـ أدرى بشعاب مكة، وزاعم ـ في الوقت نفسه ـ أنني بحكم السن (وأنا قد جاوزت الستين من العمر) قد شهدت من التحولات والإنجازات والإخفاقات في التنمية العلمية ـ التقانية العربية، ما يؤهلني لأن استعرض معكم خلاصة خبرتنا في الوطن العربي على امتداد نصف قرن أو يزيد، شهد فيه الوطن العربي، والعالم من حوله، من التطورات الكثير والخطير، في حجمه ونوعه. وأزعم أيضاً أنني سأحاول جاهداً أن أتجنب تكرار تشخيصات ووصفات تواتر ترديدها وسئمنا الاستماع إليها، بل قد أزعم أخيراً أنني ربما طرحت عليكم بعض الآراء والأفكار الجديدة التي تستحق أن ينظر فيها وأن يثريها الحوار، وتدققها الدراسة المفصلة لواقع التنمية العلمية ـ التقانية العربية، وهي

(*) نشر هذا البحث في: المستقبل العربي، السنة ١٠، العدد ١٠٠ (حزيران/يونيو ١٩٨٧)، ص ٥١ ـ ٦٧. وهو اسهام في المنهاج الثقافي المركزي الذي نظمه مجلس البحث العلمي في العراق بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٨٥.

(**) مستشار أول في معهد الكويت للأبحاث العلمية.

الدراسة التي ما زلنا نفتقدها - بحدة - في كل ربوع الوطن العربي، والتي لا يغني عنها النظر في الدراسات الكثيرة والمفيدة لخبرات أقطار وأقاليم أخرى في العالم النامي والمتقدم، والتي لا تصلح، بحكم التعريف، بديلاً من المعرفة المفصلة والفهم الصحيح لخبراتنا المكتسبة، ولصياغة الدروس المستفادة منها بالشكل الذي يجعل منها مرشداً وهادياً لبلورة توجهات المستقبل وخططه. ولتكن محاولتي المتواضعة هذه دعوة حارة إلى بدء جهد مركز ومتواصل لدراسة السياسات العلمية - التقانية في كل قطر عربي على أسس منهجية وعلمية أصيلة، في المراكز الأكاديمية والدوائر الحكومية والأهلية.

- ٢ -

إن استعراض تجارب الماضي ومحاولة تحليلها واستيعابها، يمكن أن يجري من أحد منطلقين: **أحدهما** يعكس موقفاً مسبقاً للباحث يؤيد على أساسه ويشجب، ويثمّن ويستنكر، هذا التوجه أو ذاك، استناداً إلى رؤية معاصرة لا تقيم وزناً لواقع الحال فيما مضى من الزمان والأوضاع، أو انطلاقاً من منظومة قيم وأحكام أخلاقية أو ايديولوجية أو حتى ميتافيزيقية في أساسها. والمنطلق **الثاني** هو محاولة فهم ما جرى والتعرف على التفاعلات والمواقف والتناقضات والاتفاقات، الداخلية والخارجية، التي أنتجت توجهات الماضي وصاغت فكر المخططين وأفعال متخذي القرار ومنفذيه. وفي تقديري، أن هذا المنطلق الثاني هو الأنسب للمهمة التي أتعرض لها هنا. ولنذكر أن كلا الموقفين يعني على حد قول الإنكليز، أننا «أكثر حكمة بعد وقوع الحدث».

ومن هذا المنطلق، سأستعرض معكم، فهمي لما جرى ورؤيتي للمواقف الكامنة وراءه. وسيجرني هذا بحكم الضرورة إلى التعرض، دون إسهاب أو خروج عن الموضوع، إلى ما جرى في العالم من حولنا، المتقدم منه والنامي والمتخلف. ويقتضي هذا، بالطبع، التطرق إلى عدد من مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي بحكم أن العلم وتطبيقاته التقانية يقطع عرضاً عبر كل هذه المجالات. ولكنني - بحكم قصور خبراتي الشخصية - مضطر إلى التركيز على القطاع الصناعي وعلى التعليم والبحث في الجامعات ومراكز البحوث، وعلى الرغم من تقديري أن القطاع الزراعي، مثلاً، ربما كان أكثر منهما خطورة وأهمية في الواقع العربي وفي المستقبل القريب.

لقد جرى الحديث في السياسات العلمية، ثم العلمية - التقانية، في مختلف ربوع الوطن العربي منذ الخمسينيات، ورفدته مدخلات كثيرة من المنظمات الدولية بالذات والتي ما زالت تحظى بيننا بمكانة مرموقة لا يستأهلها بعضها على الأقل، بل ربما كان سبباً في تشويه الرؤية وشطط المسار. ولا شك أن النظر في هذه الأمور سيستمر ويتطور مع تطور الواقع العلمي - التقاني في الوطن العربي وخارجه. وعندما بدأ انشغالنا في الخمسينيات بقضية التنمية العربية في مختلف مجالاتها، كانت النماذج

الهادية والرؤى السائدة ـ وبحكم التعريف ـ هي تلك الشائعة في الشمال المصنّع، غربه أساساً، ثم شرقه إلى حد ما فيما بعد. وكان أمامنا من الشواهد ما يؤكد الفوائد الجمّة التي يحققها تسخير العلم والتقانة لخدمة التنمية، ويدفعنا إلى محاكاة هذه النماذج واتخاذ المواقف الفكرية نفسها والمفهومية لآليات هذا التسخير. ولا شك أن هذا التوجه قد حقق قدراً لا يستهان به من الإنجازات المفيدة. ومع حلول عقد الستينيات وقرب نهايته، بدا أن هناك فجوة تتسع مع مرور الوقت بين الآمال والإنجازات وفي تحقيق ما صبونا إليه من رفد ذي مغزى لجهد التنمية من عطاء الأجهزة العلمية ـ التقانية التي كانت موجودة آنئذ في عدد قليل من الأقطار العربية، سواء في معاهد التعليم أم مراكز البحث.

وربما كانت السبعينيات نقطة تحول مهمة في تاريخ التنمية العلمية ـ التقانية، إذ شهدت عدداً من التغيرات الملفتة للنظر في الفكر السائد حول مسألة دور العلم والتقانة في التنمية، وعلاقات أكثر وثوقاً بين مجتمع العلميين والتقانيين، وبين المخططين ورجال الاقتصاد والاجتماع والسياسة. وتميزت هذه الفترة بسمتين أساسيتين، **أولاهما**، قفزة واضحة في معدلات إقامة مؤسسات التعليم والأبحاث، وفي صياغة أهدافها وأساليب عملها بطرق تختلف عن تلك التي قامت عليها سابقاتها الأقدم في قلة من الأقطار العربية. فشهدنا مثلاً إقامة الجامعات ومراكز البحوث في الكويت والسودان والأردن وليبيا والجزائر، وفي المملكة العربية السعودية وقطر والامارات العربية المتحدة والبحرين، وغطّت خطط إنشائها وعملها حيزاً واسعاً من التخصصات والمجالات. وتزامن هذا مع تغير واضح في توجهات المؤسسات الأقدم، بعيداً عن النمط الأكاديمي الصرف الذي اهتدت به في سنواتها الأولى، وفي سعي جاد لتحقيق المزيد من التفاعل مع قطاعات الانتاج والخدمات والمشاركة في حل ما يواجهها من مشاكل. **والسمة الثانية**، كانت نشاطاً ملفتاً في العمل القومي، مثل بدء عمل مركز التنمية الصناعية للدول العربية، والمنظمات العربية للتربية والثقافة والعلوم، والتنمية الزراعية، واتحاد مجالس البحث العلمي العربية. وليس هذا مجال استعراض هذا النشاط، وإنما قد يكون من المفيد أن نسترجع الظروف التي أحاطت به، بل وربما حفزته. فقد شهدت هذه الفترة بروز منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) كقوة فاعلة من ائتلاف دول العالم الثالث، وجاءت حرب تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩٧٣ لتغذي جذوة الأمل والثقة بالنفس التي كادت أن تخبو تماماً بعد نكسة عام ١٩٦٧، وجرى الحديث عن الأمة العربية باعتبارها القوة العالمية السادسة، بعد أن أثبت أداؤها في الحرب وقرارها وقف إمدادات النفط ودورها الرئيسي في رفع أسعاره إلى مستوى أكثر عدلاً، قدرتها على التماسك والفعل الجماعي. وانعكس هذا النهوض العربي، الذي لم يدم طويلاً، على الصعيدين المحلي والدولي. فقد انطلقت من الجزائر الصيحة الأولى لإقامة «نظام اقتصادي دولي جديد»، وسعت الدول الأوروبية إلى إقامة

«حوار» مع العرب، ولعب المفكرون العرب، إلى جانب زملائهم من العالم الثالث، دوراً مرموقاً في الدعوة إلى إقرار «مدونة للسلوك» في نقل التقانة، والتي اقترنت بالعلم، بل واحتلت أولوية متقدمة عليه. وعلى الصعيد العربي، طالب مؤتمر القمة المنعقد في الرباط عام ١٩٧٤ بإعداد دراسة جدوى لإنشاء منظمة عربية للبحوث، وفي عام ١٩٧٦ تقرر إقامة صندوق عربي للتنمية العلمية ـ التقانية برأسمال لا يقل عن نصف مليار دولار، وقامت اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، متعاونة مع العديد من المنظمات الدولية والهيئات العربية، بإعداد مشروع مركز عربي لنقل التقانة، وغير ذلك كثير مما نعرفه جميعاً. وأثار هذا النشاط، الذي بدا محموماً أحياناً، عدداً من القضايا الجوهرية، مثل طرق التعرف على برامج البحوث ومشروعاتها التي تحقق الأثر المنشود للنشاط العلمي في التنمية، والنمط الأمثل للعلاقات بين أجهزة التعليم ومراكز البحث من ناحية، وبينها وبين الهيئات المستفيدة من ناحية أخرى، وأساليب الإدارة العلمية الملائمة لواقعنا، والقيود الخارجية (اجتماعية واقتصادية، داخلية وخارجية) على الأجهزة والمؤسسات العلمية. ومع تعثر المشروعات الطموحة، الدولية والقومية العربية، وتكشف الحجم الحقيقي لمشاكل العلم ومؤسساته وتشعبها، واكفهرار الجو الدولي وازدياد حدة التوترات فيه، والانكماش الاقتصادي العالمي، والتدهور في أسعار النفط، مع كل هذا نجد أنفسنا اليوم في حالة نفسية وفكرية أقل تفاؤلاً من أواسط السبعينيات، تكاد أن تتوه بنا السبل وتغمض الرؤية لكثيرين منا داخل الأجهزة والمؤسسات العلمية، التي تفقد الكثير من مصداقيتها لدى المجتمع ككل وتعاني ما يشبه الردة في الإيمان بجدواها وقدراتها وأهميتها، ومن تقتير في مواردها، بل وحتى تحجيم لأنشطتها.

ولست أزعم أن هذا السرد السريع يعكس تجربة كل الأقطار العربية، بل أنا مدرك تماماً أن هناك تفاوتات مهمة وواضحة في خبرات كل منها، ولكنني أتصور أنه لا يعد كثيراً، بشكل عام، عن حصاد العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية، وإنما أوردته كخلفية بدت لي ضرورية لتحليل هذه الخبرة والكشف عن منطلقاتها ودوافعها المعلنة والضمنية.

ولكنني أرى من الضروري أيضاً أن أنبّه هنا إلى اعتبارين مهمين في تجربة الوطن العربي في مجال سياسات التنمية العلمية التقانية واستراتيجياتها، ويبدو لي أن تجاهلهما سينتهي بنا مرة أخرى إلى صياغات جديدة للتمنيات والآمال دون النظر المتعمق في الممكن والصعب والمستحيل، وبلا اعتبار لعوامل توافر الموارد واحتياجات الزمن (ولا أتحدث عن الإرادة وصدق العزيمة)، وسأوردهما بإيجاز قبل أن انتقل إلى صلب موضوعنا:

ـ **الاعتبار الأول** هو أننا ما زلنا حتى الآن في الوطن العربي، وربما باستثناء

قطر واحد أو قطرين على الأكثر، من دون سياسات علمية معلنة بالمعنى الدقيق للكلمة. إن إيراد بضع فقرات أو صفحات في وثائق سياسات التنمية ومخططاتها لا يعني وجود هذه السياسات أو انعكاسها وتفاعلها مع سياسات التنمية في القطاعات الاقتصادية ـ الاجتماعية الأخرى، فحتى في الحالة الشاذة التي أعلنت فيها مثل هذه السياسة، فإن البرامج والمخططات العلمية لم تعكس توجهات مثل هذه السياسة أو ترتبط بها بشكل واضح أو تنسق معها في أهداف البرامج والخطط وفي مداخل التنفيذ وسبله. والوضع الغالب في الأقطار العربية هو أن هناك سياسات ضمنية وراءها توجهات واستراتيجيات في التنمية، بل وربما مصالح معينة تنعكس، بشكل لا نهتم كثيراً بتحليله وفهمه، كما أشرت في مطلع حديثي، على الممارسات العلمية ـ التقانية الجارية.

ـ **الاعتبار الثاني**، أنه حتى ولو كانت لأحد منا سياسة متماسكة فإنها ستكون بالضرورة قائمة على تصور واضح لما يأتي به المستقبل بدرجة معقولة من اليقين من ناحية، وعلى خيار مبرر لبديل تنموي من بين بدائل عدة ممكنة تراعي الإمكانات والقيود والتطلعات من ناحية أخرى. ولا شك أن هذا أمر عسير في أي مجتمع، بغض النظر عن المجتمعات النامية. فلو أضفنا إلى هذا أننا نواجه تحولات تقانية تنمو بسرعة مدهشة، وتتشعب دروبها، وتتنوع تطبيقاتها، وتتغير صورتها بمعدلات غير مألوفة، وبحيث يصعب حتى على واضعي السياسات في الدول المصنعة توضيح صورة المستقبل بحد أدنى من الدقة، لوضح لنا أننا نبني على رمال متحركة، وأن البناء على مثل هذه القاعدة يحتاج إلى براعة خاصة وإلى قدرة على التحرك السريع للتواؤم مع المتغيرات التي لا بد من أنها آتية، وفي الوقت المناسب. وهذه صعوبة أخرى لا يستهان بها، حتى في المجتمعات التي اكتسبت الخبرة في التخطيط العلمي. فالمعروف أن تغيير السياسات عملية شاقة ومكلفة وأنها تأتي، بحكم التعريف، بهدر لا مفر منه لو تغيرت التوجهات بحكم تغير الظروف. وأظننا نتفق على أن الدول النامية عموماً لا طاقة لها بإسقاط استثمارات ربما تكون قد بدأت في ظل سياسات ما بحكم تغير الظروف والسياسات.

ـ ٣ ـ

إن تحليلنا لا بد من أن يتناول الإفصاح بوضوح عن الآراء السائدة والنماذج التي تطلعنا إليها وحاولنا الاقتداء بها لتحقيق النهضة العلمية ـ التقانية العربية، ثم تقليب النظر في مدى دقتها وصحتها كي نقوم رؤيتنا للمستقبل، واستراتيجيتنا في المرحلة القادمة، على أسس أكثر رسوخاً ودقة. ويمكننا تلخيص هذه الآراء في مقولتين أساسيتين:

المقولة الأولى، أن البحث العلمي يكسبنا المعرفة التي هي الرصيد الذي تستمد منه التطبيقات العملية احتياجاتها. فالسلع المستحدثة والعمليات الإنتاجية والخدمية الجديدة تقوم على أساس مبادىء ومفاهيم جديدة تبلورت في عالم العلم، في أكثر صوره نقاء وتجريداً. ولا شك أن الحرب العالمية الثانية كانت نقطة تحول بارزة في تأصيل هذه النظرة وترسيخها في الفكر العالمي الصناعي والتي ظلت سائدة حتى وقت قريب جداً. ففي أواخر الستينيات، مثلاً، نجد أن سيرفان شرايبر في كتابه الشهير **التحدي الأمريكي**، يورد قائمة بالفترات الزمنية التي انقضت ما بين اكتشاف علمي وما بين تطبيقه، موضحاً أنها نقصت من أكثر من مائة سنة في حالة التصوير الفوتوغرافي إلى أقل من خمس سنوات في تصنيع الدوائر الالكترونية المتكاملة، بل إننا نجد أيضاً مفكراً وفيلسوفاً مثل هربرت ماركيوز يصرخ في استنكار قائلاً: «عندما تحقق انجازات العلوم الرياضية والطبيعية النظرية احتياجات شركة (IBM) وهيئة الطاقة الذرية بهذه الدرجة من الكمال، فإن الوقت يكون قد حان لكي نتساءل عما إذا كان هذا التطابق ليس في حقيقته أمراً كامناً في مفاهيم العلم نفسه».

إن نظرية دفع العرض (Supply Push) هذه والتي ترى أن نتاج البحث العلمي سيجري استغلاله، إن آجلاً أو عاجلاً، ربما كانت هي المنطلق الضمني لاندفاعنا في إقامة مراكز البحث ومؤسساته، وهي التي أشاعت جو التفاؤل حول دور العلم وتطبيقاته في التنمية في العالم الثالث عموماً، بما في ذلك الوطن العربي. وهي تقوم على افتراض وجود «حزام ناقل» يدور بانتظام وينقل نتائج البحث العلمي إلى أجهزة الإنتاج والخدمات وبالشكل الملائم لتطبيقها فيها، دون صعاب أو اختناقات.

المقولة الثانية، والتي نادى بها رجال الاقتصاد وخبراء التنمية هي أن للدول المصنعة رصيداً ضخماً من المعرفة بتطبيقات العلم ومتاح للدول النامية كي تستفيد منه وتسارع بوتيرة التنمية فيها. ومن ثم، شاع الحديث عن «نقل التكنولوجيا» بصورتيها المجسدة في الآلات والمعدات، والمعرفية ممثلة في المهارات المهنية والمعرفة الفنية والخبرات الإدارية والتنظيمية. وعلى سبيل المثال، نجد أن روستو يؤكد لنا أن أحد الشروط الأساسية للنمو الاقتصادي السريع هو استغلال الرصيد الضخم من الابتكارات، والذي لم يطبق بعد، في تطوير البلاد النامية وتحقيق زيادات سريعة في الناتج القومي.

أما في شأن النماذج، فإن أسلوب التقليد والمحاكاة قد أدّى بنا بدوره إلى ثلاث ظواهر مميزة لهذه المرحلة:

أولاها، أننا بدأنا ببناء المؤسسات على الطرف «العلوي» للحزام الناقل، عند مراكز البحث العلمي تمثلاً بما شهدناه في الدول المصنعة، أي أننا افترضنا وجود هذا الحزام الناقل، أو الدافع بغرض العطاء العلمي إلى المستفيدين منه، أو المرشحين لمثل

هذه الاستفادة، وإنه يعمل بانتظام وكفاءة. والأمر الملفت للنظر هنا، عند استعراض الخبرة التاريخية في الوطن العربي، هو أن أول مركز للبحث العلمي أُعلن عن إنشائه في القاهرة قبل بداية الحرب العالمية الثانية مباشرة، نص مرسوم إنشائه على أن الهدف منه هو خدمة الصناعة، لا البحث العلمي بصورته المجردة. إن هذه الرؤية الثاقبة والتي ربما كانت سابقة لأوانها قد طمست وتاهت في بريق الأسلوب الشمالي في بناء المؤسسات!

ثانيتها، هي التوجهات التي ميزت التعليم العالي[1] والبحث العلمي في مؤسساته والتي كانت بدورها تكراراً للتحولات المهمة التي شهدها هذا التعليم في النموذج الرائد. لقد نبذنا التوجهات التي كانت قائمة قبل الحرب في معاهد التعليم العالي القليلة التي وجدت في الوطن العربي آنئذ، والتي ركزت على التعريف بالممارسات المهنية واكتساب الخبرات التطبيقية، إلى التركيز على العلوم الأساسية والتطبيقية باعتبارها السلاح الفعال في مواجهة أي موقف في التطبيق العملي بعد التخرج، والمفتاح العام لحل مشاكله. وشهدت معاهد التعليم الهندسي والزراعي مثلاً ما يشبه الثورة في مناهج هذا التعليم ومقرراته، وانتقل التركيز من المصنع أو الحقل إلى المختبر والمزرعة النموذجية. وأشهد أنني كنت واحداً ممن استهواهم هذا التوجه وسعوا جاهدين لتأصيله، تأثراً بما شهدناه أثناء استكمالنا لدراستنا في الخارج في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة. ولقد صحب هذا التركيز على التعليم العالي وعلى توجيهه وجهة جديدة، إهمال ملفت للنظر لما كان لدينا من مستويات التعليم الوسطى التقنية، وتراخ ملحوظ في التأكيد على أهمية التدريب العملي الواقعي بعد التخرج، وذلك في الوقت نفسه الذي انصرف فيه التعليم العالي عن الممارسات والخبرات التطبيقية إلى «العلوم» الهندسية والزراعية مثلاً، ربما ساعد عليهما النمو المفاجىء في الاحتياجات البشرية التي تطلبتها مشروعات التنمية المتسارعة. وليس هذا مجال الإسهاب في الظروف والقيم التي أسهمت في هذه السمات الجديدة.

ثالثتها: أن التسليم بمقولة أن هناك رصيداً ضخماً في الشمال من التقنيات الملائمة والمتاحة للاستغلال في جهود التنمية العربية، وبالذات في بناء القواعد الصناعية التي شاع وقتها الاعتقاد بأنها أقصر السبل وأنجعها لتحقيق التنمية المتسارعة، كان مناقضاً تماماً لما لاحظناه في الظاهرة الأولى من تركيز على إقامة مراكز البحث والتطوير على الطرف العلوي للحزام الناقل. ولما كان التركيز، نتيجة لذلك، هو على امتلاك القدرة على الإنتاج استناداً إلى هذا الرصيد من تقانيات الشمال، وبالذات في

---

(١) أطرح جانباً هنا أمر التعليم الفني والذي جرى الحديث فيه لسنوات طوال لا يتناسب مع ما أحاط به من صعوبات وما آل إليه أمره اليوم.

صورها المجسدة كمعدات وأساليب لإنتاج سلع مصممة في الخارج، فلم يكن من المنطقي، أو المقبول، أن نهدر ما استثمرناه في هذا الرصيد منها بأن نجعل منه حقل تجارب للأجهزة العلمية الوليدة. وتأصل بهذا الانفصام بين طرفي «الحزام الناقل»، والذي لم يكن موجوداً على أية حال، أكثر وأكثر، عندما لجأ بعضنا إلى تشجيع مشاركة الاستثمار الأجنبي لأصحاب التقانة المنقولة، في سعي مفهوم ومبرّر لضمان حسن استغلالها في بلادنا واستقرار أوضاعها في أرضها الجديدة.

وانعكس هذا الأسلوب في النقل للتقانة بصورتها المجسدة، والذي شاركتنا فيه دول نامية أخرى كثيرة في العالم الثالث، بدوره على معالجتنا لمسألة تنمية الموارد البشرية. فقد ركزنا جهدنا واهتمامنا على تشغيل المنشآت الصناعية وانتاج السلع وتوفير الخدمات، ولم يكن هناك ما يدفعنا إلى تنمية قدراتنا على إنتاج التقنيات المطبقة في إنتاج هذه السلع وتوفير تلك الخدمات. وشهدنا في مجال تنمية الموارد البشرية في المجال الأول الاهتمام في مراحل لاحقة باكتساب الخبرة في تقويم التقانة، وانتقاء الملائم منها، وفي التفاوض على عقود نقلها، وفي صيانة المعدات والآلات، وفي الإدارة الصناعية. ومرة أخرى كان هذا مناقضاً في أساسه لتوجهات مؤسسات التعليم العالي التي سادت في الوقت نفسه والتي استعرضناها في الظاهرة الثانية.

وهكذا سلكنا ثلاث سبل متناقضة تناقضات أساسية على ثلاثية الجبهات التقليدية «البحث ـ التعليم ـ الإنتاج». وكان كل سبيل منها تقليداً لما يجري في الغرب، أو تسليماً بفكر سائد فيه آنئذ. ولا أظن أن من حقنا اليوم أن نستنكر ما حدث أو أن نشجبه، إذ إنه لم تكن قد قامت في ذلك الوقت علاقات عمل بين هذه الجبهات تعكس إدراكاً متناسقاً لكامل الوضع في الدول المصنعة التي كنا نسعى للحاق بها والاستفادة من تجربتها.

وإذا ما حاولنا اليوم، وبعد مضي أكثر من عقدين من الزمان، أن نستخلص الدروس المستفادة من هذه التجربة، فإنني أتصوّر أن على رأسها عدم تنبهنا إلى أن كل واحدة من الدول التي تطلعنا إلى فكرها ومؤسساتها وصلت إلى ما وصلت إليه عبر طريق متميز شكلته خصوصية أوضاعها التاريخية، سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وأن القفز فوق هذه الحقيقة الجوهرية وصولاً إلى نتيجة واقعها المعاصر قد صرفنا عن إمعان النظر في الطريق الأمثل لمسارنا من واقعنا نحن إلى المستقبل المنشود[٢].

واسمحوا لي هنا بوقفة غير طويلة لشد الانتباه، ولو في إيجاز مخلّ، لبعض الأمثلة التي توضح اختلاف السبل التي سلكتها الدول المصنعة للوصول إلى ما وصلت

(٢) انظر: أسامة أمين الخولي، «قصة حياة مؤسسة عربية وليدة،» المستقبل العربي، السنة ٧، العدد ٦٥ (تموز/يوليو ١٩٨٤)، ص ١٤٢.

إليه. لقد قامت الثورة الصناعية في بريطانيا على أكتاف نوعية جديدة من أفراد المجتمع هي فئة المهندسين، الواقفين وسطاً بين الحرفي الماهر والعالم الباحث. وفي البداية، كان بين هذه الفئة وبين الجامعات، التي كانت معاقل العلم والبحث، «حب مفقود»، بل إن المثقفين والفنانين شاركوا العلماء احتقارهم لهذه الفئة التي فرضت نفسها فرضاً على المجتمع بفضل ما حققته من قفزات في النمو الاقتصادي. وجاءت رياح التغيير في النصف الثاني من القرن التاسع عشر من مناطق النشاط الصناعي التي غزت فيها التقانة جامعات «الطابوق الأحمر» قبل أن تفتح لها الجامعات العريقة أبوابها بعشرات السنين. ولم يستكمل بناء «الحزام الناقل» من علياء مركز البحوث إلى أرض الإنتاج الصناعي إلا في القرن العشرين وبفعل حربين عالميتين. أما في ألمانيا، والتي كانت في القرن التاسع عشر تسعى لاهثة لعبور «الفجوة» بينها وبين بريطانيا (مثلما نحاول نحن في النصف الثاني من القرن العشرين)، فقد تميزت التجربة بدرجات متفاوتة، وفي قطاع الصناعات الكيماوية بالذات، بنشأة علاقة عضوية وثيقة بين الجامعة والصناعة منذ اللحظة الأولى. فكان الطابق العلوي في مبنى المنشأة الإنتاجية هو مختبر الأستاذ الجامعي الذي وضع فيه الأساس العلمي للكيمياء العضوية كما نعرفها اليوم، والذي رعى تطبيقها في عمليات الإنتاج، وهو ما افتقدته تجربة قيام الصناعات الكيماوية في بريطانيا فأدّى إلى تقهقرها أمام التطور السريع للصناعة الألمانية المنافسة.

ولو أمعنا النظر اليوم لوجدنا في ممارسات التعليم العالي والصناعة حتى يومنا هذا في ألمانيا آثار هذا التوجه. وفي تجربة الولايات المتحدة، كان النشاط العلمي الوليد فيها، يوم أن كانت مستعمرة بريطانية، نشاطاً تابعاً يشبه إلى حد كبير الأوضاع التي سادت في الوطن العربي. وعندما قامت الثورة تطور هذا النشاط تطوراً سريعاً وإن ظل نشاطاً تابعاً في جوهره يقوم على تكرار ما أنجزه الأوروبيون. ولعل أشد ما يلفت النظر في هذه التجربة هو تنوع أساليب استكمال إقامة «الحزام الناقل» من خلال نوعيات من المؤسسات لا تحاكي تجارب الأوروبيين، إذ سرعان ما أقلع الأمريكيون عن محاكاة نماذج أكاديميات العلوم في روسيا وفرنسا أو الجمعية الملكية في بريطانيا. وسأطرح جانباً موضوع كليات منح الأرض (Land grant colleges) الفريدة في القطاع الزراعي ومع كل ما فيها من دروس مستفادة، نظراً لقلة معرفتي بدقائقه وأنظر في الصناعة مؤكداً على أنه، عندما تكشّف قصور مخرجات نظام التعليم العالي عن الوفاء بمتطلباتها، نشأت داخل الصناعة محاولات تعويض هذا القصور. وكان طبيعياً أن ينعكس هذا على الجامعات وأن تنشأ مؤسسات جديدة للتعليم العالي ذات توجهات مختلفة، وفي علاقات وثيقة مع الصناعة، مثل معهد ماستشوستس للتكنولوجيا وكارنيجي ـ ميللون. أما في «الاتحاد السوفياتي» الذي دأبت ثورة ١٩١٧ على التأكيد على أهمية دور العلم في التنمية، وبحكم أوضاع التخلف والتفكك التي فرضت مركزية التخطيط والإشراف على التنفيذ، فقد بقيت قضية إقامة «الحزام الناقل» بين

العلم والإنتاج، عبر مكاتب التصميم وغيرها من الخدمات التقانية، مثار نقاش ومحل تقلبات في آليات الوصل بينها وبين مؤسساته، كان آخرها ابتداع روابط «العلم - الإنتاج» (Nauchno-Proizvodstvennye Obédineniya)[٣] في العقد الماضي. ولعل التجربة الإيطالية التي جاءت متأخرة عن تجارب الدول الغربية الأقدم، تؤكد أكثر من غيرها أهمية البدء من الطرف الآخر من «الحزام الناقل». ولقد تميزت المراحل الأولى من سعيها للتصنيع المكثف في الشمال بغياب أو ضعف أجهزة البحث والتطوير. ومن ثم، جاء التركيز على امتلاك ناصية التقانيات الصناعية الوسيطة، وتحقيق معدلات مرتفعة للإبداع في التصميم والهندسة، وقدرات متميزة في التسويق والإدارة لتعويض ضعف أجهزة البحث والتطوير. وما كان ممكناً لها أن تحقق ما أنجزته في مطلع القرن لو لم تركز على إقامة قاعدة صناعية إنتاجية راسخة ومتنوعة. والمشاهد أنها حتى يومنا هذا ما زالت تعتمد، وبالذات في مجالات التقانة الرفيعة (Hi-tech)، على حقوق استغلال براءات الاختراع والاستثمار المشترك، وهي تصعد رويداً رويداً إلى مستوى المشاركة في البحث والتطوير مع دول أخرى أرسخ قدماً وأوفر إمكانيات[٤].

أما الدرس الثاني الذي نستخلصه من هذه التجارب فهو أن بناء «الحزام الناقل» بدأ من طرفه السفلي، عند المؤسسات المستفيدة التي شكّل «جذب الطلب» (Demand Pull) المنبعث منها طرق استكمال الوصل المنشود بين المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث، وليس عند الطرف الآخر كما فعلنا نحن. ولعلني لا أبالغ كثيراً إذا ما قلت إن هذا التوجه، الذي يختلف اختلافاً جذرياً عن توجهاتنا، يكاد يكون مفتقداً تماماً في تجربتنا العربية[٥]. والمشاهد أننا انصرفنا إلى التأكيد على حاجتنا إلى تحقيق الوصل الفعال بين طرفي «الحزام الناقل» أكثر مما شغلنا بالنظر المتمعن في تحليل هذا الانقطاع أو بابتكار الإجراءات وأنماط المؤسسات المؤدية إلى وجود الطلب الفعال الكفيل بعبور الفجوة وتحقيق الوصل المنشود مثلما فعل من سبقونا، كل بما يناسب ظروفه، الداخلية والخارجية، وإمكاناته الحاضرة والمتوقعة.

- ٤ -

وكان طبيعياً، عندما تكشف لنا قصور الإنجازات عن تحقيق الطموحات، أن

---

(٣) لمعالجة مسهبة لتطور فكرة روابط «العلم - الانتاج» في «الاتحاد السوفياتي»، انظر مجلة: *Minerva*, vol. 22, no. 2 (Summer 1984).

(٤) لا أتعرض هنا لتجربة اليابان عن عمد، وذلك لكثرة ما يتردد في شأنها هذه الأيام، ولاختلافي الجذري مع الكثير عما يقال في هذا الشأن.

(٥) أعرف أن هناك حالات شاذة مشرّفة، ولكن لم يكتب لها الدوام والتطور ولم تنتشر من مواقعها الرائدة إلى مواقع أخرى.

تكون لنا وقفة لمراجعة حصاد هذه المرحلة. ولم نكن وحدنا في هذا الوضع المقلق، بل وجدنا معنا الغالبية العظمى من الدول الآخذة بطريق النمو. وحفز هذا الكثير من الأفراد، والهيئات، لتحليل هذه التجربة بالكشف عن مكامن الخلل فيها. وسرعان ما ترددت أصداء جهودهم في أروقة الأمم المتحدة ومنظماتها. ولعلكم توافقونني أن انشغالنا في الوطن العربي بهذه الأمور جاء متأخراً عن انشغال غيرنا بها في مناطق أخرى، وأن تحليلاتنا نهجت، مرة أخرى، منهج النقل، لا التأصيل، وكانت في غالبيتها العظمى ترديداً لما خلص إليه غيرنا من تحليلات وتشخيصات وعلاجات، وأن قلة نادرة حقاً منها كانت نابعة من دراسة جادة للواقع العربي أو تحليل مستفيض لخصوصيات التجربة العربية، والتي لا تعني أنها لا تشترك مع تجارب الآخرين في نواح كثيرة.

وكانت خلاصة هذه المراجعات ظهور مفاهيم جديدة ومهمة:

أولها: إن الحديث في العلم والتقانة ودورهما في التنمية لا بد من أن يشمل مسائل كثيرة خارج إطار مؤسساتهما والهيئات التي يمكن أن تستفيد منهما. وبدأنا نتحدث عن «المنظومة التكنولوجية» واتسعت دائرة النظر لتشمل مؤسسات التعليم والتدريب، والتمويل والتخطيط، والتشريعات والقيم، والأنساق الاجتماعية الداخلية والعلاقات الاقتصادية ـ السياسية الخارجية. ولعل محاولتي تصوير هذا الفهم الجديد، كما في الشكل رقم (١٣ ـ ١)، مثال لا بأس به لمحاولات عربية عدة لبلورة هذا المفهوم الجديد لحجم الإشكالية وتشابك علاقاتها، والذي لا داعي لمزيد من الخوض فيه هنا، إذ قد أصبح دارجاً الآن في الفكر العربي التنموي.

ثانيها: مفهوم «ديناميكية» المنظومة التقانية، والتي ربما كان تصوير إبراهيم حلمي عبد الرحمن لها، في بحث مشترك مع هارلان كليفلاند أعدّ لمؤتمر فيينا عام ١٩٧٩ (انظر الشكل رقم (١٣ ـ ٢))، نموذجاً جيداً له. وكان من نتائج انقطاع مراحل الدورة التقانية التصاعدية. إن نقل التقانة أو بالأحرى إن سياسات التنمية ومنظومة القيم السائدة والقائمة على تقليد الغرب وتقمص نمط حياته، انتهى بنا إلى انفصام خطير في المجتمعات العربية بين نخبة، يفي أسلوبنا في النقل بتوفير قدر من متطلباتها من السلع والخدمات وتوطين هذا النمط على أراضينا، وبين أغلبية ساحقة ومسحوقة تقدم لها الطاقات الانتاجية المحلية منتجات رديئة التصميم والتنفيذ بأسعار زهيدة في «سوق بائعين» (Sellers' market) يفتقر كلية، بحكم قصور الموارد وحجم الطلب، لأي حافز للإبداع الوطني. وهذا بدوره أمر شخصناه وتحدثنا فيه كثيراً من قبل، وبما يغنيني عن المزيد من الإسهاب فيه.

ثالثها، مفهوم «التبعية»، و«المركز والتخوم». وكانت التبعية التقانية بالطبع واحدة من أهم أشكال تبعية التخوم، ومن بينها الوطن العربي، للمركز في الشمال،

وحالة حادة من حالات هيمنته عليها. والشكل رقم (١٣ ـ ٣) الذي طرحته في لقاء لاتحاد مجالس البحث العلمي العربية منذ سبعة أعوام تقريباً، مثال تخطيطي لهذه التبعية يؤكد انقطاع «الحزام الناقل» في حلقاته الوسطى عند المؤسسات التقانية وانسياب تقانة المركز إلى التخوم عبر أجهزة الإنتاج في الشمال إلى أجهزته في الجنوب. ولنذكر هنا مرة أخرى أن مفهوم التبعية لم ينشأ في الوطن العربي، بل نشأ في أمريكا اللاتينية التي استعرناه منها على علاّته، ودون محاولة لإعادة صياغته استخلاصاً من جذورنا التاريخية ومسار مجتمعاتنا أيام الاستعمار الأجنبي وبعده وعلى أساس خصوصية الأوضاع الجيوبوليتيكية للوطن العربي[٦].



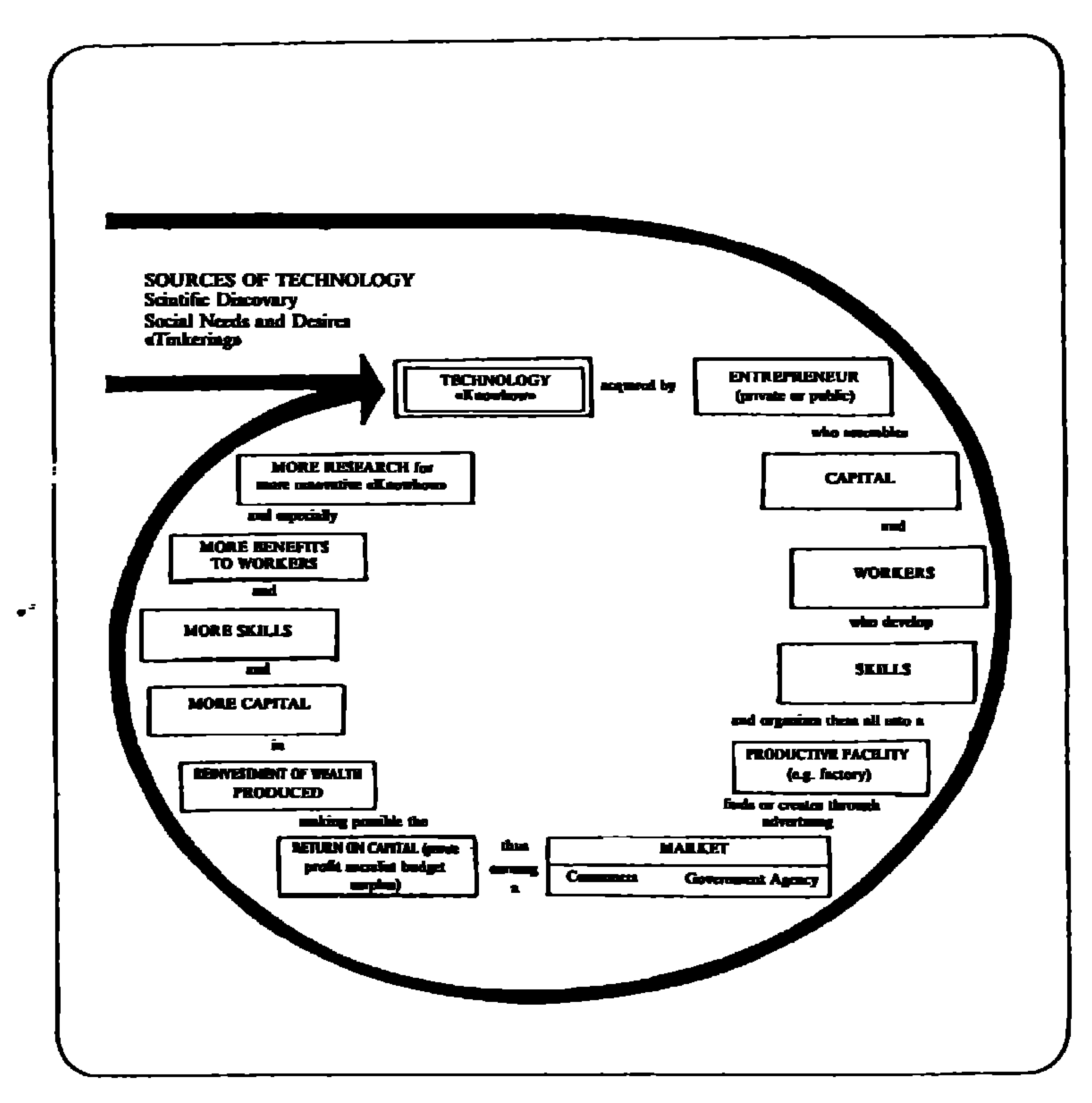
الشكل رقم (١٣ ـ ١)

(٦) قد استثني من هذا التعميم محاولة رائدة لمحمد السيد سعيد في دراسة بعنوان: «نظرية التبعية وتفسير تخلف الاقتصاديات العربية،» المستقبل العربي، السنة ٦، العدد ٦٢ (نيسان/ابريل ١٩٨٤). وتميزت بأصالة في معالجة المفهوم في الواقع العربي.

فلننظر، إذن، في الأسلوب الذي عالجنا به الأمور عندما اتضحت لنا هذه الحقائق الجديدة، إذ إنه ـ فيما أرى ـ لم يتغير كثيراً عما كان سائداً من ذي قبل. ولنحاول مرة أخرى أن نركز الموقف في عدد محدود من الظواهر:

أولاها: أننا لم ننشغل بأي قدر ملحوظ بالنظر في مبررات قيام المؤسسات العلمية ـ التقانية الموجودة بقدر ما انشغلنا بتعديل طرق عملها أو تطويرها. وتجاهلنا بهذا أسئلة جذرية حول ما إذا كانت هذه النوعيات من المؤسسات صالحة أصلاً لتحقيق الهدف. وأنا أقدّر أن التصدي للإجابة عنها لم يكن بالأمر السهل، إذ إنه كان قد مضى على قيام هذه المؤسسات سنوات عدة، إن لم تكن عقود من السنين. ولم يكن من المقبول لأسباب مفهومة عدة، اجتماعياً أو سياسياً، إلغاء بعضها، أو دمجه، أو تفتيته، أو حتى إقامة غيره، إلى آخر الأساليب الجراحية المؤلمة التي كان يمكن أن يؤدي إليها طرح الموضوع بهذه الصورة الجذرية.

الشكل رقم (١٣ ـ ٢)

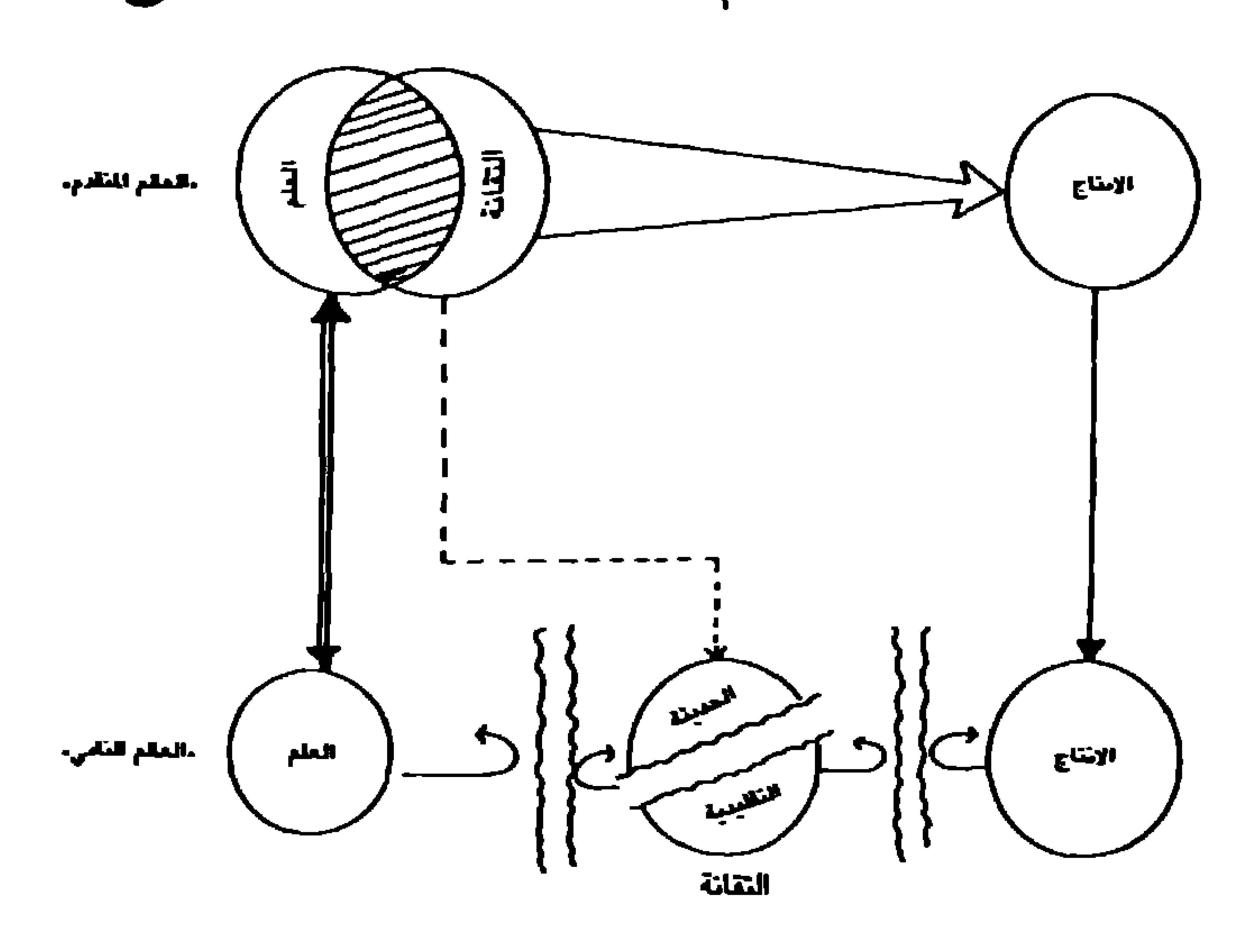


المصدر: نقلاً عن: ابراهيم عبد الرحمن وهارلان كليفلاند في دراسة قدّمت إلى: مؤتمر فيينا، ١٩٧٩.

وسأقتصر هنا على مثالين من أمثلة محاولات التعديل والتطوير هذه: **أولهما** الاهتمام بطرق الإدارة العلمية في مؤسسات البحث بأنواعه، **وثانيهما** اللجوء إلى البحوث التعاقدية كأسلوب لأستكمال بناء «الحزام الناقل» ودفعه إلى الحركة، ولو حركة بطيئة. وأود أن أقرر، بداية وبكل وضوح، أن كلا الأمرين مهم ومفيد دون شك. وإذا ما كنت قد انتقيتهما للتدليل على وجهة نظر، فإن منطلقي ليس الاعتراض على أي منهما، إنما هو التأكيد على أن المعالجة الجزئية والانتقائية ليست كافية لمعالجة الموقف الذي نواجهه الآن، والذي يتطلب مراجعة شاملة للمؤسسات القائمة تكون تمهيداً لإبداع عربي في شأن أشكالها وعلاقاتها، يناظر ما ابتكره آخرون من قبلنا من ملاءمته لأحوالنا واحتياجاتنا وطموحاتنا.

الشكل رقم (١٣ ـ ٣)

مخطط لعلاقة أجهزة العلم بالأجهزة التقانية وأجهزة الانتاج



في العالم «المتقدم»:

ـ تداخل العلم والتقانة إلى حد كبير ووجود علاقات وتفاعلات قوية ومباشرة.

ـ مدخلات ضخمة من قطاع التقانة إلى قطاع الإنتاج.

في العالم «النامي»:

ـ علم وطني أوثق صلة بالعلم الأجنبي، منه باحتياجات وطنه.

ـ تقانة منفصلة (حديثة وطنية ولكن ضعيفة مع تقليدية تحتضر، ولا علاقة بينهما تقريباً).

ـ انتاج مرتبط ارتباطاً عضوياً بالانتاج الأجنبي (النقل الأفقي للتقانة) (هذه انعكاسات مباشرة لاستراتيجية التنمية طبقاً لنمط حياة مستورد).

ـ روابط واهية (انفصام؟) بين أجهزة العلم وأجهزة التقانة (إن وجدت).

ـ عزلة التقانة (بنوعيها) عن أجهزة الانتاج.

المصدر: نقلاً عن: فرنسسكو ساجاستي بتصرف.

ففي إطار تحسين طرق الإدارة العلمية وتطويرها، وتطويعها لمنظومة القيم السائدة في مجتمعاتنا، كان هناك مثلاً اهتمام بمنهجيات تقويم مشروعات البحوث وأساليبه، يعكس حرصاً على أن يكون لهذه المشروعات عائد مفيد في المجتمع يبرر الإنفاق عليها. وكانت هناك مبادرات جيدة في صياغة معايير التقويم وتنظيمات تطبيقها وإجراءاته. ولكن هذا الجهد لا يتطرق لمنابع مشروعات البحوث المقترحة والتي ستخضع لعملية التقويم هذه، ولا هو يمعن النظر في طرق استنباطها وصياغتها. وإذا ما كان هناك خلل ما في هذه المرحلة السابقة للتقويم، فلن يغني التقويم نفسه في معالجة الموقف، لأنه ليس كفيلاً في حد ذاته بإنشاء علاقات التغذية المرتدة من مجتمع المستفيدين إلى مركز البحث أو الجامعة، ولا هو قمين بأن يضمن سلامة معايير التقويم، إذا ما صيغت داخل المؤسسات العلمية وحدها.

أما في شأن البحوث التعاقدية، والتي لا شك أنها تؤدي إلى تحسن ملموس في العلاقات بين طرفي «الحزام الناقل»، إذ إنها تفرض على طرف البحث العلوي النظر في مشاكل طرفه السفلي في أرض الانتاج والخدمة، والسعي للإسهام في حلها بصورة تقنع المستفيد بجدواها وتشركه في هذا السعي. ولكن هذا السعي محدود في أثره بحكم تعريف الواقع التقاني، فهو سيحصر مركز البحث في معالجة مشاكل التطبيق والنقل، أي أنه لن يتعرض، ولن يساهم، بأي قدر ملحوظ في إحداث التغيير التقاني الذي يقوم أساساً على الابتكار والإبداع. وبهذا سيتحول مركز البحوث إلى مركز خدمة، أو إلى مكتب استشاري متواضع في أفضل الأحوال. وإذا ما كان الأمر كذلك، وهناك فعلاً حاجة حقيقية لحل مشاكل نقل التقانة واستغلالها بكفاءة أعلى في بلادنا، فإن تنظيم مؤسسات البحث العلمي والتعليم العالي عندنا يكون محتاجاً لعملية إعادة نظر شاملة تشمل حتى مؤهلات العاملين فيها.

ثانيتها: أننا عندما بدأ الحديث في السياسة العلمية ـ التقانية وضرورة صياغتها ودمجها ـ أو استنباطها ـ من السياسات التنموية، انتهى بنا الحديث إلى النظر في **سياسات البحث العلمي** والربط بينه وبين قطاعات الإنتاج والخدمات، فحديثنا كاد أن يقتصر على مؤسسات البحث العلمي ومجالسه وأكاديمياته ووزاراته، بمشاركة شكلية وضئيلة من القطاعات المرشحة للاستفادة من نتائج البحث، وبعيداً بشكل يكاد يكون تاماً عن أجهزة التخطيط بمعناه الشامل. وحتى عندما تنبهت هذه الأخيرة إلى الأمر، فقد انحصرت استجابتها في بضع صياغات عامة تمتدح دور العلم في التنمية وتثمّنه، ولكنها لا تنعكس في تفاصيل الخطط والبرامج.

ثم إن محاولات الربط بين طرفي «الحزام الناقل» لجأت ـ وبتحريض واضح من المنظمات الدولية، وعلى رأسها اليونسكو ـ إلى أسلوب قمعي عندما شاعت نغمة ضرورة أن تكون مجالس العلم مرتبطة بأعلى مستوى للسلطة السياسية وقريبة منه.

ومع التسليم الكامل بأن هذا يكسبها قدرات متميزة ويحميها من قدر كبير من الهجوم غير المبرر عليها، إلا أنه في حد ذاته ليس بديلاً لوجود رؤية ثاقبة وأساليب عملية لتحقيق التقدم العلمي والتغيير التقاني المطلوب طالما درنا في الحلقة المفرغة التي أحاول تشخيصها.

ثالثتها: أنه عندما تكشف لنا أن نقل التقانة بالصورة التي جرى بها لم يحقق الاستفادة المرجوة من رصيد العالم المصنّع من التقانيات المتاحة والمناسبة لتحقيق التنمية في بلادنا، بل إنه قد أصّل تبعيتنا له، وانفصام مجتمعاتنا إلى فئة مرفّهة تتطلع إليه وغالبيته لا تتحسن أحوالها كثيراً، هي نتيجة لهذا النقل؛ عندما تكشف لنا هذا، انصرفنا ـ وكما انصرف كثيرون غيرنا ـ إلى التأكيد على أهمية تغيير الشروط المجحفة للنقل وتحسين قدرتنا التفاوضية. واندفعنا وراء الأنكتاد (UNCTAD) في سعيها اليائس لصياغة «مدونة سلوك» لنقل التقانة، أو وراء اليونيدو في إنشاء أجهزة الرقابة على استيراد التقانة وحسن توجيهه. وكل هذا مفيد، ولا شك، ويستحق أن تبذل فيه الجهود، ولكنه في حد ذاته ليس كفيلاً بتحقيق الوصل بين أجهزة العلم ومؤسسات الإنتاج. إننا قد نسيطر على انسياب التقانة، بل وقد نمنع انتقال بعضها، ولكن هذا لا يعني أننا قادرون على تقديم بديل وطني لما نستورده أو على حسن استغلاله وتطويره.

وربما كان ما يجري في بلاد أخرى في العالم الثالث، مثل الهند أو البرازيل، وحتى كوريا الجنوبية، خير مثال لتوضيح ما أقصده هنا. **فقد تزامن فيها تطبيق إجراءات الرقابة على نقل التقانة مع إجراءات أخرى فعالة لإنتاج التقانة على أرضها.** ولعل آخر الأمثلة الملفتة للنظر، هو الصعود المذهل لصناعة الطائرات في البرازيل، والتي بدأت منذ عقد أو أكثر قليلاً بإنتاج أنواع بسيطة من الطائرات الصغيرة بترخيص من شركة أمريكية ليست من العمالقة. ثم تطورت بسرعة غير مألوفة حتى أصبحت منافساً خطيراً للصناعة الأمريكية في السوق الأمريكي، مما حدا الشركات الأمريكية على أن تشكوها إلى مجلس التجارة الفدرالية (Federal Trade Commission) متهمة إياها بالمنافسة غير المشروعة، فتفشل في كسب الدعوى المقامة منها، وقد وقع اختيار سلاح الجو البريطاني منذ بضعة أشهر على طائرة من تصميمها، في مسابقة دولية لاختيار الجيل الجديد من طائرات التدريب لهذا السلاح! إن هذه وغيرها من التجارب في العالم الثالث، نموذج لموقف إيجابي فاعل من قضية نقل التقانة يختلف عن الموقف السلبي الدفاعي في مواجهة زخم التقانة المنهمرة علينا من الشمال سعياً وراء مدونات السلوك، والرقابة على التقانة المنقولة، ومراجعة تراخيص نقلها، دون العمل في مجالات تنمية القدرات الوطنية. وهذا موقف يعكس تسليماً غير مبرر بأننا لسنا أهلاً لدخول هذه المجالات. وأنا لا أتجاهل هنا اعتبارات اقتصادية ـ اجتماعية لا يمكن إهمالها، مثل حجم السوق والموارد الطبيعية والبشرية المتاحة وأحوال النظام التعليمي

والمرحلة التي وصل إليها قطر ما في التنمية. ولا أراني بحاجة للتأكيد على أهمية العمل العربي المشترك في التغلب على ما تثيره هذه الاعتبارات من عقبات حقيقية في سبيل تحقيق الموقف الإيجابي الفاعل.

رابعتها: إننا لم نتابع بدقة ودأب ما طرأ على الفكر في الشمال، أو حتى في بعض دول الجنوب ومناطقه، وعلى الآراء المتداولة فيها من تطورات منذ أن اتخذنا من نموذج الشمال، وفكره السائد في أعقاب الحرب العالمية الثانية، قدوة منذ الخمسينيات وحتى الآن، مع أنه قد مرّ بتغيرات مهمة وذات مغزى عميق بالنسبة لتحسين أوضاعنا. فلقد جاءتنا السبعينيات مثلاً بحصيلة ضخمة من الدراسات المتعمقة لعمليات الإبداع والابتكار وأثرها في إحداث التغير التقاني وطرحت تساؤلات جذرية حول نموذج «الحزام الناقل» الذي يتحرك من مركز البحث والتطوير هبوطاً إلى أرض الانتاج، وثارت شكوك مقنعة حول صحة تمثيل هذا النموذج لما كان يجري في الدول المصنعة. وربما كانت دراستا تراسيس وهندسايت (Traces, Hindsight)[٧] اللتان أجريتا في الولايات المتحدة في منتصف الستينيات، هما بداية إثارة هذه الشكوك حول العلاقة بين البحث العلمي عند الطرف العلوي لـ «الحزام الناقل» وبين التغير التقاني والتطبيق الميداني، بينما أظهرتا في الوقت نفسه أن عشرات السنين تمضي ما بين ظهور نتائج هذا البحث والتطبيق الميداني له عبر التطوير التقاني والإنتاجي والتشغيلي. ومع بدء النظر إلى العلاقة بين البحث والإنتاج باعتبارها علاقة «تفاعل ضعيف»[٨]، بلغة علماء الطبيعيات، بدأ انشغال دراسات السياسات العلمية بالبحث عن منابع أخرى للتغيير التقاني غير البحث العلمي. وبرزت أهمية التطوير التقاني كطريق آخر لاكتساب المعرفة يكمل البحث العلمي ولا يقل عنه أهمية، بل إنه لا يأتي تابعاً للبحث بل يزامنه، أو ربما يسبقه أحياناً، ويتفاعل معه أخذاً وعطاء بطرق مختلفة من أهمها النظام التعليمي والافراد، الذين اعتبروا الناقل الاجتماعي (Social Carrier) للمعرفة. وكشفت هذه الدراسات أيضاً أنه إلى جانب البحث العلمي (الساعي وراء المعرفة لذاتها) والتطوير التقاني (وهو النشاط الهادف لتحقيق غرض معين) هناك أيضاً التطورات التقنية داخل وحدات الإنتاج والخدمات، نتيجة للممارسة اليومية لأنشطتها

---

(٧) Project Hindsight, Office of the Director of Defence Research and Engineering, Washington, D.C.

وقد انتهت إلى أن الانفاق على البحوث العسكرية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٦٣ قد أتى بثمار تقدر بأضعاف ما تكلفت وأن فترة انتظار نضوج الثمرة وتطبيق النتائج كانت (٥ ـ ١٠) سنوات.

«Technology in Retrospect and Critical Events in Science,» (Illinois Institute of Technology Research Institute, 1968, for the National Science Foundation (NSF)).

وقدرت هذه الدراسة الفترة الزمنية لاسترداد نفقات البحث بما قد يصل إلى ثلاثين عاماً.

(٨) على حد تعبير ديريك برايس (Derek Price)، أحد رواد التحليلات الدقيقة للظاهرة العلمية.

والتي هي إبداع أفراد في مواجهة ما يصادفهم على أرض العمل اليومي من مواقف، دون أن يكرسوا وقتهم كله للبحث العلمي أو التطوير التقاني. ومن أهم صفات هذه التطورات تراكمية ما تأتي به من متغيرات تقنية طفيفة في أساليب الأداء، تنعكس آثارها على المستوى الأعلى من العمل المتفرغ للتطوير أو البحث. وهناك، غير هذا، كثير من الاستنتاجات التي نقضت التصور الرومنطيقي الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية عن انسياب نتاج البحث العلمي بشكل شبه تلقائي، عبر المؤسسات التقانية، إلى الإنتاج والخدمات بين طرفي «الحزام الناقل». واتضحت بديهية غابت عن البال، أو طمست في هذ التصور، وهي تأثير ممارسات الإنتاج على التطوير والبحث، من منطلق بلورتها للمشاكل التي تحتاج إلى أن تنشغل المستويات الأعلى بالعمل على حلها حلولاً عملية قابلة للتطبيق، أي بروز أهمية «جذب الطلب» (Demand Pull)، والتسليم بأن هناك حركتين في اتجاهين متضادين بين قطبي البحث العلمي والإنتاج. وأثار هذا، بالطبع، تساؤلات مبررة حول الهيكل المؤسسي المناسب لمثل هذا التصور، وحول الموقع الأمثل لمركز البحث العلمي أو التطوير التقاني، وحول الأهمية النسبية لكل من اكتساب القدرات البحثية وتطوير القدرات التقانية الإنتاجية، وحول علاقات الجامعات بمؤسسات الإنتاج، وحول علاقة هيئات الأبحاث التطبيقية والمؤسسات الاستشارية الممولة ذاتياً بالحكومة والصناعة[٩]، وغير هذا كثير مما لا مجال هنا لتفصيله أو الخوض فيه بأكثر من التنويه بعمقه واتساع نطاقه واستمراريته، وإن كنت أود أن أؤكد بشكل خاص على أن هذه الدراسات لم تقتصر على العالم الصناعي، بل نشطت أيضاً في العالم الثالث، وبالذات في أمريكا اللاتينية. وانعكست هذه الدراسات على الممارسات في البرازيل والأرجنتين وكوريا والهند بشكل واضح، إذ شهدنا عزوفاً عن محاكاة الأنماط السائدة في مؤسسات الشمال، وإبداعاً ذاتياً في أشكال المؤسسات وأهدافها وعلاقات عملها يناسب أحوال هذه الدول وتوجهاتها في التنمية.

والذي يعنيني هنا بشكل خاص، من كل هذا الفيض الغزير من التحليل والتشخيص والتجريب والتوجيه، هو التأكيد على عنصر مهم نفتقر إليه كثيراً في الوطن العربي بشكل عام، إلا وهو أن تحقيق الحركة في اتجاهين بين مكونات المنظومة التقانية والتفاعل المستمر بين «دفع العرض» و«جذب الطلب» يتطلب وجود حد أدنى من القدرة التقانية، وهي ليست القدرة على الإنتاج أو الخدمة تطبيقاً لتقانة منقولة،

---

(٩) شهدت هذه الفترة أشكالاً جديدة لمؤسسات البحث والتطوير وعلاقات عمل مختلفة بينها وبين قطاعات التعليم والانتاج، فنشأت في جامعات الولايات المتحدة مثلاً أنشطة مستقلة تقوم على أسس تجارية للبحث التطبيقي الهادف، والخدمة الاستشارية، والتصميم، والانتاج الرائد، وظهرت في بريطانيا روابط البحث والتطوير الممولة تمويلاً مشتركاً من الشركات العاملة في قطاع ما، مثل السيارات أو السفن أو الصناعات الهيدروليكية، وظهرت نماذج أحدث من هذا النوع للإلكترونيات الدقيقة في الولايات المتحدة.

داخل وحدات الانتاج والخدمات ذاتها. إن وجود هذه القدرة التقانية يأتي من التغيرات التقنية داخل وحدة الإنتاج والتي تؤدي صبغتها التراكمية في النهاية إلى بلورة المهام التي يتطلبها الانتاج من التطوير التقاني أو البحث العلمي. ولعل أوضح مثالين على ذلك هما إيطاليا في مطلع القرن العشرين والتي حققت قفزات من التغير التقاني دون أن تمتلك قدرات بحثية مرموقة آنئذٍ، واليابان في الستينيات والتي يقال إنها، وهي تتأهب آنئذٍ لنهضتها التي تقلق الكثير من الدول الصناعية اليوم، كانت تخصص لتطوير الممارسات الإنتاجية، استناداً إلى ما كانت تستورده من تقانة أمريكية أساساً، أكثر من عشرة أمثال ما كانت تنفقه على البحث والتطوير.

واسمحوا لي هنا باستطراد، يأتي من تجربة شخصية في قطر عربي في الستينيات وفي مجال الصناعات الحربية. فعندما بدأت المحاولة الثالثة في مصر لإقامة صناعة طيران وطنية على أرض مصر وبسواعد وعقول مصرية، تستوعب ما لدى الخبرات الأجنبية الوافدة من معارف وتجارب، جاءت مبادرة الوصل بين الصناعة والجامعة من الصناعة ذاتها. وكان لهذه المبادرة تأثير عميق وسريع في العمل في قسم هندسة الطيران بالجامعة، والذي نشأ قبل ذلك بعشرين عاماً تقريباً كان يعيش خلالها في «الأعراف»، لا هو حيّ يتفاعل مع بيئته، ولا ميت يذكر الناس حسناته، أو يتغاضون عن سيئاته. ونشأت بين الطرفين علاقات عمل فريدة لا تحاكي أنماطاً مستوردة، بل تسعى للوفاء باحتياجات واضحة المعالم. فلدى الجامعة الآن، صورة واضحة عن متطلبات الصناعة من الخريج تسمح لها بإعادة تشكيل المقررات للوفاء بها، والبحوث الجارية في القسم نابعة من ممارسات الإنتاج والتطوير في المصنع تعالج ما أبرزته هذه الممارسات من مسائل تحتاج إلى البحث والتحليل والدراسة[(١٠)]. وهي تؤكد بهذا كثيراً مما خلصت إليه دراسات وخبرات مجتمعات أخرى من أن التغير التقاني جاء من العمل على كل من طرفي الحزام الناقل المزعوم، بل ربما كان العمل عند طرف الإنتاج أجدى وأولى بالاهتمام منه عند الطرف الآخر. ولست أزعم أن هذه تجربة فريدة، بل إنني واثق من أننا لو أمعنّا النظر في خبراتنا في أقطار وصناعات ومؤسسات أخرى لوجدنا في خبراتنا نحن نماذج كثيرة تناقض، أو على الأقل تعدّل، نموذج «الحزام الناقل» ومركز البحوث القائم بذاته بعيداً عن مجتمع المستفيدين منه.

- ٦ -

والآن، وبعد أن حاولت طرح صياغة معدلة، بل وربما جديدة نوعاً ما، لتجربتنا من منطلق رؤية قد تختلف بعض الشيء عن الرؤى التقليدية، وفي مقاربة

---

(١٠) تناولت تحليل هذه التجربة بشيء من التفصيل في: «A Case Study of University/Industry Interaction in Modern Technology Transfer,» Workshop organised by University of Alexandria Research Center (UNARC), Alexandria (Egypt), April 1980.

أولية لا أدعي لها عمقاً كبيراً في الدراسة، ولا وضوحاً كاملاً في المنظور، بل هي إرهاصات مبدئية تحتاج للتنقيح والاستكمال والتأصيل، يصبح السؤال المطروح هو: «ثم ماذا؟» ـ ماذا عن التوجهات الأمثل؟ ماذا عن خطط العمل وأساليبه البديلة؟ ماذا نفعل لكي ننتقل من واقعنا المنقوص إلى مستقبلنا المنشود؟ ـ وهنا أقرر صراحة وبكل وضوح أنني لا أملك الإجابة عن هذه التساؤلات المهمة والمصيرية. ولكنني قد أضيف عن قناعة شخصية ـ تزايدت كثيراً في السنوات الأخيرة ـ بأننا نحتاج، أول ما نحتاج، للإجابة عن هذه التساؤلات إجابة ذات قيمة، إلى جهد مركز، يستمر لسنوات عدة ويمتد ليشمل عدداً من المجالات، لإقامة مدرسة عربية لدراسات السياسات والممارسات العلمية ـ التقانية في الوطن العربي، تقوم على أسس علمية ومنهجية راسخة وأصيلة وتستمد مادتها الخام من تجاربنا في التنمية في بلادنا على امتداد قرابة قرنين من الزمان. إن حصيلة مثل هذه الدراسات وما تخلص إليه من نتائج، هي إسهام المجتمع العلمي في ترشيد سياسات التنمية واستراتيجياتها وخططها في المرحلة القادمة، وفي العمل على تحقيق التفاعل المنشود. وربما يأتي بعد هذا، ودونما انتظار لقيام المدرسة العربية لدراسات السياسات العلمية ـ التقانية، اهتمام سريع ببناء حد أدنى من القدرة التقانية في قطاعات الإنتاج والخدمات والتركيز على تنمية قدراتها على تطوير أدائها، ورفع كفاءتها، وزيادة إمكاناتها في تحديد احتياجاتها من التطوير التقاني والبحث العلمي بقدر أكبر من الوضوح، من ناحية، وتأكيد على أن تهتم مؤسسات التعليم والبحث (وهي ليست بالضرورة الجامعة ومركز البحوث كما عرفناها حتى الآن) بالنظر في هذه الاحتياجات، وتعديل كياناتها وأهدافها وممارساتها للوفاء بهذه الاحتياجات في أفق زمني طويل الأمد، يدرك أن مثل هذا التعديل يستغرق وقتاً غير قصير، وأنه لا يجب أن يكون اندفاعاً أهوج للوفاء بحاجة آنية ربما زالت قبل استكمال التعديل، بل تأسيساً على الاحتياجات على المدى البعيد لمؤسسات الإنتاج والخدمات.

إن الأمر يصبح ضرورة ملحة لا تحتمل التباطؤ أو التأجيل، إذا ما لاحظنا أن بروز ظاهرة التقدم التقاني الجديد على الصعيد العالمي وإجماع الآراء، في العالمين المتقدم والنامي، تحمل في طياتها فرصاً جديدة لتسارع التنمية بصور علمية وتقانية أكثر ملاءمة لأحوال الجنوب، مع تهديدات خطيرة من نوع لا سابق عهد لنا به لإطباق طوق التبعية بصورتها المتطورة على أعناقنا. وليس هذا مجال الخوض في هذا الأمر الذي ما زال يشوبه غموض كبير في الفكر العالمي واهتمام عارض في الوطن العربي، ويكفيني هنا أن أنوه بإحدى السمات الواضحة لهذا الوجه الجديد للإشكالية، ألا وهو ازدياد التزاوج بين البحث العلمي وتطبيقاته وارتكاز هذه التقنيات ـ بشكل غير مألوف عن ذي قبل ـ على البحث الأساسي في أشد صوره تجرداً وعمقاً.

الفصل الرابع عشر

الأقطار العربية وثورة الالكترونيات الدقيقة(*)

حسن الشريف(**)

مقدمة

منذ مطلع السبعينيات، بدأت الدول المصنعة تدخل مرحلة حضارية جديدة تسمى «عصر ثورة الالكترونيات الدقيقة»، بدأت الحضارة الإنسانية فيها تتحول من حضارة الوثيقة المكتوبة والإنسان القارىء، إلى حضارة «الوثيقة الالكترونية» والإنسان «المتفرج» إلى شاشة الكترونية. وقد بدأت هذه «الثورة» تفرز تغييرات اجتماعية واقتصادية وثقافية، ليس في الدول المصنعة فحسب، وإنما على امتداد العالم كله.

ولا بد لنا من أن نتساءل: أين نحن في الوطن العربي من هذه الثورة التقنية الحضارية، وما هي تأثيراتها فينا؟ كما لا بد من أن نتساءل وبجدية موضوعية: هل سنكتفي بتبعية المجتمعات المصنعة فيما يتعلق بهذه الثورة وتقنياتها، بما فيها من إيجابيات وسلبيات بدأت تظهر؟ أم ترانا نستطيع استباق الأحداث والسعي لإبداع طريق مستقل، يعتمد الانتقاء والوعي في نقل هذه التقنيات، ثم تطويعها وتوظيفها بشكل أمثل في سبيل تنمية قومية مركبة ناجحة، ومسار حضاري مستقل؟

(*) نشر هذا البحث في: المستقبل العربي، السنة ١٠، العدد ١٠١ (تموز/يوليو ١٩٨٧)، ص ١٠٢ - ١٢٤.

(**) خبير في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الأمم المتحدة.

إن الآراء الواردة في هذه الدراسة تمثل وجهة نظر الكاتب الشخصية ولا تعكس بالضرورة آراء الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

يعتبر التطور المتسارع في تقنيات الالكترونيات الدقيقة وتطبيقاتها، «ثورة تقنية ـ حضارية» جديدة توازي في نظر العديدين الثورة الصناعية في القرن الماضي. فالثورة الصناعية طوعت قوى الطبيعة لمضاعفة قدرة الإنسان الجسدية آلاف المرات من خلال الآلة، أما ثورة الالكترونيات الدقيقة فقد هدفت إلى تطويع الآلة للقيام بمهام «ذهنية» كانت إلى فترة وجيزة حكراً على العقل البشري، فضاعفت قدرات هذا العقل آلاف، بل ملايين المرات، في السرعة والسعة والدقة والذاكرة... إلخ. وقد أدت هذه التقنيات إلى قفزة نوعية في قدرة الإنسان «الفكرية ـ الذهنية» مع ما يستتبع ذلك من تأثيرات حضارية جمة، لأن فكر الإنسان هو القاعدة الحقيقية لكل تقدم حضاري.

وقد بدأت تطبيقات الالكترونيات الدقيقة تستخدم في مجالات محدودة، ولكنها انتشرت بسرعة مذهلة وامتدت إلى مجالات لم تكن في البال قبل عقد من الزمن، حتى شملت كل أوجه الحياة في المجتمعات المصنعة، فدخلت كل مكتب ومصنع ومنزل، بل دخلت المدارس وألعاب الأطفال وتسلياتهم. وقد أدى هذا الانتشار الشامل إلى إفراز تغييرات عميقة في البنى الاقتصادية والاجتماعية، وحتى الثقافية ـ الفوقية في المجتمعات المصنعة، كما أدى إلى صدمة نوعية هزت بنى هذه المجتمعات وتطورها. وأبرز مظاهر ثورة الالكترونيات الدقيقة تتمثل في «تقنيات المعلومات»، والمعالجات الدقيقة التي أفرزت الآلة الذكية والعامل الآلي (الروبوت)؛ وأهم من ذلك كله الحاسبات الالكترونية (الكمبيوتر) على اختلاف أحجامها وأنواعها، بما في ذلك الحاسبات الصغيرة والشخصية.

لقد بدأ عصر الالكترونيات باكتشاف «الالكترون» عنصر الكهرباء الأصغر في أواخر القرن الماضي. واكتشاف الترانزستور[١] في الأربعينيات مهد الظروف لانطلاق ثورة الالكترونيات. أما ثورة الالكترونيات الدقيقة فقد انطلقت فعلياً في الستينيات من خلال تطور تقني لزواج ناجح بين «تقنيات الدارات المتكاملة» و«نظام الالكترونيات الرقمية».

أولاً: بعض المواصفات التقنية لثورة الالكترونيات الدقيقة

ولاستيعاب تأثيرات هذه الثورة وإفرازاتها، لا بد من معرفة بعض المعلومات عن تقنياتها وتطبيقاتها، وسنحاول فيما يلي إيجاز هذه المعلومات وتبسيطها قدر المستطاع

---

(١) الترانزستور عبارة عن بلورات صغيرة الحجم من السيلكون؛ مطعمة بآثار عناصر كيميائية أخرى تجعلها قادرة على القيام بالوظائف الالكترونية التي تحتاج إليها الأجهزة الالكترونية. وصغر حجم الترانزستور وانخفاض سعره وضآلة الطاقة التي يستهلكها قضى نهائياً على «الصمام المفرغ». يكفي الإشارة إلى التطور الهائل من الراديو المنزلي الضخم الذي كان سائداً في الخمسينيات من هذا القرن، إلى راديو الترانزستور النقال الذي يقل حجمه عن علبة السجائر ويقل سعره عشرات المرات عن سعر الجهاز القديم وتجهيزاته.

لتكون بمتناول القارىء غير المتخصص.

١ ـ الدارات المتكاملة

وهي رقائق دقيقة جداً من السيلكون، تصنّع بطريقة خاصة لتضم كثافة عالية جداً من المكونات الالكترونية التي تؤدي الوظائف المطلوبة في الأجهزة الالكترونية: الصمامات، الترانزستورات، المقاومات، المكثفات، الموصلات... إلخ، ومساحة هذه الرقائق قد لا تتجاوز بضعة مليمترات مربعة. وسر نجاح تقنيات هذه الدارات يكمن في الارتفاع المستمر في كثافة مكوناتها والانخفاض المستمر في ثمنها. ولعل من الطرافة الإشارة إلى أن العالم احتفل مؤخراً بمرور أربعين عاماً على إنجاز الحاسبة الالكترونية الرقمية الأولى، المسماة أنياك (ENIAC)، وقد كان حجم هذه الحاسبة يزيد على حجم مبنى ضخم بطوابق عدة، وبلغت كلفتها عشرات الملايين من الدولارات، لكن قدرتها الحسابية وعدد الوظائف الالكترونية التي تكونت منها تكاد تساوي حاسبة شخصية تتوافر الآن في الأسواق بحجم لا يزيد على حجم حقيبة دبلوماسية وبسعر لا يتجاوز مئات الدولارات.

٢ ـ نظام الالكترونيات الرقمية (Digital Electronics)

في البداية، كانت الحاسبات الالكترونية تعتمد قياس الإشارات الكهربائية (Electric Analogue Signals)، وهي إشارات يصعب تحديد قيمتها بدقة عندما تكون ضعيفة، كما أنها تتضاءل بسرعة أثناء معالجتها وانتقالها عبر الموصلات والمكونات والأجهزة. أما نظم الالكترونيات الرقمية فتعالج عدد الإشارات الكهربائية دون الاهتمام بقياسها، وتضخم (to amplify) هذه الإشارات للمحافظة عليها، دون أن يؤثر ذلك في العمليات الحسابية نفسها، ولهذا يمثل الانتقال إلى نظم الالكترونيات الرقمية حدثاً مهماً في ذاته. وللتوضيح يُذكر هنا أن الحساب يعتمد ـ بحسب النظام العددي ـ على عدد من الأرقام القاعدية، هي عشرة في النظام العشري، من الصفر إلى التسعة، واثنان في النظام الثنائي هما الصفر والواحد. وكانت النقلة في نظم الالكترونيات الرقمية هي الملاحظة أن النظام الثنائي يمكن تمثيله بسهولة بواسطة الصمامات الالكترونية. فمرور التيار الكهربائي في الصمام يمثل الواحد وانقطاع التيار يمثل الصفر. ولانجاز العمليات الحسابية في هذا النظام لا بد من ملايين وربما مليارات الصمامات الالكترونية كما في الحاسبة انياك ذات الحجم الضخم، ولهذا كان استنباط تقنيات الدارات المتكاملة الحل العملي المتمم، لأن هذه الدارات توفر كثافة هائلة من المكونات الالكترونية في أحجام صغيرة جداً وبأسعار تنخفض باستمرار.

لقد كانت ثورة الالكترونيات الدقيقة ثمرة الزواج التقني بين الدارات المتكاملة

والنظم الرقمية، وأدى نجاح هذا التقدم التقني الهائل إلى ثورة مماثلة في الحاسبات الرقمية أدى إلى زيادة هائلة في سرعتها وسعتها، ومكنها من السيطرة على مختلف الأجهزة التي تستطيع معالجة الإشارات الرقمية عند مداخلها ومخارجها.

٣ ـ ثورة الحاسبات الرقمية

لعل أهم ميدان أثرت فيه ثورة الالكترونيات الدقيقة كان تقانة (تكنولوجيا) الحاسبات وتطبيقاتها. فالحاسبات الالكترونية هي المستهلك الأكبر والأهم للمكونات الالكترونية، حيث تتطلب الحاسبة الواحدة مليارات الوظائف الالكترونية. وأي انخفاض في حجم الوظائف الالكترونية وسعرها، يؤثر بشكل مباشر وتصاعدي في تقانة الحاسبات، ليس لجهة حجمها وسعرها فحسب وإنما، وأهم من ذلك، في زيادة سرعتها وسعتها وقدرتها على انجاز المهام المطلوبة. وقد أدى التطور المستمر لتقنيات الالكترونيات الدقيقة إلى ثورة في تقانة الحاسبات وإلى تغيير جذري في وظيفة الحاسبة، من آلة عملاقة صماء لمعالجة الأرقام الكبيرة بسرعة وبدقة، إلى آلة «ذكية» تعالج المعلومات على أنواعها، تحللها وتستخلص المفيد منها، أو تخزنها لاستعادتها عند الطلب... وربما ستصبح الحاسبة قادرة على «التفكير» في المستقبل القريب! ولأن ثورة الحاسبات تتطلب بحثاً مطولاً خاصاً، فإننا نكتفي هنا بالإشارة الموجزة إلى بعض مظاهرها: صناعة البرمجيات، وأنواع الحاسبات.

(١) **صناعة البرمجيات (Software Industry)**: إن الحاسبة آلة صماء غبية غير قادرة على أداء أي مهمة إن لم تلقن عملها؛ وهي في ذلك أسوأ من الطفل الصغير لأنها تتطلب تلقيناً مستمراً ومفصلاً إلى أدق التفاصيل لكل خطوة يطلب إليها أداؤها: كما أنها تحتاج إلى تكرار التلقين في كل مرة، لأنها غير قادرة على الحفظ بذاتها، وإن كان من الممكن أحياناً تخزين هذا التلقين في ذاكرتها ليستعان به عند الحاجة، ويكون ذلك على حساب قدرتها الحسابية لأن لذاكرتها حجماً محدوداً. وإذا حدث وأهمل التلقين خطوة واحدة مهما كانت صغيرة أو أخطأ خطأً مهما كان ضئيلاً، تتفاجأ الحاسبة وتتوقف عن العمل أو تقوم بأي مهمة أخرى قد لا تتعلق أبداً بالمطلوب منها. وتلقين الحاسبة، أو «برمجتها» (Programming)، أصبح منذ مطلع الستينيات صناعة مستقلة في ذاتها تسمى «صناعة البرمجيات»، وهي مهمة جداً في مختلف أنواع الحاسبات، لكن الجاهز منها له أهمية خاصة، لأنه يسمح لغير المتخصصين باستعمال الحاسبات الصغيرة (Micro-computer) والشخصية. وقد كانت كلفة البرمجيات تقل عن عشرة بالمئة عن كلفة الحاسبة وأجهزتها، أما اليوم فقد طغت كلفة البرمجيات حتى أصبحت تصل إلى ما يزيد على تسعين في المئة من مجمل كلفة الحاسبات.

(٢) **أنواع الحاسبات**: لقد أدى التطور السريع للحاسبات إلى تبلور ثلاثة أنواع

منها إلى جانب الحاسبة الكبيرة (Mainframe):

(أ) الحاسبات الصغيرة الحجم: ففي البداية كانت الحاسبات الكبيرة الحجم تعزل في غرف مبردة الجو لا يتعامل معها إلا المتخصصون والفنيون، وفي السبعينيات نزلت إلى الأسواق حاسبات صغيرة الحجم تستعمل في المكاتب كأي جهاز آخر. ويمكن للإنسان العادي التدرب على استخدامها من خلال «برمجيات جاهزة». و«الحاسبات الشخصية» هي النسخة الأصغر منها، قد لا يزيد حجمها على حقيبة اليد ولا يزيد ثمنها على مئات الدولارات، تستخدم في المكتب أو المنزل. يستعملها التلميذ في دراسته وربة المنزل في إدارة اقتصادها والطفل في ألعابه!! وذلك بالطبع إلى جانب مختلف الاستعمالات الوظيفية الأخرى.

(ب) الحاسبات العملاقة: ولأن للحاسبات الكبيرة قدرة محدودة، ولو كانت ضخمة، فإنها تعجز أحياناً عن معالجة المعادلات الطويلة والمعقدة، ولهذا كان هنالك سعي مستمر لإنتاج حاسبات أكبر فأكبر وأسرع فأسرع، لمعاجلة القضايا الشديدة التعقيد كنظم الدفاع ورحلات الفضاء... الخ، ومؤخراً تم تطوير نماذج من هذه الحاسبات، بهيكلية متميزة لها معالجات مركزية متعددة تعمل بشكل متواز، وتكون بذلك قادرة على القيام بعدد من العمليات الحسابية في الوقت نفسه، مما يضاعف سرعتها مئات المرات.

(ج) حاسبات الذكاء الاصطناعي: ولأن الحاسبة في منتهى الغباء إذا ما قورنت بذكاء العقل البشري، فقد جهد العلماء منذ مطلع الثمانينيات لتطوير حاسبة تمتلك حداً أدنى من الذكاء الصناعي، وذلك بتطوير عمل هذه الحاسبات لتحاكي تفكير الإنسان، وقد سميت حاسبات الجيل الخامس وهي ما زالت قيد التطور المستمر.

٤ ـ تقنيات المعلومات (Information Technology) ـ التليماتيك (Telematics)

تمثل المعلومات عصباً مهماً في المجتمعات الحديثة لأنها من أهم المدخلات في الأعمال والصناعات والخدمات. وعليها يعتمد القرار السليم في القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما أنها تمثل قاعدة الانطلاق للأعمال الفكرية والثقافية. وإلى فترة وجيزة كان تداول المعلومات ومعالجتها حكراً على العقل البشري، لأن ذلك يتطلب جهداً ذهنياً وذكاءً لتصنيفها وتنسيقها والانتقاء منها ثم نقلها إلى الجهة المستفيدة. ومع انتشار الآلة، والتوجه المتزايد لأتمتة (Automation) الأعمال، وبخاصة بعد التوسع الهائل في استخدام الحاسبات، كان لا بد من أتمتة معالجة المعلومات، للتسريع فيها ورفع انتاجية الأعمال المكتبية والإدارية. ويعتبر تطور تقنيات المعلومات إفرازاً طبيعياً لتطور الحاسبات وتقنيات الالكترونيات الدقيقة، وهي تشمل

أتمتة الأعمال المكتبية، ووسائط الاتصالات، ومراكز التوثيق. . . الخ.

ومن الناحية الفنية فإن تقنيات المعلومات هي زواج ثلاثي الأطراف بين الالكترونيات الدقيقة والحاسبات ووسائط الاتصالات الحديثة، وتشمل جميع الأجهزة والنظم والبرمجيات المتعلقة بتداول المعلومات آلياً: استقصاؤها، استقبالها، معالجتها، ترتيبها، تصنيفها، تحليلها، تخزينها، الانتقاء منها، وكذلك بثها عبر مسافات بعيدة، أو استنساخها وعرضها بالشكل المناسب، مرئية أو مطبوعة أو مسموعة.

وتتضمن تقنيات المعلومات وأجهزتها: معالجات النصوص، شبكات الهاتف والراديو والتلفزة والتلكس، تلفزة المخطوطات، فيديو المخطوطات، الاستنساخ عن بعد، البريد الالكتروني. . . إلخ. وذلك إلى جانب الحاسبات على أنواعها وبرمجياتها المتخصصة، مثل قواعد المعطيات ومصارف المعلومات، وغيرها من التقنيات التي أدت إلى تحول تدرجي لحضارة الإنسان من حضارة الوثيقة المكتوبة والكتاب والإنسان القارىء، إلى حضارة الوثيقة الالكترونية والإنسان الذي يعمل «متفرجاً» إلى شاشة عرض الكترونية.

وتعتبر مصارف المعلومات من أهم إفرازات تقنيات المعلومات، وهي تشكل خزانات الكترونية ضخمة في سعتها وتنوع معلوماتها، توفر ما فيها من معلومات للمستفيدين، مصنفة ومنسقة خلال دقائق معدودة. وبالإمكان التعامل مع هذه المصارف، عبر المسافات والحدود بواسطة شبكات الهاتف والراديو والأقمار الصناعية التي أصبحت تربط بين الحاسبات على أنواعها وحيثما وجدت في العالم. وقد أصبحت هذه المصارف العالمية مصدراً أساسياً للمعلومات في المؤسسات والشركات والحكومات، تعتمد عليها عند اتخاذ أخطر القرارات السياسية والاقتصادية، لأنها تتجدد باستمرار وتتغذى بأحدث المعلومات والإحصاءات بحيث يمكنها توفير معلومات فورية حول كل التطورات في العالم.

٥ ـ العامل الآلي ـ الروبوت

لقد حلم الإنسان منذ القدم بإبداع «عبد آلي» يستطيع تكليفه بالمهام الخطرة، يقوم بها نيابة عنه. وجاءت ثورة الالكترونيات الدقيقة لتجعل من ترجمة هذا الحلم إلى واقع أمراً في الطريق إلى التحقيق، ولو بشكل محدود. فقد تم إنجاز «عامل آلي» قادر على القيام بمهام متعددة محددة، من دون تدخل مباشر من الإنسان، معتمداً على حواس اصطناعية ودماغ الكتروني وبرمجيات يجهز بها، تحدد له مساراته تبعاً للظروف التي يتوقع أن يواجهها.

وما زال «العامل الآلي» الأمثل و«الذكي» في مرحلة البحث والتطوير المتسارع، حيث يسعى علماء الروبوتيك إلى تحسين قدراته باستمرار: الرؤية، الحركة، «التفكير

المحدود» لمواجهة الظروف غير المتوقعة، تبديل المهمة التي يقوم بها تلقائياً. . . الخ. ويسير تطوير العامل الآلي بشكل موازٍ لتطور الالكترونيات الدقيقة، التي تمثل للعامل الآلي الحواس كلها والأعصاب والدماغ. ومن المقرر أن يصبح العامل الآلي «العامل» الأنشط في الصناعات المؤتمتة في المستقبل القريب.

٦ ـ تأثيرات ثورة الالكترونيات الدقيقة

لقد كان لثورة الالكترونيات الدقيقة تأثيرات جذرية مباشرة في مختلف قطاعات الاقتصاد والانتاج، وبخاصة في تقنيات المعلومات وفي الخدمات والصناعة، وقد أفرزت بذلك تأثيرات ملحوظة وعميقة في مختلف أوجه الحياة، الاجتماعية والسياسية والثقافية، يقدر أن تكون أكثر حدة من التغييرات التي أفرزتها الثورة الصناعية في القرن الماضي. ويمكن إيجاز تأثيراتها في مختلف القطاعات كما يلي:

- انتشار نواتج وسلع صناعية جديدة، وإبداع طرائق إنتاج لم تكن معروفة قبل عقد من الزمن، مما أدى إلى زوال منتوجات وسلع وطرائق إنتاج كانت سائدة إلى فترة وجيزة.

- تغيير كبير ومتسارع في أسعار المنتوجات الصناعية وفي نوعيتها، مما أدى إلى صراعات منافسة كبيرة في السوق العالمية، وأفقد صناعات الدول النامية الكثير من امتيازاتها وقدرتها على المنافسة.

- تغييرات جذرية في طرائق التصنيع من خلال التوسع في الأتمتة والاعتماد على الحاسبات والعمال الآليين، والتداخل المتزايد بين المصممين والمنفذين في الانتاج الصناعي وتداخل عملية التصميم بالانتاج من خلال حاسبات السيطرة الكبيرة، مما أفرز تغييراً جذرياً في هيكلية المؤسسات الصناعية والانتاجية، وبالتالي في نوعية المهن والاختصاصات المطلوبة في عمليات التصميم والانتاج.

- تزايد ملحوظ في دور المعلومات والاتصالات والحاسبات عموماً في العمليات الاقتصادية والتجارية، وتشابك هذه العمليات عبر الحدود الدولية، حيث تتجه الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات إلى جعل العالم كله ساحة اقتصادية متشابكة، لن يستطيع البقاء خارجها إلا دول ذات قيادة سياسية واعية وقدرات اقتصادية كبيرة تسمح لها بتحقق حدٍ أقصى من الاكتفاء الذاتي خارج السوق الدولية.

وقد أدت هذه التغييرات الجذرية والمتسارعة في قطاعات الانتاج والاقتصاد إلى إفراز تأثيرات مباشرة، وغير مباشرة، في البنى الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المصنعة؛ وقد اندفع الباحثون الاجتماعيون منذ أواخر السبعينيات إلى ملاحقة هذه الإفرازات وتحليلها، كما ازدادت بشكل ملحوظ اهتمامات الحكومات والقيادات

السياسية لاستيعاب هذه الإفرازات، ومحاولة التأثير فيها. وإذا كان من المستحيل هنا استعراض مختلف التغييرات الناشئة في الدول المصنعة بتأثير الالكترونيات الدقيقة، فإننا نكتفي بالإشارة بإيجاز إلى بعض هذه التغييرات:

ـ تغييرات واسعة ومتسارعة في هيكلية العمالة وفرص العمل: إلغاء وظائف ومهن كانت منتشرة، بروز وظائف ومهن جديدة تتطلب مهارات جديدة... وبالتالي تأثيرات ملحوظة في سوق العمالة، وفي نسبة البطالة القطاعية في معظم الدول المصنعة.

ـ تغييرات كبيرة في الأهمية النسبية المقارنة بين مختلف قطاعات الانتاج، خصوصاً في الصناعة والخدمات، حيث تقل أهمية الصناعات التقليدية لمصلحة الصناعات المستحدثة، مع ما في ذلك من تأثيرات جذرية في هيكلية الاقتصاد في كل دولة، وبالتالي تأثيرات في أهمية مختلف المناطق داخل الدولة الواحدة، وفي التوجهات التربوية والاستثمارية فيها.

ـ تغيير ملحوظ في تأثير مختلف قطاعات الانتاج في الدخل القومي، وتزايد مذهل في أهمية قطاع الخدمات وقطاع المعلومات بشكل خاص.

ـ وقد أدت هذه التغييرات إلى تغيير جذري في القدرة التنافسية لمختلف الصناعات ولمختلف البلاد في السوق العالمية. وبشكل خاص، أخذت الدول النامية تخسر تدريجاً في امتيازاتها القائمة على رخص اليد العاملة غير المتخصصة وتوافر المواد الخام.

ـ تغيير جذري في طبيعة الأعمال المكتبية والخدمات، من خلال التوسع في استعمال الحاسبات وشبكاتها وشبكات الاتصالات على أنواعها ومختلف أجهزة تقنيات المعلومات، مما أخذ يفرز تغييراً ملحوظاً في التوزيع الجغرافي لمراكز العمل والسكن وفي خرائط التجمعات المدينية.

ـ الازدياد المتسارع في اهتمام الحكومات بتقنيات الالكترونيات الدقيقة وتدخلها المباشر في توجيه الأنشطة المرتبطة بها وتشجيعها، وأحياناً الأشراف عليها والمشاركة في إدارتها، حتى تستطيع الدولة ملاحقة كل مستجدات هذه التقنيات وتطورها المتسارع، والاستفادة منها في تطوير صناعاتها وخدماتها، حفاظاً على حصتها من الاقتصاد العالمي، ورغبة في الإبقاء على الحد الأدنى من الاكتفاء الذاتي تقنياً واقتصاداً لبلدانها ومجتمعاتها.

إن هذه التغييرات الجذرية في البنى الاقتصادية للدول المصنعة، وما تؤدي إليه من تغييرات في الدول النامية، أخذت تفرز تأثيرات واضحة في البنى الاجتماعية والثقافية والفكرية في المجتمعات المصنعة وفي المجتمعات النامية أيضاً. بعض هذه الآثار أصبح واضحاً، وبعضها سيظهر تدريجاً في العقود المقبلة، من ذلك:

ـ بسبب التوسع في استخدام الحاسبات وتطبيقاتها، ازداد اهتمام الدول المصنعة، وبعض الدول النامية، بنشر المعارف والخبرات عن الحاسبات وملحقاتها واستعمالاتها، فوضعت الخطط لإدخالها في المدارس على نطاق واسع، وأقيمت مراكز عديدة للتدريب، وانتشرت نوادي الحاسبات على نطاق واسع حتى أصبحت «الأمية» في المجتمعات المصنعة تعني عدم الخبرة في التعامل مع الحاسبات وليس مجرد جهل القراءة والكتابة.

ـ وبسبب انتشار شاشات الحاسبات في التعليم والعمل والتسالي، إلى جانب شاشات التلفزيون والفيديو، أخذت الأجيال الناشئة تنجذب أكثر فأكثر إلى هذه الشاشات تقضي الساعات الطوال «متفرجة» عليها أو متعاملة معها... وهذا معنى القول بالتحول الحضاري، من حضارة الكتاب المطبوع والإنسان القارىء إلى حضارة الوثيقة الالكترونية والإنسان العامل/المتفرج إلى شاشة الكترونية. وهذا النمط من التعامل بالحاسبات بدأ يغرز في الأجيال الناشئة قيماً وعادات تختلف جذرياً عما كان سائداً، وبدأ ينمو في المجتمعات المصنعة «جيل الكمبيوتر» بقيمه وعاداته وأفكاره.

ـ ومع انتشار شبكات المعلومات ومصارفها، والتوسع في استعمال شبكات الاتصالات والحاسبات ومختلف تقنيات المعلومات عبر الحدود الدولية، أصبحت التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، تنتقل بسهولة فائقة ـ عفوياً أو بتخطيط واع ـ عبر المسافات وعبر الحدود. وأصبح من المستحيل على المجتمعات النامية أن تبقى في عزلة عن التطورات الجارية في العالم، خصوصا مع الاستيراد العشوائي لمختلف تطبيقات الالكترونيات الدقيقة وتجهيزاتها وبشكل خاص السلع الالكترونية الاستهلاكية. مع الملاحظة أن التأثير عبر الحدود سيكون دائماً باتجاه واحد من الدول المصنعة، التي تمتلك هذه التقنيات وتنتج برمجياتها وتحتضن شبكاتها ومصارف المعلومات فيها، إلى الدول النامية «المستفيدة».

ـ إن انتشار هذه التقنيات عشوائياً في الدول النامية، وبشكل خاص انتشار برامج التلفزيون والفيديو ومختلف البرمجيات الموجهة للاستهلاك اليومي، سيؤدي إلى سهولة فائقة في انتشار الأفكار والقيم والتوجهات التي تحملها هذه البرامج، مما سيفرض الغلبة للقيم والأفكار والتوجهات التي تريد الدول المصنعة انتشارها في الدول النامية وسيضعف كثيراً من قدرة الدول النامية على التخلص من التبعية الفكرية والحضارية، ناهيك عن التبعية الاقتصادية والتقانية.

إن عجز الدول النامية عن اللحاق بمستجدات هذه التقنيات وانتقاء مسارها المستقل فيها سيؤدي إلى مزيد من التبعية ومزيد من التخلف، وسيؤدي إلى ازدياد الفجوة الحضارية بين الدول وربما إلى تمايز نمطين من المجتمعات: تلك التي امتلكت حضارة الالكترونيات الدقيقة وتلك التابعة لها.

ثانياً: الالكترونيات الدقيقة في البلدان العربية

وفي تقنيات الالكترونيات الدقيقة، كما في غيرها من التقنيات والعلوم، ما زالت البلدان العربية تابعة متلقية بشكل عام، تستورد تطبيقاتها بسلبية فاضحة، دون أي تخطيط واع لحسن استيعابها ودون الإعداد للاستخدام الأمثل لها ولتطويعها لتلبية الحاجات الملحّة أو لتجنب سلبياتها المعروفة. فقد أخذت هذه التقنيات وتطبيقاتها تنتشر في المجتمعات العربية بشكل عشوائي مع مختلف الأجهزة والمعدات التي تستوردها المنطقة بشراهة قل نظيرها. يضاف إلى ذلك أن انتشار هذه التقنيات كان أكثر كثافة في القطاع الاستهلاكي، إذ يراوح استخدامها بين الحد الأدنى شبه المعدوم في القطاعات الصناعية - حيث لا يزال استخدامها مرتهناً إلى درجة كبيرة لشركات المقاولات الكبرى المتعددة الجنسيات التي تتولى نصب المشاريع الصناعية بعقود «المفتاح باليد» - وبين طغيان الاستيراد الشره للالكترونيات الاستهلاكية كالتلفزيون والفيديو، حتى تكاد السوق في بعض البلدان العربية تفوق في كثافتها أسواق الدول المصنعة.

ورغم أن انتشار تطبيقات الالكترونيات الدقيقة والحاسبات ما زال في حدود متدنية في معظم قطاعات الانتاج والخدمات، فقد بدأت تظهر لها سلبيات ونواقص عديدة بعضها مرتبط بطبيعة هذه التقنيات، ومعظمها ناتج من أساليب استيرادها العشوائية، وبشكل خاص افتقاد التخطيط الواضح الأهداف، وجهل المؤسسات العربية لحقيقة هذه التقنيات وقدراتها وحدود امكاناتها، وعدم الاعداد لاستيعابها حيث يسود في بعض الأوساط اعتقاد خاطىء يجعل من هذه التقنيات، والحاسبات بشكل خاص، صندوقاً سحرياً قادراً على مواجهة كل الإشكالات وحل كل القضايا.

وعلى الرغم من أن هذا النمط من التوسع في الاستيراد العشوائي - والناتج بمعظمه من ضغوطات الشركات الأجنبية المصدرة لهذه التقنيات - قد يؤدي إلى تقدم بطيء في الاستفادة من هذه التقنيات، إلا أن تجارب الدول الأخرى أثبتت أن حسن الاستثمار في هذه التقنيات وفعالية توظيفه، لا يتم من دون بلورة سياسية وطنية واضحة، لجهة إعداد كادر بشري قادر على استيعاب هذه التقنيات ومتطلباتها، وقادر على تطويعها لتلبية الحاجات المحلية الملحة، وكذلك لجهة التخطيط لضبط التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يفرزها، والعمل على توجيهها بما يناسب المجتمعات العربية وتقاليدها وقيمها السائدة.

١ - الالكترونيات الدقيقة والصناعة في البلدان العربية

ما زال القطاع الصناعي في معظم البلدان العربية، الأقل استفادة من تطور تقنيات الالكترونيات الدقيقة، والميزات التي يوفرها للسلع المصنعة ولطرائق الانتاج أيضاً. وما زال إدخال هذه التقنيات مرتهناً إلى درجة كبيرة للشركات الأجنبية الكبرى

صاحبة مشاريع «المفتاح باليد»، حيث قامت هذه الشركات بإدخال تطبيقات هذه التقنيات ومعداتها في قطاع السيطرة في بعض مشاريع التصنيع الحديثة الكبرى، كصناعات النفط، والبتروكيميائيات والأسمنت، والفوسفات... إلخ. إلا أن المؤسسات العربية المشرفة على هذه الصناعات، وباستثناءات قليلة، لم تعد نفسها مسبقاً للتعامل مع هذه التقنيات ومتطلباتها، ولم تسع لامتلاك القدرة على تشغيل أجهزتها وصيانتها بعد استيرادها. وقد أدى ذلك في كثير من الأحيان إلى استمرار الاعتماد على «الخبرة الأجنبية المستوردة» بعقود صيانة باهظة الثمن، كما أدى أحياناً إلى توقف عن العمل في بعض الصناعات بانتظار «الخبرة المستوردة»، بما في ذلك من خسارة فادحة لأهمية الصناعات المعنية في الاقتصاد الوطني؛ بل إن بعض المؤسسات الصناعية العربية رأت من الأنسب، بعد الاستيراد الباهظ الثمن لهذه الأجهزة، التوقف عن استخدامها، لأنها شديدة التعقيد، والعودة إلى استعمال أجهزة السيطرة التقليدية الأبسط. وفاعلية استخدام الالكترونيات الدقيقة في مختلف الأجهزة والنظم يتوقف إلى درجة كبيرة، على مدى تصميم هذه النظم لتلائم ظروف العمل المباشرة، وتطويعها لتعالج القضايا الأكثر الحاحاً في الانتاج اليومي. لهذا يعتبر تصميم هذه الأجهزة والنظم وبرمجياتها أكثر كلفة مرات مضاعفة من ثمن المعدات والمكونات التي تدخل فيها. ويمكن القول بكل موضوعية إن القدرة العربية في تصميم النظم والأجهزة المناسبة للصناعة تكاد تكون معدومة، باستثناء ما يجري في بعض الجامعات ومراكز البحث العربية من أبحاث متنوعة، هي في معظمها بهدف أكاديمي تعليمي بحت.

وإذا تجاوزنا نظم السيطرة إلى التطبيقات الأخرى للالكترونيات الدقيقة والحاسبات في الصناعة لوجدنا أن ندرة نادرة من هذه التطبيقات وصلت إلينا. فقد أدخلت بعض المؤسسات الهندسية في عدد من البلدان العربية تطبيقات التصميم المعان بالحاسبات ((Computer Aided Design (CAD))، كما أدخلت مؤسسات محددة جداً في العراق ومصر نظم الانتاج الصناعي المؤتمت (Computer Aided Manufacture (CAM)) (المعان بالحاسبات)؛ وليس هنالك أي مؤسسة عربية تستفيد من النظم الحديثة التي يتداخل فيها التصميم بالانتاج الصناعي المؤتمت (Flexible Manufacturing (CAD/CAM))، أو نظم التصنيع المرنة، وقلة نادرة جداً من المؤسسات العربية تستعمل العمال الآليين في التصنيع.

٢ ـ تقنيات المعلومات وقطاع الاتصالات

أخذت تطبيقات الالكترونيات الدقيقة في قطاع الاتصالات بالانتشار في البلدان العربية مع الفورة المعروفة في مداخيل النفط في نهاية السبعينيات. فقد قامت بعض البلدان العربية النفطية بتحديث شبكات الهاتف والتلكس فيها، وتوسيع خدماتها لتشمل معظم المواطنين في كل المناطق. وقد قامت شركات عالمية كبرى بنصب

شبكات جديدة وتوسيع الشبكات القائمة، مدخلة الهاتف الالكتروني في معظم تلك البلدان وبخاصة السعودية وبلدان الخليج. وقد تم ربط شبكات الهاتف الوطنية بأقمار الاتصالات الصناعية لتسهيل المخابرات الآلية بين البلدان العربية ومختلف دول العالم؛ وأنشئت الشركة العربية للاتصالات بالأقمار الصناعية (عربسات) التي أطلقت في أواسط الثمانينيات قمرين صناعيين لتسهيل الاتصالات الهاتفية الآلية ولتوفير البث التلفزيوني الحي بين البلدان العربية، كما خصصت محطة للبث التلفزيوني العربي المشترك.

بهذا يمكن القول أن البلدان العربية الأغنى سعت لتلحق بركب التقدم العالمي في مجال الاتصالات وحققت نجاحاً في ذلك من خلال العقود التي أبرمتها مع الشركات المتعددة الجنسيات. ولكن يبدو أنها لم تحقق نجاحاً مماثلاً في تشغيل هذه الشبكات وصيانتها، فما زالت الاتصالات الهاتفية في العديد من المدن العربية تعاني اختناقات متكررة، سببها ضعف الصيانة وعدم فاعلية مؤسسات الإدارة والتشغيل، بسبب النقص الشديد في اليد العاملة المتخصصة، وعدم سعي البلدان المعنية لتنمية قدرات بشرية ذاتية تواكب متطلبات هذا «النقل الجارف» للتقانة الحديثة المستوردة في قطاع الاتصالات.

ومقارنة بما تم نصبه من شبكات للهاتف الالكتروني، يبدو أن استيعاب البلدان العربية للخدمات الأخرى ما زال محدوداً جداً. فعلى ما هو معروف، ليس في البلدان العربية شبكات خاصة لنقل المعلومات وربط الحاسبات (Data Transmission Networks)، وقلة نادرة هي المؤسسات التي أنشأت شبكات داخلية لربط الحاسبات التي تمتلكها، كما يقتصر تفرع المحطات الطرفية البعيدة عن المركز على شركات الطيران، والبنوك الكبرى، وشركات النفط وبعض مؤسسات الدولة الحساسة، كدوائر أمن المرافىء والمطارات وما شابه.

ولم يدخل البريد الالكتروني إلا بشكل محدود جداً داخل بعض المؤسسات الكبرى. وهنالك عدد من بلدان الخليج التي أنجزت دراسات وعطاءات لإقامة شبكات لتلفزيون المخطوطات (Teletex)، وفيديو المخطوطات (Videotex)، ولكن التنفيذ بقي محدوداً. أما على صعيد تطوير أتمتة مراكز التوثيق فقد بدأت البلدان العربية بذلك بشكل يتطور ببطء، وهنالك مشاريع لإقامة قواعد للمعطيات (Data Bases) المؤتمتة في مختلف المواضيع، مثل المعلومات العلمية والتقانية، الإحصاءات الصناعية، الإحصاءات الاقتصادية، مصارف المعطيات لصناعة النفط، التوثيق العدلي والقضائي (كما في تونس)... إلخ. وقد جرى ربط بعض مراكز التوثيق العربية بمصارف المعلومات العالمية بواسطة شبكات الهاتف العالمية.

ويمكن القول بموضوعية إن هذه التطبيقات ما زالت تحبو، وما زالت تعاني

عقبات كثيرة أهمها النقص الشديد في الخبرة البشرية، وصعوبات استخدام اللغة العربية في الحاسبات، وأهم من ذلك ربما قلة المستفيدين من مثل هذه الخدمات، وبالتالي عدم إلحاح الحاجة لتطويرها لتجاري مستجداتها في العالم. ومن الواضح أن الحاجة إلى مثل هذه الخدمات المتطورة ليس ملحاً في المنطقة، كما أن إقامة هذه الخدمات يتطلب إمكانات ضخمة مادياً وبشرياً، ولهذا فلا بد من دراسة موضوعية تحدد أولويات هذه الخدمات وضرورتها وفائدتها للمنطقة ليتم التركيز على الأهم فيها، وبخاصة تلك التي تساهم في تحقيق استقلالية القرار العربي الاقتصادي والسياسي، وتلك التي تساهم في تطوير اكتفاء ذاتي عربي اقتصادي وتقاني.

أما على صعيد أتمتة المكاتب فيمكن القول إن الأجهزة المكتبية الالكترونية المنفصلة أخذت تنتشر على نطاق واسع في معظم المؤسسات العربية: معالجات النصوص (وإن اقتصرت في غالب الأحيان على اللغة الأجنبية)، أجهزة الاستنساخ الالكتروني المختلفة، بما في ذلك الاستنساخ عن بعد (Faccimile)، والاتصالات الداخلية، والحاسبات الصغيرة والشخصية وتطبيقاتها المكتبية... الخ، إلا أن أي مؤسسة عربية لم تقم بعد باعتماد الاتمتة الكاملة لمعاملاتها المكتبية، أي بربط مختلف الأجهزة والخدمات آلياً بشكل متكامل وبتوجيه حاسبة مركزية. فذلك على ما يبدو أقل أهمية وبخاصة أنه ما زال في طور التجريب في معظم الدول المصنعة.

وقد يبدو من سياق العرض أن هنالك رغبة برؤية هذه التطبيقات المستجدة تنتشر على نطاق واسع وتستخدم حيثما اتفق. وبالتأكيد ليس هذا هو القصد من العرض السابق، وإنما كان المقصود استعراض الواقع الحالي كما هو للتأكيد على أهمية التخطيط الواعي لاستيراد التقانة واستيعابها. إن اعتماد التقانة الأحدث ليس بالضرورة الملحة، وبخاصة لما تتطلبه من إمكانات مادية وبشرية عالية، ولا بد من أن يتم استيراد هذه التقانة بناءً على دراسة موضوعية للاحتياجات الملحة في المجتمعات العربية بهدف تلبية هذه الاحتياجات ورفع انتاجية العمل، وليس لمجرد تقليد ما يجري في الدول المصنعة أو تحت ضغط الشركات العالمية المصدرة.

٣ ـ الحاسبات الالكترونية وتطبيقاتها

بدأت الحاسبات الالكترونية تنتشر بشكل بطيء في البلدان العربية منذ مطلع الستينيات، وكانت في ذلك الوقت محصورة في بعض الجامعات والمؤسسات الكبرى وبعض مراكز الإحصاء العامة. ومع انتشار الحاسبات في مختلف الميادين في الدول المصنعة، وتوافر فوائض النفط في أواخر الستينيات، بدأت الحاسبات تجد طريقها بشكل متسارع وعشوائي إلى الكثير من المؤسسات العربية، وخصوصاً في دول النفط. وقد استهوت الحاسبات المسؤولين في مختلف المؤسسات وعلى مختلف المستويات، تأثراً

بما يجري في الدول المصنعة من جهة، وبتأثير حملات الترويج الضخمة التي قامت بها الشركات المصدرة من جهة أخرى. وقد بلغ استيراد الحاسبات وأجهزتها وبرمجياتها ذروته في مطلع الثمانينيات، حيث فاقت طاقة الحاسبات المستوردة أضعافاً مضاعفة الحاجة الفعلية إليها، كما فاقت كثيراً قدرة المؤسسات العربية على استيعابها. وفي أواسط الثمانينيات انتشر استيراد الحاسبات الصغيرة والحاسبات الشخصية، ولم يحد من هذا الانتشار سوى عدم توافر البرمجيات المعربة، لأن الانتشار الجماهيري للحاسبات الصغيرة والشخصية في البلدان العربية، قد لا يتطلب معرفة واسعة بعلوم الحاسبات، ولكنه يتطلب توافر برمجيات معربة تناسب الاحتياجات المحلية، ويسهل استخدامها من قبل الجمهور الواسع الذي قد يعجز عن استخدام البرمجيات بلغة أجنبية.

إن دراسة انتشار الحاسبات في المنطقة العربية وقضاياها يتطلب بحثاً مطولاً مستقلاً، ولهذا نكتفي هنا باستعراض موجز لبعض القضايا الأهم في هذا المجال:

١ ـ كان انتشار الحاسبات في البداية محصوراً في المؤسسات الكبرى، والتي لها امتدادات أجنبية بشكل خاص كما في صناعة النفط، وكذلك في الجامعات ومراكز الحاسبات القليلة. ثم بدأت الحاسبات تأخذ طريقها تدريجاً إلى العديد من المؤسسات والدوائر، وإن بقيت استخداماتها محصورة في مهام «تقليدية» محددة: الإحصاء على أنواعه، الشؤون المالية والمحاسبة، شؤون الموظفين... الخ. وفي الثمانينيات بدأت الحاسبات تستخدم في تطبيقات خاصة محدودة كأمن الموانىء والمطارات، والجمارك، والتوثيق العدلي والقضائي... الخ. إلا أن الاستخدامات المستجدة العالية الاختصاص ما زالت نادرة في البلدان العربية، كمراكز التوثيق الآلي وقواعد المعطيات ومصارف المعلومات.

٢ ـ بدأ تدريس علوم الحاسبات في السبعينيات في بعض الجامعات العربية، ضمن كليات الهندسة الكهربائية. وفي الثمانينيات بدأت تظهر أقسام علوم الحاسبات وكلياتها المستقلة في بعض الجامعات العربية بشكل محدود كما في العراق والسعودية والجزائر. وفي أواسط الثمانينيات بدأت بعض البلدان العربية التخطيط لإدخال تعليم لغة البرمجة في المدارس الثانوية، ولكن على نطاق ما زال محدوداً. ولم يبدأ بعد استعمال الحاسبات كأداة تدريس مساعدة لمختلف المواد، بحسب ما هو معلوم. ويعاني تدريس علوم الحاسبات، ولغات البرمجة، على مختلف المستويات، عدم توافر المواد والبرامج التعليمية والمناسبة ونقص في الخبرة المتخصصة، وما زالت هذه العلوم في المنطقة غير قادرة على اللحاق بمستجدات هذا العلم في الدول المصنعة، بسبب التطور المتسارع في مختلف المجالات المتعلقة به وعدم استطاعة المؤسسات التعليمية توفير الخبرة العملية التي هي الأساس في صناعة البرمجيات.

٣ ـ إن انتشار الحاسبات بالشكل العشوائي في نهاية السبعينيات ومطلع

الثمانينيات أدى إلى بروز نواقص عديدة أضعف كثيراً من فاعلية استخدامها، من ذلك:

ـ الزيادة الكبيرة في قدرة الحاسبات بالنسبة إلى الحاجة الفعلية، لأن معظم الحاسبات تم شراؤها بقرار إداري ـ سياسي، وليس بناءً لتقدير سليم للحاجة إلى الحاسبة وللقدرة المطلوبة لاستخدامها، وقلما تستخدم الحاسبة أكثر من ٢٠ بالمئة من طاقتها.

ـ تعددت أنواع الحاسبات، ومواصفاتها وأحجامها، كما تعددت البلاد المصدرة لها. وتعددت مصادر البرمجيات كذلك. وقد تبين استحالة الموافقة (Compatibility) بين الحاسبات المتوافرة وبالتالي استحالة تبادل برمجياتها وخبراتها، كما تبين أنه يصعب إلى درجة كبيرة ربطها بشبكات موحدة، لتنظيم الاستفادة منها بين مختلف المؤسسات، كما هو جار في الدول المصنعة. يضاف إلى ذلك أن هذا التعدد في أنواع الحاسبات زاد في صعوبة توفير الخبرة البشرية لتشغيلها وصيانتها. فكل نوع يتطلب خبرة معينة قد لا تفيد فيها الخبرة المكتسبة في الأنواع الأخرى.

ـ قلما وفرت الشركات المصدرة التدريب الكافي للعاملين في تشغيل الحاسبات، وللمبرمجين ومهندسي النظم، وكانت تكتفي بالتدريبات الأولية البدائية التي لا تزيد على أسبوعين أو ثلاثة. وتدعي الشركات أن ذلك ناتج من رفض المستخدم العربي دفع تكاليف التدريب، وإصراره على الحصول على التدريب المجاني. وفي الحقيقة إن هذا النقص في التدريب ناتج من جهل المستثمر العربي لمتطلبات تشغيل الحاسبة وإدارتها واعتماده على توصيات الشركات المصدرة في هذا المجال.

ـ ما زال هنالك جهل في معظم الأوساط، لأهمية البرمجيات وكلفتها الحقيقية. وما زال معظم المسؤولين يتصورون أن كلفة الحاسبة تنتهي عند شرائها. ولكن الواقع أن كلفة البرمجيات، وتشغيلها وتعديلها لتناسب المهمة المطلوبة أصبحت تفوق أضعافاً مضاعفة قيمة الحاسبة وتجهيزاتها. ولهذا ليس نادراً أن نجد مؤسسات عربية اكتفت باستخدامات بسيطة للحاسبة حتى لا تتحمل أعباء البرمجيات وكلفتها.

ـ إن انتشار الحاسبات بالشكل العشوائي الذي تمّ في مطلع الثمانينيات، لم يواكبه إعداد كافٍ للخبرات البشرية الضرورية على مختلف المستويات، وبخاصة لجهة تصميم البرمجيات المتخصصة وانجازها. وما زالت البلدان العربية ـ في معظمها ـ تعاني في نقصاً كبيراً في الخبرة المتخصصة الجيدة في علوم الحاسبات، وما زالت تلجأ إلى الخبرة المستوردة الباهظة التكاليف.

٤ ـ من أهم العقبات التي تواجه انتشار الحاسبات وتطبيقاتها المتنوعة، إشكالات استخدام اللغة العربية ومعالجتها في الحاسبات ـ باختصار تعريب الحاسبات. ولتعريب

الحاسبات أبعاد ومراحل متعددة، تبدأ بالاتفاق على تشفير الحرف العربي لتسهيل استخدام اللغة العربية في المداخل والمخارج، وتصل إلى مستوى الأبحاث الجادة لتطوير الألسنيات الحسابية العربية، لاستخدامها في التحليل اللغوي العربي كأداة أساسية لمعظم تطبيقات تقنيات المعلومات. وموضوع التعريب يستلزم أبحاثاً خاصة مطولة، ولهذا نكتفي هنا بالإشارة الموجزة لأهم نواحيه:

ـ لقد أنجزت المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس عدداً من الشيفرات العربية الموحدة وتم اعتماد بعضها، ولكن ما زال هنالك مجهودات إضافية لا بد منها في هذا المجال.

ـ تتوافر الآن في الأسواق محطات طرفية (Computer Terminals)، وحاسبات صغيرة وشخصية تستطيع استخدام اللغة العربية في المداخل والمخارج، إلا أن لكل نموذج «معرب» إشكالاته، والنموذج المثالي الخالي من النواقص ما زال مفقوداً.

ـ تتوافر في الأسواق طابعات للحاسبات تطبع اللغة العربية، ولكنها تعاني إما تشويهاً في الحروف التي تطبعها، أو بطئاً في سرعة الطباعة بالمقارنة مع طابعات اللغة الانكليزية.

ـ ما زال استخدام اللغة العربية محصوراً إلى درجة كبيرة في مداخل الحاسبات ومخارجها، معتمداً على برمجيات متخصصة، وهذا النهج يزيد من كلفة الحاسبات ويعتمد على قسم من ذاكرتها، مما يحد من الذاكرة العاملة فيها؛ وبالتالي ما زال هنالك حاجة لتصميم حاسبات تستوعب خصائص اللغة العربية في معالجتها الداخلية.

ـ هنالك مجهودات متفرقة لتطوير «تعريب الحاسبات» يتركز معظمها في الجامعات ومراكز البحث وتشمل أنشطة متنوعة، وبعضها يتعلق بالألسنيات الحسابية الضرورية في معظم تطبيقات تقنيات المعلومات كما ذكرنا. لكن هذه الجهود ما زالت مبعثرة وتحتاج إلى تنسيق جدي، كما تحتاج لدعم مستمر ودؤوب وإلى تشكل فرق عمل تشمل مختلف الباحثين المتخصصين من علماء حاسبات، وعلماء لغة وألسنيات، ومبرمجين ليتعاونوا جميعاً في مجهودات التعريب من أجل إيصالها إلى ثمار ملموسة في المستقبل المنظور.

٥ ـ ومع انتشار الحاسبات الشخصية في البلدان العربية وتوقع انتشارها في المنازل والمدارس كباقي السلع الالكترونية الاستهلاكية، ظهرت في عدد من البلدان العربية مشاريع لتصنيع الحاسبات الشخصية، بالتعاون مع شركات أجنبية مختلفة، كما في العراق والجزائر والسعودية وغيرها. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن تصنيع الحاسبات الشخصية لم يعط الدراسة اللازمة، والعناية المطلوبة على الصعيد العربي. فتصنيع الحاسبات الشخصية هو الجزء الأيسر والأقل كلفة في مثل هذا المشروع، أما القسم الأهم فهو إعداد البرمجيات التي يمكن تشغيلها على الحاسبة، وهو موضوع ما

زال مهملاً إلى درجة كبيرة.

إن الحاسبات على أنواعها آلات صماء غبية لا تستطيع أداء مهامه دون برمجيات لتلقينها. وتصميم البرمجيات وانجازها يحتاج إلى خبرات بشرية متخصصة، وإلى وقت طويل وجهد وكلفة، لأنه يأخذ بعين الاعتبار لغة البرمجة، وخصائص الحاسبة نفسها، ومضمون البرنامج والهدف منه، كما يأخذ وقتاً طويلاً للتأكد من خلوه من الأخطاء والأعطال، ويضاف إلى ذلك مجهودات انتاجه باللغة العربية. لهذا تسعى معظم الدول المصنعة لاعتماد معايير موحدة للبرمجيات أيضاً، حتى تتم موافقتها ويصبح من الممكن تبادلها بين مختلف الحاسبات.

إن الجانب الأهم في مشاريع تصنيع الحاسبات الشخصية في البلدان العربية هو توحيد المواصفات والمقاييس حتى يصبح بالإمكان تبادل البرمجيات فيما بينها لتنمية مكتبة عربية مناسبة للبرمجيات التربوية؛ ولا بد من بذل مجهودات كبيرة لتوفير البرمجيات لهذه الحاسبات، حتى لا تبقى مجرد ألعاب تلفزيونية تعتمد على البرمجيات الجاهزة المستوردة، دون رابط حقيقي مع هدف تصنيعها في البلدان العربية.

٦ ـ إن صناعة البرمجيات التربوية العربية يمكن أن توفر سوقاً تجارية رابحة لمنتجي البرمجيات المعربة، كما تمثل نموذجاً لتعاون عربي مفيد لكل الأطراف المشاركة فيه، هذا إذا كان هنالك رغبة جادة في إنجاح ادخال الحاسبات في المدارس، وإذا كان هنالك تعاون عربي جدي يبدأ بفرض المعايير الموحدة والتوافق في مواصفات الحاسبات المستخدمة ويشمل التعاون في تصنيع الحاسبات والبرمجيات.

إن التعاون العربي الوثيق ضروري من الناحية العملية، إذا كان هنالك رغبة في إنجاز برمجيات تربوية معربة تغطي مختلف الاحتياجات في فترة زمنية مقبولة، لأن انتاج البرمجيات التربوية المعربة يحتاج إلى خبرة عالية في اختصاصات متعددة: التربية، اللغة العربية، البرمجة، علوم الحاسبات. . . الخ، وذلك إلى جانب الخبرة في المواد التعليمية التي يراد استخدام الحاسب كأداة مساندة في تعليمها. ومن المفيد الإشارة إلى أن توحيد المواصفات في هذه البرمجيات يسهل استخدامها في مختلف البلدان العربية لتشابه البرامج التربوية في هذه البلدان، ولأن وحدة اللغة الفصحى يجعل من الممكن استخدامها في كل البرمجيات في التعليم. إن التعاون العربي يسرع في توفير مكتبة غنية للبرمجيات التربوية، كما يساهم في تجنب الهدر بالتكرار، فليس من بلد عربي قادر على توفير الامكانات الضرورية والخبرات البشرية المتخصصة والنادرة لإنجاز هذه البرمجيات بالسرعة المطلوبة.

ثالثاً: صناعة الالكترونيات في البلدان العربية

إن من أهم أهداف التنمية القومية المركبة في مشاريع التصنيع تحقيق كسب ذاتي في نقل التقانة يتمثل في تنمية قدرات صناعية ـ تقنية عربية تبنى عليها خطوات تحقيق

الاكتفاء الذاتي التقاني، على طريق التخلص من التبعية التقانية. وهذا المبدأ ينطبق على تصنيع الالكترونيات الدقيقة، ربما أكثر مما ينطبق على غيرها من التقانات الأساسية، لما لها من تأثير في مختلف القطاعات الانتاجية والاقتصادية الأخرى. وتمثل صناعة الالكترونيات على أنواعها الإطار العام لتصنيع الالكترونيات الدقيقة، ولهذا لا بد من أن تشملها في هذا الاستعراض السريع.

تعاني صناعة الالكترونيات، كغيرها من الصناعات في البلدان العربية، ضعفاً شديداً في هيكليتها، وبطء في تطورها ونموها، وتبعيتها المستمرة للشركات المصدرة في جميع أنشطتها: تصميم النواتج وطرائق الانتاج؛ انتقاء المعدات ونصبها وتشغيلها، وصيانتها بعد ذلك أيضاً؛ توفير المكونات والأجزاء على أنواعها؛ ضمان السيطرة النوعية. . . الخ، وفي معظم الأحوال تكون هذه الصناعات مرتهنة بعقود للشركات الموردة تحدد أسواقها وأسعارها ومصادر مكوناتها، وربما تشترط التزامها بعدد من «الخبراء الأجانب ذوي الخبرة» لتشغيلها وصيانتها ولو لفترة محدودة من الزمن. . . إلخ. ومعظم هذه الصناعات تكون أسيرة لأسواقها القطرية ومحتكرة لها، مما يحد كثيراً من إمكانات تطورها ونموها. فتطور الصناعات يرتبط باتساع أسواقها ـ لتستفيد من اقتصادات الحجم الكبير ـ وبالتحدي الذي تطرحه منافسة المنتوجات المماثلة من حيث النوعية والسعر والتطور في الامتيازات. واقتصار هذه الصناعات على الأسواق القطرية (بسبب غلاء أسعارها أو بسبب ظروف سياسية معينة) يزيد من ارتفاع أسعار نواتجها ويحد من إمكانات تطورها؛ كما أن احتكارها للأسواق القطرية يحول سلبياتها ونواقصها إلى المستهلك المحلي، بما في ذلك غلاء الأسعار وتردي النوعية.

وتتدرج صناعة الالكترونيات، كغيرها من الصناعات، في تعقيداتها التقنية إلى أربعة مستويات متزايدة التعقيد:

أ ـ تجميع النواتج للاستهلاك.

ب ـ تصميم السلع المنتجة، أي مرحلة البحث والتطوير الصناعي للسلع.

ج ـ تصميم طرائق ومعدات الانتاج، وتصميم المكونات.

د ـ تصنيع طرائق ومعدات الانتاج، وتصنيع المكونات.

وكباقي الصناعات تكاد صناعة الالكترونيات في البلدان العربية تقتصر على المستوى الأول، أي تجميع النواتج للاستهلاك، لأن طرائق التجميع ومعداته تكون ثابتة أو تتطور ببطء، ولا تتطلب خبرات وطاقات محلية كبيرة. وعند هذا المستوى يكون الكسب الذاتي في نقل التقانة شبه معدوم، وبخاصة إذا لم يرافق عملية التجميع بعض الجهد في تطوير تصميم السلع المنتجة وفي تصنيع بعض المكونات والأجزاء البسيطة. ومن الملاحظ أن صناعة الالكترونيات في البلدان العربية تراوح في استيراد

المكونات والأجزاء، من الاستيراد الكامل لكل شيء، حتى المسامير والبراغي وقطع البلاستيك، إلى تصنيع ما يزيد على خمسين في المئة من المكونات غير المعقدة في حالات قليلة. وليس في المنطقة سوى وحدتين لتصنيع بعض المكونات الالكترونية الأساسية، واحدة في الجزائر والأخرى في العراق.

١ ـ تصنيع المكونات الالكترونية الدقيقة ـ الدارات المتكاملة (Integrated Circuits)

تتميز صناعة المكونات الدقيقة بالتسارع الهائل في تطورها، وتغير مواصفاتها وتقنياتها حتى تكاد دورتها لا تزيد على عامين أو ثلاثة، في وقت ما زالت دورة الصناعات التقليدية تزيد على ثلاثين عاماً. وتتميز هذه الصناعة أيضاً بضخامة متطلباتها من الاستثمارات المالية ـ لا يقل عن مائة مليون دولار كمدخل ناجح ـ والامكانات البشرية المتخصصة. يضاف إلى ذلك ضخامة ما يصرف على البحث والتطوير فيها[٢]، وعنف المنافسة العالمية وشراستها، لأن أسواقها اتسعت فشملت العالم كله وجعلته سوقاً واحدة متداخلة إلى درجة كبيرة.

إن هذه المواصفات الصعبة لتقنيات الالكترونيات الدقيقة وصناعتها، تطرح على الدول النامية، ومنها البلدان العربية، سؤالاً تصعب الإجابة البسيطة عنه: هل تدخل الدول النامية ـ بإمكاناتها المحدودة ـ في سباق تقنيات الالكترونيات الدقيقة بكل بمتطلباتها الضخمة، مادياً وبشرياً، ولو كان ذلك على حساب غيرها من القطاعات المهمة في التنمية القومية، مع احتمال فشلها اقتصادياً وتقنياً أمام الصراع التنافسي المرير في العالم، أم تختار التخلي عن هذا السباق الخطر، فتبقى تابعة للدول المصنعة، مع ما يحمله ذلك من احتمالات فشل التنمية القومية، لما لهذه التقنيات من تأثير مباشر ومتزايد في مختلف قطاعات الانتاج، بل ومختلف أوجه الحياة المستقبلية؟

لقد نظمت ندوات عديدة وأعدت عشرات الدراسات للإجابة عن هذا السؤال المحير، ليس بالنسبة إلى تقنيات الالكترونيات الدقيقة فحسب، بل لغيرها أيضاً من الصناعات الأساسية المكلفة والضرورية في عملية التنمية. وقد كان واضحاً في معظم هذه الندوات والدراسات، أن اعتماد معايير الربح التجاري وحدها سيؤدي حتماً إلى القول بضرورة تجنب مخاطر الغوص في سباق هذه التقنيات المعقدة وصناعاتها، لأنها تشكل عبئاً ثقيلاً، وتتطلب إمكانات مادية وبشرية ضخمة، توظف فيها دون توقع مردود مباشر، ويكون ذلك على حساب قطاعات أخرى تكون أقل تعقيداً وأكثر انتاجية ومردوداً في التنمية القومية على المدى المنظور. لكن هذه الدراسات والندوات

---

(٢) تصرف الولايات المتحدة واليابان ١٥ ـ ٢٠ بالمئة من المبيعات على البحث والتطوير.

أكدت باستمرار أن النظرة لهذه التقانة الأحدث، ولغيرها من الصناعات الأساسية، لا بد من أن تكون من منطلق استراتيجي يأخذ بعين الاعتبار أهمية هذه الصناعات ودورها المتصاعد في قطاعات الانتاج الأخرى، وشمولها لمختلف أوجه الحياة المستقبلية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أكدت أن إهمال هذه التقنيات يعني استمرار التبعية للدول المصنعة، والرضوخ لتسارع اتساع الفجوة التقنية ـ الحضارية بين المجتمعات، مما قد يجعل اللحاق بركب التقدم الحضاري المتسارع الخطى أمراً يزداد صعوبة كل يوم، وقد يصبح صعب المنال.

إن الخيار المتزن والسليم أمام البلدان العربية والدول النامية عموماً هو توزيع امكاناتها المحدودة بشكل متوازن على مختلف متطلبات التنمية القومية المركبة، والسعي من خلال ذلك لاكتساب الحد الأدنى من القدرة التقانية في مجال الالكترونيات الدقيقة ـ وغيرها من التقانات الأساسية الأهم ـ بتوظيف متطلبات الحد الأدنى لتحقيق هذه القدرة، دون مغالاة تؤدي إلى الهدر، ودون إهمال يؤدي إلى التخلف والخسارة. إن هذا القرار المتزن يجب أن يعتمد الانتقاء بين مختلف أوجه التقانة الحديثة ومستجداتها، واختيار الأبعاد الأنسب لظروف البلد وإمكاناته؛ كما أن مثل هذا القرار يجب أن يعتمد بقوة على إمكانات التعاون والتنسيق بين البلدان العربية ذات المصلحة المشتركة والعلاقات الاجتماعية والقومية المتشابكة.

إن الهدف الاستراتيجي المستقبلي للأمة العربية لا بد من أن يكون امتلاك قاعدة تقانية صلبة في ميدان الالكترونيات الدقيقة، كواحدة من التقانيات الأساسية المؤثرة، حتى يتم استيعاب الحد الأدنى من هذه التقانة وتطبيقاتها، وتطويعها لخدمة التنمية العربية المركبة، وتأمين مستلزماتها، وهذا الهدف القومي الاستراتيجي لا بد من أن يبنى على تعاون عربي وثيق، أسوة بتجارب المناطق الأخرى في العالم، ليس استجابة للتطلعات القومية فحسب، وإنما تحتمه أيضاً ضرورات إنجاح هذه التقنيات وتصنيعها في المنطقة العربية، لما تتطلبه من إمكانات مادية وبشرية ضخمة لا يمكن أن تتوافر في كل بلد عربي على حدة. إن الحد الأدنى المطلوب كمرحلة أولى في استراتيجيا عربية واضحة هو تحقيق مقدرة تقنية في تقانة الالكترونيات الدقيقة بتشكيل فريق عربي متنوع الاختصاصات قادر على خلق موقف عربي تفاوضي قومي، قادر على حسن الانتقاء بين التقنيات المتوافرة في السوق العالمية، ثم الإشراف على نقلها فنصبها فتشغيلها، وبعد ذلك إدارتها وصيانتها، وفي مرحلة ثالثة توطينها وتطويعها لسد الاحتياجات الملحة للمجتمعات العربية، ثم تعميم فوائدها لمختلف المناطق ومختلف فئات المجتمع. إن هذه القدرة العربية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات العربية التي قد لا تلقى لها حلولاً سهلة جاهزة في الدول المصنعة، لأنها قد لا تدخل في اهتماماتها المباشرة ولأنها لا تمثل ربحاً تجارياً أو سلعة منافسة لسوقها المحلية.

إن الاستراتيجيا العربية الطويلة الأجل لبناء قاعدة تقانية صلبة في الالكترونيات الدقيقة يجب أن تقام على انتقاء زمني واضح للأولويات وسلم عملي للتنفيذ المتدرج:

أ ـ امتلاك قدرة عربية ذاتية لتفهم أسرار تقانة الالكترونيات الدقيقة وحسن الانتقاء بين المعروض منها في السوق الدولية.

ب ـ تطوير قنوات عملية وآليات مباشرة لامتلاك المعرفة الكاملة والخبرة المتمكنة من التقانة المستوردة، ليصبح في الإمكان إدارتها وصيانتها ثم تطويعها، لتلبي بشكل أفضل الاحتياجات المحلية.

ج ـ وضع برامج جادة في التدريب لتنمية قدرات عربية ذات خبرة متراكمة في مجال تصميم نواتج الالكترونيات الدقيقة، وفي البحث والتطوير الصناعي لترجمة التصاميم النظرية إلى نماذج عملية وسلع تباع في الأسواق.

د ـ إقامة البنى التحتية الصناعية والخدمات المساندة الضرورية بشكل تدرجي، ضمن الامكانات المتوافرة، وبتكاتف وتنسيق على امتداد البلدان العربية.

هـ ـ تنمية القدرات العربية بشكل متدرج لتصبح قادرة على العطاء والإبداع في هذه التقنيات، وفي مرحلة أولى لتكون ممتلكة للاكتفاء الذاتي والثقة بالنفس، مما يسهل عليها السير على طريق التخلص من التبعية التقانية، وحتى تصبح قادرة على تجاوز العقبات والمعوقات التي قد تفرضها القوى المحتكرة للأسواق العالمية، وبخاصة لجهة استخدام هذه التقنيات وتطبيقاتها في المجالات الاستراتيجية وفي تلبية بعض الاحتياجات الملحة للمجتمعات العربية.

٢ ـ حول وحدتي تصنيع الدارات المتكاملة في الجزائر والعراق

انطلاقاً من الشعور بأهمية الالكترونيات الدقيقة، تم إقامة وحدة لتصنيع الدارات المتكاملة في الجزائر في أواخر السبعينيات، وأخرى في العراق في مطلع الثمانينيات. وتقويم هاتين الوحدتين تقنياً واقتصادياً ليس ممكناً في هذه الدراسة، ولكن لا بد من ملاحظات موضوعية حول ما أنجزته هاتان الوحدتان من خطوات عملية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المذكورة في الفقرة السابقة. وسيكون الحديث فيما يلي عن «وحدة الانتاج» تسهيلاً لمتابعة السياق، والمقصود أي واحدة منهما على حد سواء لتشابه الوحدتين في معظم الملاحظات المذكورة. لقد تم استيراد الوحدة ونصب معداتها وتشغيلها بموجب عقد «المفتاح باليد» شمل كل الاحتياجات. بما في ذلك تصميم النواتج المصنعة وضمان نوعيتها، إلا أن الوحدة أصبحت مستقلة خلال سنوات قليلة بعد تشغيلها، وهي الآن تحت إشراف وإدارة قدرات وطنية تسلمت مهامها بالكامل. وإذا تم تقويم الوحدة من الناحية التقنية ـ الاقتصادية البحتة،

فسيكون الحكم قاسياً ضدها، لأنها تطلبت استثمارات ضخمة، وما زالت بعد حوالى خمس سنوات من تشغيلها تعاني تبعات تخلف النواتج المصنعة وغلاء أسعارها، وتعاني خسارة كبيرة مستمرة تتطلب استمرار الدعم من ميزانية الدولة العامة، وباختصار:

ـ تعتبر التقنيات المعتمدة وطرائق الانتاج في الوحدة متخلفة ما بين خمس وعشر سنوات عن التقنيات المستجدة في العالم.

ـ ما زالت الوحدة تصنع السلع نفسها التي استوردت تصاميمها عند نصب المعدات، باستثناءات نادرة جداً ومحدودة.

ـ ينحصر بيع الوحدة لإنتاجها بالشركة الوطنية لصناعة الالكترونيات. ومع ذلك فلا الوحدة قادرة على تلبية احتياجات الشركة من مختلف المكونات الالكترونية، ولا صناعة الالكترونيات قادرة على استيعاب كل انتاج الوحدة من المكونات. وبالتالي فما زالت الوحدة تعمل بأقل من خمس طاقتها الانتاجية، ولكنها لا تلبي سوى عشر احتياجات السوق المحلية من المكونات الالكترونية الدقيقة.

ـ تفتقر الوحدة إلى مركز للأبحاث والتطوير الصناعي، وتفتقد القدرة على التصميم والتجديد، سواء بالنسبة لإنتاج سلع جديدة أم لتحسين طرائق الانتاج.

ـ إن تطوير الوحدة لتواجه السلبيات المذكورة أعلاه، ولتجاري المستجدات التقنية، يتطلب توظيف إمكانات مادية وبشرية جديدة قد تفوق ما استثمر فيها إلى الآن، بل إن استمرار الوحدة في الإنتاج يتطلب دعماً مستمراً من الدولة على حساب مشاريع التنمية الأخرى الملحة.

ولهذا فمن المشروع، بل من الضروري طرح تساؤلات عديدة حول الوحدة وبين المسؤولين عنها؛ من ذلك:

ـ هل كان قرار إنشاء هذه الوحدة بمتطلباتها الضخمة، واحتياجاتها المستمرة، قراراً حكيماً؟ وهل الاستمرار في تحمل الخسارة له ما يبرره؟

ـ هل هناك ما يبرر توظيف المزيد من الاستثمارات لتطوير الوحدة وتلافي السلبيات؟

ـ هل من الأفضل التخلي عن الوحدة نهائياً وتحويل الامكانات المادية والبشرية «المهدورة» فيها إلى قطاعات أخرى قد تكون أكثر فاعلية وذات أولوية أعلى في خطط التنمية القومية المركبة؟

إن الإجابة الموضوعية عن هذه التساؤلات المحرجة تتطلب العودة إلى الرؤية الاستراتيجية التي كانت وراء قرار إقامة هذه الوحدة المكلفة في كل من الجزائر والعراق. فإقامة الوحدة كان ينطلق من شعور بأهمية الالكترونيات الدقيقة

الاستراتيجية والمستقبلية، وبضرورة تنمية قدرات عربية ذاتية في هذه التقانة الحساسة.
ولم يكن متوقعاً أن تصبح هذه الوحدة قادرة على تلبية احتياجات السوق المحلية، كما لم يكن متوقعاً أن تصبح مشروعاً اقتصادياً ناجحاً قادراً على الوقوف في وجه المنافسة العالمية الشرسة، وقادراً على اللحاق بالتطور المتسارع لمستجدات هذه التقانة في العالم.
ولهذا لا بد من إعادة تقويم هذه الوحدة من منطلق الرؤية الاستراتيجية الواضحة لتحديد ما حققته على درب بناء قدرة عربية تقنية في هذه التقانة المهمة. من هذا المنطلق يمكن القول بموضوعية ان الوحدة، في العراق وفي الجزائر، قد حققت نجاحاً واضحاً، ومثلت كسباً تقانياً ملموساً يمكن إيجازه بما يلي:

أ ـ تنمية قدرات وطنية تقنية جادة، تطورت بالممارسة العملية ومن خلال معايشة لعمليات الانتاج المعقدة لهذه التقانة؛ إن الوحدة، في كل من العراق والجزائر، تعمل الآن بكادر وطني بالكامل دون أي سند تقني خارجي. ورغم أن نوعية الانتاج ما زالت محدودة ومحصورة بالنواتج التي تم استيراد تصاميمها، فإن الخبرة التي اكتسبها العاملون في الوحدة تمثل كسباً تقانياً خالصاً يؤهلهم للتعامل بثقة مع مختلف أوجه هذه التقانة، كما أن بإمكانهم، بتدريب بسيط، أن يتعاملوا مع كل مستجداتها وتطوراتها.

إن تنمية قدرات تقنية وطنية بالممارسة قد تبدو عالية الكلفة، ولكنها الأرخص في المدى البعيد، والأضمن والأكثر فاعلية على طريق التخلص من التبعية التقنية واستمرار الاعتماد على الخبرة المستوردة.

ب ـ إقامة مزيد من البنى التحتية والخدمات المساندة: لقد تطلب تشغيل الوحدة إقامة بعض البنى التحتية والخدمات المساندة التي لم تكن متوافرة في البلد، والتي كان استيرادها باهظ الكلفة تلبية لاحتياجات في مجالات أخرى. وإقامة هذه الخدمات وفر للبلد استيرادها من الخارج، كما أكسب العاملين في الوحدة خبرات تقنية إضافية، بعضها قد يكون شديد التعقيد مثل انتاج ماء عالي النقاء، وانتاج وتعبئة أنواع مختلفة من الغازات بدرجة نقاوة عالية، وإزالة ملوثات الجو على أنواعها لتوفير مناخ شديد الصفاء... الخ.

ج ـ إقامة بعض الصناعات المرتبطة: ولأن الوحدة لا تستخدم كامل طاقتها الانتاجية، فقد جرى البحث عن مجالات جديدة ومنافذ متنوعة توظف فيها الخبرات والمعدات المتوافرة. ومن أجل ذلك تم إقامة علاقات جديدة بين وحدة الانتاج ومراكز البحث العلمي في البلد، وهي علاقات تعتبر ثمينة في حد ذاتها. وفي هذا المضمار أيضاً يجري الآن تعديل بعض المعدات لإنتاج الخلايا الشمسية لتوليد الطاقة، حيث إن تقنيات انتاجها والخبرة التي تتطلبها مقاربة للمتوافر في الوحدة. كما أن الخدمات المساندة هي نفسها إلى درجة كبيرة.

د ـ إن الخسارة «المادية» المستمرة، والدعم الدائم المطلوب من ميزانية الدولة، جعلا من تقنيات الالكترونيات الدقيقة هاجساً ملحاً في أذهان واضعي خطط التنمية القومية وأصحاب القرار السياسي والاقتصادي يضغط باتجاه بلورة سياسة وطنية/قومية ثابتة، تنبع من وعي كامل لأهمية هذه التقنيات وأبعادها، حتى لا تكون إقامة الوحدة طلقة في الهواء، أو حادثة عابرة انتهت في ذاتها.

إن هذه المكاسب الحقيقية في ميدان نقل التقانة، يجب أن تحول التساؤلات السابقة إلى أسئلة من نوع آخر، فالسؤال ليس كيف يمكن التخلص من الخسارة المادية المستمرة، وإنما كيف يمكن توظيف القدرات التقنية المكتسبة في مزيد من الخطوات الجادة على طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي التقاني ضمن أهداف التنمية القومية المركبة. وبهذا تصبح التساؤلات المشروعة، بل المطلوبة، هي التالية:

(١) ـ كيف يمكن تحقيق الاستفادة القصوى من الاستثمارات الموظفة في الوحدة، لتحقيق المزيد من الكسب في تنمية قدرات تقنية عربية أصيلة، وإغنائها على طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي؟

(٢) ـ كيف يمكن الاستفادة المثلى من الخبرات المكتسبة، وتوظيفها في مجالات التنمية القومية المركبة، بما في ذلك بناء موقف تفاوضي تقني قوي عند استيراد المزيد من أجهزة هذه التقانة ومعداتها؟

(٣) ـ كيف يمكن بناء سياسة وطنية/ قومية بعيدة الأفق لتطوير هذه الوحدة، باتجاه تحقيق المزيد من الأهداف القومية المرجوة. وما هي التوظيفات الإضافية المطلوبة ضمن قرار متزن يتجنب الهدر ويتجنب الإهمال؟

(٤) ـ هل يجوز استمرار الجزائر والعراق، كل على حدة، في تحمل متطلبات هذه التقانة؟ وكيف يمكن الوصول إلى تكاتف وتعاون عربيين حقيقيين في هذا المجال من خلال استراتيجيا عربية مشتركة تحقق مكسباً ملموساً لكل بلد عربي يشارك في هذه الجهود، وتكون خطوة صحيحة باتجاه تحقيق المزيد من الاكتفاء الذاتي التقني العربي، وباتجاه اللحاق بمستجدات هذه التقانة المتقدمة؟

٣ ـ حول تنمية قدرات عربية في التصميم والتطوير الصناعي

إن العامل الأهم في تقدم الصناعات هو إبداع سلع جديدة باستمرار، وتطوير طرائق إنتاج أكثر فاعلية وأقل كلفة، من خلال ما يسمى بمراكز البحث والتطوير الصناعي التي ترتكز على الإبداع والتجديد في التصاميم الصناعية. ومن الواضح أن القدرات العربية في مجالات التصميم الصناعي ما زالت شبه معدومة في مجالات صناعة الالكترونيات، كما في غيرها من الصناعات. فتصاميم النواتج المصنعة في

المنطقة يتم استيرادها مع المعدات وطرائق الانتاج، جاهزة ـ المفتاح في اليد ـ من الدول المصدرة. وقلما تسعى المؤسسات العربية لتطوير نواتجها أو تحسين طرائق التصنيع فيها، بل قلما تقيم المؤسسات الصناعية مراكز للبحث والتطوير الصناعي مهما كانت بسيطة، ومثل هذا النهج لا يُفرز أي كسب حقيقي في نقل التقانة، ولا يُساهم إلا بالنذر اليسير جداً في تنمية قدرات عربية تقنية من أي نوع.

ومن الملاحظ أن خطط التنمية في البلدان العربية قلما أعطت أي اهتمام لتطوير قدرات عربية في البحث والتطوير والتصميم الصناعي. وهنالك عوامل عديدة أخرى ساهمت في استمرار هذا النقص وطغيانه إلى اليوم. من هذه العوامل:

ـ ضعف المجموعات العلمية والمهنية العربية، وانصرافها عن البحث والتطوير الصناعي، وانقطاع صلتها بقطاعات التصنيع والاستثمار من جهة، وبقطاعات المستفيدين من جهة أخرى. ولهذا فهي عادة ضعيفة التأثير في صانعي قرارات التصنيع والتنمية.

ـ انصراف معظم الباحثين في الجامعات ومراكز البحث العلمي عن الأبحاث التطبيقية التي تلبي احتياجات مباشرة للمجتمعات المحلية، وتوجههم في معظم الأحيان إلى متطلبات الأبحاث النظرية «المقبولة» في وسائط النشر العلمي العالمية.

ـ ضعف البنى التحتية الصناعية، وغياب مراكز البحث والتطوير والتصميم الصناعية، وافتقاد التقاليد الصناعية، وعدم وضوح أهداف تنمية وتطوير قدرات صناعية متقدمة في معظم مشاريع التصنيع العربية.

ـ ضعف ثقة المجتمعات العربية بالناتج المصنع محلياً، وفقدان الثقة بالخبرة العربية وقدرتها على التصميم والإبداع في الصناعة.

ومن الملفت للنظر أن معظم الجامعات العربية تعتمد برامج تعليمية مشابهة لمثيلاتها في جامعات الدول المصنعة، وقلما تأخذ بعين الاعتبار احتياجات المجتمعات المحلية وظروفها. وهي تهيىء طلبتها في العادة لمتابعة التحصيل العالي في الدول المصنعة أكثر مما تهيؤهم لمواجهة مشاكل الصناعات المحلية. ومن المفيد الإشارة هنا إلى أن الجامعات العربية تخرّج كل عام آلاف المهندسين في الاختصاصات الالكترونية، لكن صناعات الالكترونيات العربية لا تستوعب منهم سوى العشرات.

إن هذه العوامل، وغيرها أيضاً، تساهم في استمرار ضعف القدرات العربية في التصميم والإبداع. فالقدرة على التصميم الصناعي الناجح لا تكتسب إلا بالخبرة العملية والممارسة المستمرة، وبإنتاج نماذج متعددة غير ناجحة قبل الوصول إلى النموذج الصناعي الناجح. كما أن هذه القدرة لا بد أن تكون على علاقة وثيقة بمن سيستفيد من السلعة عند نزولها إلى الأسواق، وكذلك بالمجموعات العلمية والمهنية

التي لا بد أن تساهم في إبداء النصح والتوجيه المهني والتقني.

رابعاً: التعاون العربي في تقانة الالكترونيات الدقيقة

لقد تم التأكيد في الفقرات السابقة، على أن امتلاك الحد الأدنى من تقنيات الالكترونيات الدقيقة هو خيار استراتيجي لا يمكن لأمة نامية أن تتخلى عنه، وأن تنمية حد أدنى من القدرة التقنية العربية في هذه التقانة يعد من الأهداف المهمة للتنمية القومية المركبة في البلدان العربية، لأن هذه التقانة هي حجر الزاوية في مختلف أوجه الحياة المستقبلية، وبشكل خاص قطاعات الخدمات والمعلومات والتصنيع. وقد أشير إلى أن ضخامة متطلبات هذه التقانة وبخاصة في ميدان التصنيع، يجعل من المستحيل على دولة واحدة تحمل كل أعبائها؛ مما أدى إلى بروز تجمعات إقليمية متعاونة في ميدان الالكترونيات الدقيقة، كما في أوروبا والشرق الأقصى وأمريكا اللاتينية. والخلاصة المنطقية لا بد أن تكون بالتالي الدعوة إلى تعاون عربي وثيق في ميدان هذه التقنيات الأحدث، ليس من منطلق التطلعات والأماني القومية فحسب، وإنما بسبب الضرروات التقنية والاقتصادية: فكل بلد عربي على حدة غير قادر على توفير كل المستلزمات المادية والبشرية، في حين أن مجموع البلدان العربية يمثل كتلة بشرية ـ اقتصادية متكاملة توفر السوق الكبيرة والكوادر البشرية والإمكانات المادية التي، إذا جمعت، تجعل إقامة مجمعات الكترونية مكتفية ذاتياً أمراً ممكناً. كما أن وحدة اللغة المستعملة تجعل من صناعة البرمجيات العربية مشروعاً اقتصادياً ناجحاً، ومجالاً لبناء استقلالية ثقافية ـ تقنية عن البلاد المصنعة، وبخاصة بعد الانتشار الواسع للحاسبات الدقيقة والشخصية ودخولها المدارس والمنازل.

ويمكن للتعاون العربي أن يأخذ صيغاً متعددة، يمكن السعي لتطويرها باستمرار باتجاه المزيد من الترابط والعمق، بحسب تطور الظروف وتوافر القرار السياسي المناسب. والتعاون العربي قد يشمل كل البلدان العربية أو قد يبدأ بين بلدين عربيين أو أكثر، تبعاً لمستوى التطور التقني وتلاقي المصالح المباشرة بين البلدان العربية المعنية. ومن الصيغ التي يمكن البدء بها في هذا المجال ما يلي:

ـ التعاون في بلورة سياسات وطنية متناسقة، وسياسات قومية متوافقة في مجالات الاستهلاك والاستيراد والتصنيع، وكذلك في مجالات التعليم والتدريب والبحث.

ـ توحيد المواصفات والمعايير وفرضها حتى على التقنيات المستوردة، سواء في مجال الالكترونيات أم البرمجيات، وبشكل خاص تنسيق المواصفات بين مختلف الصناعات العربية بحيث توفر صناعة المكونات ما يناسب صناعة الأجهزة والمعدات وما إلى ذلك.

- إزالة العوائق السياسية وتسهيل التعامل الاقتصادي، وتوفير حوافز للتلاقي عبر الحدود القطرية، بحيث يتم تطوير سوق استهلاكية متكاملة للصناعات الالكترونية العربية النامية تشمل كل المنطقة العربية.

- تبادل الخبرة والمعرفة المكتسبة، وتبادل الخدمات المتنوعة، وبخاصة على صعيد صناعة المكونات وصناعة البرمجيات، لما تحتاج إليه هاتان الصناعتان من خبرة متراكمة، وتنظيم اللقاءات والندوات الدورية وتبادل الزيارات من أجل توفير المزيد من التعارف الشخصي بين العاملين في هذه الصناعات.

- التنسيق والتعاون في مجالات البحث العلمي والتطوير الصناعي وفي مجالات تنسيق البرامج التعليمية المعتمدة في الجامعات والمعاهد، والسعي للقيام بمشاريع مشتركة بين المؤسسات العربية، والعمل بحسب توافر الظروف لتشكيل فرق عمل مشتركة للبحث والتطوير الصناعي.

- إعداد برامج تدريب متخصصة مشتركة للمؤسسات العربية العاملة في المجالات نفسها، والتنسيق في خطط تنمية القدرات البشرية المتخصصة للاستفادة مما يوفره الامتداد الجغرافي والبشري في المنطقة العربية.

- التنسيق في إقامة البنى التحتية والخدمات المساندة الضرورية لنمو مركب الكتروني متنام، وبخاصة تلك التي تتطلب خبرة متخصصة وتكلفة باهظة، بحيث يتم إقامتها بشكلٍ مشترك وتوفر خدماتها لجميع الدول المتشاركة في المنطقة، ويمكن توزيع مواقعها بحسب توافر الإمكانات الضرورية، حتى لا يتحمل بلد عربي واحد أعباء مثل هذه الخدمات أو تلجأ كل دول المنطقة للاستيراد المكلف، والذي قد يحجب عن المنطقة في ظروف معينة.

إن كل مجهودات تنمية قدرات تقنية ذاتية في مجال الالكترونيات الدقيقة، والتوجه لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتخلص من التبعية التقنية سيأخذ وقتاً طويلاً، وستبقى هنالك في كل الأحوال ضرورة للانفتاح على المستجدات في العالم، وللتعامل مع الدول المصنعة للاستفادة من خبراتها، واستيراد المستجد من الأجهزة والمعدات والخبرة المتخصصة، ضمن خطط مدروسة لنقل التقانة. إن التعاون والتنسيق على الصعيد العربي في التعامل مع الدول المصنعة الموردة لهذه التقانة ينميان موقفاً عربياً تفاوضياً قوياً تستفيد منه كل البلدان العربية المتشاركة. فالتفاوض بين فريقين يبنى على حقيقة القوة التفاوضية لكل من الطرفين: الاقتصادية والتقنية والسياسية، ووجود فريق مفاوض عربي متفاهم، أو كحد أدنى وجود تنسيق في الاستيراد، يحقق موقفاً عربياً تفاوضياً قوياً يحقق مصلحة مشتركة لكل البلدان العربية وبخاصة أن بعض البلدان العربية قد خطت خطوات ملموسة في بناء المؤسسات الضرورية لنقل التقانة، واكتسبت خبرات ملموسة ومتقدمة في هذا المجال.

في الختام، لا بد من القول إن كل تعاون عربي سواء في مجال الالكترونيات الدقيقة أو في غيره من المجالات، يجب أن يبنى على تبادل المنفعة والاستفادة، وبحيث يشعر كل بلد مشارك أنه يستفيد بقدر ما يعطي دون غبن ودون احتكار، وإلا انهار هذا التعاون أو بقي حبراً على ورق.

خلاصة

إن الاستعراض السابق لا يشكل بحثاً كاملاً لكل قضايا ثورة الالكترونيات الدقيقة وتطبيقاتها، وتأثيراتها في المنطقة العربية، ولم يتطرق إلى العديد من القضايا المتعلقة بها، بما في ذلك سلبيات أفرزتها في المجتمعات العربية، وذلك لضيق المجال، ولأن لهذه القضايا مجالاتها المتخصصة. وقد هدف الاستعراض إلى طرح أهم القضايا للمساهمة في بلورة وعي عربي عام متنام حول هذه «الثورة التقانية ـ الحضارية»، كما قصد الدعوة لبلورة سياسات عربية، قُطريةً وقومية، تعالج مختلف القضايا التي يطرحها انتشار هذه التقنيات الأحدث في المنطقة العربية.

ولا بد من القول، أخيراً، إن البلدان العربية ليست مضطرة لاتباع مسارات الدول المصنعة في التعامل مع هذه التقنيات، ولا مسارات غيرها من الدول النامية. ودراسة تجارب الدول الأخرى مفيدة في بلورة سياسات مستقلة تنبع من واقع المجتمعات العربية وتعتمد على الطاقات والامكانات المتوافرة فيها، بهدف التقدم خطوات ثابتة على طريق بناء اكتفاء ذاتي تقاني، في هذه التقنيات كما في غيرها.

الفصل الخامس عشر

مشكلة الغذاء في الوطن العربي(*)

عبد القادر الطرابلسي(**)

مقدمة

رغم الأشواط التي قُطعت في مجال تطوير التقانة الزراعية، فإن البحث عن الغذاء، بالنسبة إلى قسم كبير من شعوب العالم الثالث، ما فتىء يشغل الفكر كلّه، خصوصاً بعد أن أضحى ما يفوق خمسمئة مليون نسمة مهدّدين بالفناء، جرّاء سوء التغذية. ولقد فجّر هذا الوضع المتردّي، منذ بداية السبعينيات، ما اصطلح على تسميته بـ «مشكلة الغذاء في العالم الثالث». **فما هي بعض مظاهر هذه المشكلة؟ وما هي بعض أسبابها، على مستوى الوطن العربي، كجزء من العالم الثالث؟**

أولاً: مظاهر مشكلة الغذاء في الوطن العربي

إن أهم ما يميّز الطاقة الانتاجية الغذائية العربية الراهنة، هو عجزها عن تغطية الحاجات الاستهلاكية؛ فبينما لم يتجاوز معدّل نمو الانتاج الزراعي السنوي في الوطن العربي ٢,٥ بالمئة، خلال السنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥، كان معدّل نمو الطلب على المنتوجات الزراعية نحو ٦ بالمئة سنوياً(١)، وذلك بكل ما يتضمنه هذا العجز من تدنّ

(*) نشر هذا البحث في: المستقبل العربي، السنة ١٤، العدد ١٤٩ (تموز/يوليو ١٩٩١)، ص ٨٧ ـ ١١٤.

(**) باحث في معهد الاقتصاد الكمي ـ تونس.

(١) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٧، تحرير صندوق النقد العربي، ص ٦١.

لمستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي، وبكل ما تولّد منه من لجوء إلى الخارج للحدّ من تفاقمه عبر التوريد، أو طلب الترفيع من حجم المعونات الغذائية.

١ ـ تدني مستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (١٥ ـ ١) إلى أن نسبة الاكتفاء الذاتي في الوطن العربي، سجّلت أثناء الفترة الواقعة ما بين ١٩٧٠ ـ ١٩٧٢ و١٩٨٢ ـ ١٩٨٤، على سبيل الذكر، تقهقراً لمجموع السلع الغذائية من ٨٩ بالمئة إلى ٦٩,٣ بالمئة.

وعلى صعيد جزئي فإن الأسماك ـ وحدها ـ ظلّت تحافظ على فائض يقدّر بحوالى ٨ بالمئة، في حين أن نسبة الاكتفاء الذاتي للحبوب انخفضت من ٧٧,٦ بالمئة إلى ٤٦,٩ بالمئة. وبالنسبة إلى البطاطا والبقول والخضار والفاكهة، فإن الوطن العربي قد تحوّل من حالة الاكتفاء الذاتي ـ مع تحقيق فائض مهم نسبياً، خصوصاً في البقول ١٦ بالمئة، والفاكهة ٢٢ بالمئة، أثناء الفترة الأولى ـ إلى وضعية تتميّز بعجز يقدّر، لمختلف السلع على التوالي بحوالى ١٢ بالمئة، ٢٣ بالمئة، ٢ بالمئة، ٣ بالمئة، في حين أن السكر سجّل أدنى نسبة من الاكتفاء الذاتي، بالإضافة إلى تقهقرها من ٤٢,٢ بالمئة إلى حوالى ٣٤,١ بالمئة. وفي ما يتعلق بالزيوت واللحوم، فإن نسبتها تدهورت من ٦٦,٩٦ بالمئة و٩٣,٨٤ بالمئة، إلى ٤١,٢١ بالمئة و٧١,٥٩ بالمئة. وختاماً فإن اللبن السائل تدنّت نسبته من ٨٤,٠٧ بالمئة إلى ٥٤,٩٨ بالمئة، وذلك خلافاً للبيض الذي حافظ ـ تقريباً ـ على مستوى الاكتفاء الذاتي نفسه، بحوالى ٨٣,٠٦ بالمئة و٨٠,٣٩ بالمئة. وأمام هذا التدهور الخطير لنسب الاكتفاء الذاتي في السلع الغذائية، فإن الوطن العربي انفتح على الخارج للحدّ من تلك الخصاصة الغذائية.

٢ ـ الواردات الغذائية

تشكّل الحبوب أهم مقومات النظام الغذائي في الوطن العربي، لأن معدل نسبة الزلاليات والكالوريات النباتية، يمثّل نحو ٦٩ بالمئة و٨٦ بالمئة من الكميات الإجمالية المستهلكة خلال الفترات ١٩٦٩ ـ ١٩٧١ و١٩٧٩ ـ ١٩٨١ و١٩٨٦ ـ ١٩٨٨، مقابل ٣١ بالمئة و١٤ بالمئة للزلاليات والكالوريات الحيوانية (الجدول رقم (١٥ ـ ٢)).

لكن، رغم تلك الأهمية، فإن انتاج الحبوب لا يفي إلا بحوالى نصف الاستهلاك، وهو العامل الذي جعل من متوسط الواردات السنوية يشارف على الضعف، ويقفز في ما بين السنوات ١٩٧٣ و١٩٨٤ و١٩٨٦ و١٩٨٨ من ١٨٣٦٢ ألف طن إلى ٣٥٨٣٣ ألف طن، أو ما يعادل ٩,٥ بالمئة و١٧ بالمئة من جملة الواردات العالمية للحبوب (الجدول رقم (١٥ ـ ٣)). ولقد استأثرت كل من مصر والسعودية والجزائر والعراق والمغرب بأكثر من ثلاثة أرباع اجمالي الواردات العربية من الحبوب،

أثناء الفترتين على التوالي ٧٧,٤ بالمئة و٧٦,٥ بالمئة.

أما اللحوم فإن متوسط واردات الوطن العربي منها، بلغ خلال الفترة (١٩٧٣ ـ ١٩٨٤) حوالى ٥١٦ ألف طن، ونحو ٩٤٠ ألف طن أثناء فترة (١٩٨٦ ـ ١٩٨٨)، أو ما يوازي نسبة ٧,١ بالمئة و٩,٦ بالمئة من جملة واردات العالم من هذه السلع (الجدول رقم (١٥ ـ ٤)). وقد استأثرت كل من السعودية، ومصر، والعراق، والكويت، والإمارات، أثناء الفترتين على التوالي بما يقارب ٦٥ بالمئة و٧٤ بالمئة من إجمالي الواردات العربية من اللحوم.

وعلى مستوى القيمة، فإن الواردات الغذائية العربية قفزت سنة ١٩٧٠ من ٢١٥٥,٣ مليون دولار إلى ٧٥٧٨,٥ مليون دولار سنة ١٩٧٥، وإلى ١٦٩٧٥ مليون دولار سنة ١٩٨٠ (الجدول رقم (١٥ـ ٥))، ثم نحو ١٩٧٠١ مليون دولار سنة ١٩٨٤[٢]. وفي ضوء هذا التزايد المطرد لحجم الواردات وتكاليفها، ماذا عسى أن يكون دور المعونات الغذائية التي تتلقّاها الأقطار العربية الأقل قدرة على تحمّل أعباء تلك الواردات؟

٣ ـ المعونات الغذائية: مَن يساعد مَن؟

تفيد الإحصاءات الواردة في الجدول رقم (١٥ ـ ٦) أن معدل حجم المعونات الغذائية التي تلقّاها الوطن العربي، يقدّر بالنسبة إلى الحبوب بحوالى ٢٣٥٤ ألف طن متري خلال فترة (١٩٧٥ ـ ١٩٧٧)، ليقفز إلى ٣٩٠٣ ألف طن متري خلال فترة (١٩٨٥ ـ ١٩٨٧)، ونحو ٧١,٩٧٥ ألف طن متري من الزيوت، و٤٦,٦٧٧ ألف طن متري من الحليب. وقد استأثرت كلّ من مصر، والسودان، والمغرب، وتونس، بما يفوق ٨٥ بالمئة من معونات الحبوب، والمغرب، والصومال، ومصر، والسودان، بحوالى ٩٠ بالمئة من معونات الزيت، وأيضاً مصر، والصومال، والسودان، والمغرب، وموريتانيا، بنحو ٩٠ بالمئة من معونات الحليب. وتبلغ نسبة المعونات الغذائية الموجّهة إلى بعض الأقطار العربية من المعونات الغذائية العالمية أثناء الفترات الآنفة الذكر نفسها، على التوالي ٣١ بالمئة و٣٧ بالمئة بالنسبة إلى الحبوب و١٤ بالمئة للزيوت و١٩ بالمئة للحليب، في حين أن أهم الأطراف المانحة لها على المستوى العالمي تتمثل أساساً في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٧٠ بالمئة و٨٦ بالمئة و٩٢ بالمئة لكل من الحبوب والزيت والحليب، وفي السوق الأوروبية المشتركة بنسبة ١٠ بالمئة للحبوب و٤ بالمئة للزيت و٣ بالمئة للحليب.

وانطلاقاً من مكان الصدارة الذي تحتلّه الولايات المتحدة الأمريكية، والسوق

---

(٢) المصدر نفسه، ص ٤١٧.

الأوروبية المشتركة، بدرجة أقل، سنحاول أن نتعرّض إلى معونة كل منهما بشيء من التفصيل، بهدف استكشاف الدور الحقيقي لمثل هذه المعونات للدول المانحة، وذلك قبل التطرّق إلى انعكاساتها على الدول المتلقية لها، لأن تنزيل تلك المعونات في الإطار العالمي الراهن، الذي تشقه التناقضات، وتتحكم فيه المصالح، يجعل منها بحسب تعبير جريدة لوموند الفرنسية «هدية مسمومة في تجارة الفلاحة»، وذلك خلافاً للطبيعة الإنسانية التي قد تتراءى إذا ما اقتصرنا على الجوانب الظاهرة لمثل هذه المعونات، أو إلى ما قد يحاول أن يضفيها عليها مانحوها تحت شعارات ملغومة[٣].

أ ـ المعونة الأمريكية والسوق الأوروبية المشتركة

إن الحديث بشأن المعونة الأمريكية يحتّم العودة إلى القانون العام ٤٨٠ الصادر في الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٥٤، لتنظيم معوناتها الغذائية تحت شعار: «غذاء السلام»، الذي يتضمن أربعة عناوين[٤]، تحمل في طيّاتها طبيعة السلام، على الطريقة الأمريكية.

العنوان الأول: تبيع بمقتضاه الولايات المتحدة الأمريكية فوائضها الفلاحية للبلدان الصديقة، مقابل عملاتها المحلية، وتودع المداخيل في البنك المركزي للبلد المعني، تسدّد بها أمريكا حاجاتها في ذلك البلد.

العنوان الثاني: يتعلق بالإعانات الاستعجالية والهبات الغذائية الموجهة إلى البلدان الصديقة لتوزّع وفق ثلاث طرق:

ـ من حكومة إلى حكومة، والبلد الذي يتلقّى مثل هذه الأغذية يمتلك حرية توزيعها دون مقابل، أو بيعها داخل حدوده فقط.

ـ عن طريق منظمات خيرية أمريكية، مثل خدمة الكنيسة العالمية.

ـ عبر البرنامج الغذائي العالمي في روما، حيث مقرّ منظمة الزراعة والأغذية.

العنوان الثالث: يتعلق بمقايضة مواد غذائية مقابل مواد أولية. فكل دولة من العالم الثالث، والذي يمثل الوطن العربي أحد أجزائه، تمدها الولايات المتحدة بمعونة غذائية، تدفع قيمة ما يعادلها من موادها الأولية ثمناً لها، خصوصاً من المعادن النادرة. وقد مكّن ذلك الولايات المتحدة من تكوين مخزونات استراتيجية أساساً

---

(٣) «Les Bienfaits douteux de l'aide alimentaire,» *Le Monde*, 21/2/1984.

(٤) انظر لمزيد من التفاصيل: Catherine Huguel, *L'Aide alimentaire: Analyse comparative*, préface de Colette Nême, série sciences économiques; 3 (Paris: Presses universitaires de France, 1977), p. 17 ff, et George Suzon, *Les Stratégies de la faim* ([s. l.]: Editions Graunouer, 1981), p. 226 ff.

لحاجات برنامجها النووي.

العنوان الرابع: وهو تحوير أُدخل على القانون العام ٤٨٠ لسنة ١٩٥٩، ويتعلق بالبيع مقابل دولارات أو عملات أخرى قابلة للتحويل، التي وقع التخلّي عنها في نهاية ١٩٧١، وذلك في إطار عقود طويلة المدى.

لكن، ولئن مثّلت العناوين الأربعة الآنفة الذكر مضمون هذا القانون، فما هي ظروف نشأته؟ إن سنة ١٩٥٤، التي وُضع أثناءها هذا القانون، عاشت حدثين بارزين: تمثّل **الأول** في توقف الحرب الكورية، التي دارت بين سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٥٣، والتي كانت تستأثر باستهلاك قسط كبير من الانتاج الفلاحي الأمريكي، الذي قفز بسببها إلى مستويات عليا نتيجة الثورة الخضراء، التي أُقحمت بمقتضاها التقنيات الزراعية المتطورة، والاستعمال المكثّف للأسمدة والمبيدات، مع ضمان أسعار مشجعة للفلاحين. في حين أن الحدث **الثاني** تمثّل في إنهاء أوروبا إعادة بنائها، والتي شكّلت بدورها سوقاً لذلك الانتاج طيلة فترة ذلك التشييد الجديد. وقد كان لكل هذه الأحداث المتشابكة انعكاسات سلبية على صادرات الولايات المتحدة الأمريكية، التي بعد أن كانت تُمثل نسبة ٤٠ بالمئة من الحبوب على الأسواق العالمية خلال الفترة (١٩٤٩ ـ ١٩٥٢) تقهقرت إلى نحو ٣٠ بالمئة و٢٢ بالمئة خلال فترتي (١٩٥٢ ـ ١٩٥٣) و(١٩٥٣ ـ ١٩٥٤) على التوالي[٥]. وقد تولد من ضيق السوق الخارجي تراكم لفوائض الحبوب تقدر، بحوالى ١٣ مليون طن أثناء (١٩٥٢ ـ ١٩٥٣)، قفز إثره حجم المخزونات إلى ما يقارب ٤٢ مليون طن خلال (١٩٥٣ ـ ١٩٥٤)[٦]، الفترة التي شهدت ولادة هذا القانون. وعلى ضوء مضمون نشأة القانون العام ٤٨٠ وظروفه، فهل من علاقة بين المعونات وفوائض الانتاج؟

إن سن هذا القانون في خضم ظروف اتّسمت بتقليص الطلب الخارجي على الانتاج الغذائي الأمريكي، ووضع المعونات الغذائية في إطار القيم الفردانية الغربية السائدة، المتمثلة في الانتاج للسوق لتحقيق أقصى الأرباح، لا يجعل منها إلاّ أداة لتنشيط الصادرات بهدف التخلص من الفوائض. ولعل الجدول رقم (١٥ ـ ٧) الذي يقارن بين القيمة التراكمية للمعونة الغذائية التي تقدمها أمريكا، وواردات بعض الأقطار العربية منها، أكبر مؤشر على مثل هذه العلاقة. فانطلاقاً من سنة ١٩٥٣ وحتى سنة ١٩٧٥، أصبح حجم الواردات التراكمية يفوق حجم المعونات الغذائية التراكمية الذي تتلقاه تلك الأقطار باستثناء مصر.

(٥) Suzon, Ibid., p. 226, et *Le Courrier: Afrique Caraïbe CEE,* no. 118 (novembre-décembre 1989).

(٦) *Dossier sur l'aide alimentaire,* p. 55.

وهذه الوضعية لا تقتصر على الأقطار العربية الآنفة الذكر، بل يشترك معها خمسة عشر قطراً منها: الهند، والباكستان، وكوريا الجنوبية، وفييتنام الجنوبية، واندونيسيا، وإسرائيل، ويوغسلافيا، وبولونيا، والمكسيك... بما نسبته حوالى ٧٥ بالمئة من المعونة الأمريكية خلال الفترة الفاصلة بين سنة ١٩٥٦ وسنة ١٩٧٣.

وفي هذا السياق تقول صوفي بيسيس: رغم أن المعونة الغذائية والصادرات التجارية من سنة ١٩٥٥ حتى سنة ١٩٦٦، ارتفعت الواحدة تلو الأخرى، فإن الصادرات قد ارتفعت بنسق أسرع، وانطلاقاً من سنة ١٩٦٧ إلى سنة ١٩٧٣، تدنّت المعونة الغذائية، لكن ارتفاع الصادرات التجارية كان أهم بكثير من هذا التقلّص(٧)، ثم تستخلص بأن المعونة لعبت دورها كما ينبغي في تنشيط الصادرات التجارية.

فإذا كانت المعونات الغذائية لا تمنح إلا على أساس الاعتبارات التي تمليها المصالح الأمريكية، فماذا عن معونة السوق الأوروبية المشتركة؟

إن هذه المعونة التي حددت بعض أهدافها وثيقة ١٩٧٤، المتعلقة بسياسة المعونة الغذائية للسوق، انطلقت منذ سنة ١٩٦٨. ومن بين تلك الأهداف(٨):

ـ خلق وسيلة مهمة للسياسة العامة للسوق الموسّعة إزاء الدول النامية، التي تمثل الأقطار العربية جزءاً منها.

ـ تشجيع الصادرات التجارية للمواد الفلاحية وغير الفلاحية، وذلك بالاعتماد على التعليمات، التي يمكن استخلاصها من تجارب بعض البلدان المانحة للمعونة تقليدياً.

ـ تكوين صورة مميزة داخل البلدان النامية.

وعلى هذا الأساس فإن **المعونة الغذائية، لا تعمل إلا على تنشيط صادرات الدول المانحة، مقابل تكريسها تبعية الأطراف التي تتلقاها، أي تبعية الوطن العربي في هذا الإطار**، وذلك إذا ما تجاوزنا المسكّنات والخدمات الظرفية التي تقدمها.

ب ـ من المعونة إلى التبعية

إن تلك التبعية تتجلى من خلال خلق المعونة طلبات جديدة لا تلبّى إلا من طرف الدول المانحة لها، ثم إنها تشكل أحد المسالك التي تتراكم عبره الديون الخارجية، وختاماً فإنها تعمل على تغيير العادات الاستهلاكية والأذواق لصالح المواد الغذائية الممنوحة.

---

(٧) Sophie Bessis, *L'Arme alimentaire* (Paris: Maspéro, 1981), p. 218.

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٢٣.

(١) المعونة وخلق حاجات جديدة

إن المتأمل في بيوعات العنوان الأول مثلاً من المعونة الأمريكية، يستشف أنها لا تساهم في تسويق الفوائض أثناء عملية البيع فقط عبر فخ التسهيلات، بل تعمل على توسيع السوق للانتاج الأمريكي، لأن المداخيل التي تحت ذمة الولايات المتحدة وطلب البلدان المعنية بعد موافقة أمريكا، ستمول بالضرورة المشاريع التي يعتمد انتاجها على توريد الفوائض الأمريكية، بعد أن تحولت تلك الموافقة إلى أداة مراقبة بيد أمريكا، توجّه بها الاستثمارات نحو الأنشطة التي تخدم مصالحها...

وفي هذا السياق الذي يعتمد الوسائل المقنّعة لاقتحام أسواق الوطن العربي، وخلق حاجات جديدة، فتصريف الفوائض لتكريس التبعية، يقول فيها كل من كريستوف ريبو، وآلان ريفال: إن بيوعات الحبوب وزيت الصويا الأمريكية بالمداينة إلى بنك خاص في أحد أقطار الشرق الأوسط، مكّنته من تمويل وحدة انتاج بالثمن الذي تلقّاه، مقابل إعادة بيع تلك المواد الغذائية، وتقدّر طاقتها الانتاجية بنحو ٧٣٠٠ طن من الدجاج، والتي بإمكانها إثر ذلك ابتياع الصويا، والحبوب، والفراخ الأمريكية، لمواصلة الانتاج[٩]. والأمثلة متعددة في هذا المجال على مستوى العالم الثالث عموماً[١٠]، إلا أن المبدأ واحد: معونة، يستثمر جزء منها في القطر الذي تلقّاها، ويخلق هذا الاستثمار طلبات جديدة تنتجها أو توفّرها الدولة التي منحت المعونة، ولتلبيتها لا بد إذاً من التوريد حتى لا يتوقف النشاط، ومن ثم: السقوط في أيدي أخطبوط التبعية من خلال الآلية الآنفة الذكر:

معونة ⇐ استثمار ⇐ طلب جديد ⇐ توريد ⇐ تبعية

لكن المعونة لا تكرّس التبعية التجارية فقط، بل كذلك التبعية المالية من خلال تراكم الديون.

(٢) المعونة وتراكم الديون

لكشف حقيقة هذه العلاقة، التي تبرهن مرة أخرى، أن المعونات حتى وإن بدت بريئة، فإنها ليست دون مقابل، سنقف عند جانب آخر من هذه المعونات يتمثل في القروض ذات المدى الطويل ونسب الفوائد المنخفضة، التي رغم إدراجها ضمن

---

(٩) Alain Revel et Christophe Riboud, *Les Etats-Unis et la stratégie alimentaire mondiale,* perspectives de l'économique, économie contemporaine (Paris: Editions Calmann-Lévy, 1981), p. 237.

(١٠) انظر في هذا الإطار: فرانسيس مورلابيه وجوزيف كولينز، **صناعة الجوع (خرافة الندرة)**، ترجمة أحمد حسان عبد الواحد، سلسلة عالم المعرفة؛ ٦٤ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٣).

قائمة المعونات لتضخيم حجمها، فإنها تبقى ـ والفوائد المنجرّة عنها ـ ديناً يثقل كاهل بعض أقطار الوطن العربي، وبذلك فإنها تساهم في دفع حجم التداين، وتتجاوز وظيفتها تمويل الواردات الغذائية وغيرها، إلى توطيد أركان التبعية المالية.. فإذا كانت المعونة تكرّس كلاً من التبعية التجارية والمالية فما هو انعكاسها على الصعيد الاجتماعي، وبالتحديد على السلوك، والعادات الاستهلاكية للمجتمعات التي تتلقى مثل هذه المعونات؟

(٣) المعونة وتغيير العادات الاستهلاكية

إن إقحام مواد استهلاكية عبر المعونة الغذائية يؤدي إلى تغيير العادات الاستهلاكية، وذلك بالقضاء على الأذواق المحلية التي كان إشباعها يعتمد على ما يوفّره الإنتاج الفلاحي الداخلي، لتحلّ محلها الأذواق الدخيلة أو المستوردة التي أحدثتها المواد الغذائية الأجنبية المقحمة... وكلما قضت تلك الأذواق على الأذواق المحلية، استوجب تلبيتها اللجوء إلى الخارج شيئاً فشيئاً، مقابل الإعراض عن طلب واستهلاك مواد الانتاج الفلاحي الداخلي الذي تفقد من جرائه ـ بالإضافة إلى ارتفاع أسعارها بالمقارنة مع الأسعار المتدنية نسبياً والتي تباع بها الواردات الغذائية ـ كل تكافؤ في المنافسة، فيتضاعف حجم تلك الواردات، على حساب تشجيع الانتاج الغذائي الداخلي، الذي ما يفتأ يتقهقر بسبب تقلّص الطلب وضيق السوق، لتتولد منه التبعية الغذائية، التي لا يبقى لنا إلا أن نتساءل على ضوئها: مَن يساعد مَن؟

لقد تبيّن من خلال ما تقدم، أن المعونة تحوّلت من هدية ـ في بعدها الظاهري ـ لمساعدة الأطراف المتقبلة لها، إلى هدية ـ في بعدها الحقيقي ـ تساعد بها الدول المانحة نفسها على تجاوز أزماتها، وتصريف فوائض انتاجها، ومن ثم فإنها ما فتئت تمثل أداة ناجعة بأيدي المانحين للحيلولة دون الوطن العربي وكسر أطواق التخلّف، الذي تشكّل التبعية أحد أبعاده، لأن المعونة بهذا الشكل لا تعمل إلا على الحد من إرادة شعوب المنطقة في اختيار اتجاه غدها، بكل ما لهذا الغد من أبعاد حضارية، وخصوصيات دينية، وثقافية، واجتماعية... بعد أن باتت خاضعة لرحمة تلك الدول التي توفر لها لقمة العيش، وتملي عليها شروطها وتفرض عليها تبنّي قيمها، وأنماط عيشها، في المأكل، والملبس، والمسكن... ولو بطرق غير مباشرة، مثل تغيير العادات الاستهلاكية، والاعتماد على اغتراب النخبة، وغربة الشعوب...

ـ اغتراب النخبة التي أضحت بمقتضاه مستقلة عن واقعها، تقلّد مناهج الحياة الغربية، على أساس أنها رمز التمدّن والازدهار، وتتقبّل تبرعات الدول الغربية، وتلهث وراء مساعدة مستشاريها، وتعمل على جلب الشركات الاحتكارية العالمية، سعياً وراء سراب تحقيق الانطلاق الاقتصادي...

ـ وغربة الشعوب التي شوّه هويتها العربية الإسلامية الغزو الثقافي، وهمّشها

الاستبداد السياسي، وتفشي الأمية في صفوفها، وأثخنها الظلم الاجتماعي، الذي جعلها أسيرة الجري وراء لقمة العيش، دون الخروج من الخصاصة والحرمان. . . فإذا ما شكلت كل هذه العوامل المتفاعلة، السابقة الذكر، بعض مظاهر مشكلة الغذاء في الوطن العربي، فماذا عن أسبابها؟

ثانياً: أسباب مشكلة الغذاء في الوطن العربي

إن تدنّي مستوى الاكتفاء الغذائي واتساع رقعة سوء التغذية ونقصها ـ إذ بلغت في بعض الأقطار العربية[11] نسبة ٧ بالمئة من السكان بليبيا و٨ بالمئة بمصر و١٠ بالمئة بالمغرب وسوريا و١٢ بالمئة بالعربية السعودية و١٦ بالمئة بتونس و٣٠ بالمئة بالسودان و٤٨ بالمئة بموريتانيا ـ جعل مشكلة الغذاء مركز اهتمام العديد من الأطراف، لما لها من انعكاسات خطيرة، تحوّلت معها الملايين من سكان الوطن العربي إلى العيش تحت رحمة الدولة الرأسمالية المحتكرة لفوائض الانتاج. وكلما ازداد تدهور انتاجها تمتنت أواصر تبعيتها الغذائية، بل والشاملة، لتلك الدول، وسيطرتها عليها؛ فهل من تفسير لجذور هذه المشكلة؟

أثناء هذه المحاولة المتواضعة للكشف والبحث عن جذور هذه المشكلة ستطرق:

ـ في صعيد أول إلى الأسباب الثانوية أو غير المباشرة المتمثلة في العوامل الديمغرافية والطبيعية.

ـ وفي صعيد ثان إلى الأسباب الجوهرية، أو المباشرة المتمثلة في دور كل من الاستعمار والاختيارات التنموية.

١ ـ العوامل الديمغرافية والطبيعية

أ ـ العوامل الديمغرافية

إن الانفجار السكاني الهائل الذي يحدث داخل الوطن العربي، ما فتىء يُعتبر لدى التفسيرات السائدة من الأسباب الجوهرية لمشكلة الغذاء في المنطقة، فما هي سمات هذا الانفجار؟

لقد شهد حجم السكان في الوطن العربي ـ رغم التفاوت السكني المسجّل بين مختلف أقطاره ـ قفزة عملاقة أثناء هذا الربع الأخير من القرن العشرين. فبعد أن كان يُقدّر بنحو ١٣٣ مليون نسمة سنة ١٩٧٧[12]، ارتفع إلى حوالى ١٩٧ مليون نسمة

(١١) «Dossier et documents,» *Le Monde,* no. 108 (février 1984).

(١٢) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٨٧، ص ٣٦١.

سنة ١٩٨٥ و٢٢٨,٨ مليون نسمة سنة ١٩٩٠. ومن المنتظر أن يبلغ ما يناهز ٣٠٥,٦ مليون نسمة سنة ٢٠٠٠[١٣]. ويُعزى هذا التزايد المطّرد لعدد السكان إلى ميل نسب الوفيات نحو الانخفاض، ١٥,٢ بالألف سنة ١٩٧٣ مقابل ١١,٣ بالألف معدل فترة (١٩٨٢ ـ١٩٨٥)[١٤]، مع الحفاظ عل نسب ولادات مرتفعة نسبياً؛ ٤٣,٥ بالألف معدّل سنة ١٩٧٣، و٤١,٣ بالألف متوسط فترة (١٩٨٢ ـ ١٩٨٥)، هذه الظاهرة التي جعلت الوطن العربي، كجزء من العالم الثالث ـ بحسب تعبير كارلو ميبولا ـ يدخل مرحلة الوفيات الصناعية، في حين أن ولاداته فلاحية[١٥]. ويعني ذلك أن الوطن العربي ـ الذي كان يعيش نسب إنجاب ووفيات مرتفعة، العامل الذي ساهم نسبياً في الحد من النسق السريع لنمو سكانه ـ شهد تغييراً جذرياً على مستوى هياكله الديمغرافية، انخفض معها معدل الوفيات، كما هو الشأن في البلدان الرأسمالية أساساً، في حين أن الميل إلى كثرة الإنجاب بقي مرتفعاً نسبياً، بالمقارنة لما هو عليه في البلدان الرأسمالية، التي كان تغيير هياكلها الديمغرافية وليد تحوّلات عميقة لهياكلها الذهنية، والاقتصادية، والاجتماعية، خلافاً للوطن العربي الذي سبق تغيير بناه الديمغرافية تحوّل هياكله الفكرية والاقتصادية والاجتماعية. ومرد ذلك إلى كون الوسائل الوقائية الصحية، عوض أن تكون وليدة تطور نسق اقتصادي واجتماعي، نابع من الذات العربية ـ الإسلامية، ومتفاعل مع الآخر، فإنها أسقطت على الوطن العربي منذ اتصاله بالحضارة الغربية، الذي مهّد له بالأخوات البيض والطبيب[١٦]... ليتوّج بالاستعمار الرأسمالي المباشر.

وقد تولّد من هذا الانفجار الديمغرافي ضغط على النشاط الاقتصادي، بعد أن بات نسق النمو السنوي للسكان المقدّر بحوالى ٢,٩ بالمئة في المتوسط[١٧]، يفوق عموماً وتيرة نمو الانتاج الغذائي، الذي بلغ خلال الفترة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٤)[١٨] بالنسبة إلى الحبوب ٠,٨٨ بالمئة والبقوليات (ـ ١,٤٨) بالمئة والمحاصيل الزيتية ١,٢٨ بالمئة والحليب ٣,٩ بالمئة... وعلى هذا الأساس اعتبرت التفسيرات السائدة ذلك

---

(١٣) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة والأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، **المجموعة الإحصائية العربية الموحدة**، العدد ٣ (نيسان/ ابريل ١٩٩٠)، ص ١٢ ـ ١٣.

(١٤) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، **١٩٨٧**، العدد ٨، ص ٣٦٤. [بالعودة إلى احتساب المعدلات، من المصدر نفسه، تبين أنها ١٤,٤ بالألف، سنة ١٩٧٣ مقابل ١٠,٧ بالألف، في الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٥] (المحرر).

(١٥) René Dumont et Bernard Rosier, *Nous allons à la famine* (Paris: Seuil, 1966), p. 25.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢٧.

(١٧) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٣٦١.

(١٨) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة والأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، **المجموعة الإحصائية العربية الموحدة**، العدد ٣ (نيسان/ ابريل ١٩٩٠)، ص ١٢ ـ ١٣.

الانفجار من الأسباب الرئيسية لمشكلة الغذاء، إلى جانب العوامل الطبيعية. فماذا تتضمن هذه العوامل؟

ب ـ العوامل الطبيعية

لئن كان للانفجار الديمغرافي ضغط على النشاط الاقتصادي، كما أسلفنا، أضحى بموجبه عرض الانتاج الغذائي عاجزاً عن تلبية الطلب المتزايد من المواد الغذائية، فإن لهذا الانفجار علاقة بالموارد الطبيعية، التي تعتبرها تلك التفسيرات نادرة، ومن ثم فكل تزايد للسكان، وما يتطلبه من مجالات طبيعية للسكن، ولبقية مرافق الحياة الأخرى، ينمّي من محدودية تلك الموارد، ليتفاقم بذلك العجز على توفير المواد الغذائية.

وبالإضافة إلى ندرة الموارد، تقدّم تلك التفسيرات، الجفاف، والتصحر، والانجراف، متجاهلة دور الإنسان، الذي من خلال استنزاف الخيرات الطبيعية وتبديدها، ساهم بقسط وافر في تلويث البيئة، وفي افتقاد الأرض إلى توازنها البيولوجي، وفي استفحال الظواهر الطبيعية الآنفة الذكر، أو بعبارة أخرى ساهم في تحطيم أسس إمكانيات وجوده، بالاعتداء على حدود النظام الطبيعي[(١٩)]. فهل تعدّ العوامل الطبيعية والديمغرافية، على ضوء ما تقدم، من الأسباب الجوهرية لمشكلة الغذاء، كما تذهب إلى ذلك التفسيرات السائدة؟ هذا ما سنحاول أن نتبيّنه من خلال الغوص في أعماق الواقع.

ج ـ العوامل الديمغرافية والطبيعية على محك الواقع

لا شك أن فصل العامل الديمغرافي، الذي يمثّل الإنسان عموده الفقري، عن الطبيعة يبدو أمراً مثالياً، لأن الإنسان في تفاعل مستمر مع الطبيعة ومع الإنسان، من خلال العلاقة التي يقيمها مع الكون، وضمن شبكة العلاقات الاجتماعية التي يقيمها مع الإنسان... وهذا التفاعل المتبادل بين الإنسان والإنسان، وبين الإنسان والطبيعة، هو محور بناء صرحه التاريخي والحضاري، انطلاقاً من المبادىء، والتصورات والمفاهيم التي يحملها عن ذاته، وعن الكون والحياة.

فإذا كان هذا الفصل يبدو غير مقبول في اعتقادنا، فإن الربط بينهما، لا يعني بداهة مثل هذه المعاني والأبعاد، بقدر ما تحاول أن تبرز تلك التفسيرات، كما تقدّم، انعكاس الانفجار الديمغرافي على ندرة الموارد الغذائية التي أضحت عاجزة عن تلبية الطلب المتزايد.... فهل بلغت ندرة الموارد الحد الذي لم تعد معه قادرة فعلاً على توفير الغذاء لكل الأفواه في الوطن العربي؟ إن هذا السياق يجرّنا إلى العودة إلى الخلفية النظرية لمبدأ ندرة الموارد قبل مقارنتها بالواقع.

---

(١٩) Erick P. Eckholm, *La Terre sans arbre* (Paris: Editions Robert Laffont, 1977), p. 23.

(١) الندرة وخلفيتها النظرية

إن التفسيرات التي تربط المشكلة الغذائية بندرة الموارد، تضعنا وجهاً لوجه أمام المفهوم الغربي للمشكلة الاقتصادية، ومن ثم التغريبي الذي ما فتىء يسيطر عبر الثقافة السائدة التي تعتبر إحدى المؤشرات المهمة لحالة التبعية في بعدها الفكري والايديولوجي، والمتداخلة مع الأشكال الأخرى للتبعية التي يرزح تحت وطأتها الوطن العربي، بعد أن أصبح يستورد العديد من لوازم وجوده، انطلاقاً من لقمة العيش، والتقانة، وصولاً إلى النظم، والأفكار، والشرائع. . . وذلك دون الأخذ بعين الاعتبار العمق التاريخي، والحضاري، والروحي لشعوبه العربية والإسلامية، قبل اللجوء إلى استعارة المبادىء والخطط واستهلاك النظريات الجاهزة، المستوردة من خلف السهوب، ومن وراء البحار. والحال كما يقول علماء الاجتماع: إن الحدث الاجتماعي هو ظاهرة فريدة لا تتكرر، ومن هذا المنطلق، لا يمكن استيراد صيغ جاهزة، أكدت نجاحها، أو أكدت فشلها في بيئة اجتماعية أخرى، والقول بهذا المنطق خطأ[٢٠]. وعلى هذا الأساس فإن الوطن العربي، بعدم تجذّره في واقعه العربي والإسلامي ساهم من موقع الجبر أو الاختيار، والضرورة أو الاقتناع في تقليص تفاعله الواعي مع الحضارات الأخرى، والاستفادة منها أخذاً وعطاءً، ومن ثم فتح الأبواب على مصاريعها للاستلاب الحضاري، ومكّن بذلك الحضارة الغربية مهد الرأسمالية من توطيد جذور سيطرتها وتعميقها.

فالرأسمالية التي ما فتئت تتغلغل في الوطن العربي، بفرض نظامها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والقيمي. . . تعتبر أن أساس نشوء المشكلة الاقتصادية يكمن في تعدد حاجات الإنسان المادية، ونموّها المطّرد، عبر الزمان والمكان، مقابل ندرة الخيرات الطبيعية المدفونة في جوف الأراضي المحدودة، والكفيلة بإشباع تلك الحاجات. وطرح المشكلة الاقتصادية بهذا الشكل، والتفسير على ضوئه لجذور المشكلة الغذائية، يعدّ تعبيراً صارخاً عن بعد أساسي من أبعاد أزمة إنسان حضارة القرن العشرين، والمتمثل في علاقته ـ أي الإنسان ـ بالطبيعة أحد حجري الزاوية للمشكلة الاقتصادية التي تُعتبر ـ في اعتقادنا ـ قبل كل شيء، معضلة الإنسان نفسه. وحتى لا نحمّل الطبيعة مسؤولية معضلات، تعدّ في بدايتها ونهايتها من صنع الإنسان، فلننظر إلى مدى تطابق مبدأ ندرة الموارد مع معطيات الأوضاع الراهنة.

(٢) الواقع والنظرية، عجز رغم وفرة الموارد الطبيعية

إن التفاوت بين نمو كل من السكان والانتاج الغذائي على مستوى الوطن العربي حقيقة لا جدال بشأنها، لكن ذلك التفاوت ليس في تصورنا كل الحقيقة، بل أحد

---

(٢٠) مولود حروش، «ندوة صحفية،» جريدة الصباح (تونس)، ٢٦/ ١٢/ ١٩٩٠.

أوجهها، ولعل تنزيله، أي التفاوت، في إطار الظروف المناخية السائدة، وما تزخر به المنطقة من موارد طبيعية، تشكو قلة الاستعمال، قد يزيح الغشاء على الوجه الآخر منها. فالمناخ يتميّز، بالمنطقة، ليس باعتداله وحسب، ولكن بكونه ـ خصوصاً ـ لا يعرف التقلبات الفجائية. بل لو أدرجنا الوطن العربي في مقارنة جغرافية، لوجدنا أنه يقابل من حيث خصائص المناخ، المناطق الأمريكية والاسترالية، التي ظلت حتى اليوم تغزو السوق العالمية للغذاء[٢١].

وفي ما يتعلّق بقلّة استعمال الموارد الطبيعية، يمكن إدراج كل من المياه والأراضي الصالحة للزراعة في ذلك، فإجمالي الموارد المائية، يقدّر بحوالى ٣٥٣ مليار متر مكعب، لا يستخدم إلا نصفها فقط، لمختلف الأنشطة، والأغراض الفلاحية والصناعية والبشرية[٢٢]. أما عن الأراضي الصالحة للزراعة، فإن السودان تملك مناطق شاسعة تكاد تماثل مساحة فرنسا والمانيا، وتملك ليبيا في منطقة الجبل الأخضر مساحة تتسع لتشمل ١٥ مليون فدان غير مستخدمة في الزراعة، وفي الجزائر والمغرب مناطق شاسعة، تصلح للزراعة وللرعي، وفي العراق وسوريا مساحات أخرى شاسعة صالحة لنوع آخر من أنواع الانتاج الزراعي، والفواكه، والنخيل، بل وجذور البطاطا (بصفة خاصة شمال العراق)، بل إن السعودية تملك بعض المناطق الصالحة لبعض أنواع الانتاج الزراعي، دون الحديث عن اليمن وبعض مناطق الخليج العربي[٢٣]. وعموماً فإن المساحة الصالحة للاستغلال الزراعي على مستوى الوطن العربي، تقدّر بحوالى ١٤ بالمئة من مجموع المساحة الكليّة البالغة ١٤٠٥ ملايين هكتار، أو ما يعادل ١٩٧ مليون هكتار[٢٤]، تمثّل النسبة المزروعة منها نحو ٢٥ بالمئة فقط[٢٥]. وعلى هذا الأساس، فإن أهل الاختصاص في هذا المجال يشيرون إلى الإمكانيات الهائلة لزيادة الانتاج الزراعي، بجميع أنواعه عن طريق التوسع الأفقي، لأن المساحة المزروعة مطرياً، والبالغة ما يقارب ٨٠ بالمئة من جملة المساحة المزروعة، يمكن مضاعفتها في عدد من الأقطار، أهمها السودان والصومال وتونس وموريتانيا والجزائر وليبيا وسوريا والأردن والمغرب، وكذلك الشأن بالنسبة إلى المساحة المزروعة بالريّ، والمقدّرة بحوالى ٢٠ بالمئة من جملة المساحة المزروعة، من الممكن التوسع فيها إلى ضعفي ما هي عليه الآن، في

---

(٢١) حامد عبد الله ربيع، «سلاح الغذاء ومستقبل التعامل الدولي مع الوطن العربي،» شؤون عربية، العدد ٣٩ (أيلول/سبتمبر ١٩٨٤)، ص ٦٦.

(٢٢) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٨، تحرير صندوق النقد العربي، ص ٦٥.

(٢٣) ربيع، المصدر نفسه، ص ٦٧.

(٢٤) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، المصدر نفسه.

(٢٥) الندوة القومية للتمويل والائتمان الزراعي في الوطن العربي (الخرطوم: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ١٩٨٧)، ص ١٠.

كل من مصر والسودان والعراق وسوريا والمغرب بزيادة الموارد المائية من ١٥٦ إلى ٢٣٨ مليار متر مكعب في السنة مع ترشيد استخدامها[٢٦]، واستكمال المنشآت الخاصة بالسيطرة والتحكم في مياه الري، خصوصاً، أن كفاءة نظام الري المستخدم أقل مما يجب، حيث يستخدم حوالى ١١,٢ ألف متر مكعب في ري الهكتار، بينما تقدّر كمية المياه اللازمة للزراعة بنحو ٧,٨ ألف متر مكعب[٢٧]. لكن زيادة الانتاج الزراعي الغذائي لا تقتصر على التوسع الأفقي، بل يمكن أن تمتد إلى المستوى العمودي من خلال الترفيع في الانتاجية، التي رغم قفز معدلها بالنسبة إلى أهم المحاصيل الفلاحية، وهي الحبوب مثلاً (الجدول رقم (١٥ ـ ٨)) من ١,٠٥ طن للهكتار خلال الفترة (١٩٧٤ ـ ١٩٨١)، إلى ١,٧٨ طن للهكتار أثناء الفترة (١٩٨٢ ـ ١٩٨٩)، فإنها تظلّ دون المعدل العالمي البالغ نحو ٢,٠٦ و٢,٥ طن للهكتار خلال الفترتين على التوالي، بل ودون المعدل الذي حققه العالم الثالث بنحو ١,٦ و٢,٢ طن للهكتار، حتى لا نتحدث عن المعدل المسجّل في الولايات المتحدة الأمريكية أو أوروبا، والمقدّر بحوالى ٣,٧ و٤,٣ أو ٣,٤ و٤,٢ طن للهكتار. . .، لتعكس محدودية استخدام المدخلات، وعوامل الانتاج الزراعية من البذور العالية الانتاج، والملائمة للبيئة، ومن الأسمدة والمبيدات الحشرية والآلات الزراعية. وعموماً فإن مختلف الدراسات تشير إلى أن في إمكان المنطقة العربية، ككل، أن تحقق الاكتفاء الذاتي في ما يتعلق بمتطلباتها الغذائية[٢٨].

وعلى ذلك، فإن الطبيعة التي سخّرها الله للإنسان ما فتئت تمتلك طاقة مدّه بالمواد الكفيلة بتلبية حاجياته المادية، لأنه كلما احتكّ بها اكتشف خيرات جديدة، وأماط اللثام عن موارد وكنوز لم يكن ليضعها في حسبانه. وكل ذلك وثيق الارتباط بقدر ما اكتسبه من تجربة، وما توصل إليه من وسائل وطرق وتقنيات، تخوّل له الانتفاع بكل تلك الخيرات بعد تحويلها حتى تتلاءم وإشباع طلباته. لكن الإنسان ضيّع على نفسه فرصة الانتفاع الأمثل بكل تلك الخيرات الذي يتطلب سلوكاً ايكولوجياً يقوم على افتراض أن الإنسان سيواصل باستمرار إحداث تغييرات بفضل طاقته الخلاّقة، والتفاعل المتواصل بين المحيط والإنسان يفترض حتماً تغييرات مستمرة لكل منهما، تغييرات يجب أن تمكث في إطار الحدود التي فرضتها قوانين الطبيعة، والخصوصيات البيولوجية والعقلية الثابتة للطبيعة البشرية[٢٩]، لأن هذا السبيل هو

---

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، المصدر نفسه.

(٢٨) عبد السلام رضوان، **حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي**، سلسلة عالم المعرفة؛ ١٥٠ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٠)، ص ٢٠.

(٢٩) Lynton K. Caldwelle, *La Terre en danger* ([s. l.]: Tendance actuelle, 1973), p. 67.

الكفيل وحده بالمضي في التمتّع بخيرات الطبيعة عبر الزمان والأجيال. وبذلك فإن العوامل الطبيعية ومن ثم الديمغرافية تتحول في اعتقادنا إلى أسباب ثانوية أو غير مباشرة. . .، الشيء الذي يدفعنا إلى البحث عن بعض الأسباب الجوهرية أو المباشرة. . .

٢ ـ دور الاستعمار والاختيارات التنموية

أ ـ دور الاستعمار

لقد لعب الاستعمار دوراً كبيراً في زرع جذور مشكلة الغذاء، هذه المشكلة التي ظهرت في وضح النهار بعد ما يزيد على قرن ونصف القرن، منذ أن انطلق الاستعمار الغربي في الاستيطان في الوطن العربي. ولئن استغرق بروز هذه المشكلة كل هذه الحقبة من الزمن، لتسقط خلالها كل الأقنعة التي طالما تخفّت وراءها الأهداف الاستعمارية تحت شعارات مزيفة تحمل في ظاهرها الخروج بالوطن العربي كجزء من العالم الثالث من هوّة الفقر وظلام الجهل، لتكرّس في الواقع السيطرة الشاملة بمختلف أبعادها، وخصوصاً الثقافية منها، التي من خلالها تخترق أفكار المستعمر وثقافته ونمط حياته العقول والمجتمع، وتساهم من ثم في تشويه الهوية العربية الإسلامية لشعوب المنطقة، وتحطيم أسس وحدتها وتمايزها الحضاري، الذي يشكل الإسلام عموده الفقري ـ لئن استغرق ذلك كل هذه الحقبة، إذاً، فإن الاستعمار لم يحافظ بدوره على أشكال التعامل نفسها مع الوطن العربي لنهب خيراته الطبيعية واستنزاف طاقاته البشرية، بل عمد إلى اتباع أشكال مكشوفة، وأخرى مقنّعة، وفق متطلبات المرحلة. ولتعرية مثل هذه الأشكال سنتعرض في:

- ـ صعيد أول إلى مرحلة الاستعمار الاستيطاني.
- ـ وصعيد ثان إلى مرحلة الاستعمار المقنّع أو غير المباشر.

لنتبين من خلالهما بعض الوسائل التي توخاها الاستعمار لزرع جذور مشكلة الغذاء وتعميقها شيئاً فشيئاً، لتتحول إلى إحدى أهم المعضلات التي تهدد الوجود البشري في الوطن العربي، وبخاصة بعض أجزائه أثناء هذا الربع الأخير من القرن العشرين.

(١) مرحلة الاستعمار الاستيطاني: فرض المبادلات النقدية وانتزاع الأراضي الخصبة

لئن كان من بين أهداف الاستعمار الاستيطاني، توفير ما تحتاج إليه العاصمة من مواد فلاحية غذائية أكانت أم صناعية، وبتكاليف أبخس مما هي عليه في الدولة الاستعمارية، فإن تلك المهام ليست منفصلة عن إدخال حضارة المستعمر كما أسلفنا وحمايتها، تلك الحضارة الغربية التي ترعرت في أحضانها الرأسمالية على الأموال

المنهوبة للأمريكيتين، وأفريقيا، والشرق الأقصى، وبالاعتماد على مستوى من التطور العلمي والتقني كان قد تحقق على مستوى عالمي خلال تلك الفترة، مما سمح للرأسمالية أن تطور بالدرجة الأولى آلتها العسكرية العتيقة، إلى جانب التطور التقني الانتاجي[30].

وبذلك فإن تطور الآلة الاستعمارية العسكرية المدمرة مكّنت الدول الرأسمالية من بسط نفوذها الاستيطاني في الوطن العربي لتحقيق أهدافها. وحتى نقتصر على الجانب الفلاحي، فما هي الوسائل التي توخاها الاستعمار في هذا القطاع لتوفير حاجياته؟ ومن ثم زرع الأسباب التاريخية لمشكلة الغذاء؟

إن من بين ما توخاه الاستعمار، هو إدخال المبادلات النقدية، وفرض مواد فلاحية معينة، لأن الوطن العربي قبل اتصاله بالغرب الرأسمالي، كانت المقايضة تلعب دوراً مهماً نسبياً في العلاقات التجارية بكل جزء منه داخل الأرياف خاصة، العامل الذي كان يستوجب بالضرورة على مستوى الانتاج توفير ما يفي بحاجيات الطلب الداخلي، والذوق المحلي لتيسير عملية المقايضة.

لكن، ومنذ دخول الوطن العربي تحت الآلة العسكرية الرأسمالية، وسيطرتها المباشرة، فرض عليه الاستعمار الغربي نظامه النقدي الذي أزاح شيئاً فشيئاً النظام السائد للمبادلات، وذلك بفرض نوع معين من الانتاج الفلاحي لا يلبي إلاّ طلباته على حساب طلب السكان الأصليين، لأن النقود بعد أن أصبحت تشكل العمود الفقري للمبادلات، فإن الحصول عليها يقضي انتاج مواد سهلة الرواج... تلك المواد أو السلع التي لا يمكن أن تكون غير التي يشجعها الاستعمار بهدف التصدير نحو العاصمة، وبذلك تقهقر الانتاج للاستهلاك الغذائي الداخلي، بعد أن توجه النشاط المحلي لتوفير وانتاج المواد الفلاحية الغذائية منها والصناعية التصديرية، ومن ثم فالإيفاء بحاجيات السكان الأصليين، يقتضي اللجوء إلى توريد المواد الغذائية، بل وحتى التقانة، والمدخلات لانتاج المواد التصديرية، الذي من خلاله (أي التوريد) يرسي سلوكاً استهلاكياً جديداً، ونمط عيش مستورداً، يقضي شيئاً فشيئاً على الأنماط المحلية، ويحقق المستعمر بذلك، كل مهامه: من توفير حاجياته إلى إدخال حضارته، فالتبعية بمختلف أبعادها. لكن ولفرض المواد الفلاحية التصديرية مثل الكروم لصنع الخمر، والقمح، والقطن، والزيتون، والفول السوداني... لم يقف الاستعمار عند حدود إدخال المبادلات النقدية، بل عمد إلى طرق أخرى لعبت كذلك المبادلات دوراً

---

(٣٠) القومية العربية والإسلام: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢ (بيروت: المركز، ١٩٨٢)، ص ٦٠٥.

فعالاً في تدعيمها، وتتمثل في انتزاع الأراضي الخصبة. وقد بلغت في الجزائر[٣١] جملة الأراضي التي تمّ انتزاعها من المواطنين وإعطاؤها للمستوطنين، والتي صودرت من سكان الريف خلال الفترة ما بين ١٨٤٠ و١٩٥٠ حوالى ٢,٧٠٣,٠٠٠ هكتار... وعام ١٩٦٠ كانت الملكية العقارية الأوروبية، وتشمل الأراضي الزراعية التي يسيطر عليها المستوطنون، تمثّل ٩٠ بالمئة من الأرض الصالحة للزراعة، وكانت ٨٥ بالمئة من الأراضي التي يسيطر عليها الأوروبيون ملك ستة آلاف من الملاّك الكبار، وكان الاهتمام بها يعتمد على زراعة القمح، والكروم لحاجة فرنسا إليها.

وفي تونس، فإنه بمقتضى المرسوم الصادر في شباط/فبراير ١٨٨٢، والقاضي بضمّ الأراضي البور إلى ملكية الدولة، تم الاستيلاء على مساحات شاسعة، وإعادة توزيعها على مستوطنين، ثم لجأت السلطات الفرنسية في خطوتها الثانية لتنفيذ سياستها إلى الاستيلاء على الأوقاف الخيرية ومنحها بدورها للمستوطنين، ثم استمرت السلطات الفرنسية في سياسة الاستعمار الرسمي بإجراءاتها المتتالية، وأقدمت على التوسع في أملاك الدولة لتتمكن من إعادة توزيعها على المستوطنين دون أن تخلق لها هذه السياسة مشكلات محلية.

ونتج من تطبيق هذه السياسة أن بلغ ما يملكه المستعمر[٣٢]، نحو ٥٦٢,٠٠٠ هكتار، منها ١٥٠,٠٠٠ هكتار تتقاسمها أربع شركات رأسمالية كبرى: الشركة الفرنسية الأفريقية للنفيضة، شركة الفوسفات والخط الحديدي لقفصة، شركة الضيعات الفرنسية، وشركة التجمع العقاري، في حين أن باقي المساحة هي ملك ٣٥,٠٠٠ من المستعمرين.

أما في المغرب الأقصى، فإن الاستعمار مارس أساليب جديدة في انتزاع الأراضي، فهناك أراض لم تستطع السلطات الاستعمارية انتزاعها مباشرة، لأن العرف القبلي يقضي بعدم بيع الأرض إلا لأفراد القبيلة نفسها، ولم يأبه الاستعمار بهذا العرف، ولكنه كان يريد تنفيذ سياسته بأكثر قدر من الهدوء، وبأقل التكاليف دون استنفار وإثارة القبائل عن طريق وسائل غير مباشرة، إذا أمكن ذلك، لذلك لجأت الإدارة الاستعمارية إلى دفع إدارة الأملاك المخزنية (أملاك الدولة) إلى منازعة أصحاب الأرض وانتزاعها منهم وضمّها إلى ما يسمى بـ «أراضي الجيش». وكان الغرض من

---

(٣١) لمزيد من التوسع حول أقطار المغرب العربي الواردة على سبيل الذكر كجزء من الوطن العربي، انظر: عبد المالك خلف التميمي، **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي: المغرب العربي ـ فلسطين ـ الخليج العربي: دراسة تاريخية مقارنة**، سلسلة عالم المعرفة؛ ٧١ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٣)، ص ١٩ وما بعدها.

(٣٢) تونس، وزارة الإعلام، **تونس والتنمية الشاملة**، ص ١٢١.

هذا الأسلوب السيطرة على الأرض وإعادة توزيعها على المستوطنين، وذلك بالإضافة إلى استخدام سلاح الديون والإقراض التي غرق بها الفلاحون إلى درجة عجزهم عن دفعها والوفاء بها، ومصادرة الأرض مقابل ذلك، وفي هذا الإطار فإن مجموعة المساحات التي انتزعت من المواطنين، ارتفع من ١٥٠,٠٠٠ هكتار عام ١٩١٣ إلى ما يفوق ١,١٥٠,٠٠٠ هكتار عام ١٩٥٦.

وختاماً، فإن سلطات الاحتلال الإيطالي، أصدرت بعد ثلاث سنوات من دخولها القطر الليبي، عام ١٩١٤، مرسوماً خاصاً بالأراضي الزراعية، يسمح للسلطات الاستعمارية بمنح الأراضي الأميرية للإيطاليين الذين يرغبون في الحصول عليها واستثمارها. وفي عام ١٩١٩، جرت أول محاولة بشأن الامتيازات الزراعية، التي تمنح لفترة محددة، بموجب مرسوم آخر صدر بهذا الخصوص، ويقضي بأن يدفع المستوطن أقساطاً سنوية لمدة ٩٠ سنة على أن تعود الأرض موضوع الامتياز إلى الدولة في نهاية المدة. . .، وفي شباط/فبراير سنة ١٩٢٣، صدر مرسوم ثالث يقضي بتملّك الدولة لجميع الأراضي البور في طرابلس، من البحر حتى الجبل. ونتيجة لهذا المرسوم، تملّكت السلطات الاستعمارية مساحات من الأراضي بلغت ١٠٠,٠٠٠ هكتار، صودر بعضها من السكان المحليين، ومنح إلى أصحاب الامتياز من المستوطنين. . .، وقد كانت خطة الإيطاليين الاستيطانية تقضي أولاً بالاستيلاء على الأراضي القريبة من المدن، ثم بدأ الامتداد والتوسع في هذه السياسة إلى المناطق الأخرى الصالحة للزراعة. . .

وعلى ضوء ما تقدم، فإن الاستعمار كان يستولي على أفضل الأراضي، ليعيد توزيعها من جديد على المعمّرين بهدف انتاج ما يلبي حاجيات العاصمة، مع تقديم التسهيلات الضرورية عند تصدير الانتاج، وتوفير المرافق اللازمة، لحثّ المستعمرين على المكوث، ولتشكل قطب جذب لمعمّرين وعسكريين جدد، يُقوّي بهم الاستعمار عضده في تدمير خيرات تلك الأراضي المغتصبة وتبديدها، وذلك على حساب السكان عموماً، والفلاحين الأصليين خصوصاً، الذين كانت ترهق كواهلهم الأداءات المجحفة التي فرضها الاستعمار لتمويل تلك المرافق، والخدمات، وشبكات الطرقات، والسكك الحديد، التي تربط بين أماكن الانتاج والموانىء البحرية، لتحويل ذلك الانتاج، وتصديره إلى الخارج. وقد كانت تلك الاداءات، تدفع ببعض الفلاحين إلى إنتاج المواد الفلاحية التصديرية ذات التسويق السريع، للحصول على النقد، أداة التعامل بين المستعمِر والمستعمَر، كما كانت تدفع بالبعض الآخر إلى التخلّي عن أراضيهم لصالح المستعمرين، بعد أن يجدوا أنفسهم عاجزين عن دفع الضرائب نظراً لارتفاع حجمها وانخفاض المداخيل.

وبهذه العملية المزدوجة: فرض الزراعات التصديرية، واغتصاب الأراضي

لانتاجها، زرع الاستعمار جذور مشكلة الغذاء، وذلك على صعد عدة، منها: أن مثل هذه الزراعات التي ينتجها الوطن العربي، لا تلبي حاجيات السكان المحليين؛ ولتفادي هذا النقص، لعب التوريد والاستدانة كذلك دوراً ريادياً؛ فالتوريد المتزايد الذي يعدّ أحد مظاهر مشكلة الغذاء، تمتد جذوره التاريخية إلى الاستعمار الاستيطاني، إضافة إلى أن تلك الزراعات المحدودة العدد، باستمرارها وتكرارها أثناء كل موسم فلاحي، أنهكت الأراضي، بعد أن كان الفلاحون الأصليون يلتجئون إلى التداول، أي تقسيم الأراضي إلى أجزاء. وعندما يزرعُ الفلاح جزءاً منها مع مراعاة تنويع الزراعات للحفاظ على خصب الأرض، فإن البقية تخلد إلى الراحة لتحسين نسبة الخصب.

أما على صعيد ثان، فإن انتزاع الأراضي، وتوسيع رقعة الاغتصاب كلما قحلت الأرض، وقلّ عطاؤها، كان يحصل على حساب الغابات، والمروج، والمراعي، وكذلك الفلاحين، الذين بفقدانهم مورد رزقهم، وتدهور مستواهم الاجتماعي شيئاً فشيئاً، لجأوا إلى النزوح عن المدن والقرى، وتوغلوا في الجبال والاحراج والغابات ليعاضدوا مرغمين عملية تحطيمها، ذلك التحطيم الذي دعم الجذور التاريخية للتصحر، والانجراف والجفاف. . .، بعد أن افتقدت الطبيعة، من جراء تسارع تلك الظاهرة، توازنها البيولوجي.

فإذا كان ما تطرّقنا إليه يمثل بعض الأشكال المباشرة التي توخّاها الاستعمار، فإنه لم يقف عند هذا المستوى، بل تجاوزه إلى وسائل مقنَّعة أخرى للحفاظ على مصالحه، ومن ثم تكريس مشكلة الغذاء، وتبعية الوطن العربي بمختلف أبعادها.

(٢) مرحلة الاستعمار المقنّع: دور الشركات الغذائية العالمية في هذه المشكلة

على عكس مرحلة الاستعمار الاستيطاني، التي اتسمت بالوجود العسكري المباشر، فإن مرحلة الاستعمار المقنّع تتّسم بالجلاء العسكري، ويجسدها شعار الاستقلال السياسي للوطن العربي.

لكن، ورغم تغيير الأشكال بين مرحلة وأخرى، فإن الاستعمار لم يتخل عن أهدافه الثقافية والاقتصادية المتمثلة في المجال الفلاحي، في توفير المواد الغذائية، والصناعية التي يحتاج إليها، بل وإثر التجائه أثناء مرحلته الاستيطانية إلى المعمّرين أساساً لانتاج تلك المواد، فإنه عمد خلال هذه المرحلة إلى أشكال مقنّعة، منها الشركات الغذائية العالمية، لمواصلة الحفاظ على تلك المصالح وشحنها باتجاه الدول الاستعمارية تاريخياً، حتى إننا أصبحنا اليوم نعيش عصر تغلغل الشركات الزراعية في العالم بأسره، وربط مزارع البلدان المتخلفة بأسواق الغذاء العالمية[٣٣].

(٣٣) مورلاپيه وكولينز، صناعة الجوع (خرافة الندرة)، ص ٢٢٣.

ولعل أهم ما يجسّد تغلغل هذا النوع من الشركات، هو احتكارها الانتاج الغذائي العالمي، الذي قد تكون حققت منه ما بين ٩٠ و١٠٠ من الشركات الفلاحية الغذائية الأولى في العالم نحو ٥٠ بالمئة سنة ١٩٨٥[٣٤]، في حين أن ٤٨ من تلك الشركات تحمل الجنسية الأمريكية، وتستحوذ على ما يربو على ثلثي رقم المبيعات العامة الذي قد يفسّر تدفق الانتاج الأمريكي من حبوب، وذرة، وصويا... على السوق العالمي.

ولتحقيق أعلى نسب من الأرباح، فإن هذه الشركات ما فتئت تفرض مراقبة على مسالك الانتاج حتى تفي بكل طلبات القطاع من أسمدة، ومبيدات، وبذور، وتجهيزات... وعلى مسالك التوزيع والتسويق كذلك، لمعرفتها العميقة بطلبات المستهلكين ذوي الطاقة الشرائية المرتفعة، والمتمثلة في الأقليات المسرفة في الأوساط الحضرية للوطن العربي، وفي جحافل المترفين في المراكز المدنية للدول الصناعية الكبرى مثل نيويورك، وطوكيو، وباريس، ولندن. لذلك فللاقتراب أكثر فأكثر من المنتجين والمستهلكين، فإنها تمتلك فروعاً في شتى أنحاء العالم. ولتبيان أهمية المراقبة لدى تلك الشركات كتب إرنيست فيدر: بأنها، أي المراقبة، بمثابة الشرط الأولي لتقرير ماذا تنتج، وما هي الكميات الضرورية، ثم متى وبأي وسيلة تتخلص من الانتاج النهائي، وكيف تضمن الحدود القصوى لترحيل الأرباح[٣٥].

فإذا كان لهذه الشركات هذا الثقل كله، فكيف تساهم في تعميق جذور المشكلة الغذائية؟

إن هذه الشركات الغذائية العالمية، بقدر ما تتحدث عن انتاج الغذاء، فإنها لا تتحدث عن الفول، والذرة، والأرز، والقمح...، بل تشير بدلاً من ذلك إلى الفراولة، ولحم البقر، والدجاج، والأزهار[٣٦]. أما ما يتعلق باللحوم مثلاً، فإن انتاج كيلو غرام واحد منها، يتطلب في ما بين ثلاثة إلى سبعة كيلوغرامات من الحبوب، وذلك طبقاً لنوع اللحم المطلوب: دواجن، خنزير، بقر، ولتوازن غذاء الماشية من طاقة، حبوب، ومن زلاليات[٣٧]. لذلك نجد أنه على مستوى مجمل الدول الصناعية[٣٨]، ٦٠ بالمئة من كل الحبوب تستعمل لتغذية الحيوانات، أما على صعيد

---

(٣٤) Gérard Ganeau, *L'Agro-business* (Paris: Editions Calmann-Lévy, 1977), p. 16.

(٣٥) Ernest Feder, «Les Aspects négatifs de l'agro-industrie étrangère dans les pays du tiers monde,» *Revue problèmes économiques*, no. 1500 (18 décembre 1976).

(٣٦) مورلابيه وكولينز، صناعة الجوع (خرافة الندرة).

(٣٧) Jacques Bourrinet et Maurice Flory, *L'Ordre alimentaire mondial*, coopération et développement. Série ouvrages; 4 (Paris: Editions Economica, 1982), p. 69.

(٣٨) انظر لمزيد من التوسع: Suzon, *Les Stratégies de la faim*, p. 32.

الولايات المتحدة وحدها، فإن ٩٠ بالمئة من الشعير، والذرة، والصويا، أي نسبة ما يوازي أكثر من ربع الكمية غير المصدرة من الحبوب، تستهلكها الحيوانات، مما حدا أحد الأمريكيين على أن يشير إلى أن سياسة تبديد محاصيل الولايات المتحدة الغنية بالزلاليات، شهدت نجاحاً، بلغت معه كمية الزلاليات المستعملة لتغذية الماشية فقط أكثر من ستة أضعاف الكميات الضرورية لتغذية الشعب الأمريكي. وكلما وقع إفراط في استهلاك اللحوم تبعه تبديد أكثر لذلك النوع من المحاصيل.

لكن انتاج الشركات الغذائية العالمية الكبرى، لا يقتصر على ذلك، بل إنه يمتد أيضاً إلى المواد الفلاحية الصناعية، لسهولة تسويقها، وذلك على حساب الأغذية الأساسية للسواد الأعظم من الجماهير، التي لتوفيرها تفتح الأبواب على مصاريعها للتوريد بكل ما يولّده من تغيير نمط الاستهلاك، يعضده في ذلك تركيز تلك الشركات المفرط على الدعاية التي يتحول معها (النستله والسيريلاك)، وجميع أنواع الحليب، أو الكوكاكولا، وفانتا، وكل أنواع المشروبات الغازية، إلى ضروريات لا يكتمل نمو الأطفال أو لا تتم عملية الهضم وفتح الشهية من دونها.

هكذا، إذاً، وبكل براءة وسذاجة، براءة الأطفال الرضّع، وسذاجة التقليد السخيف، تساهم تلك الشركات في زرع جذور مشكلة الغذاء من خلال التأثير في إرادة المستهلكين لانتاج وتسويق كل ما لا يمت إلى حاجاتهم الأساسية بصلة، لما يحققه من أرباح طائلة ترنو إليها تلك الشركات. لكن الاستعمار الذي تُشكل تلك الشركات الغذائية العالمية وجهه المقنّع، ليس السبب الجوهري الوحيد لمشكلة الغذاء، بل للاختيارات التنموية ضلع ظاهر في ذلك.

ب ـ دور الاختيارات التنموية

(١) فشل الرهان على الاستراتيجيات التصنيعية

إن جل المهتمين بشؤون الوطن العربي استخلصوا الدور الذي أولته الاختيارات التنموية للتصنيع، على أساس أنه يعني التنمية. وبهذا الخلط بين التصنيع والتنمية، فإن أهم مؤشرات التنمية اختزلت في متوسط الدخل الفردي، وفي معدّل نموه، حتى وإن كان يخفي في طياته فوارق مجحفة بين مختلف المداخيل، كما هو الشأن في سائر الأقطار العربية.

وبذلك الخلط أيضاً، فإن مفهوم التنمية اقتصر على النمو الكمي للمواد، الذي لن يتحقق إلا بالتحديث المرادف للتصنيع، رمز التحضر، والتقدم. والتحديث لا يعني في هذا الإطار، إلا اللجوء إلى الخارج لتوريد التقانة، وذلك على حساب تطوير التقانة المحلية، وتشييد صرح إبداع تقاني خاص بها، ومن ثم، وتحت غطاء تفوّق الحديث على كل ما هو تقليدي، فإن تراكم تجربة سنين عدة اكتسبت معها تلك التقانة ملاءمة أفضل تتغير كلياً، لتحلّ محلّها التقانة المستوردة، على أساس أن النمو الكمّي

في الدول الصناعية حقق بمقتضاها قفزات عملاقة، وذلك دون الأخذ بعين الاعتبار الظروف التي ولدت فيها، ولا التحولات الهيكلية، والفكرية، التي واكبت تطورها.

فبهذا المفهوم للتصنيع الذي يجمع بين التنمية والتحديث، تقتصر التنمية على النمو الكمّي، ودور التحديث في إنجاز ذلك النمو بالاعتماد كلياً على الدول الغربية، ومن ثم وضع التقانة في قلب التصنيع أو التنمية أو التحديث. فالأنموذج الغربي اتخذ كمثال، لكنه أثبت فشله في تحقيق التقدم على أرض الوطن العربي، ذلك الفشل الذي لا يبقى لنا أن نتساءل إثره إلا عن الكيفية التي ساهم بها التصنيع في مشكلة الغذاء؟

(٢) علاقة التصنيع بمشكلة الغذاء

إن التصنيع بالمفهوم الآنف الذكر، وطبقاً للمكانة التي يحتلها باعتباره درب الانعتاق من التبعية، والخروج من التخلف، استوجب تكثيف الجهود كلها، وتعبئة الطاقات كلها، للنهوض بالاستثمارات في القطاع الصناعي، التي بلغ حجمها نحو ٧٥,٩ و١٤٠,٤ مليار دولار بالأسعار الجارية خلال فترتي (١٩٧٠ ـ ١٩٨٠) و(١٩٨١ ـ ١٩٨٦) على التوالي، أو ما يعادل نسبة ٢٢,٣ بالمئة و٢٠,٥ بالمئة من الاستثمارات الكلية، وذلك على حساب بقية القطاعات، وخصوصاً منها الفلاحة التي لم تستأثر إلا بحوالى ٣٣,٥ و٦٣,٨ مليار دولار بالأسعار الجارية أثناء الحقبتين الزمنيتين الآنفتي الذكر، أو ما يقارب ٩,٨ بالمئة و٩,٣ بالمئة من مجموع الاستثمارات (الجدول رقم (١٥ ـ ٩))، ولعل مرد ضعف هذه المعدلات يعود إلى الاستراتيجيات التنموية المتوخاة التي تعتبر أن الفلاحة مماثلة للاستعمار والتخلّف[٣٩]، ومن ثم وجب تسخيرها لخدمة التصنيع، قطعاً لدابر الاستعمار والتخلّف. وإن أول خدمة تقدمها الفلاحة، بالإضافة إلى تهميشها على مستوى الاستثمار، كما تقدّم، تتمثل في تمويل القطاع الصناعي الحديث. لكن التمويل يعني في جزء مهم منه دفع فواتير الواردات التقانية والتجهيزات والمدخلات من مواد وسيطة وأولية، العمود الفقري للازدهار الصناعي، وهو العامل الذي يتطلب الحصول على العملة الصعبة. ولهذا الغرض فإن الاستراتيجيات التنموية المتبعة أثناء السنوات العشرين الأخيرة بتركيزها على النمو السريع للاستثمارات والتشغيل في القطاع الصناعي الحديث، المموّل في معظم الأحيان بفضل التحويلات الصافية من القطاع الفلاحي، اهتمت عموماً بالزراعات التجارية الصالحة لتموين الحضر، وللحصول على العملة الصعبة[٤٠]. وفي هذا الإطار، فلا غرابة أن يمثل معدل الصادرات الزراعية إلى الصادرات الكلية في بعض

---

(٣٩) J. Chonchol, «Espèces ruraux et planification du développement,» *Le Monde diplomatique* (juillet 1979).

(٤٠) Albert Fishlow [et al.], *L'Economie mondiale: Pays pauvres et pays riches* (Paris: Editions Economica, 1981), p. 233.

الأقطار العربية نسبة ٢٧ بالمئة في مصر، و٢٨,٥ بالمئة في الأردن، و٣١ بالمئة في اليمن العربية، و٦٥ بالمئة في اليمن الديمقراطية، و٧٦,٥ بالمئة في موريتانيا، و٨٠ بالمئة في السودان، و٨٢ بالمئة في الصومال، خلال الفترة (١٩٨١ ـ ١٩٨٣) على سبيل الذكر[٤١].

وللذود عن هذا التوجه، فإن البنك العالمي أكّد حضوره حين أورد في تقريره لسنة ١٩٨٢، ما يلي: حتى إذا ما برهنّا على أن الزراعات التصديرية تطورت على حساب الانتاج الغذائي، فإن استراتيجية اكتفاء ذاتي لا تعترض بالضرورة تعويض الزراعات الغذائية بزراعات تصديرية[٤٢]؛ لأن مثل هذه الزراعات هي الكفيلة وحدها بالحد من مخاطر العجز عن تسديد القروض التي تتلقاها بعض أقطار المنطقة، كجزء من العالم الثالث، من البنك العالمي.

وفي ضوء ما تقدم تتراءى، إذن، العلاقة بين التصنيع ومشكلة الغذاء، لأن التصنيع بالإضافة إلى استئثاره بقسطٍ مهم من حجم الاستثمارات، فرض نوعاً من الانتاج لا يمت إلى تلبية طلبات السوق الداخلي بصلة. وحتى بعض الأنشطة الفلاحية التي ظفرت بشيء من الاهتمام في غمرة التحديث، كانت تلك المعدّة للتصدير، حتى لا ينضب تدفق العملة الصعبة، فتتعثر المسيرة التنموية... أو بعبارة أخرى، بإيلاء التصنيع كل هذا الاهتمام، أهمل الانتاج الغذائي خصوصاً، والقطاع الزراعي عموماً، الذي تدهورت الأهمية النسبية لناتجه المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٤,٩ بالمئة سنة ١٩٧٠، إلى ٩,٧ بالمئة سنة ١٩٧٤[٤٣]، و٧,٥٦ بالمئة سنة ١٩٨٤[٤٤].

أما على صعيد الأقطار النفطية، كجزء من الوطن العربي، فقد أهدرت الفلاحة لاعتماد تلك الأقطار على ريعها النفطي وبخاصة في تمويل الواردات الغذائية من حبوب، ولحوم، وغلال...، أثناء السبعينيات، على حساب تمويل الانتاج المحلي للنهوض بالفلاحة إجمالاً، التي رغم أهميتها، فإنها لا تمثّل من الناتج الداخلي الخام سنة ١٩٨١ إلا صفراً بالمئة في الكويت و١ بالمئة في كل من العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، و٢ بالمئة في ليبيا، و٦ بالمئة في الجزائر[٤٥]. وفي سنة

---

(٤١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب الإحصائي التحليلي** (الخرطوم: المنظمة، ١٩٨٧)، العدد ٤، ص ٢١.

(٤٢) نقلاً عن: *Revue critique de l'économie politique* (octobre-décembre 1983), pp. 1-8.

(٤٣) فخري قدوري، «الأوضاع الاقتصادية العربية: اتجاهات تطورها وانعكاساتها على منجزات التنمية،» **شؤون عربية**، العدد ٣٩ (أيلول/سبتمبر ١٩٨٤)، ص ٨.

(٤٤) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب الإحصائي التحليلي**، العدد ٤، ص ١٦.

(٤٥) Banque mondiale, *Rapport de la banque mondiale pour le développement dans le monde, 1983*, pp. 172-173.

١٩٨٨، فإن تلك النسب كانت لمختلف الأقطار الآنفة الذكر على التوالي، ١,١٨ بالمئة، و٦,٢ بالمئة و١,٨ بالمئة و٥ بالمئة و١١,٥ بالمئة[٤٦].

لكن، وإذا كان تدعيم الانتاج التصديري لتمويل التصنيع يعتبر العلاقة المباشرة بين التصنيع ومشكلات الغذاء، لما تسبب فيه من إهمال للانتاج الغذائي، فإن بين كلتا الظاهرتين علاقة غير مباشرة ساهمت بدورها في هدر الفلاحة، لأن تحويل كل الأرباح التي تحققها الفلاحة إلى التصنيع، دون أن تعود عليها في شكل استثمارات اقتصادية لتطويرها وتحسين انتاجيتها، وكذلك استثمارات اجتماعية لتوفير المرافق الضرورية للعيش في المناطق الزراعية. . .، يعني الحفاظ على تدهور ظروف الإقامة في الريف، وخصوصاً الحفاظ على تدني المداخيل الفلاحية، التي إذا ما قورنت بما عليها في القطاع الصناعي، وبما توفره للمدينة نسبياً من مرافق، فإن الفوارق تبدو مجحفة بين بؤس الريف، وبريق المدينة وصخبها. . . الظاهرة التي أضحت تشكل الأرياف بمقتضاها عامل دفع لأبنائها، والمدن عامل جذب، لكن النزوح في إطار هذا التفاوت الجهوي، لا يعني إلا تضخيم الأفواه المستهلكة على حساب السواعد المنتجة، واليد العاملة الفلاحية، التي ما فتئت تنخفض نسبة اليد العاملة النشيطة فيها، على مستوى الوطن العربي، مع تقدّمها في السن.

فالتصنيع الذي كان من المنتظر أن يحرر الوطن العربي من براثن الاستعمار الجديد، ما فتيء يعمّق أواصر تبعيته، باعتبار أنه يعتمد في تمويله وتقانيته، وتجهيزاته، ومدخلاته، على الخارج، دون أن يكون له تمفصل أو تفاعل يذكر مع الفلاحة التي استنزفها بتحويل أرباحها إليه، فأصبحت تشكو بذلك نقصاً في هياكل النقل والتجير والتشجيعات التي يمكن أن تُمنح للفلاحين، بالإضافة إلى خنقه أسعارها التي بقيت متدنية، وخصوصاً أسعار مواد الانتاج الغذائي بالمقارنة مع أسعار الانتاج المعد للتصدير، أو انتاج المواد الصناعية، لأنه يمثل إحدى السبل الناجحة للضغط على تكاليف الانتاج، من خلال الحفاظ على تدني الأجور بصفة عامة، والصناعة منها بصفة خاصة، حتى يتسنى لأرباب رؤوس الأموال استغلال اليد العاملة أفظع استغلال، وتحقيق أقصى الأرباح تحت شعار تدعيم قدرة التمويل الذاتي.

لكن التصنيع، ورغم علاقته العضوية بمشكلة الغذاء فإنه لا يُعدّ المسؤول الأوحد عن أزمة الفلاحة، لأن المشاكل الداخلية التي يعيشها القطاع الفلاحي بتفاعلها مع المعضلات التي ولّدها التصنيع، ساهمت بدورها في مشكلة الغذاء كذلك، ولعل

---

(٤٦) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٨**، ص ٢٤٨.

أهم مشكلة داخلية تتعلق بالقطاع الفلاحي، تتمثل في التوزيع العقاري الذي يشكو التشتت والتفاوت.

فعلى مستوى التشتت تشكل الحيازات الصغيرة والمنتشرة في معظم الزراعات العربية عائقاً كبيراً في سبيل تحديث الزراعة واستعمال التقانة في العمليات الزراعية[٤٧]. أما على صعيد التفاوت، فقد أظهرت دراسة عن ٨٥ بلداً من العالم الثالث، الذي يشكّل الوطن العربي أحد أجزائه، أن ما يزيد قليلاً على ٣ بالمئة من كبار ملاّك الأرض، أي أولئك الذين يملكون ١١٤ فداناً أو أكثر، يسيطرون على نحو ٧٩ بالمئة من كل الأراضي المزروعة[٤٨]، في حين أن الأرض بالنسبة إلى كثير منهم لا تمثل مورد رزق مباشراً، الظاهرة التي ساهمت في إهمالهم الاعتناء بها، مما يجعل في معظم الأحيان مردوديتها متدنية نسبياً بالمقارنة مع مردودية الأراضي التي لا تشكو تغيّب مالكيها.

وبهذا العرض المقتضب للهيكلية العقارية، نأتي على أحد الأسباب الأخيرة لهذه المشكلة الغذائية، التي ما فتئت تحتد في إطار خطط تنموية قطرية تنافرية، تكرّس التجزئة والتمفصل (Articulation) مع الاقتصاد الرأسمالي أساساً، على حساب الاندماج والتكامل مع الاقتصاد العربي.

خاتمة

لا شك أن الحديث عن هذه المشكلة لم يستوف كل شروطه، نظراً للخصوصيات التي ينطوي عليها كل قطر من أقطار الوطن العربي، وللوظائف التي ما فتىء يتبوؤها، والتحولات التي أضحى يعيشها في إطار العلاقات الاقتصادية العالمية، التي ساهمت بقسط مهم في تطوير التخلف في الوطن العربي، الذي تشكل المشكلة الغذائية فيه أحد أبعاده.

ومن ثم، فهذا البحث أعجز من أن يلّم في هذه الصفحات المعدودة، بمختلف خصوصيات أنحاء الوطن العربي، ليقدم صورة أشمل وأعمق عن هذه المشكلة، بل إنه باقتصاره على بعض القواسم المشتركة الكبرى مثل تدني مستوى الاكتفاء الغذائي والانفتاح على الخارج، ودور الاستعمار، لا يشكل إلا مدخلاً لدراسة أعمق، مجالها كل جزء من الوطن العربي على حدة، تأخذ بعين الاعتبار مختلف خصوصياته، دون هدر قواسمه المشتركة، وتلك هي مهمتنا جميعاً كل في موقعه.

---

(٤٧) الندوة القومية للتمويل والائتمان الزراعي في الوطن العربي، ص ١٨.

(٤٨) مورلابيه وكولينز، صناعة الجوع (خرافة الندرة)، ص ٢٠.

الجدول رقم (١٥ ـ ١)

نسبة الاكتفاء الذاتي في السلع الغذائية في الوطن العربي (نسبة مئوية)

	١٩٧٠ ـ ١٩٧٢	١٩٨٢ ـ ١٩٨٤
الحبوب	٧٧,٦٤	٤٦,٩٣
القمح	٦٠,٤٩	٤١,٦٨
الأرز	٩٢,٢٧	٥٩,١٠
البطاطا	١٠١,٠٢	٨٨,٣٨
البقول	١١٦,٠١	٧٧,٠٤
الخضر	١٠١,٨٩	٩٨,٠٨
الفاكهة	١٢٢,٢٦	٩٧,٦٥
السكر	٤٢,١٢	٣٤,١٠
زيوت وشحوم نباتية	٦٦,٩٦	٤١,٢١
لحوم حمراء	٩٦,٣٨	٧٤,٥٤
لحوم بيضاء	٩١,٣١	٦٨,٦٥
أسماك	١١١,١٢	١٠٨,٤٣
بيض	٨٣,٠٦	٨٠,٣٩
لبن	٨٤,٠٧	٥٤,٩٨
المجموع	١٢٤٦,٦٠	٩٧١,١٦
المتوسط	٨٩,٠٤	٦٩,٣٧

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب الإحصائي التحليلي (الخرطوم: المنظمة، ١٩٨٧)، العدد ٤، ص ٢٩٠.

الجدول رقم (١٥ ـ ٢)

معدل الاستهلاك العام في الوطن العربي

	من الزلاليات لكل فرد غرام باليوم			من الكالوريات لكل فرد باليوم		
	١٩٦٩ ـ ١٩٧١	١٩٧٩ ـ ١٩٨١	١٩٨٦ ـ ١٩٨٨	١٩٦٩ ـ ١٩٧١	١٩٧٩ ـ ١٩٨١	١٩٨٦ ـ ١٩٨٨
ذات المنشأ الحيواني	١٦,٥٧	٢٣,٦٦	٢٣,٧٩	٢٩٤,٦٤	٣٨٨,٤٣	٣٨٢,٧١
النسبة من الاستهلاك العام	٢٨,٠٠	٣٣,٠٠	٣٢,٠٠	١٤,٠٠	١٥,٠٠	١٤,٠٠
ذات المنشأ النباتي	٤٢,٥٥	٤٨,٨٣	٥١,٧٠	١٨٦٨,٣٦	٢٢٢٦,٠٠	٢٣٥٩,٠٧
النسبة من الاستهلاك العام	٧٢,٠٠	٦٧,٠٠	٦٨,٠٠	٨٦,٠٠	٨٥,٠٠	٨٦,٠٠
متوسط الاستهلاك العام	٥٩,١٢	٧٢,٤٩	٧٥,٤٩	٢١٦٣,٠٠	٢٦١٤,٤٣	٢٧٤١,٧٩
مجموع النسب	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

المصدر: احتسبت البيانات على أساس المعطيات الواردة في: Food and Agriculture Organization (FAO), *Annuaire production, 1989* (Rome: FAO, 1990), vol. 43, pp. 290-292.

الجدول رقم (١٥ ـ ٣)
واردات الوطن العربي من الحبوب (ألف طن)

	١٩٧٣ ـ ١٩٨٤	١٩٨٦ ـ ١٩٨٨
الأردن	٤٦٦,٢٢	٨٤٦,٦٣
الإمارات العربية المتحدة	٢٥٨,٣٩	٥٠٦,١٠
البحرين	٥٢,٠٤	٦٧,٥٧
تونس	٧٤٤,٤٣	١٥٣٢,١٠
الجزائر	٢٦٢٤,٩٢	٤٨٦٨,٥٠
جيبوتي	٢٨,٨٨	٤٥,٧٠
السعودية	٢٦٧٦,٧٨	٧٢٠٠,٨٧
السودان	٢٤٤,٥٩	٦٩٧,٤٠
سوريا	٦٧٠,٠٤	١١٢٠,٢٣
الصومال	٩١,٥١	٢٧٦,٢٧
العراق	١٥٢٩,١٨	٤٠٠٥,٦٧
عُمان	١٢٦,٤٣	٢٨٤,٤٠
قطر	٦١,٠٣	١٠١,٣٧
الكويت	٢٨٦,٢٥	٤١٠,١٧
لبنان	٥٦٤,٢٢	٥١٩,٤٠
ليبيا	٧٠٤,٤٧	١٥٤٨,٥٧
مصر	٣٩٧٠,٠٥	٨٧٤٥,١٠
المغرب	٢٦٠٧,٤٥	١٨٢٩,٦٣
موريتانيا	١٢٣,٩٥	١٩٣,٥٣
اليمن الديمقراطية	١٦٢,٨٣	٣٠٥,٧٣
اليمن العربية	٣٦٩,١٨	٧٢٨,٩٣
متوسط الواردات في الوطن العربي	١٨٣٦٢,٨٤	٣٥٨٣٣,٨٧
النسبة من الواردات العالمية	٩,٥٠	١٧,٠٠
الواردات العالمية	١٩٣٢٣٣,٦٠	٢١٥٨٨٤,٥٠

المصادر: بالنسبة إلى الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٤، انظر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المصدر نفسه، ص ١٧٧. وبالنسبة إلى الفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٨٨، انظر: Food and Agriculture Organization (FAO), *Annuaire commerce, 1988* (Rome: FAO, 1990), vol. 42, pp. 119-121.

الجدول رقم (١٥ ـ ٤)

واردات اللحوم في الوطن العربي (ألف طن)

	١٩٧٣ ـ ١٩٨٤	١٩٨٦ ـ ١٩٨٨
الأردن	١٤,١٠	٤٤,٢٨
الامارات العربية المتحدة	٢٣,٣٠	٨٧,٣٨
البحرين	٩,١٦	١٦,٠٠
تونس	٦,١٨	١١,٥٣
الجزائر	١٧,٩٨	١٧,١٨
جيبوتي		٠,٩٤
السعودية	١٦٥,٤٣	٢٤١,٦٤
سوريا	٣,٣٨	٨,١٧
الصومال		٠,٠٠
العراق	٦٣,١٧	١١٧,٠١
عُمان	٩,٧٨	٤٠,٢٠
قطر	٢,٥٠	١٦,٣٠
الكويت	٤٦,٢٤	٥٩,٤٩
لبنان	٢٠,٠٢	١٣,٠٨
ليبيا	١٣,٢٤	١٠,٥٧
المغرب	٣,١٠	٥,١٠
مصر	٨٤,٠١	٢٢٦,٥٣
موريتانيا		٠,٠٥
اليمن الديمقراطية		٨,٣٢
اليمن العربية	٣٤,٩١	١٦,٤٥
متوسط الواردات في الوطن العربي	٥١٦,٥٠	٩٤٠,٢١
النسبة من الواردات العالمية	٦,٠٠	٩,٠٠
الواردات العالمية	٨٢٥٧,٠٠	١٠١٢٦,٢٢

المصادر: بالنسبة إلى الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٤، احتسبت البيانات على أساس المعطيات الواردة في: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المصدر نفسه، ص ٢٢٩ و٢٣٢ وبالنسبة إلى الفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٨٨، انظر:
Food and Agriculture Organization (FAO), Ibid., pp. 57-59.

الجدول رقم (١٥ ـ ٥)

الواردات الغذائية في الوطن العربي (مليون دولار)

	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠
الأردن	٥٧,٢	١٦٣,٧	٤٣٥,٨
الامارات العربية المتحدة	٤٢,٣	٣٠٠,٢	٨٩٨,٩
البحرين	٥٤٦,٦	٧٤,١	٢٤٠,١
تونس	٨٥,٠	٢٦٥,١	٤٨٠,٧
الجزائر	١٥٩,٧	١٢٩٦,٤	٢٢١٠,١
السعودية	٢٢٧,٧	٦٥٨,٥	٤٢٢٤,٠
السودان	٦٦,٣	١٧٩,٠	٣٨٨,٣
سوريا	١٠٠,١	٣٥٧,٢	٥٨١,٦
الصومال	١٥,٢	٤٠,٢	١١٣,١
العراق	٩٠,٠	٧٣٥,٨	
عُمان	٠,٣	٨٩,٢	٢٦٣,٣
قطر	١٦,٤	٥٤,٩	٢٠٩,٣
الكويت	١٢٣,٨	٤٠٨,٤	٩٧٠,٠
لبنان	١٤٢,٤		
ليبيا	١٢٥,٣	٦٠٥,٨	١٣٠٧,٨
المغرب	١٤١,٧	٧٥٤,٠	٨٢٨,١
مصر	١٨٢,٠	١٤١٢,٢	١٥٧٤,٦
موريتانيا	١٣,١	٥٠,٥	٨٤,٩
اليمن العربية	١٩,٨	١٣٣,٥	٥٢٦,٣
المجموع	٢١٥٥,٣	٧٥٧٨,٥	١٥٣٣٦,٨

المصدر: احتسبت البيانات على أساس المعطيات الواردة في: CNUCED, *Manuel de statistique du commerce international et du développement, 1989* (New York: CNUCED, 1990), pp. 158-179.

الجدول رقم (١٥ ـ ٦)

المعونات الغذائية التي تلقاها الوطن العربي

	من الحبوب (ألف طن متري)		حليب (طن متري)	زيت (طن متري)
	١٩٧٥ ـ ١٩٧٧	١٩٨٥ ـ ١٩٨٧	١٩٨٥ ـ ١٩٨٧	١٩٨٥ ـ ١٩٨٧
الأردن	١٢٠,٠٠	٣١,٠٠	١١٨٩,٠٠	٦٨٤,٠٠
الامارات العربية المتحدة	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
السعودية	٠,٠٠	٠,٠٠	,٠٠	٠,٠٠
سوريا	٨٥,٠٠	٣١,٠٠	٢١٥٤,٠٠	٥٣٦,٠٠
العراق	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
عُمان	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قطر	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
الكويت	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
لبنان	٦٨,٠٠	٢٩,٠٠	١٩٨٨,٠٠	٢٠٤٥,٠٠
اليمن الديمقراطية	١١,٠٠	١٤,٠٠	٤٠٩,٠٠	٥٣٧,٠٠
اليمن العربية	٢٨,٠٠	٥٨,٠٠	٢٢٣,٠٠	١٤٧,٠٠
المجموع	٢٣٥٤,٠٠	٣٩٠٣,٠٠	٤٩٦٧٧,٠٠	٧١٩٧٥,٠٠
النسبة المئوية من المعونات الغذائية العالمية	٠,٣١	٠,٣٧	٠,١٩	٠,١٤
المعونات الغذائية العالمية	٧٤٩٣,٠٠	١٠٥٤٧,٠٠	٢٦٧٣٩١,٠٠	٤٩٦٧٧٦,٠٠
المعونات الغذائية الأمريكية	٥٤٤٢,٠٠	٧٣٥٧,٠٠	٢٤٦٨١٨,٠٠	٤٢٧٢٥٢,٠٠
النسبة المئوية من المعونات الغذائية العالمية	٠,٧٣	٠,٧٠	٠,٩٢	٠,٨٦
المعونات الغذائية الأوروبية	٧٤٥,٠٠	١٠٤٥,٠٠	٩٢٩٥,٠٠	١٨١١٩,٠٠
النسبة المئوية من المعونات الغذائية العالمية	٠,١٠	٠,١٠	٠,٠٣	٠,٠٤

المصدر: World Resources Institute in collaboration with the UN Environment Programme and the UN Developpement Programme, *World Resources, 1990-1991* ([Oxford]: Oxford University Press, 1990), pp. 284-285.

الجدول رقم (١٥ ـ ٧)
مقارنة بين القيمة التراكمية للمعونة الغذائية والمشتريات التجارية (بملايين الدولارات)

	المعونة الغذائية			المشتريات التجارية		
	١٩٥٤ ـ ١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٥٤ ـ ١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
الأردن	٦٩,٤٠	٧٧,٦٠	٨٧,٠٠	١٣,٤٠	٩٩,١٠	١٠٨,٧٠
الجزائر	١١٣,٣٠	١١٣,٤٠	١١٦,٨٠	٢٦٣,٢٠	٤١١,٢٠	٥٧٣,١٠
سوريا	٥٧,٣٠	٥٧,٥٠	٦٤,٥٠	٤٤,٨٠	٤٦,٥٠	٨٧,٦٠
العراق	٢١,٦٠	٢١,٦٠	٢١,٦٠	٤٤,٦٠	١٠٧,٩٠	٢,٣٢
مصر	٩١٨,٨٠	٩٢٢,٠٠	١٠١٠,٨٠	٤٤٣,١٠	٧٠٣,٨٠	١٠٠٢,٨٠

المصدر: George Suzon, *Les Stratégies de la faim* ([s. l.]: Editions Graunouer, 1981), p. 233.

الجدول رقم (١٥ ـ ٨)
متوسط مردود الحبوب في الوطن العربي (كغم للهكتار)

	١٩٧٤ ـ ١٩٨١	١٩٨٢ ـ ١٩٨٩
الأردن	٥٥٣,٠٠	١٣٣٦,٢٥
الامارات العربية المتحدة		٣٧٠٦,٢٥
البحرين		
تونس	٧٣٩,٠٠	٨٢٧,١٣
الجزائر	٦٤٩,١٧	٧٠٦,٥٠
جيبوتي		
السعودية	٩١٥,١٧	٣٢٤١,٥٠
السودان	٦٧٥,٣٣	٤٩٦,٨٨
سوريا	١٣٨٩,٦٧	٩٦٣,٢٥
الصومال	٥٩٠,٥٠	٧٠٧,٧٥
العراق	٨٨٠,٠٠	٨٧٥,١٣
عُمان	١٣٥٦,٨٣	١٤٣٩,٦٣
قطر		٣٦٠٤,٣٨
الكويت	٦٦٢,٦٧	٤٨٩٤,٠٠
لبنان	١٢٢٢,٨٣	١٦٣٣,٥٠
ليبيا	٤٤٩,٠٠	٥٧٨,٣٨

يتبع

تابع

مصر	٣٩٨٨,٦٧	٤٦٩٠,٧٥
المغرب	٨٨٤,٥٠	١١٢١,٧٥
موريتانيا	٤١٠,١٧	٥٧٢,٢٥
اليمن الديمقراطية	١٦٣٧,٥٠	١٦٠١,٣٨
اليمن العربية	٨٥٩,٣٣	٨٣١,٥٠
المجموع	١٧٨٦٣,٣٣	٣٣٨٢٨,١٣
المتوسط في الوطن العربي	١٠٥٠,٧٨	١٧٨٠,٤٣
المتوسط في العالم	٢٠٦٤,٠٠	٢٤٩٨,٥٠
المتوسط في العالم الثالث	١٦١٣,٦٧	٢٢٠٦,٣٨
المتوسط في الولايات المتحدة الأمريكية	٣٧٨٨,٨٣	٤٣٣٠,٣٨
المتوسط في أوروبا	٣٤٣٩,٥٠	٤٢٠٧,٢٥

المصادر: احتسبت البيانات على أساس المعطيات الواردة في: Food and Agriculture Organization (FAO): *Annuaire production, 1984* (Rome: FAO, 1985), vol. 38, pp. 107-109; *Annuaire production, 1985* (Rome: FAO, 1986), vol. 39, pp. 107-109; *Annuaire production, 1987* (Rome: FAO, 1988), vol. 41, pp. 113-115, et *Annuaire production, 1989*, vol. 43, pp. 113-115.

الجدول رقم (١٥ ـ ٩)

الاستثمارات في الوطن العربي بالأسعار الجارية (مليار دولار)

	١٩٧٠ ـ ١٩٨٠	١٩٨١ ـ ١٩٨٦
الاستثمارات الجملية	٣٣٩,٦٠	٦٨٣,٥٠
الاستثمارات الفلاحية	٣٣,٥٠	٦٣,٨٠
النسبة المئوية من الجملية	٩,٨٦	٩,٣٣
الاستثمارات الصناعية	٧٥,٩٠	١٤٠,٤٠
النسبة المئوية من الجملية	٢٢,٣٥	٢٠,٥٤

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب الإحصائي التحليلي، العدد ٤، ص ٢١.

الفصل السادس عشر

التغيرات الهيكلية الزراعية والأمن الغذائي العربي: الحالة الراهنة واستشراف المستقبل(*)

سالم توفيق النجفي(**)

مقدمة

لم تعد مشكلة الغذاء تحتل موقع الصدارة في قائمة الاهتمامات الدولية في العقد الأخير من هذا القرن، كما كانت عليه منذ عقدين من الزمن. وقد يكون تراجع الاهتمام بهذه المشكلة، على الرغم من تزايد أفراد المجتمع الدولي دون «خط الفقر»، ناتجاً من التغيرات الحاصلة في أسعار الغذاء، ومستويات المعيشة، وظهور مشكلات دولية جديدة استأثرت باهتمام المجتمع الدولي المتقدم أكثر من اهتمامه بمشكلات الجوع التي يعانيها العديد من أفراد المجتمع[1] في ٧٨ بلداً منخفض الدخل، وهي التي اتسمت بالعجز الغذائي في عام ١٩٩٤. وعلى الرغم من تباين مستويات هذا العجز، فقد صنّفت نسبة كبيرة من مجتمعات العديد من هذه البلدان تحت «خط الفقر» كونها تواجه صعوبات عديدة في توفير «الاحتياجات الأساسية» (Basic Needs)، هذا بالإضافة إلى اعتقاد المجتمع الدولي المتقدم (دول الشمال) بأن

(*) نشر هذا البحث في: المستقبل العربي، السنة ١٨، العدد ١٩٨ (آب/أغسطس ١٩٩٥)، ص ٤٣ ـ ٥٨.

(**) أستاذ الاقتصاد الزراعي في كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل ـ العراق.

(١) منظمة الأغذية والزراعة الدولية، «الأمن الغذائي في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض ودور المنظمة في تحقيقه،» تقرير الحلقة الدراسية في روما، ٢٢ ـ ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، ص ١.

مسألة تأمين الغذاء في العالم النامي (دول الجنوب) تتعلق بمدى قدرة هذه الدول على إحداث تغيّرات هيكلية في اقتصاداتها القومية. فقد أعلنت المنظمات الاقتصادية الدولية أن هناك نحو ٣٢ بلداً، من بينها ٧ بلدان عربية، لا زالت اقتصاداتها الزراعية دون التكيف والتغير الهيكلي[٢]، كما ان بقاء علاقاتها الموردية عند مستوى الاستخدام نفسه سوف لا يؤدي إلى تعظيم ناتجها الزراعي القومي، أو يمكنها هذا الأداء من توثيق علاقاتها التنافسية في السوق الدولية في اطار التغيرات الاقتصادية الدولية الجديدة.

وتنفرد مجموعة الدول العربية من بين المجموعات الإقليمية أو القومية في العالم بالتباين الواسع في ممكنات توفير الحاجات الأساسية، سواء من حيث انتاج هذه الحاجات أو استيرادها، كما تتباين دول هذه المجموعة تبايناً صارخاً في ملكية الأصول المولّدة للدخل. ففي حين بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في دولة قطر نحو ١٥٥٠٦ دولارات، فإنه انخفض إلى نحو ٤٢٢ دولاراً في السودان، وتدنى إلى نحو ١٧ دولاراً في الصومال، في عام ١٩٩٣[٣]، الأمر الذي يصعب معه على الدول المنخفضة الدخل، سواء على صعيد ممكنات الانتاج المحلي أو القدرة على استيراد الغذاء، تجاوز «خط الفقر المطلق»، وخصوصاً لشرائح واسعة من المجتمع العربي. وقد ساءت هذه الحالة في العقدين الأخيرين، وترتّب عليها نمط هيكلي لبعض الاقتصادات العربية عمّق حالة التباين بين مستويات الفقر في بعض الدول العربية، والرفاهية الاقتصادية في دول عربية أخرى. ويتطلب أمر من هذا النوع تغيّراً هيكلياً في الاقتصادات الزراعية للعديد من الدول العربية يستهدف تحقيق قدر مناسب من الأمن الغذائي العربي، حتى تتمكن الدول من مواكبة الأوضاع الدولية الغذائية المتغيرة والتكتلات الاقتصادية المعاصرة. وإذا كان هذا التغيّر من الصعب أن يحقق نتائج مرضية على المدى القصير، فإن نتائجه الايجابية تؤكدها المفاهيم الاقتصادية في المدى المتوسط والبعيد.

أولاً: الإطار النظري والخلفية الرجعية

إن التغيرات العالمية في عقد الثمانينيات والنصف الأول من التسعينيات، وما تمخض عنها من تغيرات في المكونات الدولية والاقليمية، أدت إلى تراجع التشكيلات الايديولوجية، بينما تبوأت التكتلات الاقتصادية مكان الصدارة في التشكيلات الدولية

---

(٢) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **برامج التعديلات الاقتصادية الهيكلية في الزراعة العربية: التجربة وآفاق التصحيح** (الخرطوم: [المنظمة]، ١٩٩٣)، ص ٤.

(٣) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٣**، تحرير صندوق النقد العربي، ص ٤.

الجديدة. وهذا التغيّر في نمط الأسواق الدولية، يتطلب استجابة بنية القطاعات الزراعية العربية لبرامج التعديلات والتكيف الاقتصادي، بحيث تحقق لها تكويناتها الهيكلية أقصى إنتاج زراعي ممكن، وقدرة تنافسية في الأسواق الدولية للحاصلات الزراعية، ويعكس هذا المحتوى كفاءة الأداء الاقتصادي للقطاعات الزراعية العربية.

ويصعب مع سيادة حالة التجزئة (الحالة الراهنة) وضع نظام موحّد للتعديلات الهيكلية على المستوى الجمعي للوطن العربي، لتباين مستويات التنمية واختلاف الأنماط السوقية للعديد من هذه البلدان، الأمر الذي يتطلب، في حالة من هذا النوع، تحديد مجموعة من نماذج التكيّف والتعديلات الهيكلية تتلاءم ومستويات تطور البنى الاقتصادية الزراعية للدول العربية. ومن الممكن حصر هذه النماذج في مجموعات ثلاث، إذ تتلاءم متغيرات النموذج **الأول** مع مكوّنات القطاعات الاقتصادية الزراعية التي اعتمدت قدراً أو آخر من التغيرات الهيكلية في إطار المتضمنات الاقتصادية للتوجيهات الاقتصادية الدولية ـ تعدّ القطاعات الزراعية في مصر والمغرب وموريتانيا من أكثر الاقتصادات الزراعية العربية تمثيلاً لهذه المجموعة ـ بينما يتلاءم النموذج **الثاني** مع الاقتصادات الزراعية للدول العربية التي اعتمدت برامج اصلاحية لقطاعها الزراعي في اطار سياساتها الاقتصادية التوجيهية، مثل القطاعات الزراعية في العراق وسوريا. أما النموذج **الثالث** من التعديلات الهيكلية، فإنه ينحصر في القطاعات الزراعية لمجموعة الدول الخليجية. وتستهدف هذه النماذج الثلاثة متضمنات اقتصادية متجانسة في مطلع العقد القادم، بحيث من الممكن تصنيفها في مجموعة اقتصادية موحدة، وفي أقل تقدير مجموعة اقتصادية واحدة.

وتؤثر متضمنات هذه النماذج بصور متفاوتة في المكوّنات الاقتصادية للقطاعات الزراعية العربية، وخصوصاً في ذلك الجانب المتعلق بإنتاجية الوحدات الموردية الزراعية، باعتبارها الحصيلة النهائية للنشاطات الاقتصادية الزراعية. وعلى سبيل المثال، فإن هناك تأثيرات متفاوتة للسياسات السعرية الزراعية تجاه استجابة العرض المحصولي، وذلك لاختلاف التأثيرات التحفيزية لهذه الأسعار. ولا شك في أن هذا التفاوت في التأثير سيؤدي إلى تفاوتات في التغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي العربي بحيث تبعده هذه السياسات المتباينة عن امكانية الوصول بالناتج الزراعي العربي إلى مستوياته القصوى على الصعيد القومي، الأمر الذي يعني أن العلاقة الدالية بين الموارد الزراعية ومعطياتها الانتاجية، على مستوى المجتمع الزراعي العربي، لها معطيات أو مستويات انتاجية مختلفة عن مثيلتها التجزيئية على المستوى القطري، أو حتى على مستواها الإقليمي. ويعود ذلك في جزء منه إلى مدى التفاوت في استخدام الموارد على صعيد الدالة الانتاجية القطرية، نتيجة ندرة، أو وفرة، بعض الموارد الاقتصادية الزراعية في بعض الدول العربية، مقارنة بالدول العربية الأخرى، وخصوصاً في ما يتعلق بالموارد الأرضية والرأسمالية، كما ان بعض الدوال الانتاجية الزراعية على المستوى القومي غير

قابلة للتجزئة على مستوى الأقطار العربية، مثل المشاريع الحيوانية الوراثية ومشاريع الخزن الاستراتيجي وغيرها.

ولا شك في أن هذه الانحرافات الحاصلة في التركيب الهيكلي للقطاع الزراعي العربي، كان مبعثها الأساسي التشويهات الحاصلة من الأسعار الزراعية في العديد من الأقطار العربية، وذلك باعتبار أن السياسة السعرية هي الأداء الأكثر فاعلية في توجيه استخدام الموارد الزراعية بين استخداماتها الفعلية وتلك البديلة الأكثر كفاءة، كما انها الأداة التحفيزية بين استخدام هذه الموارد في العملية الانتاجية الزراعية أو تركها عاطلة عن الاستخدام الاقتصادي.

ويعتمد التغير الهيكلي في أحد مؤشراته تحسين شروط التبادل التجاري الزراعي بين سلع النشاط الزراعي وغير الزراعي، وقد يعود عدم أو بطء استجابة الناتج الزراعي للتغير في الطلب الجمعي العربي على المدى المتوسط في أحد أسبابه إلى عدم اعطاء القطاع الزراعي الأولويات في الانفاق الاستثماري الحكومي، أو تحفيزه للتوسع في الخصخصة، لكي يحقق التعديلات التي تمكنه من النمو بمعدلات مرغوب فيها، والسعي نحو اكتمال قدر مناسب من شروط السوق. ولا شك في أن هدف هذا الانفاق أو التحول من نمط انتاجي إلى آخر هو التعجيل في خفض التشوهات الحاصلة في الأسعار الزراعية، بحيث تؤدي إلى توزيع أفضل للموارد الزراعية في الوطن العربي. ويختلف هذا التوزيع في المشاهد أو الحالات المختلفة لتنظيم الأسواق العربية. ولا شك في أن أفضل هذه المشاهد هو المشهد المؤدي إلى إعادة توزيع الموارد الزراعية على صعيد السوق العربية الواحدة. لكن في اطار القيود الاقليمية لحركة الموارد الزراعية، يأتي مشهد التجمعات الاقليمية العربية في المرتبة الثانية في اطار الأهمية والكفاءة الاقتصادية، ومن حيث السعة السوقية والمقدرة على تصحيح التشوهات في الأسعار الزراعية على الصعيد الإقليمي، بينما تحتل إعادة تخصيص الموارد على المستوى القطري المرتبة الثالثة من منظور المفاهيم الاقتصادية، ذلك أن ندرة بعض الموارد الاقتصادية الزراعية تصبح قيداً على إعادة تخصيص الموارد في ظل التجزئة القطرية، مقارنة بامكانية تحقيق الفرصة البديلة لهذه الموارد على صعيد السوق العربية الواحدة.

وفي اطار هذا التحليل، واعتبار اعادة تخصيص الموارد الزراعية بما يحقق الفرص البديلة لاستخدام هذه الموارد، فان الشروط الضرورية لتحقيق هذا التوازن هي التخلص من التشوهات التي تحدثها السياسات السعرية الزراعية في الدول العربية، بينما تعتبر وحدة السوق العربية لتوسيع نطاق حركة الموارد الاقتصادية الزراعية إحدى أهم الشروط الكافية لهذه الفرضية.

وعلى الرغم من احتمال ظهور بعض الآثار غير المرغوب فيها اجتماعياً نتيجة

التحولات الاقتصادية في هيكلية الاقتصاد الزراعي العربي في المدى القصير، كالأضرار التي ستصيب أفراد المجتمع من ذوي الدخول المنخفضة جراء الانخفاض في قوتهم الشرائية، فان الآثار الايجابية لهذه التعديلات على المدى الطويل ستكون أفضل من تأثيراتها السلبية على المدى القصير. وهذه المسألة التي تتضمن تضحية جزء من أفراد المجتمع العربي في المدى القصير مقارنة بالمكاسب التي سيحققها المجتمع بأجمعه في المدى الطويل، جديرة بأن يناقشها المجتمع لغرض قبولها وايجاد السبل الملائمة لتخفيف وطأتها. وفي تقديرنا ان الآثار السلبية لعملية التغيرات الهيكلية على الصعيد القطري (السوق المحدودة) للعديد من الدول العربية، ستكون أكثر تأثيراً سلبياً في أفراد المجتمع من ذوي الدخل المنخفض، مقارنة بآثار هذه التأثيرات على الصعيد الجمعي (السوق العربية الواسعة). وتنحصر الفلسفة الاقتصادية لهذا التحليل في أن أفراد المجتمع من ذوي الدخل المحدود، والذين لا يملك العديد منهم الأصول المولّدة للدخل، خصوصاً حيث تتسع هذه الشرائح في المجتمعات العربية غير النفطية، قد تصيبهم آثار ضارة ناتجة من تخفيض الانفاق الحكومي وضآلة النقد الأجنبي الذي يمكّن من تواصل التنمية الزراعية في الدول العربية غير النفطية، بينما من الممكن خفض الأضرار التي تصيب المجتمع، وخصوصاً أفراده من منخفضي الدخل، عندما تتم التعديلات الهيكلية للاقتصادات الزراعية على الصعيد العربي، إذ إن مستوى خفض الانفاق الحكومي سوف لا يؤثر تأثيراً كبيراً في مستوى الاستثمار الزراعي، وخصوصاً في ذلك الجانب المتعلق بالسياسات التكميلية للانتاج الزراعي، كالاستثمار في المجالات التسويقية وحركة الائتمان الزراعي وغيرها، ذلك أن بعض الموارد الانتاجية، وخصوصاً الرأسمال، سوف لا يتسم بالندرة في حالة التحليل الجمعي العربي، ومن ثم فإن الطلب الكلي قد لا يتأثر كثيراً. وهذه المسألة تتطلب مزيداً من التحليل على مستوى المفاهيم الاقتصادية الكلية والجزئية، للتأكد من قياس درجة التأثيرات السلعية ومدى خفض الأضرار بالنسبة إلى أفراد المجتمع من ذوي الدخل المنخفض في المدى القصير، وتعجيل سيادة آثاره الايجابية في المدى الطويل.

كما يشير العديد من الأدبيات الاقتصادية إلى أن أحد أهم التغيرات الهيكلية المؤدية إلى النمو في الناتج المحلي، سواء بمكوناته الزراعية وغير الزراعية، هو الجانب المرتبط بتوازن ميزان المدفوعات. ويرتبط توازن هذا الميزان بمتغيرات نقدية وأخرى هيكلية. وسواء كانت هذه أو تلك، فان الأقطار العربية غير النفطية عاجزة عن تحقيق هذا التوازن، وتتسم موازينها بالعجز في المدى القصير في أقل تقدير، بينما تتسم موازين المدفوعات للدول النفطية بالفائض في بعض السنوات. وكلا الأمرين له تأثيرات متباينة غير مرغوب فيها، في معدلات النمو في الانتاج الزراعي، كما يمكن هذا الميزان الاتجاه نحو التوازن عند اجراء الحسابات القومية على المستوى العربي. وإذا كان هناك تحفظ باتجاه التوازن في المدى القصير، فإنه يعد أقرب إلى التحقق في المدى

الطويل، وفي اطار سياسات اقتصادية كفوءة ونظم مؤسسية مناسبة.

ثانياً: السمات الرئيسية للتركيب الهيكلي المعاصر للاقتصادات العربية

١ ـ تنتمي الدول العربية إلى مجموعة الدول الآخذة بالنمو. وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن ٤٠ بالمئة من السكان العرب ينتمون إلى أربع دول، قد تصنّف دولاً منخفضة الدخل، باهظة المديونية، بينما يصنّف ٣٨ بالمئة من السكان العرب بأنهم من فئة الدخل المتوسط، ولكنهم أيضاً يعانون أعباء المديونية. ولا يتمتع بالدخل المرتفع سوى ثلاث دول تضم نحو ٢ بالمئة من مجموع السكان في الدول العربية[٤].

٢ ـ تتسم الزراعة العربية بتعدد المستويات الثنائية، سواء على صعيد الدولة الواحدة أو بين الدول العربية، فهي ثنائية مابين الانتاج النباتي الذي تغلب على انتاجه النظم الحديثة، والانتاج الحيواني الذي تغلب عليه الأساليب التقليدية، كما تتسم هذه الزراعة بالثنائية في الانتاج النباتي بين مجموعة الحبوب التي تتميز بارتفاع أهميتها النسبية في التركيب المحصولي، وبين المجموعات المحصولية الأخرى[٥].

٣ ـ لا أعتقد أن هناك تبايناً صارخاً في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في المجتمع الدولي كالتباين في الوطن العربي، فقد بلغ متوسط نصيب الفرد في دولة قطر نحو ٨٢ ضعفاً مقارنة بمثيله في السودان و٦٣ ضعفاً بالنسبة إلى مثيله في مصر في عام ١٩٨٠، كما بلغ هذا المتوسط في الإمارات العربية المتحدة نحو ٣٨ ضعفاً مقارنة بمثيله في مصر و٥١ ضعفاً بالنسبة إلى مثيله في السودان في عام ١٩٩٠[٦].

٤ ـ تشير معدلات التضخم في الاقتصاد العربي إلى مدى كفاءة أداء السياسات الكلية، بما فيها الزراعية، وهي في الوقت نفسه تؤثر في مستوى المعيشة لأفراد المجتمع. ويزداد هذا التأثير في فئات الدخل المنخفض، وقد تسارعت هذه المعدلات في صورة الرقم القياسي لأسعار المستهلك، فقد بلغ معدل نمو هذا الرقم نحو ١٠,١ بالمئة في النصف الثاني من عقد الثمانينيات، وارتفع معدل النمو إلى نحو ١٧,٨بالمئة

---

(٤) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، «دراسة استشرافية لصورة الزراعة العربية عام ٢٠٠٠ وفق مشاهد بديلة،» (الخرطوم، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣).

(٥) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **برامج التعديلات الاقتصادية الهيكلية في الزراعة العربية: التجربة وآفاق التصحيح**، ص ١٣٧.

(٦) احتسبت من: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**، مج ١١ (الخرطوم: المنظمة، ١٩٩١).

و٢٠,٠ بالمئة في عامي ١٩٩٠ و١٩٩١[٧] على الترتيب. وقد كانت مستويات الارتفاع في الدول غير النفطية أكبر من مثيلتها في الدول النفطية.

٥ ـ بلغ تعداد السكان في الوطن العربي نحو ١٢١,٦ مليون نسمة في عام ١٩٧٠، وارتفع إلى نحو ٢٢٣,٤ مليون نسمة في عام ١٩٩٠، بزيادة قدرها نحو ٨٤ بالمئة. ومن المتوقع أن يبلغ هذا التعداد نحو ربع مليار نسمة قبل نهاية هذا القرن، كما يتوقع بلوغه نحو نصف مليار في نهاية العقد الثاني من القرن القادم، ولا شك في ان هذا التزايد كان له الأثر الواضح في خفض الآثار التنموية.

٦ ـ تزايدت مديونية الدول العربية، على الرغم من أن العديد من هذه الدول صُنف بأنه مصدّر للنفط. وقد تحولت هذه المسألة من كونها تعاملاً مالياً في مطلع السبعينيات إلى أزمة اقتصادية في مطلع الثمانينيات، ثم أضحت إشكالية اقتصادية في النصف الأول من عقد التسعينيات، يصعب تسويقها وحلّها من خلال الوسائل الاقتصادية فقط. فقد بلغت المديونية العربية نحو ٤,٥٤٨ مليار دولار في عام ١٩٧٠، وتطورت إلى نحو ٦٨,٥٨٦ مليار دولار في عام ١٩٨٠، ثم قفزت إلى نحو ١٥٢,٦٧٩ مليار دولار في عام ١٩٩٠[٨]. وبذلك فقد بلغت الزيادة في قيمة المديونية نحو ١٣١,٣ بالمئة في عام ١٩٩٠، مقارنة بعام ١٩٨٠، كما تمثّل هذه المديونية نحو ٣٣,٢ بالمئة من اجمالي الناتج القومي في عام ١٩٩٠، ونحو ١١٠,٩ بالمئة من مديونية الدول النامية في عقد الثمانينيات.

وقد جاء هذا الإغراق في المديونية نتيجة العديد من المتغيرات الدولية والقومية. وانحصرت المتغيرات القومية في العديد من الدول العربية في بطء التغيرات الهيكلية نتيجة عدم كفاءة سياسات الاقتصاد الكلي، الأمر الذي ترتب عليه تآكل منجزات التنمية الاقتصادية. كما يأتي تدني كفاءة التجارة الخارجية العربية، وتغيرات أسعار النفط، في مقدمة المتغيرات الدولية.

وتشير هذه السمات في مجموعها إلى مدى التناقض والتفاوت في الموارد الاقتصادية، ومن ثمّ في التركيب الهيكلي للمجموعة الاقتصادية العربية، والتي تكوّنت عبر أكثر من أربعة عقود من الزمن المعاصر، فضلاً عن تأثيرات الخلفية الاقتصادية التاريخية للفكر الاقتصادي العربي.

---

(٧) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المصدر نفسه.

(٨) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المديونية الخارجية لدول منطقة الاسكوا ([د.م.: د.ن.]، ١٩٩٣)، ص ٦٦.

ثالثاً: المؤشرات والمتغيرات الهيكلية في الزراعة العربية

تتعدد النماذج المعتمدة في تحليل التغيرات الاقتصادية الهيكلية في القطاع الزراعي، ويُعدّ أكثر الأساليب شيوعاً هو تقييم التغير في المؤشرات على المستوى الكلي. وفي ما يلي أهم المؤشرات الرئيسية:

١ ـ الزراعة والنمو في الناتج المحلي الاجمالي

من السمات الرئيسية في اقتصادات الدول العربية هي أن العديد منها يغلب عليه الطابع الزراعي، سواء من حيث الأهمية النسبية للموارد المستخدمة، أو من حيث مساهمة الناتج الزراعي في اجمالي الناتج المحلي. فقد ارتفعت هذه المساهمة إلى نحو ٦٥ بالمئة و٤٥ بالمئة في كل من الصومال والسودان، وانخفضت إلى نحو ٢٦,٠ بالمئة و٢٢,٥ بالمئة في كل من موريتانيا والعربية السعودية على الترتيب، كما بلغت هذه المساهمة نحو ١٧ بالمئة في كل من المغرب وتونس ونحو ١٥,٣ بالمئة و١٣,٧ بالمئة في كل من سوريا والعراق على الترتيب في عام ١٩٩٠[٩].

وقد أخذت مساهمة الزراعة في اجمالي الناتج المحلي في معظم الدول العربية التي كان يحتل فيها القطاع الزراعي مكانة مرموقة في اجمالي الناتج المحلي، بالتراجع في عام ١٩٩٠ مقارنة بمثيلتها في عام ١٩٧٠، الأمر الذي يعني أن النمو في القطاعات الانتاجية الأخرى قد يفوق مساهمة الزراعة في اجمالي الناتج المحلي. وفي اقتصادات من هذا النوع، وحيث تحتل الزراعة مكانة مهمة في اجمالي الناتج المحلي، يتطلب الأمر أن ترتفع مساهمتها في نمو هذا الناتج، إلا أن هذه المساهمة اتّسمت بالتواضع. وكانت معدلات مساهمة الزراعة في نمو اجمالي الناتج المحلي في معظمها أدنى في النصف الثاني من عقد الثمانينيات مقارنة بمثيلتها في النصف الثاني من عقد السبعينيات. فقد تراوح هذا المعدل في الدول العربية الرئيسية في الانتاج الزراعي (باستثناء سوريا) بين ٠,١ بالمئة و١,٣٤ بالمئة في الفترة (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠)، وكانت مساهمته بالسالب في نمو الناتج المحلي الاجمالي في كل من الجزائر وسوريا والصومال والمغرب في النصف الأول من الثمانينيات (١٩٨١ ـ ١٩٨٥)، بينما تراوحت هذه المساهمة بين ٠,٢٤ بالمئة و١,١٢ بالمئة في النصف الثاني من العقد نفسه (١٩٨٦ ـ ١٩٩٠)[١٠]، الأمر الذي يشير إلى أن هناك سياسات زراعية تحفيزية متباينة في الدول العربية خلال العقدين الماضيين.

---

(٩) برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢ (اكسفورد: مطبعة جامعة اكسفورد، ١٩٩٢).

(١٠) World Bank, *World Bank Tables, 1993* (Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1993).

٢ ـ مؤشر انتاج الغذاء

يشير هذا المتغير إلى الرقم القياسي لتطور انتاج الغذاء في الدول العربية المنتجة له. وقد تبين أن انتاج الغذاء لم يتضاعف خلال عقدين من الزمن، فقد بلغ معدل هذا الرقم في أهم الدول المنتجة للغذاء نحو ٧٦,٥ في عام ١٩٧٠[١١]، وتزايد إلى نحو ٩٤,٣ و١٠٣,٦ في عامي ١٩٧٥ و١٩٨٠ على الترتيب، ثم إلى نحو ١٢٠,٥ و١٤٦,٤ في عامي ١٩٨٥ و١٩٩٠ على الترتيب. وقد تباين هذا المعدل بين دولة وأخرى، وكانت الدول التي اعتمدت في اقتصاداتها الزراعية قدراً من التغيرات الهيكلية في مقدمة الدول في زيادة انتاج الغذاء، فقد بلغ هذا الرقم في مصر نحو ٨٥,٣ في عام ١٩٧٠، ولم يتجاوز ١٦٦,٥ في عام ١٩٨٥، بينما بلغ نحو ١٤٦,٠ في عام ١٩٩٠[١٢]. بمعنى آخر، ازداد بمقدار ٣٧ بالمئة في خمس عشرة سنة، بينما ازداد بمقدار ٢٥ بالمئة في السنوات الخمس الأخيرة التي كان فيها للسوق قدر من حرية التصرف. وهكذا في المغرب، حيث بلغ هذا الرقم في عام ١٩٩٠ نحو ١٦٠,٨، ولم يتجاوز ١٢٢,٨ في عام ١٩٨٥، ونحو ٨٥,٢ في عام ١٩٧٠. بمعنى آخر، إنه تزايد في خمس عشرة سنة بنحو ٤٤ بالمئة، بينما ارتفع تزايده إلى نحو ٣١ بالمئة في السنوات الخمس الأخيرة، والتي أمكن التغيرات الهيكلية التي أحدثتها السياسة الزراعية المغربية في القطاع الزراعي من إظهار تأثيراتها الانتاجية في قيمة هذا المؤشر، بينما كان تزايد قيمة مؤشر انتاج الغذاء في دولة مثل ليبيا نحو ١٣٧ بالمئة في خمس عشرة سنة (١٩٧٠ ـ ١٩٨٥). وقد تواضعت نسبة الزيادة في المؤشر المذكور حيث بلغت في السنوات الخمس الأخيرة (١٩٨٥ ـ ١٩٩٠) نحو ٦,٢ بالمئة، بينما اتخذت قيمة هذا المؤشر اتجاهاً سالباً في كل من السودان والصومال في السنوات (١٩٨٥ ـ ١٩٩٠)، وربما كان أحد أسباب هذا التدهور في قيمة مؤشر انتاج الغذاء هو عزوف بعض الدول عن إحداث تغيرات هيكلية، والتكيف في القطاع الزراعي، والإبقاء على العلاقات الانتاجية والتقليدية التي تباطأت من خلالها معدلات النمو في الانتاج الزراعي.

٣ ـ الفجوة الغذائية العربية

تشير الفجوة الغذائية إلى الفرق بين قيمة كل من الاستيرادات والصادرات من الغذاء، وقد تفاقمت قيمة هذه الفجوة عبر عقدين من الزمن، إذ زادت قيمة الاستيرادات على مثيلتها التصديرية بنحو ٤٨٤,٥ مليون دولار في عام ١٩٧٠،

---

(١١) (١٩٧٩ ـ ١٩٨١) = ١٠٠ سنة الأساس.

(١٢) Food and Agriculture Organization (F.A.O.), *Production Yearbook, 1993* (Rome: F.A.O., 1993).

وبلغت عبر عقد السبعينيات نحو ١٦٣٨,٥ مليون دولار (عام ١٩٨٠)، وبنسبة زيادة قدرها ٨٧٦ بالمئة. ولا شك في أن مجموعة متغيرات قد أثرت في اتساع هذه الفجوة، في مقدمتها تزايد معدل النمو السكاني، وتباطؤ معدل نمو الغذاء، وتغيرات توزيع الدخل الذي عكس تغيرات في التركيب الانفاقي لصالح الشرائح المنخفضة الدخل الذين يعدّ ميلهم الحدّي للاستهلاك عالياً. وقد جاء هذا التغير في التركيب الإنفاقي من الزيادت في أسعار النفط، كما تم ارتفاع حصيلة الصادرات لبعض الدول العربية.

وكان بعض الدول العربية، مثل السودان والصومال ومصر والمغرب، مصدراً للغذاء في مطلع عقد السبعينيات، فأصبح مستورداً له في مطلع عقد الثمانينيات. ويتضح من ذلك أن المتغيرات المؤثرة في جانب الطلب على الغذاء كان تأثيرها أكبر من المؤثرة في جانب عرض الغذاء، على الرغم من تزايد الأخير في العقد المذكور.

ولا شك في ان سيادة انماط من السياسات الاقتصادية التحكمية في القطاع الزراعي للعديد من الدول العربية في عقد السبعينيات قيدت معدلات النمو في القطاع المذكور، فتباطأ بعضها، واخذت معدلات مساهمة بعضها الآخر في الناتج المحلي الاجمالي اتجاهات سالبة، مثل سوريا والجزائر والصومال والمغرب. ونتيجة التغيرات الاقتصادية التي حصلت في عقد الثمانينيات، سواء على الصعيد الدولي، أو العربي، أو القطري، والتي أدت إلى تباطؤ قيمة صادرات النفط من جانب، وتزايد الانفاق على الغذاء من جانب آخر، فقد أخذ بعض الدول العربية بقدر من التغيرات الهيكلية أدت إلى تغيّر اتجاه معدلات نمو ناتجه الزراعي، وترتب على هذا التغير أن حافظت قيمة الفجوة الغذائية على مستواها في عام ١٩٩٠، مقارنة بعام ١٩٨٠، إذ بلغت في مطلع التسعينيات نحو ١٦٦٨٢,٨ مليون دولار، وهي تشكل نحو ٠,٩ بالمئة مقارنة بمطلع الثمانينيات(١٣).

وقد أصبح جميع الدول العربية مستورداً للغذاء، بقدر أو بآخر، في عقد الثمانينيات، لكن حصل تباين في قيمة هذه الفجوة بين الدول العربية، إذ احتلت مصر المرتبة الأولى في عام ١٩٨٩، حيث بلغت قيمة هذه الفجوة نحو ٣٥٤٦,٧ مليون دولار. وقد حافظت مصر نسبياً على هذه القيمة في بداية عقد الثمانينيات ونهايتها، الأمر الذي يعني أن المتغيرات المؤثرة في الطلب كانت بمستوى تأثير المتغيرات المرتبطة بالعرض الغذائي نفسه خلال عقد الثمانينيات، وتليها العربية السعودية، حيث فاقت اتجاهات تزايد العرض مثيلتها للطلب على الغذاء، وأدى ذلك

---

(١٣) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**، اعداد متفرقة (الخرطوم: ١٩٨٠ ـ ١٩٩٣).

إلى بلوغ قيمة الفجوة الغذائية في العام المذكور نحو ٢٩٨٣,٨ مليون دولار. ثم تلتها الجزائر التي بلغت قيمة فجوتها الغذائية نحو ٢٥٦٦,٣ مليون دولار، بينما انخفضت هذه الفجوة إلى نحو ٣٧٠,٠ مليون دولار في تونس، ونحو ٩٥,١ مليون دولار في المغرب، في نهاية عقد الثمانينيات.

٤ ـ الاكتفاء الذاتي من المجموعات الغذائية

يصعب القول إنه من الممكن تحقيق الاكتفاء الذاتي من المجموعات الغذائية كافة في دولة ما، إلا إذا كان هناك قدر متاح من الموارد الاقتصادية الزراعية يكفي لتحقيق هذا المستوى. وحتى في حالة تحقيقه، فإن اقتصادات التجارة الخارجية تتطلب منافسة هذه الموارد في اطار الميزة النسبية في الانتاج الزراعي. وفي النصف الثاني من هذا القرن، برز سعي حثيث نحو تحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي بالنسبة إلى المحاصيل الاستراتيجية، وخصوصاً مجموعة الحبوب والزيوت واللحوم. وعندما تكون الموارد محدودة، تؤدي السياسات السعرية التحكمية إلى تركيب محصولي تستهدفه الدولة من وجهة نظرها الاستراتيجية، بينما يؤدي اعطاء قدر من قوة السوق للتصرف السعري إلى نمط مختلف من التركيب المحصولي يتحدد في ضوء الفرصة البديلة لهذه الموارد المحدودة.

وتعدّ مجموعة الحبوب من المحاصيل الاستراتيجية في الوطن العربي الذي سعت سياساته الزراعية لتوفير قدر أكبر من مكونات هذه المجموعة. وقد قدر الاكتفاء الذاتي منها بنحو ٦٩ بالمئة في عام ١٩٧٥، وأخذت اتجاهاً سالباً خلال السنوات العشر التي تلت العام المذكور، حيث بلغ الاكتفاء الذاتي من هذه المجموعة نحو ٥٨,٤ بالمئة و٤٧,٥ بالمئة في عامي ١٩٨٠ و١٩٨٥ على الترتيب، إلا ان هذه النسبة عادت إلى الارتفاع بقدر متواضع وبلغت نحو ٥٢ بالمئة في عام ١٩٩٠. كما اتجهت مجموعة الزيوت أيضاً نحو الانخفاض، حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي منها نحو ٤٤,٩ بالمئة في عام ١٩٧٥، واستمرت بالتدني إلى أن بلغت نحو ٢٧,٣ بالمئة في عام ١٩٩٠، كما تأرجحت نسبة الاكتفاء الذاتي من مجموعة اللحوم بين ٦٩,٣ بالمئة و٨٩,٤ بالمئة خلال الفترة (١٩٧٥ ـ ١٩٩٠).

وبصورة عامة، فإنه باستثناء مجموعة الفاكهة والخضر، فإن الوطن العربي لا يحقق اكتفاءً ذاتياً من معظم المجموعات المحصولية. والأمر الذي تجدر معه الملاحظة أن اتجاه معظم المجموعات المحصولية أخذ بالانخفاض خلال السنوات العشر (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥)، بينما أخذ موقفها يتحسن في النصف الثاني من عقد الثمانينيات. وكما سبق القول، جاء ذلك نتيجة العديد من المتغيرات، سواء تلك المتعلقة بجانب الطلب على الغذاء، أو العرض منه.

٥ ـ التجارة الخارجية الزراعية

تؤكد الأدبيات الاقتصادية المعاصرة أن التوسع في مكونات التجارة الخارجية يُعدّ أحد أهم المتغيرات الهيكلية في الاقتصادات النامية، كما ان تعاظم القدرة التصديرية يقترن مباشرة بتعظيم القدرة الاستيرادية(١٤). لكن الدراسة التحليلية لمكونات التجارة الخارجية الزراعية لا تشير إلى تحقيقها قدرة استيرادية إلا في حدود متواضعة، فقد بلغت الصادرات الزراعية العربية نحو ٣,٨ مليار دولار في عام ١٩٨٠، ولم تتجاوز هذه القيمة حتى عام ١٩٨٤، وهو العام الذي ارتفعت فيه قيمة الصادرات الزراعية إلى نحو ٥,٢١ مليار دولار، ولكنها انخفضت في السنوات (١٩٨٥ ـ ١٩٨٧). ثم اتجهت إلى الارتفاع لتبلغ نحو ٦,١١ مليار دولار في عام ١٩٩٠، بينما تراوحت قيمة الواردات الزراعية بين ٢١,٠٥ و٢٤,٩١ مليار دولار في عقد الثمانينيات، وبذلك تراوحت القدرة الاستيرادية الزراعية المتأتية من القدرة التصديرية الزراعية بين ١٤,٥ بالمئة و٢٨,٨ بالمئة خلال عقد الثمانينيات.

ويختلف الأمر عند احتساب تغطية الصادرات الكلية للواردات الكلية، إذ حقق الميزان التجاري فائضاً على الصعيد العربي (باستثناء عام ١٩٨٣ والفترة بين عامي ١٩٨٦ و١٩٨٨)، فقد تراوحت نسبة تغطية الصادرات للواردات الكلية بين ٨٥,٣ بالمئة و١٣٤,٥ بالمئة خلال عقد الثمانينيات. وتشير سنوات ارتفاع قيمة الصادرات على الاحتياجات الاستيرادية على الصعيد العربي إلى تزايد ايرادات النفط، بينما يشير انخفاض نسبة التغطية إلى سنوات انخفاض أسعار النفط، وبذلك فان الاستيرادات العربية لا تعدّ دالة بقيمة الصادرات في اطار القدرة والكفاءة الاقتصادية، كما هو متعارف عليه في اقتصادات التجارة الخارجية، إنما تعدّ دالة في الايرادات النفطية، وترتهن الأخيرة بالتقلبات السعرية النفطية في السوق العالمية، وهي مسألة يجب عدم الاعتماد عليها في المدى البعيد.

وتشير الدراسات الاقتصادية إلى أن ارتفاع معدل النمو في الصادرات مرتبط بارتفاع معدل النمو الاقتصادي(١٥). وبتطبيق نتائج هذه الدراسات على الاقتصاد العربي تبيّن أن التغيرات في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي قد أثر في معدل نمو إجمالي الصادرات العربية فعلاً، ففي السنوات (١٩٨٢ ـ ١٩٨٦) (باستثناء عام ١٩٨٤) اتّسمت معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاتجاهات السالبة، تبعها بالاتجاه نفسه معدل نمو اجمالي الصادرات، بينما أخذ معدل نمو الناتج الاجمالي اتجاهات موجبة

---

(١٤) صندوق النقد العربي [وآخرون]، **سياسات التجارة الخارجية للبلاد العربية**، تحرير سعيد النجار (القاهرة: دار العالم العربي للطباعة والنشر، ١٩٩٢)، ص ٢٥.

(١٥) المصدر نفسه، وجامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٩٣.

خلال الفترة (١٩٨٧ ـ ١٩٩٠)، وتبعه أيضاً بالاتجاه نفسه معدل نمو اجمالي الصادرات العربية. وقد ارتبط نمو الصادرات الزراعية إلى حدّ بعيد بالنمو في اجمالي الناتج الزراعي العربي خلال عقد الثمانينيات (باستثناء الأعوام ١٩٨٥ ـ ١٩٨٩)، الأمر الذي يشير معه إلى أن تحسن الأداء الزراعي سوف يؤثر في نمو الصادرات الزراعية، وتترتب عليه زيادة الأهمية النسبية لتغطية استيرادات السلع الزراعية من الحصيلة المتأتية من الصادرات الزراعية العربية. وهذا الاتجاه في التغيّرات الهيكلية يتطلب اهتماماً يهدف إلى تعميقه، بحيث يكون للصادرات الزراعية قدرة تنافسية من جانب، وايرادات يمكنها تغطية المتطلبات من الاستيرادات الزراعية على أقل تقدير من جانب آخر.

٦ ـ معامل الاعتماد على استيراد الأغذية

يشير هذا المعامل إلى الأهمية النسبية للاعتماد على استيرادات الأغذية، وقد قدّر هذا المعامل في الدول العربية في الفترتين: الأولى (١٩٦٩ ـ ١٩٧١)، والثانية (١٩٨٨ ـ ١٩٩٠)، وتشير الفترة الأولى إلى ما قبل ارتفاع اسعار النفط، بينما تشير الفترة الثانية إلى استقرار هذه الأسعار عند مستوى متوسط أو دونه، إلا أن الفترة الزمنية بين الفترتين الأولى والثانية، وهي نحو عقدين من الزمن، تشير إلى مدى قدرة الاقتصاد على التكيف والتصحيح، خصوصاً بعد توافر الموارد الرأسمالية التي تمكّن من تقليل الآثار السلبية لهذه التغيرات الاقتصادية. وقد اظهرت الدراسة أن الدول العربية كافة (باستثناء جيبوتي وموريتانيا) قد ارتفعت فيها الأهمية النسبية للاعتماد على استيراد الأغذية في الفترة الثانية مقارنة بالأولى، وهو عكس ما كان متوقعاً من أن برامج التنمية قد تخفض من هذا المعامل.

وقد ارتفع هذا المعامل في الدول العربية التي يغلب على اقتصادها الطابع الزراعي، فقد قدّر في مصر بنحو ١٩ بالمئة في الفترة الأولى (١٩٦٩ ـ ١٩٧١)، بينما ارتفع إلى نحو ٤٣ بالمئة في الفترة الثانية (١٩٨٨ ـ ١٩٩٠). وفي تونس قدّر في الفترة الأولى بنحو ٣٩ بالمئة، وارتفع في الفترة الثانية إلى ٦٠ بالمئة. وهكذا في الجزائر ارتفع من ٣٢ بالمئة إلى ٧٧ بالمئة، بينما حافظت سوريا على الأهمية النسبية لاستيرادها من الأغذية في الفترتين عند مستوى ٣٢ بالمئة[(١٦)]، الأمر الذي يشير إلى أن الدول العربية، بموجب هذا التحليل، قد تزايد استيرادها من السلع الغذائية خلال العقدين المذكورين بنسبة كبيرة، وأنه ربما خفضت التغيرات الهيكلية لبعض الاقتصادات الزراعية من نسبة زيادة قيمة هذا المعامل في النصف الثاني من عقد الثمانينيات، ولكنها لم تخفضه عن مستواه في الفترة الأولى. هذا مع العلم أن القطاع الزراعي

---

(١٦) جمعت وحسبت من: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢.

العربي قد استأثر بقدر متزايد من الاستثمارات الزراعية التي تتطلبها التغيرات الهيكلية وتمكنه من تحقيق قدر من التغير التقاني، ومن ثم التأثير في معدل التبادل التجاري الخارجي، إذ قدّرت هذه الاستثمارات للفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٧٥) بنحو ٧,٨ مليار دولار، وقد قفزت إلى نحو ٦٢,٧ مليار دولار للفترة (١٩٨١ ـ ١٩٨٥)، الا أن معطيات هذه الاستثمارات لم تخفض من الأهمية النسبية لاستيراد الأغذية، وذلك نتيجة تزايد الطلب على الأغذية خلال العقدين الماضيين.

٧ ـ توازن ميزان المدفوعات

يعكس هذا الميزان طبيعة المعاملات الخارجية وما يتضمنه اقتصادياً من اختلال العلاقة أو توازنها بين العرض والطلب لعملات الدول العربية عند مستوى الصرف المحدد، وبالتالي ما تعكسه حالة التوازن في هذا الميزان من الأداء الكفوء لاقتصادات القطر. وإذا نظرنا إلى هذا المؤشر من خلال مجموعتين من الدول العربية: الأولى، مجموعة الدول العربية النفطية، والثانية، مجموعة الدول العربية غير النفطية، يظهر من التحليل أن المجموعة الأولى قد اتسم ميزان مدفوعاتها بالعجز خلال الفترة (١٩٨٢ ـ ١٩٩٠) لانخفاض ايرادات النفط، ولم يظهر أن لهذه المجموعة قدرة اقتصادية على التكيف مع تطورات أسعار النفط عند مستوى أدنى من الايرادات النفطية في النصف الثاني من عقد السبعينيات، ولم تتمكن من ايجاد معدلات متسارعة للنمو في السلع الزراعية الاستراتيجية، كالسلع المرتبطة بالأمن الغذائي. فقد اتسعت الفجوة الغذائية لمجموعة الدول العربية النفطية من نحو ١٠,٦٩ مليار دولار، وتمثل نحو ٦٣,٥ بالمئة من حجم الفجوة الغذائية العربية في عام ١٩٨٠، إلى نحو ١١,١٣ مليار دولار، وتمثل نحو ٦٦,٨ بالمئة من الفجوة الغذائية العربية في عام ١٩٨٩، بينما اتسم ميزان مدفوعات المجموعة الثانية من الدول العربية (غير النفطية) بالعجز حتى عام ١٩٨٤، الا أنه عاد إلى تحقيق فائض للفترة المتبقية من عقد الثمانينيات، وذلك أن بعضاً منها أخذ بوسائل لتصحيح الاختلالات التي تقف وراء العجز في ميزان مدفوعاتها في النصف الأول في عقد الثمانينيات. وقد خفضت بذلك الفجوة الغذائية من ٦,١٤ مليار دولار، وتمثل نحو ٣٦,٥ بالمئة من حجم الفجوة العربية في عام ١٩٨٠، إلى نحو ٥,٥٤ مليار دولار، وتمثل نحو ٣٣,٢ بالمئة من حجم الفجوة المذكورة في عام ١٩٨٩، الأمر الذي يعني ان اقتصادات مجموعة الدول النفطية لم تستجب للتصحيح والتكيف الهيكلي في اقتصاداتها الزراعية نتيجة الصدمات الاقتصادية الحاصلة في أسعار النفط العالمية، وترتّب على عدم الاستجابة هذه، أن زادت حجم الاستيرادات الغذائية، واتسعت الفجوة الغذائية خلال عقد من الزمن، بينما كانت المجموعة الثانية غير النفطية اكثر استجابة لهذه التغيرات، الأمر الذي ترتب عليه تخفيض حجم الفجوة الغذائية، سواء كان هذا التخفيض قد جاء نتيجة عوامل تؤثر في العرض أو تلك التي تؤثر في الطلب.

وسواء كان هناك فائض أو عجز في هذه الموازين، فإن تأثيراتها في النمو الاقتصادي الزراعي لا تُعد مرغوباً فيها، ولذا فإن اعادة هيكلية هذه الموازين على مستوى المجموعات العربية الاقليمية، أو مستوى الوطن العربي، ستكون أفضل كثيراً من حيث خفض العجز أو الفائض لتحقيق التوازن في هذا الميزان على الأداء الاقتصادي، مقارنة بحالة التجزئة وما تعكسه الاختلالات التوازنية في موازين المدفوعات من قيود ومعوقات نحو التكيف والتصحيح، وتقيّد في معدل النمو الاقتصادي الزراعي عند مستوى التجزئة.

٨ ـ السياسات التشريعية الزراعية

تشير سياسات الاقتصاد الكلي في بعض الدول العربية إلى أنها مكرسة لتعميق التباين وما يترتب عليه من تفاوت في ملكية الأصول المنتجة والمولّدة للدخل. فقد تبين من دراسة أجريت في هذا المجال[١٧] أن العديد من السياسات التشريعية واستخدام الموارد في بعض الدول العربية قد أدى إلى تعميق التفاوت الدخلي المتأتي من اتساع التفاوت في ملكية الأراضي الزراعية وحيازتها؛ فمجموعة الدول النفطية الخليجية قد أبقت على قيمة «المعامل الجيني» عند مستوى مرتفع بلغ نحو ٠,٦٨. وتعد هذه القيمة مرتفعة نسبياً في اطار مفاهيم المساواة والعدالة الاجتماعية في توزيع الموارد، بينما أدت البرامج الإصلاحية إلى تغير في هيكل الحيازة والملكية الزراعية في دول عربية أخرى، وقد ترتب على هذا التغيّر الهيكلي خفض التفاوت في ملكية الأصول المولدة للدخل، واقتراب «المعامل الجيني» من نحو ٠,٤٤ في هذه المجموعة من الدول. وتعد هذه القيمة مقبولة في معيار المساواة والعدالة الاجتماعية، وبعض هذه التباينات والاختلالات في التركيب الحيازي في بعض الدول العربية يعكس صورة مدعاة للأسى لتزايد مظاهر الفقر في العديد من جوانب الحياة الريفية.

رابعاً: الحالة الاقتصادية الزراعية الراهنة والبدائل المحتملة

١ ـ أوضاع التجزئة العربية

تعكس المؤشرات السابق الإشارة إليها الانجاز الاقتصادي التجميعي على مستوى الدول العربية خلال عقد الثمانينيات. وتؤكد المتضمنات الاقتصادية لهذه المؤشرات واتجاهاتها الزمنية، عدم قدرة الاقتصادات العربية على التكيف، بالنسبة إلى الظروف

---

(١٧) سالم توفيق النجفي، «المتضمنات الاقتصادية للتفاوت في استخدام الموارد في الزراعة العربية: إشكالية الحالة الراهنة،» بحوث اقتصادية عربية، العدد ٨ (صيف ١٩٩٧).

التي يحتّمها التطور والتنمية الاقتصادية التي تتلاءم والممكنات الموردية العربية، أو بالنسبة إلى التغيرات الاقتصادية الدولية التي تحيط به. وقد يكون البطء في معطيات النظم الاقتصادية العربية التي عكسها أداؤها خلال العقدين الماضيين، نتيجة جملة من الحقائق التي من الممكن اعتبارها محددات أو قيوداً لتحقيق أمثلية مؤشرات الأداء الاقتصادي المشار إليه. وفي مقدمة هذه المحددات أو القيود هو أن معظم اقتصادات الدول العربية يتّسم بالثنائية في بعض نشاطاته الانتاجية، ويحوي تبايناً صارخاً في متوسط دخل الفرد، سواء بين الدول أو داخل الدولة الواحدة، كما يتّسم بمستويات عالية من التضخم. ويُعدّ بعض الدول العربية ذا مديونية مرتفعة، كما يصنف بعضها الآخر في عداد الدول الآخذة بالنمو، وما يحيط بالمصطلح الأخير من متضمنات اقتصادية ترتبط بالتخلف. وإذا اعتبرنا أن هذه المتغيرات داخلية مقيدة، أو محددة، للتقدم والنمو الاقتصادي العربي، فإن هناك متغيرات خارجية تعمل بالاتجاه نفسه بالنسبة إلى اقتصادات الدول العربية، وتتمثل هذه المتغيرات في مساعي الدول الصناعية، وفي مقدمتها السبع الكبار في تحقيق أهدافها الاقتصادية الراهنة أو المستقبلية من خلال محاولاتها إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

وقد نشأ من المتضمنات الاقتصادية لهذه السياسات في اطار الوضع العربي الراهن ضيق الأسواق المحلية واتساع فجوة الغذاء؛ فقد اتسم الغذاء بالتذبذب، وتدنت الأهمية النسبية للاكتفاء الذاتي من المجموعات المحصولية الاستراتيجية، وانخفضت كفاءة أداء التجارة الخارجية الزراعية، وترتب على هذا الانخفاض ارتفاع الاعتماد على استيراد الأغذية. وقد رافق هذا عدم كفاية التشريعات الزراعية التي تنظّم الأطر المؤسسية للزراعة العربية خلال العقدين الماضيين، وترتب على التشويهات الحاصلة في هذه المؤشرات اختلال التوازن الداخلي والخارجي في الاقتصادات العربية.
هذه هي معطيات الوضع الاقتصادي الراهن في ظل التجزئة، ومن الممكن تحديد المتغيرات الرئيسية التي أدت إلى سيادة التشوهات في المسارات الرئيسية للمؤشرات الاقتصادية المذكورة، بالآتي:

أ ـ إن استخدام الموارد الاقتصادية الزراعية في بعض الدول العربية لا زال دون التشغيل الكامل (العمل الزراعي في مصر والسودان والصومال، أو الأراضي الزراعية في السودان) نتيجة لوفرتها، مقارنة بالموارد الاقتصادية الأخرى، الأمر الذي ترتب عليه انخفاض الناتج الحدي لهذه الموارد إلى ما دون الأجر السائد، خصوصاً أن الأجور تتسم، بصورة عامة، بالجمود إلى حدّ بعيد لعدم اكتمال قوى السوق الذي يمكّن من تحديد مستوى الأسعار والأجور الحقيقية في الاقتصادات العربية.

ب ـ إن ندرة بعض الموارد الاقتصادية في الدول العربية الأخرى (كالعمل الزراعي والأراضي الزراعية في الدول الخليجية) أدت إلى أن يكون استخدام هذه

الموارد عند مستوى مرتفع من انتاجيتها الحدّية، مقارنة بمثيلتها في دول الوفرة في الموارد المذكورة. وقد يكون هذا المستوى من قيمة الناتج الحدي أكبر من مستوى الأجر الحقيقي، وللأسباب ذاتها السابق ذكرها، الأمر الذي يعني أن توزيع الموارد الزراعية العربية بين استخداماتها الفعلية الراهنة يتّسم بالتشوه والانحراف، مقارنة باستخداماتها البديلة في اطار الوطن العربي.

ج ـ إذا كان العديد من القيود الناتجة من التجزئة الإقليمية يَحول دون انسياب الموارد الاقتصادية الزراعية من مناطق وفرتها إلى حيث الندرة في استخدامها، فإن ذلك يسري أيضاً على التجارة العربية البينية للسلع الزراعية[١٨]، إذ إن ضآلة حجم هذه التجارة وتواضعها يعني أن الموارد الزراعية، سواء في صورتها المطلقة أو في اطار متضمنات التجارة الخارجية، يصعب انسيابها من دولة عربية إلى أخرى. وقد شكّلت الصادرات الزراعية في عام ١٩٩٠ نسبة متواضعة مقارنة بالواردات الزراعية العربية.

ولا شك في أن «مشهد التجزئة العربية» يتسم بقدر كبير من الأسى، سواء من حيث تقييم مؤشرات أداء الاقتصاد الزراعي خلال العقد الماضي، أو في ضوء ممكناته الاقتصادية والجغرافية والتاريخية.

٢ ـ الاقتصاد العربي الموحد

من الممكن الاستنتاج في اطار التحليل السابق أن التشوهات في المتضمنات الاقتصادية للأمن الغذائي العربي تعكس الحاجة إلى التكيف الاقتصادي لاقتصادات الدول العربية. ونظراً إلى أن الموارد الاقتصادية تحكمها قيود الانتقال، فإن التكيف الاقتصادي سوف لا يفي بتصحيح التشوهات الحاصلة في مؤشرات الأمن الغذائي بصورة ترقى بهذه المؤشرات إلى الأمثلية، إنما الذي يحقق هذه الأمثلية هو إجراء التكيف الاقتصادي في اطار الموارد الاقتصادية الزراعية، في صورتها الجمعية أو الكلية العربية، وذلك لاختلاف التركز الجغرافي للفائض أو العجز في الموارد الاقتصادية الزراعية في أقطار الوطن العربي، فتكيّف المسارات الاقتصادية في دول العجز في الموارد الزراعية الأرضية سوف يحسن من أداء هذه الموارد، ولكن عند مستوى دون الأمثلية الذي قد تحققه في ظل الموارد الكلية. وهكذا بالنسبة إلى دول الفائض في بعض الموارد الرأسمالية، فإن التكيف وإعادة توزيع هذه الموارد سوف يحسّن من قيمة مؤشرات الأداء الاقتصادي الزراعي المنخفض نسبياً مقارنة بمثيله الزراعي في دول العجز، وهكذا بالنسبة إلى الموارد الاقتصادية الزراعية الأخرى.

---

(١٨) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، «دراسة استشرافية لصورة الزراعة العربية عام ٢٠٠٠ وفق مشاهد بديلة».

وعلى الرغم من الأهمية النسبية العالية لإجراء العديد من التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الزراعي العربي في ظل التكيف تجاه التغيرات الاقتصادية الراهنة والمحتملة في الاقتصادات المتقدمة، الا أن المنطق الاقتصادي يقتضي مراعاة طبيعة التطور الاقتصادي في القطاعات الزراعية العربية، وذلك لاختلاف بنية هذه القطاعات عبر تطورها الزمني، الأمر الذي يتطلب تحديدَ أكثر من نموذج للتكيف قد يكون أكثر ملاءمة لمجموعة من القطاعات الزراعية العربية، بحيث تلتقي وتتجانس مستوياتها التطورية عبر مدى زمني متوسط، ثم بعد ذلك يخضع الاقتصاد الزراعي العربي لنموذج موحّد للتكيف أكثر تجانساً مع أهداف السياسة الزراعية العربية. ومن هذا المنطلق، فإن الاعتبارات التطبيقية والعملية تتطلب مراعاة طبيعة المشاكل الاقتصادية السائدة في الدول العربية، وخصوصاً في ذلك الجانب المرتبط بواقع آليات تعبئة الموارد الاقتصادية والمالية في المجتمع وتوزيعها، إذ قد لا يسمح بعض الشرائح الاجتماعية لهذه الدول، بصورة مطلقة، بقبول عدد من الفرضيات القائمة على فاعلية عوامل السوق، كآلية لتعبئة الموارد الاقتصادية وتوزيعها بكفاءة كالتي تعمل في الدول المتقدمة. وفي حالة من هذا النوع، فإن كفاءة أداء أدوات السياسات المالية والتقدمية القصيرة المدى في الدول العربية ستكون أدنى من مثيلتها في الدول المتقدمة في معالجة مشاكل الاختلالات في التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي، إلا إذا تمّت معالجة هذه الاختلالات وفقاً لأطر مؤسسية وإدارية مناسبة، وتمّ تنفيذها وفقاً لبرامج متكاملة[19] لخلق الأجواء الملائمة لإحداث التغيّرات الهيكلية الساعية إلى معدلات نمو متسارعة في الاقتصاد الزراعي العربي.

والأمر الذي يساعد على إجراء التغيرات الهيكلية في الزراعة العربية وفقاً للمشهد العربي، أن السعة السوقية العربية تمكن من تحقيق كفاءة اقتصادية للوحدات الانتاجية الزراعية الكبيرة، وأن هذه الكفاءة تعدّ من الشروط الضرورية للتجارة الخارجية الزراعية في ظل أجواء الاقتصاد الدولي الذي ستقوم على تنظيمه «منظمة التجارة الدولية»، خصوصاً ان اتفاقية «الغات» قد خفضت القيود الجمركية وأزالت الحواجز غير الجمركية، وبذلك فإن على الدول العربية الاهتمام بالكفاءة التنافسية للصادرات الزراعية[20].

---

(١٩) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **سياسات التكيف والإصلاح الاقتصادي الهيكلي في مجموعة مختارة من بلدان منظمة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا)** (بغداد: اللجنة، ١٩٨٩)، ص ١٥.

(٢٠) «نظرة أولية في الانعكاسات المحتملة لاتفاقية الجات على تجارة السلع الزراعية العربية،» **أوراق اقتصادية** (الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية)، العدد ١٠ (آب/ أغسطس ١٩٩٤).

ويتطلب الأمر في اطار هذه الفروض والتكتلات الاقتصادية الدولية والتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي، تحقيق الشروط الضرورية والكافية للكفاءة الاقتصادية الزراعية، ولا يتم ذلك إلا وفقاً لنظام اقتصادي زراعي عربي موحّد يضم في سياساته الاقتصادية اتجاهات تصحيح الاقتصاد العربي وتكيّفه.

٣ ـ السوق الشرق أوسطية

تباينت المفاهيم الايديولوجية والاقتصادية من حيث ترتيب أولويات الاهتمامات الدولية، فقد احتلت الاهتمامات الاقتصادية المرتبة الأولى في النصف الثاني من عقد الثمانينيات والنصف الأول من عقد التسعينيات، وسادت في هذه السنوات إرهاصات ما يسمى بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد، بينما كانت المفاهيم الايديولوجية تتبوأ المقدمة في الاهتمامات العالمية في عقدي الستينيات والسبعينيات. وفي هذا الاطار والفهم أخذت الاتجاهات الرئيسية للاقتصاد العالمي المعاصر مسار التكتلات الاقتصادية الكبيرة، وشرع أحد اتجاهات هذا النظام نحو إقامة ما يسمى بـ«سوق شرق أوسطية» تضم دولاً عربية، وأخرى غير عربية، منها «الكيان الصهيوني». ولا شك في أن أحد أهداف هذا التكتل هو أن يكون بديلاً (وليس موازياً) من «السوق العربية الواحدة»، خصوصاً أن التكتل الاقتصادي العربي يدعمه الفكر القومي وأصالة تراثه العربي الإسلامي، كما ان التفكير في بدائل السوق العربية هو أحد صيغ التدهور والتراجع في بنية الفكر العربي المعاصر.

إن المناقشة الهادئة والهادفة في ضوء الممكنات الاقتصادية والأهداف البعيدة المدى تمكّن من تحديد الرؤى القومية والاقتصادية للتغيرات والنظم الاقتصادية الدولية. فالسوق الشرق أوسطية تضم الدول العربية غير الافريقية واسرائيل، فضلاً عن تركيا في مرحلتها الأولى؛ إن هذه المجموعة المتنافرة غير المتجانسة لا يوجد ما يربطها بعضها ببعض، سوى مصالح الدول الصناعية، فهذه الدول غير متجانسة لغوياً وقومياً ودينياً. فما هو وجه التشابه والترابط بينها؟ وكيف يكون ممكناً توحيد اقتصادات نامية تختلف في تكويناتها الموروثة ومعتقداتها القومية والدينية؟

إن الدافع الرئيسي لإقامة السوق الشرق أوسطية، فضلاً عن مصالح الدول الصناعية، وخصوصاً الكبرى منها، هو في المقام الأول المعالجات البعيدة المدى للتشوهات الحاصلة في الاقتصاد الإسرائيلي. فقد عانى هذا الاقتصاد خلال عقدي الستينيات والسبعينيات آثار «المقاطعة العربية» التي اضطرته إلى الاتجاه نحو صناعة المعدات الحربية للتعامل بها في السوق العالمي لهذا النمط من السلع، وأصبح ترتيبه من العشرة الأوائل في حجم التعامل الدولي بالمعدات العسكرية. وفي عقد التسعينيات، أخذ هذا النمط من السلع يتّسم بالتراخي في مجال التجارة الخارجية

بسبب سيادة اتجاهات تخفيف تيارات التوتر الدولي، فأصبح أمام الاقتصاد الاسرائيلي خيارات محددة، في مقدمتها السعي لرفع المقاطعة الاسرائيلية حتى يصبح بالإمكان توسيع اتجاهات الطلب على السلع الاسرائيلية، ثم صياغة المرحلة الثانية من خلال الترابط بين الاقتصادات العربية والاقتصاد الاسرائيلي. وقد سأل بعضهم، ما فائدة ذلك اقتصادياً لاسرائيل؟ وما مضاره للعرب؟

إن الاقتصاد الاسرائيلي على الرغم من ارتفاع قيمة اجمالي ناتجه القومي، فإنه يعاني اختلالات هيكلية دائمة أفقدته التوازن الداخلي والخارجي[21]، وقد تأتى ذلك من جراء سيادة فجوتَي «الاستثمار ـ الادخار» و«الصادرات ـ الواردات». وعليه، فإن هذه الاختلالات ليست طارئة، إنما جزء من بنية هذا الاقتصاد، ومن ثم فإن اقتصاداً من هذا النوع يتطلب تغيرات هيكلية لتصحيح مساراته التوازنية، والمتضمنات الاقتصادية لهذه التغيرات يمتلكها الاقتصاد العربي من خلال السعات السوقية وتوافر موارده الاقتصادية. ففي مقدمة اشكاليات الاقتصاد الاسرائيلي مسألة «عنصر العمل»، إذ بتقدير دالة الانتاج التجميعي تبيّن أن المورد الأكثر أهمية هو العمل، ويفوق بذلك أهمية عنصر الرأسمال. وقد تبين من التحليل أن نصيب العامل من الرأسمال يعدّ من أعلى المعدلات في العالم، ولا شك في أن هذا العنصر الحاسم «العمل» هو دالة في السكان، ومن ثم فإن تزايد السكان (أو الهجرة إلى اسرائيل) سينقل عرض العمل الكلي إلى الأعلى[22]، وقد ترتب على ذلك أن الاقتصاد الاسرائيلي ليس أمامه خيار سوى الانفتاح على الاقتصادات المجاورة (العربية) لحل أزمة العمل أولاً، وتوسيع السعة السوقية لمنتجاته ثانياً، وما يترتب على الأخيرة من مزايا «عوائد السعة» في المشاريع الانتاجية. هذا على صعيد الاقتصاد الاسرائيلي في مكوناته الهيكلية، أما على صعيد القطاع الزراعي، فإن الموارد الاقتصادية الزراعية أصبحت تحت التشغيل الكامل[23]، سواء من حيث المياه والأرض الزراعية، أو العمل الزراعي. وعليه فإن الزيادات المتوقعة في الطلب على السلع الزراعية، سواء المتأتية من استقبال المهاجرين أو التغيرات في طبيعة الإنفاق، سوف لا تؤدي إلى زيادة عرض هذه المنتجات بقدر ما تزيد أسعارها، وذلك لعدم استجابة هذه الموارد للتوسع إلا في حدود ضعيفة جداً، بسبب ندرة الموارد الأرضية والمياه والعمل الزراعي الاسرائيلي. وفي اقتصاد من هذا النوع، حيث يعاني عدم التوازن الداخلي والخارجي وندرة الموارد الزراعية، فإن الخيار

---

(٢١) محسن خليل، تصدع الهيكل الثالث (بغداد: دار الشؤون الثقافية، ١٩٨٩)، ص ٤٠٥.

(٢٢) طلال محمود كداوي، «الانفاق العسكري: دراسة في جوانبه الاقتصادية والمالية مع التطبيق على الكيان الصهيوني خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٩٠،» (أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، ١٩٩٥)، ص ٩٦.

(٢٣) خليل، المصدر نفسه، ص ٤٠٦.

الأول والأخير الذي أمامه هو الانفتاح على الاقتصادات العربية لحل الإشكالية الاقتصادية التي يعانيها النمو الاقتصادي ومسألة أمنه الغذائي، نتيجة المقاطعة الاقتصادية العربية. هذه هي الدوافع الاقتصادية الرئيسية لـ«السوق الشرق أوسطية»، وهناك دوافع أخرى غير اقتصادية لا مجال لذكرها في هذه الدراسة.

تلك هي المشاهد الثلاثة أمام الوطن العربي، وهو يواجه في مرحلته الراهنة تحدياً تاريخياً. هل سيتمكن من تحقيق وحدته - وخصوصاً الاقتصادية - أم سيعجز عنها؟ إن جميع المتضمنات الاقتصادية والثقافية والتاريخية العميقة ليست «يوتوبيا» على الاطلاق، بل لعلها من وجهة النظر هذه أقل طوباوية من البناء الأوروبي. وعليه، تظل الوحدة العربية - ومفهومها الاقتصادي - على المدى البعيد ضرورة موضوعية يفرضها التطور العالمي[٢٤].

(٢٤) سمير أمين [وآخرون]، *قضايا استراتيجية في المتوسط* (بيروت: دار الفارابي، ١٩٩٢)، ص ١٧.

الفصل السابع عشر

العرب و«قمة الأرض»: الرسالة التائهة(*)

عدنان مصطفى(**)

مع انطفاء أضواء الفصول الأخيرة من **قمة الأرض** الثانية، التي انعقدت في ريو دي جانيرو ـ البرازيل (٣ ـ ١٢ حزيران/يونيو ١٩٩٢)، أشرقت في عالي أفق بقائنا الحزين معالم أمل جديد يبشّر بقدوم رؤية عقائدية مؤملة بتعزيز بقاء الإنسان والحياة من حوله على أرضنا الطيبة الحزينة. ومع الأشعة المبكرة لهذا الأمل، رأت البشرية جهرةً مرارة حقائق حياتها، حيث تجلّى في مقدمتها:

أولاً: ثمة إرهاصٌ عاتٍ غَشَّى بقاسي فعله معظم أمم الأرض، ولم يفلت من أساه سوى الفئات المنعّمة داخل المجتمعات البشرية وبخاصة تلك التي تحكم أقدار شعوب الجنوب، إن لم تكن تلك الفئات المنعمة هي حقاً الفاعل الرئيس في تدبير ذلك الإرهاص. والجدير بالذكر أن بحوث **قمة الأرض** الثانية الأساسية، التي سعت إلى إظهار ملامح ذلك الفعل وعواقبه، قد توصلت إلى وجود أقدار عاتية تحكم غير المنعمين في شمال الأرض وجنوبها على حدّ سواء، إن لم تكن عصبة أقدار الشقاء الأربعة: التخلّف، والتلوث، والمرض، والفقر، تبقى الأكثر سحقاً لروح أمم الجنوب المستضعفة اليوم.

ثانياً: لقد أظهرت المجادلات السياسية الحادة والحوارات الدبلوماسية الملساء التي دارت في فَلك **قمة الريو** أن ليس ثمة أمل للبشرية، ولأمم الجنوب منها خاصة، بصنع اطراد بقائها وتفعيل مسيرات نمائها من خلال «الآليات الحكومية الحاكمة

(*) نشر هذا البحث في: **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٧ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٣)، ص ١٠٣ ـ ١١٤.

(**) أستاذ في الفيزياء، وزير النفط والثروة المعدنية الأسبق (سوريا).

لمختلف شعوب هذه الأرض»، وهي آليات لا بد أن تذهب مع بقية معدات صراع القوة التي تم ابتكارها في أحضان الحرب الباردة الفارطة.

ثالثاً: كما كشفت التفاعلات الجماهيرية المستقلة، التي جرت خلال عامي التحضير لـ **قمة الأرض** وأثناء انعقادها، عن حاجة البشرية إلى «عقيدة خلاص إنسانية ـ بيئية» جديدة قادرة على تمكين أمم العالم المستضعفة من: (١) انقاذ بقائها من محنته السائدة، و(٢) تخليص بيئة الأرض الحيوية من وعثائها، تمهيداً لدخول عصر رفاه أرضي معزز لا ينطوي بعد على تسلط الإنسان على أخيه الإنسان، وبخاصة ذلك الذي يبديه الشمال على الجنوب.

وقبيل، وخلال انعقاد **قمة الأرض** الثانية، جرى التعبير عن هذه الرسالة على نحو لم يسبق له مثيل: إذ تجمهر خارج قاعات المؤتمر، وفي خليج غوانابارا الذي غشاه التلوث المدني الرهيب، ما لا يقل عن ١٥٠٠٠ انسان يمثلون قرابة ٢٠٠٠ منظمة غير حكومية (Non-Governmental Organization-NGO) ولفيف من زعماء قبائل هنود القارة الأمريكية المطالبين بأراضيهم المغتصبة وغاباتهم المطرية المدمرة، وسفن لجماعة السلام الأخضر وأمثالهم التي رست في الخليج وهي تفصح بأساليب شتى عن رغبة أطفال العالم بسلام حقيقي يلف بجناحيه أرضنا الطيبة، كل ذلك إضافة إلى مشاركة إعلامية رفيعة، وكان على رأسها تيد تيرنر صاحب شبكة الـ (CNN) مع عشر كاميرات تلفزيونية وممثلين عالميين مثل روجر مور (جيمس بوند ٠٠٧)، وشيرلي ماكلاين، وجين فوندا قاموا بإبراز وصول سفينة الفايكنغ وهي تحمل رسالة السلام من أطفال العالم، وأجروا مقابلات بثت عبر العالم مع قيادة تظاهرة لنسوة من زامبيا تأييداً لاستغلال الطاقة الشمسية، ومع التجمهرات البرازيلية الصغيرة عن معاناة الإنسان والبيئة من فعاليات الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في البرازيل. فلقد جاء في مقابلة أجرتها شبكة الـ (CNN) مع أحد زعماء قبائل الهنود قوله: «شاهدوا غاباتنا وهي تشوه وكيف تترك الحكومات منجمي الذهب يغزونها. نحن لا نكافح من أجل قبائلنا فقط، بل من أجل كل قبائل العالم». وقد افتقد متابعو هذا الملتقى التاريخي الكبير وجود المشاركة العربية الجماهيرية، ويبدو أن خير تفسير لذلك هو ما ذكره الزعيم الهندي آنفاً: فالعرب في صورتهم القبلية الراهنة وجدوا من يناضل عنهم من أجل ثرواتهم المنهوبة، وبيئتهم المغصوبة، وحياتهم المغلوبة، فَلِمَ العناء؟ أضف إلى ذلك أن حكوماتهم تشارك عنهم في أعمال القمة الرسمية، فهي المسؤولة؟... ولكن أمام مَنْ بَعْدَ الله؟ ثمة من يقول: لقد حُجِبت الجماهير العربية ومنظماتها غير الحكومية عن أعمال التحضير لـ **قمة الأرض** التي بدأت مع مطلع عقد التسعينيات الجاري، لذا فإن رسالة القمة الحقيقية لم تصلهم. وفي الوقت الذي اعتقد فيه العديد من العرب، ومن أبناء الجنوب عامة، أن عهداً جديداً من الوئام الدولي سيسود بين الشمال والجنوب بعد أفول عصر الحَرب الباردة بين الشرق والغرب، ستُظهر في الجزء الباقي

من هذا المقام أن قمة الريو قد شهدت بداية نشوب حرب عالمية جديدة بين الشمال والجنوب، يمكن أن ندعوها وفقاً للغة صراع قمة الريو الحرب الدافئة (Warm War). ومن هنا تأتي أهمية نقل هذه اللحظات التاريخية إلى إنساننا العربي، وبعدها لن يبقى من يقول إن ثمة رسالة مصيرية تاهت.

أولاً: رسالة تائهة في دخان حرب دافئة

تيسيراً لإدراك مغزى رسالة قمة الأرض إلى العالم، لا نجد تعبيراً أدق وأسمى عنها من قول الله جلّ وعلا في سورة الروم، إذ قال جلّت قدرته: ﴿ظَهَر الفسادُ في البر والبحرِ بما كَسَبَت أيدي الناس ليُذيقَهُم بعضَ الذي عَمِلُوا لَعَلهم يَرجعون﴾[1]. وانطلاقاً من متابعتنا عميق ما توصلت إليه بحوث قمة الأرض الثانية في الريو، نبين في الجدول رقم (١٧ ـ ١) الملامح الرئيسة لمنهج الخلاص من الفساد الذي بات يغشى بقاءنا على الأرض. فهذا النهج يقضي بتلاحم أمم الأرض للعمل كشعب واحد، يسوده الإنصاف، يتجدّد بقاؤه من خلال ازدهار معزز، قائم على النظافة والعدل من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب ومن أعلى الشمال إلى أدنى الجنوب. وتلك هي الرسالة التي تاهت عن بلوغ عقول الجماهير العربية وصانعي القرار التنموي العربي.

الجدول رقم (١٧ ـ ١)
«قمة الأرض» ومنظور ما بعد عام ٢٠٠٠
«البرنامج ـ ٢١»: ملامح رئيسة

يتجلّ منظور البرنامج ـ ٢١، من خلال أعمدة حكمة البقاء السبعة المبنية على تصورات الجدول التالية، التي يتطلع العالم إلى تحقيقها بشكل فعال بدءاً من عام ٢٠٠٠، وذلك عبر آفاق إنسانية جديدة من التعاون الإقليمي والدولي الجاد.
أولاً ـ شعب واحد لكوكب واحد ويتحقق من خلال: ـ تعزيز مشاركة البشرية جمعاء في مسؤولية وجودها والحياة من حولها على الأرض. ـ نشر التعليم والتدريب، وإيقاظ وعي الجماهير على مسائل وجودها. ـ تصعيد وعي المرأة، والقول الحسن للشباب إزاء مستقبل حياتهم. ـ صيانة الحرية الذاتية البشرية من أي إرهاص. ـ تعزيز فعالية المنظمات الجماهيرية الحرّة، والاتحادات الحرفية والعمالية والزراعية والصناعية وإدارة الأعمال التنموية. ـ دعم توجه المجتمعات العلمية نحو صنع سموها في توجيه مسيرة التنمية الإنسانية المعززة وإمدادها.

يتبع

(١) القرآن الكريم، «سورة الروم،» الآية ٤١.

تابع

ثانياً ـ عالم الإنصاف

ويبنى على:

ـ امتلاك العالم أجمع مصادر الكوكب العالمية والإقليمية: أي الجو، والمحيطات، والبحار، ومصادر الحياة البحرية.

ـ ابتكار آليات اعتماد متبادل تشكّل تنفيذاً لحقيقة الإنصاف المطلوب.

ثالثاً ـ عالم مزدهر

يبنى على:

ـ استخدام كفء للمصادر الطبيعية: الأراضي الزراعية، المياه العذبة، الطاقة، التنوّعات الحيوية ـ البيئية... الخ.

ـ إدارة تنمية زراعية وريفية معززة.

ـ إدارة النظم الحيوية ـ البيئية، والهشة منها كالتي توجد في المناطق الجبلية والجافة والجزر....

رابعاً ـ عالم متجذّر البقاء

ويعزز من خلال:

ـ التوطين البشري المتقدم.

ـ مواجهة تحديات النمو الحضري (امدادات المياه والطاقة، إدارة الفضلات ورعاية صحة المجتمع...).

ـ إرساء التوازن الرشيد بين الإنسان والبيئة من حوله.

خامساً ـ عالم نظيف

ويمكن توفيره عبر:

ـ الإدارة الرشيدة للكيميائيات والفضلات الصناعية.

ـ التخلص الفعال من الملوثات السامة والمشعة المدمرة للنظم البيئية ـ الحيوية من حولنا.

ـ مواجهة تحدي ظاهرة الدفآن العالمي.

ـ الإبقاء على التنوّع الحيوي ـ البيئي من خلال رقابة الصناعات المعتمدة على التقنية الحيوية.

سادساً ـ عالم مرسى على العدل

تبنى أصوله على:

ـ قهر غوائل الفقر، وبخاصة في عالم الجنوب.

ـ إحداث تغييرات شاملة في أنماط استهلاك المصادر.

ـ مواجهة إشكالات التغير الديمغرافي الإنساني الخطرة.

ـ ارساء أرضية رعاية طبية عالمية شاملة.

ـ وضع سياسات ملائمة لتعزيز نماء المجتمعات البشرية ورفاهها.

يتبع

تابع

سابعاً ـ عالم معزز النماء

تقوم أصوله على:

ـ نظم نمو للمجتمعات البشرية على أصول جديدة معززة تقوم بخفض التلوث ومواكبة سكان الأرض مع رفاههم.

ـ إرساء نهج لتكامل السياسات والأعمال التنموية ـ البيئية لتكون الموجّه الرئيس لصنع القرار عبر العالم.

ـ صنع عقيدة حضارية جديدة تضمن بقاء عزيزاً للأجيال البشرية المقبلة وللبيئة التي ستعايشهم على كوكب الأرض الطيب.

وأثناء العدّ التنازلي لافتتاح أعمال قمة الريو، بدأ قادة الشمال السياسيون، والرئيس الأمريكي جورج بوش بخاصة، بإطلاق تصريحات استعراضية مثيرة للعجب دار محورها حول تأكيد أن رسالة المؤتمر المبينة أعلاه، التي جاء بها أبرز مفكري العالم الذين استشارتهم سكريتارية القمة، «إنما هي تعبير عن حركة بيئية متطرفة تعمل على هزّ الاقتصاد العالمي، واقتصاد الولايات المتحدة فيه خاصة»[٢]. وفي هذا الصدد بيّن ليستر براون، مدير معهد (World Watch Institute) قائلاً: «رغم كل جهودنا، عجزنا عن إيقاف تقليد عالمي واحد»[٣]. وبذلك عبّر الأستاذ براون عن خيبة أمل حكماء الولايات المتحدة الأمريكية في المنظمات غير الحكومية بأداء حكومتهم. وثمة من يفسر أن تحويل الإدارة الأمريكية الانتباه عن رسالة المؤتمر الرئيسية ليس إلاّ مجرد لعبة انتخابية رئاسية يراد بها تطمين المواطن الأمريكي بأن ليس ثمة شيء يحول دون متابعة الولايات المتحدة نمط نموها التقليدي، ودون سعي الإدارة الأمريكية إلى إزالة عوامل البطالة والانحسار الاقتصادي القائمة اليوم. ورغم هذا التفسير، فقد قرر العديد من أمم الشمال، وفي مقدمتها النمسا وسويسرا، المضي قُدُماً في تبنّي أفكار «البرنامج ـ ٢١» والتوقيع على الاتفاقات المقترحة فيه، الأمر الذي جعل قيادة النظام العالمي الجديد تدخل قمة الأرض وهي معزولة سياسياً[٤]. وأثناء المؤتمر بدأ شجار الشمال حاداً. وفي هذا الشأن ردّ أحد ممثلي الحكومة الألمانية في القمة على اتهام الشمال بجريمة تخريب بيئة الأرض من خلال اتباعها النمط الاستهلاكي الهادر والملوث للأرض والحياة عليها ودون الاكتراث بالثغرة الفاصلة بين الشمال والجنوب،

---

(٢) The Washington Post, «Rio's Deeper Message,» *International Herald Tribune*, 11/6/1992, p. 8.

(٣) Business Week, «Growth Vs. Environment,» *Business Week* (11 May 1992), p. 44.

(٤) M. Weisskopf «The President in Rio: This Time the Allies are not Behind Him,» *International Herald Tribune*, 12/6/1992, p. 1.

فقال غاضباً: «مجرمون بماذا؟... الحرب؟... النازية؟... خلال الـ ٥٠٠ سنة مضت من الرفاه؟... فإن كانت الثروة هي ذنبنا، فإن الأمريكان هم أغنانا (في الشمال)، ولكننا نشعر أكثر بالمسؤولية نحو مساعدة الآخرين (في الجنوب)...»[(٥)].

وعلى هذه الخلفية الصدامية داخل معسكر الشمال وفي ما بين الشمال والجنوب، دارت بواكير حرب عالمية جديدة وبإعلان مباشر من قيادة النظام العالمي الجديد (أي الولايات المتحدة الأمريكية) برفض شديد لمعاهدة التنوع البيئي ـ الحيوي الذي قامت بتوقيعها ١٥٢ أمة في شمالي الأرض وجنوبها. وبناء على إلحاح صارخ طوى المؤتمر معاهدة «الدفآن العالمي» (Global Warming) الهادفة إلى خفض اصدارات ثاني أوكسيد الفحم الناتجة من الاستهلاك الهادر للطاقة الحفرية في أقطار الشمال، ومن هنا جاء اسم الحرب الدافئة التي أعلنها الشمال على الجنوب. واستغلالاً لسمة البراءة (Innocence) التي تنظّم فكر الطيبين من أبناء الشمال والجنوب، والتي جاء على وصفها موريس سترونغ، الأمين العام لقمة الريو أثناء مقابلته الإذاعية مع هيئة الإذاعة البريطانية العالمية في أعقاب انتهاء القمة، توصل ممثلو الشمال والجنوب الرسميون في ختام قمة الريو إلى تهدئة معركة الحرب الدافئة الأولى بـ: (١) الاتفاق على إعلان مبادىء حول السياسات البيئية العالمية الواردة في البرنامج ـ ٢١، و(٢) رقابة استغلال الغابات في العالم، و(٣) تنازل أمم الجنوب عن طلب عون في حدود (٠,٧) من دخول أمم الشمال ـ المسؤولة الرئيسة عن التلوث وانحسار الغابات والانحسار الاقتصادي والفقر في الجنوب ـ وقبول أمم الشمال بتقديم عونها «قدر الإمكان»، وذلك بشكل مواكب لرصدها التزام حكومات الجنوب بالحفاظ على أهدافها البيئية التنموية. وبذلك حصلت أمم الجنوب مبدئياً على التزام شمالي بتقديم عون تنموي في حدود ٦ مليارات دولار، وذلك بدلاً من ١٢٥ ملياراً المنظورة قبيل انعقاد القمة.

ثانياً: الحرب العالمية الدافئة: توقعات صراع مريرة؟

قبيل انعقاد جلسة قمة الأرض الختامية، سئل السيد موريس سترونغ ـ أمين عام المؤتمر ـ عن رأيه في ما ستتمخض عنه القمة بعد؟ فأجاب: «لا ريب في أن القمة تشكل لحظة تاريخية للبشرية، إذ جسّدت حقاً خبرة إنسانية كبرى لا يمكن لأحد منا الخروج منها دون أن ينتابه تغير جوهري في تفكيره». وهذا ما حدث فعلاً. فلقد خرجت الحكومات الممثلة في هذه القمة بقناعة واحدة عبّر عنها الرئيس البرازيلي فرناندو كولور دي ميللو ضمن خطابه الختامي لـ قمة الريو إذ قال: «لقد أدرك العالم اليوم حقيقة أن مسائل البيئة والتنمية لا يمكن التعامل معها بشكل منفصل...». وتلك هي الحقيقة الفاعلة التي يبدو أنها ستسود ساحات الحرب العالمية الدافئة،

---

(٥) المصدر نفسه، ص ١.

ونعتقد بأنها ستدور حول الصراعات الرئيسة التالية:

١ ـ صراع الغني والفقير

وهو صراع مرير تسارعت حدته منذ منتصف عقد الثمانينيات الماضية، وتظهر تغطياته الإعلامية الموقفين التاليين:

نداء الجنوب: وينطلق من حقيقة أن «أمم الشمال الصناعية التي تضم ٢٥ بالمئة من سكان الأرض تستهلك ٧٠ بالمئة من جميع المصادر المتاحة وتبصق على الفقراء، والعرب ضمنهم طبعاً، معظم التلوث. أضف إلى ذلك، أن الأمم الفقيرة يزداد رزوحها تحت ثقل الدين الواجب تسديده للأمم الغنية، إذ شهد عام ١٩٨٩ وصول هذا الدين إلى حدود ١,٢ تريليون دولار، أي حوالى ٤٤ بالمئة من مجموع دخولها الوطنية». وانطلاقاً من عدالة هذه المواقف، بدا صوت أمم الجنوب مرتفعاً خلال قمة الأرض، بل يقول صارخاً: «أيها الشمال، بينما تستهلك أنت خيرات الأرض، وفي مقدمتها خيراتنا الطبيعية وتلوث بيئة الكوكب في وجه بقائنا، تزداد حدة مواجهاتنا غوائل الفقر. أمن العدل أن تضرب عرض الحائط بنداءاتنا لغوث ما تبقّى لنا جميعاً من مصادر خير حبانا بها الله لصالح أجيال البشرية القادمة؟»

غضب الشمال: الذي تمادت حدته مع مرور اللحظات الأخيرة للقمة، وتجلّى في رد مبدئي مثير يقول: «أنت، أيها الجنوب، ملزم إزاء ما يواجهك من تخلّف وبؤس وفقر ومرض. وسيزداد أثر ذلك إذا ثابرت على أنماط: انتاجك الأطفال والفلزات والنفط، وتخريبك التربة الزراعية والغابات لديك... ونحن لسنا على استعداد للتضحية بأنماط حياة شعوبنا من أجلك، وإن اضطررنا لفعل ذلك فسيكون ذلك معوقاً لنا دون تقديم العون لك... وذلك هو العدل».

ونعتقد أن الخرق بين الطرفين قد اتسع على الراتق الدبلوماسي في قمة الريو، وذلك عندما حلّ جمّ غضب الشمال على أهم معاهدتين وضعتا أمام قمة الأرض هما: معاهدة التنوّع البيئي ـ الحيوي، ومعاهدة التغير المناخي العالمي، وذهب نداء الجنوب صرخة في وديان البرازيل الملوثة المدمرة البعيدة.

٢ ـ تفجّرات فرط التلوث البيئي

لأول مرة في تاريخ البشرية، تتفق حكومات العالم على حقيقة مرّة تقول بأن بيئة الأرض باتت مهددة، وأن التلوث وانحسار الغابات والتصحر والتغير المناخي تعمل جميعاً على حدوث ذلك. وفي الوقت الذي يسلّم فيه الشمال بأن التلوث هو وليد نمائه وأنماط انتاجه الصناعية، لا يتفق مع الجنوب ـ الخاضع لمرارة هذا التهديد ـ على ردعه. ومن أبرز عوامل تهديد التلوث مثلاً، كما يقول البنك الدولي: «ذلك الإرهاص الصحي على الإنسان في البلدان النامية، لهذا يتوجّب منح أفضلية عليا

لخفض تلوث الهواء والدخان والرماد المهددة لحياة ما لا يقلّ عن مليار إنسان»[٦].
وفي هذا الصدد يقول كمال ناث ـ وزير البيئة والغابات الهندي ـ ما يلي: «تقول البلدان المتقدمة نعم، نحن الملوثون الرئيسيون وعلينا أن ندفع (مساعدات). والآن ونحن ندفع، يجب أن نتحكم أيضاً. وتلك هي مهزلة الأمر، فليس عدلاً أن تقحم البيئة في حلوقنا»[٧]. وتبقى المشكلة كامنة في حقيقة أن استمرار هذا الحال، الذي جاء على وصفه الوزير الهندي ناث، سيوطد رفاه ٢٣ بالمئة من سكان الأرض على حساب ٨٥ بالمئة من دخل البشرية جمعاء، وليزداد بناءً على ذلك عيش ما لا يقل عن مليار نسمة من أبناء الجنوب على دخول لا تتعدى الدولار الواحد للفرد في اليوم، إضافة إلى دوام انحسار مصادر رزقهم الوطنية الناضبة من حولهم نتيجة تهديد التلوث والتغير المناخي والتصحر وانحسار الغابات والتربة الزراعية. . . الخ، الأمر الذي سيقود إلى صراعات سياسية داخل أقطار الشمال ذاتها (نتيجة تعاظم دور الحركات السياسية الخضراء فيها) وفي ما بين أقطار الشمال ـ الشمال حول مسؤولية التلوث الذي لا تقف دونه الحدود السياسية وفي ما بين أقطار الشمال ـ الجنوب حول المصادر الطبيعية، إضافة إلى هجرات بشرية كاسحة بين مختلف أقاليم الأرض لا يستطيع ردّها إلاّ الله القوي القدير. وستبقى هذه التفجرات منذرة بشرٍ مستطير عالي الاحتمال ما لم يهدِ الله شعوب الشمال إلى التعاون المخلص الجاد لصنع تكامل مسيرات نموها مع مبادراتها العلمية ـ التقنية لحماية البيئة، ومع سعيها الوطيد لاستبدال العون المادي المقدم إلى الجنوب بتفعيل صادق لعقيدة الاعتماد المتبادل بين الشعوب وتعزيز توجهات التجارة العادلة في ما بينها، أي تطبيق شعار إنساني واقعي يقول «تجارة بدلاً من العون» (Trade Not Aid).

٣ ـ اشتداد حملة التغير المناخي والدفآن العالمي

وهو قدر لا رادّ له طالما اعتبر **أثر البيت الأخضر** (Green House Effect) أمراً بعيد الاحتمال في ساحات صراع القوة العالمية. فرغم أن مسألة التغير المناخي والدفآن العالمي جاء بيانها عبر البحوث العلمية، المعمقة، والشاملة المحققة في مؤسسات الأقطار المتقدمة المتخصصة، وجرى تلمُّسها حقيقة في أقطار العالم النامي في صور: جفاف حارق، وتصحر متسارع، وانحسار في البيئة الطبيعية الخضراء، وأمطار كاسحة، وفيضانات مدمرة، وحتى ثلوج في المناطق الحارة، بقيت هذه المسألة موضع إنكار لا لبس فيه من قبل مستهلكي الطاقة الكبار في العالم ومن قبل منتجي امدادات

(٦) The Washington Post, «Rio's Deeper Message,» p. 8.

(٧) E. Robinson, «One Summit, Differing Goals,» *International Herald Tribune*, 2/6/1992, p. 1.

الطاقة التقليدية على حد سواء عبر العالم، وهو أمر جرى التشديد عليه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والكويت والعربية السعودية أثناء جلسة قمة الأرض الختامية. وفي هذا الصدد، مثلاً، تقول النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ما يلي: «ومن بين الأمور المطروحة على المؤتمر (أي قمة الأرض) موضوع تغيُّر المناخ المحتمل ودور ثاني أوكسيد الكربون في ذلك، حيث يرى فريق من العلماء أن زيادة تركيزه في الجو تؤدي إلى رفع حرارة سطح الأرض بما يتراوح بين ١,٥ درجة مئوية و٣,٠ درجات مئوية حتى عام ٢٠٥٠، مما سينجم عنه ذوبان الجليد واختفاء جزء من اليابسة نتيجة ارتفاع منسوب المياه، وغير ذلك من الكوارث الطبيعية؛ بينما يرى فريق آخر أنه على الرغم من ازدياد تركيز ثاني أوكسيد الكربون في الجو، منذ الثورة الصناعية إلاّ أن أثر ذلك في تغيّر المناخ لا يزال غير مؤكد، ويصعب تحديده بدقة...». وتمضي نشرة الأوابك الشهرية قائلة: «ويذهب فريق ثالث من العلماء إلى حدّ نفي ادعاءات تلك الآثار السلبية، إذ إن ظاهرة المناخ ليست بجديدة على كوكب الأرض، فتاريخ الأرض الجيولوجي يشير إلى حدوث مثل هذه التغيرات، وهي ظواهر دورية تكون مصاحبة لتغيّرات تحدث في كوكب الشمس بين فترة زمنية وأخرى...». وتلك هي تماماً الخلفية التي استند إليها الرئيس الأمريكي جورج بوش في رفضه القطاع الحديث عن «معاهدة الدفآن العالمي» المطروحة على قمة الريو. فهذه المعاهدة تقضي من بين إجراءات وقائية عديدة بخفض اصدارات ثاني أوكسيد الفحم التي بلغت الحدود المنذرة بالخطر والمبينة في الشكل رقم (١٧ ـ ١). ويأتي في مقدمة إجراءات هذا الخفض: (١) تقويم أسعار الطاقة، وذلك ابتداء من إعادة النظر في رخص النفط والغاز الطبيعي، و(٢) فرض ضريبة الفحم (Carbon Tax) على استهلاك الطاقة، وفي العالم الصناعي بخاصة، و(٣) البحث عن بدائل طاقية جديدة ومتجددة، باعتبار أن النفط والغاز الطبيعي مصدران آيلان للزوال. وفي هذا الصدد نشير إلى اقتراح ذكره الشيخ أحمد زكي يماني ـ وزير النفط السعودي السابق ـ يقول فيه بتخصيص ٥ بالمئة من ثمن كل برميل نفط خام يقتنى يرصد ريعه لدعم جهود التحريج وتطوير الغابات، وذلك لمواجهة آثار الدفآن العالمي في الثروة الأرضية الخضراء[٨]. لقد سئل الرئيس جورج بوش، وهو في طريقه إلى مؤتمر قمة الأرض، عن تغيير موقفه المناهض لمعاهدة التغير المناخي والدفآن العالمي المشار إليها أعلاه، فقال: «أنا لن أغير موقفي، إذ لا أريد أن أكون في هذا المؤتمر داعياً إلى وقف أعمال الناس ودفعهم إلى البطالة»[٩]. أما ما كانت حكومات الجنوب تتوقعه إزاء هذه

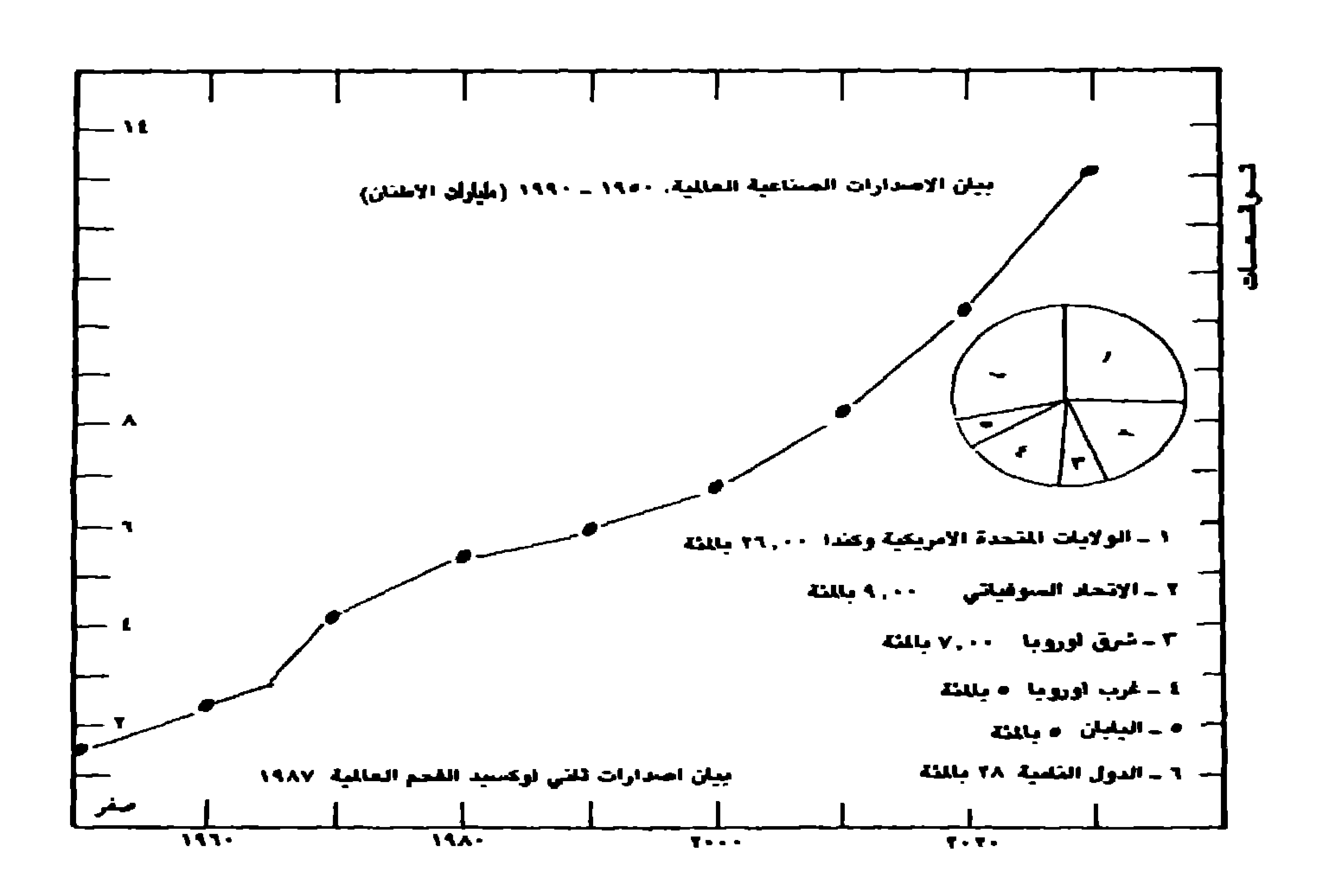
(٨) F. Lewis, «The Earth Can Have it Both Ways,» *International Herald Tribune*, 8/6/1992, p. 6.

(٩) A. Devroy, «Bush on Rio Pact: No Apology,» *International Herald Tribune*, 2/6/1992, p. 1.

المسألة فهو توفير «ضمانات» شمالية بتقديم عون يساعد أقطاره على تطويع التقانات الحديثة، وتطوير تقانات قويمة بيئياً (Environmentally Sound Technologies).

وتجدر الإشارة إلى أن موقف البلدان الأوروبية واليابان حول هذه المسألة كان إيجابياً، إذ إنه اتجه إلى المبادرة بإحداث توازن في إصدارات ثاني أوكسيد الفحم لتقف في عام ٢٠٠٠ عند حدود عام ١٩٩٢ من جهة، وسعى إلى اقناع الولايات المتحدة الأمريكية بالنظر في مواكبتها لاحقاً (ودون أية قيود تفرض عليها) من جهة أخرى. وبذلك جنّبت المجموعة الأوروبية واليابان وضع نفسيهما في موقف معيق لتنفيذ رسالة قمة الريو الحضارية المتقدمة في هذه المسألة بالذات. ويبدو أن حكوماتها لم تنس شعار قمة الأرض الأولى ـ التي انعقدت في استوكهولم قبل عقدين ماضيين ـ والقائل: «إذا لم تكن جزءاً من الحل، فأنت جزء من المشكلة».

الشكل رقم (١٧ ـ ١)



المصدر: معهد المصادر العالمية، أوراق خلفية لـ قمة الأرض (١٩٩٢).

خاتمة: العرب وعِبَر «قمة الريو»

في الثالث من حزيران/يونيو ١٩٩٢، أي عند افتتاح قمة الأرض في الريو، كتبت هيلغي أولي بيرغيسين ـ الباحثة في معهد أبحاث فريديتوف نانسن في أوسلو،

ومحررة كتاب الكرة الأرضية الخضراء السنوي - مقالاً بعنوان: جو حارّ في الريو سيكون مضيعة لوقت ثمين (Hot Air in Rio Would Be a Waste of Precious Time) جاء فيه ما يلي: «ليس العالم بحاجة إلى مزيد من الكلام حول البيئة، لكن ذلك سيكون مدار نشاطات الريو تماماً. سيلح السياسيون والدبلوماسيون على أن نتائج أعمال الريو غامضة وناقصة، ومع ذلك تبقى أفضل ما يمكن الوصول إليه على أي حال. ورغم ذلك، تبقى هذه النتائج الأساس لمباحثات مستقبلية، وسيتحول «سيرك» الأمم المتحدة إلى برنامج آخر وموقع جديد. . .». وتمضي بيرغيسين قائلة: «وفي الريو يصبح من المناسب القول إن بقاء الإنسانية بات موضع رهان، ومع ذلك نتوقع وعوداً غائمة حول «الحد من إصدارات الفحم» و«متابعة سياسات ديمغرافية مناسبة»، وتوفير «المزيد من العون». ومثل هذا الكلام المنمق سيفسح المجال أمام الحكومات لتعود إلى بلادها وفعل ما يحلو لها في الوقت الذي تطالب باحترام إعلان الريو»[10]. فالالتزام الذي أرادته شعوب العالم أجمع من هذه الحكومات أمام هذه القمة لم يرَ النور، وكانت بيرغيسين قد بدت في مقالتها آنفة الذكر، معبّرة عن رأي المخلصين من النساء ورجال الفكر والتنمية والبيئة في العالم عندما أكدت قائلة: «فإن كان لدى المؤتمرين إيمان بكلماتهم فعندها يجدر بهم التصرف عكس ذلك، أي يتوجب عليهم: (١) قصر بياناتهم على تعابير محددة مثل «تسعى حكومتي إلى تحقيق العمل (س) في عام (ع)»، و(٢) الاتفاق على معايير للسلوك يمكن التحكّم بها ومراقبتها وليس مجرد القول «بزراعة حرجية معززة» أو «حماية للجو»، بل التزامات صلبة نحو الأحراج والغابات تقيد بها صناعات الطاقة. وهذا ما لم يحدث فعلاً أيضاً». لذا، فإنه عند البحث عن عِبر استجدت في قمة الريو لا نجد - إضافة إلى الحقائق التي أوردناها في مستهل هذا البحث - سوى عبرتين تهمنا نحن العرب بشكل خاص وهما:

العبرة الأولى: إذا كانت رؤية بيرغيسين إلى أمر التزام أمم العالم بتوجهات «البرنامج - ٢١» العامة صحيحة عموماً، فقد وجدت أنها تشذّ في حال وجود مقام حضاري (Cultural Stand) متقدم لدى بعض أمم العالم، بغضّ النظر عن كونها في الشمال أو الجنوب. وخير مثال يمكننا هنا إيراده في هذا الشأن نجده في التزام حكومة الهند (في الجنوب) بالدفاع - دونما تفويض - عن معاناة أقطار الجنوب إزاء تحديات بقائها ونمائها منذ مطلع عقد الثمانينيات المنصرمة وحتى اليوم. أضف إلى ذلك أن رؤية الهند السياسية العميقة لهذه التحديات قد جاءت ديمقراطياً بسياسيين مدركين هذه الحقيقة وملتزمين بالعمل على صنع نجاح معزز في هذا الصراع. فالهند، عبر خبرتها الحضارية الطويلة، تقف اليوم أمام حقيقة بقائها المريرة التي يمكن

---

(١٠) H.O. Bergesen, «Hot Air in Rio Would be a Waste of Precious Time,» *International Herald Tribune*, 3/6/1992, p. 8.

تلخيصها في: أنها تضم ١٦ بالمئة من سكان العالم وتستهلك ٣ بالمئة من الإمداد الطاقي العالمي، وتبث النسبة نفسها من الإصدار العالمي لثاني أوكسيد الفحم (Co_2)، والمؤسف أن دخل الهند الوطني العام لا يزيد على ١ بالمئة من الدخل الوطني العالمي. وللمقارنة نجد مثلاً أن الولايات المتحدة الأمريكية التي تشكّل ٥ بالمئة من سكان العالم، تستهلك ٢٥ بالمئة من امدادات الطاقة العالمية وتبث حوالى ٢٢ بالمئة من إصدارات ثاني أوكسيد الفحم العالمية، وتجني ٢٥ بالمئة من دخل الأرض الوطني العام. ومن جهة أخرى، نجد الأمة اليابانية، قد اتخذت قبل انعقاد **قمة الأرض** بكثير قراراً شعبياً حاسماً يقضي بتطبيق رؤى أكثر تقدماً من التي دار حولها الصراع في **قمة الأرض**، وذلك بغرض الإبقاء على الحياة الإنسانية والبيئية الحيوية من حولها مكرّمة معززة مفسحة مجالاً رحباً أمام أجيال اليابان المستقبلية كي تعزز من بقائها في ضمير المستقبل. وتجسد القرار الياباني المجيد هذا في برنامج يحمل اسم **خطة المئة عام**. ففي عام ١٩٩٠، كشفت الحكومة اليابانية عن خطة المئة عام لتنمية يابانية معززة (Hundred-Year Plan)، وأوكلت مهمة الإشراف المبدئي عليها إلى مؤسسة بحثية - تنموية جديدة تحمل اسم **معهد بحوث التقنية المبدعة من أجل الأرض**، وزوّدتها بميزانية مبدئية قدرها ٣٧,٥ مليون دولار. والعبرة في هذا التوجه الياباني أمران:

(١) عمق الحس الحضاري الياباني إزاء البشرية والبيئة الأرضية الذي تأكد من خلال استطلاع عام للرأي حققته مؤسستا يوميوري شيمبون وغالوب الأمريكية، فتبين أن اهتمام المجتمع الياباني بحماية البيئة يفوق ما لدى أبرز الأمم المتقدمة. فللمقارنة، تبين أن اهتمام المجتمعات في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا وفرنسا تقع في حدود الـ ٥١ بالمئة و٥٥ بالمئة و٦١ بالمئة و٥٢ بالمئة من الاهتمام الياباني على التوالي[١١].

(٢) بُعد بصيرة القرار التنموي الياباني لجوهر التنافس الصناعي في العالم. فلدى صانعي القرار التنموي الياباني، الذين جاء بهم اختيار ديمقراطي عتيد، قناعة تقول بأن من يملك اليوم تقانات قويمة بيئياً (Environmentally Sound Technologies) هو الذي سيحوز قصب السبق في كسب الأسواق العالمية، علماً بأن اليابان حازت سبقاً مجيداً في هذه الأسواق، وذلك من خلال تعزيز التقانة الكفوءة التي تقوم باستخدامها وانتاجها. وبناء على ذلك، تستخدم اليابان اليوم نصف المصادر الأولية والطاقة التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية لانتاج الوحدة نفسها من الدخل القومي العام.

---

(١١) Japan, Ministry of Foreign Affairs, «How Japan is Dealing with Global Environmental Issues,» (Tokyo, Japan, April 1990) (Pamphlet).

والجدير بالذكر هنا أن اهتمام خطة المئة عام اليابانية للتنمية المعززة ينصبّ على:

١ ـ حماية طبقة الأوزون وإخراج غازات الفلوروكاربون من عالم الوجود في عام ١٩٩٥.

٢ ـ ردع الدفآن العالمي، علماً بأن هذا التوجه قد جعل إصدار ثاني أوكسيد الفحم في حدود الـ ٤ بالمئة من المعدل العالمي وحوالى خمس إصدار الولايات المتحدة الأمريكية.

٣ ـ الإبقاء على الغابات الاستوائية من خلال تعاون دولي عملي.

٤ ـ استئصال المطر الحمضي، وذلك بفرض تعليمات صارمة على إصدارات أكاسيد الكبريت والآزوت ومعالجة ما دمره هذا المطر من قبل.

٥ ـ الحؤول دون اتساع التصحر، بدعم برنامج الثورة الخضراء الأفريقي، ومساعدة المناطق الأكثر ضرراً بالتصحر في الجنوب.

٦ ـ حماية الحياة الحيوانية الطبيعية ومعالجة تشوهات التنوّع البيئي ـ الحيوي، وذلك بتطبيق معاهدة واشنطن، وإجراء بحوث حول نمو الحيتان وإيجاد السبل الكفيلة بإعطاء دور مؤثر للمشاركة اليابانية في صنع قرارات الأمم المتحدة في هذا المجال.

٧ ـ الحفاظ على البيئة من خلال التعاون الرسمي الثنائي ومع المنظمات الدولية المختلفة.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة اليابانية قد أعلنت عن نيتها دعم هذه الاهتمامات قبيل بدء التحضير لـ **قمة الأرض** الثانية، وذلك برصد ٢,٢٥ مليار دولار عربون التزام حضاري يبديه الشعب الياباني إزاء العقيدة المتوقع تبنّيها وقتئذٍ في **قمة الريو**، وكعون مباشر للأقطار النامية. وإن بدا ثمة تساؤل حول إظهار موقعنا العربي من عبرة كهذه، لا نجد خلفيتنا الحضارية العظيمة قد أبدت فعلها في تحريك آليات الحكم العربية المتشاجرة.

العبرة الثانية: في دراسة أصدرها «معهد بحوث الطاقة الكهربائية الأمريكي» حول مساهمة المجتمع الأمريكي في تحجيم شبح الدفآن العالمي، بيَّن أن اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية سينخفض بقدر ٢,٢ بالمئة في عام ٢٠٢٠ عما هو عليه الآن، وسيجري عندها اختزال لا يقلّ عن ٢٣٠ مليار دولار عن الدخل القومي، وذلك بالنسبة إلى دولارات عام ١٩٩٠؛ كل ذلك إذا قامت الولايات المتحدة الأمريكية بخفض إصداراتها من ثاني أوكسيد الفحم بقدر ٢٠ بالمئة عن مستوى عام ١٩٨٨. ومن هنا يمكننا فهم لِمَ كانت إدارة الرئيس بوش ضارية في كل الحوارات الدبلوماسية التي سبقت انعقاد **قمة الريو**، وبخصوص معاهدة التغير المناخي والدفآن

العالمي. وعلى الصعيد الداخلي الأمريكي، كان الموقف الشعبي داعماً بشكل عام موقف إدارة الرئيس بوش، ذلك لأنه بدلاً من تلقّيه رسالة النخبة من رجال ونساء العلم والتقانة والتنمية والبيئة، تلقّى الرسالة المضادة، الأمر الذي أقلق تلك النخبة على مصير آلية الديمقراطية - التي طالما اعتز بها الشمال - في ظل «النظام العالمي الجديد» الذي تمثل في إرساء أصوله إدارات أقطار الشمال، وفي مقدمتها الإدارة الأمريكية.

أما الذي لم نستطع إدراكه مع معظم وفود أقطار الجنوب الذين حضروا **قمة الريو**، فهو موقف بعض أعضاء منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك)، الذي جاء متقدماً في حدته على الموقف الأمريكي في جلسة القمة الختامية، وعندما حاولنا البحث عن خلفية سياسية - تنموية لأقطار الأوبك في هذا الشأن، **لم نجد سوى الرؤية الواضحة المعاكسة لهذا التصرف** والمحددة في ديباجة «اتفاقية منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) التي تقول: «إن الأقطار العربية المصدرة للبترول والموقعة على هذه الاتفاقية، إدراكاً لدور البترول كمصدر رئيسي وأساسي لدخلها، عليها أن تنميه وتحافظ عليه بالشكل الذي يعود عليها بأكبر المنافع المشروعة، وعياً أن البترول ثروة آيلة للنضوب وأن ذلك يلقي عليها إزاء الأجيال المقبلة تبعة الحفاظ عليه ومسؤولية استثمار الثروة المتأتية منه استثماراً اقتصادياً متنوعاً في مشاريع انتاجية وإنمائية توفر لها مقومات الحياة والازدهار، واعتقاداً بأن الإفادة الرشيدة من هذه الثروة ترتبط بالدور الذي يقوم به البترول في خدمة اقتصادات البلدان المستهلكة له، وبالتالي بمراعاة المصالح المشروعة لتلك البلدان في تزويد أسواقها بالبترول بشروط عادلة تعود بالنفع والخير على الإنسانية». والعبرة هنا تتجلّى متسائلة: هل ستدفع المصلحة الآنية لأي أمة في العالم تجاوز عقائد حضارية مجيدة كالتي جاهدت من أجلها «منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك) عبر ما لا يقلّ عن ربع قرن من الزمان، أم أن إدراكنا آفاق تفاعل «النظام العالمي الجديد» مع أنظمة الجنوب هو بحاجة إلى تعزيز؟ ونعتقد أن معظم النخبة، حضور **قمة الريو**، من أبناء الجنوب يتساءلون كذلك معنا في المركب نفسه، وربما يكرر الكثير منهم - بشكل ما - معنا قول الله جلّت قدرته: **﴿فاصبر على ما يقولون، وسبّح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب (...) واستمع يوم ينادي المنادي من مكان قريب. يوم يسمعون الصيحة بالحق، ذلك يوم الخروج﴾**[١٢].

---

(١٢) القرآن الكريم، «سورة ق،» الآيات ٣٩ و٤١ - ٤٢.

فهرس

ـ أ ـ

ـ ب ـ

ـ ت ـ

ـ ث ـ

ـ س ـ

ـ ش ـ

ـ ص ـ

ـ ط ـ

ـ ظ ـ

ـ هـ ـ

ـ و ـ

ـ ي ـ

هذا الكتاب

هذا الكتاب هو الثالث عشر من «سلسلة كتب المستقبل العربي»، وهو يعالج مفهوم التنمية العربية، ويستعرض عدداً من تجاربها في التطبيق، متلمساً عبر الممارسة آفاق هذه التنمية في ضوء التحولات العالمية.

إن التحولات الكبيرة التي شهدها العالم ـ من أزمة الاقتصاد في المراكز الرأسمالية، وانهيار النموذج التنموي السوفياتي، إلى إخفاق مشاريع التنمية العربية على يد أنظمة التخطيط المركزي ـ تثير نقاشاً صاخباً حول التنمية المستقلة أو دور القطاع العام في التنمية ـ من جهة، وحول الخصخصة كمحور رئيس من محاور إعادة هيكلة الاقتصادات كطريق وحيدة لاستئناف التنمية ـ من جهة أخرى. لقد صيغت برامج اتخذت أشكال توجيهات عامة تم فرضها على البلدان النامية، ومن ضمنها الأقطار العربية، عبر إملاءات المؤسسات الدولية واشتراطاتها. ويتعرض الكتاب لهذا النقاش الصاخب بالإضافة إلى تعرضه لموضوعين جديدين تبدّت أهميتهما بصورة شديدة الوضوح خلال العقد المنصرم، هما البيئة وعلاقتها بالتنمية، والتقانة المناسبة لمواجهة متطلبات التنمية العربية، ولا سيما في عصر ثورة الالكترونيات.

يضم هذا الكتاب سبعة عشر فصلاً موزعة على قسمين. القسم **الأول** يتناول مفهوم التنمية العربية، أما القسم **الثاني** فهو مكرس للتنمية العربية الراهنة في التطبيق.



مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون

ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون : ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: caus@t-net.com.lb